





وقفت وقفا صحيحا شريفا لم تنت الله تعالى ابراهيم فدرس  
ابن المرحوم المغفور استاذ الكل في علم الفقه محمد تاجر  
افند ربه طاب ان اليباح والايوت

يا حليل يا حليل يا حليل

الجيل ثلث فرسخ والفرسخ اثني عشر الف  
خطوة والخطوة ذراع ونصف ذراع بذراع  
العامة وذلك اربعة وعشرون اصبع بعد  
حد فلا اله الا الله محمد رسول الله صلوات

كتاب اصلاح ايضاح  
لكمال پاشا زاده

الهي يارب هر كيم بو خطه نظر ايلوب مفهوم ايلوب  
عليه عامل اولورسه دنيا و آخرت مراد لريني ملك  
هر كيم بو كتاب التعلل ايدرسه  
مصطفونو كه روحه كونه بر آيه الكرسي او قوب ثوابي  
روحنه باغش رايب حق سبحانه وتعالى دنيا و آخرت مراد لريني  
ميت ايدف و دنيا و نور قد غي بلا لردن و فقر المذلة امين  
ايلوب آخر نفس ايمانه كامل ميت ايلوب و منكر و نكير و الله  
جواب آساة ايلوب و عذاب فريدة امين ايلوب و بغيري عليه  
السلامه علم دين و حشر ايلوب شفاعته منظر دوزخ و كده صلك  
جوارند مقام عاليار و بوجوب حق كه دنيا و شريف شاهد  
ر ميده ايلوب آمين يارب العالمين

من عواري الزمان  
في يد الفقير الى الله الفقيه  
محمد الوحيي اصلي عليه  
بانه و بعض الى بعض  
مآله آم



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد في البداية والنهاية على الهداية والوقاية واسرعه على النعم على من التوفيق  
والوفية واصبر على من بلغ الغاية وبلغ الآيات محمد قاطع دابر اهل الضلالة  
وقال اصل الجلالة والقواية وعلى اله وصحبه والتابعين من بعده الذين انجوا  
منها الرواية وعجوا مواج الدراية **ابا بعل** ففخاف على ذوى البصائر  
ان المختصر الموسوم بالوقاية مع صغر حجمه ووجاهة نظم كتابه حائل لتجنب كل منية  
ومفيدة ومنتهى كل مدي وبسيط جامع نافع لطائفة كل وجيز ووسيط بحريط  
بفرور الحقائق وكثر من اودع فيه فقود الدقائق الا ان فيه نبذة من مواضع  
سهو وزلل ومواقع خط وغل ولغدو فان الجواد قد كبر والصارم  
قد نبه فاردت تصحيحه وتفيقه بنوع تفيقه في اصل التعبير او في فصل النظم و  
وسق التركيب وقصدت تكميله وتقوية وتوذي له ببعض خدق واثبات وتبديل  
في التصوير والترتيب ثم ان شرحه المنسوب الى الخبير الشهير يصدر الشريعة  
تفقه الله بالرحمة والغفران الذي سار به ذكره الركبان وصار مقبولا عند افاضل  
الانام مع احتوائه على تصفات فاسدة واعتراضات غير واردة لا يخرج عن القصور  
ولتير الدلائل بل عن الخطأ في تحرير المسائل لعدم العثور على ما خذ الكلام فلا حرج  
كان مفضل لا فاهم ومزلة للاقدام ولما وقفت على هذه الطائفة وشاهدت ما فيه  
من المضرة العامة سعيت في ايضاح ما يحتويه من الجنب والخطا وتبيين وجه الحق  
بكشف الحجاب والغطاء وقضيت ان ذلك الفاضل الا فيما زل فيه قدمه وتبعته  
اثره فحوت ما طعن فيه قلمه وسميت الحقن بالاصلاح لتضمنه اصلاح ما في الوقاية

من الزلل

من الزلل والشرح بالايضاح لا يستلزم على ايضاح ما في الشرح المذكور من الجلال  
وكان شروعي في ذلك الامر الخطير في شهر سنة ثمان وعشرين وستمائة  
من تاريخ هجرة نبينا عليه السلام وعلى ساير الانبياء والصلوة والسلام ودفع الام  
لسلح شوال تلك العام وكنت اقدر الانام في اكثر من ثلث سنين وتيسر في اقل من  
ثلث السنة بعون الملك العالم وذاك بين دولة السلطان الاعظم والحقان  
الاكرم الاعلم الذي جمع الله في طبعه الملكى نفائس العلوم والحكم ملك رقاب  
الانام خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان حاجي اثار الكفر والظيان شيخ  
الرعايا في عهد خلافة فارغ البال وطل البرايا في عهد رافت رافع الحال  
فك كفيه عن نهر سائل وكف قلبه عن نهر السائل ولقد احسن في حق وصف  
القائل له راحة منها الولاية براحته له شوكه منها العداة بسكوة سلطان سلاطين  
العرب والجم خاقان خواقين الزمك والديلم خالع لباس بلس الافرنج والاكرو  
قانع اساس الكفر والفاد عن قلاع بلغراد وردوس وهو السلطان ابن السلطان  
مغزى آل عثمان السلطان سليمان ابن السلطان السعيد الشهيد صاحب الآيات  
الظاهرة ناصب الرايات الباهرة فاتح السمات والقاهرة قاهر الملوك وقهر  
القروم سلطان العرب والجم والروم سليم خان ابن السلطان بايزيد خان ابن  
السلطان محمد خان ابن السلطان واد خان بسط الله تعالى بيا خلافة على بسيط  
الغبراء مدى الايام ومهتد فوق فرق الفرقين مهتد خلافة الى يوم القيام  
وحسن اقبال آصف الزمان سخي خليل الرحمن سلطان الوزراء في الشرق  
والنوب مقدم الامراء يوم الغرب والحب على برية اهل الفضيلة والكمال

وحيث جردت انما مطوف على قومه  
بين دول السلطان الاعظم

وهو بنى هو وبنوه ابو ابراهيم خلد الله  
وبد اشالى اسم الوزير ابراهيم



وهيئة اسباب ارباب الفضل والافضل لا زال سنه لسانه بالحق نطقه لسان  
 سنه للبطل ما حقا وهو الذي صرف عنان الغاية كوحاية الاسلام برعاية العلماء  
 الاعلام وامطر على العالمين سمائب الاكرام والانعام وخص من بينهم العالمين  
 بزيده الاعزاز والاحترام اقامت بالرقاب على ايدى الطواق والناس الحام  
 ابرى الله تعالى معالي السلطان والوزير على صفحات الايام وبسط الطباب  
 دولتهما باد ثاد الخلود والدوام ولا زال من العلماء بالطاقيها مينا ويرحمهم  
 عبه اقل امينا **كتاب الطهارة** الطهارة في اللغة مطلق النظا  
 وفي الشرع النظافة عن النجاسة حقيقة كانت وهي الخبث او كية وهي الحدث  
 وباعتبار الثاني تنقسم الطهارة الى الكبرى واسمها الى غسل وهي النظافة  
 عما يوجب جنابا كانت او حيفا او نفاسا وذلك الموجب الحدث الاكبر والى الصغرى  
 واسمها الى غسل الوضوء وهي النظافة عما ينقضه وذلك اليه قض الحدث الصغر  
 ومنها نوع آخر وهو التيمم فانه طهارة حكيمه يخلفها معا ويخلف كلامها منفردا  
 عن الاخر فان قلت الطهارة اسم جنس فتشمل الانواع والافراد فلا حاجة  
 الى لفظ الجمع قلت بل الحاجة اليه قاعة فانه لو اتى بلفظ الواحد كما دل على ان  
 منها اجناسا شملها الطهارة فجمع ليدل على ذلك قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم **الاية** افتتح الكتاب بهذه الآية تيمنا والآن  
 فذكر الدليل خصوصا على وجه التقديم ليس من دأبه في فرض الوضوء الفاء للتعقيب  
 والفرض لغة التقديم والقطع شرعا ثابت لزمه دليل قطعي لا شبهة فيه كما قيل  
 الفصل والمح في اعضاء الوضوء وهو الفرض عيما وعملا ويسمى الفرض القطعي

تاج الشريعة

هذا هو الوجه في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية  
 في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية  
 في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية

رواه الشيخ

هذا هو الوجه في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية  
 في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية  
 في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية

يطبق

يطبق الفرض على ما يفوت الجواز بقوته ولا ينبغي بركه لفسل مقدار معين ومسمى مقدار  
 معين فيها وهو الفرض عيلا لا عيلا ويسمى الفرض الاجتهادي وذكر الحدود الخافضة  
 والمقدار الاجتهادي اقتضى محل الفرض المذكور على المعنى الثاني والوضوء بطريق  
 اسم للفعل والشرع نقله الى الطهارة الصغرى وبفتحها اسم للماء الذي يتوضأ به  
 غسل الوجه الفصل الاسالة والوجه حد لم يذكر في ظاهر الرواية وذكر في غير رواية  
 الاصول على وفق ما ذكره المحقق قالوا هو محد صحيح لانه تحديده لم يبينه عنه  
 لفظ لغة من الشرائع من منتهى مبني عادة سواء ثبت فيه شعرا لم يثبت الى  
 الاذن فيجب غسل البياض الذي بين العذار والاذن وهي قول ابي حنيفة وحمدة  
 رحمهما الله تعالى وروى عن ابي يوسف انه لا يجب لوجود الحاييل ولها انه لا شعور عليه  
 فبقى على ما كان وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك لا يجب غسل قبل نبات العذار  
 وبه خلافة في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف فيه ولذلك  
 يقول بوجوب غسل قبل نبات العذار وقال يمسح بالائمه الملوأ في غسل في كل فة  
 ومشقة فالاولى ان يقال كيفه ان يسل بالاء بناء على ما روى عن ابي يوسف ان  
 المصلي اذا بل وجهه واعضاء وضوء بالاء ولم يسل الماء عن عضوه انه يجزيه كونه  
 صاحب الذخيرة ثم قال تضعيفه ولكن قيل تاويل ما روى عن ابي يوسف انه  
 سال من العضو قطة او قطرات ولم يبدرك يعني ان المردى المذكور لا يصلح ان  
 يكون مبيعا لما قاله في الاية لانه ليس على ظاهره بل ما ولى بالاصح لذلك والية  
 هو عام فلا وجه لتخصيص ما بين عليه واسفل لاذن اعلم انه يجب غسل ما بين يده  
 الحدود قبل نبات الشعر الا عند مالك واذا ثبت الشعر غسل ما تحت عنده عامة العلماء  
 لا يجب

رقت لول ما خرو

قال ابو يوسف لا يجب غسله لان ما تحت العذار  
 سقط غسله في بعده اولى وكفى بقول ان ما تحت  
 العذار سقط فكله لا سارة وما وراءه لم يست  
 فبقى على ما كان لان الوجه عضو كذا وقيل  
 لا يجزى عن حده كما ان زوال الشعر لا يجزى  
 من حده من حده

ومن وهم انه المسمى بالعارض فقد وهم  
 فان العارض اسم لجميع جنس العذار وحده  
 دل على ذلك اسم لجميع جنس العذار وحده  
 كان خطا على ارض عارضه  
 ميدان ارض على ارض عارضه  
 كما يفهم من قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية

مذكورة في البخاري والترمذي والمسلم على ما ذكرنا



وقال ابو عبد الله البجلي لا يسقط وقال الشافعي ان كان الشعر كثيفا يسقط وان كان خفيفا لا يسقط وعنه هذا الخلاف غسل ما تحت الشارب والمجاخين واما الشعر الذي يلاقي الخدين وظاهر الذقن فقد روى ابن شجاع عن الحسن بن علي بن 2 رح وزفرانه اذ مسح من خيشته ثلثا منها او ربعا جاز وان مسح اقل من ذلك لم يجز وقال ابو يوسف ان لم يمسح شيئا منها جاز قال في البه ابع وهذه الروايات مرجوع عنها والصحيح انه يجب غسله لان البشرة خرجت من ان تكون وجهها لعدم المواجهة لاستئثارها بالشعر وصار ظاهر الشعر الملاقى اياها ظاهر الوجه لان المواجهة تقع به والى هذه الآثار ابو حنيفة رح فقال وانما هو موضع الوضوء ما ظهر منها والظاهر هو الشعر لا البشرة فيجب غسله واذا وقفت على هذه افقد الكسوف لديك وجه الدقة في اعتبار صاحب الهداية حيث لم يذكر الحية نظرا الى انها ليست لصاحبه وظيفة مستقلة بل هي قانعة مقام ما تحتها فلما حكمه لاحكم آخر واتضح ما في قول من قال ومسح ربع الراس والحية وقول من قال مسح ربع الحية فرض عند ابى 2 رح واليدين والرجلين مع المرفقين والكعبين المرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه يجمع الساعده والعضد والمراد من الكعب ههنا هو العظم الثاني المتصل بعظم الساق وادخولها في المغسول خلاف لزفرها على ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت الغاية كالليل في الصوم ولان ضرب الغاية لابد من فائدة وهي اامة الحكم اليها او اسقاط ما وراءها والاول يحصل ههنا به وانه لان اليد اسم لذلك العضو الى الابط فنعين الثاني وموجب دخول الغاية تحت الغاية ومسح ربع الراس المسح في اللغة امر باليد على الشيء الائل او الملتصق لاذ ما به ذكره صاحب القاموس

وفي الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يجب من غسله في الوضوء  
 من الرأس واليدين والرجلين  
 والمرفقين والكعبين  
 والمغسول خلاف لزفرها على ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت الغاية كالليل في الصوم ولان ضرب الغاية لابد من فائدة وهي اامة الحكم اليها او اسقاط ما وراءها والاول يحصل ههنا به وانه لان اليد اسم لذلك العضو الى الابط فنعين الثاني وموجب دخول الغاية تحت الغاية ومسح ربع الراس المسح في اللغة امر باليد على الشيء الائل او الملتصق لاذ ما به ذكره صاحب القاموس

وفي الشرع اصابة الببل سواء كان المصاب عضوا او غيره كالخف والسيف وخو  
 وسواء كان الاصابة باليد او بغيرها كيدك الى هذه انه لو اصاب راسه او خفه  
 من ماء المطر قدر المفروض اجزا في مسح باليد او لم يمسح بشرط في صحة المسح  
 ان لا يكون الببل مستعلا كما شرط في الغسل ان لا يكون الماء مستعلا فلا يصح  
 المسح بببل ياخذه من عضو ممسوح كان او مغسولا وكذا بببل بقي في يده كبعده  
 المسح واما الذي بقي فيها بعد الغسل فقال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح به ايضا  
 وخطاه عامه الشيخ لما ذكره محمد في مسح الخف انه اذا توضأ ثم مسح على الخف  
 ببيلة بقيت على كفة بعد الغسل جازو الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص الكرخي  
 في جامع الكبير على الرواية عن ابى 2 رح وابى يوسف رح ففسر معللا انه اذا مسح  
 راسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز الا بقاء جديد لانه قد تطهر به مرة واعلم ان  
 العلماء قد اختلفوا في مقدار المفروض من الراس فمن اصحاب فيه ثلث روايات  
 فظاهر الرواية مقدار ثلث اصابع من اليد مطلقا وفي اختلاف زفر يعقود  
 مقدار ربع الرأس وهو قول زفر يرح وذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ  
 ابو جعفر الطوسي مقدار الناصية وقال مالك رح ما لم يمسح جميع الراس  
 او اكثره لا يجوز وقال الشافعي رح اذا مسح مقدار ما يسمى باسمه جاز في مسح  
 جواب ظاهر الرواية كذا في التحفة قالوا وعند مالك صلة كما في قوله فامسحوا  
 بوجوهكم وعند الشافعي للتبويض وعندنا لا لصاق ومن رام تفصيل الكلام  
 وتحقيق المقام فعليه بطلافة شرحنا للهداية فتحة مأخذ عيانه وموضع بيان  
 وسننه اثر صيغة الجمع على صيغة المفرد تنبيهها على استقلال كل منها دليلا وحكما

لم يصب صدر الذقن في قوله  
 المسح اصابة اليد المبتلة بالعضد  
 وكذا يصب من قال المسح باليد  
 بياض الكف مسحا

فمن نفض ما على الخدين غفران ابن القدير  
 باليد والقد يدان فانما لم يصب مسحا  
 وبما رواه الحسن في الجوز ابى 2 رح راسا

من وهم ان الاستنباب فرض عند فقد وهم مسحا  
 كما فيهم فمن اذكون مسح الاكثر  
 منة فانه يجب لبعض اصحابه على ما افصح  
 منه الشرع



اما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب المطولة واما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنه وتركها من الثواب والعقاب يترتب على فعل كل منها وتركه منفردة كانت او مجتمع مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء الثلثة ومسح الرأس لان كل منها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك اثر فيه صيغة المفرد ومن لم يتنبه لهذه الدقيقة الدقيقة سلك في الموضوعين مسلك الافراد سنة ما واظب عليه النبي عزم على وجه العبادة مع الترك في الجملة وهذا هو المشهور في حدة المطورة في الكتب وفيه قصور لان ما واظب عليه الخلفاء الراشدون ايضاً من السنة لا يرى ان ما قال صاحب الهداية في التراويج والاصح انها سنة لانه واظب عليه الخلفاء الراشدون وقال في النهاية والدليل على انها سنة لقوله عزم عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى البداية <sup>بالنسبة</sup> قولاً وبغسل يديه فعلاً وللتبني على ان البداية تقع بكل منها حقيقة لا اضافة اعادة حرف الجر في المظوف وانما ترك قولهم لتستيقظ تنضيضاً على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنة البداية بغسل اليدين بالمستيقظ واما ترك قولهم قبل ادخالها اليها فلانها لا يتوهم اختصاص سنة بتوقيت الحاجة الى ادخالها اليها بناء على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً والسنة تقديم غسل اليدين وما انقض الفسل فرض ولاشارة الى هذه المعنى قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداءً كما قاله غيره الى رغبة الرسغ موصل الساعد بالكف <sup>العدد</sup> ثلث والسواك والمفضضة بياه لم يقل ثلثاً مع انه اخبر في الدلالة على

في السنة

في السنة

في السنة

في السنة

المسنون اظهر ما في عبارة المياه من الاشارة الى ان السنة التثليث بتجديده الماء لا مطلق التثليث والتثليث منها يمكن بدون التجديد بخلاف ما تقدم ليكون الماء مستعملاً بالانفصال عن العضو المفسول ولذلك كفي في ذكر العدد والاستسقاء بياه كقولهم بياه لانا السنة عندنا تجديده الماء لكل منها خلافاً للشافعي رحمه اعلم ان المفضضة ليست غسل الفم وكذا الاستسقاء ليس غسل الانف بل هي عبارة عن ادارة الماء في الفم وهو عبارة عن جذب الماء بالنفس نص على ذلك في فصل الجنين من غايه البيان في بدها بغسل الفم والانف لم يعقب وتحليل الحية والا هذا اذا كان الماء واصلاً الى خلل الاصابع بدون التحليل واما اذ لم يصل بدها فهو فرض وتثليث الغسل ومسح كل رأس مرة خلافاً للشافعي فانه يرى التثليث في المسح ايضا سنة والخلاف في التثليث بياه والاذنين بانه اي بياه الرأس خلافاً له فان تجديده الماء لمسهما سنة عنده والنية وفي فرض عند الشافعي رحمه لقوله عزم انما الاعمال بالنيات وجه الاستدلال ان المقصود الاقام من بوعه الرسول عزم بيان الحل والحرمه والصحة والفساد فكان الظاهر بوقته الحال المتبادر الى الفهم من ذلك الحال ارادة الصحة او ما يعقبها نحو حكم الاعمال بالنيات فان قدر الصحة فظاهر وان قدر الحكم الشامل لها وكذلك لما عرفت من في لم التوبة على ارادتها فلامساخ لا فراجه عن حيز الارادة ونحن نقول في جوابه كما انه لم يرد بنفي العمل بدون النية نفي وجوده كذلك لم يرد به صحته لعدم الصحة فان اكثر الاعمال يصح بدون النية كما ان كل ما يوجد بدونها وحدها على العبادات يبطل الاحتياج اذ غاية ما لزم منه ان لا يكون الوضوء بدون النية عبادة



لا يبين الترتيب الممنون بفعل حيث واظب عليه كان فعله ذلك نصاً من قبل السنة  
 العقلية لا التخصيص في آية الوضوء لأنها خلعت عن الدلالة عليه عندنا وهل مشارة  
 بيننا وبين الخلفين الآفة فان قلت اليس ذكره في النص المذكور من باب ما  
 يلي ولكن الترتيب في الذكر لا يدل على الترتيب في الوجود ولذلك لم يتسك الخالف  
 به بل تمسك بحرف الفاء ورد عليه بأنها داخلة في المجموع لا في غسل الوجه وحده  
 ولا يخفى عليك ان مبنى الاحتجاج على ان يكون وضع الفاء الجزائية للتعقيب  
 بدون الفصل ولم يثبت ذلك كيف ولو كان كذلك لما صح الفصل بين القصدي الى  
 الصلوة والوضوء بعمل آخر ومن رام زيادة تفصيل في هذه المقام فليست له علقاً  
 على الهداية في تسلك المطالعة والولاء الى الحوادث بين افعال الوضوء بحيث  
 يكون غسل المأخر او مسحه قبل ان يحق المتقدم وهو فرض عندنا ولكل والدليل على  
 سنية هذه الامور كلها مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك في الجملة عند العمل وعند تعليم  
 وسخبة النبي صلى الله عليه وسلم الى الابداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلت قد واظب النبي صلى الله عليه وسلم  
 على التيامن فكان حق ان يكون من ان ينقلب اما واظب عليه على سبيل العادة  
 واعتبره في السنة الواظبة على سبيل العادة ومسح الرقبة وتاقضه ما فرج من  
 المراد ما اعتاد فوجه وان لم يخرج على الوجه المعتاد لانه من التخصيص بالمرجح  
 ارجح للرجح الخارج من الذكر والقبول من الحد المذكور لانه لا ينقض الوضوء نقص  
 عليه في الهداية ومن التيمم للخروج لا على الوجه المعتاد او لا لعدم الاستحاضة  
 وما فرج مع دودة من البه في فهم هذه الاعتقاد الدقيق فانه قد ذهب على كثير  
 من الناطرين في هذه المقام او من غير آي من غير احد السبلين فقيه بتبني على ان

ونحو لا تنكروا على ما استقف عليه عن قريب على ان يحضر التكلف في الصرف  
 عن الظاهر وهو في الوجود لا في الصحة لان العمل العاري عن النية ليس بعبادة  
 فوجوده مشروط بالنية بل اريد به في اعتبارها به ومنها اعني اعتبارها به دياناً لا قضاء  
 لان حكم بالظاهر انه يتولى السراير في قولنا انما اعتبر بالاعمال بينه وبين الله بالنيات وارب  
 بالنيات وذلك ان العمل الواحد بعينه يكون بنيت حراماً وبأخرى حلالاً بل مندوباً في التواضع  
 او واجباً كالكل فوق الشيع فانهم بقصد التمشي والتلذذ ومباح ومنه لا يبي دلالة  
 بقصد ان لا يتخفى الضيف الجايح والتمسك الى مسلم تترس به الكفار فانه حرام  
 بقصد قتل المسلم وفرض بقصد دفع مهرة الكفار اذا انحصر الطريق فيه فوجب  
 الحديث على هذا المعنى ان لا يكون لعمل اي عمل كان وزن واعتبار عند الله بالنية  
 خالصة ولذلك كنيت بعض حجة على اشتراطها في عامة العبادات لا على اشتراطها  
 في صحة الاعمال والله اعلم بحقيقة الحال ودليل على عدم الفرضية بعد ان عدم  
 علم الاعرابي الوضوء ولم يذكر النية ولو كانت مما لا بد منها كما اهملها فان قلت  
 اليس كل عارف يفهم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الالية ان الامور به ارادة عند الوضوء  
 وهو الفصل لاجل الصلوة لا الفصل مطلقاً كما يفهم من قوله اذا اردت الدخول  
 على الامر فاقب ان المراد فاقب له قلت بلى ولكن الكلام فيها هو مفتاح المذكور فان  
 الصلوة لا في الوضوء الامور به وبينها فارق على ما بين في موضع من كتب وجادة خالصة  
 الاصول والفروع في منها شئ وهو ان الظاهر من تصدير بيان فرض الوضوء عن الدلالة  
 في سنة بالاية المذكورة وترتيبها ان يكون الكلام في الوضوء الامور به عند ذلك  
 والترتيب نص عليه اراد التخصيص من قبل التام كما هو المأثور وذلك ان عدم

لما بين

قال صاحب جلاله انما اذا زاد ما كثر

قال الفاضل نقضاً في ان لا يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء  
 لا يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء  
 لا يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء  
 لا يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء

ان المؤمن من ترك السنن اصابها بيان جواز  
 الترك كذا يشهد به انه واجب وبكل من وجهي  
 الترك يحصل منه الغرض من

من غير ان يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء  
 من غير ان يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء  
 من غير ان يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء  
 من غير ان يوجب في الوضوء والواجب ان لا يوجب في الوضوء

ولو لم يكن ذلك لكان الوضوء المتكفراً في الثواب والله اعلم بالصواب  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة  
 في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة



مقدرة قوله من السيليين ولفظة او لتتبع المخرج لا لتتبع الى رج يرسدك  
الى هذا عطف باء النواقض بالواو وان كان الى الى رج من ذلك الغير نجس يتبع  
الجيم وهو عين النجاسة سال اي بقوة نفسه لا بالعصر الى ما يطهر الى موضع  
يجب ان يطهر في الوضوء او في الغسل او بالمسح عند عدم العذر الشرعي لانه من  
التيمم حتى ينظم الموضع الذي سقط عنه حكم التطهير بعد اعلم انهم اختلفوا في المخرج  
من غير السيليين فقال اصحابنا اذا خرج وسال عن راس الجرح فنقض الوضوء وان  
لم يسيل عنها لا ينقضه وقال زفر بن قيس كما خرج سال اولم يسيل وقال ان سقط  
لا ينقضه سال اولم يسيل كذا في شرح الطحاوي وفي قوله وسال عن راس الجرح دلالة  
على ان المراد من السيلان ههنا السيلان عن المخرج ثم ان الرواية محفوظة عن اصحابنا  
في ان المعبر هو قوة السيلان الى يكون المخرج بحيث يتحقق فيه قوة ان يسيل  
عن المخرج ان لم يمنع مانع سواء وجد السيلان بالفعل الى موضع يجب تطهيره  
اولم يوجد كما اذا مسه كما خرج بخرقة ثم دغم فاذا انقضى بوضوء الفصد  
غير وارد والقصد الى النفس عنه بصرف قوله الى ما يطهر عن التعلق الى قوله سال  
الى قوله فخرج نعتف باراديل تصرف فاسد اذ خرج ينقض الحد اذا غرز جانب العين  
فسال منه الدم الى جانب الاذن فان الحد على التعذر المذكور يصدق عليه مع ان الوضوء  
لا ينقض به ذكره الزامدي في شرح مختصر العذوري فلا ينقض دوده خرجت  
من جرح لانه ظاهرة وما عليها من البلية قليلة وانما قال من جرح لانها اذا خرجت  
من الدبر او القبل تنقض لما مر ان البلية الى رجة معها منها تنقض وان كانت  
قليلة ولم يسقط منه اي من الجرح ما ان المسئلان من رجة تحت مفهوم قوله

من جرح لانه ظاهرة وما عليها من البلية قليلة وانما قال من جرح لانها اذا خرجت من الدبر او القبل تنقض لما مر ان البلية الى رجة معها منها تنقض وان كانت قليلة ولم يسقط منه اي من الجرح ما ان المسئلان من رجة تحت مفهوم قوله

ان زفر

ما فخرج

ما فخرج من السيليين ان كان نجس سال وقد مر ان المفهوم معتبر في الروايات  
اتفاقا فخرجها عند الذكر ان تذكر امرها من مصدرين باداة التفرع والتي دما رقيقا  
اي ما يباعرج بقوة نفسه لا بقوة البراق ان الحربة البراق بان كان غالبا عليه  
او مساويا له لان اصفوه وغيره مرة كان او طعاما او ماء او علقا ان ملا  
الفم وحده الصحيح على ما نص عليه في الجامع الصغير ان لا يكتنه الا مساك الا كلفه  
ومشقة بالثاء اصلا قليلا كان او كثيرا مرتقيا كان من الجوف او نازلا من الرئس  
خداي لابي يوسف في المرتقى اذا كان طولا الفم وهو يعتبر الا في المجلس ومحمد  
في السبب لم يجمع ما في قليلا قليلا اراد بالسبب الغثيان فان كان بغثيان واحد  
جمع عنده وان كان في مجلس واحد فلا وعند ابي يوسف رجع ان كان في مجلس واحد  
يجمع وان لم يكن بغثيان واحد والا فلا ولا يسجد بحدث يعني لقوله ليس بجس كالجسم  
وهو ما لا يكون طاهرا فلا ينقض بالجرح الفم والرعاف الدائم وعن محمد بن غيره  
رواية الاصول ان نجس ولا حجة عليه في قوله قل لا اجد فيما اوحى الى محمدا  
الاية لان الاستثناء على ما ذكره الكشاف وغيره من المحرم من الاطعمة التي تتركب  
لأنه مطلق المحرم اما الفرق بين الدم السائل وغيره بان اذا سال عن راس الجرح علم  
انه دم انتقل من العروق الان وهو الدم النجس واذا لم يسيل علم انه دم العضوين  
بذلك لان امر السيلان وعدمه كثيرا ما يدور على سعة المخرج وضيقة فلا ينعقد  
المذكور ونوم متكئ ذكر حكم المتكئ فلعلم منه حكم المضطجع بالطريق الاولى الى ما  
اي مستند الى شيء لو ازيل اي ذلك الشيء سقط فالمراد من الانكاء هو الاستناد  
لا ما قيل انه وضع الرأس على الركبتين او على اليدين لان النوم على هذا الوجه ايضا

من جرح لانه ظاهرة وما عليها من البلية قليلة وانما قال من جرح لانها اذا خرجت من الدبر او القبل تنقض لما مر ان البلية الى رجة معها منها تنقض وان كانت قليلة ولم يسقط منه اي من الجرح ما ان المسئلان من رجة تحت مفهوم قوله

صدر الشرح

صدر الشرح

ومن هنا ظهر وجه احاطة حديثنا بسقط فواتنا ان ذلك مستند



لا يتقضى الوضوء الا اذا وجد الاستعداد الى شئ لو ازيل سقطت وضوء على ذلك في سطره الطاهر  
 والاعاء وهو مرض موقوف والجنون على اي هيئة كانا والفرق بينهما ان العقل  
 بالاعاء يصير مغلوبا بالجنون يصير موكبا والكسر وهو ليس بدخل في حد الاعاء  
 لما عرفت انه مرض موقوف والكسر ليس بمرض وحده على ما اختاره الصدر الشهيد  
 ان لا يفرق الرجل من المرأة وقهقهة بالغ عند كان او سهوا كانا كان او يقظا كانا  
 به اخذت عامة المتأخرين اجبا طاعا وحدها ان يسمعها نفسه وجيرانه دللت في ذلك  
 في انتفاء هذا الوضوء بالتهمة في صلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود في اصلها  
 سواء ركع وسجد او اوى لغيره ثم انه لا يلزم ان يكون حال الركوع والسجود  
 والباشر الفاحشة حدها ان يماس الفرجان والالة منتشرة ومن زاد على  
 هذا قيد ما ليس بالبدن بن جردين فقد جاوز الحد خلافا لما لا يمس المرأة والذكر  
 خلافا لما في وفرض الغسل هو في اللغة اسم الى الذي يغسل به وفي عرف الشرع  
 اسم للطهارة الكبرى على ما مر في اول الكتاب المضمضة والاشستاق خضها بالذكر  
 انها ما لموضع الخلاف فانها سئلان عندنا في رجوع هذا الوجه بحسب النظر الجلي  
 واما ما هو بحسب النظر الدقيق فهو ان في حد ما يقيد من زائد من على مطلق غسل  
 والانف على ما مر به فلا يغني عن ذكر ما قوله وغسل اليدين ركن الغسل اسالة  
 الماء على جميع ما يمكن اسالة عليه من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبها  
 الماء لم يتم الغسل وان كانت يسيرة لان المأمور به تطهير البدن واسم البدن  
 يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن تطهيره منه بلا حرج ولهذا وجبت  
 المضمضة والاشستاق في الغسل فانه لا حرج في اقبال الماء الى داخل الفم والاش

منه في سطره الطاهر  
 والاعاء وهو مرض موقوف  
 والجنون على اي هيئة كانا  
 والفرق بينهما ان العقل  
 بالاعاء يصير مغلوبا  
 بالجنون يصير موكبا  
 والكسر وهو ليس بدخل  
 في حد الاعاء  
 لما عرفت انه مرض موقوف  
 والكسر ليس بمرض وحده  
 على ما اختاره الصدر الشهيد  
 ان لا يفرق الرجل من المرأة  
 وقهقهة بالغ عند كان او سهوا  
 كانا كان او يقظا كانا  
 به اخذت عامة المتأخرين  
 اجبا طاعا وحدها ان يسمعها  
 نفسها وجيرانه دللت في ذلك  
 في انتفاء هذا الوضوء بالتهمة  
 في صلوة مطلقة اي ذات ركوع  
 وسجود في اصلها سواء ركع  
 وسجد او اوى لغيره ثم انه لا  
 يلزم ان يكون حال الركوع والسجود  
 والباشر الفاحشة حدها ان يماس  
 الفرجان والالة منتشرة ومن  
 زاد على هذا قيد ما ليس بالبدن  
 بن جردين فقد جاوز الحد خلافا  
 لما لا يمس المرأة والذكر خلافا  
 لما في وفرض الغسل هو في اللغة  
 اسم الى الذي يغسل به وفي عرف  
 الشرع اسم للطهارة الكبرى على  
 ما مر في اول الكتاب المضمضة  
 والاشستاق خضها بالذكر انها  
 ما لموضع الخلاف فانها سئلان  
 عندنا في رجوع هذا الوجه بحسب  
 النظر الجلي واما ما هو بحسب  
 النظر الدقيق فهو ان في حد ما  
 يقيد من زائد من على مطلق  
 غسل والانف على ما مر به فلا  
 يغني عن ذكر ما قوله وغسل  
 اليدين ركن الغسل اسالة الماء  
 على جميع ما يمكن اسالة عليه  
 من غير حرج مرة واحدة حتى لو  
 بقيت لمعة لم يصبها الماء لم  
 يتم الغسل وان كانت يسيرة لان  
 المأمور به تطهير البدن واسم  
 البدن يقع على الظاهر والباطن  
 فيجب تطهير ما يمكن تطهيره  
 منه بلا حرج ولهذا وجبت  
 المضمضة والاشستاق في الغسل  
 فانه لا حرج في اقبال الماء الى  
 داخل الفم والاش

ولا حاجة الى التمسك في ذلك بصيغة  
 البالغة انما الحاجة اليه في دعوى مالك  
 فوصفه اليك منه

منه في سطره الطاهر  
 والاعاء وهو مرض موقوف  
 والجنون على اي هيئة كانا  
 والفرق بينهما ان العقل  
 بالاعاء يصير مغلوبا  
 بالجنون يصير موكبا  
 والكسر وهو ليس بدخل  
 في حد الاعاء  
 لما عرفت انه مرض موقوف  
 والكسر ليس بمرض وحده  
 على ما اختاره الصدر الشهيد  
 ان لا يفرق الرجل من المرأة  
 وقهقهة بالغ عند كان او سهوا  
 كانا كان او يقظا كانا  
 به اخذت عامة المتأخرين  
 اجبا طاعا وحدها ان يسمعها  
 نفسها وجيرانه دللت في ذلك  
 في انتفاء هذا الوضوء بالتهمة  
 في صلوة مطلقة اي ذات ركوع  
 وسجود في اصلها سواء ركع  
 وسجد او اوى لغيره ثم انه لا  
 يلزم ان يكون حال الركوع والسجود  
 والباشر الفاحشة حدها ان يماس  
 الفرجان والالة منتشرة ومن  
 زاد على هذا قيد ما ليس بالبدن  
 بن جردين فقد جاوز الحد خلافا  
 لما لا يمس المرأة والذكر خلافا  
 لما في وفرض الغسل هو في اللغة  
 اسم الى الذي يغسل به وفي عرف  
 الشرع اسم للطهارة الكبرى على  
 ما مر في اول الكتاب المضمضة  
 والاشستاق خضها بالذكر انها  
 ما لموضع الخلاف فانها سئلان  
 عندنا في رجوع هذا الوجه بحسب  
 النظر الجلي واما ما هو بحسب  
 النظر الدقيق فهو ان في حد ما  
 يقيد من زائد من على مطلق  
 غسل والانف على ما مر به فلا  
 يغني عن ذكر ما قوله وغسل  
 اليدين ركن الغسل اسالة الماء  
 على جميع ما يمكن اسالة عليه  
 من غير حرج مرة واحدة حتى لو  
 بقيت لمعة لم يصبها الماء لم  
 يتم الغسل وان كانت يسيرة لان  
 المأمور به تطهير البدن واسم  
 البدن يقع على الظاهر والباطن  
 فيجب تطهير ما يمكن تطهيره  
 منه بلا حرج ولهذا وجبت  
 المضمضة والاشستاق في الغسل  
 فانه لا حرج في اقبال الماء الى  
 داخل الفم والاش

وعدم وجوبها في الوضوء لان الواجب هناك غسل الوجه وداخل الفم والانف فاجان  
 عن حده وجب اقبال الماء الى داخل الشرة وثقب الوطوعا المرأة غسل الفرج  
 التي رج لعدم الحرج وكذا الاقل يجب عليه اقبال الماء الى القلفة وقال بعضهم لا يجب  
 وليس يصح اذا خرج فيه صريح هذا كله في البداية لا ذلكم خلافا لما ذكر رج وسنة  
 ان يغسل يديه لم يقل غسل يديه كما قال غسل البدن عند بيان فرضه مع انه اخضر  
 لان الفرض يتم بطلق الغسل ولو بدون صنته بخلاف السنة اسقط قولهم وفرض  
 لان قوله ويزيل نجسا بالفتح ان كان يعني على يديه يغني عنه لان الفرج انما يغسل  
 لاجل البجاسة ذكره في التبيين ثم يتوضأ اي يتعمل الماء في اعضاء الوضوء  
 فاستثناه بقوله اثاره متصلة ان كان في المستنقع انما يقيد به لانه اذا لم يكن  
 فيه لا يوتر غسل الرجلين لانه يؤخره لانه لا يغسلها هناك ثم يفيض الماء على  
 كل بدنه الا فاضة التوسعة يقال افاض عليه نعمة ثلثا ثم يغسل رجله وليس على  
 المرأة لغرض صغيرتها فيه اشارة الى ان عدم الوجوب هنا لان في التقص ثم الغسل  
 خرجا فاذا كانت منقوضة يجب اقبال الماء الى اثناء الشوك في اللينة لعدم  
 الحرج وانما حص المرأة بالذكر لان الاحوط في الرجل اذا كان مضطرا الشغل  
 بالوجوب ولا يلزم اذا اقبل اصلها منه على الاصح وموجب انزال ميني انزال المني  
 ناقض للطهارة الكبرى وموجب لا يرى بخلاف الحدث الاصفو فانه ناقض للطهارة  
 صغرى لا موجب لا يرى ولذلك قال ثمة ناقضه دون وموجب واعلم ان موجب  
 الغسل الجبابة والانزال موجبا وهو انما يجب الغسل بواسطتها سيأتي تنبيهه  
 الكلام وتوقف عند ذلك على ثمة هذا التوسط باذن الله تعالى ونسوة

منه في سطره الطاهر  
 والاعاء وهو مرض موقوف  
 والجنون على اي هيئة كانا  
 والفرق بينهما ان العقل  
 بالاعاء يصير مغلوبا  
 بالجنون يصير موكبا  
 والكسر وهو ليس بدخل  
 في حد الاعاء  
 لما عرفت انه مرض موقوف  
 والكسر ليس بمرض وحده  
 على ما اختاره الصدر الشهيد  
 ان لا يفرق الرجل من المرأة  
 وقهقهة بالغ عند كان او سهوا  
 كانا كان او يقظا كانا  
 به اخذت عامة المتأخرين  
 اجبا طاعا وحدها ان يسمعها  
 نفسها وجيرانه دللت في ذلك  
 في انتفاء هذا الوضوء بالتهمة  
 في صلوة مطلقة اي ذات ركوع  
 وسجود في اصلها سواء ركع  
 وسجد او اوى لغيره ثم انه لا  
 يلزم ان يكون حال الركوع والسجود  
 والباشر الفاحشة حدها ان يماس  
 الفرجان والالة منتشرة ومن  
 زاد على هذا قيد ما ليس بالبدن  
 بن جردين فقد جاوز الحد خلافا  
 لما لا يمس المرأة والذكر خلافا  
 لما في وفرض الغسل هو في اللغة  
 اسم الى الذي يغسل به وفي عرف  
 الشرع اسم للطهارة الكبرى على  
 ما مر في اول الكتاب المضمضة  
 والاشستاق خضها بالذكر انها  
 ما لموضع الخلاف فانها سئلان  
 عندنا في رجوع هذا الوجه بحسب  
 النظر الجلي واما ما هو بحسب  
 النظر الدقيق فهو ان في حد ما  
 يقيد من زائد من على مطلق  
 غسل والانف على ما مر به فلا  
 يغني عن ذكر ما قوله وغسل  
 اليدين ركن الغسل اسالة الماء  
 على جميع ما يمكن اسالة عليه  
 من غير حرج مرة واحدة حتى لو  
 بقيت لمعة لم يصبها الماء لم  
 يتم الغسل وان كانت يسيرة لان  
 المأمور به تطهير البدن واسم  
 البدن يقع على الظاهر والباطن  
 فيجب تطهير ما يمكن تطهيره  
 منه بلا حرج ولهذا وجبت  
 المضمضة والاشستاق في الغسل  
 فانه لا حرج في اقبال الماء الى  
 داخل الفم والاش

منه في سطره الطاهر  
 والاعاء وهو مرض موقوف  
 والجنون على اي هيئة كانا  
 والفرق بينهما ان العقل  
 بالاعاء يصير مغلوبا  
 بالجنون يصير موكبا  
 والكسر وهو ليس بدخل  
 في حد الاعاء  
 لما عرفت انه مرض موقوف  
 والكسر ليس بمرض وحده  
 على ما اختاره الصدر الشهيد  
 ان لا يفرق الرجل من المرأة  
 وقهقهة بالغ عند كان او سهوا  
 كانا كان او يقظا كانا  
 به اخذت عامة المتأخرين  
 اجبا طاعا وحدها ان يسمعها  
 نفسها وجيرانه دللت في ذلك  
 في انتفاء هذا الوضوء بالتهمة  
 في صلوة مطلقة اي ذات ركوع  
 وسجود في اصلها سواء ركع  
 وسجد او اوى لغيره ثم انه لا  
 يلزم ان يكون حال الركوع والسجود  
 والباشر الفاحشة حدها ان يماس  
 الفرجان والالة منتشرة ومن  
 زاد على هذا قيد ما ليس بالبدن  
 بن جردين فقد جاوز الحد خلافا  
 لما لا يمس المرأة والذكر خلافا  
 لما في وفرض الغسل هو في اللغة  
 اسم الى الذي يغسل به وفي عرف  
 الشرع اسم للطهارة الكبرى على  
 ما مر في اول الكتاب المضمضة  
 والاشستاق خضها بالذكر انها  
 ما لموضع الخلاف فانها سئلان  
 عندنا في رجوع هذا الوجه بحسب  
 النظر الجلي واما ما هو بحسب  
 النظر الدقيق فهو ان في حد ما  
 يقيد من زائد من على مطلق  
 غسل والانف على ما مر به فلا  
 يغني عن ذكر ما قوله وغسل  
 اليدين ركن الغسل اسالة الماء  
 على جميع ما يمكن اسالة عليه  
 من غير حرج مرة واحدة حتى لو  
 بقيت لمعة لم يصبها الماء لم  
 يتم الغسل وان كانت يسيرة لان  
 المأمور به تطهير البدن واسم  
 البدن يقع على الظاهر والباطن  
 فيجب تطهير ما يمكن تطهيره  
 منه بلا حرج ولهذا وجبت  
 المضمضة والاشستاق في الغسل  
 فانه لا حرج في اقبال الماء الى  
 داخل الفم والاش



نقعه السابق واجابه اللاحق مشروطان بهذا العيد عنه فاما فلا فلا لشيء فقي  
عند الانفصال فقط في قول الى ح ومحمد رحمهما الله وعند الخزي ايضا في قول  
ابي يوسف فاذا انفصل عن مكانه بشهوة واخذ داس العنصر حتى سكنت شهوته  
فخرج بلا شهوة يجب الغسل عندهما لا عنده وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام  
او يمشي فخرج ببقية التي يجب الغسل ثانيا عندهما لا عنده وغيبه حشفه او قدر  
اذا كان مقطوع الرأس في قبل او دب بشرط ان يكون المفعول به حيا وانما  
لم يذكره لانها منه قوله على الفاعل والمفعول به فان الغسل انما يجب على الحي  
ولا بد من قيد البلوغ وانما ترك اعتمادا على ان كونه شرطاً في التكليف كالمعلوم  
في اصول هذه الفقه ورؤيته المستيقظ المني او المذى وان لم يتذكر الا خلافاً فان  
ما ظهر في صورة المذى يحتمل ان يكون منياً رقيق بجمرة اليد او باصابع اليد  
ففي وجوب من وجهه فلا حياط في الايجاب وفيه خلاف للابي يوسف رحمه الله انقطاع  
المحض والنفاس لعدم ريقه حتى ولا تقر بهن حتى يظهر من قراءه التمدد  
والتحقق ان سبب الوجوب ههنا هو الحدث الحكمي اثبات بخروج الدم الا ان ايجاب  
الغسل مشروط بانقطاعه فلذلك نسب الايجاب اليه وهذا الحدث الحكمي تارة  
الجبنة الثابتة بسبب الانزال او الادخال فيصح عنه ذلك ما في الذخيرة من ان  
المسافرة اذا طهرت من الحيض فتيقنت ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يغيرها  
لكن لا تقبل القرآن بها لانها لما تحتمت فقد خرجت من الحيض فلما وجدت الماء  
وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة المجنب وهذا ظاهر ما في الفقه الذي ذكره  
من قال لما كان لا تقطع سببا فاذا تقطع ثم اسلمت لا يلزمها الاغتسال  
سببا

فرد و صدر  
الشرع

اذوقت الاضطرار  
الاعطاع

اذ وقت الانقطاع كانت كافرة وهي غير مأمورة بالسابع عندنا ومتى سلمت  
لم يوجد السبب وهو الانقطاع بخلاف ما اذا اجنبت الكافرة ثم سلمت حيث يجب  
عليها غسل الجنابة لانه الجنابة ابرم ثم تكون جنباً بعد الاسلام والانقطاع غير  
نافرقة فان مبناه على ان لا يثبت لها بالحض والنفس حدث حكمي ستم مثل  
الجنابة وقد عرفت حال ذلك المبني قوله ومتى سلمت لم يوجد السبب يرد عليه  
ان الحال كذلك فيما اذا انقضى يتيمها فان قيل يعود الحدث ثم قلنا لانه من القول  
به مهننا ايضا والتوقف تحكم ولا يشبه في انها لا تبقى طاهرة بعد الفضا يتيمها  
فلا جرم تكون محدثة اذ لا واسطة بينهما فثبت ان مهننا حدثا حكيميا وراء الانقطاع  
فقد منه اتضح المرام والقطع الكلام والمجرد الملك العلم لا وطي بهمة بل انزال  
وكذلك الميت ذكره في الفهاوى الظهيرية وسن عطف على ما قبله من حيث المعنى  
كانه قال فرض العسل كذا وسن للجمعة اى لصلواتها على ما هو ظاهر الرواية والعيادة  
والاجرام وعرفه مهننا غسل افر لا فرض ولا سنة بل واجب وهو غسل الميت  
ويجوز الوضوء بماء السماء والارض كالخمر والعين واما المتنجس فاذا كان ذائبا يجوز  
الوضوء لانه من جملة ماء السماء وفي قوله كالخطا اشارة الى ذلك وان تغيرت الكثرة  
لم يقل بطلان الملك لان الحياة متغايرة بعضها بتغيره فادنى مدة وتبدل الطول  
تغير الحكم عند تغير سبعة واعلم انه اذا انتن الماوان علم ان نتنه النجاسة  
لا يجوز به الوضوء ولا يجوز جملا على نتنه بطلان الملك او غير احدا و صافيه  
الى الطعم او اللون او الرائحة والتغير على الحقيقة في الاولين دون الاخير فلا بد  
من المصير الى عموم الجواز وانما قال احدا و صافيه احترازاً عن محل الخلاف

ملفوظ علیہ السلام  
جلالہ اللہ  
خیر بن علی

الحق انفسهم لهذا امر عتيق، يكون انفسهم  
او امره مع الالهة صواب في نفسه ومن غير  
عن انفسهم في غير العالم في نفسه ومن غير

قال صدر الشريعة واما الله الخ ولاحاجة  
وجهه لان ماوه لا يكون الا في ايها كما لا يخفى

قال الامام المسيحي في شرحه الطحاوي  
اذا تغير لون الماء لوقوع الاوراق فيه  
كان حكم الماء المطلق والسكران الماء اذا تغير  
لونه بذلك يتغير طعمه ايضا قال الفقيه احمد بن  
ابراهيم الحيداني انه طاهر غير منقهر منه



بشيء ظاهر كالتراب والزعفران فانه التفصيل بيان ان الحكم يختلف بكون  
 الخلو من جنس الارض كالتراب او شيئا اخر كالزعفران وبما جار اختلافها  
 في جهة الجارى والذي ليس في ذلك حرج ما يذهب بتبنيته او ورق فينجس لم يرا ثمة  
 اى طعمه او لونه اوريجه فان قلت هذه باطلا قد يتناول المرئى وغير المرئى والحكم  
 المذكور مخصوص بالثاني قلت التقي بدلالة قوله لم يدر اثره على ان المراد ما لم يرقص  
 فان النجس اذا كان مرئيا يترتب الحكم على نفسه لا على اثره قال صاحب التحفة ما اذا  
 وقع الماء اما ان يكون جاريا او ركدا فان كان جاريا ان كانت النجاسة غير مرئية  
 فانه لا ينجس ما لم يتغير لونه او طعمه اوريجه وان كانت مرئية مثل الحيفة ونحوها  
 فان كان النهر كبيرا فانه لا يتوصا من اسفل الجانب الذى وقعت فيه النجاسة  
 ولكن يتوصا من الجانب الاخر لانه غير متيقن بوصول النجاسة الى الموضع الذى  
 يتوصا منه وان كان النهر صغيرا بحيث لا يجرى بالجيفة بل يجرى الماء عليها  
 ان كان يجرى عليها جميع الماء فانه لا يجوز التوقف به من اسفل الجيفة لانه تنجس  
 جميع الماء فالنجاسة لا تطهر بالجرى وان كان يجرى عليها بعض الماء فان كان  
 يجرى عليها اكثر الماء فهو نجس وان كان يجرى عليها اقل الماء فهو طاهر لان العبر  
 بالغالب وان كان يجرى عليها النصف يجوز التوقف به في الحكم لكن الاحوط ان  
 لا يتوصا به الى هنا كلامه وفي البدائع ايضا على هذه التفصيل وهذا التصحح ما في قول  
 من قال واذا سلك كلب عرض النهر وجرى الماء فوقه ان كان مالماء الكلب  
 اقل مما لا يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا فلا وبما مات فيه حيوان مائى  
 المولدا حذر به عن مائى الكلب دون المولدا كالبط فان موته فيه ينجس

كالسك

سبحان الله العظيم

كالسك والصفير كسر الدال او ما ليس له دم سائل كالق والذباب لا تغداه  
 المنجس وهو الدم المسفوح وفيه خلاف الشافعي ربح وحديث وفوق الذباب  
 في الطعام حجة عليه لا بما اعتصم الرواية بالفض كانهما يوافقان اطلاق اسم المائى عليه  
 الماء الى قصوره عن حد الماء المطلق وذلك لا يجوز التوقف به من شجرة او ثمر اما  
 يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء كالاشربة والثل نظيره ما اعتصم من الشجر والثر  
 فان شرب الدير من معتصم من الشجر وشرب التفاح مثلا معتصم من الثمر ولا بما زال  
 طبعه وهو الرقة والسيلان بقلبه غير اجزاء كماء الباقلاء او نيفة بالطبخ مع  
 اى مع الغير وهو ما لا يقصد به النظافة كالمرق وانما شرط ان لا يكون ذلك الغير  
 مما يقصد بخلطه النظافة لانه كان من جنس ما يقصد بخلطه النظافة كالاشربة  
 والصابون يجوز ان يتوصا به ولا بما ركد وقع فيه نجس الا اذا كان عشرة اذرع  
 في عشرة اذرع ولا ينحسر ارضه بالغرف فحكم حكم الماء الجارى فان كان النجاسة  
 مرئية لا يتوصا من موضع النجاسة بل من الجانب الاخر وان كانت غير مرئية  
 يتوصا من جميع الجوانب وكذا من موضع غسالته قال محي السنة التقدير بوشى  
 في عشرة لا يرجع الى اصل شرعى يعتمد عليه كانه لما قال انه لا يرجع الى اصل شرعى  
 استثنوا ان يتكلف ويقال بل يرجع الى اصل شرعى وذلك ان التقدير به بناء  
 على قوله عن من حفر بئر فله حولها اربعون ذراعا كونه نكرا كونه بزيادة قوله  
 يعتمد عليه فتبينه الماصل المنقى وبذلك الزيادة اندفع ما قيل من علم من الحديث  
 المذكور ان الشرع اعتبر في العشرة والعشرة في عدم سريه النجاسة اندفاعا  
 لان فيه قياس السراية في الماء على السراية في الارض ولا وجه له ولقد احسن

فيما كان في الماء

منه ما علم ان العبرة بمسودة الطبع المائى  
 لا بوجه من طبعه كما يفهم من قولنا ان  
 او يطبخ كبريت والى لا يجوز به الوضوء مع ان  
 واجبة في تغيب الماء بالطبخ لا بوجه من حد  
 الرقود والسيلان من

منه ما علم جواز التوقف بماء غير احد اوصافه  
 بالاشربة والصابون ولو ذكر فينا سبق كما ذكره  
 تابع الشريعة لم يثبت جواز التوقف بماء غير  
 بعد الطبخ مع

صدر الشرح



صاحب البداية حيث قال ان ذلك المذير توسعة على الناس ولا ياء استعمال القربة  
 فالسبب اقامة القربة لانيته لانها قد توجد ولا ياء القربة فلا يتحقق الاستعمال  
 او رفع حديث اعلم ان منها اختلافات الاول في انه باي شيء يصير الماء مستوعلاً عند  
 الشيخين باحد الامرين المذكورين وعند محمد بالاول فقط وعند زفر والشافعي  
 بالثاني فقط قال في البدائع هذه الاختلاف لم ينقل عنهم نصاً لكن مسائلهم يدل  
 عليه ثم قال لو اغتسل المحدث او توضأ للتبرّد صارا ماء مستوعلاً عند الشيخين وغيرهم  
 وان في لوجوه ازالة الحدث خلاف لما لم يرد اقامة القربة وهذه القول منه  
 صريح في ان الشافعي لا يقول باشتراط النية في ازالة الحدث نعم قال به في صحة  
 الوضوء الذي هو شرط الصلوة ومن لم يعرف بين المقامين قال ازالة الحدث  
 لا يتحقق الا بنية القربة عنده بناء على اشتراط النية في الوضوء والاختلاف  
 الثاني في انه متى يصير مستوعلاً ذكر كثير من المتأخرين وهو قول سفيان الثوري  
 انه لا يكون مستوعلاً حتى يستقر في مكان ارضاً كان او ماء او كلف المستعمل لان  
 صون الثياب عنه متقدّر فتحقق الضرورة وفي البداية الصحيح انه لا كان زائلاً  
 من العضو صار مستوعلاً لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة  
 ولا ضرورة بعده ولا يذهب عليك ان هذا التعليل انما ينتهض على اصل من قال  
 انه طاهر غير ظهور كان التعليل الاول انما ينتهض على اصل من قال انه نجس والاختلاف  
 الثالث في حكمه فعند ابي حنيفة هو نجس بآسنه غليظة وعند ابي يوسف رجع نجاسة  
 خفيفة وعند محمد طاهر غير مظهر كذا ذكره شيخنا ما وراء النهر والشافعية  
 الخلاف بين الثلاثة وقال شيخنا العواقب انه طاهر غير مظهر عند اصحابنا ذكره

صدر السبعة

صدر السبعة

في الاستعمال في الوضوء والصلوة

في التحفة

في التحفة وغيره وقال في الفاية وهو اختيار المحققين من مشايخ ما وراء النهر وقال  
 السبكي في عليه الفتوى وفي البدائع ان الامة اجتمعت على ان من كان  
 في الوضوء ما يكفي لوضوئه وهو ينافي على نفسه العطش يباح له التيمم  
 ولو بقي طاهر بعد الاستعمال لما ابيح له ان يتوضأ وياخذ الغسل في الماء  
 نظيف ويمسكها للشرب ولما قيل ان يقول الطهارة لا تسلم جوار الثوب كما انها  
 لا تسلم جوار الاكل على ما سياتي عن قريب فيجوز ان يكون الماء المستعمل طاهراً  
 ومع ذلك لا يجوز شربه فلا يمت الملازمة القائل ولو بقي طاهر لم يمسك في وجهه  
 آخر في دفع ما ذكره باذن الله في كل الباب دفع فقد طهر الاثاب اسم الجلد  
 غير مدبروغ والدباغة ازالة النتن والرطوبة النجسة من الجلد الاجلد  
 قد تم جلد الخنزير تحقيراً لانه في مقام الاثابة توفى ظاهر الرواية ان جلد الخنزير لا يندفع  
 ذكره في المبسوط لانه يندفع ولا يظهر فان قلت فعل هذا الشكل الاستثناء المذكور  
 لان المفهوم منه انه يندفع لكنه لا يظهر قلت الاستثناء من جهة المعنى فكانه  
 قال كل اثاب يطهر بالدباغة الا جلد الخنزير ولما دعي استثناءه مع الخنزير  
 يدل على انه لا يطهر وليس كذلك فانه اذا دفع يطهر ذكره في الفاية ولكن لا يجوز  
 الانتفاع به كسائر اجزائه قال شيخ الاسلام في مبسوطه واما جلد الكلب فعن اصحابنا  
 فيه روايتان في رواية يطهر بالدباغة وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب  
 فالخبر المذكور على خلاف الظاهر واما طهر جلده بالدفع طهر بالزكوة هي عبارة  
 عن الذبح الشري واشترط فيه اهل العلم وذكر التسمية تحقيقاً او تقديراً وكذا  
 انه وان لم يؤكل والا فلا اي ما لا يطهر جلده بالدفع لا يطهر بالزكوة لاجلده ولا

في الاستعمال في الوضوء والصلوة

زكوة ارنق طهارة كى وبويك  
 وزياده ارنق يقال زكى النزرع  
 اذا كان وازداد ويزاد زكى معناه  
 كذا في كى بمعناه زكوات درلوا



وجوز ان يتفاح به بلا سلك بل صوره  
ولا ضرورة في غير ذلك على ما  
في نسخة اخرى من نسخة  
في نسخة اخرى من نسخة  
في نسخة اخرى من نسخة

وسئلته ارادها غير الخزي لان جمع اجزائه بحس العين وعظمها وعصبها كنفى  
بذكرها عن ذكر الزمان والمخافه وسئل الانسان وعظمها طاهر فيجوز صلوة من عباد  
سنة الى سنة وان جاوز قدر الدرهم افرد منه المسلم بالذكر مع انها ماقول  
وعظمها طاهر خلاف محذوفه فانه لا يجوز الصلوة به اذا كان اكثر من قدر الدرهم **فصل**  
بر فيها بحس اديوان لم يقل او مات فيها حيوان اذ لا يشرلوها فيها منتفع او ينفع  
كل من الانفتاح والتفتيح قد ينفعك عن الاثر فلذلك ذكرها معا او كلب او ثاة  
او ادى ميت قيد الموت للثالث وناخير الادنى لثلاثة بتهت عليها ينزع كل ما بها  
الذي كان فيها وقت الوقوع ولا يعتبر النزح قبل افرجه ولا به منه وانما لم يصرح به  
احالة لم على الدلالة ان امكن والا فقدر ما فيها في ذلك الوقت ويؤخذ في القدير  
بقول رجلين لما بصارة في امر الماء هو الصحيح وعليه الفتوى وفي كوجاهة وجاجة  
وجدت فيها اربعون الى استين نزع الاربعين بطريق اليجاب والستين بطريق  
الاستجاب وكوفارة او حفرة عشرة الى ثلثين والمعتبر الدلو الواسط  
وهو الذي يسع فيه صاع وهو ثمانية ارطال وغيره اكبر كان او اصغر احتسب  
لان العبرة للمعاني دون الصور صرح به في الجامع الصغير ونجس البر من وقت  
الوقوع ان علم ذلك والافندي يوم وليلة ان لم ينتفع ومنه ثلث ايام ولا بها ان  
انتفع وقال انه وجد سور الادنى الا حال شرب الخمر والفس وكل ما كور  
طاهر والكلب والخنزير خلاف لما لك وسباع الطير وسواكن البيوت مكره وللحمار  
والبغل مكحول قبل الشكر في طهارة وقيل في طهوريته وقيل فيها جميعا يتوضأ به  
ويتيمم ان عدم غيره والعرق كالسور لم يقل معتبر بالسور لان موجب تعليمهم

أما الزم  
أما الزم  
أما الزم

الثالث

القائل لان السور مخلوط باللعب وحكم اللعب والموق واحد لان كلهما متولد  
من اللحم اعتبارا للسور بالموق كما لا يخفى وان عدم الابنية التمر قال ابو حنيفة  
رجح بالوضوء فقط وابو يوسف باليتم تحب ومحمد بن عمار وروى نوح رجوع الى  
الى قول ابى يوسف ذكر في المبسوط ان المسكر منه لا يجوز الوضوء به لاحرام  
**باب التيمم** هو لغة القصد وشرعا طهارة حاصلة باستعمال الصعيد الطاهر  
في غنوين مخصوصين على قصد مخصوص والمراد من الاستعمال ما يتم الحكمي فيوجد  
في التيمم الحجر الامس هو سبده اخبره ضربة مع ما عطف عليه لمحدث وجنب  
وحايض ونفساء ونحوه وعن الماء أى عن ما وكفى لطهارته فلو كان للجنب ما يكفى  
لوضوءه لا للفعل يتيمم ولا يجب عليه الوضوء خلافا للشافعي لبعده ميلا لم يذكر  
حد البعد في ظاهر الرواية وروى عن محمد انه قدر بالميل والميل ثلث الفرس وقال  
الحسن بن زياد من تلقاء نفسه ان كان الماء امانة يعين ميلين وان كان يحد اربعة  
يعين ميل واحد كذا في البدائع او لم يرض سواء خاف اذ يداه او طول به استعمال  
الماء او بالحوك ولا يشترط خوف التلف خلافا للشافعي اذ لم يقدر على استعماله  
بنفسه ولم يجد من يوضيه فان وجد من يوضيه على طاهر لم يذهب لا يتيمم لانه  
قادر وروى عن ابى حنيفة في رجائه يتيمم وعندنا لا يتيمم او يحد ان استعماله يضره  
وقال لا يجوز في المصروف البرد ثم ان رخصه التيمم بسبب البرد ثابتة  
للمحدث ايضا عند ابى حنيفة ما ذكره الامام السرخسي واما على ما ذكره الطحاوي  
فلا رخصة له بذلك السبب بالاجماع وفي الحق بين الصحيح ما قاله الحلواني او يحد  
ويجب ان يعلم ان المانع من الوضوء اذا كان من جهة العباد كاسير ينفك الكفار  
تكون عباره ينبغي الواقع في الذخيرة لان الواقع

أما الزم  
صدر الزم  
صدر الزم

صدر الزم

في الغنيس عباره الوجوب مسه



من الوضوء ومحبوس في السجن والذي قيل له ان تؤذي نفسك يجوز له التيمم  
 لكن اذا زال المانع بعيد الصلوة أو عطش عطش رقيقه كعطشه وكذا عطش  
 دوابه وكلبه ولذلك اطلق العطش فان قلت ليس يمكن ان يتوضأ <sup>الغالب</sup> ياخذ  
 في اناء لدوابه وكلبه قلت في لا يتحقق خوف عطش دوابه وكلابه والكلام على ذلك  
 التقدير فتقدير الخوف المذكور مضمّن لتعذر حفظ الغسل لعدم الماء ومن  
 منها فخرج الجواب عما قلناه عن صاحب البدائع فيما سبق فتذكر او عدم الماء  
 او خوف فوت صلوة العيد في الماء ابتداء منها بالانفاق وبعد الشروع متوضأ  
 والحدث اى شرع فيها متوضأ ثم سبقه الحدث وخاف انه ان تؤذي نفوته  
 الصلوة جاز له ان يتيمم للبناء خلافا لهما وانما قال متوضأ ليعلم الحكم فيما اذا  
 كان الشروع متمم بطريق الدلالة او صلوة الجأزة لغير الولى هذه على رواية  
 الحسن قال في البداية وهو الصحيح وخطا هو الرواية يجوز للولى ايضا قال  
 شمس الابن هو الصحيح لا لفوت الجمعة والوقت لانها تفوت الى بدل وانما قال  
 على وفق الهداية والوقت دون الوقتية لانها لا تفوت ضربة لمس وجهه  
 يسح بها وجهه بحيث لا يبقى منه شئ فيمسح الوتره التي بين المخرين ولا يجوز  
 المسح باقل من ثلث اصابع مسح الرأس والحنفين وضربه ليد مع مرقيقه  
 ولا بشرط الترتيب عنده وانما أثر عبارة الضرب على عبارة الوضع لكونها  
 مأثورة وانما ليست بضرية لازمة فان محمداً قد نبه في بعض روايات الاصول  
 على ان الوضع كاف والمراد بيان كيفية الضربين لانه لا بد في التيمم منها  
 كيف وقد ذكر في كتاب الصلوة لو كنس داراً او هدمها يطأ او كالحنطة

ترجمي

ترجمي

الدار ثابت ودارق يمين ثابت الوضوء  
 وبأكثر من غسل لارسله لا لارسله والارسل  
 باليمين والارسل بالارسله لا بالارسله  
 اوله طين لارسله لا بالارسله لا بالارسله

فأصاب

الشرع

فأصاب وجهه وذراعيه غبار لم يجزه ذلك من التيمم حتى يترديه عليه ويجب  
 تحليل الاصابع ان لم يدخل بينهما غبار فيحتاج الى ضربة ثالثة لتحليلها ذكره في  
 الذخيرة وفيه نظر لان العبرة للمسح لا لاصابة الغبار وموجب ذلك ان يجب  
 مسح ما بين الاصابع على كل طاهر من جنس الارض فلا يجوز على مكان فيه نجاسة  
 وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلوة فيه في ظاهر الرواية لانه لا يخرج عن اجزاء النجاسة  
 وهي وان قلت ثانياً وصف الطيب ولا يمنع جواز الصلوة وفي رواية ابي كاس  
 يجوز لمسها ارضا ذكره في البدائع كالزب والزل والجر خلافاً لابي يوسف  
 في الحجر ونسأ في في الرمل ايضا ولو بلا تقع خلافاً لمحمد رح وعليه اى على النقع  
 مع قدرته على الصعيد خلافاً لابي يوسف والقانون الفارق بين جنس الارض  
 وغيرها ان كل ما يترق بالآثار فيصير رماذا كالشجر والحشيش او ينطبع ويلين  
 كالحديد والصف والذهب والزجاج وكهها فليس من جنس الارض ذكره في  
 التختة بنيت خلافاً لفرقة مجوزية الطهارة او نية عبادة مقصودة لا تصح  
 الطهارة فلتى تيمم كافر للوضوء وقال زفر بجوز تيممه ايضا لان النية  
 ليست بفرض عنده فيعتبر تيممه وهي فرض عندهم ولا نية للمكافر فيلغو تيممه وعن  
 ابي يوسف انه اذا نوى به الاسلام صح ويصلي به اذا اسلم لانه من اهل الاسلام  
 فيصح تيممه له بخلاف ما اذا نوى الصلوة لانه ليس من اهلها ولا يشترط نية التيمم  
 للحدث او الجأزة هو الصحيح من المذهب ثم المعبر في التيمم في حق الصلوة نية  
 الطهارة او نية عبادة مقصودة لا تصح بدون الطهارة خلافاً لابي يوسف فان  
 شرط صحة التيمم في حق جواز الصلوة عنده ان ينوى قرينة مقصودة سواء تمت

صدر الشرح

الشرع بالفتح تزويد غبار فضاضة



بدون الطهارة كما لا سلام اذ لم يفتح كالصلوة فان يتيم لصلوة الجنزة او سجدة  
 التلاوة يجوز اداء المكتوبات بذلك التيمم بالاتفاق وان يتيم لمس المصحف ودخول  
 المسجد لا يصح به الصلوة لكن يحل له لمس المصحف ودخول المسجد بالاتفاق ويصلي  
 ما شاء من نفل وفرض خلافا للشافعي ويصح اي التيمم للوقية قبل الوقت  
 خلافا للشافعي لا خلاف في صحة التيمم قبل دخول وقت الصلوة حتى يصح التيمم  
 لصلوة ضحوة النهار بالاتفاق انما الخلاف في ان يصح اداء الوقية بذلك التيمم  
 او لا ومدار هذه الخلاف وما قبله على ان التيمم خلف مطلقا حال عدم الماء عندنا  
 فيجوز التيمم للصلوة قبل دخول وقتها عند عدم الماء وعنده خلف ضروري ولا ضرر  
 قبل الوقت فلا يجوز ولان اثره في ذلك الخلاف الواقع بين اصحابنا في ان البدلية  
 بين الزاب والماء كما قال ابو بن التيمم والوضوء عند عدم الماء كما قال محمد رحم  
 تايرو في صحة امامة التيمم للموضي وقبل طلبه من رقيق له ما لا يلزمه الطلب  
 من ملك الغير خلافا لما قاله لا يصح قبله لانه مبذول عادة فحان الغالب  
 الاعطاء هذا على وفق ما في الهداية والايضاح والتوقيف وغيره وفي التجريد  
 ذكر محمد مع الجرح وفي الزخيرة عن المختص ان لا خلاف فان قوله فيما اذا  
 غلب على طهارة اياه وقوله ما عند غلبة الظن بعدم المنع وقال في الميسر طيب  
 الطلب اذ اعاد قول الحسن بن زياد في البدلية الماء في التيمم اعز الاشياء  
 فلم يكن مبذولا عادة وصح بعد الطلب والمنع بلا خلاف حتى اذا صلى بعد المنع  
 ثم اعطاه ينتقض تيممه الان فلا يعيد ما قد صلى به وينقضه ناقض الوضوء وقد  
 على ما زال التيمم عند القدرة على الماء ليس من قبيل الانتقاض حقيقة بل من قبيل

ما لا يشترطه  
 عدم مسه للماء  
 عن موضوعه

صدر الشريعة

الانتهاء

الانتهاء قالوا المراد به ظهور الحدث السابق عند القدرة على الماء لان القدرة في  
 الحقيقة غير ناقضة اذ ليست بزوج نجس حقيقة ولا حكما ولكن انتهت طهورة الزا  
 عند ما لم يجبل طهورا الا الى وجود الماء فاذا وجد بقي حدثا بالحدث السابق  
 كما في طهارة لانه اذا لم يكن كافيا يكون وجوده كعدمه فلا ينقض تيممه خلافا  
 للشافعي رحمه الله يقول يغسل بقدر ذلك ثم يتيمم والقدرة المعبرة ههنا  
 انما تثبت اذا لم يجد صرفه الى جهه اهم فلو كان على بدنه او ثوبه نجاسة يصرفه  
 الى النجاسة ويتيمم لا ردة خلافا للزفر ويظهر الخلاف في جواز الصلوة بعد  
 الاسلام فان قلت هذا القول من زفر في بعض النسخ في التيمم واجب عنده  
 قلت يجوز ان تكلم فيه على قول من يرى فيه وجوب النية كما تكلم ابو حنيفة في المراجعة  
 على قولها وان كان هو لا يرى جوازها وذهب لراجيه تايخه الوقية الى اخره  
 ليؤيدها بكل الطهارتين ولا يجب عليه ذلك لان العدم ثابت حقيقة فلا يزول  
 حكمه بالشك ويجب طلبه قدر غلوة وهي رمية السهم وقد ثبت انه ذراع الى  
 اربعه اذ لو ظنه قريبا والا خلافا قال الشافعي يجب عند تيممه ولا يجوز له التيمم حتى  
 يطلبه ولو ركب في رحله الرجل في الغالب يكون للمسافر ما يكفي به عنه ثم المعبر  
 عدم كونه في البرهان مسافرا كان او غير مسافر وذلك ان في الجامع الصغير  
 بلفظ الرجل بدل المسافر وصح بذلك في الاسلام في سرحه وانما شرط النية  
 دون عدم العلم لانه اذا لم يعلم به لا يعيد عند ابى يوسف ايضا على الاصح وصلى ميتا  
 ثم ذكره لم يعد الا عند ابى يوسف المذكور في الوقت وبعده سواء ذكره في الهداية  
**باب المسح على الخفين** جاز بالسنة انما قال جاز لان ثبوتها على وجه التحسين

يتنظرون

ما لا يشترطه

ما لا يشترطه

ما لا يشترطه من بيان المسح على الخفين في سرحه  
 فيكون كما في غيرهما من المسح على الخفين



لأن وجه الباب وقد ورد فيه حكاية فعله عم ورواية قوله ولذلك قال  
بالسنة والثانية إلى أن نص الكتاب ساكنة عند رداً عن من زعم أن فزادة الجرح  
في أرجلكم تدل عليه لأن قوله يه إلى الكعبين يدفع ضرورة أن مسح الخف  
غير مفيداً ولا اشهرت السنة الواردة في هذا الباب جازبه الزيادة على نص  
الكتاب للمحدث دون من عليه الفصل جنباً كان ادخاها أيضاً لنفسه وفي بعض  
وهو على وضوء ثم اجنب في مد المسح ينزع خفيه ويفعل رجله إذا توضأ  
وليس له أن يمسح عليها وفرضه قدر ثلث أصابع اليد يعني من كل رجل على حدة حتى  
لومسح على إحدى رجلتيه مقدار أصبعين وعلى الأخرى مقدار خمس أصابع لا يجزئ  
وانما اعتبر أصابع اليد لأنها المسح وكفى ثلثها لأن الأكر نفوس مقام الكمال  
فلن كفى إذا لمع على الزيادة وما قيل أن ما زاد على مقدار ثلث أصابع أتا هو  
بماء متعل فلا اعتبار له لأن الزيادة إذا كانت بأصبع أخرى لا يلزم المحذور المذكور  
وقال الكرخي يعتبر أصابع الرجل كما في الخوف والادل اصبح وزيادة لفظ قد  
للاشارة إلى أنه لو مسح بأصبع واحدة ثلث مرات واخذ لكل مرة ماء جاز وكذا  
لو مسح بالابهام والمسبحة منفرجين يضعهما مع ما بينهما من الكف على الخف جاز  
لأن ما بينهما مقدار أصبع آخرى ذكره في الثانية وكذا الوشي في حشيتي ميت المطر  
او اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث أصابع جاز لحصول المقصود فان السنة  
ليست بفرض فيه على ظاهر خفيه سواء كان طويلاً او قصيراً وقيد الظاهر لا حاز  
عن البطن والعقب والجوانب واما الساق فخرج عن حد الخف اليسرى او اليمنى  
الجروح موب عن غرموك وهو ما ليس فوق الخف وقاية له من الوحل والنجاس

فإن كان من ادعى جاز عليها المسح سواء لبسها منفردين او فوق الخفين

استفاد من ذلك من القيد

منه في كل موضع من موضعين يضعهما مع ما بينهما من الكف على الخف جاز

فإن كان من ادعى جاز عليها المسح سواء لبسها منفردين او فوق الخفين

فإن كان

فإن كان من ادعى جاز عليها المسح سواء لبسها منفردين او فوق الخفين  
ولت نفى خلاف فيما اذا لبسها فوق الخفين وان كانا من كركبي او نحوه فان  
لبسها منفردين لا يجوز وكذا ان لبسها على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل  
بلل المسح الى الخفين ثم اذا كانا من كركبي او نحوه لبسها فوق الخفين فان لبسها  
بعد ما حدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجروح بين وان لبسها قبل الحدث  
ومسح عليها ثم نزعها دون الخفين اعاد المسح على الخفين بخلاف ما اذا مسح على خف  
ذي طاقين فنزع احد الطاقين فانه لا يعيد المسح على الطاق الآخر وان نزع  
احد الجروحين مسح على الخف واعاد المسح على الجروح الآخر في ظاهر الرواية  
وقال الحسن وزفر فرج يمسح على الخف ولا يعيد المسح على الجروح الآخر وعن  
ابي يوسف انه يجمع الجروح الآخر ويمسح على الخفين او جواربيه مجله بين او يمسح  
المجلد هو الذي وضع الجلد على احباله واسفله والمنقل هو الذي وضع الجلد  
على اسفله كالنعل للقدم في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يكون الى الكعب  
او تخمينين التخمين ما يقوم على الساق من غير شدة ولا يسقط ولا يثقف ذكره  
في الثانية بهذا الى جواز المسح على التخمين مجردا عن الجلد والنعل عند ما ويرى  
رجوعه الى قولها وبه يفتي وقال ان نفى رج لا يجوز المسح على الجوارب وان  
كانت منعلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين ذكره في التحفة ملتبسين على وضوء  
لم يقل على ظهره لانه يشبه التيمم ولا عبرة في منه الباب قال في التجنيس لو تم  
ولبس الخفين ثم احدث وهو واجد للماء لا يمسح لان التيمم ليس بطهارة كاملة  
من كل وجه تريم احترز به عن وضوء غير مسيغ بان بقي من اعضائه لمعة لم يصبها

استفاد من ذلك من القيد

منه في كل موضع من موضعين يضعهما مع ما بينهما من الكف على الخف جاز

فإن كان من ادعى جاز عليها المسح سواء لبسها منفردين او فوق الخفين







الحدث فلا يجب عليه الا غسلها لان الغاية هو المولاة وهي ليست بشرط عندنا  
ويغفر فرق بينه وبينه في عبارة يبدواشارة الى صفة الخرق المانع ومن ان يكون  
منه في يظهر ما تحته او يكون منضمًا لكن ينفج عند المشي ويظهر ما تحته وموجب  
تلك الاشارة انه اذا كان منضمًا لا ينفج لصلابته فلا يظهر ما تحته عند المشي  
وان كان اكثر من ثلث اصابع وهو المروى عن ابي حنيفة قد رثك اصابع الرجل  
خلا لما لك فان الخرق قليل وكثيره لا يمنع عنه بعد ان يطلق عليه اسم الخف  
اصفره هذا اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع واما اذا انكشف الاصابع نفسها  
يعتبر ان ينكشف الثلث ايتها كانت ولا يعتبر الاصف لان كل اصبع اصل بنفسها  
فلا يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الابهام مع جارتها قد رثك اصابع من اصفر ما يجوز  
المسح كذا في الشيين لاما دون هذا جواب الحسن والعيس ان يكون اليسير  
مانعا ككثير وهو قول زفر والشافعي ويجمع حروق خفف لا خفف الخرق الذي  
يجمع اقله ما يدخل فيه الحيلة وما دونه لا يعتبر لما قاله بموضع الحز ثم المعتبر  
ما في الكعب وما تحته لما مر ان ما فوقه خارج عن حد الخف المعتبر في المسح ويجوز  
على جبهة للحدث والجنب والمجيرة هي اليد التي يجر بها العظام والمراد من الجوار  
المشروعية في الجملة فلا ينافي في الوجوب قال في الحقايق ترك المسح على الجبار والمسح  
لا يضره لم يجز عنه ما قيل هو بالاجماع والصحيح انه قولها والخلاف في الخروج في  
المسح كبح بالاتفاق وذكر في العون ان الفتوى على قولها احتياطاً وفي مسح  
الطوى والزيادات ان المسح على الجبار ليس بوضوح عند ابي حنيفة وفي جريد الدرر  
الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان المسح على المجيرة ليس بوضوح وقال في الغاية والصحيح

والجواب ان المسح على الجبار ليس بوضوح عند ابي حنيفة وفي جريد الدرر  
الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان المسح على المجيرة ليس بوضوح وقال في الغاية والصحيح

منها  
الوجه  
الذي  
بأنه

واجب

واجب عنده وليس بوضوح حتى يجوز صلوة بدون قال صاحب الهداية في من رأى  
النوازل وانما يجوز المسح عليها اذا كان الماء يضر بالراحة اذا غسلها واذا اضره  
يسح على الراحة وان اضره يسح على المجيرة سواء شدد هاء على وضوء او على غير وضوء  
وان اضره المسح على المجيرة ايضاً سقط المسح وكذا الحكم في موضع الفصد والزيادة  
على موضع الراحة تبع لها وانه الذخيرة كان القاضي الامام ابو علي النسفي لا يجيز  
المسح على عصا به المقتصد ويجيز المسح على خرقه المقتصد وذكر الامام القاضي  
عليه الدين ان كان الفصد في موضع يمكنه ان يسهل بنفسه من غير اعانة احد لا يجوز  
المسح على العصا به وان كان في موضع لا يمكنه يجوز المسح على العصا به وعامة المشايخ  
على جواز المسح على عصا به المقتصد وفيه اية الناطق اذا كان حل الجبار يضره  
بالراحة وتحت العصا به موضع لا جرح فيه لم يكن عليه ان يحل الجبار وليس عليه  
ان يغسل ما تحت العصا به في موضع الراحة وان كان حل العصا به لا يضره  
ولكن نزع العصا به عن موضع الراحة يضره بالراحة فان عليه ان يحل الجبار يغسل  
ما تحته ان يبلغ موضعاً يضره بالراحة ثم يسهل العصا به ويسح على موضع الراحة  
وذكر في الاسرار ان استيعاب المسح على الجبار بشرط وفي الذخيرة ان محمد اذكر  
استيعاب العصا به في المسح وفيه اختلاف المشايخ وفي التبيين نقلنا عن مسعود  
شيخ الاسلام اذا مسح على بعض الجبار يجر به ام لا لم يذكر هذا في ظاهر الرواية  
وذكر الحسن بن زياد انه ان مسح على بعض الجبار يجر به اكثر اجراءه وان مسح  
على النصف وما دونه لا يجزيه وبه يفتي ولا يبطل السقوط الا عن بريد اذا  
سقطت المجيرة لا عن بريد لا يلزمه الفصل اصلاً وان كان عن بريد يلزمه غسل ذلك

والجواب ان المسح على الجبار ليس بوضوح عند ابي حنيفة وفي جريد الدرر  
الصحيح من مذهب ابي حنيفة ان المسح على المجيرة ليس بوضوح وقال في الغاية والصحيح

منها  
الوجه  
الذي  
بأنه



الموضع فاصه ذكره في الذخيرة واما اعاده المسح على الجيرة اذا بدلتها فلان  
 الا انها احسن ذكره في مخات النوازل اعلم ان المسح على الجيرة بخلاف  
 المسح على الخف من وجوه اربعة ان الجيرة لا يشترط شدة ما على وضوء بخلاف  
 الخف وثابت ان المسح الجيرة غير موقت بخلاف الخف وثابت ان الجيرة اذا سقطت  
 عن غير براءة لا ينقض المسح بخلاف الخف ورابعها انها اذا سقطت عن برك لا يجب  
 عليه الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخف حيث يجب عليه  
 غسل الأخرى وخامسها ان الجيرة يستوي فيها المحدث والجنب بخلاف الخف ومن  
 اتفق وجه اصابه المص حيث اسقط فيحدث عنه ذكر جواز المسح على الجيرة  
**باب الحيض** الدماء المنخفضة للنساء ثلثة حيضات واثنا عشر نفاسا  
 واما حيض الحيض بالذكر في العنوان لاصالته في هذه الباب هو دم ينفضه رحم  
 بالغة ولا يبلوغ قبل تسع سنين لآمن داء اخرز بقية الرحم عن الرجاء والداء  
 الخارج من الجراحات ودم الاستحاضة فانها دم عرق لادم رحم وبقية البلوغ  
 عن دم نراه الصغيرة فان عدم كونه من الرحم غير معلوم وبقية لآمن داء عا  
 ينفضه الرحم لمص ومنه دم النفاس فان النفاس مرض في اعتبار الشرع  
 حتى اعتبر تبرعات النساء من الثلث وانما قال لآمن داء ولم يقل لاداءها لان  
 العبرة بعدم كون نفخ الدم عن داء لا بسلامتها عنه لان كونها مريضة سواء  
 كان الداء رجما او في موضع آخر لا ينافي كون الدم الى رج من رجها حيفا  
 اذا لم يكن ينفضه آية بسبب الداء ثم الاتصاف ان الحيض موقت الى سنين الايس  
 واكثر الثلث قد روه بثلثي سنة ومشايج بخار او خوارزم نخس وخمسين

في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل  
 في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل  
 في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل

فارت

فارت بعد ما لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمخات رآها ان رات دما فويا  
 كالاسود والاحمر والقاني كان حيضا ويطلب الاعادة بالاشهر قبل التمام  
 وبعده وان رات صفوة او خضرة او زينة فهي استحاضة واقله ثلثة ايام وثلث  
 ليال هذا نص في ظاهر الرواية واما قولهم وليا لها فيمكن تطبيقه على ما روى  
 الحسن عن ابي 2 ايضا وهو انه ثلثة ايام وما يتخللها من الليالي وهو ليلتان قال  
 الناطقي في الاجتناس اقل الحيض ثلثة ايام وليا لها وهو مذكور في الاصل ولكن  
 معناه بليال تقع في مضي منه الايام ولا يريد بثلث ليال مقدرا بها كاليام  
 حتى لورات عند طلوع الفجر يوم السبت وانقطع عند غروب الشمس يوم  
 الاثنين فنده ثلثة ايام بليالها ويكون حيضا وفي التخييس هذه الرواية عند  
 ابي يوسف واما ظاهر الرواية اقل الحيض ثلثة ايام وثلث ليال وفي الهداية  
 عن ابي يوسف انه يومان واكثر الثالث وعند الشافعي يوم وليلته واكثره عشرة  
 وعند الشافعي خمسة عشر ومبدا الحيض من وقت خروج الدم الى الفرج الخارج  
 اعلم ان المرأة لها فرجان داخل وهو بمنزلة الذنب وخارج وهو بمنزلة  
 اللاتين فاذا وضعت الكرسف في الفرج فابطل الجانب الداخل منه  
 كان حدثا وحيضا ونفاسا وان لم ينفذ الى الخارج لوجود الظهور وان وضعت  
 في الفرج الداخل فابطل منه الجانب الداخل ان كان عاليا على حرف الفرج او في  
 له فمحدث وحيض ونفاس وان كان متسفلا فلا حتى ينفذ للبل الى الخارج  
 لعدم الظهور وان سقط الكرسف فمحدث وحيض ونفاس لوجود الخروج والظهور  
 بين دمين في مدتيه يعني ان الظاهر المتخالف بين دمين والدان في مدة الحيض

في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل  
 في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل

في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل  
 في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل

في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل  
 في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل

في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل  
 في الحيض ما ذكره في الذخيرة من وجوه اربعة  
 في الحيض ما ذكره في مخات النوازل



يكون حيفا ولو خرج احد الدمين عن مدة الحيض بان رأت يوما ما وسعة  
 طمرا ويوما ما مثلا لا يكون حيفا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض ووجه  
 ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط اجماعا فيعتبر اوله واخره كالنصاب  
 في باب الزكوة ولا يبتدىء الحيض بالطهر ولا يختم به على هذه الرواية وهي  
 رواية محمد بن ابي حنيفة وكذا النكاح على هذه الاعتبار وما رأت من كون فيها  
 اى في المدة سوى البياض حيفا اعلم ان الوان الحيض هي الحرة والسواد  
 فيها حيفا اجماعا وكذا الصفرة المتبعة في الاصغر والحفرة والصفرة الضعيفة  
 والكدرية والترابية عندنا والفرق بينهما ان الكدرية تصب الى البياض والترابية  
 الى السواد وانما قد مسئلة الطهر المتعلق على الوان الحيض لانها متعلقة بمدة  
 الحيض فالحقها ثم ذكر الوان ثم بعد ذلك شرع في احكام الحيض فقال يمنع  
 الصلوة والصوم ويقضى به لا هي بناء على ان الحيض يمنع وجوبها وصحة ادائها  
 وينعق اداؤه دون وجوبه فيجب قضاؤه اذا طهرت دون قضائها ثم المعبر عنها  
 آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت سقطت وان طهرت فيه وجبت فاذا  
 كانت طهرتها لعلة وجبت الصلوة وان كان الباقي من الوقت لا يسع الا قدر  
 التورية وان كانت لاقل منها وذلك عاداتها فان كان البناء من الوقت مقدار  
 ما يسع الغسل والتورية وجبت والا فلا لان مدة الاغتسال من الحيض واربعون  
 في النفاس بمنزلة العثرة في الحيض ووصول المسح لم يقل والطواف للحيض  
 لا يمنع الطواف على ما ياتي في كتاب الحج نعم يجب عليها التورع عن الطواف بعد  
 في الحيض وهي من مسائل الحج يذكر في موضعها واستباح ما تحت الارزاق

صدر الشرح

منها ما هو في كتابها من مسائل الحج يذكر في موضعها واستباح ما تحت الارزاق

يتقى

يتقى شعار الدم اى موضع الفرج فقط ولا نقاء اى القرآن سواء كان  
 آية او دونها في رواية الكرخي وهو المختار وفي رواية الطحاوي يكاد  
 الآية منه اذا قرأ على قصده التلاوة واما اذا قرأه على قصد الذكر والنساء  
 فلا يمس به بالاتفاق كجنب ونفسا وبخلاف الحديث متعلق بقوله ولا نقاء  
 ولا تمس هؤلاء الاربعة مصحفا ولا جلد المتصل احترز به عن المنفصل لم  
 يقل الا بغلاف لعدم صحة حصر المستثنى فيما ذكره بالكم ولا درها فيه اية  
 لا بصره وحل وطى من قطع دمها لا كثر الحيض او النفاس قبل الغسل فان قلت  
 حل الوطى حينئذ لا يتوقف على انقطاع الدم قلت انما فرض انقطاعه لان الكلام  
 بعد في احكام الحيض وحل وطى على تقدير عدم انقطاعه في الصورة المذكورة  
 من احكام الاستحاضة دون من قطع لاقبل منه اى من الاكثر اذا اغتسلت  
 او نيمت لان الدم يد رارة وينقطع اخرى فلا بد من الاغتسال او التيمم ليرتجى  
 جانب الانقطاع او مضى قدر ما يسع الغسل والتورية من آخر وقت الصلوة  
 لان الصلوة صارت دينية ذممتها فطهرت حكما هذه المسئلة واما الكلبية  
 فيعمل وطى بنفس الانقطاع قبل العشرة لانه لا ينتظر في حقها اماره زائنة  
 وانما قال من آخر وقت الصلوة اذ لا عبرة للمهل ولا الاول وقت الصلوة  
 على ما عرف في موضعنا ثم ان ما ذكر اذا لم يكن الا انقطاع دون عاداتها لانه  
 اذا كان دونها لا يقر بها وان اغتسلت حتى تمضي عاداتها لان العود في العادة  
 محال ولعل الطهر خمسة عشر يوما ولاحدة لاكثره لانه قد يمته الى سنة  
 وستين وقد لا يمته وقد لا تدرك الحيض اصلا فلا يمكن تقديره الا عند

المحدث والجنب ومن عليه الغسل  
 في الحيض والنفاس نوعان



نصب العادة في وقت الاستمرار أي لا حد لكثر الطهر إلا إذا استمر بها الدم  
 فاحتيج إلى نصب العادة فيقدر طهر ما عند عامة المشايخ ثم اختلفوا في  
 مقداره فقال محمد بن إبراهيم الميذاني بقدر بستانه الشهر الساعة لأن الطهر  
 بين الدمين أقل من ادق مدة الحمل عادة فنقصنا من ذلك ساعة فإذا  
 طلقت ينقضي عدتها بتسعة عشر شهرا أو ثلاث ساعات لجواز أن يكون طهرها  
 في أول الطهر فيحتاج إلى ثلث حيض بشهر وإلى ثلث طهر بثمانية عشر شهرا  
 أو ثلاث ساعات إنما اعتبره وجاز طهرها في أول الطهر ولم يعتبره وجاز  
 طهرها في أول حيضها حتى يحتاج إلى أن يزيد ما ذكر لأن الطلاق في الحيض ينعى  
 فلا يليق أن يعتبر به وما نقص عن أقل الحيض أو زاد على الكثرة أي على  
 العشرة من هذا على إطلاقه يتناول المبتدأة التي بلغت متخاضة فيحيضها من كل شهر  
 عشرة أيام وما زاد عليها متخاضة وقد علم هذا قوله أو أكثر النفاس أو على  
 عادة عرف الحيض وجاوز العشرة أو نفاس وجاوز الأربعين أي إذا كانت  
 لها عادة في الحيض وفرضنا ما سبعة فترات الدم اثني عشر يوما فحجة أيام  
 بعد البعد متخاضة وإذا كانت لها عادة في النفاس وهي تكون يوما مثلا  
 فترات الدم خمسين يوما فالعشرون التي بعد الثلثين متخاضة والعادة لا تثبت  
 إلا بترتين عندها وقال أبو يوسف تثبت بمرة واحدة أو مارات حامل فهو  
 متخاضة أي الدم الذي تراه الحامل ليس بحيض بل متخاضة خلاف للث فيقول  
 وما نقص مبتدأة فهو متخاضة خبره ثم بين حكم الاستحاضة فقال لا تمنع صلوة  
 وضوءا ووطئا ومن لم يحض عليه وقت فرضه إلا وبه حدث أي الحدث الذي

فصل في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس  
 في الحيض والنفاس

ابتلى به

ابتلى به من كسني خصة وعراف ونحوهما هذا أحد المتخاضة وصاحب العذر في  
 البقاء وأما من حق الابتداء فلما بدت من الاستحاضة بان يستر العذر وقت صلوة  
 كما لم تصح به صاحب البداية في التيميم يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي به فيه  
 ما شاء من فرض ونفل خلاف للشافعي فإن عنده يتوضأ لكل فرض ويصلي  
 النوافل بتبعيته الفرض ويبطل عند فروجه أي فروع وقت الفرض ولو توضأ  
 لصلوة العيد قبل ليس له أن يردى إلى الظهور لأنه يبطل بخروج وقت صلوة  
 العيد والصحيح أنه يجوز له ذلك لأنه ليست بفرض ومنهنا يتبين وجه رجحان  
 قوله فوجه على قول من قال فروع الوقت لفظا ومعنى وإنما قال يبطل عند  
 الخروج ولم يقل ينقضه الخروج لأن الناقض هو الحدث السابق لكن الشارع  
 اسقط اعتباره في الوقت للحاجة وعند الخروج تقدم الحاجة فيعمل ذلك الحدث  
 فيكون الخروج شرط أعمال الحدث إذا شرط ما يوجب الحكم عنده لانه ويظهر من هذا  
 في عدم جوار المسح على الخف بعد فروع الوقت لأنه دخوله من هذا عندهما وعند أبي  
 يبطل عندها أيها كان وعند زفر يبطل دخوله فقط فيصلي من توضأ قبل الزوال  
 إلى آخر وقت الظهر لعدم فروع وقت الفرض فيه خلاف لأبي يوسف وزفر  
 لما عرفت أن دخول الوقت معتبر عندهما لا بعد طلوع الشمس من توضأ ويكره أن  
 قال قيل دون قبل لأن المراد أن يكون بعد طلوع الفجر كيلا يتحقق دخول  
 الوقت بعد التوضي فيتعين الخروج شرطا للبطلان وفيه خلاف لفرعنا وقت  
 أن المعتبر عند هو الدخول فقط ولم يوجد والنفاس دم يعقب الولد قال  
 الخطري النفاس بكسر النون ولادة المرأة مصدر سمي به الدم كسني بالحيض

قال في النسخة وإنما شرط الاستحاضة  
 السيدان وقت صلوة ما كثر وقتها لظن  
 الشافعي قال في النسخة ولم يشترط صاحب النسخة  
 الصلوة قال في النسخة صاحب النسخة قال في النسخة  
 وبما ارتقى والدوا والاولى والاولى







التي تكون على السطوح من القصب وشجر وكلاء قام في الارض اختلفوا فيها  
 وقيل مادام ما بين على الارض يطهر ان بالجفاف هو الحمار وما قطع منها  
 بفلسه لا غير وقد الدرهم من نجس غلط كبول ودم وفرو وخر ودرج وبول  
 حمار وهرة وفارة وروث وخنثى التروث يستعمل في الفرس والحمار  
 والخفي يستعمل في البقر والعبرة في الابل وما دون ربع ثوب اى ربع ادى  
 ثوب يجوز فيه الصلوة وقيل جميع ثوب عليه وقيل ربع طرف اصابة النجاسة  
 كالزليل والكم والدخيل وعند ابى يوسف شبر في شبر وعنه ذراع في ذراع  
 ومثله عن محمد ما خفف كبول فريسي وما اكل وفرو فطير سواء كان من السباع  
 او من غيرها وما وقع في بعض نسخ البداية وغاية البيان من التخصيص الاول  
 ليس بصحيح لان خرج الطواف مع ان علته العفو وهو كونه ما يترك من  
 الهواش ما لم لا يוכל عفو وان زاد لاختفاء النجاسة وغلظها لا يظهر  
 فيما يقع في الماء وانما يظهر فيما يصيب الثوب ذكره في الاسرار ويعتبر وزن  
 الدرهم بقدر متقال في الكيف ومساحة بقدر عرض كف في الرقيق المراد  
 من الكلف ما وراء المفاصل ودم السكك ليس نجس فصل عما قبله ولم يشركه  
 له في حكم العفو كما فعله صاحب الكنز لانه ظاهر في ظاهر الرواية والعفو  
 يقتضي النجاسة ولعل البغل والحمار لا نجس لانه مشكوك والظاهر لا يزيل  
 طهارته بالشك وبول النضج مثل رؤس الابر ليس بشئ وماء ورد على نجس  
 نجس كغسله لار ما قد ر فيه خلاف الشافعي وحار صا لم يصب  
 على ثوب بطلانته نجسة هذه اذا لم يكن الثوب مضربا على طرف باط

طواف

من لم يمسح برأسه في طوافه  
 لم يمسح برأسه في طوافه

طواف آخر منه نجس وان تحرك احدهما بنجس الآخر انما قال من اراد ان شرط  
 ان لا يتحرك احدهما بنجس الآخر ونجس ظهر فيه ندوة ثوب رطب نجس  
 لف فيه لا بحيث لو عظم قطرت اى ليس ظهور الندوة فيه بحيث لو عظم قطرت  
 تلك البدنة منه او وضع رطبا على ما طين بطين فيه سرقين ويبس او نجس  
 طرف منه فنيه وغسل طرفا آخر بلا تحريك اى لا يشترط التحريك في غسل طرف من  
 الثوب كمنه بالعلها حصرها بالذكر للاتفاق في غلط نجاسة بولها فيعلم  
 الحكم في غير ما بالدلالة ندوها ففصل او وهب بعضها فيطهر الكل ولا يشترط  
 التحريك فيه ايضا قبل الطهارة من مكان الضرورة وفيه نظر اذ لا ضرورة  
 في التحريك الاستنباء النجس ما يخرج من البطن والاستنجاء طلب الفراغ عنه  
 وعن اثره ماء او تراب ذكره في المجمل من نجس من البطن لم يقل من كل  
 حدث غير النوم والريح لا بد منه على اختياره من قال ان النوم نجس  
 لونه انما احدث ما لا يخرج النام عنه غالبا فيقيم السبب الظاهر مقامه وهو  
 مذهب مرجوح نحو جرحه حتى يتيقن من الانقاء وهو جعل الشئ نقيا طاهر  
 بلا عذر سنة وعنه الشافعي فرض حتى لو تركه لا يجوز صلواته والمعتبر في اقامته  
 منه سنة عنه ناهيها عن الانقاء والعدد فان حصل بجز واحد كفاه وان لم يحصل  
 بالثلث زاد عليه وعنه في العدد مع الانقاء شرط حتى لو حصل الانقاء  
 بدون الثلث كل الثلث ولو ترك لم يجره ذكره في البدايع فالتنفي بقوله بلا عدد  
 لزوم العدد في اقامة السنة لانفسه وللتنبية على ذلك قال يدبر بالبحر  
 الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث يعني اذا احتج في اقامة السنة

صدر الشرح

من لم يمسح برأسه في طوافه  
 لم يمسح برأسه في طوافه



الى العدد فيعمل كذلك صيفا انما يدبر بالجل الاول في الصيف لان الخصية فيه  
مدلاة فلا يقبل احترازا عن ثلوثها ثم يقبل ثم يدبر بالغة في تنظيفه  
والادبار الذهب الى جانب الدبر والاقبال ضده ويقبل الرجل انما فيه  
به لان المرأة تدبر بالاول في كل حال ليلا يتلوث فزجها بالاول والثالث  
شتاء لان الخصية في الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاول لان الاقبال المبع في الشتاء  
ثم يدبر ثم يقبل بالغاثة وغسله بعد الجواب فيفعل يديه ثم يرتقي المخرج  
ببالغة ويفعل بطن اصبع اواصبعين او ثلث بنيه بالتفصيل على انه ينبغي  
ان يفعل باصبع واحد ان كفى والا فيضم اليه اخر ثم الاخران لم يحصل الكفاية  
بهما ليكون الثلوث بقدر الضرورة الا بدوسها كيلا يتركز النجاسة في شقوق  
الانفاز ثم يفعل يديه ثانيا ويجب ان يجس جاوز المخرج اكثر من درهم  
هنا عندهما وعند محمد يعتبر ما تجاوز مع ما في المخرج ولا يستنجي بعظم روث  
وبين قال في الغاية بكرة الاستنجي بعشرة اما اشياء العظم والرجيع والروث  
والعظام واللحم والرجاج والورق والحرف وورق الشجر والشجر لا يستقبل  
القبلة ولا يستبرأ ثم يقبل وكبره استقبال القبلة للاشعار بان لا يكون  
المنفي سابقا لمكروهه وانما قال في الخلاء ليعلم الكرامة في الصحواء بطريق  
الدلالة ولو اطلق لتوهم اختصاصها بما اذا كان في الصحواء وذكر في الكتب  
ان هذا اذا كان الاستقبال والاسند بار لاجل التغوط ولو كان لازالة  
الحديث فلما كرهت في لا تعلق له بالاستنجي وحقه ان يذكر في آخر باب يشهد  
الصلوة كما فعله صاحب الهداية **كتاب الصلوة** الوقت للفجر الصبح

في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه

في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه

المعترض

المعترض ان النسيء في الالف وهو الصادق احترازه عن الاستطيل وهو الاحتراز  
الى طلوع ذكاه والضم غير منصرف اسم الشمس موقفة لا يدخلها الالف واللام  
من زوالها طريق موقفة على ما صرح في البسوط بانها اصح الاقوال وفي الثانية  
بانه المختار هو ان يفرض خبطة في مكان مستوي ويوضع على مبلغ الظل علامة  
فادام الظل في الانقاص فالشمس قد زالت والارتفاع والوقت قبل الزوال ان  
اخذ الظل في الازدياد فالشمس قد زالت والوقت بعد الزوال وان المسكن  
الظل عن الازدياد والانقاص فهو حدث وقت الزوال ومن موضع العلامة  
الى الخبطة في الزوال الى بلوغ طلوع ظل الشيء مثليه سوي في الزوال هذا  
فقال ابن ح رواه ابو يوسف عنه وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي وهو رواية  
محمد والحن عنه اذا صار ظل الشيء مثله سوي في الزوال وفي رواية اسد بن  
عمر او الحسن عنه اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر  
حتى يصير ظل كل شيء مثليه ففعل هذه الرواية بين الوقتين وقف ممل وللعصر منه  
الى غيبتها وقت العصر من آخر الظل على القولين الى ان تغيب الشمس  
والغروب منه الى ان تغيب الشفق وهو المحرمة عندها وهو رواية عنه وهو قول  
الشافعي وبه يفتي وعنده الشفق البياض وللعشاء وللوثر منه الى الفجر  
وعدم صحة تقديم الوتر على العشاء عند التذكر لوجوب الترتيب وعندهما  
للعشاء منه وللوثر ما بعد العشاء الى الفجر لما كان المبادر فيا ساعا على ساي  
الاوليات المتعاقبة ان يكون الغاية المذكورة للوتر فقط تدركه بقوله  
لها يعني ان الغاية المذكورة له لا للوتر خاصة بان يكون وقت العشاء منتها

في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه

في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه

في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه  
في رواية ابن جهمان في كتابه



بدخول وقت الوتر وليحب للفجر البدلية مسفر بحيث يمكن ترتيب أربعين  
 آية ثم أعادته ان ظهر فساد وضوءه قال عم اسفوا فانه اعظم للاجر والالباء  
 لظهور الصيغ لما يرتب به وحده ان يمكن الماسنون الى الجماعات من حيث  
 في الظل ذكره في الحقايق والعصر لم يتغير المعنى تغير القرص وهو ان يصير  
 بحال لا تار فيه العين هو الصحيح والناخير اليه مكره وللعشاء الى ثلث  
 الليل وللوتر الى آخره لمن وثق بالانتباه لاجابة الى ان يقال فيجب  
 ان المفهوم حجة في الروايات والتبجيل لظهور الشاء والمغرب ويوم غيم بمثل  
 العصر والعشاء ويؤخر غيرها ولا يجوز عند طلوعها وبقائها وغروبها جازا الاول  
 والثالث ان لا تار العين في عين الشمس وهو الصحيح وعلامة الثاني ان يمنع  
 الظل عن القصر ولم يأخذ في الطول من الحقايق صلاة فرضا كان او نفلا  
 نص عليه في الحاشية وسجدة التلاوة وجبت قبلها لانه وجبت كاملة فلدنا  
 بالافعية واما اذا التا فيها جازا او ما فيها من غير كرامته لكن لا افضل  
 تاخيرها ليؤدتها في الوقت المستحب لانها لا تقوت بالتاخير وصلاة جنازة حقة  
 قبلها انما قال قبلها لانها ان حضرت فيها جازت من غير كرامته لانها اذيت كان  
 وجبت اذ الوجوب بالضرورة وهو افضل والتاخير مكره لقوله عم ثلث لا يؤخر  
 وذكر من الجنازة لا عصر يومه لانه اذا ما كما وجبت لان سبب الوجوب آخر  
 الوقت ان لم يؤد قبله والافا لجاء المتصل بالاداء فاذا ادا ما كما وجبت لا يكره  
 فعلا فيه انما يكره تاخيرها اليه وهذا كالتفاد لا يكره فعلا بعد ما خرج الوقت  
 وانما يحرم تفويته وكره النقل اذا خرج الامام خطبة الجمعة ذكر في الخلاصة

فم

فم

اذا صعد

اذا صعد الامام المنبر ولم يشغ الخطبة او فرغ من الخطبة قال ابو جرح لا يكره  
 الكلام في مدين الوقتين ايضا وعندهما لا بأس به واجمعوا على ان صلوة التطوع  
 تكرر في مدين الوقتين وكذا بين الخطبتين على هذا وبهذا بين ان اصحاب  
 ترك قول صاحب الهداية الى ان يفرغ وبعد الصبح الاستسنة وبعدااء  
 العصر الى غير ما لم يقل الى اداء المغرب لما كان قوله وصح الفوايت وصلوة  
 الجنازة وسجدة التلاوة في مدين الى بعد الصبح وبعدااء العصر لما عرفت  
 ان ما وجب كاملا لا يؤدى ناقصا قال قاضيان يجوز قضاء الفايته بعد صلوة  
 العصر قبل التغير ولا يجمع فرضان في وقت بلا حجة خلافا للشافعي فانه يجوز الجمع  
 بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعد المطر والسفر ومن صار  
 املا لها لم يقل من طهرت لعدم اختصاص الحكم بها فانه كذلك اذ بلغ الصبح وسلم  
 الى فراوات المجنون في وقت عصر وعشاء وصلا فافقط خلافا للشافعي لانه  
 يقول ان وقت الظهر والعصر كوقت واحد وكذا وقت المغرب والعشاء والالكف  
 عنده وجود الحدث في احد وقتين من الظهر والحدث العصر وكذا من المغرب  
 والعشاء في حق صاحب العذر بل لانه يقول ان وقت العصر وقت للظهر ووقت  
 العشاء وقت للمغرب في حق من صار املا للصلاة ومن موافق فرض في آخر  
 وقت يقضية خلافا لغيره لاني العكس خلافا للشافعي لم يقل الا من حاضرت  
 فيه لعدم اختصاص الحكم بها فلا وجه له خصوصا في مقابله التعميم لتساوي ذكر  
 في الفأوى الظاهرة والواصل ان الزوال المانع في آخر الوقت موجب لحلوله  
 فيه مسقط **باب الاذان** موسنة الفرائض اداء وقضاء فقط قبلها لا قبل

اور دغيب الازمان ان غلبه بدخول وقت  
 الكسوف بالوقت ماضية بالوقت  
 خصوصاً



وقتها وعند أبي يوسف وهو قول الشافعي يجوز للفجر في النصف الأخير وإنما قيل  
 في وقتها لأن ما اذان ما يفيض منها لا يلزم أن يكون وقتها فان قوله فلم يوصل  
 اذا ذكر ما فان ذلك وقتها في حق الناس فلا يدل على ان القضاء مطلقا  
 يكون في وقتها فيعاد أي يؤذن مرة أخرى في وقتها لو اذن قبله ويؤذن  
 بالاقامة لينال الثواب الموعود للاذان مستقبل القبلة واصبعاه في  
 اذنيه يترسل فيه الى يتم بل الحن المراد به الطرب والرم وترجيع  
 المراد به ان يذكر الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يرفع الصوت بها  
 مرتين وفيه خلاف الشافعي ويكول وجهه في الجمعيتين بينة ويسيرة  
 ويسيرة في صومعة ان لم يكن الاعلام مع الثبات في مكانه تكون الصلوة  
 متعة وتقول بعد الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله خلا للشافعي  
 فان الاقامة عنده فردى الا قد قامت الصلوة لكن يحذر فيها ولا يقول  
 بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا يكلم فيها أي لا يكلم لافي اثناء  
 الاذان ولا في اثناء الاقامة وتحسن المأثورون التثويب هو الاعلام  
 بعد الاعلام في الصلوة كلها ويجلس بينهما الا في المغرب وقال لا يجلس في المغرب  
 ايضا جلسة خفيفة ويؤذن للفايتة ويقوم وعند تعدد ما يأتي بها لكل  
 منها اوجها لغير الاولى فان لها ياتي بها وكره اقامة المحدث لا اذانه ولم يعاد  
 فذكره اذان الجنب واقامته ولا تعاد هي بل هو لان تكرار الاذان مفيد  
 بل لانه مشروع في الجملة كما في الجمعة دون الاقامة وان لم يعبه اجزاء الاذان  
 والصلوة ذكره في التبيين كما اذان المرأة والمجنون والسكران وصبي لا يعقل

فلا يجوز

فان اذان مولاه الختة يعاد ذكره في الخياصة ويأتي بها المسافر والمصل في  
 المسجد جماعة انما قال جماعة لان المصل في المسجد منفردا حكمه حكم المصل في بيته  
 في مصر في عدم كراهة تركها معا او في بيته في مصر وانما قال في مصر لان في القوي  
 قد لا يكون مسجد فالمصل في بيته فيها حكمه حكم المسافر واما اذا كان في مسجد  
 حكمه حكم من في المصر وكره تركها للاولين أي كره تركها مع المسافر والمصل  
 في المسجد جماعة وانما قال تركها لانه يجوز ترك الاذان والاكتفاء بالاقامة  
 للمسافر بخلاف المصل في المسجد جماعة لالثلاث فانه لا يكره تركها معا هنا  
 اذا اذن واقم في مسجد حية ويقوم الامام والقوم عند حي الفلاح قال في  
 الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال الامام المؤذن حي الفلاح عند  
 علمنا الثلثة وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلوة  
 قاموا في الصف واذا قال مرة ثانية كبروا والصحيح قول علمنا الثلثة  
 ويشع قبل قد قامت الصلوة قال في الذخيرة قال ابو ج بكر قبل قوله  
 قد قامت الصلوة هكذا اخره في النوادر وانه يدل على القيام عند قوله حي  
 على الفلاح وقيام ما في الكتاب يوجب ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت  
 الصلوة قال شمس الائمة الحواشي الصحيح ما ذكر في النوادر **باب شرط**  
**الصلوة** التي تقدمها لا بد من هذه القيد احتراز عن الشروط التي لا تقامها  
 بل تقارنها او تنافرها وهي التي تذكر في باب صفة الصلوة كالنحية  
 والترتيب والخروج بصنعه والمراد بشرط الصحة لا بشرط الوجود ولذلك  
 صح تنوعه الى النوعين المذكورين هي طهر ثوب المصل ومكانه من خبث

فيقول بانها صفة مذكورة  
 لا تجزئ من فقه الزبير  
 وان كان من شرطها في تقديمها على الصلوة



وحبسه منه ومحدث قد تم بيان الخبث والحديث وسر عورتين غير  
واستقبال القبلة والنية والعورة للرجل من تحت سترته الى تحت ركبته فان  
الركبة عورة دون السرة خلافا للث فيهما وللامنة مثله مع ظهورها وبطنها  
واللوة جدها أي جميع أعضائها إلا الوجه والكف والقدم وكشف ربيع ساها  
وبطنها وفخذها ودبرها وشوفا نزل من راسها وربو ذكره منفردا والناشيتان  
نبتة بقوله منفردا على ان كلًا من الذكور والناشيتين عضو مستقل والمعتبر ربيع  
عضو مستقل وعند الشافعي أكثر في قليل العورة يمنع من الجواز يمنع ان يمنع  
اذا استمر ما نكثه او قدر الكثير ما يودي فيه ركن وعادم من زيل النكس صلى  
ولم يعد وان صلى عاريا وربو ثوب طاهر لم يجز وفي أقل من ربيع الفصل  
صلوة معه وعند محمد ذلك حتم وانما قال معه دون فيه تنبيه على ان الفضيلة  
فيكونه مع المصلح سائر عورته لافي وقوع الصلوة فيه وعادم سائر الشرط  
عدمها يترتب لعدم الثوب بخصوصه حتى لو وجد ورقا وحشيتا او غيره ذلك  
ما يمكن الاستئثار به لا يجوز صلوة عريانها كما كان اوقعا فذلك قال عادم  
سائر ولم يقل عادم ثوب يجوز صلوة قائما ويذب قاعدا ومويا وقبل خاف  
الاستقبال جهة قدرته وان جهلها وعدم من يعلم انما يقل من يسأل اذا عجز  
بوجود من يسأل عنه اذا لم يكن عالما بالمسأل عنه حتى ولم يعد ان احتل وقال  
الشافعي بعيدا اذا استدبر وان علم به اي بالخطأ ووقف على جهة الصلوة  
مصليا او تكول رايه الى اخرى لست ادريها اي تلك الجهة وان لم وان شرع بلك  
لم يجز وان اصاب فان علم ذلك قبل الفراغ فلا حرج في حصول المقصود

هكذا ينبغي ان يفهم هذه المسئلة وبصرح في البينين واما ما فهم من قول قيل  
ولم يعد خطي تروى بل صيب لم يتجر فلم يثبت رواية بل اخذ من اشارة عبارة  
القدوري حيث قال فان استثبت عليه القبلة اجتهد وقال شيخ الاسلام  
خواهر زاده اشار الى انه لو صلح من غير تحرّم ظهر انه اصاب القبلة لا يجوز  
صلوة لان القبلة حال الاستباه جهة التوى وعما هذا التعليل ما اشير اليه في البينين  
والكتاب في شرح تلك العبارة وجواب هذا التعليل ما اشير اليه في البينين  
وهو ان جهة التوى وان كانت هي القبلة حال الاستباه الا ان التوى لم يقصد  
لذاته وانما قصد للاصابة فاذا حصلت اغنت عنه ما علم من الفواعل  
ما فرض لغيره بشرط حصوله لا غير كالتوى الى الجهة بل الروايات متوافرة  
على خلاف ما ذكر قال الطحاوي ولوانه شك ولم يتجر وصلى من غير تحرّم فوعى  
الفساد ما لم يثبت الصواب بعد الفراغ من الصلوة وعما وفق هذا ذكر صاحب  
الخلاصة وقال في الحاشية ولو شك فصلة بلا تجر فعلم في الصلوة انه اصاب <sup>القبلة</sup>  
او اخطأ يتألف لان افتحاح كان ضعيفا وان علم بعد الصلوة انه اصاب <sup>القبلة</sup>  
لان ثم لا يراجع الى البين، ويوافق هذا ما في النية والخفة والبداه وان تروى  
كل جهة بلا علم حال امامهم لما منع كالنظرة وهم خلفه سواء علموا انهم خلفه  
او لم يعلموا فان الشرط كونهم خلفه في الواقع لا علمهم بذلك كي توهم جاز  
وانما قال بلا علم حال امامهم لانه لو علم احد منهم في الصلوة جهة توجه الامام  
ومع ذلك خالف لا يجوز صلوة وايضا لو كان عنده انه تقدم عليه لا يجوز  
صلوة ذكره في الخلاصة فعدم العلم بالتقدم عليه شرط وهذا اعم من العلم

[illegible]



بانه خلفه وذلك ظاهر ثم ان كونهم خلفه لا يقتضي ان يكون وجوبهم الى طرائق  
والاصح ما فرض من تحري كل منهم جهة مخالفة لجهة الآخر اذ يحتمل ان يكون جهة  
الكل واحدة ونذب ان يصلح قصد قلبه بوجوبها بيان الوقت النية على وجه  
يتضمن الاشارة الى تفسيره ذكره الطحاوي انه يكبر تكبيرة الافتتاح حتى لا يلتصق  
اياما اي مقارنا اشار الى ان وقت النية وقت التكبيرة وعندنا يجوز على الذنب  
والاستجاب دون الختم والاياب فان تقدم النية على التوجيه جاز عندنا اذا  
لم يوجد بينهما عمل لا يلبق بالصلوة مثل الاكل والشرب والوقوف ليس بشرط  
وعند الشافعي القرائن شرط من البدائع وبهذا بين ان ما قيل ويصل قصد قلبه  
صلوته بتحريمها ظاهرة وانما ينطبق على قول الشافعي والقصد مع لفظه افضل  
فان قلت الظاهر من قوله افضل ان لا يكون ذكر النية باللسان سنة اذ لا فضيلة  
في ترك السنة وقد صرح في المحيط بانه سنة قلت ما ذكر على وفق قول الشيخ  
ان الذكر باللسان يحسن طمع التزنية قال في التجنيس والنية بالقلب لانه عمل الكمال  
لا يعتبر به ومن اختار ليجتمع عزيمته وما ذكر في المحيط منظوره فيه ويكفي للنفل  
والزواج وسائر النية مطلق الصلوة وللنفل شرط تعيينه لانيه عدد

**ما د صفه الصلوة**

ركوعه وللمقصد نية صلوته واقعة انه ما د صفه الصلوة  
فرضها التزنية ومن قوله انه اكبر ما يقوم مقامه وهو شرط عندنا وعند الشافعي  
ركن والقيام والقراءة والركوع والسجود بالجهة والالف وهو اسم ما صلب الركوع  
فلما كفيته ان يسجد على ما لا نمنه وهو الارنبه ذكره في المحيط وعندهما لا يجوز  
بالثاني وحده الا ان عذرو به بقية اما الاقتصار على الجهة في نيز بالاتفاق ذكر

هذا هو الوجه في صحة النية  
بأنه لا يشترط في صحة النية  
أن يكون المراد من النية  
القيام والقراءة والركوع  
والسجود بل يكفي في صحة  
النية ما يوجب التكليف  
وهو ما لا يشترط في صحة  
النية أن يكون المراد من  
النية القيام والقراءة  
والركوع والسجود بل  
يكفي في صحة النية ما  
يوجب التكليف وهو ما  
لا يشترط في صحة النية  
أن يكون المراد من النية  
القيام والقراءة والركوع  
والسجود بل يكفي في صحة  
النية ما يوجب التكليف

في الخلاصة وفيه الاختيار اجمع اصحابنا على ان فرض السجود يتبادر بوضع الجهة  
وان لم يكن بالالف عذر فن قال ان السجود بالجهة والالف فرض ثم زعم انه  
المفتي به فقد اخطأ مرتين والقول الاخير قد شهد قال بعضهم القعدة من  
الاركان الاصلية واليه مال عاصم بن يوسف والصحاح انها ليست بركن اصل ولهذا  
لو حلف لا يصلح فقيد الركعة بالسجدة يحنث وان لم يوجد القعدة ولو اتي بما دون  
الركعة لا يحنث فلم يكن من الاركان الاصلية للصلوة وان كانت من فروضها  
حتى لا يجوز الصلوة بدونها كذا في البدائع والخروج بصنع هذا على تحريم  
اخذها من اثني عشرية وعلى تحريم الكسح ليس بفرض وهو الصحيح على ما استشف  
عليه وواجبها ترك الواجب لا يفسد الصلوة لكن يوجب الاثم ان كان عدا  
وسجدة السهو ان كان سهوا قراءة الفاتحة فلا يفسد الصلوة تركها عندنا  
خلاف الشافعي وانما فرض بنفسه الصلوة تركها عنده وضم سورة لا خلاف  
فيه لما ذكرنا فلا يترتب عليه بوضعية كما توهمه صاحب الهداية ذكره صاحب الغاية وعادة  
الترتيب فيها كمر من الافعال لا بد من فيه التكرار احرازاً عن الترتيب  
بين ما لا يتكرر فانه فرض كالترتيب بين الركوع والسجود وبين السجود والقعدة  
قال في الكافي ان الترتيب فرض فيما احدثت شرعية في كل ركعة كالقيام  
والركوع وليس بفرض فيما تقدمت في كل ركعة كالسجدة فلور كعب قبل القيام  
او سجد قبل الركوع لم يحجز وباقورنا تبين ان المراد من التكرار التكرار  
في كل ركعة لانه الصلوة كما سبق الى بعض الاولام اذ لا وجه للاختلاف عما  
لا يتكرر فيها على سبيل الفرضية وهو تكبيرة الافتتاح والقعدة الاخرة اذ لا

سورة قدر ذلك كما فرضت انما هو في حق النية  
والقول التلخيصي وافضل في فرضه لان النية  
بغير الفرضي قوله وقد عرفت ان ما ذكرنا لا يخرج  
عن النية



فكسر الترتيب بينهما وان من ترك القعدة المذكور زاعماً ان الترتيب مطلقاً واجب  
 فقد اخطا وانما قال من الافعال لان ما لا يتكرر اذ لم يكن من الافعال كقراءة  
 لا يكون الترتيب بينه وبين ساير الاركان فرضاً والترجم المذكور انما نشأ  
 عن القعدة عن هذه القعدة كما لا يخفى على من تأمل في كلامه والقعدة الاولى  
 والشهادة ان صاحب الذخيرة اورد ترك التشهد في القعدة الاولى مثلاً لترك  
 السنة المضافة الى جميع الصلوة الا انه قال بعيد ذلك فاما التشهد في  
 القعدة الاولى فان صدر الاسلام كان يقول هو واجب وعليه المحققون  
 من اصحابنا وموافق وفي باب سجود السهو من الهداية ثم ذكر التشهد كمثل القعدة  
 الاولى والثانية والقراءة فيهما وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو هو  
 الصحيح فان قلت ليس عند عدة الواجبات ذكر قراءة التشهد مقيمة  
 بالآخر فدل بغيره على عدم وجوب القراءة في الاولى قلت نعم الا انه  
 لا عبرة بالمفهوم في مقابلة المنطوق ولفظ السلام خلافاً للشافعي فانه  
 فرض لا يصح الصلوة بدون عنه لانه من ذكر هذه القعدة لعدم الفوق  
 بين الفرض والواجب عنده فلا يتحقق الخلاف بمجرد اطلاقه الفرض عليه  
 وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وتعيين الاولين للقراءة والطائفة  
 في الركوع والسجود لم يقل وتعدّل الاركان لانه يشمل ما ليس بواجب  
 كالقعدة والقعدة بين السجدين فانها سنان عند الجرح ومحمد صح  
 بذلك في الهداية واما قضية الشول فقد نص عليها صاحب الحقايق  
 حيث قال تعدّل اركان الصلوة وهو الطائفة والوارث في الركوع

ع 26

والسجود وقومة الركوع والقعدة بين السجدين ليس بفرض عند اصحابنا  
 وعن ابي يوسف في غير رواية الاول انه فرض وموقوف الشافعي ثم  
 طائفة الركوع والسجود على قولهما سنة عند الجرحاني واجب عند الكرخي  
 حتى يجب سجود السهو بدركه ويكره تركه عند اعيان القولين اما طائفة قومة  
 الركوع وقعدة السجود بقدر تسبيحه سنة لا واجب على قولهما بالاتفاق  
 والجرح والاشافعيهما يجزئ ويخفى ومن غيرهما اوجب الى ما عدا الفواض والوا  
 اما سنة واما مندوب فاذا اراد الشروع بركه حازناً المراد بالخرف ان ياتي  
 بالمد في هزة الله ولا في باء اكبر صح بذلك في المحيط كبر بعد رفع يديه خلفاً  
 لابي يوسف فان يكبر عنده مع رفع يديه ولا يغني عن ذلك قوله ما سأل  
 لا يخلو عن الدلالة على الترتيب غير موجع اصابعه ولا ضام بل يشركها  
 على حالها ما سألها به ميسر شحاذينه والمرأة ترفع خدأ منكبها وجاز  
 بكل ذكر هو ثناء خالص لله كالتهليل والتحميد والتسبيح وكل اسم مع صفة  
 تعظيم كقوله ادع اهل او الرحمن اكبر سواء حسن التركيب او لا خلافاً لابي  
 والشافعي ومالك على التفصيل المذكور في الحقايق وبالغاريب وكذا  
 لو قرأها بعد ر أو ذبح وسبح بها وبالله اعز في لانه الذخيرة والياصل  
 من مذهبه ان ما تجرد اسماء الله او تجرد ثنا وجاز الافشاح  
 وما كان مسئلة او دعاء لا يجوز الافشاح به ويضع يمينه تحت شترته  
 كما في القنوت وصلوة الجنازة ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد  
 قال شمس لا يعمد المولى ان كل قيام ليس فيه ذكر مسنون فالسنة فيه

كما توهم صدر الشريعة فاسقطه المختصر  
يوسف

والاشافعي والاشافعيان فانهم جازوا كل ركعة  
 واجبا ان الجرحاني وجبت تنقي المفاصل والياصل  
 الى ذلك في صلوة يوردي على سبيل التمام والياصل  
 على سبيل التمام  
 ومن قال انه  
 كان في صلوة  
 الصحيح لم يصب مدته



الارسل وكل قيام فيه ذكر مسنون قالته فيه الوضع وبه كان يفتي  
شمس الله السرخسي والصدر الكبير برئان الله والصدر الشريف حسام  
الام من الذخيرة ثم ليثني ولا يوجه اراد بالشاء سبحانه اللهم الخ والتوجيه  
قراءة التي وجهت وجهي بعد التوجيه وانما الى يتم للتفاوت بين المعطوفين  
فان الوضع والارسل من الافعال والشاء من الازكار لا للترافى  
فان لا يلزم ان يكون الشاء مترجيا عنها ويتعوز للقراءة لا للشاء  
خلاف لابي يوسف فيقول المسبوق لانه لا يثنى ويقرأ فيتعوز لا الموقوم  
لانه يثنى ولا يقرأ فلا يتعوز ويؤخر عن تكبيرات العيد ومن جعل تبع للثناء  
يقدمه عليها ويسمى لابين الفاتحة والسورة الاعلى قول محمد في صلوة الحجة  
ويسترهن اي التناء والتعوز والتسمية خلاف للشافعي في التسمية لما روي  
ان النبي عم جه في صلوة بالتسمية وهذا معنى من جملة تشكيك الشافعي  
على انها آية من الفاتحة ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سيرا خلافا للشافعي  
في الجهرية كما موقوف وعنده مالك لا يأتي الامام بالتأمين وهو رواية الحسن  
عن ابي حنيفة ثم يكبر للركوع خافضا ويحسد بيديه على ركبتيه مرفعا اصابعه  
باسط ظفيره غير رافع ولا منكس راسه ويسبح ثلثا وهو ادناه الى ادنى  
الكمال لا الجواز ثم يستمع اي يقول سمع الله لمن حمده رافعا راسه ويكفي به الامام  
خلافها واقتضار الطحاوي قولها وبالجملة الموقوف خلافا للشافعي والمنفرد بجميع  
بينهما هذا في رواية الحسن عنه وقال صاحب الهداية وهو الاصح وفي الخلاصة  
الصحيح من مذهب ابي حنيفة لا غير وقال في المبسوط وهو الاصح وعليه

اكر

اكر المشايخ ويقوم مستويا ثم انه سنة عند ما خلا لابي يوسف والشافعي  
ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه اولا ثم يديه وضع الركبتين واليدين سنة عند  
الثناء والثناء وعند زفر وهو قول الشافعي ومختار الفقهاء ابي الليثاني  
واجب واما وضع القدمين فقد ذكر القدوري والكرخي والمصاحف انه فرض  
ثم وجه بين كفيه ويديه خذ اذنيه وقال الشافعي يضع يديه خذ اذنيه  
صاما اصابعه مبدية اصبعيه الضمير يسكون الياء العضة مبدية بطنه عن خذ  
موجها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا وهو ايضا ادناه ويأتي ان يزيده  
على الثلث فيها بشرط ان يختم بالوش وان كان اياما لا يزيده على وجه كل الوقوف  
فان سجد على كور عمامته كور العمامة دورا وعندك فليجوز السجدة  
عليه والخلاف فيها اذا وجه حجم الارض امامه وانه فلما يجوز اجما ذكره  
في المختلف وتفسير وجدان الحجم ما قالوا ان بالغ لا يتسفل راسه ابلغ من ذلك  
ذكره في الجنبين ثم ان الظاهر من تعليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره  
بان النبي يوم كان يسجد على كور عمامته عدم الكراهة فيه عندنا لان في عبادة  
كان دلالة على الكبر والفعل مرات او فاضل يؤبه او شئ يحده وسوق  
جهته عليه جاز والافلا وكذا السجدة للزحام على ظهر من في صلوة لا غيره  
لوسجد على ظهر من هو في صلوة يجوز للضرورة وعلى من ظهر من يصلي صلوة  
افرى اولى في الصلوة لا يجوز لعدم الضرورة والمرأة تنخفض وتزق ثيابها  
بفخذها ويرفع مكبرا ويكس مغطئا ويكبر ويسجد مغطئا ويكبر ويرفع راسه  
اولا ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض ولا قعود وقال

اسيات

والصحيح من صاحب الحاشي ان جعل في الصلاة  
جاء في نسخة من نسخة قال في الخلاصة انه كان سنة



الشافعي يعتمد يديه على الارض ويجلس جلسته خفيفة والركعة الثانية كالأولى  
 لكن لا تاء ولا تقوذ ولا رفع يديها وقال الشافعي يرفع في الركوع والركعة  
 منه وإذا أتمها فترش رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يديه موجهة  
 نحو القبلة باسطا يديه على فخديه موجهة أصابعه نحو القبلة ذكر أبو يوسف  
 في الآمال أنه يعقد الخنصر والبنصر ويكفي الوسطى والأبهام ويشير بالسبابة  
 وذكر محمد أنه لم كان يشير ونحوه يصنع بضمه عم وقال وهو قول أبي  
 وكثير من المشايخ لا يرون التاء وكثرهما في منية المفتي وقال في الفتاوى  
 لا التاء في الصلوة لا عند الشهادة في التشهد وهو حسن وتشهد كائن  
 مسعود ربح وقال الشافعي الأخذ بتشهد ابن عباس ربح أولى ولا يزيد  
 عليه في القعدة الأولى ديوانيا بعد الأولين الفاتحة فقط ومنه الفصل  
 وإن سجد أو سكت جاز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها واجبة والصحيح  
 الأول ويقعد كما لا بد خلاف الشافعي وما لك وأحمد فإن السنة  
 التورك في كل تشهد بنعته والتسليم عند الأول وفي الجميع عند الثاني  
 وفي كل تشهد ثان عند الثالث ذكره في التبيين والتورك وموهبة  
 جلوس المرأة في الصلوة المذكورة في قوله والمرأة تجلس على أليتيها  
 اليسرى مخرجة رجلها من الجانب الأيمن فيهما في القعدتين وتشهد  
 ويصل على النبي عم وموسنة عندها وعند الشافعي فرض قال الكوفي  
 الصلوة على النبي واجبة على الإنسان مرة أثناء جعلها في الصلوة  
 أو في غير ما وعن الطحاوي أنه يجب عليه الصلوة كما ذكر قال شمس الباقية

الرخي

السخري وما ذكر الطحاوي يخالف للجمهور وعامة العلماء على أن الصلوة على النبي  
 عم كما ذكره سحبه وليست بواجبة كذا في الذخيرة والمحيط ويدعو بما يشبه القرآن  
 وما توري من الدعاء لا كلام للنسب خلافا للشافعي فان عنه يجوز أن يدعو في  
 الصلوة بكل ما جاز فارجها والاصل فيه عنده أن كل ما يستحيل سؤاله من العباد  
 فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم ثم يسم عن عينه بنية من عنه من الذي يشاء  
 في صلوة والملك ثم عن يارده كذلك والحكم يتنوي امامه في جانبه  
 وفيها أن حاذاه هذا قول محمد ومرواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف نواه  
 في الأولى فقط والامام بهما وقيل لا ينويهم لأنه يشير اليهم بالسلام وقيل ينوي  
 بالاولى لا غير خلافا لما لك إذا كان يعرف والصحيح الأول والمنفرد الملك فقط  
**فصل** في تجهز الامام في الجمعة والعيدين والفجر واليومي العشاين  
 أداء وقضاء لا غير والمنفرد خير إن أدنى لكن الأول افضل وحاشا حتما  
 أن تقضى وهو الصحيح كذا في البداية وفيه نظر وفي التطوع بالهاتين كانت  
 وفي الليل خير اعتبارا بالفرق في حق المنفرد لأنه تسبى لها وادنى الجهر  
 اسماع غيره وادنى الخافه اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل أن ادنى  
 الجهر اسماع نفسه وادنى الخافه تضييع الحروف وكذا في كل ما يتعلق بالنطق  
 كالطلاق والعقاق والاستنساخ وغيره من البيع والشكاح والايلاء والعين  
 أي ادنى الخافه في هذه الأشياء اسماع نفسه حتى لو نطق بحيث صح الحروف  
 ولكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو نطق جهر أو وصل به أنشاء الله بحيث لم يسمع  
 يقع الطلاق ولا يصح الاستنساخ وإن ترك سورة أولى العشاء قرأها بعد



اخرجيه وجهد بها ان أم ولو ترك فاحتكم لم يعد منه عندهما وقال ابو يوسف  
 لا يقضى واحدة منهما ثم المذكور في الجامع الصغير يدل على الوجوب وهو قول  
 قراء ما وفي الاصل ذكر بلفظ الاستحباب فقال اجبت الى ان يقضيها وفرض  
 القراءة والمكفي بها عهدا ثم لزمه الواجب منه اعذره وقال ثلث آيات  
 قصار او اية طويلة وسنها في السورة الفاتحة واية سورة شاء او امنه  
 نحو البروج والنشأت وفي الخبر استحسنوا طول الفضل في الفجر والنظر  
 وواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن المجلات الى البرج  
 طول ومنها الى لم يكن اوساط ومنها الى الآخر قصار وفي الضرورة  
 بقدر الحال وكثر توقيت سورة معينة بالصلاة قال الطحاوي والاستيعابي  
 هذا اذا رآه حيا واجبا بحيث لا يجوز غيره او رآه قراءة غير مكرهه  
 اما لو قلنا لاجل التيسير عليه او تبركا لقراءته فلا كراهية في ذلك لكن بشرط  
 ان يقرأ غيره احيانا لئلا يظن الجاهل ان غير ما لا يجوز ولا يقرأ الموم  
 بل يستمع وينصت خلا فالشافعي فانه يقول يجب على الموم قراءة الفاتحة  
 ولنا قول مع واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو هريرة رضي  
 عنه كانوا يقرأون خلف الامام فتركت وقال احمد اجمع الناس على ان منه  
 الاية في الصلاة وان قرأ امامه اية ترغيب او ترهيب اخطب عطف  
 على قراءته كان الخطبة قائمة مقام ركعتي الظهر تزل من حضر منزلة الموم  
 فلا دلالة فيه وفي قوله اوصى على النبي عدم على ان يكون الخطبة والصلاة  
 على النبي عدم واقعتين في نفس الصلاة ولا اتياه لما قيل انه يقضى ان يكون

زيتي

التبريد  
 من غير ان يضره  
 من غير ان يضره

الانصات واجبا قيل الخطبة لانعدام المذكور في حدتها الا اذا قرأ قول  
 صلوا عليه فيصلي سرا واختلفوا في الثاني عن المنبر والاحوط السكوت والجماع  
 سنة مؤكدة اي قوة تشبه الواجب في القوة وتسقط بالاعذار منها المطر  
 والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة والاولى بالامانة الاعلم بالسنة  
 ثم الاقرا ثم الاورع ثم الاسبق فان ام عبد او اعزبي هو الذي يسكن في البادية  
 عربية كان او عجمي لان الغالب عليه الجبل او فاسق او اعجمي هذا اذا كانوا سو  
 فاما اذا كان الاعجمي افضل فتقدمه اولى كذا في المبسوط لخواهر زاده او متبع  
 او ولد زنا كرهه جماعة النساء وحد من ويقف الامام وسطين لو فعلن  
 قال المطري الامام من يؤتم به اي يقف به ذكره كان اداني وكذا في  
 الشا به لكل جماعة والعجز الظاهر والعصر والجمعة لا الباقية وقيل المغرب  
 كالظهر لانتشاره لفساق فيه والجمعة كالعيدين لا مكان الاعتدال وقالوا  
 ان العجمي يخرج في الصلاة كلها لانه لا فتنة لعله الرغبة فيهن وهذا في  
 عصرهم اما في زماننا جماعات النساء مكس ومه لفساد من كذا في الحقايق  
 ويقعد الموضي بالميتيم خلا فالمجده فان الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة  
 بالماء عنه والاولى ضرورية بخلاف الثانية تكون بناء القوى على الضعيف  
 وعندهما التراب خلف عن الماء فيعمل عمله عند فقده والفاصل بالما شيع الغريم  
 بالقاء عد خلا فالمجده بالمومي بالمومي الا ان يؤم الموم قاعدا والامام  
 بوضي والمفتل بالمفرض لارجل باهرا او صبي خلا فالشافعي في  
 وطاهر بمقدور وقارئ باي ولباس بغير غير يوم يوم خلا فالزفر

لا الشريعة



يستغل لان بناء العوى على الضعيف لا يكون ومفترض فرضا ان لان الاقد  
 شه كغيب الاتحاد والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى الا في الفروق قال محمد  
 احب الى تطويل الاولى في الصلوات كلها ويقوم مؤتمرا توحد عن يمينه ويقدم  
 ان زاد اى اذ كان المؤتم واحد كما مره الامام ان يقوم عن يمينه واذا كان  
 مستعدا فلاولى ان يقدم الامام لان يامرهم بان خير عنه لانه ايسر  
 وان ظهر حدثه يعيد المؤتم لان صلوة الامام تنضم صلوة المقدي ففساد ما  
 يوجب فسادا ويصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء بالفتح جمع الخشب كالجبال  
 جمع الجبل ثم النساء فان حادثه مشبهة حالها او ما ضياح كانت او اجنبية  
 بلا حائل قدم مؤخر الرجل وغلظه مثل غلظ الاصبع المفوجة تقوم مقام  
 الحائل وادنا ما يقوم فيه الرجل ذكره في البيتين في صلوة مطلقة  
 هي التي لها ركوع وسجود في الاصل مشتركة تحريمه هو بان يبنى احدهما تحريمه  
 على تحريم الآخر وبنيا تحريمهما على تحريم ثالثه واذا هو بان يكون احدهما  
 امام الاخر او يكون لهما امام فيما يؤدى بانه حقيقة او تقدير كان ذكر لا شراك  
 مغنيا عن ذكر الاشتراك في التحريم ولذا لك الكفى به في تخييل الجامع الا انهم  
 افردوا كل ما منها بالذكر تفصيل المحل الخلاف عن محل الوفاق كما هو دأبهم  
 وتبهم المحص وذلك ان الاشتراك تحريمه شرط اتفاقا والاشتراك اداء  
 شرط على الاصح ذكره في شرح التلخيص بان نوى اى الامام امامتها بنيت  
 بهذا على ان الشك لا توجد بدون نية الامام امامتها وضمن الرد على ما عجزه  
 شرطاً زائدا على شرط الشك وفي اعتبار النية في صحة الشك خلاف رفض

كصاحب الهداية وتلج الشريعة  
 وصدر الشريعة ومن حذى حذوهم

والجبهة

في خبره  
 صدر الشريعة

في خبره  
 صدر الشريعة

والجبهة مستعدة لاجبتها وجبهة من حادثه ذكره في الشرط في الغاية في باب الصلوة  
 في الكعبة ولا يتصور اختلاف الجبهة الا في جوف الكعبة او في ليلتها مطلقا  
 كل واحد بالتحوى الى جهة فسدت صلوة استحسانا والقياس ان لا تفسد وهو  
 قول زفر والشافعي اعتبارا بصلواتها حيث لا تفسد وجه الاستحسان ان الجبل  
 ما موربنا خير النساء لقوله عزم اخره من حيث اخر من انه وهو الخاطب  
 دونها فيكون موافكا لرفض المقام ففسد صلوة دون صلواتها كما لا موم  
 اذا تقدم على امامه وان لم ينو امامتها لا يجوز صلواتها لعدم صحة الاقد او بدون  
 النية ح اى عندها ذاتها لرجل لان صلواتها تفسد بالمحاذات عند عدم نية الام  
 امامتها لان الفساد فرع الانعقاد صلى اى بقارى وامى اى ام اى قارى  
 واميا والفساد في هذه الصورة عنده وفاقا لصلوة الامام والاقى تامة لانه  
 معذورات معذورات او غير معذورات فسادا اذا ام العارى عارة ولا بسين وله  
 ان الامام ترك فرض القراءة مع القدرة عليها ففسد صلوة ومنها لانه  
 لو ائدى بالقارى يكون قرائته قراءة له بخلاف تلك المسئلة لان البس  
 الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقدي وفيه بحث وهو انه  
 لا قراءة للقارى في الصورة المذكورة وليس في وسع الاى تكليف القراءة  
 عليه عما ان القادر بقدره الغير لا يعذر قادر اعنده ولهذا لا يجب الجمعية  
 على الاعمى وان وجد قاندا او تخلف في الاخرين اميا فسدت الكل خلافا  
 لرفض لادى فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلا تخلو عن القراءة  
 اما تحقيا او تقديرية ولا تقدير في حق الاى لانعدام الابهلية وعلى هذا

في خبره  
 صدر الشريعة



**باب الخلاف في التشهد**

**الحديث في الصلوة**  
 متصل سبعة أي عرض له بلا اختيار حدث انصرف من غير مكث وتوضأ لانه  
 لو مكث ثم توضأ يلزم اداء جزء من الصلوة مع الحدث فتبطل وأتم والفتاوى  
 ان يستقبل وهو قول الشافعي ولو بعد التشهد لان التسليم واجب عليه  
 فلا بد من التوضي لياتي صرح به في الهداية وهذا صرح في انه لا خلاف  
 للامامين ههنا اذ لا خلاف لهما في وجوب التسليم والاستئناف افضل كبر  
 آخر الى مكانه يعني ان كان من سبقة الحدث اما لا يختلف احد من الجماعة  
 يجره الى مكان واحد كالمنفرد ان فرغ امامه الضمير يرجع الامام الذي  
 استخلفه فانه امام له وللقوم والاى وان لم يفرغ امامه عادوا ثم خلف  
 خليفته الا اذا لم يكن بينهما حائل وكذا المقتدى ولو جرت عاصفة المني للفقول  
 كان القياس بناء الفاعل الا انه مجبور كانه قصد الاشعار بانها مسلوقة  
 او اعني عليه ادا حتم بان نام في الصلوة نوام لا ينقض وضوءه لانه يندر  
 وجود منه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص وهو الحدث او قهرا  
 او احدث عمدا او اصابه بحس كثيرة ان يكون فوق الدرهم او شبح فسأل دما  
 او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف فارجع الى حال كونه  
 خارج المسجد فان كان الصفوف في الصحا لحكم المسجد انماية باحد هذين  
 القيتين اذ بدونهما لا يبطل الصلوة ان لم يسه بر القبلة فيصلى ما بقى اذ اختلف  
 هذا مخصوص بالامام وما ذكره اولاً مشترك بينه وبين المؤمن اذ جاز ونوضعه  
 سجوده من اى جانب كان منفردا اى حال كونه منفردا في الصلوة ثم ظهر طهره

صدقه

مكرر  
 من غير قصد  
 من غير قصد  
 من غير قصد

بطلت

بطلت ولو احدث عمدا بعد التشهد من هنا ظهر ان الكلام السابق فيما يكون قبل  
 او يحكم او عمل ما ينافيها تمت لوجود الخروج بصنعه لانه متمم الاركان عند القائل  
 به لا تتم الصلوة بل لانه تقدر البناء لوجود الفاعل لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق  
 عليه شيء من الاركان ذكره في الهداية ويبطلها بعده اى بعد التشهد خلافا لما قيل  
 من هذا الخلاف على ان الخروج بصنعه فرض عنده لا عنه وما كان الكفر في يقول  
 لا خلاف بين اصحابنا في ان الخروج بصنعه ليس بفرض وليس فيه نقص عن ابي  
 وانا استنبط ابو سعيه البردعي لما رأى جواب ابي ح في هذه المسائل انها تبطل  
 فقال من ذات نفسه لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه الا الخروج بفعله فقال  
 الخروج من الصلوة بفعل المصلح فرض عنده ومهنا غلط لانه لو كان فرضا كما  
 زعم لا تخفى بما هو قربة وهو السلام ولما لم يخص به علما انه ليس بفرض وانما  
 يبطل في هذه المسائل لان ما تغير في شأنها يغير في آخرها كنية الائمة واقداء  
 المسافر بالمقيم قدره التيمم على الماء ونزع الماسح خففه بعمل يسير انما كان  
 يسير اذ لو كان بعمل كثير لا يبطل الصلوة عنده ايضا ومعنى مدة مسمى اعلم  
 ان مضي مدة المسح في هذه الحالة لا يفسد الصلوة مطلقا بل اذا وجد الماء  
 والا فيفيض على صلوة على الاصح ذكره في الثانية ورواى عذر المعذور وسقوط  
 الجسيرة عن نية وتعلم الاى سورة ونيل القارى ثوبا وقرة الحوى على الاركان  
 ونذكر فائتة وموصاحب ترتيب وتقديم القارى ايماء وطلوع ذكاة في الفجر  
 دخول وقت العصر في الجمعة وكذا اقره بالامام وحديثه عمدا يبطل بعد التشهد  
 صلوة المسبوق لوقوعه في خلال صلوة وفيها ايضا خلاف لها لا كلامه لانه

وبالجملة ما ذكره من ذلك  
 في مسند الامام



في معنى السلام ووجه من المسجد امام حصر يفتح الى الماء والضم خطأ نص عليه  
في المذهب عن القراءة فاستخلف صحاح هذه اعنده خلافا لها والاطلاق فيما اذا  
لم يقرأ ما يجوز به الصلوة اما اذا قرأ فعليه ان يركع ولا يجوز الاستخلاف اجماعا  
كتقديمه اى تقدم الامام سواء احدث او حضر سبقا الا ان الاول ان يقدم  
مُدركا فيتم صلوة الامام أولا ويقدم مدركا ليس بهم وحينئذ اى اتم السبوق  
صلوة الامام بغيره الثاني كالقنطرة والكلام والخروج من المسجد لو وجد منه والاول  
اى صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلواتها لا عند فراغه اى فراغ الامام الاول  
بان توفيا وادرك خليفة بحيث لم يسبقه شيء وام صلوة خلف خليفة لا تقوم  
اى لا تفسد صلواتهم لانهما قد تمت من ركع او سجدة فحدث اى في ركوعه او في  
سجوده او ذكر سجدة تركها في الركعة الاولى فسجد ما يعيد ما حدث فيه ان توفيا  
وبقي حتما ذكره فيه نداء اى لا يجب عليه اعادة الركوع والسجدة الذي تذكر  
فيه لكن ان اعادة يكون منه وبما ان اتم واحدا فحدث اى الامام وخرج من المسجد  
ذكره في الهداية ولا يضمنه لانه ان لم يخرج منه فهو على امانته حتى يكون الاقتداء  
به ذكره في التبيين فالامام امانته بلانية اى من غير حاجة الى ان ينوي الامام  
امامته لان النية للتعيين وهو متعين في الصورة المذكورة ان صلح لها والا  
اى ان لم يصلح للامامة بان كان امرأة او صبيا او خنثى او مائتا او افرس  
او مستفلا خلف المقرض او مقيا خلف المسافر في القضاء وقيل ويعني  
والتي تختلف فيه وقال بعضهم يتعين للامامة ثم تبطل صلوة الامام في رواية  
كلوا تخلفه قصدا ولا تبطل في اخرى لان الامامة انتقلت منه من غير صنع

وقال بعضهم لا يتعين الامامة ثم تبطل صلوة الامام والمقدي في رواية وتبطل صلوة  
المقدي دون صلوة الامام في اخرى وفي الحاشية الاصح منه الرواية هذه اذا لم  
يتخلفوا اما اذا استخلفه فبالاجماع تبطل صلوة الامام المستخلف **باب فيفسد**  
**الصلوة وما يكره فيها** يفسد ما الكلام مطلقا اى عامدا كان او سهوا  
يقطعا كان او نائما مكرها كان او غير مكره خلافا للشافعي في الخطا والنسيان  
والسلام عمدا احتراز به عن السلام سهوا فانه غير مفسد قال في الهداية لانه  
من اذا كان في غير ذكر في حالة النسيان وكلاما في حال الوجدان فيه من قال  
الخطاب ورده اطلقه لانه مفسد عمدا كان او سهوا لانه كلام محض فان قلت  
ذكره صاحب الهداية في فصل ما يكره للمصلي قلت نعم لا انه افسح حيث علل بقوله  
لانه كلام غير انفسه والابن والثاوية والثايف وبجاء لصوت سواء كان  
من وجع او مصيبة الا من ذكر الجنة او النار فانه لا يفسد ويخرج بلا عذر خلافا  
لابن يوسف ذكره صاحب الخلاصة وتسمية عاطس وجواب خبره سوا بالاسراج  
وسار بالحدثة وعجب بالجملة والهيللة وفيه على غير امامته هذا يشمل فتح المقدي  
على غير المصلي وعلى المنفرد وفتح الامام والمنفرد على أي شخص كان وكل ذلك  
مفسد الا اذا قصد به النداء دون الفتح ولذلك قال بقصده اى بقصد  
الفتح وان فتح على امامه لا يفسد استحسانا وقيل ان قرأ فذكر ما يجوز به الصلوة  
نفسه لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه بنفسه صلوة  
الفتاح وكذا صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وقراءة من مصحف وقال  
لا يفسد ما اناها يكره والشافعي ينكر الكراهية ايضا وسجوده على الخس والبعاء



بما يسئل من الناس نحو اللهم زوجني فلانة او اعطني الف دينار واكمل وشرب  
وعمل آخر الا اليسير فانه لا يفسد بخلاف الكثير واختلف في حده قيل موكناج  
الى الدين وقيل ما يسئل النطران عامه في الصلوة او لا وهو اختيار العامة وقيل  
ما يستكره المصلي قال السخري هذا اقرب الى مذهب ابى حنيفة فان رآه التفويض  
الى راي المتبع بمن صلى ركعة ثم شرع اى صلى ركعة من الصلوة ثم نوى بقلبه  
لا لبسانه لانه يفسد ذكره في الخاصة وجدد الترخية من غير رفع اليد صلى كلما  
اى شرع في اخرى اى يتم ما شرع ثانيا ان كان صلوة اخرى ولا يحسب منها الركعة  
التي صلاها قبلها والا تم الاولى اى ان كان ما شرع جهلوه اخرى فيه ثانيا هو  
قال ركعة التي صلاها محسوبة فيتم الاولى ولا يفسد ما مرور واحد ويأتم ان شرع  
في موضع صلوة تكلموا في الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه هو موضع  
صلوته وهو من قدمه الى موضع سجوده ذكره في التبيين بلا حيل فاذا شخص  
مقاييم احد هادون الاخر فندبر وان كان على مكان شرط المداة اى شرط  
في كون المداة آتيا ان ياذى اعضاؤه اعضاؤه ويفوز امامه في الصحرا  
سترة بقدر ذراع وعلط اصبع بقرنه على احد اجبيه ولا يوضع ولا يخط ويدراه  
بالسبع والاشارة لانه ان عدم سترة او متر بينه وبينها وكفى سترة الامام  
وجاز تركها ان امن المرور ولم يواجبه الطريق لم يقل عند عدم المرور او الطريق  
لان عدم الطريق ليس بشرط انما الشرط عدم مواجهته وكره سدل الثوب  
هو ان يجعل الثوب على راسه او كفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه كذا في الهداية  
ويوافقها في الثانية وفي المبسوط والخاصة هو ان يضع الرداء او القبا على

ولم يدخل يديه في كميه وقيل ما ذكر اولاً في الطيلسان وكفه وهو رفع يمين يديه  
 ومن خلفه عند السجود لانه نوع تجبر من الكافي وعنده وبجده وعرض شعره قال  
 في المبسوط هو ان يشد صفيحة حول راسه كي فعل النساء ورفعة اصابعه هو ان  
 يرفعها او يدها حتى يصوت والتفاته هو ان ينظر يمنة او يسرة مع ان عنقه اما النظر  
 بوتر عينيه بل الى العنق فلا يهل فيه ونظره الى السماء ومسح جبهة من الزراب  
 وقيل المصلي يسجد الامرة سال ابو ذر خيرا البشر عن تسوية الحجر قال يا ابا ذر  
 مرة او ذر وعد الآتي والسبع ومخضرة قيل هو التوكيع على العصا وقيل وضع  
 اليد على الحاصرة وفيه ان عقد اليد سنة فيكره تركه سواء وضع اليد على الحاصرة او على عضو  
 آخر وتطيله الى مده واقفاؤه هو القعود على البنية ناصبا ركبتيه واقفاش  
 ذراعية اى بسطها او ترتبه بلا عذر وفيما الامام يعنى بلا عذر رخص عليه الثانية  
 في طاق المسجد اراد به المحراب وانما قال قيامه اذ لا كراهية في سجوده فيه اذ كان  
 قائما في رجه او على مكان او الارض وحده اى افراد الامام على المكان وكسبه  
 والقيام خلف صف وجده في رجه هذه اذا كان هو في صف آخر وان كان منفردا  
 يكره وان لم يجد فرجا امامه في ينبغي ان يجذب احد امن الصف اولاً ثم يكره وضوءه  
 ان كان في ثوبه او امامه او جهة اى على احد جنبيه او في السقف او معلقة وان  
 كانت خلفه او تحت قدمه لا يكره الصلوة ولكن يكره كراهية جعل الصورة  
 في البيت ذكره الامام القنابي في شرح الجامع الصغير الا اذا صوت جد بحيث  
 لا يبه وللناظر او يرمى راسها من مشاهير ان تمثال غير روح لا يكره وصلوته  
 حاسر راسه للسكسكس اذ لم يتهاون بها اراد بالتهاون بها قلته رعايتها وهي فظة



حدودها لئلا تهاكف لالتزل وفي ثياب البذل بكس الباء بعمتن  
 من الثياب والمراد ما يلبس المرء في بيته ولا يذهب معه الى الكبرياء ومن هنا  
 يفهم ان الكرامة انما تكون اذا كان له ثوب آخر والوطي والتخلي فوق المسجد  
 والبول فوته وفوق بيت فيه مسجد اي مكان اعد للصلاة وجعل له محراب  
 و اشار الى هذه بتعريف الاول وتكثير الثاني وعلق بابه لا تقسه بالخص  
 وما اذهب وصلوته الى ظهر قاعد يتحدث وقيل حية او عقرب فيها  
**باب الوتر والنوافل** الوتر ثلث ركعات خلا فاللشافعي  
 فان عنده في قول ركعة وجب قال ابو حنيفة الوتر فرض وبه اخذ زفر ثم رجع  
 وقال سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي ثم رجع وقال قبا  
 كذا في الخفة بسلام اي بسلام واحد وهذا احد قولي الشافعي وفي قول  
 يد بت يلمتين وهو قول مالك وقت قبل ركوع الثلثة خلا فالشافعي  
 فان القنوت عنده بعد رفع الرأس من الركوع يكبر رافعا يديه ثم يقنت  
 فيه ابدا خلا فالشافعي فان القنوت عنده في النصف الاخير من رمضان  
 فقط دون غيره خلا فالشافعي فان القنوت في صلوة الفجر مسنون عنده  
 في جميع السنة ويؤخذ كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويتبع الفاتحة اي  
 يتبع الامام ان قوا الامام القنوت بعد ركوع الوتر لا الفاتحة في الفجر  
 خلا فالشافعي بل يسكت سكوت عن قية القيام والنعوذ لانه مختلف فيه  
 وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة  
 وبعد ما اربع بسلامة وحبب الاربع قبل العصر والعشاء وبعده وكره

مزيد النقل على اربع بسلامة نهرا وعائنا ليلا والاربع افضل فيهما وفرض  
 القراءة في ركعتي الفرض وكل الوتر والنفل ولزم اتمام نقل شرع فيه قصدا  
 له احترز به عن الشروع فيه قصد الغير كما اذا قل ان لم يصل فرض الظهر  
 فشرع فيه فقد كره انه قد صلاه فانه يصير ما شرع فيه نفلا ولا يجب اتمامه حتى  
 لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند الطلوع والغروب وقضى ركعتان لو نقص  
 في الشفع الاول او الثاني يعني شرع في نفل ذات اربع واقسه ما في الشفع الاول  
 يقضيه لا الثاني لانه لم يشرع فيه وان قعد على ركعتين وقام الى الثالثة ثم  
 افسد ما يقضي الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وجنبا عما ان كل شفع  
 من النفل صلوة على حدة كما لو ترك قراءة شفعيه وقال ابو يوسف عليه  
 قضا الاربع او الاول او احدا او الثاني واحدا او الاول واحد الثاني  
 وعنه ابى يوسف في الاخير قضا الاربع لا غير اي قضا الركعتين ليس في هذه  
 الصور واربع لو ترك في احدى كل شفع او في الثاني واحد الاول وعنده  
 في الاخير قضا ركعتين وهذه المسئلة على ثمانية اوجه واصلها عند محمد اخلاء  
 الاولين واحديهما عن القراءة يقطع التيمم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني  
 وعنه ابى اخلاء الاولين يقطع التيمم وعنه ابى يوسف كلاهما لا يقطع التيمم  
 فيصح بناء الشفع الثاني عليه وانما يوجب قضا الاداء حتى لو قرا في الشفع  
 الثاني صح هذا الشفع وعليه قضا الشفع الاول ولا قضا لو اتم الثانية  
 ثم نقص تشهد اولاي نوى نفلا ذات اربع واتم الركعة الثانية ثم نقص  
 لا قضا عليه لانه لم يشرع في الشفع الثاني فلم يجب عليه قضاؤه وقد اتم



الشفع الاول اما اذا شهد فظاهر واما اذا لم يشهد فكان موجب كون كل شفع  
 من النفل صلوة واحدة ان يفسد الشفع الاول الا انه لم يفسد قيا سا على  
 الفرض ويتنفل قاعدا مع قدره قيامه ابتداء اي وقت الشروع وكره بقاء  
 يعني بعد الشروع الابعد وراكبا موميا خارج المصرفة القيد لنفي الجواز  
 في المصروع عن ابي يوسف انه يجوز فيه ايضا وما في ضمة بين الاطلاق عن فيه  
 السفر لنفي اشتراطه الى ابي جهم توجه لان النوافل غير مختصة بوقت فلو  
 الزمانه النزول والاستقبال ينقطع عنه النافلة او ينقطع موعن القائل  
 كذا قال صاحب الهداية وقد شجعه التجميع حيث اتى بما يفصح عن اشتراط السفر  
 وقد عرفت انه ليس بشرط فلو اقتصر ركبنا ثم نزل ركبى لانه يودية اكمل بما وجب  
 عليه وبعبارة فسد لان التوجيه انعمت موجبة للركوع والسجود فدل كجور  
 ادائه بالاياء سن الروايح في رواية الحسن عن ابي ح وهو الاصح لانه واجب  
 عليها الخلفاء الراشدون والبنو عم بن العذر في تركه الحواطبة وموشية  
 ان يكتب عليهن عشر واركة الى آخر الليل بعد العشاء قبل الوتر وبعد  
 في الاصح ذكره في الهداية وبعد خمس تروجات لكل تروجة سليمان  
 وجلسه بعد ما قدر تروجة والسنة فيها الجماعة والمسيح قال في البدائع  
 من صلا في بيته وحده او جماعة لا يكون له ثواب سنة التراويح تركه  
 سنة الجماعة والمسجد على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل مسجد عن اقامتها  
 كانوا مسيئين واثنين ذكره في البدائع ولو اقامها البعض فالتخلف عن الجماعة  
 تارك الفضيلة والختم مرة ولا يترك كسمل القوم في البدائع واما في زماننا

فلا فضل

واما في زماننا  
 فلو اقامها البعض  
 فالتخلف عن الجماعة  
 تارك الفضيلة

فالافضل ان يقرأ الامام على حسب حال القوم من الرغبة والكسل ولا يؤتى  
 بجماعة خارج رمضان **فصل** عند الكسوف يصلى امام الجماعة  
 بالناس ركعتين كالنفل اي على هيئة بلا اذان واقامة خلا فالتشافعي فان  
 عنده في كل ركعة ركوعان فلا يكون على هيئة النفل تخفيا وقالا لا يؤتى بالهمس  
 مطولا قراءتها فيها وبعد ما يدعوى حتى يتخلى ولا يخطب وان لم يخضر اي امام الجماعة  
 صلوا افرادى كالخسوف والجماعة في الاستسقاء ولا حطبة وان صلوا اولا  
 جاز وهو دعاء واستسقاء يستقبل بها القبلة بلا قلب ردا خلا فالحمد  
 وحضور كافر لما عرفت انه دعاء ومادعاء الكافرين **باب**  
**ادراك الفريضة** من شرع في فرض اي منفردا فاقامت له  
 المعبر فراغ المؤذن عن الاقامة لا شرع فيها ان لم يسجد للركعة الاولى  
 او سجد وهو في غير رباعي ثانيا كان ادثا ثانيا قطع فدى لانه ان لم يقطع  
 وصلى اخرى يتم صلوة في الثاني ويوجد الاكثر في الثاني ولذا حكم الكمال  
 فيفقد الاقدار او لا يصير منفلا بركعتين بعد الغروب في المغرب  
 والقطع لعقد الكمال فلا يكون ابطلا وكذا فيه اي يقطع في الرباعي ايضا  
 بعد ضم اخرى حتى يصير ركعتان نافلة ثم يقطع ويقضى وان صلى ثلاثا منه  
 اي من الرباعي يثم ثم يقضى منفلا لانه ادى الاكثر ولذا حكم الكمال في العصر  
 لان النفل بعد العصر مكره كره الخروج من مسجد اذن فيه لمن لم يصلي اي  
 الفرض الذي اذن له لا يقيم جماعة اخرى اي لمن ينتظر به امر جماعة اخرى  
 كما اذا كان اما مؤذنا لهم او قدوة يكون غيبته سببا لتوق القوم وقتله

ما عرفت



ولم ينص على الظهر والعشاء مرة الا عند الائمة لما فيه من مخالفة الجماعة  
 عينا بل عذر بخلاف المقيم فان له عذرا وفي غيرهما يخرج وان اقيمت  
 لانه ان صلى يكون نفلا والنفل بعد الفجر والعصر مكره مطلقا واما المغرب  
 فليس بالنفل مكره بل لانه لا يشترع ثلث ركعات ويترك سنة الفجر  
 ويقعد من لم يدرك الفرض يجمع ان اداها ومن ادرك ركعة منه صلاها  
 ولا يقضيها الا بعد الفرض اى فاته سنة الفجر بدون الفرض لا يقضيها  
 عندهما وعند محمد يقضيها الى الزوال لا بعده وان فاتت مع الفرض يقضيها  
 تبعه الى وقت الزوال بالاتفاق وكذا بعد الزوال عند بعض المذاهب  
 خلافا لبعضهم واما سائر السنن فلا يقضى بعد خروج الوقت بالاتفاق  
 فاته مع الفرض او وحده فافى ظاهر الرواية ويترك سنة الظهر في الحالين  
 اى سواء كان يدرك الفرض ان اداها او لا ويقعدى ثم يقضيها قبل شفعه  
 اى قبل الركعتين اللتين بعد الفرض وغيرهما لا يقضى اصلا ومدرك ركعة من الظهر  
 غير متصل جماعة فيحتمل ان حلف ليصلين الظهر جماعة فلم يدرك الا ركعة  
 بل مدرك فصلها واتى مسجد صلى فيه يتطوع قبل الفرض ان اراد ان يصل  
 فرضه منفردا وقيل يصل السنن الرواتب قطعاً ولا يتخير فيها مع الامكان  
 وقيل يتخير واما ما زاد عليها من التطوع يتخير فيه بخلاف الائمة ضيق  
 الوقت حذر عن تقويت الفرض اقله بامام رابع فوقف حتى رفع راسه  
 لم يدرك ركعة خلافا لزيد والشافعي ركع فلحقه امامه فيه صحح قال زفر  
 لا يصح ان لم يعد الركوع لان ما اقبل الامام لا يعد به فكذا ما بنى عليه

ولهم ان الشرط المشاركة في جزء من الركعتين وقد وجد **باب قضاء**  
**الفوائت** فرض الترتيب خلاف للشافعي بين الفايته فرضا كان او واجبا  
 يرشدك الى هذه التعميم الترتيب الا في بعيد هذه او الوقتية وبين الفوايت  
 لانه من هذا التفصيل ومن اجل قائلين الفروض الخمسة والوتر فاعمل  
 حيث لم يأت بادل عما فرضية الترتيب بين الفروض الخمسة منوذة على الوتر  
 فلم يخرج من ذكره ان لم يوتر هذا عنده خلافا لها ومبنى الخلاف على ان الوتر  
 واجب عنده سنة عندهما الا ان يكون في آخر الوقت صحح به صدر الشهيد  
 في شرح الجامع الصغير وهو موجب الاستثناء الذي ذكره بقوله الا اذا ضاق  
 الوقت يعنى عن القضاء والاداء وان كان يسع فيه بعض الفوايت مع الوقتية  
 يقضى ما يسع مع الوقتية او نسيت توسعوا في عبارة النسيان هنا حيث  
 ارادوا به ما يعجز الجمل المستمر فلا يعيد الوتر ويعيد العشاء والسنة من علم انه  
 صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به انما يعيد السنة مع انه صلى ما بوضوء  
 لانه يتبع الفرض فلم يصح ادائها مستقلة بخلاف الوتر فانه صلوة مستقلة  
 عنده فصحت ادائها لان الترتيب وان كان فرضا بينه وبين العشاء ولكنه  
 اداه بزعم انه صلى العشاء بالوضوء فكأن غافلا عن ان العشاء وفي ذمته  
 فسقط الترتيب بعذر الغفلة وعندهما يعيد الوتر ايضا بناء على انه سنة  
 عندهما اذ فاته ست بروج وقت الصلوة السادسة حديثه كانت وقته  
 لو اجتمعت الفوايت القديمة والحديثة قيل يجوز الوقتية مع تذكر الحديث  
 لكثرة الفوايت وقيل لا يجوز ويجعل القديمة كان لم تكن رخصا عن التهاون

ما اراد به  
 فلا حاجة الى التوضيح بالوترية



قال صدر الشهيد الصحيح هو الاول وفي شرح الجامع الصغير للترتباتي الاول  
اصح والثاني في احوط وقال صاحب البداية في التجبين الاول اقيس والقوى  
على الثاني قلت بعد الكثرة اولاهما انما رالا ما السخى وقال صاحب المحيط  
وعليه القوى وفي التجبين اذا قل ما بقى عليه يعود الترتيب عند البعض  
وهو الصحيح فيصيح وقتي من ترك صلوة شهر فندم واخذ يوذي الوقت  
ثم ترك فرضا تفرغ على قوله حديثه كانت اوقية او قضى صلوة شهر  
الافرضا او فرضين تفرغ على قوله قلت بعد الكثرة او لا يصح حسنا ذكرنا  
فايتت في الوقت سنة ذكر في الحقايق ومن ذكر الشرط الاول وترك  
الثاني فحماة نسي انهما سيان في توقف وجوب الترتيب عليهما فسد المحس  
موقوفا خلافا لابي يوسف ومحمد وهو القيس وان قضى الغايته قبل اداء  
السادسة بطل فرضية المحس لا اصلها لانه لا يلزم من بطلان الفرضية  
بطلان اصل الصلوة عند ما خلاها لمحمد والاى ان لم يقضها قبل اداء الساد  
وهذا اعلم من قضائها بعد اداء السادسة من عدم قضائها حتى يخرج وقت  
السادسة صح الكل لهما ان الكثرة على سقوط الترتيب فيثبت الحكم بوجود  
العلة في حق ما بعد ما وله ان الترتيب سقط بالكثرة وهي قائمة بالكل فوجب  
ان يؤثر في سقوطه ولهذا لو اعادة غير مرتبة جازت عندهما ايضا وهذا  
لان المانع من الجواز قلتهما وقد زالت لا يبقى المانع ولا يمنع ان يتوقف  
حكم على امر حتى يستبين حاله كتبيل الزكوة الى الفقير يتوقف فان بقي النصاب  
الى تمام الحول صار فرضا وان نقص وتم الحول على النقصان صار نفلا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل الدين  
سبيلا الى النجاة والهدى  
الى صراط مستقيم

**باب سجود السهو** يجب له لم يقل منها بعد سلام واحد لعدم كونه  
قيده للوجوب سجدتان وشهد وسلامان هو الصحيح اذا قدم ركنا او افره او كره  
او ترك واجبا او غيره سائبا كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة  
بزيادة على الشهيد لو زاد حرفا واحدا وجب عند ابي ح وقال ابو جعفر انما يجب  
اذا قال اللهم صل على محمد وقال اما تريد انما يجب اذا قال مع واما ال محمد  
وعن ظهير الدين المرخني في المعبر قد راى يوذى به ركن عند سجدة وعن ابي  
ومحمد لاسهو عليه اصلا كما في شرح مختصر القدوري للزاهدى وركوعين  
وترك القعود الاول والمهر فيما يذنت وعكسه وقيل كل منه يؤل الى  
ترك الواجب قال في البيان والصحيح انه يجب ترك الواجب لا غير وهو  
بقوله في المختصر ترك واجب ياتي به بعد سلام واحد وقال الشافعي قبله وقال  
مالك قبله في الزيادة وبعده في النقصان والخلاف في الاولوية ولا يجب  
سهو الموتر بل سهو امامه ان سجدوا المسبوق يسجد مع امامه ثم يقضى  
سهو عن القعود الاولى وهو اليها اقرب قدم مفعول افعل التفضل توسعا  
كما صرح به صدر الافاضل في ضرام السقوط وان حواياه الخويون عادولا  
والاقام وسجد للسهو وان سها عن الاخيرة عاد ما لم يقيد بالسجدة وسجد للسهو  
وان قيده تحول فرضه نفلا وضم سادسة ان شاء خير لانه لم يشرع فيه قصدا  
فلم يجب عليه امامه وان تعد الاخيرة ثم قام سهوا عاد ما لم يسجد للسهو ولم  
وان سجد لها ثم فرضه وضم سادسة منه القسم اكبر من الاول ولذلك لم يقل  
ان شاء والثاوث مع انه لو قطع لا قضا وفيها من حيث ان فرضه قد تم في هذه

باب سجود السهو



المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو في ما بين الركعتين فهو لئلا يرك  
نقصان الفرض واجب فيها فلو قطعها بان لا يسجد للسهو يلزم ترك الواجب  
ولو من القيام وسجد للسهو لم يكن على الوجه المسنون فلا بد ان يقم سادسة  
ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف تلك المسئلة فان القضية قد  
فليس هناك ارك نقصان الفرض عما ان اصل الصلوة باطل عند تجد فعلم  
ان ضم السادسة صيانة عن البطلان كدق هذه المسئلة والركعتان نقل  
ولا قضا ولو قطع ولا تنويان عن سنة الظهر لان النبي عزم وأطب عليها بتحية  
مبتدأة ومن اقتدى بغيرها صلاهما ولو افسد قضاها لانه شرع شرع قصدا  
وعند محمد يصح سنا ولو افسد لا يقضى كالام تنفل ركعتين وسبها فسجد  
لا ينبغي كذا يقع سجود السهو في خلال الصلوة وان بنى صح اي ان صلى بهذه  
التحية نافله من غير ان يجده ما يجوز سلام من عليه السهو يخرج عنها موقوف  
عندها خلافا لمحمد فيصح الاقضاء ان سجده بعده لوجود الاقضاء في خلال الصلوة  
والا اي وان لم يسجد لا اي لا يصح الاقضاء لعدم وقوعه في خلال الصلوة ولا  
يبطل وصوته بالتمتع ولا يصير فرضا اربع بنية الاقامة لعدم وقوعه يبطل  
الوضوء ونية الاقامة في خلال الصلوة سها وسلم بنية القطع بطل نية  
حتى يكون تحية باقية كما تشك اول مرة انه لم صلى استأنف وان كثر اخذ  
بما غلب عما ظنه لانه اذا كثر يكون الاستئناف مخرج واختلفوا في معنى قولهم  
اول مرة فقول اول ما عرض له تلك الصلوة وقيل معناها ان السهو لم يكن عادة  
له لانه لم يسجد قط وقيل اول سهو وقع له في عمره ولم يكن سها في صلوة قط

بعد بلوغه وان لم يغلب اخذ الاول وقعد في كل موضع طنة آخر صلوة لم يقل بوقت  
كما قال بعضهم لان الوهم لا يكون الا مروجاً فلا يستعمل في موضع الشك بخلاف  
الظن فانه قد يستعمل فيه ولذلك يقيده بالغالب **باب صلوة المريض**  
ان تعذر القيام لمريض حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعداً يركع ويسجد وان  
تعذر اي الركوع والسجود اوى برأسه قاعداً وجعل سجوده اخفض من ركوعه  
ولا يرفع اليه شيء للسجود وان تعذر القعود اوى متلقيا ورجلاه الى القبلة  
او مضطجعا ووجهه اليها والاولى اولى وان تعذر الايام اقرت ولا يوى  
بعينه وحاجبه وقلبه وقال زفر يوى بهذه الاشياء اذا قرع الايام وبالركن  
ذكره في الحقائق وفي لفظ التأخير إشارة الى انه لا يسقط الصلوة وان كان  
الغنى اكثر من يوم وليلة اذا كان مفقدا الصحيح من جامع قاضيان والهداية  
تعذر الركوع والسجود لا القيام قعد واوى وهو افضل من الايام قائما لانه  
اسبب بالسجود ومعم صح في الصلوة استأنف وقاعد يركع ويسجد فصح فيها  
بنى قائما خلافا لمحمد صلى قاعداً فذلك جائد بلا عذر صح خلافا لهما وفي المروط  
لا الا بعد حين او اعني عليه يركع وليلة قضى ما فات خلافا للشافعي وان زاد  
ساعة اي زمانا قليلا لا منذ عذمها وعند محمد يعتبر الزيادة من حيث الاوقات  
كذا في الهداية عا وفق ما في مبسوط خواهر زاده واحول في الاسلام والفقهاء  
ابوالثيث جعل اعتبار الساعات رواية عن الجرح وقال شمس لاية في شرح  
الحا في الصحيح ان العبرة بعدد الصلوات **باب سجود التلاوة**  
هو سجدة بين كبيرتين بشرط الصلوة بلا رفع يدين وشهد وسلام ثم سجد

صدر الكتاب في حفظ الوقت في الصلاة  
وفي شرح الكسوف وغيره ما سجد



السجود وتجب خلفا للشافعي عن ثلثة اية من اربع عشرة التي في احوال الخ  
 والبريد والخل وبني اسرائيل ومريم واولى الحج احراز على الثانية وفيها ايضا  
 سجدة عند الشافعي والفقهاء والنمل والم سجدة وص خلفا للشافعي وحكم  
 السجدة واختلف في موضع السجود فيه فعند علي رضي الله عنه هو قوله ان كنت  
 اية تقبضون وبه اخذ الشافعي وعند محمد بن مسعود رضي الله عنه هو  
 قوله لا يسأمون فاخذنا به احتياطاً فان تاخير السجدة جائز لا يقتضيه والنجم  
 وان شئت وافراده او سمعها وان لم يقصد اى السماع ثلثة الامام سجدة الموت معه  
 وان لم يسمع وان ثلثة الموت لم يسجد اصلاً لانه الصلوة ولا بعد ما عندهما  
 وعند محمد يسجدونها اذا فرغوا او سجد السامع الى رجلي سماع المصلي من ليس  
 معه يسجد معه ولو سجد فيها اعادة لا الصلوة سمعها من امام لم يدخل معه  
 او دخل في ركعة اخرى سجد لا فيها وان دخل في تلك الركعة ان كان اى الدخول  
 قبل سجود امامه يسجد معه والا لا يسجد والسجدة الصلوتية لا تقضى خارجها  
 اى سجدة التلاوة التي تحلها الصلوة لا تقضى خارجها وانما قلنا التي تحلها  
 الصلوة احترازاً عما وجبت فيها وحل اداها خارج الصلوة كما اذا سمع المصلي  
 من ليس معه او سمع من امامه واخذت به في ركعة اخرى ثلثة ما ثم شرع في صلوة  
 واعاد كفته سجدة وان ثلثة ما وسجد ثم شرع فيها واعاد سجدة اخرى لان في  
 الصورة الاولى غير صلوتية صارت بقا للصلوتية وان لم يجد المجلس وفي الصلوة  
 الثانية لما سجد قبل الصلوة لا يقع عما وجبت فيها كثر ما في مجلس كفته سجدة  
 سواء قرأ مرتين ثم سجد او قرأ وسجد ثم قرأ ثلثة ذلك المجلس قال في الحقايق

قرأ اية السجدة في ركعة ثم قرأها في الركعة الثانية يكفي سجدة واحدة عند  
 ابي يوسف في ثلثة وعليه سجدتان عند محمد استحساناً او لما خذ قول ابي يوسف  
 وهذا اذا سجد للاولى ثم قرأ اذ لم يسجد للاولى فاعاد ما في الثانية يجب  
 سجدة واحدة بالاتفاق وانما وضع في ركعتين اذ بالكرار في ركعة واحدة  
 لا يكرر الوجوب سجد للاولى اذ لم يسجد وان بدله اى اية السجدة او المجلس  
 لا اى لا يكفي سجدة واحدة واسداء الثوب هو ان يغز الخياك في الارض  
 خشبات ويسوي فيها سدى الثوب في ذنابه ويجيء فقيه بتبديل المجلس  
 بالانتقال من مكان الى مكان والانتقال من غصن الى غصن آخر بتبديل ويجب  
 اى على السامع اخرى لو تبديل مجلس السامع دون الثاني لاني عكسه اعلم  
 ان المجلس منها يتبديل بالشرع في آخره بالانتقال من مكان الى مكان لا يتبدل  
 حكماً اذ زوايا البيت والمسجد في حكم مكان واحد بدلالة صحة الاقداء واخصا  
 الشجرة الواحدة مختلفة في ظاهرها والرواية في رواية النوادر مكان واحد ويجوز  
 القيام لا يتبدل المجلس وانما كان مبطلا في المحنة لانه دليل الاعراض ومن  
 وهم انه يتبدل ثم دون ههنا فقد وهم وكراه ترك سجدة يعني ايتها وقراءة  
 بآية الصورة لانه يشبه الاستسكان لعكسه ونذب ضم اية او اثنين قبلها او  
 بعد ما يليها رفع لقولهم التفضيل لانه من زيادة قوله اذ بعد ما لينطبق التعليل  
 الذي ذكره بقولهم رفع لقولهم التفضيل على المعلقين فلو استحسنوا  
 عن السامع شفقة عليه **باب المسافر** هو من فارق  
 بيوت وطنه من الجانب الذي خرج منه وان كان بجذائه بيوت اخر من جانب اخر

في رواية محمد بن ابي حنيفة  
 في رواية محمد بن ابي حنيفة  
 في رواية محمد بن ابي حنيفة  
 في رواية محمد بن ابي حنيفة







از اینم من عدم انقطاع الاداء  
بما ذکر من الالط ان کبریا کمدی  
واجب فضلا عن ان یجب علیہ فی الاداء  
مسلم

القرار الذي تولد فيه أو تأمل به من بلد أو قرية مثلاً إذا انتقل من البلد الذي  
هو وطنه الأصلي وتوطن ببلدة أخرى لا يبقى الأول وطناً ولا السفر وكذا  
لا يبطله وطن الإقامة لأن الشيء ينكسب بمثل لما دونه ووطن الإقامة هو الموضع  
الذي نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر مثله والسفر والأصل إنما يتوض  
لوطن السكنى وهو الموضع الذي نوى الإقامة يصل فيه أقل من خمسة عشر يوماً  
لأنه لم يعتبره المحققون من مشايخنا والسفر وهذه لا يغيران الثابتة  
سفية كانت أو حضرية لأن الاعتبار في القضاء ما ثبت في الأداء والغير المتأثر  
قبل البثوث لابعده **باب** **الجمعة** شرط لوجوبها  
الإقامة لم يقل بمصر وأفادوه لأن الشرط هو أن لا يكون مسافراً الآن لا يكون  
بمصر وأفادوه ولذلك يجب على قدر وثي دخل المصرب يوم الجمعة ونوى أن يمكث  
ثمة يوم الجمعة قال في الحقايق يجب الجمعة على أهل قرية يجرى خارجها مع خراج  
أهل البلد عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يجب على من هو داخل الرعي لا غير  
وعند محمد كل قرية سمع أهلها أذان الجمعة مك عليهم والأفاد وقيل يجب على من  
بينه وبينه فرسخ وعليه الفتوى والصحة وسلامة العين والرجل والحيثية  
والذكورة إنما اقتصر علما ذكر لأن المراد بيان الشرائط المخصوصة ومن رام  
مذكر مطالعها فليعلم أن يذكر العقل والبلوغ والإسلام أيضاً لا لأنه لا بد منها  
صحتها وإنما عجز عنها بالاداء بناء على أنه لا قضاء للجمعة فصحتها لا تكون إلا على وجه  
الأداء ويجب ترك التفرج وأصاب إذا حضر الجامع وأخار الوضوءية صرح بذلك  
في البدعي فأفادنا ثم إن صحة هذا الحكم إنما هي على تقدير عدم ذكر البلوغ في جملة

المصرع  
المتروك في البيت الثاني

[illegible]

مستخرج من كتاب  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

البرقي ماحول  
الحديث من  
بيوت ومسكن  
من الحوز

الشرايط

الشرايط و ذلك ظاهر و شرطه اى لادائها المصرا<sup>ل</sup> الجامع لادئمن ذكره لان  
التفسير المذكور له المطلق المصرد هو مصرفيه لم يقل موضع له كما قالوا كافيه  
من الخلل فقاتل امير و قاض ينفذ الاحكام و يقيم الحدود هذا عند ابى يوسف  
وهو ظاهر المذهب عما مضى عليه الامام الشريفي وهو اختيار ابى الحسن  
الكوفي و ابى الحسين القزويني و روى عن ابى يوسف انه ما يوسع المصراجه  
اهل و هو اختيار البلخي و من رتبه لظهور التوافق في اجراء الاحكام لا سيما  
اقامة الحدود في الامصار فقد غفل عن انه لا يصلح الاعتبار في الامصار  
التي فتحت و لم يبين فيها مسجدا بعد او فنا و به كسر الفاء يقال قاتل الدار لما امتد  
من جوانبها و هو ما حوله اعتبر بعضهم ان لا يكون بينه و بين المصراجه  
وسراع و قد خطاه صاحب الذخيرة حيث قال فعلى قول منة القائل لا يكون  
اقامة الجمعة بخارا في مصلى العيد لان بين المصرو بين المصلى مزارع و وقفت  
هذه المسئلة مدة و افترى بعض مشايخنا ما نابعه الجواز و لكن هذا ليس  
بصواب فان احدا لم ينكر جواز صلوة العيد في مصلى العيد لم يخار لا من  
المقدمين و لا من المتأخرين و كما ان المصرا و فنا و شرط جواز الجمعة  
فهو شرط جواز صلوة العيد موصلا لمصلى يعني حوايج اهل من دفن الموتى و مرض  
الغيل و روى السهم و نحو ذلك و جازت بمضى في الموسم خلافا لمحمد له انها من  
التوى حتى لا يعيد بها و لها انها تنقصر في ايام الموسم و عدم التعميد للتخفيف  
للتخفيف و لا يمر الوفاق و لا يمر الجواز و لا يمر مكة و لا ما دون من جهنم لا يمر  
الموسم و هو الذي امر بتبعية امور الحج لغيره و ان كان مقبلا لانه غير مؤخر

وَجِبَانِي عَلَى عَمَلِي وَمِنْهُ عِلْمِي  
وَسَيِّئِي اِنَّكَ اَبْكِي بِكَرَمِ مَعْنِي

وذكر ان الشوط وجود اللبيرة فيه ولا يلزم  
ان يكون اميه له ولذلك يفتح عنده اميه  
العراق



باقامة الجمعة الا اذا كان ما دون ثمانين من له الاذن وقيل ان كان مقبلا يجوز  
 وان كان مسافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في البدايع لاجتماع السلطان  
 او نائب هذا اذا امكن التوصل الى واحد منهما واما اذا لم يمكن فلنأمن ان يفعلوا  
 وليمة موا من يصلحهم ذكره في الذخيرة ووقت الظهر والخطبة كوتسبيحة  
 عما قصد ما ذكره في المبسوط وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة عرفان  
 وقال الشافعي لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتبارا بالمتعارف قبلها وفيها  
 والجماعة وهم ثلثة سوى الامام عندهما ومع عنده ابى يوسف فان نفرا قبل  
 سجود هدا بالظهر وقالوا ان نفرا وابد الشروع جمع وان بقي ثلثة او نفرا بعده  
 سجودها انما خلاف لفرق والاذن العام ومن صلح اما مطلقا في غير هذا  
 صلح فيها هذا معومه يتناول العبد والمسافر والمريض دون الصبي لانه لا يصلح  
 اما للرجال في المختار فيجوز بقية الاطلاق ولزفر خلاف في المسائل لانه  
 ليس بفرض عليهم فاشبه الصبي والمرأة ولهم ان منه رخصة فاذا حضروا  
 يقع فرضا واما الصبي فسلوب الاملية والمرأة لا تصلح الامة في حق الرجال  
 ذكره ظر معذور ومسجون تخصيضا بالذكور ليس للاختراز بل ليعلم منه الحكم  
 في غيرهما بالطريق الاولى بجماعة في مصر يرميها لما فيمن اذلال بالجمعة اذ هي  
 جماعة للجماعات والمعذور قد يقتدى به غيره بخلاف السواد لانه لا جمعة  
 عليهم ويبطل الظهر بسعيه لجمعة ان امكن ان يذكرها ذكره في التبيين واما  
 وقوع الادراك فليس بشرط عند خلافها قال في الحقايق والمعذور كالعبد  
 والمسافر والمريض وغير المعذور سواء اطلاق النظم يشهد عليه والتعني

الناقص

الناقص للظهر عنه ان يكون خارج داره ومذكرها في التمهيد او في سجود السهو  
 يتمها وقال محمد ان ادرك مع اكثر الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك  
 اقلها بنى عليها الظهر فان قلت لا يوثق في الجمعة بسجدة السهو ونص عليه في الثانية  
 فواجه قوله او في سجود السهو قلت ذلك قول بعض المشايخ وهم لا يكرهون  
 جوازه بل يقولون ان تركه ادلى كيدا يقع الناس في الفتنة واذا اذن الاول  
 قيته اخذ يقول حسن بن زياد وهو احسن حصول للعلام به وقال الطحاوي  
 ان المعتبر هو الاذان الثاني لانه الاصل الذي كان في عهد رسول الله وعهد  
 الشيخين تركوا البيع وسعوا واذا خرج الامام حرم النافلة اما الهية فلا  
 كراهة في قضاها وقت الخطبة نص عليه في النهاية والكلام يعني المتعارف  
 واما التبيح واسبابه فلا منه اموا لا يصح ذكره في الاسلام في مبسوط هذا  
 عنه وقال لا بأس بان يتكلم قبل الخطبة وبعده ما لم يدخل الامام في الصلوة  
 وانما لم يقل حتى يتم خطبة لان الكلام بعده تمام الخطبة ايضا على الاختلاف ذكره  
 في شرح الطحاوي وقال القدوري في التفرير قال الامام خروج الامام يقطع  
 الكلام والصلوة وكذا اذا نزل عن المنبر حتى يشرع في الصلوة وقال لا بأس  
 بالكلام وتكره الصلوة واذا جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه  
 مستمعين ويخطب خطبتين بينهما قعدة قاطما ثم اذا تمت اقيمت وصلى  
 الامام بالناس ركعتين **باب العيد**  
 نذير يوم الفطر ان يكمل لم يقل قبل صلوة لان المندوب الاكل قبل الخروج  
 الى المصلى ويستاك ويفسّل ويتطيب ويلبس احسن ثيابا ويؤدى فطرته

والله اعلم بالصواب فان المنبر الذي عليه الخطبة اذا كان في داره او في دار غيره  
 وجاز له ان يخطب عليه وان كان في دار غيره وجاز له ان يخطب عليه  
 وان كان في دار غيره وجاز له ان يخطب عليه وان كان في دار غيره وجاز له ان يخطب عليه



من لم يركب ركعة واحدة في صلاة ركعتين  
 في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين  
 في صلاة ركعتين في صلاة ركعتين

ثم يخرج الى المصلي غير مكبر جهرا في طريقه خلا فاما قال جهرا لان الكبر  
 بدون حسن ولا يتنفل قبل صلوة العبد فانه مكره في المصلي انفاقا واقتلوا  
 فيها اذا كان بعد ما فيه او قبلها في البيت وعامتهم على انها مكرهه قبلها مطلقا  
 وبعد ما في المصلي لانه غيره ذكره في التبيين وسرط لها شروط الجمعة وجوب دل  
 منها على انها واجبة ومورواية عن ابي ج وهو الصحيح وقد نص محمد في الجامع الصغير  
 على انها سنة واول بان المراد بانها ثابتة بالسنة وفيه ما فيه واداء الا الخطبة  
 ووقتها من ارتفاع ذكاه الى زوالها ويصل بها الامام ركعتين يكبر للارحام وينشئ  
 ثم يكبر ثلثا وعند ذلك في كبره ثلثا في الثانية وهو قول ابن عباس رضى  
 وما ذهبنا اليه قول ابن مسعود وثيقاتنا في سورة ثم يركع مكبرا في الثانية  
 يبه بالقرائة ثم يكبر ثلثا وافرى للركوع ويرفع يديه في الزوايد ويخطب  
 بعده خطبتين يعلم فيها احكام الفطرة ويصلي بعد ذلك لا بعده ولا يصلي  
 الامام لا يقضى من فاتته ولا يصح كلفه احكاما لكن من ذنب الامساك  
 الى ان يصلي ولا يكره الاكل قبلها هو المختار ويكبر جهرا في الطريق ويعلم  
 في الخطبة تكبير التشريق والاضحية ويصلي بعد ذلك في الثانية والثالثة  
 لا بعده والاجتماع يوم عرفة تشبه بالواقفين ليس بشئ لا خصاص كون الوقوف  
 قدبة بعوفات ويجب تكبير التشريق قوله الله اكبر لاله الا الله والله اكبر الله  
 البرودة الحمد من فخره عقيب كل فرض ادى بجماعه مستحبة احتراز عن  
 النساء وحد من بعده قوله وقال لا يجب على كل من يصلي المكتوبة على المقيم المصلي  
 ومقتضية برجل ومساخر شارك مقاما فيه اى في الفرض انما يقل مقبلة بقم

لان العترة

لان العترة وجوده مقيم في الصلوة واما كون ذلك المقيم اما فليس شرط على ما فهم من قول  
 صاحب الهداية والاجماع المسافرين اذا لم يكن معهم مقيم الى عصر العبد وقال الى  
 آخر ايام التشريق وبطل ولا يذره عبارة يذره خير من عبارة يدعها من زياده  
 معنى لا يناسب المقام وهو الحفظ ومنه الوديعه ولذلك اوردوا نذرون على وتعدوا  
 في قوله ثم ادخولون بعدا وتذرون احسن الى اثنين مع ما فيه من صنعة التجنيس الموعوم  
 ولوركا امامه **باب** **صلوة الخوف** انكر ابو يوسف  
 من غير ما في زماننا اذا اشتد خوف العدو او سبي جعل الامام امة كوالده وصلي  
 باخرى ركعة ان كان مسافرا وركعتين ان كان مقبلا ومضت هذه اليه اى  
 منه الطائف الى العدو وجاءت الاولى والتمت بالقرائة ثم الاخرى بقراءة  
 لانهم موقوفون في المغرب يصلي بالاولى ركعتين وبالاخرى ركعة وانما لم يذكر  
 الفجر لانهم حكموا من حكم المسافر وان زاد الخوف صلوا ركعتين بافراد بلا ايام  
 الى ماشاء ان يجوز عن الوجه ويقصد الركوب مطلقا قال في البدائع ومنها  
 يعنى من شرائط الموازن ان ينصرف ماشيا ولا يركب عند انصرافه الى وجه العدو  
 ولوركا فسدت صلوة عنه لان الركوب عمل كثير وهو ما لا يحتاج الى جمل  
 المشى في امر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو والمشي والقيل مصليا  
 قال في الذخيرة ولا يصلون وهم يشيرون كما يصلون وهم يقاثلون ومن  
 المنقولين ان من لم يركب بينهما وبين الركوب لم يصيب **باب**  
**الجنائز** سن للمخضران وجه الى القبلة على يمينه واخيره الاسفل وقال  
 في التبيين والمختار زماننا ان يلقى على قفاه وقد ما الى القبلة قالوا لم يمت

ما في النسخة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في خلقه  
دروساً لمن يتفكر فيها  
وآياتاً لمن يتدبرها

هذا هو الوجه الثاني في بيان  
الوقوف على حقيقة الصلاة  
والتوجه إليها من كل جهة  
والاستقامة في كل وقت

هذا هو الوجه الثالث في بيان  
الوقوف على حقيقة الصلاة  
والتوجه إليها من كل جهة  
والاستقامة في كل وقت

هذا هو الوجه الرابع في بيان  
الوقوف على حقيقة الصلاة  
والتوجه إليها من كل جهة  
والاستقامة في كل وقت

طوبى الروح ويلقن الشهادة فاذنات يشهدها ويغض عيناه ويحجرت وكفنه  
وترا كيفيته ان يدار بالحوال السريبر اما مرة اولئك اوفس ولا يزا عليها  
وكذا حول الكفن ويوضع على التخت ويجرد ويسرعوزة ويوضا بلانصفه  
واستنشاق خلا للشافعي ويغاض عليه ما مغلى يدير او وض والافاق  
ويغسل راسه وحيتته بالطحى ثم يضع على سياره ويغسل حتى يصل الى الحام  
الى التخت ثم يحبس كذا انما قدم الاضلع على اليسار لتدب الغسل جانب يمينه  
ثم يجلس مستنداً ويمسح بطنه برفق وما فرج يغسل ولم بعد غسل ثم يشف بثوب  
ولا يغض ظفروه ولا يستر شعوه خلا للشافعي ويجعل الحوط على راسه وحيتته  
والكفور على مساجده هي مواضع السجود من جسد الانسان جمع مسي بفتح الميم  
قال الترخي في شرح الكافي يعني جهته وانفه ويديه وركبتيه وقدميه ولم يذكر  
القدورى الانف والقدمين من المغرب وسنة الكفن لا ازار وقيص ولفاق  
واستحسن المتأخرون العمامة والادرع وازار وقيص ولفاق ورفق تربط بها ثوباً  
وكفاية لا ازار ولفاق ولا ثوبان الا ازار ولفاق وقيص ولفاق  
ثم الا ازار عليها ثم يقصص الميت ويوضع على الا ازار ثم يلف يسار ازاره ثم يحبس  
ثم اللفاق كذلك وهي تلبس الدرع ويجعل شعره ضفيفتين على صدره فوقه  
ثم الحمار فوق كتف اللفاق ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوة فوض  
كفاية ان ادى البعض بسقط عن الباقيين والايا ثم الكحل ومن ان يكبر رافعا  
يديه ثم لا رف بعد خلا للشافعي وينتني ثم يكبر ويصا على النبي وم ثم يكبر  
ويدهو ثم يكبر ويكلم ولا فداه فيها خلا للشافعي ولا تشهد ويقول في الصبي

الغنى والفقير  
فمنهم من

الوضو بالضم  
بفتح الهمزة

الوقوف بالفتح  
موتايون بالفتح  
يغسلون بالفتح  
تربط بالفتح

اللفاق بالفتح  
دلالة بالفتح  
حتى بالفتح  
الضم

بعد المائتين اللهم اجعل لنا فطراى ابراً يتقدمنا اللهم اجعل لنا ذخراً اللهم اجعل  
لنا شافعاً مشفعاً موالذى يعطى الشفاعة ويقوم المصلحة بخدا وصدركيت  
والا حق بالامامة السلطان تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم ابناء بطون  
الافضل ذكره في التحفة ثم القاضي ثم امامه الى ثم الولي على ترتيب العصابة  
في ولاية الانكاح والصحيح ان من يقدم الاب على الابن عند الكحل وان كان الابن يقدم  
على الاب في ولاية الانكاح عند ابى ج وابى يوسف من الفتاوى الصغرى وبابها  
بأذن الامامة وان صلا غير الولي والسلطان يعيد الولي انشاء ولا يصح  
بعده ومن لم يصل فدفن صلا على قبره مالم يطق انه يتفق انما قال مالم يطق ردا  
للتقدير لان المعبر فيه اكر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الازمان  
والامكنة والشخاص ولم يجر رابكاً يعنى مع القدرة على النزول استحسان لانها صلوة  
من وجبه لوجود التيمم والتحليل ولهذا يشترط لها ما يشترط للصلاة والعيس  
انه يجوز لانها دعاء ولهذا لم يوافقها والاستحسان اسم لدليل نصا كان واجها  
اوقيا سافخيا اذا وقع في مقابل قيس جلى سبق اليه الفهم حتى لا يطلق على  
دليل اذا لم يوجد فيه بل انما يقابل وكهت في مسجد جلى ان كان الميت فيه  
خلاف للشافعي قال في الطحايق بعد نقل خلافه وانما شرط كون الجنابة في  
المسجد اذ لو كانت الجنابة والمام وبعض القوم خارج المسجد وبات في القوم  
في المسجد كما هو المهور في جوامعنا لا يكره باتفاق اصحابنا وان كانت الجنابة  
وحدها خارج المسجد فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يكره منهم السيد الامام  
ابوشجاع ومن هنا بين وجه زيادة فية الوحدة في قوله وان كان وحده

هذا هو الوجه الخامس في بيان  
الوقوف على حقيقة الصلاة  
والتوجه إليها من كل جهة  
والاستقامة في كل وقت

مطل في الاستحسان



فأجبة (أصله المسايخ ومن ولد فأت سبي وغسل وصلى عليه ان استهل الاستهلال  
 ان يكون منه ما يدل على حيوة من رفع صوت أو حركة عضو ذكره في التبيين ثم  
 مات والآدراج في فرقة ولم يصل عليه وغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار  
 صبي سبي فأت ان سبي وحده أو مع أحد أبويه فاسلم عاقلاً أو أحدهما صلي عليه  
 لانه ان سبي وحده يكون مسلماً تبعاً للداروان سبي مع أحد أبويه فاسلم هو والحال انه  
 عاقل فاسلمه صحيح فان اسلم أحد أبويه يكون مسلماً تبعاً له وإلا فلا اي ان سبي  
 مع أحدهما ولم يسلم هو عاقلاً ولا من سبي مع منها لا يصح عليه كذا فأت يغسل  
 وليه اسلم غسل الجسد اي يصيب عليه اما على الوجه الذي يغسل الجسد لا كما  
 يغسل المسلم ويلفه في خرقة ويحفر حفرة ويلقي فيها وستى في حمل الجنابة اربعة  
 وعنه الشافعي السنة ان يكملها رجلان يضربا السابون على اصل عنقه والثاني على اعلى  
 صدره وان تضع مقدمتها ثم مؤخرتها على عينيها ثم مقدمتها ثم مؤخرتها على سائر  
 ويسرعون بها لا جنباً وكره الجلوس قبل وضعها والمشي خلفها اجب ويحفر القبر ويملأ  
 ويدخل ما يلي القبلة خلا فالشافعي فان عنده سبل سداً وينزل واضع يسم  
 ويعي مائة رسول الله ويوجه الى القبلة ويكل العقد اي التي كانت على الكفن  
 خيفة الانثى ويسوى اللبن والقصب وسبي اي يغطي عند دفنها قبرها  
 بثوب لاقبره ويكره الآبر والحنث ويملأ التراب ويسم القبر ولا يسطح  
**باب الشهيد** قال في التحفة الشهيد نوعان  
 نوع يغسل ويؤخر لا يغسل وعقد الباب للشافعي وهو مسلم مكلف ظاهر شرط التكليف  
 والطهارة عنه خلا لما ذكره في الذخيرة والاحترار بالظاهر عن ليس بظاهر

قال صاحب الذخيرة نوعان  
 1. من كان مسلماً بالغاً عاقلًا  
 2. من كان كافراً أو مجنوناً أو غافلاً  
 في الأول يغسل ويؤخر في الثاني لا يغسل ولا يؤخر

قال الذخيرة نوعان  
 1. من كان مسلماً بالغاً عاقلًا  
 2. من كان كافراً أو مجنوناً أو غافلاً  
 في الأول يغسل ويؤخر في الثاني لا يغسل ولا يؤخر

سواء وجب عليه الغسل ولم يجب بعد كالتى لم ينقطع حيضها أو نفاسها مقبول  
 ظلاً أحده زعمان لم يكن مقتولاً ظلاً سواء كان مقتولاً عدلاً كما اذا قتل جراً أو قصاً  
 أو مقتولاً غير موصوف بأحد ما إذا أفرسه السبع باي القتل ذكره في  
 الذخيرة ثم قال واما عن الآلة لان الاصل في هذا الباب شهدة أو أحد لم يكن  
 كالمقتول السيف والسلاح بل فيهم من دمع راسه بالحجر ومنهم من قتل بالعصا  
 فان قتل اليس اذا قتل بالثقل يغسل عنه وكذا اذا لم يعلم له القتل قلت وجب  
 القتل في المال فيخرج بقوله ولم يجب به مال المراد على ما نهت عليه ان لا يجب  
 المال بنفس ذلك القتل في صورة قتل الابن ظلاً بالسلاح وان وجب المال  
 لكن ليس بنفس القتل فلا يخرج عن حد الشهيدة أو جديماً جريحاً في الموكمة  
 شرط المراجعة ليعلم انه غير ميت حتف انفسه لا يدخل هذا فيما ذكر اولاً لان المراد  
 من المقتول ظلاً من علم انه قتل ظلاً وهذا غير معلوم حاله الا ان الشرع لما به  
 ان جرحه حكم بكونه مقتولاً ولوجوده في الموكمة حكم بانه قتل ظلاً فان قلت  
 يجوز ان يراد بالمقتول ظلاً من كان كذلك في حكم الشرع فيوجه الدخول قلت  
 فيحتاج الى بيان ان من وجد ميتاً جريحاً في الموكمة كذلك في حكم الشرع حتى يعلم  
 دخوله فيها ذكره وبالجملة فلا وجه للاقتضار على ما ذكر اولاً واما للاختصار ولم  
 يرتب سبي بيان المراد منه ووجه اعتباره فلا يغسل قدمه لان الكلام في الحكم  
 الشهيد الذي لا يغسل على ما مر بيان بل يدفن بدمه وثوبه الا ما ليس من الكفن  
 اي من جنسه كالقرو والحشو والعنسة والحق ويجوز ان ينادى اي لولم يكن  
 مامعاً من جنس الكفن كما في الكفن السنة يزداد ليتم كفته وينقص ان زاد

الاحمال صاحب الذخيرة نوعان  
 1. من كان مسلماً بالغاً عاقلًا  
 2. من كان كافراً أو مجنوناً أو غافلاً  
 في الأول يغسل ويؤخر في الثاني لا يغسل ولا يؤخر



قال في التحفة اما الكلفين فينبغي ان يكون في ثياب التي عليه وان احبوا ان يزبوا  
 عليه شيئا حتى يبلغ مبلغ السنة او ينقصوا عنه شيئا لابس به ويصل عليه خلاف ذلك  
 ويفعل من وجه قتيلا في مصر لاعبة بالة القتل في هذه الصورة وانما يفعل لانه  
 لا يدري اقل ظاهرا او مظلوما عما او خطأ ذكره الزاهد في شرح القدر  
 ففعل هذه لا يختلف الحال باختلاف الحال ومن لم يتنبه لذلك قال ما قال لم يعلم  
 قاتله او علم ان قتل بعضا صغيرا لاعبة بجهالة القاتل في هذه الصورة ولا يفقد  
 الظلم لان السبب وجوب عوض مالي وذلك لا يختلف قال في الذخيرة ومن وجه  
 قتيلا ينظر ان حصل القتل بعضا كبيرا او كجرا كبيرا ويعلم قاتله ففعل قول ابي حنيفة  
 لان القتل على هذا الوجه عنه وجوب الدية فقط اعراض عن دم بدها هو ما وعلم  
 قول صاحبيه لا يفعل لان القتل على هذا الوجه عنه وجوب القصاص ووجوب  
 القصاص لا يمنع الشهادة عندنا كما لو قتل بالسلح وان لم يعلم قاتله فيفسل لانه  
 وجبت الدية والقسم بقتل فلم يكن معنى شهد الاخر وان حصل القتل بعضا  
 صغيرا فيفسل علم قاتله او لا لان هذا القتل وجوب المال على كل حال وان حصل  
 القتل بجديرة فان لم يعلم قاتله بجهالة الدية والقسم على اهل المحل فيفسل وان علم  
 القاتل لم يفصل عنه تا اهل مهنه فيعلم كون القتل ظاهرا او مظلوما كما اسفله  
 من ان يكون مقتولا ظاهرا بشرط بلا خلاف اعلم ان حكم الشهادة كما يسقط بفقد الظلم  
 وقد مرتب في فيما سبق كذا نكس سقط بوجوب عوض مالي سواء سقط بوجوب  
 او لا ووجوبه بالقصور في آثر القتل عنه خلافا لما وبجها له القاتل مع كون القتل  
 في موضع يجب فيه القسامة والدية وهو الذي بين مهنه لا يقال الخفوم من البداية

سنة من اخذها بالي  
 من يفتي في الجنايات

سنة من اخذها بالي  
 من يفتي في الجنايات

حيث

حيث قال من وجد قتيلا في مصر غسل لان الواجب فيه الدلالة والقسمه مخفف  
 اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بجديرة ظاهرا لاعبة بجهالة القاتل لان كل امر في  
 اذا لم يعلم القاتل بدلالة التعليل الذي ذكره لانا نقول نعم ما ذكره او لا فيما اذا لم  
 يعلم القاتل بدلالة الا ان ما ذكره ثانيا فيما اذا علم القاتل بدلالة تعليل القاتل  
 لان الواجب فيه القصاص وعما يما يلزم من ذلك ان يكون الاستثناء منقطعا  
 ولا يابس فيه وبما قررناه ان دفع ومم المخالفة بين روايتي الذخيرة والهداية  
 لا يقال موجب القتل بجديرة القصاص ووجوب المال اذا لم يعلم القاتل بسبب  
 وهو الجمل به فينبغي ان يكون الحكم فيه كالذي في الابن اذا قتل ابوه بجديرة ظاهرا  
 لانا نقول ليس القصاص موجب القتل بجديرة بل لابد من ان يكون القتل ظاهرا وذلك  
 غير ثابت في الصورة المذكورة ومن لم يتنبه لذلك قال ما قال وماذا بعد الحق  
 الا الضلال او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عو لج او اواه حية  
 او حمل من مصره حيا لم يقل او نقل لان الداخل في حدة الارث انما في الحمل دون النقل  
 لانه يوجد فيها اذا برجله من بين الصفتين كلباطة المنول مع انه غير مرت بل  
 شهيد لا يفصل ذكره في المبسوط ولم يقل من الموك لعدم اختصاص الحكم بها او بقي عاقلا  
 وقت صلوة المراد بوقت الصلوة قدر ما يجب عليه الصلوة ذكره الزاهد او اوحى  
 بشئ من اعنه ابي يوسف خلاف المحم وبالجمله الارث انما في الشرع ان يرتفع بشئ  
 من موافق الحيوة او ثبت لم حكم من احكام الاحياء وفي اللغة ما قاله الجوهري  
 وارث فلان اي حمل من الموكه ريشا اي جري وبه رمت ويصل عليه وان قتل  
 لبغى او قطع طريق فيفسل ولا يصل عليه **باب الصلوة الكعبة**

من صدر الشريفة شيخنا  
 اولاد الدار عان ما ذكر  
 ويغض من التعليل الخ

فان اذا لم يعلم القاتل لكون الواجب  
 القصاص لا يقال الخطأ

من قال ان  
 الجرح داخل في الموكه

من قال ان  
 الجرح داخل في الموكه



صح فيها الفرض والنفل خلا فالشافعي فيها ما ذكر في الفرض ولو ظهره الى ظهر امامه  
 لما في تقدم عليه قال في البداية سواء كان ظهره الى وجهه او كان بجانبه الا اذا  
 قرب من الامام الى الحائط الذي توجهوا اليه وكرهه فوفقه وقال الشافعي لا يجوز ذكره  
 صاحب المنظومة وقال في الحائض لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عنده الا ان يكون  
 بين يديه سرقة وعندنا يجوز فالكعبة من البناء عنده وعندنا الوضوء والهواء  
 الى عنان السماء اقدوا متعلقين حولها وبعضهم اقرب من امامه اليها جازا لما في  
 في جانبته لتقدمه على امامه **كتاب الزكاة**  
 هي في الشرع عبارة عن ايتاء جزء من النصاب الموقوف الى الفقير وعند البعض  
 هو اسم للمال المودى لانه تيمنا بآية الزكاة وآية ايتاءه في حال وفيه نظر المحققين  
 على انها فعل الاداء لانها وصفت بالجواب الذي هو من صفات الافعال كذا  
 في المنشور هي لا تجب الا على مسلم اصل الزكاة ثابت بدليل قطعي لكن المعدل  
 ثبت باخبار راجحة اولئك اطلق عليها لفظ الواجب ومن غفل عن هذا قال  
 والمراد بالواجب الفرض لانه لا يشبه فيه وفي شرط الاسلام خلاف للشافعي  
 مكلف فلا يجب على الصبي والمجنون خلا للشافعي فلا يجب على المكاتب  
 في نصاب اعتبره في حقه الوفاي في التما هو بالاسامة في الساعة والاعاءة للنجاة  
 في غيرهما ومنه الفيد يعني عن قيده الفضل عن الطاعة الاصلية بدون العكس  
 فلا يجب في غيرهما مشغول كان بالحاجة الاصلية كالآلات المحترفين والكتب لاملها  
 اذ لم يكن كدور السكنى ودواب الركوب وعبيد الخدمة فاضلة عن الى جهة حوط  
 انما اعتبر منه الفيد لانه لا يلبث من مدة يتحقق فيها التما وقد ذكرنا في الشرع بالحول

هذا هو النصاب في الزكاة

هذا هو النصاب في الزكاة

عصا  
الهداية

لانه الممكن من الاستثناء لاشتماله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاساقفة  
 فادبر الحكم عليه اي حكم الاشتمال الثالث بتلخيصه في التما والاكم وجوب الزكاة  
 كما سبق الى وهم من لم يتاقل في سياق الكلام ولم يندثر في سببه ملوك ملكا تاما  
 وذكرنا ان يكون مملوكا بيدا ورقبة فلا يجب في مكاتب ولا في كسبه لعدم اليد فلا  
 يجب على مديون خلا للشافعي مطالب من عبدة كل دين له مطالب من جرمة العباد  
 تمنع وجوب الزكاة سواء كان الدين لله تعالى كالزكاة والعشر والخارج او للعباد كالتقاضي  
 والادارة ونفقة المحارم وكل دين لا مطالب له من جرمة العباد كالتدبير والكفارة  
 والحج لا يمنع وجوب الزكاة من الخاصة قال في البداية فدين الزكاة يمنع وجوبها  
 حال بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك خلا للشافعي فيها ولا يبي يوسف في الثاني  
 بقدر دينه لان ذلك الفقد مشغول بالحاجة الاصلية فاعتبر معدوما فوارث  
 من انقصنا في الملك ولا في مال مفقود وجده بعد مضي الحول وساقط في غير  
 السحابة بعده ومعدون في غير حرزته نسي مكانه ثم تذكر بعده قال في شرح  
 الطحاوي ولو دفن ما لم نسي مكانه وتذكر ذلك بعد مضي الحول في ان ينظر في نفسه  
 في حرزته كالبليت والى نوت يجب الزكاة وان دفن في غير حرزته فلا يجب ودين  
 حجه المديون سنين ثم اقر بعده عند قوم وما اخذ مصادرة ووصل اليه بعده  
 اي بعد مضي الحول منه الامثلة امثلة المال الضار وفيها خلاف زعفران والشافعي  
 بخلاف دين على مقلد او معصية او مفلس خلا للمحدثين او جاهد عليه بينه  
 او علم به قاض فانه يجب الزكاة في هذه الاموال ولا يبقى للنجاة ما اشتراه لها  
 فتوى حديثة ثم لا يصير للنجاة وان نواه لها لم يقل ما لم يبعه لانه بعد البيع

نصيبه من الزكاة



ايضا لا يصير للجاره انما صاير لها ثمة ان كان من جنس ما يجب فيه الزكوة وما  
اشترى لها كان لها لان ما عدا الجارين والسوايم انما يجب فيها الزكوة بنية التجارة  
ثم منه النية انما تعتبر اذا وجدت زمان صروف سبب الملك حتى لو نوى التجارة  
بعده لا يجب فيه الزكوة لما ورثه ولو اياه اذا لم يبد ان يكون سبب الملك اخذت  
وما ملكه بهيبة او وصية او نكاح او صلح او صلح عن قود ولو اياه كان لها عند  
ابي يوسف لا عند محمد وذلك ان السبب لا يجب ان يكون يشرك عدا ابي يوسف  
خلاف محمد وقيل الخلاف على عكسه ولا اداء الا بنية قدرت به او بول قدر  
ما وجب ونصه بكل مال بلا نيته سقط وبعضه لا عند ابي يوسف خلافا لمحمد  
فانه يقول ان تصدق ببعض ان تصدق ببعض لم تسقط زكوة المودى **باب**  
**زكوة الاموال** نصاب الابل خمس والبق ثلثون والغنم  
اربعون سائمة ففي كل خمس من الابل بنت او عراب البنت جمع تحتي وهو الذي  
تولد من العوزى والبعج منسوب الى بنت نصر والعراب جمع عرابى سائمة ثم في خمس من البقر  
وعشرين بنت مخاض هي التي تمت لها سنة وطعت في الثانية ثم في ست  
وثلاثين بنت لبون هي التي تمت لها سنتان وطعت في الثالثة ثم في ست واربعين  
حقة هي التي تمت لها ثلاث سنين وطعت في الرابعة ثم في احدى وستين جذعة  
هي التي امت لها اربع سنين وطعت في الخامسة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم  
في احدى وتسعين حقة ان الى مائة وعشرين ثم في كل خمس مائة ثم في مائة وخمسين  
واربعين بنت مخاض وحقان ثم في مائة وخمسين ثلث حقات ثم تسائف ففي كل  
خمس مائة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة

وتعين

وتعين اربع حقات الى مائة ثم تسائف ابد كما في الخمين التي بعد المائة والخمين  
يعني تسائف استيفاء مثل ما ذكر بعد انما والخمين حتى يجب في كل خمسين حقة  
وفي ثلثين بقرا او جاموسا يبيع مولدى ثم عليه الحول او يبيع ثم في اربعين من  
مولدى ثم عليه الحولان او منه سو فيا زاد يحسب ففي الواحدة الزيادة اربع  
عشر مئة وفي الاثنين نصف عشر مئة وهذا رواية الاصل عن ابي ح وردى  
الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شئ حتى يبلغ خمسين ثم فيها مئة وربع مئة  
او ثلث تباع وقال لا شئ في الزيادة حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابي ح  
الى ستين وفيها ضعف مائة ثلثين اي تبيعان ثم في كل ثلثين تباع وفي كل مائة  
مئة ففي سبعين تباع ومنه وفي ثمانين مئتان وفي تسعين ثلث البعة  
وفي مائة تبيعان ومنه وفي مائة وعشرة تباع ومنه ان اذا تداخلت  
في مائة وعشرين فيخبر بين اربع البعة وثلث مئتان وهكذا ايضا زاد وفي اربعين  
ضائنا او مائة مائة ثم في مائة واحدة وعشرين ثمان مائة ثم في مائتين وواحدة  
ثلث شياء ثم في اربع مائة اربع مائة ثم في كل مائة مائة ولا شئ في بقول وجار ليسا  
للتجارة ولا في عواطف هي التي اعدت للعمل كاتار الارض وحوامل هي التي اعدت  
للمحمل وعلاوة هي التي تعطى العلف ضد السائمة ولا في حل وفصل وعجل الا  
تبعي للكبيسة ولا في ذكر الحبل منفردة وكذا في انما في ذواته وفي كل فرس  
من المختلط به المذكور سائمة للدر والنسل انما يزيد منه القيد لان الزكوة في  
السائمة التي تسام لها حتى لو اسميت للمحمل والكويت لا يجب الزكوة فيها ولو  
اسميت للبيارة ففيها زكوة التجارة لا زكوة السائمة ذكره في المحيط دينا را



وربع عشر قيمة نصابا يعني انشاء قوتها واعطى على كل مائتي درهم خمسة دراهم  
 وهذا عنده وهو قول زفر وقال لا زكوة في الخيل قال في الخصة الصحيح قوله  
 وفي البيع المحتمل للفنوى قولها وجاز دفع القيمة في الزكوة والكفارة والعسر  
 والتذر ولا ياخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد السن الواجب ياخذ الادنى  
 مع الفضل جبراً اي ان دفع ذلك ليس له ان ياخذه او الاعلى ويرد الفضل ان شاء  
 لانه شرا فلا يجبر عليه بل ان يطالب بعين الواجب او بقيمة ويقيم المستفاد  
 وسط الحول في حكمه الى نصاب من جنسه اي اذا كان له مائتا درهم حال عليها الحول  
 وقد حصل له في وسطه مائة درهم يقيم كما له الى المائتين وقوله في حكمه اي حكم المستفاد  
 وهو وجوب الزكوة يعني يعتبر في المستفاد الحول الذي من على الاصل ويكون ان يبيع  
 ضمير حكمه الى الحول والزكوة في النصاب لا العفو هو ما بين الفريضتين هذا عنده  
 ابني ح والي يوسف وقال محمد وزفر فيها واذا اشتمل المال على النصاب والعفو  
 فهلك بعد الحول منه شيء يبرق الهلاك منه الى الكل ثانياً عند التمسك وعند الشئ يبرق  
 الى العفو ولا فان فضل الهلاك منه يبرق الى نصاب ويسقط بقدره وان لم يفضل  
 لا يبرق وهذا ما ذكره بقوله فيصرف الهلاك الى العفو ولا ثم الى نصاب بليته ثم ثم  
 الى ان ينتهي هذا عنده وعنه ابني يوسف يبرق الى العفو ولا الى النصاب ثانياً  
 فيبقى شاة لو هلك بعد الحول عشرون من ستين شاة او واحد من ست من الابل في  
 بنتى ما لو هلك خمسة عشر من اربعين بعيراً وملاك النصاب بعد الحول يسقط  
 الواجب وملاك البعض حصته والسامع من الكسفية بالبر حتى بالفتح مصدر يعني  
 الابل الكلاء لان رعيته الابل لا بالكس على ما نقل عليه الجوهري لان بمعنى الكلاء

من اموال المستحقين من الزكاة من اموال المسلمين

من اموال المسلمين

وهو اسم لمائة الدواب من الرطب واليابس فيتناول الاعلاف في اكر الحول  
 اخذ البغاة زكوة السوايم واموال التجارة والعشر والخراج لا يشئ عليهم اي لا يؤخذ  
 ما اخذ من اربابها ثانياً اما الخراج فلانهم مستحقون له لان مصرفه المقاتلة وهم فيكون  
 اصل الحب وبدونهم عن اهل الاسلام واما الباقي فلان الامام لم يجهم والجبانية  
 بالجمالية ويقين ان بعيد وما دون الخراج لاننا علم انهم لا يصرفونها مصارفها وانما  
 لا يعاد الخراج لما عرفت انهم مصارفه قال في الاسلام قد قال مشايخي يجب ان ينوي  
 عند اخذ الخراج الصدقة عليهم وما كذا كل سلطان ظالم لا يؤذي ما ياخذ الى اربابه  
 ومصارفه وذكر ان هؤلاء لو حوسبوا ما لهم بما عليهم لكانوا فقراء وقال بعضهم لا يؤخذ  
 بهذا لان علم من ياخذ بما ياخذ شرط فلا حوط ان يعاد ولا يخفى ما في هذا التعليل  
 من الضعف لانهم صرحوا بان لو وهب جميع الدين من اهل بيوت بنية الزكوة  
 عن الدين في الاستحسان يكون مودياً ويسقط عنه الزكوة ولم يذكره وفيه شرط  
 الاعلام واما الاخر اثنى على ما قال بعض المشايخ بان الزكوة عبادة محضة لا تصلح  
 فلا تادى الا بالنية الى الصلة مدعي ولم توجد منشأه الفضلة عن اشتراطهم بنية  
 الصدقة عنه اخذ اول الجبل بان المعتبر منها الدفع بالاختيار لا بالرضا قال في الخصة  
 عندنا للساعي ان يجبر على الاداء بالحبس فيؤديه بنفسه لان الاكراه لا ينافي في الاختيار  
 ثم ان قولهم وذكر ان هؤلاء لو حوسبوا ما لهم بما عليهم لكانوا فقراء وقد عرج  
 في الهداية بقوله لانهم بما عليهم من التبعات فقراء ظاهر في انه يجوز لهم ارجح والسلاطين  
 الجائرون ان ياخذوا الزكوات ويصرفونها الى حوايجهم ولا شيء في مال الصبي التغلبي  
 تغلب بكسول الامم بوقيله والنسبة اليها تغلبي بفتح الدال اسم تسمى شاة لوال الكسبيين

من اموال المسلمين

من اموال المسلمين

من اموال المسلمين

من اموال المسلمين

من اموال المسلمين



وربما قالوا بالكل كذا الصالح ويؤتى قوم من نصارى العرب ومن قال أنهم  
 من مشركى العرب فقد اخطأ وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف  
 ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبياتهم وجاز تقديمها كقولهم  
 منه لانه ادى بوجه سبب الوجوب وهو المال التام ومن هنا ظهر الحاجة الى قوله  
 وهو ملك للنصاب وفيه خلاف ما لك ولست بذكرى نصاب لانا النصاب الاول  
 هو الاصل في السببية والزيادة عليه تابعة وفيه خلاف لفر وهو للذهب عشرون  
 مثقالا وللفضة مائتا درهم المتقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا  
 والقيراط خمس شعيرات كل عشرة منها سبعة مثاقيل هذا الوزن يسمى وزن سبعة  
 وموان تكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التي يكون المتقال عشرة منها اي  
 يكون نصف مثقال وخمس مثقال فيكون كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل  
 وفي معمولها وتبرها وعرض تجارة قيمة نصاب من احدهما مقوما بالانفع للفقير  
 ربع عشرى اذا كان التقويم بالدرهم انفع له قوم عروض التجارة بالدرهم وان كان  
 بالدينار انفع قومتها ثم في كل خمس زاد زاد على النصاب بحسابه وذلك ان الزكاة  
 لا تجب في الكسور عند ابى الا اذا بلغ خمس النصاب فان زاد على ما في درهم او  
 درهم زاد الزكاة درهم وان زاد ثمانون درهما زاد درهمان ولا يثبت في الاقل  
 وعند ما تجب بحسب ذلك وهي سكة الكسور وورق غلب فضة فضة  
 وما غلب غشة يقوم ويقضان النصاب في الحول هذراى لو كان في اول الحول  
 عشرون دينارا ثم نقص في اثنائه ثم تم في آخره يجب الزكاة ويضم الذهب الى  
 الفضة والعروض اليها بالقيمة هذا عنده واما عندها فيضم الذهب الى الفضة

بالاجزاء وهو رواية عنده حتى ان من كان له مائة درهم ونحوه مثاقيل ذهب تبلغ  
 قيمته مائة درهم فعليه الزكاة عند خلافها هي يقولان المعبر فيها القدر  
 دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصنوع وزنه اقل من مائتين وقيمتها وهو  
 يقول ان الضم للمجازة وهي تتحقق باعتبار القيمة دون الصورة فيضم بها **باب**  
**العاشر** هو من نصب على الطريق للمحفظ واخذ الصدقة انما نصب  
 السلطان ليا من التجار من شرا التصوص بمقامه يأخذ الصدقات من الاموال  
 كذا في الحقايق والبيبين لان بالحاجة يستوى في ذلك الاموال الطاهرة والباطنة  
 لان الكل يحتاج الى الحاجة في الغيا في فصار ظاهرة صدق مع اليقين من ان  
 الحول او الفراغ عن الدين او كونه للتجارة ذكره التحفة او ادى اداة الى فقير  
 قبل الخروج قال قاضي خان في شرح الجا مع الصغير لان اداة زكاة الاموال الباطنة  
 مفوض الى اربابها وانما يثبت ولاية المطالبة للامام بعد الافراج الى المفاوز  
 اذا لم يكن ادى بنفسه فاذا ادى ذلك فقد انكشبت حتى المطالبة فكان القول  
 قوله مع اليقين في غير السويام اما قال هذا لانه لا يصدق فيها لان حق الاخذ للامام  
 فلا عليك ابطاله ولو علمنا انه فعل ذلك يكون ضامنا عندنا وقال الشافعي لا يضمن  
 لانه اوصل الحق الى المستحق واسقط المونة عن الساعي او الى عشرة ارباب  
 وجه في السنة بلا افراج براهه اي بلا شرط ان يخرج البراة من العاشر الاخر  
 هذا عن رواية الجا مع الصغير ومنه في الاصل وهو رواية الحسن عن ابى ج و  
 فيه الحكم صدق الذي لاني قوله اذيت انا فانه لا يصدق فيه اذ ليس له ولاية  
 المستحق وهو صالح المسلمين ذكره في التبيين لا الحول الى قوله هذا ولوى ومنه

مسألة  
 من شرط ان العوض بالاداء قبل الخروج  
 بالاداء ولو لم يصر الوقت وانفع منه



ام ولد في ذكوة في التحفة واخذ من الحسم ربع عشر ومن الذي ضعفه ومن الحق  
 العشر ان يبلغ ماله نصيبا ولم يعلم قد رما اخذ من ثمانية في دار الحرب اذا لم يجرنا  
 عليهم وان علم اخذ مثله ان كان بعضا انما قال هذا لانه اذا علم اخذهم لكل لا ياخذ  
 عاشره الكل لامن قليله اراد به ما دون النصاب وان اقربا به النصاب في  
 بيته ولا شيئا منه ان لم ياخذ الى اهل الحرب شيئا ولو عشر ثم متر قبل حول  
 اي قبل تمامه ان جاء من داره عشر ثانيا والا فداو عشر فخر في اي من قيمته لا خسر  
 متر بها ولا ان متر بها ان متر به لان الخسر من ذوات القيمة فاخذ قيمته كاخذ  
 عينه والخسر من ذوات الامثال فاخذ قيمته بالكون كاخذ ما قال الشافعي لا بعش  
 واحد منها وقال زفر عيشها وقال ابو يوسف بعشهما ان متر بهما معا وعشر  
 الخردون الخسر ان متر بهما على الانفراد ولا بضاعة ومضاربة منه اذ حكم الحسم  
 والذي دون الحرب قال في التحفة ولو قال الحرب هذا المال بضاعة لا يقبل قوله  
 وكسب ما دون الا غير مديون مع مولاه لانه اذ لم يكن مديونا كان كسبه لاه  
 فان كان المولى معه يؤخذ منه الزكوة والا فلا **باب**  
 الكنز مال دفنه بنو آدم والمعدن مال خلق الله يوم خلق الارض والركان يطبق  
 عليها غير انه حقيقة المعدن وجان الكنز كذا في شرح الجامع للبرزدعي معدن  
 ذهب او كوه مما ينابيع ويناب وجد في دار الاسلام سواء وجد في ارض فرانس  
 او عشر او في الصحراء التي ليست بعشيرة ولا خراجية من التبيين والتحفة  
 نفس وقال الشافعي لاشي في غير الذهب والفضة وفيها يجب الزكوة ولا بشرط  
 الحول في قول وباقيه للجواب ان لم تكن ارضه ملكا لم يقل ان لم تكن لان الشرط عدم

وتقدر لانه اصله والافعال كلها ولا شي فيه ان وجد في داره خلافا لها وفي ارضه  
 روايان عنه في رواية كتاب الزكوة لا يجب وفي رواية الجامع الصغير يجب وهو  
 ولا في لؤلؤ وعنبر خلافا لابي يوسف وفيه وزج وجد في جبل انما فيه به لانه اذا وجد  
 كنزا وهو دفين الى اهلية يخسر وكذا في سمة الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهاد  
 كاللقطة وما فيه سمة الكفر كالمكتوب عليه الصلوات خمس وباقيه للجواب ان لم يوجد  
 في ملك والا فلا لك اول الفتح اولورثة ان عرفوا وان لم يعرفوا اذا قضى لكها  
 اولورثة والا فكون بيت المال ومنها قولها وقال ابو يوسف يكون للجواب  
 من التحفة والمشتهب جاهلي في مقام المذهب لانه الاصل وقيل اسلامي في  
 لتقام العهد وركن صواء دار الحرب كله مستامن وجده وان وجهه في دارها  
 ردة الى مالكها بخراعي العذر متاع وجد ركنا في ارض من لا مال له الا في ارضه  
**باب** **زكوة الخارج** في غسل ارض عشرية قية به  
 اخرازا عن غسل ارض خراجية اذا لاشي فيه وعند الشافعي لاشي فيها او جبل ومثله  
 وما خرج من ارض الا الخضروات انما استثنى بالانها لا تعشر عند بل يؤمر بالكلها  
 بالاداء بنفسه وعندهما يؤخذ منها ربع العشر ذكره في الحقايق وان لم يبلغ  
 خمسة اوسق الوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية ارطال ولم يبق سنة وقال  
 لا يجب الا فيا لمة باقية اذا بلغ خمسة اوسق والمراد مرة تدخر وتبقى سنة من غير  
 معالجة كالخضرة والاشجار من مبسوط شيخ الاسلام وسقاه سيج او مطر عشر مبتدأ  
 قدم فيه الا فيا يستثنى به الارض كالطرفاء والقبص الفارس والخطب المشيش  
 الا اذا اخذ ما مقصبة او مشجرة او مبيت حشيش فانه لا يعشر وفي البشارة المذكورة

غير الاستلزام كذا في يد المفسر  
 كون الواجب مستانها في ملك







کتاب

[illegible]

كتب قيمتها مقدار النصاب وليس باهل لها وليس النصاب الزكوة لان الكتب  
خارجة عنه ولما زاد عبارة القدر احتج الى زيادته قوله فاضلا عما لا يه منه ولو لا  
ملك الزيادة لما احتج الى هذا القيد لما عرفت ان ملك النصاب لا يوجد بدونه  
وان لم يتم الى الاشتراط فيه المول مع التسمية او لوم او نية التركة وعند الشافعي يجب  
عالم من ملك زيادة عاقبة يوم النصف وعياله ويه اي بسبب ملك ما ذكره من القيمة  
ويجب الاضحية ونفقة الاقارب ويسمى نصاب حرمان الزكوة لنفسه وولده الصغير  
قد مر وجه العدول عن الطفل وحرز بقية الصغير عن الكبير ويقول فقير اعني الغني  
ولا حاجة الى ذكر الوجوب من مال ولده الصغير غنيا لا فقرا مما تقدم حيث لم  
يشترط البلوغ في من وجب عليه وفيه خلاف للمجدد وزفر ومملوكه للخدمة احرز به  
عن مملوكه للتجارة فانه لا تجب له خلاف للشافعي ولو لم يبرأ او ام ولد او كافرا فانه  
خلاف للشافعي فاللزوجة خلاف له ومكاتبه ومملوك ابوا الا بعد عوده ولا بعد  
او عبدين اثنين عما احدهما في الاخير خلافا لصاحبيه ولو سيج بجناح لم يقل بخيار  
احدهما لانه قد يكون بجناحهما والجواب شبهك فعلية من يصير له معناه اذ امتد يوم  
والخيار باقي وقال زفر يجب عما من له الفيا وجوابه غير تام لعدم انتظام صورة  
الفيا رها وقال الشافعي على المشتري بطلوع في الفطر نفس الوجوب بالسبب  
رأس يعونه وبلي عليه وله شرط وهو ملك النصاب المذكور وجوب لاداء  
بالخطاب وهو قوله عم اذا عن كل حر الحديث وله شرط وهو الوقت فان الاداء قبل  
ليس بواجب بالاجماع فيجب لمن اسلم او ولد قبله اي قبل الطلوع وفي القول  
الجديد للشافعي يجب باقل جزء من ليلة العيد وقوله القديم يوافقنا لما في

منه ما ينبغي ان تخرج الشك لم يصيب  
في القول على السعوب حاجب البلاء  
في رد الصدر الشك في قوله في الغاب  
فاصل عن حاجب الاصلية بمهم

تقریر فی ۱۸ اردیبهشت ۱۳۰۲  
 زینب کبری (ع) و امیرالمؤمنین (ع)  
 و ابی طالب (ع) و امیرالمؤمنین (ع)  
 و ابی طالب (ع) و امیرالمؤمنین (ع)



في ليلة خلاف للشافعي عما قوله الجديد او السلم او ولد بعده اي بعد طلوع الفجر وهذا  
 بالاتفق عما اختلفت الاصلين ولو قدمت جاز بلا فصل بين مدة ومدة هو  
 الصحيح ونذب تعجيلها ولو اخرت لا تسقط خلاف للشافعي لحن بن زياد والحنيني  
 وما لك ذكره في الدراية **كتاب الصوم** في اللغة  
 الاسماك مطلقا وفي الشرع الاسماك عن المفطرات المعهودة الا في تفصيلها وقال  
 ترك الاكل والشرب والوطي فلم يكن في العدول عن الاسماك الى الزكرك ولم يصب  
 في عدم ذكر بعض المفطرات كالذي يصل الى دماغه او جوفه لان فيه من الصبح الى المغرب  
 مع النية لم يقل موكونه احمر لانه اراد النية المعهودة وهي التي اعتبرت في الشرع احمر  
 عن نية من ليس اهلا للصوم فانها غير معتبرة فيه وصوم رمضان فرض نفقد  
 عما فرضيته اي عاثوته علما وعلم الاجماع القطعي المنقول متواترا ولهذا يكفر جاحده  
 على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم يفقد الاجماع  
 عما فرضيته واحد منها بل عا وجوبه اي ثبوته علما لا علما ولهذا لا يكفر جاحده وعيها  
 نفل صاحب البداية المطلق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم فربان واجب  
 ونفل فلما جرم اراد به ما يعمر القرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال صوم  
 فرضيته والمنذور واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفوق بين المقامين ولم  
 يقف عما انعتق كل منهما غير مقتضى الاخر لم يكن عا بصيقه ويصح اداء صوم  
 رمضان بنية في الليل او اليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر  
 الكبرى لان الشرط وجوده في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما وانتهاء في الاخر  
 كما هو السابق الى الوهم من العبادة المذكورة وعند الشافعي لا يثبت البيت في صحيح

في قوله الجديد او السلم او ولد بعده اي بعد طلوع الفجر وهذا بالاتفق عما اختلفت الاصلين ولو قدمت جاز بلا فصل بين مدة ومدة هو الصحيح ونذب تعجيلها ولو اخرت لا تسقط خلاف للشافعي لحن بن زياد والحنيني وما لك ذكره في الدراية كتاب الصوم في اللغة الاسماك مطلقا وفي الشرع الاسماك عن المفطرات المعهودة الا في تفصيلها وقال ترك الاكل والشرب والوطي فلم يكن في العدول عن الاسماك الى الزكرك ولم يصب في عدم ذكر بعض المفطرات كالذي يصل الى دماغه او جوفه لان فيه من الصبح الى المغرب مع النية لم يقل موكونه احمر لانه اراد النية المعهودة وهي التي اعتبرت في الشرع احمر عن نية من ليس اهلا للصوم فانها غير معتبرة فيه وصوم رمضان فرض نفقد عما فرضيته اي عاثوته علما وعلم الاجماع القطعي المنقول متواترا ولهذا يكفر جاحده على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب لم يفقد الاجماع عما فرضيته واحد منها بل عا وجوبه اي ثبوته علما لا علما ولهذا لا يكفر جاحده وعيها نفل صاحب البداية المطلق الواجب في مقابلة النفل حيث قال الصوم فربان واجب ونفل فلما جرم اراد به ما يعمر القرض ثم اطلقه في مقابلة الفرض حيث قال صوم فرضيته والمنذور واجب فاراد به ما يقابل الفرض ومن لم يفوق بين المقامين ولم يقف عما انعتق كل منهما غير مقتضى الاخر لم يكن عا بصيقه ويصح اداء صوم رمضان بنية في الليل او اليوم قبل نصفه اي نصف اليوم لم يقل من الليل الى الفجر الكبرى لان الشرط وجوده في احد الوقتين لا ابتداء من احدهما وانتهاء في الاخر كما هو السابق الى الوهم من العبادة المذكورة وعند الشافعي لا يثبت البيت في صحيح

قال الامام السرخسي في شرح الجامع الصغير ذكر منها قبل نصف النهار وذكر في كتاب  
 الصوم قبل الزوال والاول هو الصحيح لان الشوط عندنا اقران النية بالثبوت  
 الاداء لقيام الاكثر مقام الكل واذا نوى قبل الزوال لا يوجب هذا لان ساعة الزوال  
 نصف النهار لان نصف اليوم واليوم وقت الاداء والنهار من طلوع الشمس الى  
 غروبها واليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وبنية مطلق اراد الاطلاق  
 عن وصف الصوم فلا ينافيه التمسيد باحد وبنية نفل خلافا للشافعي وبنية واجب  
 آخر الا في سفر فانه يقع عن ذلك الواجب ذكر صاحب المنظومة في مقال النعمان  
 اذ نوى في رمضان في سفر عن واجب آخر فهو معتبر وقال في الحقايق نقلنا  
 عن المبسوط هذا عنده وقال لا يقع عن رمضان وانما وضع في المسافر لان الصحيح  
 في الحريص انه يقع عن رمضان اجماعا وبهذا بين وجه اصابة الحق في اسقاطه  
 قوله او مرض وكذا النذر العيين اي حكم حكم صوم رمضان الا في الاخير فانه اذا  
 نذر صوم يوم معين ثم نوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب والنفل  
 بنية وبنية مطلق قبل نصف اليوم خلافا لما لك وانما لم يقل قبل الزوال لان  
 انه خلاف الصحيح وعند الشافعي يكون بعده ايضا ويصير صائما حين نوى اذ هو  
 متمتع عنده وشرط القضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت اراد ان ينوي  
 في الليل والتعيين وان نوى ليلة شك ومن ليلة الثلثين من آخر شعبان لا يصام  
 الا نفلا ولو صامه لم رمضان كره ويقع عنه ان كان منه انما قال هذا لانه ان كان  
 من شعبان لا يقع عنه بل يكون تطوعا ولا يقضي ان افطر لانه مظنون ولو صام  
 لواجب كره ويقع عنه اي عن ذلك الواجب في الاصح ترجيح له عما قيل يقع تطوعا

اراد بانهار منها النهار الشرعي  
 وفيما سبقت في الزمان النفل منه

ذكر لا واد فها سبقت منهم منها من ذكر  
 بل في حقها فغيره ذكره فيسبق لانه

اعلم ان النية بين الحريص والمسافر انما يثبت  
 على ما ذكره ابو الحسن الكوفي واد فها سبقت منهم منها من ذكر  
 وشيخ الاسلام في مبسوطه والامام ابو الوفاء في كتابه في  
 نوته واد فها سبقت منهم منها من ذكر  
 مسوطا واصولها فان شئت الا في فاما الحريص فاما  
 نوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع عن ذلك الواجب والنفل  
 اجماعا فطرح عند العجز عن اداء الصوم واجبا عند  
 القدرة فهو واجب ان الجواب فيها سواء عما قول  
 وذكر ابو الحسن الكوفي ان الجواب فيها سواء عما قول

الى 2 وهو سهو او ما قول منه  
 من قال ان من لم يصام في شعبان لم يصام في رمضان  
 وكذا من لم يصام في شعبان لم يصام في رمضان  
 لا يكون الا قاطعا منه







فقد وان علم ان الرطب لم يصل لم يفسد وعليه اكثر مشايخنا بخلاف ما ذكر في  
ظاهر الرواية ان باليابس لا يفسد عند الكل وفي الرطب يفسد عنده خلافا لما  
ذكره في الحقايق نقل عن المسوط او ببيع حصاة او حديد او عند ما لكن يجب  
الكفاية ايضا في ابتلاع ما لا يؤكل عادة او استقاملا فيه او لشيء او اقطعت  
ليلا وهو يوم او اكل عامدا بعد ما اكل ناسيا فظن انه فطره او جمعت نايمة  
فيه خلاف لزفر والشافعي وامسك يعني عن المفطرات في رمضان كله بلانية  
وقال زفر ياتي الصوم رمضان به ونالنية في حق الصحيح المقيم او اصبغ غير  
للسوم فاكل قضى فقط وقال يجب الكفاية اذا اكل قبل الزوال وقال زفر يجب  
مطلقا ولو اكل او شرب او جامع ناسيا والعيس ان يفطره وهو قول ماكر او  
او انزل بنظر وقال ماكر ان انزل بالنظرة الاولى لا يفسد وان انزل بالثانية  
يفسد من التبيين وان لم يذكر سلق الكمال والادمان اذ في قوله ان لا الكحل  
والدهن غني عن ذكرهما او اغتاب او غلب الشيء او قويا قليلا هذا عند ابي  
خلاف لم يجر ولا نص عن الشيخ وانما قال قليلا لانه اذا كان ملاء الفم يفسد  
وهذا اذا كان ذاكر الصوم والا فلا يفسد بالاتفاق ذكره في التحفة او اصبغ حنبا  
او صب في احليل دهن هذا عنده وعند ابي يوسف يفسد واما محمد فقليل بومع ان في  
والظهر انه الاول او في اذنه ماء او دخل غبار او دخان او ذباب حلقه لم  
يفطر والمطر والثلج يفطر في الاصح ولو وطئ ميتة او بهيمة قال في الهداية  
ولو جامع ميتة او بهيمة فلا كفارة عليه انزل او لم ينزل خلاف للشافعي والمفهوم  
منه ان يكون عليه القضاء عندنا ايضا نزل او لم ينزل وليس كذلك فان اذالم ينزل

لا يفسد صومه بالاتفاق ولا ينتقض وضوءه ذكره في التبيين او في غير فرج اراد  
اراد غير القبل والذبر كالفخذ والابط والبطن ذكره في التبيين او قبل او كس  
ان انزل قضى والا فلا اكل ما بين اسنانه مثل خضت قضى فقط منه عند ابي يوسف  
وعند زفر عليه الكفاية ايضا من الهداية وفي الثانية وعنه محمد روايتان وفي رواية  
عليه الكفاية وفي رواية عليه القضاء وسكت عن الكفاية وفي اقل منها لا خلافا  
لزفر الا اذا خرج ثم اكل ولو لم ياكل سمى فسد الا اذا مضغ لانه يتلاشى في فيه  
بالمضغ الا ان يجد طعمه في حلقه ذكره قاضي خان وفي كبر عاده او يجد يفسد القليل  
في الحلقين عند ابي يوسف وعند محمد يفسد اعادة القليل لا عود الكثير اذا عاد القلي  
فالمعتبر عند ابي يوسف الكثرة وحدها ملاء الفم وعند محمد يعتبر الصنع اي العادة  
ففي اعادة الكثير يفسد اتفاقا وعود القليل لا يفسد اتفاقا وعود القليل لا يفسد  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد وعود الكثير على العكس وكره له الذوق ومضغ شيء قالوا  
منه في الفوص واما في النفل فلا يكره ذكره في التبيين الطاعم صبي ضرورة فيد  
للمسئلة لا تعيل بها والقبلة والباشرة الفاحشة ان لم يامن لا الكحل والدهن والموال  
خلافا لما ذكره في الرطب ولو عثيا خلافا للشافعي فانه يكره عنده في العشي ويستحب  
في الفدة ذكره في الحقايق والخلاف في المبول بالماء اذا الرطب الاخضر لا يابس به  
اجماعا من جامع البردوي وقاضي خان في فتاواه وشيخ فان قال في الحقايق نقل عن  
الزيادات البرانية تفسير الشيخ الثاني ان يجوز عن الاداء في الحال وينداد كل يوم  
عجزه الى ان يكون ماله الموت بسبب الهرم يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا وعنه ماكر  
لا فيه عليه ذكره في المنظومة كالفطرة وعنه الشافعي مقدار الواجب مذكور ويقضي

السمكة كركن في غير ذلك  
معناه جسي ما لم يكلوا رافعي

فقد ومن ان ذلك لا ينيل الكاف  
فقد ومن عدم اختصاصها بالمبول  
وهذا التبيين وجه اعادة الكس في السقاط قول  
في التبيين وجه اعادة الكس في الصوم لانه لا يطعم  
الشيخ انما في والتبديد اكر لا يفي مسكة



ان قدر وحامل او مرضع خافت على نفسها او ولدها خلافا للشافعي في الاخير ولا خلاف  
في ان خوفها على ولدها انما يتحقق عند تعينها للارضاع لفقد الظن او لعدم قدرة  
الزوج على استجارها او لعدم اخذ الولد ثدي غيره فانسقط ما قيل حل الاطوار <sup>المختص</sup>  
بموضع اجرت نفسها للارضاع ولا يثبت للمالك اذا كلب عليها الارضاع ثم انزله وود  
بتول القدوري وغيره اذا خافت على نفسها او ولدها اذ ليس الولد للمساكين جرة وباطلا في  
الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يحب المجتهد في امره ومن اجتهد في امره  
امسكه الصوم وسطر الصلوة ومن ادبى والمرضع الصوم ومرضع خاف ريكة  
المعترية عليه الطن زيادة مرضه كيف كانت او كما وكذا الصحيح الذي يخش ان يمرض  
بالصوم ذكره في التبيين وقال الشافعي لا يفطر الا اذا خاف الهلاك مرتين احل  
في التيمم والمسافر عرفه لان المراد المسافر اليهودي لا المسافر اللغوي قال في  
الذخيرة والسف الذي يبيع الفطر عجا اطره وفضل بلا فدية وصومه اي صوم  
المسافر اجب ان لم يضره الصيام خلافا للشافعي اعلم ان السوف ليس بعذر في اليوم  
الذي انشأه فيه وعذر فيما عداه من الايام والمرض عذر في اليوم الذي مرض فيه  
وغيره ذكره في الذخيرة ولا قضاء في لزوم القضاء والمدايان عدم لزوم الوصية  
بالفداء عنه ان مات في سنة او مرضه وهو على حاله لانه من هذه القيدة في الاخير  
لان المرض قد يخفف فيختلف حكمه بخلاف المسافر وان زال العذر ثم مات  
لم يقل وان صح ثم مات لان الشرط القدرة لا الصحة والاولى لا تستلزم الثانية  
اوصى بان يفدي عنه قدر الصحة او اقامته وعند مالك لا يجب هذا ويجب ومن  
الثالث ان اوصى وعند الشافعي يجب من الكل اوصى به او لم يوص وفيه كل صلوة

منه في كل يوم واحد كقيد صوم يوم ويقضي  
رمضان وصلا وفصلا والاول اولى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية  
وعند الشافعي يجب الفدية اذا كان التاخير لا العذر مستمرا ولا يصح عنه ولا ي

بمنه في كل يوم واحد كقيد صوم يوم ويقضي  
رمضان وصلا وفصلا والاول اولى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية  
وعند الشافعي يجب الفدية اذا كان التاخير لا العذر مستمرا ولا يصح عنه ولا ي

بمنه في كل يوم واحد كقيد صوم يوم ويقضي  
رمضان وصلا وفصلا والاول اولى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية  
وعند الشافعي يجب الفدية اذا كان التاخير لا العذر مستمرا ولا يصح عنه ولا ي

كقيد صوم يوم هو الصحيح رد لما قيل فدية صلو يوم واحد كقيد صوم يوم ويقضي  
رمضان وصلا وفصلا والاول اولى فان جاء اخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية  
وعند الشافعي يجب الفدية اذا كان التاخير لا العذر مستمرا ولا يصح عنه ولا ي  
خلافا للشافعي ويلزم صوم ثلث شراعيه اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء  
خلافا للشافعي الا في الايام المنبهة من عيد الفطر وعيد الاضحي مع ثلث بعده ولا  
بلاعذر اى اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاطوار بلا عذر في رواية وفي  
اخرى يكون والضيافة عذر في حق المضيف ان تاذى واحدا منها ومكسك يقية  
يومه اقلعوا في هذا المساك في انه يسك وجوبا او نذبا والصحيح انه يسك وجوبا  
ذكره في التبيين وليس الامساك هنا عا جنة الصوم حتى ينافي الاطوار المقدم  
وانما هو قضاء في الوقت بالشعب حتى يبلغ ويكافئ اسلم وفاض طهرت ومسافر  
قدم خلافا للشافعي ولا يقضي الا في يومها لعدم الاهلية في اول اليوم فلم يجب  
فلم يجب الاداء فلا يجب القضاء خلافا للزفر في الثاني وان اكل فيه بعد النية  
في وقتها بان يبلغ او اسلم قبل نصف اليوم نوى المسافر الفطر وقدم فنوى الصوم  
في وقتها صح ولا فرق في هذا بين ان يكون الصوم فرضا ونفلا ولهذا قال صح  
فانها لا تختلف في الصحة وانما يختلفان في اللزوم ولهذا قال في رمضان يجب عليه  
الصوم كما يجب الانام على مقيم سافر في يوم منه لكن لو افطر لكان فدية فيها اي  
اي في قدم المسافر وسفر المقيم من اعني عليه في رمضان كله قضاء وكذا يقضي اياما  
اعني عليه فيها الا يوم واحد انما فيه اولى ليلته لوجود الصوم فيه وهو الامساك  
المعقود بنانية قال في الذخيرة لان كل مؤمن في كل ليلة رمضان على فدية الصوم

والغير بقوله يسك دون يصوم  
اشاره الى هذا المعنى

وبما انما لا بد من دفعه وهو المكمل  
من كلام صاحب الهداية

مرتبطة بها  
لانها فريضة منه المستلزم ان يصيب  
لها فريضة ما ذكره بقوله ولو من كل دهر

كفدية



صاحب الذخيرة انضيا في سنة ١٠٩٨ هـ  
سنة وفاة السيد الامام في اربع مئة واربعمائة  
الاربع مئة في اربع مئة واربعمائة

[illegible]

النذر وصوم مستحق عليهن جهنة اخرى فلم يفتح الزامه بالنذر وفي الفصول الثلاثة كلها خاف لزفر والسافعي واعتنا الثلثة قد قوا بين النذر والشروع في هذه الايام وقالوا لا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر اذ لا معصية فيه ولو صامها اجزأه لانه اداء كالزكاة ثم ان لم ينو شيئا او نوى النذر لا غير ادنوى النذر ونفى الاثر كان نذرا فقط وان نوى اليمين ونفى الاثر كان يميناً اتفاقاً وعليه كفارة يمين ان افطر وان نواهها او نوى اليمين من غير ان ينفى النذر كان نذراً ويميناً عندهما حتى لو افطر يجب عليه القضاء للنذر وكفارة لليمين وعند ابى يوسف نذرة الاول ويمين في الثاني المراد بالاول ما اذا نوى كمالها والثاني ما اذا نوى اليمين اعلم ان صاحب البداية جعل اليمين معنى مجازياً والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب لمباح فيدل على تحريم ضده وتحريم الحلال يمين لقوله نعم تحرم ما احل الله لك الى قوله وقد فرض الله لكم تحله ايمانكم واورده عليه بانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز ومنها ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادته بل بصيغته فان صيغته اثناء النذر فيثبت النذر سواء اراد او لم يريد ما لم ينفو انه ليس بنذر بصدقه فيما ينسب وبين الله فان هذا امر لا مدخل لقضاء القاضى والعنى المجازى يثبت بارادته فلا جمع بينهما في الارادة واما ما قيل ليس اليمين معنى مجازياً بل هذه الكلام نذر بصيغته يمين بموجب والمراد بالوجوب اللازم كان شئ قريباً بصيغته اعتناق بموجب مردود بما ذكره صاحب الكشف والتحقيق من ان اليمين لو موجبة لثبت بلائيه كشيء قريب بل هي معنى مجازي لا كراهة في صوم المست

[illegible]

وزعم صدر الشريعة ان من  
 وقع في الخوض قال ابو يوسف كان في كبره يوم ان يتبينوا  
 رمضان صياها فخرجوا ان يقيموا الفريضة اراد به صوم  
 السن وهذه اللفظة وليد علي بن ابي طالب في حق  
 العلم لا في حق اهل العلم وانما يريدون من صاحبنا  
 لم يردوا بانها واقعة في ان الافضل الشجاع  
 اذ انفق ومن الى آية كرمه من صاحبنا متفقاً



تکمیل از انوار الابرار فی ذی الحجه ۱۰۸۶

ملاحضة الى ان في الحاجة الى الانسان  
بشيء مما ذكره

خجالحوز

وهو اطلاق المثل على العكس  
ومسجد نوع بعدد

فیه ذکر اصدرا الشریع حیث انعم علیهم  
الذکر رب العالیین آمین



هذا في حق الافاق قال الفقيه ابوالليث ان كان الغالب في الطريق السلا  
يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد في الصحيح رد لمن قال سلا  
الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوب والحكم لم يذكر الزوج لان المحرم منها يتبع  
قال في الذخيرة المحرم الزوج ومن لا يكون له منها كتمها على الناييد بنسب او برضا  
او بصرية لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج يحفظها وكذا سائر محارمها وقال  
في التجنيس ان كان محرمها فاسقا او صبيبا او جنونا لا يجب عليها الحج والى كل لها  
السفوة للمرأة ان كانت نائبة عن كتم مسيرة سفر خلافا للشافعي فانه قال ليس  
منها بشرط ويلزمها الحج اذا كانت في الرفقة معها نساء ثقات ذكره في البدائع في الصحيح  
رد لمن قال ان شرط الاداء لا شرط الوجوب وعدم العدة اي لا يكون معتدة عن  
طلاق او وفات ذكره في البدائع في العدة مرة على الفور هذا عند ابى يوسف فانه  
قال الحج يجب وجوبا مضيقا وموافقا الروايتين عن ابى ج وقال محمد والساقى  
يجب وجوبا موسعا ذكره في الاسرار فنهى محمد بكون الناحية اذا غلبت على طنة  
الفوات اذا خربا ما راي فانه يحتمل ان اقر وفات الحج بالكون بخلاف ما اذا فات  
بالتأخير قبل ان غلبت على طنة الفوات كذا قال ابو الفضل الكرماني وثمة الخلاف  
تظهر في حق المأثم حتى يفسق بالتأخير وترد شهادته عنه من يقول هو على الفور  
ذكره في البين فلو احرص حتى قبله فبطلت عتبه رسلط البلوغ او بعد فعتق  
تفويج على اعتبار شرط الحرية والمراد البلوغ والعق قبل الوقوف ولم يذكره  
اعتمادا على انها من قوله الذي ثم وقف فبطلت لم يؤد فرفضه خلافا للشافعي  
ذكره في البدائع ولوجود اي الصبي احرامه للفوف بعد البلوغ بان يتي ونوى

ولوليكنا اونا سياتي حصص الوطى بالذكر لانه ان اكل او شرب في النهار ناسيا لا يبطل  
اعتكافه ذكره في مختارات النوازل ووطى في غير فنج نكر الوطى منه وعرفه  
فيما تقدم لانه معهود دون هذا وقيل لو شرب او اكل في الليل وان حرم المرأة  
تعتكف في بيتها نذرا اعتكاف ايام لزمه بلياليها ولذا لا بشرطه ان يكثر من السباغ  
وان لم يشترطه خلافه فذكره الزاهد في شرح الهداية في يومين بلياليها  
وعن ابى يوسف انه يلزمه اعتكاف يومين بلياليها يتخللها وفتح بينه النهار خاصة  
في الصورتين **كتاب الحج** هو القصد لعمدة في الشرع زاد  
بقا في خصوصية على وجه مخصوص هو ان يكون بالارام في وقت مخصوص ساقى  
بانه واعلم ان اصل الحج فرض قطعي لا يجوز جاحده انا انه مشتمل على الواجبين في حصة  
بالوجوب حيث قال يجب ليشتمل الكل فانك قد عرفت ان الوجوب قد يطلق  
ويراد به ما يقع على كل مسلم في شرط الاسلام خلاف الشافعي في مكلف حر صحيح  
المراد من الصحة هنا سلامة البدن عن الآفات النافعة عن القيام بالخدمة في  
السفر فلما وجوب على الزمن والمقدور والمفلوج والشيخ الكبير الذي لا يشب على  
الراحلة بنفق ذكره في البدائع وانما ذكر فيه بصيرة مع شمول الصحة بالنفق المذكور  
على سلامة العين اقامت ما لموضع الخاف فانها قالوا اذا وجب الايجي فانه لا يملكها  
او مستجرا يجب عليه الحج ذكره في التعمق والمائة له زاد وراحلة وقال الشافعي  
يجب الحج بالاحية الزاد والراحلة وقال مالك الراحلة ليست بشرط في حق العادر  
على المني فضلا عن المكن فضلا عن قدر الحاجة مض عليه في المائة وما لا بد  
منه وعلى نفقة عياله ان كان ذاعيل الى حين عوده مما أمن الطريق

هذا في حق الافاق قال الفقيه ابوالليث ان كان الغالب في الطريق السلا  
يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد في الصحيح رد لمن قال سلا  
الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوب والحكم لم يذكر الزوج لان المحرم منها يتبع  
قال في الذخيرة المحرم الزوج ومن لا يكون له منها كتمها على الناييد بنسب او برضا  
او بصرية لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج يحفظها وكذا سائر محارمها وقال  
في التجنيس ان كان محرمها فاسقا او صبيبا او جنونا لا يجب عليها الحج والى كل لها  
السفوة للمرأة ان كانت نائبة عن كتم مسيرة سفر خلافا للشافعي فانه قال ليس  
منها بشرط ويلزمها الحج اذا كانت في الرفقة معها نساء ثقات ذكره في البدائع في الصحيح  
رد لمن قال ان شرط الاداء لا شرط الوجوب وعدم العدة اي لا يكون معتدة عن  
طلاق او وفات ذكره في البدائع في العدة مرة على الفور هذا عند ابى يوسف فانه  
قال الحج يجب وجوبا مضيقا وموافقا الروايتين عن ابى ج وقال محمد والساقى  
يجب وجوبا موسعا ذكره في الاسرار فنهى محمد بكون الناحية اذا غلبت على طنة  
الفوات اذا خربا ما راي فانه يحتمل ان اقر وفات الحج بالكون بخلاف ما اذا فات  
بالتأخير قبل ان غلبت على طنة الفوات كذا قال ابو الفضل الكرماني وثمة الخلاف  
تظهر في حق المأثم حتى يفسق بالتأخير وترد شهادته عنه من يقول هو على الفور  
ذكره في البين فلو احرص حتى قبله فبطلت عتبه رسلط البلوغ او بعد فعتق  
تفويج على اعتبار شرط الحرية والمراد البلوغ والعق قبل الوقوف ولم يذكره  
اعتمادا على انها من قوله الذي ثم وقف فبطلت لم يؤد فرفضه خلافا للشافعي  
ذكره في البدائع ولوجود اي الصبي احرامه للفوف بعد البلوغ بان يتي ونوى

هذا في حق الافاق قال الفقيه ابوالليث ان كان الغالب في الطريق السلا  
يجب وان كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد في الصحيح رد لمن قال سلا  
الطريق شرط الاداء لا شرط الوجوب والحكم لم يذكر الزوج لان المحرم منها يتبع  
قال في الذخيرة المحرم الزوج ومن لا يكون له منها كتمها على الناييد بنسب او برضا  
او بصرية لان المقصود من المحرم الحفظ والزوج يحفظها وكذا سائر محارمها وقال  
في التجنيس ان كان محرمها فاسقا او صبيبا او جنونا لا يجب عليها الحج والى كل لها  
السفوة للمرأة ان كانت نائبة عن كتم مسيرة سفر خلافا للشافعي فانه قال ليس  
منها بشرط ويلزمها الحج اذا كانت في الرفقة معها نساء ثقات ذكره في البدائع في الصحيح  
رد لمن قال ان شرط الاداء لا شرط الوجوب وعدم العدة اي لا يكون معتدة عن  
طلاق او وفات ذكره في البدائع في العدة مرة على الفور هذا عند ابى يوسف فانه  
قال الحج يجب وجوبا مضيقا وموافقا الروايتين عن ابى ج وقال محمد والساقى  
يجب وجوبا موسعا ذكره في الاسرار فنهى محمد بكون الناحية اذا غلبت على طنة  
الفوات اذا خربا ما راي فانه يحتمل ان اقر وفات الحج بالكون بخلاف ما اذا فات  
بالتأخير قبل ان غلبت على طنة الفوات كذا قال ابو الفضل الكرماني وثمة الخلاف  
تظهر في حق المأثم حتى يفسق بالتأخير وترد شهادته عنه من يقول هو على الفور  
ذكره في البين فلو احرص حتى قبله فبطلت عتبه رسلط البلوغ او بعد فعتق  
تفويج على اعتبار شرط الحرية والمراد البلوغ والعق قبل الوقوف ولم يذكره  
اعتمادا على انها من قوله الذي ثم وقف فبطلت لم يؤد فرفضه خلافا للشافعي  
ذكره في البدائع ولوجود اي الصبي احرامه للفوف بعد البلوغ بان يتي ونوى



حجة الاسلام ثم وقف جازعته بكلاف العبد اذا جدد للفرض احرامه بعد العتق  
 لان احرام الصبي لم يكن لازما و احرام العبد لازم فلا يمكن الخروج عنه بالشروع  
 في غيره وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة قال الطرزي عرفات علم الموقف وهي  
 منقوبة لا غير ويقال لها عرفة ايضا وطواف الزيارة وواجبه وقوف جمع من المزدلفة  
 والسعي بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر من القدور من  
 وهو احد ثلثي الشافي لما في قال اهل اللغة الافاق النواحي والواحد اثنى  
 والنسبة اليه افاق واما الافاق في شكر فان الجمع اذا لم يستعمله لا ينسب اليه وانما  
 ينسب الى واحد كذا في تهذيب الاسماء للنووي ويمكن ان يقال ان الجمع بالالف  
 وغلبة الاستعمال ياخذ حكم التسمية به فيعوز النسبة اليه بعد ذلك والحق <sup>والقصر</sup>  
 هو اخذ رؤس الشويعر النملة وغير هاسن واداب ووقته سؤال <sup>العتق</sup> ودو  
 وعشر في الحج وعند ذلك ذوالحجة كلفه وكذا الاحرام له اي للحج قبل الوقت  
 المذكور وفي القول الجديد للشافي لا يجوز وينعقد عمره والعمر سنة وهي احرام  
 وطواف يسعى وحلق او تقصير الاحرام شرط والطواف كمن وغيرها واجبة  
 في الكافي وشروح الطحاوي وجازت في كل السنة فدا تقوت وكرهت في يوم  
 عرفة واربعة بعدها وميقات المدنى قال صاحب الكشاف الميقات ما وقت بين  
 اى حد ومنه مواقيت الحج وهي الحدود التي لا يتجاوزها من يريد دخول مكة  
 الا حرمها والمراد من المدنى من جاء من سمت المدينة وطريقها ولا يلزم ان يكون  
 من اهلها وكذا في سائر دلائل علم ذلك ما ذكر في المستصفى ان الشامي اذا غرم  
 على الحج و احرام من ذات عرق لا يجب عليه اعادة الاحرام من الحجة ذوالالحجة

والواقى

ذوالالحجة والواقى ذات عرق والشامي تحفه والنجدى قون والمبني يلزم وحر  
 تأخير الاحرام عنها لافاق قصد دخول الحرم لم يقل دخول مكة لانه اخص والحكم  
 به ورمع الاثم ولم يقل لمن قصد لعدم عموم الحكم لغير الافاق الى راجع عن الميقات  
 لا سيما قال في الحقايق نقلا عن الميسوط لودخلها للمقاتل لا احرام عليه عنه  
 الشافعي قول واحد وان دخل للزيارة او لطلب الغيم فبعد قولان عنه هذا  
 في الافاق اما من كان داخل الميقات فلم ان يداخلها حجة بغير احرام اجماعا  
 وكذلك الحاق يونس من اهل مكة اذا جاء وزوا الميقات كان لهم دخول مكة بغير  
 احرام اجماعا والفرق المذكور فيما اذا قصد الدخول لا للشك واما اذا قصد له  
 فلا فرق بين الافاق والى الحكم الى راجع عن الميقات قال في البدايع البستاني والحكي  
 اذا خرج الى الافاق صار حكمه حكم اهل الافاق لا يجوز له وزنه ميقات اهل الافاق  
 وهو يريد الحج او العمرة الا بما دلوا بوجوب الميقات يريد دخول مكة او الحرم بلا  
 احرام لزمه حج او عمرة لان مجاوزة الميقات على قصد دخول مكة او الحرم بدون  
 الاحرام لما كان حراما كانت المجاوزة التزاما للاحرام دلالة كانه قال الله تعالى  
 احرام ولو قال ذلك يلزمه حجة او عمرة وكذا اذا فعل ما يدل على الالتزام كذا  
 في البدايع والشافي خلافا فيما ذكر وصح منه لوجج عما عليه في عامه ذلك  
 بان رجع الى الميقات واهل بيته الاسلام فانه يجوز عنها وتجاوزها بدخول الحرم  
 وفي الفيس لا يجوز وهو قول ذو الابعده والعقيد افضل خلافا للشافعي وحل  
 لمن في داخلها اى داخل المواقيت لم يقل لاهل داخلها اذا اختصص لانه الحكم  
 لهم فان من وجد في الداخل من الافاق يباح له دخول مكة غير حرم على ما ساقى

حجة الاسلام ثم وقف جازعته بكلاف العبد اذا جدد للفرض احرامه بعد العتق



وسبقه الخلى اى خارج الحرم قال في البدايع النافى اذ حصل في البستان اواكى اذا مضى اليه واراد ان يحج او يعتمر فحكم اهل البستان ومن مكى للحج والحرم وللعمرة الى لان معظم الحج وهو الوقوف في الوفاة وهي في الخلد فاحرم من الحرم والعمرة وهي طواف البيت في الحرم فاحرم هاهنا الخلد يستحق نوع سفر ومن شاء ابراهمه ترضاً وعمله احب وبس اذا اراد اورداء طاهرين وبطيبي وصلى ركعتين لم يقل شفع للعمرة وقال المفرد بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ولبي لم يقل ثم لي لا شفعه بالترافى وهو خلاف الفضل وهي ليكن اللهم ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد جاز واذا تولى ملكاً انا جعل التلبية قيد لان الاصل في النفاذ الاحرام هو التلبية الا ان اعتبرنا عند التلبية صح به العصر الشهيد فقد احرى ولا يصير محرماً بالتلبية لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها من ذكر يقصد به التعظيم فارسية كانت او عربية خلاف للشافعي وكذا لا يصير محرماً بالتلبية لم يأت بالتلبية او ما يقوم مقامها من سوق الهدى فيبقى الرفث هو الجماع او الكلام الفاحش اذ ذكر الجماع بحضرة الله والعشوق هي المعامى والجدال ان يجادل رفيقه وقيل بجاذلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيره وهذا القول في تفسير الجدال الواقع في كلام الله ولا وجه لان يراهم ان اذ لمعنى لهما عن المجادلة المذكورة وقيل صيد البر لا الجوز والاشارة اليه والدلالة عليه الاشارة ان يشير الى آخره باليد الى الصيد والدلالة ان يقول ان في مكان كذا صيداً والظنيت والادمان وقلم الظفر وستر الوجه والراس وقال الشافعي يجوز للرجل ستر الوجه وغسل راسه وحيته بالخطى وقصها وحلق راسه وشعر يده وقصه وبس فيقص

وسراويل وبقاء وعمامة وخفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعها اسفل من الكعبين وتو باصبع باله طيب اى رايحة طيبة خلاف للشافعي في العصفرا ابا بعد زوال طيبه ولا الاحتام والاستظلال بيوت ومحل المحل بفتح الميم الاولى وكسر الميم الثانية او عاكس اليهودج الكبير وشده يمينان بالكس في دسطة وقال مالك يكره ذلك اذا كان فيه نفقة غيره واكثر التلبية متى صلى او علم شرفاً او هبطاً واذا اولى ركباناً جمع راكب او اسيراً واستيقظ من منامه واذا دخل مكة بدأ بالمسجد وحين رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل الحجر وكبر وهلل يرفع يديه كالصلوة واستلمه قال في ديوان الادب استلم الحجر اذا المسماة بقبلة والابتنال وعند الفقهاء الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويقبل به ان قدر غير مؤذٍ لاجل والابتنال اى الحجر شيئاً في يده ثم قبله وان عجز عنها استقبله وكبر وهلل وحده الله وصلى على النبي وعم وطاف طواف القدوم وسنن للشافعي واخذ عن يمينه الطيم للاخذ من يلى الباب قال في الذخيرة ولو اخذ عن يساره بعد طوافه في كل طيم عندنا وعليه الاعادة مادام يملكه وان رجع قبل الاعادة فعليه دم وقال الشافعي لا يعيد بطوافه جاعلاً رداءه تحت ابطه اليمنى ملقياً طرفه على كف اليسرى لم يقل مضطرباً لغرابته واحداً الى التفسير وراء الحطيم سبعة اشواط جمع شوط وهو جري مرة الى الفاية من المغرب والحطيم موضع الميزاب وانما سمي به لانه حطم من البيت اى كسره فلما كان الحطيم من البيت يطاف ورأه حتى لو دخل الفوجة لا يجوز لكن ان استقبل المصلح الحطيم وحده لا يجوز اخذاً بالاشارة في كل من الحامين رجل هو ان يمشي سريعاً ويهتف في مشيه الكنتفين كما يبارز

الكعب بن الفضل الذي زاد وسط القدم عند نفاذ الشركسة



بين الصفتين وذكر مع الجعل المذكور في الثلثة الأول فقط ومشي في الباقي هيئته  
من الحج إلى الحجر ولو افتتح من غيره لم يذكر منه هذا الفصل في الأصل واختلف فيه  
المأثورون بعضهم قالوا لا يجوز وهذا ذكر في الرقيات وبعضهم قالوا يجوز من  
الذخيرة وكلما متر بالج فعل ما ذكر واستلم الركن اليماني وهو حسن قال في الذخيرة  
ولم يذكر في الاستلام الركن اليماني وفي مختصر الكرخي ويستلم الركن اليماني وفي نوادر  
هشام عن محمد أن الركن اليماني في الاستلام والتبديل كالحج الاسود وعن أبي ج  
أن استلامه حسن وفي الهداية وهو حسن في ظاهر الرواية وختم الطواف باستلام  
الحجر ثم صلتى ركعتين بجنب خلفا فالتفتي فانكسرت تحننه بعد كل اسبوع وقال لا يجمع  
بين اسبوعين ولا يصح بينهما وان فعل صح ويكره وقال ابو يوسف لا يكره بين الذخيرة  
عنه العام او غيره من المسجد ان منعه اي عن الصلوة عند المقام الزحام ذكره من  
الذخيرة ثم عاد واستلم الحجر وخرج قصد الصفا واستقبل البيت وكبر ومهلل وصلى  
على النبي يوم ورفعه يديه ودعا باسماء ثم مشى كالمروة عن يمينه حتى يصل إلى بطن الوادي  
يمشي على هيئته حتى يأتي المروة ثم سعى ولذلك قال وسعى ولم يقل ساعيا بين الميادين  
الاخضرين فاذا جاوز بطن الوادي عني على هيئته حتى يأتي المروة وصعد عليها  
وفعل فعله على الصفا ثم نزل عنها وبتوجه إلى الصفا يفعل هكذا سبعين مرة  
بالصفا ويحتم بالمروة اي يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة  
ولو بدأ بالمروة لا يبعد بالشوط الاول في الصحيح ذكره في الذخيرة وقال ابو جعفر  
الطحاوي يفعل ذلك سبع مرات يستأكل مرة بالصفا ويختم بالمروة ويختم بالمروة  
صرح في ان الرجوع غير معتبر عنده ولا يعمل شوطا آخر كما لا يعمل ج شوطا قبل

في رواية الطحاوي السعي من الصفا إلى المروة ثم منها إلى الصفا شوط واحد فيكون أربعة  
عشر شوطا على الرواية الاولى ويقع الختم على الصفا ليس بذلك ثم سكن بكه محوما  
وطاف بالبيت فلما باشاء وخطب الامام سابع ذي الحجة وعلم فيها المناسك في المروة  
للمنى والصلوة بتعارفات والا فاضته ثم التاسع بعوفات ثم إلى حدى عشر حتى يفصل  
بين كل خطبتين بيوم وقال زفر يخطب في ثلثة ايام متواليات اولها يوم الزوية ثم في يوم  
غداة الزوية يوم النامس ذي الحجة الحادي عشر ومكث بها إلى فجره ثم منها  
إلى عرفات وكلها موقوف الا بطن عرفة وهو وادى بحد عرفات كذا في المغرب  
اراد بعوفات موضع الوقوف منها واذا زالت الشمس منه خطب الامام خطبتين  
كالحجعة وقال ما يكتب خطبتين كالعبد وعلم فيها المناسك في الوقوف بوفه  
والزكوة ورمى الجمار والنحر واللق وطواف الزياره وصلح بهم الظهر والعصر  
بعد الزوال باذان واقامتين وشط الامام الاكبر لا يجوز الحج المذكور الا بشط الايام  
والجماعة والامام الاكبر اى السلطان عنده حتى لو صلى الظهر وحده او جماعة بدون  
الامام الاكبر اذ كان غير محرم فيها ثم احرم وصلى العصر بجماعة في وقت الظهر  
لا يجوز وقال لا يشترط الجماعة لانيها ولا في واحدة منها ولكن يشترط اتمام الحج  
في العصر وحده كذا في الحقايق والاحرام فيها وقال زفر الامام والاحرام شرط  
في العضو خاصة ثم ذهب إلى الموقف بغسل ستره ووقف الامام على راحلته  
جملا كان او ناقة يوقب جمل الرحمة عند الصحاح السود الكبار باسفل الجبل  
وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفات يقال له الالاقى على وزن ملال متقبلا  
اراد استقبال القبلة ودعا بجهد وعلم المناسك ووقف الناس خلفه يوقب



الافضل ان يقف بغير ركبا مستقبلين سامعين معوله واذا غربت اتي من كلفه  
 انما قال اذا غربت لانه ان فزع من حدود عرفات قبل الغروب فعليه دم  
 عنه ناسق بالعود اليها قبل ان يرجع الامام لابعده في رواية الاصل  
 وفي رواية ابن شجاع عنه يسقط ايضا من الذخيرة وكلها موقف الا وادي  
 محشر ونزل عن جبل قزح وصلى العشاءين في وقت النية باذان ولقائه  
 وقال زفر باذان واقامته الطيولي واعاد موباداه في الطريق  
 او بوفات ما لم يطلع الفجر عند ما وقال ابو يوسف يكره ما صنع ولا اعاده  
 لابعده لان الحكم بعدم الجواز لا يدرى فضيلة الجمع وهذا الى طلوع الفجر فاذا  
 كان الى سقط القضاء وصلى الفجر فليس وهو ظلمة آخر الليل ثم وقف ودعا  
 واذا اسفر اتي منى ورمى جرة العقبة من موضع يرى اليه من بطن الوادي من اسفل  
 الى اعلاه سبعا خذفا الخذف روى الحصة بروس الاصابع وكبر بكل منها وقطع النية  
 باولها ثم خرج ان شاء ثم قصر وحلقه افضل وحل له كل شيء من محظورات الاحرام  
 الا النساء وقال مالك الا النساء والطيب ثم طاف للزيارة يوما من ايام النسيعة  
 بلا رمل وسعى ان كان سعى قبل والا فبعها واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر وهو  
 في اولها اي اول ايام النحر افضل من قال وهو فيه اي في يوم النحر افضل فقد سئل  
 ذلك واجب حتى يجب الدم بالناسخ عنه على ما ياتي في باب الجنائيات ويصلح  
 وحل له النساء ثم اتي بنى وبعده زوال ثاني النحر الى الجمار الثالث لورى في الثلث  
 الا الاولى فان روى الكل اي عند القضاء حسن لماعات الترتيب المحنون جاز  
 الاولى وحده لانه تدارك النهاية في وقتها ثم ترك الترتيب وقال الشافعي

صدر الشريعة  
 ونجاشي

عليه

خارج الامان الحيف الحيف ثم ما يليه ثم بالعقبة سبعا وكبر بكل  
 من غلظ الجبل وارفع عن الجبل  
 كما وندى منى منى

عليه اعاده الكل به ايا على المسجد الحيف ثم ما يليه ثم بالعقبة سبعا وكبر بكل  
 ووقف بعد رمي بده روى فقط فلما يقف بعد الثالث ولما بعد رمي يوم النحر ودعا  
 ثم عدا كذلك ثم بعد ذلك ان كملت وهو واجب وان قدم الرمي فيه اي في اليوم  
 الرابع من ايام الترمي على الزوال جاز وقال يجوز له ان يفر من موضع الحاجة من  
 منى الى مكة قبل طلوع الفجر اليوم الرابع وعند الشافعي ينقطع حيار الفجر بوجوب  
 الشمس من اليوم الثالث لابعده فانه ان توقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار  
 لان اول وقت من طلوع الفجر وعند الشافعي اول من نصف الليل وجاز الترمي ركبا  
 وفيه لا يلزم ما يلي مسجد الحيف وما يليه ميتا احب لا العقبة وكرهه ان لا يبيت بمكة  
 بيباه اي ليالي الرمي ومن عند الشافعي واجبة وكذا الويات بمكة ما تقدم الى مكة  
 الثقل بفقتين المتاع المحمول على الدابة والجمع انما ذكره في الفائق واذا فضل الى مكة  
 نزل بمحصب هو اسم موضع ذات حصي بين مكة ومنى ويسمى بالبطح ثم طاف للصدرة  
 سبعة بلا رمل وسعى قد تقدم بين وجوبه واختصاصه بالافق فلا حاجة الى ذكرها  
 منها ثم شرب من زمزم وقبل العقبة ووضع صدره ووجهه على التزم وهو بين  
 الحجر والباب وتبثت بالاسار ساعة ودعا بمجتهدا ويكبر ويرجع مرتين حتى يخرج  
 من المسجد ويسقط طواف القدوم عن وقف بوفه قبل دخول من الميقات او من  
 الحبل سواء كان محكما او لا شئ عليه بتركه لانه ليس بواجب ومن وقف بوفه  
 ساعة من زوال يومها وعند مالك اول من طلوع الفجر او طلوع الشمس على اختلاف  
 الروايتين عنه ولا يكلف الوقوف ساعة بل لابد ان يقف في اليوم وجزء من الليل  
 الى طلوع فجر يوم النحر او جاز نيا او معي عليه او جعل انها حق صحيح وكذا لو غشي

من رتبة

من رتبة

من رتبة



فاهل عنه رقيقه قال الامام الزايد الصغير ذكر في الاصل والجامع الصغير  
 اهل عنه اصحابه ولم يذكر انه لو حرم عنه واحد من عرض الناس يعني به غيره  
 ورفقاؤه ما حكمه قال ابو عبد الله الجرجاني وكان الجصاص يقول لا يكون ثم رجع  
 يجوز ولا يقتضئ بذلك رفقاؤه من الخلق ثم ان صح ما ذكر على الطائفة عنده  
 ان كان باهر منه قبل الانعلاء جاز والافلا ومن يقف فيها فان حجه المراد بالوقوف  
 مطلق الادراك ولو ضمن المرور لما يقابل الحركة فطاق وسعي وتكفل وقضى  
 من قابل قال في شرح الطحاوي ويسقط عنه افعال الحج ويتجوز احراره الى الزمة  
 فيأتي بافعالها ويكمل ويكب عليه قضاء الحج من قال وان شهدوا بالوقوف  
 بعد وقت اجزائهم استحسنوا والعكس ان لا يخرجهم اعتبارا بالاذواق وقفا قبل وقت  
 ومما لا ينهاها دة تختص بزمان ومكان فلا تقع عبادة دونها واما وجه الاستحسان  
 فالمنع فيه عما ذكر في البدائع من وجهين احدهما قاله بعض مشايخنا ان هذه  
 شهادة قامت على النفي وهو نفي جواز الحج والشهادة على النفي باطلا وان في ذلك  
 اخرون وهو ان شهادتهم جائزة مقبولة لكن وقوفهم جائز ايضا لان هذا النوع  
 من الاشتباه مما يغلب ولا يمكن التميز عنه فلو لم يكن الجواز لوقع الناس بالحج  
 لان التدارك غير ممكن فيقع بين الناس فتنة خلاف ما اذا تبين ان ذلك اليوم يوم  
 الزوية لان التدارك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفه وان جواز  
 ما حمله نظيره ولا كذلك جواز المقدم وبما قدرناه تبين وجه اصابه المص في  
 الدواعي عن قولهم لا تقبل الى قوله اجزائهم فانه يصلح على وجهي الاحتكام دون  
 والتضح ان من ذكر في تعليل ثانيا وجهي الاحتكام لم يكن على بصيرة الا ان شهدوا به

باب الشك

اي لا يحرم الوقف ان شهد الشهود بانهم وقفوا قبل وقت فوجب عليهم العادة والاحتياط  
 في صورة المسئلة ان يجوز ان يعتبر الناس غرة ذي الحجة من يوم الاحد مثلاً ويبنوا  
 عليه الوقوف ثم يشهد الشهود انهم رأوا حلال ذي القعدة ليل ذلك اليوم فيلزم  
 ان يكون الوقوف يوم الزوية واما قيل في تصوير ما ان الناس وقفوا ثم علموا  
 بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب وكان الوقوف يوم الزوية فلما لم يبق  
 لان الكلام في ثبوت ذلك بالشهادة ومنهم من قال ان علم هذا المعنى قبل الوقت  
 بحيث يمكن التدارك فالامام يأمركم بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن  
 تداركه فبناء على الدليل الاول وهو ان التدارك ينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى  
 ويقال قد تم حج الناس ايماناً على الدليل الثاني وهو ان جواز المقدم لا نظيره  
 لا يصح الحج ويرد عليه ان مقتضى الدليل الثاني عند الحكم بصدق الحج لا الحكم بعدم  
 صحته فلما في مقتضى الدليل الاول فاقول والمرأة كالتجمل لكنها لا تكشف راسها  
 بل وجهها ولو اسدلت عليه شيئاً وجازت عنى باعيت ذلك النفي عن وجهها  
 صح ولا تلحق رافعة صورتها لم يقل حرام لان المنع في حقهن رفع الصوت لا الجهر  
 والوقوف واضح ولا تسعي بين الميادين بل تسعى على مشيتها ولا ترمل ولا تخطى بل تقصر  
 الخيط ولا تنوب الى الآليات ولو جازت عند الحرام اغتسلت ومنه ان غسل  
 للحرام لا للصلاة فيكون مفيداً للظافة وانت بغير الطواف لانه في المسجد  
 لما يفيض دخولاً لان الطواف يجوز ان يكون من وراء المسجد لانه ليس بطواف  
 معهود قال في البدائع ولو طاف حول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد  
 لم يجز لان حيطان المسجد حائراً فله طيف بالبيت بل طاف بالمسجد بل لان المقصود

من وجه ان هذه المسئلة لا يكون الا بان  
 المكان لم يرد عليه ان هذا قد مر

باب الشك  
 باب الشك  
 باب الشك

ربو للزاهد في فانه قال في شرح القدوري وعلمك  
 به انها تنفع على ما في الدخول في المسجد فضعف  
 فانه وان طافت خارج المسجد لا يجوز  
 نظامه وان الطواف بالبيت كالتحريم



ان تكون الحمة تكون الطواف في المسجد حتى لو لم يكن حول البيت مسجدا لم يكن الحمة  
وليس كذلك قال في الغاية لو لم يكن في مسجد يحرم عليها الطواف ولهذا وجبت  
الجاء بل لانه صلوة قال عم الطواف صلوة شعيرة فيه الطهارة عن الحيض  
كما يعتبر فيها الا ان اعتبارها فيها فرضا وفيه وجوب فلا يفوت الجواز بدونها ولذلك  
لم يقل ان حيضا يمنع الطواف وهو بعد ركعتي الوقوف بوقت وطواف الزيارة  
ويسقط طواف الصدر فلا يجب عليها شيء لتركه ولا يجب عليها شيء بآخره  
طواف الفرض عن ايام الخرب اى بسبب الحيض والنفاس كالحيض ذكره  
في غاية البيان قلنا التقليد ان يعلق في عتق البدن قلادة من يشارك في فعله  
مزاودة او ما اشبه ذلك من اليهود من شرح الطحاوي بدنه نفل او نذر او جزاء  
صديقا وكفه كدم المتعة والقران واليهاء الواجبة بسبب الجارية في السنة  
الحاضنة وتوجه معها يريد الحج فنه احرى فانها يكون بالقول يكون بالفعل  
ولو استوفى سيا في بيانه او جعلها اى التي اجل على طهره وقدر شاة لا وكذا  
لو بعث بدنه ثم توجه اى لم يسبق البدن بل بعثها لا يصير حيا حتى يكفها فاذا  
لحقها بصير حيا هذا على ما اختاره في الاسلام من عدم اعتبار السوق في كونه  
محيا الا في بدنه المتعة فان فيها يصير حيا من حين توجه بنية الاحرام والبدن  
من الابل والبقر وعند الشافعي من الابل خاصة وقال مالك ان يحجر عن الابل  
ففي البقر والهدى منها ومن الغنم ولا يجب توقيفه اى الذهاب به الى عرفات  
وقيل المراد الاعلام والتقليد ولم يحجر فيه الا جائز الفقهي وكل من هدى نفل  
ومتعة وقران فقط انما قال منه اذا لا يجوز الاكل من بقية الهدايا ويستحب الاكل

ما ذكره  
في قوله لا يصير حيا  
في قوله لا يجوز الاكل  
من بقية الهدايا  
صد الشافعي

ما ذكره ولذلك قال واكل ولم يقل اكله اكله وتعين يوم النحر للذبح الاخرين وغيرهما  
من شاء خلافا لما في مدي الاحصار بالحج وللشافعي في الكل كى تعين الحرم للكل  
لا فقيره لصدقته خلافا للشافعي وتصدق بجله وخطامه ولم يعط اجر جزا رسته ولا  
يركب الاضرة ولا يكبل لبنة ويقطع بنفخ ضربه بالفتح اى بالمااء البارد  
هذا اذا كان فريها من وقت الذبح وان كان بعيدا يحلبها ويقذف بلبنة كالماء يضره  
ذلكها وما عطف او تعيب بفاحش هو ما يكون مانعا في الاضحية ففي واجبه لم  
وهو لم ينفذ لاشئ عليه ويحذر بدنه النفل ان عطيت في الطريق اى قربت من  
بدليل قوله نحو وصيغ نفلها المراد به قلا دنها به وضرب به صنفه ستمها اعلا ما  
للناس بان هدى لياكل منه الفقير لا الغني **باب** **القران**  
**والتمتع** القران افضل منه وهو من الافراد وعلى رواية ابن عباس عنه الافراد افضل  
من التمتع وقال الشافعي الافراد افضل منه وهو من القران حكمه الفوارق عنه  
وهو قول مالك ذكره في المجموع على ما اختاره اشتهب وقال احمد التمتع افضل من الافراد  
كذا في التبيين والقران هو في اللغة الجمع بين الشيئين مطلقا وفي عرفهم الجمع بين الحج  
والعمرة بان يحرم بهما او به بعد احرامه قبل اداء الاعمال من الحائض ان يركل الابل  
رفع الصوت باللبية بحج وعمرة وكونهما معا وكذا امن ميقات ليس بشرط قال في  
التبيين اشتراط الابل من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما من دويرة  
اهله او بعدا خرج من بلده قبل ان يصل الى الميقات جاز وصار قارنا وهو افضل  
وكذا الواحرم بهما قبل داخل الميقات او احرم بعمرة ثم احرم بحج قبل ان يطوف لها  
اربعة اسواط صار قارنا وكذا الواحرم بالحج ثم احرم بعمرة ثم احرم بحج قبل ان يطوف

ما ذكره



صار قارنا وقد اساء لتقدم احرام الحج على احرام العمرة لانهما مقامة فعلا وكذا  
 احراما ولهذا تقدم الذكر اذا احرم بها معا وفي التبيين يقول بعد الصلوة اي التوضي  
 الذي يصلي مريدا للاحرام اللهم اني اريد العمرة والحج فدمرت وجه تقديمها عليه ذكر  
 فيسترها وتقبل متى وطاف للعمرة سبعة يرمي للثلاث الاول ويسعى بلا حلق ثم  
 يحج كما ترون يطوف طوافين ويسعى سعيين عندنا وعند الشافعي يطوف  
 طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدًا وان اتي بطوافين متواليين من غير ان يسعى  
 بينهما وسعيين لهما كره لانه افرس العمرة وقدم طواف القدوم وذي الحجة للثوان بعد رمي  
 يوم النحر وان عجز صام ثلثة ايام افرأه وسبعة بعد حجه فدمر انه منى في ايام  
 التشريق فالمراد بعد مضيه اي شاء وعند الشافعي لا يكون بكة الا ان ينوي  
 المقام فيها فان فاتت الثلثة اي ان لم يصمها في الحج تعين الدم وقال الشافعي يصوم  
 بعد ايام التشريق وقال مالك يصوم فيها وان وقف قبل العمرة بطلت اي لم  
 يدخل مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها فانه يصير رافضا للعمرة بالوقوف  
 خلاف للشافعي وعليه دم الرض وقضاء ما لا دم القرآن لم يقل وسقط دم  
 القرآن لانه لم يجب فان وجوبه بالحج ولم يوجد والسقوط فرع البوت والتمتع  
 هو في اللغة من التمتع وهو انتفاع عند الوقت ذكره الراغب في الوقف ان يفعل  
 يعني عما وجه الصحة كما هو الظاهر المتبادر عند الاطلاق افعال العمرة او اكثرها  
 في اكثر الحج وان يحج من عامه ذلك في سفن واجد لا بد من ذكر هذين المقيدين  
 ومن تركها لم يصب من غير ان يلزم باهله اما صحتها من الزوال في وطنه الاصلي من غير  
 بقاء وصفة الاحرام والاحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرم بها

ما انشره

ما انشره

هذا هو الوجه الصحيح كما هو الظاهر المتبادر عند الاطلاق افعال العمرة او اكثرها في اكثر الحج وان يحج من عامه ذلك في سفن واجد لا بد من ذكر هذين المقيدين ومن تركها لم يصب من غير ان يلزم باهله اما صحتها من الزوال في وطنه الاصلي من غير بقاء وصفة الاحرام والاحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرم بها

من دويره

ما انشره

من دويره امله او غير ما جازت وصار متمتعاً وكذا الخلق او التفسير بعد الفراغ  
 منها ليس بحتم بل له الخيار ان شاء وتحلل وان شاء بقي نحو ما حتى يحرم بالحج اذا لم يكن  
 ساقا الهدى وان ساقا لا يتحلل وقال مالك يحصل التحلل عند ذراع من افعال العمرة  
 ساق الهدى او لم يسبق من غير حلق ولا تقصير كذا في التبيين ويقطع التلبية  
 في اول طوافه يعني للعمرة وقال مالك يقطعها كما وقع بصره على البيت ثم احرمت حج  
 فيه اشاره الى انه قد حل من العمرة فيقيم بكة حلالا ولا بد منه لانه لا يكون متمتعاً  
 الا اذا حج في ذلك السن من الحرم لانه في معنى المكي وقد مر ان ينقات المكي في  
 الحج الحرم يوم النذرية وقبله افضل وحج كالمفرد الا انه يرمي في طواف القرين  
 بعده لان هذه اول طواف له في الحج اذا لا سقى في حقه طواف القدوم بخلاف المفرد  
 لانه قد سقى مرة ولو كان بعد ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرم  
 في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه اتي بذلك مرة وفي حج ولم ينب الا حجة  
 عنه وان عجز صام كالقرآن وجاز صوم الثلثة بعد احرامها قبل ان يطوف بها  
 وقال الشافعي لا يكون قبل الاحرام بالحج لا قبل وتاخيرها احب اشهر الحج وقت  
 لصوم الثلثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا في القرآن ولكن التأخير  
 افضل وهو ان يصوم ثلثة متتابعة اخرها عرفة وان شاء السوق وهو افضل  
 اي من الارسال قبل احرام وساق مدييه وهو اولى من قوده الا اذا كان لا  
 في بقوده للتعدا وقلة البدنة وهو اولى من التحليل قال في شرح الطحاوي لا يفعل  
 بالهدى ثلثة اشياء تقليد وتبلييل واشعار فالغنم لا يقتل ولا يحلل ولا يسعد  
 وقال الشافعي يقتل الغنم والابل والبقر يقتل بالاجماع والتقليد سنة التبلييل

ما انشره

هذا هو الوجه الصحيح كما هو الظاهر المتبادر عند الاطلاق افعال العمرة او اكثرها في اكثر الحج وان يحج من عامه ذلك في سفن واجد لا بد من ذكر هذين المقيدين ومن تركها لم يصب من غير ان يلزم باهله اما صحتها من الزوال في وطنه الاصلي من غير بقاء وصفة الاحرام والاحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرم بها







عليه الدم في الشرة في البدن لاشئ عليه وانما قال بزيت او حل لانه لو اذعن  
بسم او شحم او لية لاشئ عليه بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي اولى من خطا  
لبس معتادا انما فيه به اذ لو اذعن منكبيه في القباء ولم يدخل يديه في الكمين لكان  
عليه شئ خلاف لرفا وستر رأسه يومنا او حلق ربع راسه او كسبه وعنه ما كان لا يجب  
الاجل الكحل او مجامع جمع الحج اسم مكان من الحج وهو فعل الحجام وقال لا يفتيه  
الصدقة او احد ابطيه او عانته او رقبته او قصن اطهار يديه ورجليه في مجلس  
واحد انما فيه به لانه ان كان في مجلس يجب اربعة دماء ان قلتم في كل مجلس يد  
او رجلا خلافا لمحمد اويه او رجل او طاف للوضوء حدثنا اول للصدقة  
ذكره في الايضاح جبا ولا كثر بهذه الثلثة حكم الكل او اخره اي اوطاف الصدر  
الى آخر ايام التشريق او انهي من الوضوء قبل الغروب قال في شرح مختصر الكوفي  
اذا غربت الشمس او ابطا الامام بالدفع يجوز للناس الدفع قبل الامام لان  
الدفع قد دخل فاذا تأخر الامام فقد ترك السنة اي ترك ثلثة اشواط او اقل  
من اطواف الزيادة وقال الشافعي يلزمه فعل ما ترك ولا يجمل حتى يفعل ذكره  
في شرح المانعة ويكره انكره بقى ما في حق النساء الى ان يطوف واما ثلثنا في  
حق النساء اذ حل لكل شئ سواهن بالخلق او الشطوط الصدر او السعي او الوقوف  
جميع او التري كل اذ يوم واحد او التري الاول او كثره او اخره قاله السنين  
ثم يتاخر في كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عنده مع القضا وخلافهما  
وان اخره الى الليل ورمى قبل طلوع الفجر من اليوم الثالث لاشئ عليه بالاتفاق  
او خلق في حل للحج او لمرة فان الخلق اختص بهن وهو من الحرم في ايام الترواما

هذا الحديث  
الشيخ في  
التاخر  
بعضه  
على ما تقدم  
بيان

تلك النجاسة تركها  
والامام وضع خلاف  
الشئ او تركه  
سبع المذنب

ما ارشده

اذا

اذا ضحى ايامه فخلق في غير الحرم فعليه دمان عنده وقال محمد يجب دم واحد في الحج  
والعمرة وقال زفر ان خلق الحج في ايام الترواما لاشئ عليه وان خلق بعده فعليه دم  
وقال ابو يوسف لاشئ فيها لانه لو رجع من حل ثم قصر اى خرج من الحرم ثم عاد  
اليه وقصر لاشئ عليه وانما خص العمرة لان الحاج وان اخرج من الحرم قبل التمام عاد  
الى الحرم يجب عليه الدم او قبل عطف على قوله اذ خلق في حل لا عما قوله قصر اوس  
بشبهة انزل اول او اخر الخلق او طواف الفرض عن ايام الترواما عذر وقال  
لا شئ عليه في بذن الناصرين وكذا في التعديم الا في ذكره او قدم نسكا على آخر  
لابد من هذه القية اذ لاشئ في التاخير عنها بعد الرض عما تقدم بيانه كالخلق قبل  
الرمي ونحو القارن قبل التري والخلق قبل الذبح فعليه دم جواب قوله ان طيب  
بحم عضوا او يجب دمان على قارن خلق قبل ذبحه دم للخلق قبل الذبح ودم للقارن  
وقال ليس عليه ادم القارن منه على وفق ما في الجا مع الصغير واما ما قيل ودم  
واحد وهو الاول فيرد عليه انه يكون تفضيص القارن بالذكر لغوا وان  
طيب اقل من عضو او ستر راسه او لبس خيط اقل من يوم وقال ابو يوسف يجب  
الدم اذ لبس اكثر اليوم او خلق اقل من ربع راسه وعند الشافعي لا عبرة لمدة القارن  
فيجب الدم بطلق اللبس والخلق او قص اقل من ثلث اطرافه وعند زفر  
ثلثه حكم الكل او ثلثه متفرقة من يديه ورجليه وعنه محمد يجب فيه الدم او طاف  
للقدم وللصدر حدثنا عن رواية الفذري في رواية الكوفي فيجب الدم عند  
او ترك اقل سبع الصدر او احدى جوار ثلث هي ما يلي مسجد الحيف وما يليه  
وما يلي العقبة في يوم بعد الترواما او خلق رأس غيره تصدق بنصف صاع من تمر

موقوف

هذا الحديث  
الشيخ في  
التاخر  
بعضه  
على ما تقدم  
بيان

صدر الشريعة



وان طيب او خلق او ليس اى فعل من هذه الاشياء ما يجب به الدم بعد ذبح اى  
 فى الحرم لما مر ان الذبح كله فيه او تصدق بثله اصوع طعام على ستة مساكين فى  
 مكان شاء وعند الشافعى لا يجوز الا فى الحرم او صام ثلث ايام ووطنه ولون سينا  
 قبل وقوف فرعى نفسه حجه ويمضى ويذبح وقال الشافعى يجب بدنه ان كان عامدا  
 ويقضى ولم يفترقا اى ليس عليه ان يفارقها فى قضاء ما افنداه وعند ما يفارقها  
 اذا فرج من بيتها هكذا عامة الكتب وفى المنظومة كما تقدم يا مصر ما الى ان يفترقا  
 وعند زفر اذا احراما وعند الشافعى اذا بلغا المكان الذى واقعا فيه وبعد وقوفه لم  
 ويكس بدنه كما اذا طاف للفرص او اكثره جبا ثم ان اعاده يسقط البهنة الا انه ان  
 اعاده بعد ايام الخرب يجب الدم لآخره عنه خلافا لهما واجب الدم يتدنى بالغنم  
 الا فى هذين وبعد الخلق شاء وفى عز قبل طوافه اربعة يفتنه هاتفي وذبح وقضى  
 وبعد اربعة ذبح ولم يفترقا وقال الشافعى يفترقا فى الوجهين وعليه بدنه وان قتل  
 محرما صيدا او لومضيا الى اكله او كان سببا لى لقتله بالدلالة عليه لم يقل او دل  
 عليه قاتله بعد حتمه على اطلاقه قال فى الهداية والدلالة الوجبة للجواز ان لا يكون الاول  
 عالما بكان الصبي وان يصدقه الدلالة فى مثل الدلالة خلاف الشافعى بدأ او  
 اى سواء كان اول مرة او لا سهوا او عمدا فعليه جزاؤه ولو مستائسا او مما ستره  
 هو ما فى رجله ريش كما لراويل وفيه خلاف ما كس اوسعا او خلاف الشافعى الا اذا  
 صال فى الاشئ فى قتله خلافا للزفر وجزاؤه ما قومه عدلان فى قتل اواقرى مكان  
 اى ان لم يكن فى مقتله قيمة يقوم فى اقرى مكان منه يكون له قيمة فيه لكن فى البيع لا يزيد  
 على ثلثه ثم لم ان يشتري به هديا او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من

ما فى الحرم  
 ما فى الحرم  
 ما فى الحرم

اسقط قولنا ان الشعر ودينه بكم  
 ما مر من بيان تعيين الحرم الذبح الكفار

او صاع ثم او شعير لا اى ليس له ان يطعم مسكينا واحدا اقل مما قدر له ان يطعم اكثر  
 بترعا حتى لا تحسب الزيادة من القيمة كذا ينتقص عدد المساكين او صاع طعام  
 مسكين وكذا ان كان الواجب ابتداء دون طعام مسكين بان كان قيمة اقل من نصف  
 صاع تصدق به او صاع يوما هذا اى كون خيار التعيين للقاتل عندها وعند محمد  
 للمكسب وليس له ان يخرج من حكمها ثم ان وقع الاختيار على الهدى على القولين  
 اى بتعيين القاتل عندها بتعيينها عنده فعندها يعتبر المثل قيمة بلا تفصيل  
 وعنده ان كان المقتول نظير من النعم فعليه ان يهدى مثله خلفه كالبهنة فى الغنم  
 والبقرة فى حمار الوحش ولا يعتبر المثل قيمة كفى الحمام والعصفور من الخنازير  
 والشافعى يوافق محمد فى التفصيل المذكور الا انه اذا وجبت كان جواب محمد كذا  
 وجواب الشافعى فيه انه يصوم او يتصدق ولا يذبح لان الذبح عنده لا يكون  
 من النظم من البيتين ويجب بجرحه وتنف شوه وقطع عضوه ما نقص هذا اذا  
 برئ وبقي اثره وان لم يبق له اثر لا يفرض لزوال الموجب وقال ابو يوسف يلزمه  
 صدقة اناكم وبنصف ريشه وقطع ثوابه وكس بيضه وان خرج فزح ميت وذبح  
 الحلال صيد الحرم قيمة اى قيمة الصيد وحلبه وقطع حشيشه ولو بالربح على خلاف  
 لابي يوسف فى الرعى الا الذى وشجر غير منبت ولا مما ينبت ما ينبت الكلى  
 عادة غير مستحق الا من سواه بنت بنفم او انبت وما لا ينبت عادة او البنت لقا  
 انتم ما ينبت عادة قيمة اى قيمة المثلف الا ما جف فان حطب ككل الانقاع به  
 وان كان ملوكا فله صاحب قيمة اخرى ولا يشترط فيها عدم الجفاف بخلاف الاول  
 منفردة كانت او مجمعة معها ولا صوم فى اربعة هى اربع ذبح صيد الحرم وحلبه

ما فى الحرم

بكره ما فى الحرم  
 الا انتم ولم يصيب ان الحرام فقيمة المثل  
 ومنها قيمة الصيد منه

افضل من قال وان كان ملوكا وقد قطع  
 غير المالك فليس هو وجوب تلك القيمة  
 اقوى للمالك سواء جف او لا منه  
 صدر الزيد



وقطع حشيشه وشجره لانها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيها مدخل  
من المستصفي وبقتل قلمه هذه اذا لم يكن ساقطاً من نفسه ذكره في غاية البيان  
او جراحة صدفة وان قتل ولا شيء يقتل غراب المراد منه الابقع الذي ياكل الخيف  
او يخلط واما العقعق ففي قتله الجواز وحداثة وعقوب وحية وفارة وسلم حيا  
وقد ادبر غوث وفيل وبعوض وذئب وكل عقور وله ذبح الشاة والبقرة  
والدجاج والبط الا بهي المراد به ما يكون في المساكن والحياض ولا يطير واما الذي  
يطير فهو صيده يجب الجواز بقتله واكل ما صاده حلال وذبحه بلاد لا لحم  
وامره به وقال مالك والشافعي ان اصطاده لاجل اللحم لا يلى ثلوه ولو ذبحه لم يحرم  
حرم اكله يعني على الذبح وغيره وقال الشافعي يلى لغيره وله اذا حل ذكره في البتين  
ولو اكل منه غنم قيمة ما اكل خلا فلهما لحم لم يذبح اى لو اكل لحم افر لم يغم  
ويطبخ بيع اللحم صيداً وشراؤه لا يبيع حيا تعرض للصيد ويبيع بعد قتله بيع  
ميتته من البتين ومن دخل الحرم بصيده لى فيه واما تركه ايتا ذاع انهما من قوله  
الاى ذكره اذ في قفص معه وهو حلال لا يبين اعتبار منه الفيد ليطهر فانه قيد  
الدخول في الحرم فان وجوبه لا ارسال على الحرم لا يوقف على دخوله الحرم لانه محذور  
الاحرام يجب عليه ارساله خلافاً لما كك والشافعي ورد ببيع اى الحلال بيع صيده  
الحرم ثم بما عسوا باعه في الحرم بعد ما اخرج لانه صار بلادا دخل من صيده الحرم فكل  
اخرجه بعد ذلك ذكره في البتين ان بقي اى الصيد في يد المشتري والا غنم بيع  
الحرم صيده من احرام او حلال لاصيد في بيته او في قفص معه ان احرم لان الاحرام  
لا ينافي في افظه الصيد خلافاً للشافعي من ارسل صيداً في يد محرم ان اخذه حلالاً

ما في الرد

ما في الرد

ما في الرد

حلالاً لها

هذا الحديث يدل على ان ما كان في الحرم من الصيد يملكه المالك اذا كان في الحرم

خلافاً لها والافلا فان قتل محرم صيداً في يد مثله فكل يوم اما القاتل فلان جنى ما  
احرام يقتل الصيد واما الا فرفلانه الف معنى الصيدية حكماً باثبات يده ومنها  
بتين وجه المصلحة الى زيادة عبارة يد في قوله في يده مثله ورجع اخذه على قاتله  
خلافاً للزفر ويشي جزاء صيده قتله محرم خلافاً للشافعي والحد في قتل حلالين  
صيد الحرم لان ذلك جزاء الفعل وهو متعدد ومنه جزاء المحل وهو واحد وله  
قطبة اخرجت من الحرم واما غنمها اى القطبة والولد وان اذى جزاء ما قولت  
لا يؤتكم وما يرد على المفرد فعل القارن به مان دم لحية ودم العمة وفي خلاف  
للشافعي الا يجوز الميقات غير محرم فانه يلزمه دم واحد خلافاً للزفر انا في  
اراد الحج او العمرة وجاوز الميقات لزمه دم لا دخل في ذلك لوجود الاحرام بعد  
الجميزة فلا حاجة الى ذكره بل وجه له اذ يفهم منه الدخول في الحكم المذكور في مفهوم  
حجة في الروايات اتفاقاً وانا قال اراد الحج او العمرة لانه لو لم يرد واحداً منها لم يلب  
عليه دم بمجوزة الميقات وان وجب الحج او العمرة ان اراد دخول مكة او الحرم  
علامة تبيانه فان عا دى ان جاوز غير محرم من الميقات ثم عاد اليه فاحرم  
منه او عاد اليه محرم لم يشرع في نسك وبلى سقط دمه والا فلا اعلم انه ان جاوز  
الميقات بغير احرام ثم احرم ومضى عليه حتى اتم فاعليه دم بالاجماع وان عاد  
الى الميقات ولا فرق بين عودته الى هذه الميقات وميقات اخرى في الصحى وان كان  
الاول اولى واعاد التلبية قبل ان يشتغل بافعال الحج سقط ذلك الدم عنه  
خلافاً للزفر وان عاد الى الميقات محرم ولم يلب لم يسقط عنه الدم عند ابي  
وقال يسقط ولو لم يعد الى الميقات حتى شرع في النسك تاكد عليه الدم بحيث

ما في الرد

ما في الرد

ما في الرد

ما في الرد

ما في الرد

هذا الحديث يدل على ان ما كان في الحرم من الصيد يملكه المالك اذا كان في الحرم



سنة ثمان مائة وثمانين  
سنة ثمان مائة وثمانين

سنة ثمان مائة وثمانين  
سنة ثمان مائة وثمانين

سنة ثمان مائة وثمانين  
سنة ثمان مائة وثمانين

لا يسقط عنه وان عاد ولبي ففوله ولم يلب لآبته منه في صحة الجواب على قول  
الى 2 وانه قال ولبي دون مبني لان الشراطة تكديده التبيين عنه الميقات بعد  
العود اليه نص على ذلك في شرح الطحاوي كل من يري الحج ويستمتع فرج من عمره  
وفرج من الحرم واما ما وجب الدم فيها لان احرام المكي من الحرم والمحقق ما دخل  
مكة داني بالعمرة صار ميكتا فاحرامه من الحرم فيجب عليها الدم لمجاوزة الميقات بلا طم  
ولو تجاوزته فاحرام بعمرة وافسد ما مضى وقضى ولا دم له كحقه اي حتى البينات لانه  
يقضيها كالمكاتب احرام من الميقات فيجب عليه ما نقص من حتى الميقات بالمجي وزه عنه  
بغير احرام غير الناق في طاف لعمرة الاقل شوطا كان او سوطا في اوله فاحرام بالحج  
رفضه وعليه دم وحج وعمرة اما الدم فباجل الرضا واما الحج والعمرة فلان الحج  
الغايت هذا عنده وقالوا اجت الينا ان يرفض العمرة ويقضيها وبعض في الحج لانه  
لا بته من رفض احدهما وانما قال طاف الاقل لانه ان طاف لها الاكثر ثم احرمت بالحج  
رفضه بلا خلاف على ما ذكر في الهداية وفي المبسوط لا يرفض واحدا منهما لان الاكثر  
حكم الكل فصارت كما لو فرغ منها وعليه دم لكان النقص بالحج بينهما ولو انما صح  
لانه اذن افعالها كما التزمها غير انه منى عليه والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف  
في موضعه وذبح تكمن نقصان في عمل لا تركها به المنى عنه ومن احرمت بالحج ثم يوم  
بآخر احرمت بالحج ثم احرمت يوم النحر في آخره العام القابل فان حل للاول اي قبل الايام  
لثاني لانه الاخر بلا دم والافق دم قصر او لا منه عنده وقالوا ان قصر فعليه دم الا  
فلان على عليه ومن اتى بعمرة الا الحلق فاحرام باخر ذبح لانه يجمع بين احرام العمرة فهو  
مكروه فلهذا الدم احرمت في احرمت به ثم احرمت بها لزمه لان الجمع بينهما مشروع في حقه

لكنه

لكنه اساء حيث اخطأ السنة فانها في حق القارن ان يحرم بهما معا او يقدم احرامها <sup>تنطل</sup>  
هي بالوقوف قبل افعالها لا لتوجه اي الى الموقف فان طاف لم يتم احرمت بها فمضى  
عليها ذبح لانه اتى بافعال العمرة على افعال الحج ونذبت رفضها فان رفض قضى وارا  
لرفضها حج فاقبل بعمرة يوم النحر او بثلثه عليه لزمته لان الجمع بين احرام الحج والعمرة  
صحيح ورفضت وقضت مع دم وان مضى صحح ويكف دم فابت الحج اهل به او بها  
رفضه اي رفض ما احرمت به وتكفل بافعال العمرة لان فابت الحج يتوجب عليه هذا  
وانما يرفض ما احرمت به وتكفل بافعال العمرة لان فابت الحج لان الجمع بين احرام الحج  
احرام العمرة غير مشروع ولما فاته الحج بقي في احرامه ولهذا يتكفل عن احرام الحج باعمال  
العمرة وقضى ما احرمت به لصحة الشروع وذبح للتكفل قبل اوانه بالرفض

**باب الاحصار**

وهي الحج من مرض او اسرا وعد ويقال احصر الرجل احصا رافضه من مرض او اسرا  
في سجن او دار قيل حصيه فهو محصور ذكره القسبي في نفسه وان احصر المحرم بعد وقوفه  
او مرض وعنده مالك والشافعي لا يثبت حكم الاحصار الا بالعدو وبعت المفرد ما  
او قيته حتى يشتري بها مدياة الحرم ويذبح عنه ذكره في الهداية والقارن حين  
اراد البعث الى الحرم لان دم الاحصار يختص به خلافا للثا فعي فان عنده يذبح  
في موضع احصر فيه وعين يوم يذبح فيه ولو قبل يوم النحر منه اعده وقالوا ان  
كان محصرا بالعمرة فلهذا وان كان محصرا بالحج لا يكون الذبح الا في يوم عا مارت  
وبذلك يكمل من من ظهر فائدة تعيين الدم يوم الذبح بالحاق وتقصيه خلافا  
لالبي يوسف وعليه ان حل من حج وعمره وعند الشافعي عليه حج لآخر ومن عمره

ما اراد الله

ما اراد الله

اسقط قولنا في الشرع في حل لانه  
ينفي عنه ما مر من بيان نفي احرام الدم وادهم



الاحصار عنها متحقق عندنا خلافا لما لك والشا فعي ومن قرآن حج وعمران  
واذا زال احصاره وامكنه ادراك الهدى والمج توجه اي وجب التوجه عليه  
لاداء الحج وليس له ان يتخلل بالهدى والافلا اي ان كان لا يقدر ان يدركها  
لا يجب عليه التوجه وذلك على اوجه اثنان لا يدرك واحدا منها فيتحلل لقوات  
المقصود او يدرك الهدى دون الحج فيتحلل ايضا لانه يحج عن الاصل او يدرك الحج  
دون الهدى فيجوز التحلل استمسنا وهو قول ابي ح والقيس ان لا يجوز وهو قول  
زفر وهذا القسم لا يتصور على قولهما في حال ان دم الاحصار بالحج عند  
يتوقت بيوم الخفا اذا درك الحج يدرك الهدى ضرورة وفي المحم بالعمرة  
يتصور فينبغي ان يكون جوابا فيها في جوابه كذا في التبيين ومنعه عن رمي الحج  
بكمه احصار وعن احدهما لا لانه ان قدر على الوقوف يتم حجه به فدايتبت  
الاحصار وان قدر على الطواف لم ان يتخلل به فلا حاجة الى التحلل بالهدى  
كفاية الحج وهو الاحصار على الامر ان كان عن ميت خلافا لابي يوسف في التوضيحين  
وانما لم يقل ميتا اذ لا يلزم ان يكون بالمر الميت ودم الفوان والجمالية على الحاج  
وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه بخلاف ما اذا فاته الحج لابعده لوصول المقفود  
بخلاف الاول وان مات اي الحاج في الطريق او سرفت نفقته يحج عن منزل  
الميت لم يقل عن منزل الامر لما عرفت انه لا يلزم ان يكون باعده وقال لا  
يحج من حيث انقطع سفرا لاول فقوله لمن منتهى الاول رد لقوله ما بثلث  
ما بقي ان كان بومتيه يعني لزوم الحج عن منزل الميت بثلث ما بقي من ماله على  
تقدير ان يكون الحج عنه بوصية منه نعم ان ما ذكر قوله وقال ابو يوسف بما بقي من الثلث

ما اشرحه

بما كان المواعدة بذكره  
يوم النحر كذا في النهاية قال  
صدر الشريعة كل من ادرك الدر  
ادرك الحج فله اخطاء مست

ما اشرحه

صدر الشريعة

ما اشرحه

ما اشرحه  
الاول

الاول وقال محمد بما بقي من اموال المدفوع اليه ان بقي شيء والا بطلت الوصية من غير  
فاجح صح ويقع عنه ان دام حجه الى موته ونوى الحج عنه شرط العجز للحج للفرق  
لالتفضل فان فيه يجوز الابانة مع القدرة لان مبنى النواقل على السعة ومن عجز  
امريه وقع عنه وضمن ماله ولا يجعله عن احدهما لانه قد وقع عن نفسه فلا يقدر  
على جعل لغيره وله ذلك ان حج عن ابويه اي لا ان يجعل عن احدهما بعد ذلك لانه  
غير مأمور بالحج عنهما ومن حج عن غيرهما بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون حاجا  
ثواب حجه له وبنته عنها لقول لان الحجة الواحدة لا تكون عن اثنين فبقى له اصل  
الحج وهو سبب للثواب فله ان يجعله لاحدهما او لهما من التبيين ندر حجا مستمرا  
مضى حتى يطوف الفرض لم يذكر من اين يبذل في المشي قبل المشي من الميقات  
والاصح انه يمشي من بيته لانه هو المراد في العرف وهو المكل كذا في التبيين وفي  
المبسوط خيره بين الركوب والمشي وفي الجامع الصغير اشار الى وجوب المشي  
حيث قال لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وان اوصى بحج اجمع عنه راكبا  
من منزله ان بلغ نفقته ذكره والا فمن حيث يبلغ وان مات حاج في طريقه ولو  
بالحج عنه يحج من منزله وقال لا يحج من حيث مات وهذا الخلاف فيمن له وطن واما  
من لا وطن له فيحج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره في التبيين كتاب  
النكاح هو حقيقة في الوطى ويجاز في العقد لغة ذكره  
المطرزي والازهرى وشرا ذكره قاضي خان وقال السرخسي في اصوله  
ان لفظ النكاح حقيقة في الوطى ويجاز في العقد عندنا وعند الخصم حقيقة في  
العقد فان قلت فما وجه قوله هو عقد قلت هو على عرف الفقهاء فان لفظ

ما اشرحه

ذكر ما كان المذكور في كتاب  
الوصايا ولا يكون بغيرها وجب فاعلم



حقيقه في العقد في عرفهم نص عليه صاحب المجتبى موضوع كلك المتعة هو عبارة  
عن معنى يقتضي حل الاستمتاع والوطى والبسيع والهبة ايضاً فديقيدان من كلك المتعة  
الا انها غير موضوعين له ولهذا يصح ان في محل لا يكمل الاستمتاع بكلك النكاح  
ينعقد بايجاب وقبول لفظهما ما مضى كزوجت فلانة من فلانة الواحدة يتو في طرفي  
النكاح في صور كثيرة تاتي ببيانها كزوجت هذا اذا سبق التوكيل من احدهما بقوله  
زوجني او ما ضيان كزوجت ونزوجت او مستقبل وما مضى كزوجتك وتزوجت  
ذكر في الاصل لو قال تزوجك بكذا فقال فعلت ثم النكاح او امير وما مضى كزوجني  
وتزوجت اعلم ان قوله زوجني يحتمل التوكيل ويحتمل القول المذكور شرطاً  
للعقد لا شرطاً له ويكون انعقاد النكاح بقول الآخر تزوجت وحده وهو المراد مما  
ذكر سابقاً بقوله كزوجت ويحتمل الايجاب ويحتمل القول المذكور شرطاً للعقد  
ويكون الانعقاد به وبقول الآخر تزوجت جميعاً وهو المراد منها ومهذه الموضع  
التي وقعت بتحصيلها وتفصيلها وان لم يعلم معناها هذا اذا لم يكن احد اللفظين  
مستقبلاً او امراً مراداً به الايجاب اخرج لا بد من نية العقد وذلك لا يكون  
بدون العلم ثم ان فيه اختلاف المشايخ ذكره في التجنيس وهو لعدم الرواية  
فيه عن ابي بن عمار ما فهم من الثانية والفتوى علماء ما ذكر نص عليه في النصاب  
وقوله اداد ويزيدت بعد دادي ويزيد في ايجاب وقبول لكان الوفاء فان  
جواب مثل هذا الكلام قد يذكر بالميم وبدونه كزوجت وخريد في البسيع لا بقوله  
ما زن وسؤم لان النكاح اثبات وهذا اظهار والظاهر غير الاثبات ذكره في  
التجنيس وقال في نيات النوازل هو المختار وانما يقل عند اليهود لان الكلام

ما في الشرع

ما في الشرع

ما في الشرع

ما في الشرع

ما في الشرع

هنا

هنا فيا ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به في شروطه فانها امر آخر وراء ذلك ويصح  
بلفظ نكاح بلا خلاف كما يقع بلفظ تزويج مع ما علم مما سبق من الامثلة ويمكن  
وهبه خلافاً للشافعي في الثاني وله انها من الفاظ الطلاق حتى يقع الطلاق بقوله  
وميتك لا يملك فاما يكون موجبا للصدقة ولنا قوله لا يملك فانه مؤمنة ان وهبت  
نفسها الاية وما كان مشروعاً في حق النبي وم يكون مشروعاً في حق امته هو الاصل  
حتى يقوم دليل المخصوص وهو متوقف هنا وقوله لا يملك فانه مؤمنة من دون المؤمنين  
لا يصلح دليلاً لان الاختصاص والخصوص في سقوط المهر لانها مقابلة بين اوتى  
مهره ولان معتق بنفي الحرج وهو في لزوم المهر لا في لفظ التزويج ولان المنة  
التي سبق الكلام لاجلها انما تحصل بنفي المهر لا باقائه لفظ مقام لفظ ويكمل  
ان يكون الخوص في انها لا تملك لاحد بعده عدم صدقة لفظ الصدقة ليس موضوع  
ملك العين ولهذا يصح التصديق حيث لا يوجد تملك العين كالوقوف فاقبل ويصح  
بلفظ نكاح وتزويج وما وضع تملك العين حالاً لا يصلح ضابطاً وبيع وشراء  
هو الصحيح لا بلفظ اجارة عند عامتنا شيئا وحكي عن الكوفي انه ينعقد به وانما  
لم يقل واجارة وقد قال بعد البيع وشراء لان موجب ضابطهم امر وية عنهم عن  
ينعقد به النكاح قال الامام السرخسي في شرح الكافي صورة الانعقاد بلفظ اجارة  
ان يقول ابرئت ابنتي منك ونوى النكاح اما اذا جعل الحرة اجرة في الاجارة قال  
استأجرت دارك بابنتي هذه فقبل ينبغي ان ينعقد النكاح لانه روى عن محمد  
ان قال لفظ يملك الرقاب به ينعقد النكاح ومنها كذلك واعادة حكمي الكوفي  
انه ينعقد النكاح به والصحيح انه لا ينعقد به النكاح وهذا كذلك واليه ذهب الرازي

سنة ٢٠٠

سنة ٢٠٠

خلافاً للشافعي غير مخصوص بالهبة بل يعم  
باعد اللفظ النكاح والتزويج على ما صرح به  
في الهداية وتخصيص خلافاً في لفظ الهبة بالذكر  
لاختصاص من الدليل المذكور

صدر السبع

يعني الانعقاد الذي جازاه



ووصية هذا عند عامة ما يتنا وكفى عن الطحاوي انه ينقذه به مطلقا وعن الكوفي  
 انه ينقذه به ان قيدت بالمالي ذكره في البدايع وشرط سماع كل منهما اي من العاقدتين  
 سواء كانا زوجين او غيرهما لفظا لا شرطا ذكره هذا الشرط في الخلاصة ولم يذكر في  
 عامة الكتب بل ذكر في بعضها ما يدل على انه ليس بشرط قال في مختارات النوازل  
 رجل بعث كتابا ليظهرها فقالت المرأة بمحض من الشهود زوجت نفسي منه لا يصح  
 النكاح لان سماع الشهود كلام العاقدتين شرط حتى لو قرأت على المتهود ثم قالت  
 اشهد والى قد زوجت نفسي منه يصح لانه قد سمعوا كلام الخاطب باسماها اياهم  
 قراءة وحضور حزين حضور الشاهدين عند العقد شرط الصحة عندنا خلافا لما لك  
 فان الشرط عندنا الاعلان ولو بحضور المجابين والصبيان ذكره في المفاتيح او  
 ورتين فلا يشترط المذكورة عندنا خلافا للث في مكلفين مسلمين سامعين معا  
 لفظها فلا يصح ان سمعاهما متفرقين وان كانا حاضرين معا قال في القبس رجل تزوج  
 ابنته من رجل بمحض من رجلين فسمع احدهما ولم يسمع الاخر ثم اعاد افسح الاخر  
 ولم يسمع الاول فهذا في سده لان كل واحد من النكاحين لم يخضه سماع الشاهدين  
 ولو فاسقين او محددين في ذوق خلافا للث في الاصل عندنا ان كل من ملك  
 قبول النكاح لنفسه ينقذه النكاح بحضوره فيه فلا فيه الفاسق والمحدود وخرج الصبي  
 والمجنون والعبد او اعميين او ابني الزوجين او ابني احدهما لاجابة الى قوله لا من  
 لانهما به بالمعقولة ولا الى قوله لكن لا يثبت بهما ان ادعاء الوييب لانه مسئلة  
 الشهادة وقد ذكرت بحسبها في موقعها وفتح نكاح مسلم ذمية عند ذمتين خلافا  
 لمحمد وزفر آخر ان ينكح صغيرة فانكح عند فردان حضر الامر يصح لان الوكيل

في قوله لا من لانهما به بالمعقولة ولا الى قوله لكن لا يثبت بهما ان ادعاء الوييب لانه مسئلة الشهادة وقد ذكرت بحسبها في موقعها وفتح نكاح مسلم ذمية عند ذمتين خلافا لمحمد وزفر آخر ان ينكح صغيرة فانكح عند فردان حضر الامر يصح لان الوكيل

ما في الرد  
 ما في الرد

سيف

سيف ومعين فاذا كان الامر حاضرا يجعل مباشر لا تاجدا المجلس فيبقى الزوج شاهدا  
 كمنكح بالغا حاضرة عند فرد غير المتكح فتجعل البالغة عاقدة والمتكح شامدا والا  
 قلنا لان المجلس يختلف فلا يمكن ان يجعل الامر مباشر او حرم على المرأة اصله وقرن  
 واخيه وقرنهما وقرن احده عدل في الموضوعين عن عبارة البنت الواقعة في الكتب  
 الى عبارة الفرج واصاب وعمته وقالته وقرن موطنته سواء كانت مملوكة  
 بلحا المالكين او لا فلا حاجة الى ان يقال ومنزلة ولث في خلاف في المنيية  
 ثم انما كاصاب في تغيير عبارة البنت الى عبارة الفرج كذلك كاصاب في العدول  
 عن عبارة الزوجة الى عبارة الموطنة وممسوسة ومناطرة الى ذكره في منظور  
 الى فرجها الداخل هو الصحيح وعليه الفتوى ولث في خلاف في ثبوت حرمة  
 المصاهرة بالمت والنظر ذكره في التجنيس بشهوة في النظر والمت جميعا الا ان  
 وجوده من احدهما يكفي ولذلك اطلقها ثم ان عدم الانزال شرطي لو انزل عند  
 المت او النظر لا يثبت به حرمة المصاهرة اذ لا يبقى مغيضا الى الوطى لا انقضاء  
 الشهوة وهذا هو الصحيح قال صدر الشهيد فباب الصوم من شرح الجامع الصغير وعليه  
 الفتوى وحده الشهوة المعبرة في الموضوعين ان ينتشل الالة او يزداد انتشارا هو  
 الصحيح قال في الخلاصة وبقي ذو الشج والعين انه يخرج قبله بالاشتهاء وان  
 لم يكن متوكفا قبل ذلك وان كان متوكفا ان يزداد حركة وفي النساء لا يكون الامتناع  
 واما مجرد اشتهاء القلب فلا يعتبر بهذا ذكره القسبي عن اصحابنا وهكذا ذكر  
 شمس الائمة السخني ايضا واصحابنا واصل زوجته موطنة كانت او غير موطنة  
 وزوجة اصله وزوجه وكل منه رضا على بعضهما وهو فرع الاخ والخت وفرع الاخ

ما في الرد  
 ما في الرد

ما في الرد

ما في الرد

ما في الرد







نكاحها ويجوز ان يكون ذلك لكرهته لا لعدم صحتها ولأن التنازع فيها صريح  
به في مخرج الكلام والحجة على الأئمة وأربع من حراير واما ما محجب وقال الشافعي  
لا يزوج الأئمة واحدة وللعبد نصفها خلافا لما لك فانه في حق النكاح بمنزلة  
الزوجة وجعل من رثي خلافا لابي يوسف ولا نوطها حتى تضع خلافا لثنا في قوله  
سيرة ما اوزان ولا يجب على الزوج الاستبراء واما على المولى فالظاهر من الهداية  
حيث قال الا ان عليه ان يستبرأ ان يجب عليه الاستبراء الا انه صرح في الفتاوى  
الموالي بان ذلك استبراء بالاجابة ومن ضمن الى محرم نكاحها لم يقل الى محرم  
لعدم انتظامها امة نفس بخلاف ما ذكر واستقر لها عنده وقال يقسم على مهرها مثلها  
فاصاب لها الزمها واما اصاب الاخرى سقط النكاح امة وسيرة دق في ذلك  
اي حرم على المولى نكاح امة وحرم على العبد نكاح سيدة للاجماع على بطلانه ليقال ففعل  
هذا الاضياف في عدم تزوج مشرقة لظهور الملك فيشكل قولهم لو اشترى امة  
يزوجها احتياطا لانا نقول لو صح الملك في صورة التزوج لكان الوام الذي يكتب  
فعل التزوج وله عذر وهو التورع عن الزنا ولولم يصح الملك في صورة عدم التزوج  
لكان الوام الذي يكتبه فعل الزنا ولا عذر له اذ ليس تركه التزوج لانه ورام  
وعلى تقدير ان يكون تركه آية طمعة فحمة الزنا منه منها فالاحتياط في التزوج  
لانه تركه كالخفي والمجوسية والوثنية يفهم منها حكم عابدة الكوكب بطريق الدلالة  
والخمسة في عدة رابعة الحج وثالثه في عدة ثانية للعبد وفيه خلاف الشافعي وامة  
على حرة ويجوز ذلك عند مالك برضا الحرة وعند الشافعي اذا كان الزوج عبدا او في  
عقد خلافا لهما فاما اذا كان العدة من طلاق بائن وجعل ثلث نكاحها ولو كانت

٢٤٢ السيرة

لأن ملك المتعة ثبات له  
ولو ثبت ثباته بالنكاح  
فأدعى إلى ثبات  
الملك  
مجمع الحق

ماح الرابع

سید

مسبية او مستولة انما قال ولو كانت مسبية لان كونها مسبية مظنة لان لا يثبت نسب ولدا وانما قال او مستولة لان ما من من صحت النكاح موطوءة السيد من ان لان يتوهم صحت نكاحها حال حملها منه ايضا ومن وهم ان كونها موطوءة سيدتها يجب صحت نكاحها في ذلك بطل نكاحها باعتبار بثوت نسب حملها فعدوهم ونكاح المقتة خلافا لما للملك وصورة ان يقول اتسع بك كد امدة بكذا من المال فتقبل ولا حاجة الى ان يقال خذي هذا المال والموت خلافا للزفر وصورة ان يقول تزوجتك بكذا الى شهر وهو متعة معنى **ماد**  
**الموتى والكفو** نفه النكاح حرة مكلف بلادي اعلم ان المرأة العاقلة البالغة ثيبا كانت او بكرا اذا زوجت نفسها بلادي نفه ابى ح وزفر ينعقد النكاح ونفذه خلافا للشافعي وما لك في الانقضاء فان النكاح لا ينعقد بعبادة النساء عندهما ولحمدي النفاذ فانه ينعقد عنده موقوف على اجازة الولي سواء كان الزوج كفولا او لم يكن ومعنى كونه موقوفا انه لا يكون له وطها قبل الاجازة ولا يقع ولا يتوارث احد منهما من الآخر ويروى رجوعه الى قول ابى ح وابى يوسف كانا يقولان لا ينعقد الا بولي اذا كان لها ولي ثم رجع وقال ان كان الزوج كفولا لها جاز والافنا ثم رجع وقال جاز سواء كان الزوج كفولا او لم يكن هذا اعلم ما ذكره السرخسي في شرح الكافي وقال ابو جعفر الطوسي في شرح الآثار لا يكون النكاح الا بولي عن ابي بصير وروى محمد وجعل هذا القول عن ابى يوسف قوله المرجوع اليه على خلاف ما ذكره السرخسي وهو اقل من السرخسي واعلم ان اهلنا وبنا وبنا ما ذكره الكرخي في مختصره ولو لم يكن كفولا النكاح من غير كفول ينعقد نفذه

صدر الشرح

ما ۲۱

ذكره في المحامات  
دل على ذلك



عنه إلى ح في ظاهر الرواية إلا أنه لا يلزم وعنه غير موقوف له أي للمولى حتى لا يعتد به  
 ح أي على تقدير عدم الكفاءة في التزوج دفعا لظن العار والتوقف على القاضي كما  
 في خيار البلوغ وما لم ينفق فاحكام النكاح ثابتة ضرورة أنه ثابت والطلاق تصرف  
 في النكاح والقاضي يفسخ أصل النكاح فلا يكون طلاقا ذكره في مختار النوازل  
 وروى الحسن عنه أي عن أبي ح وهو رواية عن أبي يوسف أيضا ويروى رجوع محمد  
 إلى قولها عدم جوازها لأن كم من واقع لا يرفع وعليه الفتوى ذكره صاحب الهداية  
 في مختار النوازل وصاحب الخلاصة وقاضي خان لأنه أقرب إلى الاحتياط ولا يخبر  
 ولي بالغة ولو بكذا خلا فالشافعي أعلم أن ولاية الأجير عن أصحابنا لا ورع الصغير  
 وجودا وعدما في الصغير والصغيرة وعنه الشافعي في الصغير كذلك الصغيرة فانها  
 تدور مع البكارة وجودا وعدما وفي الكبيرة والكبيرة تدور مع الجنون وجودا وسواء  
 كان أصليا بان بلغ مجنونا أو عارضا بان طرأ بعد البلوغ عند الصحاب الثلثة  
 وقال زفر إذا طرأ الجنون لم يجز للمولى التزوج ثم إن لكل ولي ولاية الأجير عند أبي  
 خلافا لها في غير العقب وللشافعي في غير الأب والجد والمالك في غير الأب وسكوته  
 عبارة السكون خير من الصمت لدلائلها في القدرة على التكلم دون الصمت وهي بقر  
 هنا وضحاها غير مستهزئة لأن الضحك يدل على الرضا من السكوت إلا أنه إذا كان على وجه  
 الاستهزاء لا يكون رضا وبها وبها بصوت اذن ومعه رد وعليه الفتوى ذكره في الدرر  
 عند استيلاءه وبلوغه الخبر بشرط تسمية الزوج على وجه يقع لها به الموافقة لا المهر  
 هو الصحيح قالوا ويستطاع أن يكون الزوج كفو والمهر وفرا فان عدما أو عدم أحدهما  
 لم يكن مكوته عند الاستيلاء رضا أتى حتى الأب والجد في قول أبي ح لأن عنده آباء

ما في الشريعة  
 صدر الشريعة  
 وذكر قالوا في  
 الشافعي والشافعي  
 في الشريعة

ما في الشريعة  
 ما في الشريعة

أصل فيما لا يشترط فيه  
 وأصل ما عا سبيل الدين

والجدة

والجدة ولي في هذه العقد وعند ما يمتنع له الجانب فيه كذا أنه شرح إلى المصنف  
 القاضي خان والصدور الشهيد والمجهر أن كان فصولا يشترط فيه العدد أو العدم  
 خلافا لها ولو كان رسول لا يشترط إجماعا ولو استأذن عمة في أجنبيا كان أو ثيبا  
 لا ولاية له لكونه كافرا أو عبدا أو مكنا أو من غيره أو من بعية كان ذلك المولى أو  
 أبعد فلا يكون سكوتها رضا كالثيب لم يقل فرضا ما بالعقل كالثيب لأن رضا ما  
 ورضى الثيب كما يكون بالعقل يكون بالفعل كوكيلين من نفسها وأخذ المهر والنقعة  
 ذكره في البدائع والزبيل بكارتها بوثبة أو حيف أو أجرة أو عتيس أو زنا  
 بكوكها فلا الحكم المذكور للبكر وقالا إذا زالت بكارتها بالزنا لا يكون لها حكم  
 البكر وهو قول الشافعي أيضا وقوله ردت أي النكاح عند الاستيذان أو بلوغه  
 أو من قوله سكنت لأن الزوج يدعي عليها لزوم العقد وهي تنكر والقول للمكسر  
 وفيه خلاف لزفر وقيل بينته على سكوتها لأنه لا نور دعواه بالحج كذا قالوا خلافا  
 فيه إنما الخلاف في وجه قبول البينة على السكوت وهو عدمي على ما نص عليه في خان  
 في شرح الجامع الصغير وعلى به في ترجيح بينتها على الرد على بينته على السكوت  
 عند ثبوتها معا ولا تخلف هي أن لم يقع خلافا لها فانه يكلف عندها في النكاح والكلف  
 عنده على ما سيأتي في كتاب الدعوى وللمولى النكاح الصغير والصغيرة ولو ثبتا  
 خلا فالشافعي وقد مر التفصيل فيه ثم إن كان مولا الأب أو الجد عنده عدم الأب  
 أو عدم ولاية لزم أي العقد ولو بغين فاحش أو من غير كفو أشار إلى ذلك إلى أبي  
 لزوم العقد بغين فاحش أو من غير كفو إذا كان العلقه أباً أو جدّاً صحح الهداية بقوله  
 ذلك عليها وصرح به ذكر صاحب البدائع حيث قال وأما النكاح الأب والجد الصغير

ما في الشريعة  
 صدر الشريعة  
 كما ينبغي

ما في الشريعة  
 ما في الشريعة  
 ما في الشريعة

ما في الشريعة  
 ما في الشريعة

وهذا ينبغي أن يجاب به في الشريعة في شرح البدائع  
 حيث قال فان ثبتت بينتي أن الأصل لا يشترط فيه  
 قلت السكوت أمر وجوب لا نهجاً لأنه في حكمه في عدم  
 من أن لا يكون من البينة كما أمر وجوب في خبره في النكاح



لا فرق بين مئة الفقة ومئة الفقة  
انما هو في التسمية لا في الحكم

في غير كفو او بغير فاحش ومنهم من يوجب  
ان كان من كفو بلا عيب فاحش فلها الخيار اي يصح النكاح ولكن لا يلزم هذا عندنا

والصغيرة فكفاؤه فيه ليست بشرط للزوم عندنا في كفاها ليست بشرط الجواز عنده  
وجما ذكر خلافهما ولو كان المزوج غيرهما اي غير الاب والجد لا يصح النكاح ان كان  
من غير كفو او بغير فاحش ومنهم من يوجب ولكن يثبت حتى الفسخ فتدوم والّا  
اي ان كان من كفو بلا عيب فاحش فلها الخيار اي يصح النكاح ولكن لا يلزم هذا عندنا  
خلاف ابي يوسف وانما لم يقل فلها فسخه لان الفسخ حكم القاضي على ما سياتي حين بلغها  
عالمًا بالنكاح او حين علمه بعد اي بعد البلوغ ان لم يبلغها عالمًا فان العلم بالنكاح  
شرط وسكوت البكر رضا ومنها ايضا لان سكوت البكر جعل رضا في ثبوت اصل النكاح  
فلما لم يجعل رضا في ثبوت وصف اللزوم اولى ولا يندخيلها الى آخر المجلس لانه  
لانه ما ثبت باثبات الزوج بل لتوهم الحلل فيبطل بالرضا وسكوتها دليل الرضا وان  
جهلت به اي بالخيار شرط العلم بصل النكاح لانها لا تمكن من التصرف اياه والولي يتفرد  
به فعدرت ولم يشترط العلم بالخيار لانها لا تنفرد لمعونة الاحكام والدار دار العلم فلم يتفرد  
بالمجلس بخلاف المعققة فان خيارها ثابت باثبات المولى وهو الاتفاق فيعتبر في المجلس  
فيتمد الى آخره كما في خيار الخيرة ثم انها تعدر بالمجلس بثبوت الخيار لان الامة لا تنفرد  
لمعونة الاحكام وخيار القدام والنيب لا يبطل بالسكوت لعدم كونه دليل الرضا في حقها  
انما لم يقل لا يبطل بل ارضى صريح اود لانه لا يثبت بينهما وبين البكر لمعونة  
ان بطلان خيار البكر بالسكوت لدلالة على الرضا ولا باثبات المجلس لان سبب  
خيار البلوغ عدم الرضا فيبقى مالم يوجد الرضا كخيار العيب وخيار الاجازة في عقد  
الفضولي ولا دلالة في القيام على الرضا وبطلان عندنا في البكر لان القيام دليل  
بل لان السكوت المقارن له دليل الرضا وشرط القضاء لفسخ من بلغ فلا يبطل

ما هو الرضا  
والرضا هو ما لا يملك العلم  
فرضه على كل ما لم يملك  
وبالتفصيل في المصنفين  
ان العلم بالرضا في الرضا  
وهو قبل البلوغ فيكون  
والنكاح عند البلوغ فيكون  
العلم والرضا في الرضا  
كما لا يخفى على ذوي الادب

العقد مالم يقض به القاضي حتى لو مات احد ما قبل القضاء ورثه الآخر على ما سياتي في  
بخلاف ما لو كان النكاح بعد البلوغ فرد حيث يبطل برده لان ثمة اصل العقد موقوف  
فيبطل برده من توقف على اجازة وهن العقد كان نافذا فلا يبطل بمجود الرد مالم ياتكده  
بالقضاء لان خيار البلوغ يختلف فيه وسبب باطن وخفي وهو موقوف شفقة المولى  
فكان الرد ابطالًا لحق الاخر فلا ينفرد به ثم انما كان خيار البلوغ شاملًا للذكر والانثى  
ذكر الفعل فليطلب له عليها بخلاف خيار العتق فانه مخصوص بالانثى ولذلك انزل الفعل  
فيه حيث قال لامن عقت اي لا يفسخها فان العتقة اذا اختارت الفرق بخيار العتق  
يبطل النكاح ولا سوقف على قضاء القاضي ووجه الفرق ان خيار العتق اذا كان  
الزوج عبدًا متفق منصوص عليه وسبب هذا الخيار ظاهر وهو زيادة الملك عليها  
فكما ينفرد به في اصل الملك بعد الحرة حتى لا يكون النكاح بدون رضا كما ذكره ينفرد  
به في الزيادة لانها لا تملك دفع الزيادة الا برضاها ما كان ثابتًا لان النكاح لو بقي  
بعد عتقها لا يزول الا بملك تطليقات فملك دفعها ما كان ثابتًا ضمن دفع الزيادة  
لا قصد اقل قيل ان المرأة ان كانت دافعة للزيادة فهي مبطلة حتى الزوج فاذا  
لا يترجح جانب المرأة قلنا ان الزوج رضى بهذا الضر حيث تزوج الامة باختياره  
كما لو تزوج صغيرة زوجها غير الاب والجد واما المرأة فلم ترض بهذا الضر لانها لا اختيار  
لها في النكاح فانه مات احد ما قبل التوثيق بلغ من لخيار البلوغ اولا ورثه الآخر  
لتوقف زوال النكاح الذي سبب الارتعاض القضاء والقاضي وللولي مطالبة انا  
قال مطلقا كيلا يتوهم ان المراد في الصغيرة والصغيرة خاتمة بقية سبق ذكره  
العصبة نسبية كانت او سببية فان مولى العاقبة وعصبة من قبله العصبة المقدمة

ويعقدون الميراث بملك بضمك  
فاختاروا العقد فانما زاد الملك على ما  
عقدوا في فاعلم ان العقد في الميراث

وهذا التفصيل بين ما هو الوجه الذي ذكره  
صدر الشريعة من القصور والحدود ما لا يحصى

انما قال رضى لان الجهل لا يكون  
رضا عندنا

ما هو الرضا  
وما هو صدر الشريعة من الخصائص  
ما هو الشرع  
ثم انما هو ان مولى العاقبة آخر  
العصبات منقول فيه منه راجع







غير كفو لدى اب فيه ولا اذواب فيه لذى ابوين فيه واما ذوابوين فيه فلففو  
 لذى آباء فيه لان له في الاسلام نسباً صحيحاً فان اصل النسب في تعريف الى الاب  
 وتامه الجد فلا يشترط اكثر من ذلك وحرية هذا العقد في حق العجم فانهم كانوا يفخرون  
 به بدون النسب فليس عبداً او معتق كفو المرأة اصلية ولا معتق ابوه كفو الذوات ابوين  
 حرين وديانة هذا يعنى الفريقين عند الشيخين هو الصحيح فليس فاسق كفو البنت صالح  
 وان لم يعنى هذا اختيار الشيخ الامام ابى بكر محمد بن ابى الفضل واما قالوا جرح  
 المهر المجمل والنفقة ليس كفو الواحد ولو كانت فقيرة والفا در عليها كقولنا مال  
 عقيمة هو الصحيح لان المال غاد ولا يرجع فلا عجرة كثرته وحرقة عن كل احوالنا فيه روايتان  
 اظهره وايضا ابى جرح انه لا يعتبر الكفاة في الحرف واظهره ابى يوسف  
 ومحمد انه يعتبر من الخاقين في كفاك او حجام لو كان اود باغ ليس كفو العطار وبرزاز  
 وصرف وبقية ان تكفى لافل من مهر باى مهر مثلاً فلكون الاعراض حتى يتم او  
 يفرق وقال لا اعراض عليها لان المهر حقها ولهذا كان لها ان تهب فلان تنقصه  
 اولى وله ان المهر الى عشرة دراهم حق الشرع فلا يجوز التقيص منه شرعاً والى المهر  
 مثلاً حتى الاولياء لانهم يعترفون بذلك فاهم من صحتها الى تمامه والاستسقاء  
 حقها فان شئت قبضته وان شئت وهبته ووقف كفاة فضولى من اخذها  
 او فضولى من الجانبين على الاجازة اى اجازة من له الحق ويتولى طرقي الكفاة  
 اى الايجاب والقبول واحد فيقوم عبارة الواحدة مقام العبارتين على ما عرفت  
 فيما سبق ليس بفضولى من جانب اعلم ان الواحد اذا كان وكيداً منها فقال نكحها  
 آياه كان كافياً وهو على اناس اما ان يكون اصيلاً وولياً او اصيلاً ووكيلاً او ولياً من

ماج السبعة  
 صدر السبعة

او وكيداً

او وكيداً من الجانبين او ولياً من جانب ووكيداً من آخر ولا يجوز ان يكون فضولى  
 كما اذا كان اصيلاً وفضولياً او ولياً من جانب وفضولياً من آخر او وكيداً من جانب  
 وفضولياً من آخر وفضولياً من الجانبين والامور بنكاح امراة مائة الف بنكاحها  
 فلا يلزم له نكاح واحدة منها ان عقدتها بعقد واحد ويلزم نكاح الاولى دون الثانية  
 ان عقدتها بعقدين وانما قلنا لا يلزم له دون لا يصح لانه صحيح انعقدت دونها حتى  
 ان يجزئها جميعاً او نكاح احدهما ايتهما شاء وانما لم ينفذ عليه لعدم رضاه ففوق  
 صاحب الهداية فتعين التفريق ليس بذاك لا بنكاح امه خلافاً لها والمراد بها  
 امه الغير لانه اذا تزوجت امه نفسه لا ينعقد عليه اتفاقاً لانه متهم فيه ولا فرق  
 بين ان يكون الام اميرة او غيره **باب**  
 اهل عشرة دراهم مضروبة كانت او غير مضروبة بخلاف رضا بالسرة وقال الشافعي  
 كل ما يجوز اخذ العوض عنه يصلح مهر فتعليم الزان وطلاق امراة اخرى والفقر  
 عن القصاص يصلح مهر اعنده لا عندنا فتجب حتى وان سعى دونها وقال زفر النعمية  
 فاسدة ولها مهر مثلها والمستحى ان سعى فوقها بعد طلق او فلولاً حتى وسياً في تفسير  
 او موت احدهما ونصفه بطلاق قبل ذلك اى قبل وطئ وحلوة صحيحة هذا الحكم  
 غير مخصوص بالطلاق بل يعم الفوق من قبل الزوج بسبب مخطوطة الردة والاباء  
 عن الاسلام وتقبل البنت بالمشوة ذكره في شرح الطحاوى والمثل الثاني على  
 قول ابى يوسف وصح النكاح بلا ذكر مهر ومع نفية ونحوه وحزيرة وهذا الدن  
 من الخل فهو حر وهذا العبد فهو حر وبشوب وبدابة لم يبين جنسهما ولم يبالغ  
 في وصفه اى وصف الثوب وتعليم الزان وكبدمة الزوج الحر لها سنة اقل

ماج السبعة  
 صدر السبعة

ماج السبعة

ماج السبعة



بقيد المعلن العبد لا يبيح ان اذا كان عبداً يصح وجب الخدمة وفي تزويج بنته  
 منه عن تزويج بنته او اخته منه معاوضة بالعقد بين اي حال كون الزوج نفوساً  
 لهذا العقد بذل العقد وذلك العقد بهذا الزم منه مثلها في الجميع عند وطئ او  
 خلوة او موت احدهما ومثله لا تزيد على نصف مهر المثل ولا نقص عن  
 خمسة دراهم ويعتبر كماله في الصحيح خلاف ذلك في فانه قال ويعتبر كمالا وهي  
 درع وخمار وملحفة بطلاق قبل وطئ وخلوة فيها اي في الصور المذكورة بعد  
 قوله ومقتى النكاح وفي خدمة الزوج العبد لها هي اي تجب الخدمة في النكاح بحدة  
 الزوج العبد لها وللغفوة بكسر الواو هي التي اذنت وليها بالزوج بلامهر  
 وبفتحها هي التي فوضها وليها ان يزوجه بلامهر ما تراضيا عليه او فرض لها بان  
 رافعة الى القاضي ففرض لها مهرا فانها ان توافقه الى القاضي ذكره التتاشي  
 ان وطئت او خلت به او ماتت والمتعة ان طلقت قبل وطئ وخلوة ولا خلاف فيه  
 للتاشي ذكره في الفائق وما زيد على المهر يجب خلافه فهو قول الشافعي  
 ويسقط بالطلاق قبله اي قبل الوطئ حقيقة او كما لو زاد مهرا بعد المسمى ففي حال  
 التاكيد ينالك وفي حال التنصيف لا ينصف بل ينصف الاصل وصحة خطبة  
 اي خط المرأة عن الزوج المهر كلاً او بعضاً وانما خذله للدلالة على هذا التعميم  
 بلامانه وطئاً او شراً او طبعاً كالمرض سواء كان في الزوج او في الزوجة انما  
 لم يقل يمنع الوطئ لانها مباحة وهذا نظير المانع الحثي وصوم رمضان واحرام  
 الفرض او نفل وحيض ونفاس هذا نظير المانع الشرعي وثالث عاقل هذا نظير المانع  
 الطبيعي ذكره في البداية ومن اورد الحيض والنفاس مثالا للمانع الطبيعي فلم يرد

ما في الشرع  
 اي حصة

لا يجوز ان يزوج العبد بغير موافقة مولاه  
 ولا يجوز ان يزوج العبد بغير موافقة مولاه  
 ولا يجوز ان يزوج العبد بغير موافقة مولاه

ان المناسب للفصل بين الموانع باظهار الكفاية كل منها منفرداً عن الاخرين في  
 المنع ايراد مثال لا يوجد فيه الا مانه طبيعي يؤكد اي يؤكد المهر اعلم ان المراد  
 بالخلوة اجتماعها بحيث لا يكون معها عاقل وشرط صحتها ان لا يكون مانه من الوطئ  
 حثا او شراً او طبعاً وعدم علم الزوج بانها امراته من الموانع الشرعية اذ يحتمل  
 عنه حكم الشرع والايتمان عن اطلاع الغير عليها غير معتبر في مفهوم الخلوة وانما  
 هو شرط صحتها على ما نهت عليه فبا تقدم خلوة بحسب او عين او خض او صايم  
 قضاء في الاصح ونذرا في رواية قال في البيهقي والصحيح ان لا يمنع صحة الخلوة لعدم  
 وجوب الكفارة بالافساد ومع احدى الختات المتقدمة لا والصلوة كالصوم فرضا  
 ونفلا والعدة يجب في الكل اي في جميع ما ذكر وان لم تقع الخلوة في بعضها احتياطاً  
 الا اذا مضت الخلوة بالجنس حقيقه ذكره فاض خان في الجامع الصغير  
 ويجب المتعة لطلقة لم نوطأ ولم يسم لها مهر وسقط لمن سواه الا لمن سمي لها وطئت  
 قبل وطئ هذا على اختيار الدودي ذكره في شرح مختصر الكرخي ويوافقه ما في التحفة  
 الا انه في لفظة الما في المبسوط والحسن فانه صرح فيها بالاستحباب في حق المستأنة فيه  
 وذكر في بعض مشكلات الهدوي انها اربعة واجبة كما تقدم اراد به المتعة لطلقة  
 لم نوطأ ولم يسم لها مهر ومعتبة وهي التي طلقها بعد الدخول ولم يسم لها مهر او ستة  
 وهي التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر او اربعة لبيت بواجبة ولاستية ولا  
 وهي التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر لان نصف المهر قائم في حقها  
 مقام المتعة وان قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلقت قبل وطئ حقيقة كان وكما  
 رجح بنصفه اي يجب عليها ان ترده بنصف المهر بالطلاق قبل الدخول اذ لم يصل

فكل من علم ان المانع من الطلاق من غير موافقة المالك  
 لا يفسد ما قال صدر الشرع على علم ان المانع من الطلاق من غير موافقة المالك  
 لا يفسد ما قال صدر الشرع على علم ان المانع من الطلاق من غير موافقة المالك

لم يكن هذا الفصل انما يذكره  
 مذهب عبد الله بن مسعود



اليه بالية عني ما يستحقه لان الالف درهم كان اودينارا لا يتعين في العقد  
 فكذا في الفسخ لان الفسخ يرد على عيني ما ورد عليه العقد وكذا اذا كان المهر  
 مكيلا او موزونا او في الدية لعدم تعيينها وان لم تقبضه او قبضت نصفه ثم  
 وهبت الكل او ما بقي او وهبت عرض المهر قبل قبضه او بعده لا اى ولا يرجع  
 عليها بشئ وانما لا يجب عليها شئ في الصورة الاولى لان حكم الطلاق قبل الدخول  
 ان يسلم له نصف المهر وقد حصل والمراة لم تأخذ شيئا لردة اليه بخلاف المسئلة  
 السابقة واما انه لا يجب عليها شئ في الصورة الثانية والثالثة والرابعة فلما ذكرنا  
 واما انه لا يجب في الصورة الخامسة فلما وهبت العرض له فانقص قبض المهر  
 لان الوضو في ميعته وان نكح بالف على ان يزوجها او لا يزوج عليها او بالف ان لم  
 بها او بالعين ان اخرجها فان وقي في الاول واتام في الثاني فلها الف الف  
 عند اثنتي عشرة خلتا لزوجها وان لم يزوجها هذا قوله فان شرط الاول صح عنده  
 دون الثاني وقال الشيطان صحبان وقال زفر كلاهما في سدة كنف في الثاني لا يزداد  
 على الالفين ولا ينقص عن الالف لانها على ان لا يزيده المهر على الفين ولا  
 ينقص عن الف وان نكح بهذا او بهذا اى نكح باحد الشيين واحدهما اكرتية  
 من الآخر فلها مهر المثل ان كان بينهما والاخر لودونه والآخر لو فوقه فعلم منه  
 حكم المساواة بطريق الدلالة ولو طلق قبل دعي فنصف الاخر اجماعا الا ان  
 يكون نصفه اقل من المتعة فيكون لها المتعة ذكره قاضي فان في فتاواه وان نكح  
 بهذين العبدتين واحداهما فلها العبد فقط ان ساوى عشرة يعني من الدراهم  
 وان شرط البكارة ووجد ما يثبت لزم الكل وصح امهار فزس وثوب هروى

هذا هو المهر المثل  
 وهو ما كان عليه الزوج  
 من قبل ان يزوجها

باله في وصفه اوله ومكيل وموزون بين جنب لاصفة ويجب الوضو وخبر  
 بينه وبين قيمته وان بين جنس المكيل والموزون ووصفه فذلك ولا يكسب  
 بذا وطى في عقد فاسد وان خلا اراد الخوة الوفيه اذ لا احتمال للمرعية مع  
 فساد العقد ولان وطى فمهر المثل لا يزداد على المستحق اى ان كان مهر المثل مساويا  
 للمستحق او قل فمهر المثل واجب وان كان اكثر فلا يجب الزيادة ويثبت النسب  
 ان وجد اقل مدة الحمل ومدة من دخوله عند محمد وبه يفتى وعندهما يعتبر من وقت  
 النكاح ومهر مثلهما مهر مثلهما شريح في بيان مهر المثل فاحد المكررين مبدا او المراد  
 منه المصطلح والآخر خير والمراد منه الفتوى من يقوم ايها في بلد ما وقت العقد  
 ستا واما لا وما لا وعقلا ودينا وبكارة وضد فان لم يوجد منهم في الاجاب  
 امها وخالفها الا اذا كانت من قوم ايها بان كانت امها بنت عم ايها مثلا وضح فان  
 وليها مهر ما ولو صغيرة لان حقوق العقد منها راجعة الى الاميل والولى صغير  
 ومعتبر باعتبار الضمان لا يكون مطالبا فلا يلزم ان يكون الشخص الواحد مطالبا  
 ومطالب بخلاف البيع وتطالب ايا شاءت ترك المسئلة الغائلة ولو ادعى رجوع  
 على الزوج ان ضمن بامره والا فلا لارتها من مسائل الكفالة وتعلم في بابها ولا يتعد  
 من الوطى برضا ما خلا فالحا لان المعقود عليه كل قد صار ملى اليه بالوطية  
 الواحدة وكذا في بالثوة فلم يبق لها حق المتعة ولا ان كل وطى معقود عليها فتمت  
 البعض لا يوجب تسليم الباقي قبل اخذ ما بين تعجيل الطرف متعلق بغيره ولها منه  
 كلا او بعضا المجل دست پيمان والموجل يسمى كابين كردنى او قدر ما يجعل لثلاها  
 من مثل مهر ما عدا غير مقدرا بالبيع او الخس ان لم يبيها اختاره الفقيه الباقى

هذا هو المهر

هذا هو المهر

هذا هو المهر  
 هذا هو المهر  
 هذا هو المهر



وعليه الفتوى ذكره في الخلاصة لان المعروف كالمشروط وان شرط تعجيل الكل  
 في العقد وجب التعجيل لان اثبات بدلالة الوفاء انما يعتبر اذا لم يوجد المخرج  
 بخلافه والسفر والخروج للحاجة وزيارة أهلها بلا اذن قبل قبضه أي قبل قبض  
 المعجل لا بعده ولا لها المنع لقبض الكل أي ان لم يبين المعجل والمؤجل وهذا نص في  
 ما علم بطريق المفهوم من قوله او قدر ما يعجل الى قوله ان لم يبين وفايد التبيين  
 بقوله في المختار على انه يختلف فيه اختار المأخوذون من بابا على المتعارفين وان كان  
 اصل المذهب ان لا يمنع لاختار الكل اذا لم يبين قدر المعجل والمؤجل لانه ما وجب  
 بالعقد والاصل في امثاله الحلول ولا لوالا جل كل لوجعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ  
 الامام نجم الدين النسفي في فتاواه انه لا يصح قال رح تاويله اذا جعل مؤجلا الى  
 وقت الطلاق او الى وقت الموت وبعضهم قال لو اصبحت وهو الصحيح كذا في الخلاصة  
 ولا سفر بها بعد ادائه أي اداء ما بين تعجيل او قدر ما يعجل مثلها في طاهر الرواية  
 وقيل لا وبه اثنى الفقيه ابو الليث ومحمد بن سلم على ما حكى عنه ابو جعفر الهنداوي  
 وهو اختيار ابى القاسم الصغار ومن بعده وله ذلك أي نظرا فيما دون مدة أي مدة  
 السفر وان اختلفا في المهر ففي اصله يجب مهر المثل أي اختلفا فقال احدهما لم يستمر  
 مهر وقال الآخر قد سمي فان اقام البينة تقبل بينته وان لم يقرم فالقول قول  
 المتكسر مع بينته فان نحل ثبت التسمية وان حلف بجه مهر المثل بالاشاق من اهلها  
 وهو الحاد من قوله اجماعا ومن ثمهم ان التحليف ههنا في اصل ابى رح فقد وهم  
 لانه لا ينكر الاستحلاف في المهر على ما يأتي في كتاب الدعوى وفي قدره حال قيام  
 المكاح القول أي مع البين لمن شهد له مهر المثل فكلم مهر المثل ليس الا بالملوك

في قوله لا يمنع لقبض الكل

صدر الشريعة

من يشهد

من يشهد له الظاهر وان اقام بينته قبلت شهادته مهر المثل اولها قبولها منه في الاولى  
 لدفع اليمين لانه على من يشهد له الظاهر وهي تقبل لدفعه وفي الثانية لاثبات الخطأ  
 من مهر المثل ومنها لاثبات الزيادة في الاولى ولدفع اليمين في الثانية لولم يشهد  
 لواحد منهما وهذا ظاهر وان اقاما فيبينتها ان شهد له وبينته ان شهد لها لان البينات  
 شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لابقاء الاصل على حاله والاصل  
 في المكاح ان يكون مهر المثل والذي يدعى خلاف ذلك فيبينته اولى وان لم يشهد  
 لواحد منهما بان يكون أكثرهما يدعيه الزوج واقبل ما تدعيه المرأة بهاتين في الصحيح  
 لاستوائهما في الدعوى والاثبات ثم يجب مهر المثل كله ويتخير فيه الزوج بين دفع  
 الدراهم والذناير وان لم يتم اصلا أي لم يكن لواحد منهما بينته تحالفا فإيهما نحل لزمه  
 دعوى صاحبه وان حلف بجه مهر المثل بعضه وهو قدر ما ادّبه الزوج على انه  
 مستحق لاقبها عليه وبعضه وهو الزايد بحكم مهر المثل وفي الطلاق قبل الوطء  
 حكم متعة المثل فان كانت مساوية لنصف ما يدعيه الرجل اداقل منه فالقول  
 وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او أكثر منه فالقول لها واني اقام بينته  
 قبلت شهادته اولها وان اقاما فيبينتها ان شهد له وبينته ان شهدت لها وان  
 كانت بينهما فاعلم ما في حكم مهر المثل ويجب متعة المثل ههنا فيما يجب مهر المثل  
 ثم وموت احدهما كونهما في الحكم وبعد موتهما ففي قدر القول أي مع اليمين  
 لورثته ولا يستثنى القليل المستنكر خلافا لابي يوسف وعند محمد حكم مهر المثل  
 كذا في الثانية وفي اصله لم يقض بشيء لان موتهما يدل على اتواض اقرارهما  
 فبهم من يقرر القاضي مهر المثل ولا يذهب عليك ان كلا من مقامى كلامه

ومن ثمهم ان اقام بينته قبلت شهادته مهر المثل اولها قبولها منه في الاولى  
 لدفع اليمين لانه على من يشهد له الظاهر وهي تقبل لدفعه وفي الثانية لاثبات الخطأ  
 من مهر المثل ومنها لاثبات الزيادة في الاولى ولدفع اليمين في الثانية لولم يشهد  
 لواحد منهما وهذا ظاهر وان اقاما فيبينتها ان شهد له وبينته ان شهد لها لان البينات  
 شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين شرعت لابقاء الاصل على حاله والاصل  
 في المكاح ان يكون مهر المثل والذي يدعى خلاف ذلك فيبينته اولى وان لم يشهد  
 لواحد منهما بان يكون أكثرهما يدعيه الزوج واقبل ما تدعيه المرأة بهاتين في الصحيح  
 لاستوائهما في الدعوى والاثبات ثم يجب مهر المثل كله ويتخير فيه الزوج بين دفع  
 الدراهم والذناير وان لم يتم اصلا أي لم يكن لواحد منهما بينته تحالفا فإيهما نحل لزمه  
 دعوى صاحبه وان حلف بجه مهر المثل بعضه وهو قدر ما ادّبه الزوج على انه  
 مستحق لاقبها عليه وبعضه وهو الزايد بحكم مهر المثل وفي الطلاق قبل الوطء  
 حكم متعة المثل فان كانت مساوية لنصف ما يدعيه الرجل اداقل منه فالقول  
 وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او أكثر منه فالقول لها واني اقام بينته  
 قبلت شهادته اولها وان اقاما فيبينتها ان شهد له وبينته ان شهدت لها وان  
 كانت بينهما فاعلم ما في حكم مهر المثل ويجب متعة المثل ههنا فيما يجب مهر المثل  
 ثم وموت احدهما كونهما في الحكم وبعد موتهما ففي قدر القول أي مع اليمين  
 لورثته ولا يستثنى القليل المستنكر خلافا لابي يوسف وعند محمد حكم مهر المثل  
 كذا في الثانية وفي اصله لم يقض بشيء لان موتهما يدل على اتواض اقرارهما  
 فبهم من يقرر القاضي مهر المثل ولا يذهب عليك ان كلا من مقامى كلامه

قال الامام الرضا في المسبوق في المهر انما اذا كان  
 العبد وانفق في العتق فثبت بينته في المهر  
 كما هو منها اذا لم يتكلم المهر فثبت بينته في المهر  
 عند اقراره



محل نظر قد بر وفا لا قضي بمهر المثل ويبقى وان بعث اليها شيئا فتألت صهره  
وقال مهر فالقول لم اى مع العين فان حلف فالمبعوث قائم فلها ان تردده وترجع  
بما بقي من المهر ذكره في التجنيس الا فاما تبتا للاكل كالجزء والمحل المستوفى قال الفقيه  
ابو الليث الخزاز انه ينظر ان كان من متاع البيت سوى ما يجب على الزوج فالقول  
قولم وان كان من متاع كان واجبا عليه كالحمار والدرع ومتاع الليل فليس له  
ان يحتسب من المهر لان الظاهر بكذبه ان يكتسب ذميا وحرى حريته ثم اى فى  
دار الحرب بميتة او بلاء مهر يحتمل نفى المهر والسكوت وذا جائز في دينهم الى الحال  
ان النكاح على ميتة وبلاء مهر جائز عندهم بحيث لا يجب شئ وانما اعتبر منه العقد  
لان ان لم يجر في دينهم النكاح على ميتة او بلاء مهر على الوجه المذكور لا يكون الحكم  
ما ذكر فوطئت او طلقت او مات فلا مهر لها وان نكحها بغير او خنزير عين ثم اسلمها  
او اسلم احد هما فلها ذلك وفي غير عين فقتل الخمر فيها ومهر المثل في الخنزير لان  
الخمر عندهم مثلى كالحل عندنا ولا يكل اخذنا فاجاب القيمة فيها يكون اعراضا عنها  
واما الخنزير فن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فاجاب القيمة فيه لا يكون  
اعراضا عنه فيجب مهر المثل تحقيقا لمعنى الاعراض **باب**  
**نكاح الرقيق والكافر** نكاح القن والمكاتب والمذنب لم يذكر الامة لان ذلك  
تحت القن وام الولد بلاء اذن السيد موقوف ان اجاز نفذ وان رد بطل وان نكحوا  
بالاذن فالمر عليهم وبيع العبد فيه كما في دين التجارة لا الاطراف اى المكاتب والمذنب  
بل يبيعان فيودى من كبها وقوله اى قول المولى لو اصدتهم تزوج بغير اذنه  
طلقا رجعية اذ لا الطلاق الرجعي يقتضى سق النكاح لا طلقا اوفارقها

ما السبعة

صدر السبعة

ما السبعة

ما السبعة

لان ردة هذه العقد ومشاركة ستمى طلاقا وهو يقع بحال العبد المتردد واذنه  
لعبد بالنكاح يقع جائزه وفاسده خلاف للامتين فيباع بمهر من نكحها فاسدا بعد  
فوطرها ولو نكحها ثانيا اى لو نكحها نكاحا ثانيا او اخرى بعد ما نكحها صحيحا وقف على  
الاجازة لانها لا اجازة بذلك اى بالنكاح الفاسد ولو تزوج عبد الماذون والمذنب  
صح وسأوت غناؤه في مهر ما غير مجاوز عن مهر مثل وفي القدر المتجاوز عنه لانهم  
على تاحذه بعد استيفائهم حقوقهم ان بقي المال داما لم يقل في مهر مثلهما اذ يكمل ان يكون  
المستحق اقل منه ومن زوج امته لا يجب عليه نبوته وهو ان يكتفى بينها وبينه ولا يفتقر  
كذا فسد ما الخفاف في شرح كتاب النفقات ولم يعتبر فيه كون التولية في منزله وكذا  
والزوج يطأ ما ان تظفر به لکن لا نفقة ولا سكنى الا بها اى لا يجب واحد منها على  
الزوج الا بالنبوة وان بولا ما ثم رجع صح اى الرجوع وسقطت اى النفقة بالرجوع  
ولو خدمت بلاء استخدمه لا اى ان خدمت المولى بلاء استخدمه بعد النبوة لا يسقط  
النفقة عن الزوج واعلم ان النبوة المستندة الى المولى ما هو المصطلح المتأخر تفسير  
لا اللغوية فلما وجه لما قيل ان اسنادا اليه باعتبار ان يمكن الزوج من ذلك وله  
النكاح عبده وامته جبراً اريد بالاجبار ان لو باشر النكاح بغير رضاهما نفذ  
ولو قتلت نفسها قبل الوطى المهر لا لانها لا تأخذ شيئا فكل المهر لانه تعليل  
بالعدم وهو غير معقول بل لان جناية المراء على نفسه غير معتبرة في حق الاحكام  
الدنيا فتا به موتها حق انتفا المولى امه قبلها قبل اى قبل الوطى لانه منع المبدل  
قبل التسليم فيجوزى منع المبدل ما قبل لانه يحل بالقتل اخذ المهر فوزى بالحرمان  
لا يصلح وجها لانه مشترك بين قبل الوطى وقبلها بعده فلا يصح التمسك به

ما السبعة

ما السبعة

فلا صحة كما قيل ان كان ثانيا فلا يفتقر  
بجسده ما زاد منه صدر السبعة

ما السبعة

صدر السبعة

ما السبعة

صدر السبعة

صدر السبعة



صدر الشريعة

في مقام الفرق بينهما وانما قال قبل لان بعد الوطئ المهر واجب وزوج الامة  
يعول باذن سيده لانه يحل بحكم المولى وهو حصول الولد الذي هو ملكه فيسقط  
رصانه وخيرت امة ومكاتبه عقت تحت فرا وعبد لان الخيار لان زيدا الملك  
عليها وهذا المعنى لا يختلف بكونه قرا وعبدًا ولانه عزم قال لبريد ملكيت بضعة  
فاختار في جعل علة الخيار ملكها بضعة فلا تشتغل بالتعليل بعد تعليل صاحب الشرع  
والشافعي يخالف فيها اذا كانت تحت الوطئ على ان الطلاق عنه بالرجال فلا يوجب  
علة الخيار وهي ازدياد الملك والحديث المذكور حجة عليه امة كمت بلا اذن  
فعتقت نفه ولم تحجر لانا قد رضيت لان موجه ان لا يكون للمكاتبه ايضاً خيار  
وقد مر ان لها ذلك بل لان النفوذ بعد العتق فلا يتحقق زيدا ملكه اذا زوجت  
نفسها بعد العتق وباسم سيده وان زاد على مهر مثلها لو وطئت فعتقت وان عقت  
اولا اي قبل الوطئ فلها ومن وطئ امة ابنة والاب قد مكنت مسلم انما قال هذه الامة  
لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يصح دعوه فولدت فادعاه ثبت نسب  
ان كانت الامة وملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة وصارت ام ولد  
له وعليه قيمتها لا عتق لا يشترط في ذلك دعوى البتة ولا تصديق الابن لان له  
ولاية ملكه قال ابنه عند الحاجة الى ابقاء نفسه فكله ان يتملك عنه الحاجة الى ابقاء  
نفسه لكن الاولى اشتمل ان نية فلهذا يتملك الطعام بغير نية والبارية بالقيمة ويحل  
تناول الطعام عند الحاجة ولا يحل له الوطئ فلاجل الحاجة جاز له التملك بقصوره او اجنا  
عليه القيمة صيانة لمال الولد مع حصول مقصود الاب اذا ملكه محترماً وزوا كلاً زوال  
فداعين فيها الحقيقي ثم هذا الملك ثبت قبيل الاستيلاء بشرطه اذا صحح حقيقة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

الملك  
في مقام الفرق بينهما وانما قال قبل لان بعد الوطئ المهر واجب وزوج الامة  
يعول باذن سيده لانه يحل بحكم المولى وهو حصول الولد الذي هو ملكه فيسقط  
رصانه وخيرت امة ومكاتبه عقت تحت فرا وعبد لان الخيار لان زيدا الملك  
عليها وهذا المعنى لا يختلف بكونه قرا وعبدًا ولانه عزم قال لبريد ملكيت بضعة  
فاختار في جعل علة الخيار ملكها بضعة فلا تشتغل بالتعليل بعد تعليل صاحب الشرع  
والشافعي يخالف فيها اذا كانت تحت الوطئ على ان الطلاق عنه بالرجال فلا يوجب  
علة الخيار وهي ازدياد الملك والحديث المذكور حجة عليه امة كمت بلا اذن  
فعتقت نفه ولم تحجر لانا قد رضيت لان موجه ان لا يكون للمكاتبه ايضاً خيار  
وقد مر ان لها ذلك بل لان النفوذ بعد العتق فلا يتحقق زيدا ملكه اذا زوجت  
نفسها بعد العتق وباسم سيده وان زاد على مهر مثلها لو وطئت فعتقت وان عقت  
اولا اي قبل الوطئ فلها ومن وطئ امة ابنة والاب قد مكنت مسلم انما قال هذه الامة  
لو كان عبداً او مكاتباً او مجنوناً او كافراً لا يصح دعوه فولدت فادعاه ثبت نسب  
ان كانت الامة وملك الابن من وقت العلوق الى حين الدعوة وصارت ام ولد  
له وعليه قيمتها لا عتق لا يشترط في ذلك دعوى البتة ولا تصديق الابن لان له  
ولاية ملكه قال ابنه عند الحاجة الى ابقاء نفسه فكله ان يتملك عنه الحاجة الى ابقاء  
نفسه لكن الاولى اشتمل ان نية فلهذا يتملك الطعام بغير نية والبارية بالقيمة ويحل  
تناول الطعام عند الحاجة ولا يحل له الوطئ فلاجل الحاجة جاز له التملك بقصوره او اجنا  
عليه القيمة صيانة لمال الولد مع حصول مقصود الاب اذا ملكه محترماً وزوا كلاً زوال  
فداعين فيها الحقيقي ثم هذا الملك ثبت قبيل الاستيلاء بشرطه اذا صحح حقيقة

الملك

الملك اوجه وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى يجوز له الشروع فيها فلا بد من تقديمه  
فتبين انه وطئ ملكه نفسه فلذلك لا يجب عليه العتق وانما اطلق الكلام في هذا  
المقام لانه من مزال الاقدام ومضال الافهام ولا قيمة ولداً لانه انعلق حر العدم  
الملك عليه والجد فيه اي في الحكم المذكور كالاب عنده عدم ولايته سواء كان ذلك  
بموته او رق او جنونه او كونه ويشترط ان يثبت ولايته من وقت العلوق الى وقت  
الدعوة وان ينكحها اي ان ينكح امة الابن صح ولم تصر ام ولده وجب مهرها لاقترانها  
وولده حر بقوله اي بقوله الابن فان الامة ملكه ويتبعها الولد فيعتق على  
اخييه ونفسه كالحاقه قال سيد زوجها اعتقه عني بالف ففعل وسقط المهر  
وعليه للمولى الف خلفا لفرقة فان قال لا يفسد النكاح لعدم الملك فاصل ان العتق  
يقع عن الامر عند ائتنا الثلثة وعند زوال النكاح عن الامور لان منه الكلام خرج  
باطلاً لان طلب الاعتاق من غير المالك لغو اذ لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم  
فيفتق العتق عن الامور ولا ائتنا الثلثة انها امرته باعتاق عبده عنها ولا يتصور  
ذلك الا بتقدم ملكها فيه فيقدر نفقة يه اقضاه فلما ثبت الملك اقتضا وفسد  
النكاح فان قلت ان القبول لم يوجد وهي ركن البيع فلا يصح بدونه فلا يثبت الملك  
قلت انما يصح البيع بدون الايجاب والقبول اذا ثبت مقصودا كما اذا قال  
الا تبيع عبدي متى بالف درهم واعتقه عني فقال الامور بيعت واعتقت حيث  
لا يقع عن الامر اما اذا ثبت ضمناً وتبعاً فانه يثبت بلا انفا ذكرته فان قلت  
الشرائط الاصلية لا تثبت بطريق الاقضاء كاهلية وملك شرط اصل الاعتاق  
فلا يثبت اقضاء وهذا لو قال عبدي كيف عنك بامال او قال له تزوج اربعاً

عبارته صدر الشريعة فانما هو عن فتبين منه المقام  
كما لا يخفى على ذوي الافهام  
منها بين عدم صحة قول من لا يملكه

الاقتضاء  
وهذا اذا لم يصح  
لا يقع العتق عن الامور  
لو قال الامور ببيعك  
لم يصح بيعها  
العتق عن نفسه



الاول من الصلح بالانكاح

لا يثبت الحرة انقضاء قلَّت كون العبد مملوكا في ذاته شرط اصلا للامتناع لا يوجد  
بدونه اما كونه مملوكا فلا يضر فمما مرنا في زعمنا بطريق الانقضاء وان قلَّت  
ان الشئ اذا ثبت للضرورة يتغير بقدره فوجب ان لا يظهر في حق فسخ النكاح  
قلَّت الشئ اذا ثبت يثبت بلوازمه وبطلان منكر النكاح من لوازم ثبوت ملك  
اليمين بحيث لا ينفك عنه والولاء لانه عمن عليها ويقع عن كفارتها لو ثبت به  
اي نوت الكفارة بذلك الاعتراف وان قالت ذلك بلا بدل اي قالت اعتقه عن  
وقيل باللف لم يفسد والولاء له اي للسيدة منه اعنه ما وقال ابو يوسف هذا  
والاول سواء له ان الملك ثبت شرط للامتناع كما في الاول الا ان القبض وان كان  
شرط التبرع اذا كان قصدا سقط منه البتة فمنها كان القبول ركن البيع فيما  
ثبت قصدا وقد سقط فيما ثبت ضمنا والشرط احيى بالسقوط مما الركن لانه ذو  
ولها ان القبض فعل حتى فلا يدخل في ضمن القول وانما يدخل في ضمن الحكم لا حتى  
وقياسه على القبول حتى بط لا يكتمل السقوط كما في صورة التعاطي والقبض حتى  
في الهبة لا يكتمل السقوط بحال فان اسلم المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر  
معتقدين ذلك اقر اعليه وان اسلم الزوجان المحمان فرق بينهما والطفل مسلم ان  
احد ابويه مسلما واسلم احدهما منه اذا لم يخلف الذار او كان الطفل في دار الاسلام  
واسلم الوالد في دار الرب وفي العكس لا يتبعه ولده وكتابي ان كان بين مجوس وكتابي  
لان المجوسي شر من الكفاي فلو كان كتابيا انظر له في اسلام زوج المجوسية وامارة  
مجوسية كان او كتابيا يوض الاسلام على الآخر فان اسلم فمولى والا فترق لا فرق  
بين ان يكون المصير صبي ام ابنا لان ردته كانت لمعتبة فكذا ابوه وهو

مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية

مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية  
مسألة انكاحية

صدر السند

ماج السند

اي التزويق طلاق ولو كان الزوج صغيرا لو ابى لا لو ابى لان الطلاق لا يكون  
من النساء ولا مهرها اي في ابائها الا الموطوءة لم يذكر حكم المهر في ابائها كقنأ  
ببيان كونه طلاقا فانه قد علم حكم مهر المطلقة ولو كان ذلك اي اسلام زوج  
المجوسية او امارة الكافر في دراهم لم تبين حتى تحيض ثلثا او تحض ثلثة اشهر  
اي ان لم تحض قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكفاية فمولى له وبين بناتين  
الدارين لا بابن خلاف للشافعي فان الفرقته عنه السبي دون تباين الدارين  
فلو خرج احدهما اليها واخرج مسيبا بنت وان سبيا معا لا من هاجرت اليها  
مسلمة او ذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية بانت بلا عدة الحرة  
اذا خرجت اليها مهاجرة بانت من زوجها بالاجاع والعدة عليها عده خلاف لها  
وهذه الخلاف يتحقق في الحامل في وجوب العدة وعدم وجوبها اما ان هل يجوز  
نكاح الحامل عنده مع عدم العدة ففي ظاهر الرواية لا يجوز ذكره في المتعلق نقلنا  
عن مبسوط شيخنا لا سلام وارتداد كل منها تسخ عاجل وبعض مشايخ بلخ وسمرقند  
كانوا يفتون بعدم وقوع الفقة حسما لباب المعصية وعائتهم يقولون يقع الفسخ  
وكن يجبر على النكاح لزوجه الاول بعد الاسلام لان المقصود يحصل بذلك مشروعا  
بخارا كالتواخي هذا ثم الموطوءة كل مهر ناسوا كانت الردة منها او منه وانفصرها  
نصفه لو ارتد ولا شئ لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتد امقا ثم اسما معا وبفسد  
ان اسلم احدهما قبل الآخر **باب القسم** بفتح القاف  
وسكون الين مصدر قسمت الشئ فانقسم وبالكسر واحد الاقسام يجب العدل  
فيه والبكر واليتيم والجديدة والعتيقة والحليلة والكفاية سواء وللمامة

والماء

من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية  
من ثمانية







فإن المهر لا ينفى الخطأ فان الخطأ قد يرخص بصيغة المهر حتى لا يقع في محذور  
 فذلك الحث في اليمين سنتين حيث العدد اثنان وهو طلقه فقط في طهر لاوطي  
 فيه لم يقل أحد بكذا ههنا بخلاف الحسن فان فيه خلاف ما لك وحسن وهو طلقه لغير  
 الموطوء ولو في حيض والموطوءة تفريق الثلث في الطهر لاوطي فيها فيمن تحيض  
 ويجوز تفريقها في طهر واحد اذا تحلل بينها رجعة او نكاح او اشهر في غير الشهر  
 في حق من لا تحيض بمنزلة الطهر وقال مالك موبدة لا باج إلا الواحدة وحصل طلقها  
 عقيب الوطى خلافا لغير السنه في الطلاق من حيث العدد يستوى فيها المدخول  
 وغير المدخول بها قال في البداية والحسن موطلاق السنه لم يرد به انه مسنون  
 والآيا كان الضرب الاول احسن منه بل اراد ان ثابت بالسنه ثم انه فرق بين  
 طلاق السنه والطلاق السني فان الثاني اعم من الاول لتساو الضرب الاول  
 بخلاف طلاق السنه ومن حيث الوقت طلقه فقط في طهر لاوطي فيه مخصوص  
 بالموطوءة لا يتحقق في غير ما وبه عليه من حيث العدد المتعدد ثلثا كان او اثنين  
 في طهر واحد سواء ارسل جملة او متفرقة وعند الشافعي موبداج ومن حيث الوقت  
 طلقه في طهر وطئت فيه او حيض موطوءة ويجب رجعتها في الاصح احراز من قول  
 من قال انه يجب فاذا طهرت طلقها ان شاء وان قال لموطوءة انت طلق ثلثها  
 للسنه بل انية تقع عند كل طهر طلقه واولها يقع في طهر لاوطي فيه ذكره قاضي خان  
 في الجامع الصغير هذا اذا كانت من ذوات الحيض وان كانت من ذوات الاشهر يقع  
 في الطل طلقه وبعد شهر آخرى وذلك ان الطلاق الثلث السني هذا وانما تارة  
 بالثلث لان الطلاق السني مطلق اعم منه عما يبيناه اننا وان نوى الكل السامح تحت

26 الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يقع في طهر لاوطي فيه  
 26 الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يقع في طهر لاوطي فيه  
 26 الشريعة

الى النية

الى النية حتى يقع الثلث في الحال خلافا لغيره لانه يدعي وهو ضد السني ونحن نقول  
 الثلث دفعة سنن الوقوع اي ثبت وقوعه بالسنه ويقع طلاق كل زوج كقول  
 ولوعبدك اوسكرانا او مكرنا وفيها خلاف الشافعي لاطلاق نائم وسيد عازوجه  
 عبده والطلاق للمرة ثلثه وللامانة اثنان ولو زوجهما خلافا لخلاف الشافعي فان  
 اعهار الطلاق عنده بالرجال وعندنا بالنساء **باب**  
**بيع الطلاق** صريحه يستعمل فيه دون غيره مثل انت طالق ومطلقة  
 وطقتك الطلاق لغة عبارة عن رفع اليد مطلقا ولكن يستعمل في النكاح قبل  
 وفي غيره بالافعال ولهذا لا يحتاج في قوله انت مطلقة بالثبوت الى النية  
 وتجب فيها يحتاج اليها ويقع بها واحدة رجعية وان نوى ضدها اي الاكث من  
 الواحدة او الواحدة البانية وقال الشافعي ان نوى اكثر من الواحدة يقع كوني  
 او لم ينو شيئا في انية الطلاق او طلق الطلاق او طلق طلاقا يقع واحدة  
 رجعية ان لم ينو شيئا او نوى يعني بالمصدر وانما قلنا هذا لانه لو قال في الثاني  
 اردت بقولي طالق واحدة ويقطع الطلاق اخرى يصدق ويقع رجعية  
 اذا كانت مدخولا بها واحدة او اثنين وفيه خلاف لغيره وان نوى ثلثا فثلث  
 هذا لان اللفظ مفرد فلا بد من مراعاة غير ان المفرد نوعان حقيقي وهو  
 الجنس وحكي وهو جميع الجنس فابها نوى صحت نيته لان اللفظ كيمه ولا كذلك  
 التثنية حتى لو كانت المرأة امة تصح نيته التثنية فيه لانه جميع الجنس في حقها  
 كالثلث في حق الحرة وباضافة الطلاق الى ما يعبر به عن الكل كالراس والرقبة  
 والعنق والروح والبدن والجمد النوق بينهما ان الرأس والاطراف داخله

26 الشريعة

26 الشريعة

26 الشريعة

قال صاحب الكشاف في الحاق بالبدن  
 من الجسد فاستوى الرأس والجوهر فافل  
 عن هذه الفرق حيث قال البدن الجسد



في الجسد دون البدن والفرج والوجه او الى جزء شايء كما لنصف والثالث يقع  
 والى يدها او رجلها لانهم يعرف استمرار استعمال لغة ولا عرفاً وانما جاء بها  
 على وجه النذرة حتى اذا كان عند قوم يعبرون بمعنى الجملة وقع به الطلاق  
 ذكره في التبيين ولزفروا في خلاف فيها وفي كل جزء معين لا يعبر به عن  
 جميع البدن وكذا الظاهر والبطن قال في الاسرار واما الظاهر والبطن فمما رواه  
 فيها الصحيح ان لا يقع وبنصف طلقاً او ثلثاً وكذا في كل جزء منها ومن واحدة  
 الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة قوله واحدة مبتدأ خبره بنصف  
 وفي من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث ثلثان وقال لا يقع في الاول  
 ثلثان وفي الثاني ثلث وقال زفر في الاول لا يقع شيء وفي الثاني يقع واحدة  
 وثلثه انصاف لثنتين ثلث وثلثه انصاف طلقة طلقان لهما طلقة ونصف  
 فيثبته مل وقيل ثلث لان كل نصف يتكامل في نفسه فيصير ثلثاً وفي انت طالق  
 واحدة في ثنتين واحدة وان نوى الضرب او الظرف لا يعمل الضرب اثره في كثير  
 الاجزاء بعد المضروب فيه لا في زيادة المضروب والطلاق لا يصلح طرفاً فيلغو  
 وقال زفر والحسن بن زباد يقع ثلثان ان نوى الضرب وان نوى وثلثين ان  
 نوى واحدة وثلثين فثلث وغير الموطوء واحدة مثل واحدة وثلثين اي اذا  
 قال لغير الموطوء انت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثلثين يقع واحدة  
 كما اذا قال لها انت طالق واحدة وثلثين يقع واحدة وان نوى مع ثنتين فثلث  
 وكذا في ثنتين في ثنتين يعني يقع الثلث ان نوى مع ثنتين والا يلغوه ثنتين سواء  
 نوى الضرب او الظرف او لم ينوشياً وعند زفر يقع الثلث ان نوى الضرب وفي من

ما في الشرع

ما في الشرع

صدر الشرع

الى ان

الى الثام واحدة رجعية وقال زفر هي باينة ونحو الطلاق في بكته او في مكة او في الدار  
 اي يقع في الحال في هذه الصور وانما عني به التعليق بصديق دياناً لا نقضاً وعق  
 في اذا دخلت مكة او في ذؤيبك الدار ويقع عند الفجر في انت طالق غداً وفي غير ذلك  
 منه الا في اي آخر النهار ان في فقط مراده في القضاء واما دياناً فينصف فيهما  
 وهذا عنده وقال لا يصدق فيهما قضاء وبصدق دياناً وعند اولها في اليوم غداً  
 او غداً اليوم يعني اذا قال انت طالق اليوم غداً او غداً اليوم يعتبر الوقت المذكور  
 او لاحق يقع في الاول في اليوم وفي الثاني في غير ذلك وانت طالق قبل ان تزوج  
 وانت طالق امرس لمن لهما اليوم لانه اسنده الى حاله معهودة من فيه بالكية  
 الطلاق فيلغوه ويقع الان فيمن نكح قبل امس لانه اسنده الى حاله من فيه ولا يكن  
 تصحيحه اخباراً ايضاً كان انتا والانشاء في الماضي انتا في الحال وفي انت طالق  
 ثلثاً مالم اطلقك او متى لم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت يقع حالاً دائماً  
 قال وسكت لانه اذا قال موصولاً انت طالق عقيب قول انت طالق ثلثاً مالم اطلقك  
 يبر في عينه خلافاً لزفر فان عنده يقع ثلث تطلقات ذكره في شرح الطحاوي وفي  
 بين البر والحنث لا يظهر في انت طالق مالم اطلقك ولذلك قيده بالثلاث وفي انت  
 طالق ثنتين انما ذكره ليظهر غرضه ووجه الاخره دون الاولى ولم يقل ثلثاً اذح لا يفتي  
 ما ذكر في العيين الا في ذكره مالم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة معناه قال ذلك  
 موصولاً به والعين ان يقع المضاف فيقع في ان كانت مدخولاً بها وهو قول زفر  
 وفي ان لم اطلقك قبيل موت احدهما وفي النواذر لا يقع بموتها لان اليأس لا يقع  
 بموتها فوجه الشرط عند انقضاء محل الطلاق وفي الصحيح ان موتها مكروه لانها

ما في الشرع

في دخول صاحب الدابة فيه

في صدر الشرع

ما في الشرع

منه في صدر الشرع

ما في الشرع



منه انما هو من جنس  
منه انما هو من جنس  
منه انما هو من جنس

اذا اشرفت على الموت فقد بقي من حيوتها ما لا يسع للحكم بالطلاق وذا القدر من الزمان  
صالح لوقوع المعلق لانه يستغنى عن زمان الحكم فوجد الشرط والملك قائم والحكم  
باق واذا واما بلائيه كان عنده وعند ما كفى اى قال انما تطلق قبيل موت احد  
وقالا تطلق كما سكت لان كلمة اذا الوقت فصار بمنزلة متى ولا يستعمل في الشرط  
ايضا فان اريد به الشرط لم تطلق في الحال وان اريد به الوقت تطلق فلا تطلق  
بالشك والاحتمال لا يقال اذا ترددت كان الاحتياط في الوقوع تغليب الجانب  
الحرمة لانا نقول ترجح بالاصل وسرانهما عصمة يقيمن فلا تطلق بالاحتمال كما  
اذ اشك في الوضوء او في الحدث يرجح بالاصل وان كان الاحتياط اجاب الوضوء  
ومعينة الوقت او الشرط فكيفية اى يقع في الحال في الاول وقيل موت احدهما في الثاني  
واليوم لهما ربيع فعل منه وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد عندهم ما صح فيه ضرب  
المدى وغير الممتد لم يقع فيه ذلك والتفويض من الاول لا يقع ان يقال جعلت  
امرک بيدک يوما او شهرا ويصير الامر بيدك في ذلك الزمان دون غيره والطلاق من الثاني  
حتى لو قال طلقك سنين كان ذكر المدة لغوا و كانت المرأة مطلقة فعند الشرط  
ليلا لا يتخير في امرک بيدک يوم يقدم زيد وطلق في يوم انز وجكر فانت طالق اعلم  
ان اليوم يدكر ويادب النهار خاصة ويدكر ويادب مطلق الوقت فيقول اليل  
والنهار والاضابط فيه انه اذا قرن بفعل منه يادب النهار واذا قرن بفعل غير منه  
يراد به مطلق الوقت والرفق ان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ  
فيكون معيارا له كقولنا صحت السنة بخلاف ما اذا تعلق به باللفظ كقولنا صحت  
في السنة فاذا كان الفعل متدا كان المعيار سنة افراد باليوم النهار وان كان غير

منه انما هو من جنس  
منه انما هو من جنس  
منه انما هو من جنس

كان المعيار غير متدا فيراد به مطلق الوقت ثم اختلف عبارتهم في اذ العيب الامتداد  
وعنده فاعلم يوم من الهداية في هذا الفصل ان المعبر الفعل الذي تعلق به اليوم  
وهو الطلاق في المثال الثاني والمذكور في بيان الهداية ان المعبر الفعل الذي  
اضيف اليه اليوم وهو الزوج في المثال المذكور وقال في التلويح هو من تسامحهم  
حيث لم يختلف الجواب لتوافق المعلق به والمضاف اليه في الامتداد وعدمه واما  
اذا اختلف مثل امرک بيدک يوم يقدم زيد فقد تفقوا على ان المعبر هو ما تعلق  
به الطرف لاما اضيف اليه حتى لو قدم ليلا لا يكون الامر بيده لان كون الامر  
باليه عائدة وراجع في انت طالق سنتين مع عني سيدك لك انما قال لك دون  
كيلا يتعين المعنى الذي للعقود وهو الاعتاق فان المراد تصوير للسؤال عما وجب  
ينظم المعنيين للعقود لعدم الفرق في الجواب عما افصح عنه صاحب الهداية لو اثنى  
اذا قال لرجل لزوجته الامة انت طالق سنتين مع عني سيدك لك واعتقها سيد  
طلعت سنتين ويكسر الزوج الرجعة لانه علق التطلق بالاعتاق والمعلق بوجه  
بعد الشرط فيوجد التطلق بعد الاعتاق كما انه ارسله في ذلك الوقت مفارنا للعقود  
الذي هو حكم الاعتاق فقصير حرة به ثم يقع عليها الطلاق الذي هو حكم التطلق  
بعد الشرط فلا يحرم به حرمة غليظة لا يقال ان كلمة مع للقران فكيف يتصور ما ذكرتم  
لا نقول قد ذكر لنا خيرا ايضا قال الله تعالى فان مع العسر يسرا فعمل عليه بدليل  
ما ذكرنا من معنى الشرط في شرح الطحاوي ان كلمة مع اذا التزم بين جنسين مختلفين  
كل عمل الشرط وعند عني غير بعد تعليق عنها وتطبيقها بحجة لا يعني اذا قال المولى  
لا مته اذا جاء غدا فانت حرة وقال زوجها اذا جاء غدا فانت طالق سنتين في الغد

صدر الحديث  
فان افاضت الى الفخ وان كانت ترجح  
الغنى المجازي كمن غلبت باللام على الضمة  
ومن لم ينسب ما ذكر من قصد المعلق فان  
اذا كان قد ذكر لك مسر

منه انما هو من جنس  
منه انما هو من جنس  
منه انما هو من جنس



وقع العتق والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان الطلاق والعناق تعلّق  
بشروط واحد وهو محجّ الغد فيقعان معاً عند تحييده فكما ان العتق صا دفها وهما  
فكذلك الطلاق صا دفها وهما وهما والامة تحرم حرمة غليظة بتطليقتين بخلاف  
المسئلة الاولى لانان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق كما تؤمّم لعدم  
صحته بل كما ذكرناه آنفاً خلاف الحمد برواية ابي حفص الكبير عنه فانه قال يملك الرجعة  
لان العتق اصبر وقوعا لانه رجوع الى الحالة الاصلية وهو امر حسن بخلاف  
الطلاق فانه البعض المجاحات فيكون وقوعه بطؤاً وتأخر لان الطلاق ايضا  
رجوعا الى الحالة الاصلية وسرعه الوقوع في الامر المستحسن ويطؤ في غير المستحسن  
امر تجنيبي بل لان قوله انت حرة او جز من قوله انت طالق ثنتين والمعلق كالمكمل  
عنه الشرط فيكون كأن المولى والزواج ارسلنا في ذلك الوقت فيقع او جز القولين  
اولا وهو العتق وتعدّد كالمدة بالانفاق اخذا بالا حياط ويقع بانامك بابن  
او عليك حرام ان نوى لابا نامك طالق وان نوى خلافا للشافعي وج وانت طالق  
واحدة او خلافا للحمد رج اومع موفى اومع موتك ولا طلاق بعد فملك احداهما  
صاحبه او شقّصه لوقوع الفرق بينهما بملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح  
ولا يلزم هذا المذهب اذا اشترى زوجته حيث لا يقع الفرق بينهما لانان لم  
ان له ملكا بل حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح وبانت طالق وكذا ايشير  
بالاصبع يقع بعده اى بعد الاصبع والاصبع ذكر وروثوث ويعبر المشورة  
لان الاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة للوف والسنة فلو نوى الا  
بالمضمومة بصلة في ديانته لا فضاء ولو اشار بظهورها فالمضمومة بقي مهنها

صدر الشریعہ

سید بن ابی طالب علیه السلام  
صاحب الزمان

صد / الشريف

احضار آخر وهو ان يكون رؤس الاصابع نحو الحماط ب فالوجه الثاني اقل قيل ان  
نشر عن فتر فالعبرة للنس وان كان صما عن نس فالعبرة للمصفا فهم بان طالق  
باين البتة وقال الشافعي يقع رجعي اذا كان بعد الدخول او انت طالق اسد  
الطلاق او اخص او اخصه او اسواه او طلق الشيطان او البتة او كما لجبل  
وقال ابو يوسف رجعي الاصل عند ابي ح ان منى شبه الطلاق بشئ اى شئ  
كان يقع باينا ذكر العظم اوم يذكر وعنه ابي يوسف ان ذكر العظم يكون باينا والا  
فلا اى شئ كان المشبه به وعند زفران كان المشبه به مما يوصف بالعظم عند  
الناس يقع باينا والا فهو رجعي وقيل محمد مع الاول وقيل مع الثاني او كما كف  
البيت او تطليقة سديدة او طويلة او عريضة بلانية ثلث سواء لم ينو عددا  
او نوى واحدة او اثنتين ثم ان منه ما في اطة اما في الامة فنحن بمنزلة الثلث  
واحدة باينة الا اذا نوى اثنتين احدهما بقوله طالق والاخرى بقوله باين او بقوله  
البتة فان يقع ثلثا باينان ذكره في البداية ومها ثلث ويقع بعد ذلك  
بالطلاق واذا لم يذكر معه العدد فانه يقع الواحدة وليس وقوعها بعدد بل يقع  
ان يحل لو ماتت قبل ذكر العدد ووقعت اذا طلقها ثلثا قبل الوطى وان فرق  
اى فرق الطلاق بان يقال انت طالق واحدة او واحدة او يقال انت طالق طالق  
طالق او يقال انت طالق انت طالق انت طالق بانث بالاولى ولم يقع الثانية ففي  
قوله انت طالق واحدة او واحدة يقع واحدة باينة اما البينونة فلو وقع الطلاق  
قبل الوطى واما عدم وقوع الثانية فلمع عدم العدة وعدم توقف صدر الكلام على  
حيث عدم المغيرة فصار لكل واحد ايقاعا على حدة وبانت طالق واحدة قبل الواحدة

ما الرُّبْع

## احسان



اوبعد واحدة واحدة لان الواحدة الاولى وصفت بالقبليه فلما وقعت لم يبق  
 لثانيه محتمل وبانت طالق واحدة قبلها واحدة اوبعد واحدة او مع واحدة او مع  
 واحدة ثلثان اما في قبلها وبعد ثلثان الواحدة الاولى وهي التي يوقعها في الحال  
 وصفت بالبعدية فافتضت وقوع واحدة متعدها لكان لا قدره لم يعلم الايقاع  
 في الزمان الماضي فضع في الحال يكون الواحدة الاولى والثانية متعديتين واما في  
 مع ومعها فظاهر في الموطوءة ثلثان في كلهما لقيام المحلية بعد وقوع الاولى وبانت طالق  
 واحدة وواحدة او فواحدة اي او قال انت طالق واحدة فواحدة ان دخلت  
 ثلثان لو دخلت واحدة ان قدم شرط اي قال ان دخلت الدار في ثلث طالق  
 واحدة وواحدة فقدم الشرط يقع واحدة وهذا في غير الموطوءة فان الواحدة  
 الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا  
 عنده واما عندهما فتقع ثلثان بلا فرق بين صورتي العطف بالواو والعطف  
 بالفاء فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابوالثليث انه يقع واحدة بالاتفاق في الثاني  
 وكما يتبين لم يوضع له واحتمل وغيره فلا تطلق الابنية او دلالة الحال فان دلالة  
 الحال اقوى من النية لانها ظاهرة والنية باطنة ثم ان المراد من دلالة الحال ما يتم  
 دلالة الحال على استنفذ عليه باذن الملك المتعال فان قلت يشكل هذا لبعض  
 القصور فان دلالة الحال لا تكفي فيها يصلح رد فان الطلاق لا يقع في حال مذكرة  
 الطلاق بخلافه واذهب وقوي بل يتوقف على النية قلت صلاحية للرد  
 كانت معارضته حال مذكرة الطلاق فلم يبق دليلا فمكان الصور المذكورة  
 فالبينة عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية واسم اعلم بحقيقة الحال ومنها

ما اشرحه

اعدى

اعدى واسبرى رحك وانت واحدة وبها تقع واحدة رجعية بمعنى لا يقع بهذه  
 الثلثة الا واحدة رجعية وتوتى ثلث او ثنتين كما في الصريح اذ لم يذكر المصدر  
 وبما فيها كانت باعنا بته بته حرام حبلك عما عليك خلعت بديته الخي باهلك  
 ومهنتك لاسلك سرحك فارحك انت حرة تقنعى فخرى استرى اعزنى اخفى  
 اخفى قولى ابيع الان وارج لقع واحدة باينة ان نواها وقال ان فقي نفعها كوى  
 الثلثة الاولى رجعي او الثنتين وقال زفر يقع ثلثان ان نواها وثلث ان نواها  
 وفي اعدي ثلث مرات يعني في قوله لا مدأنة اعدي اعدي اعدي لو نوى بالاول  
 طلعا وبغيره حيثما صدق وان لم ينو بغيره شيئا فتدفع المصلحة على التخي عن  
 وجهها تفصيلها يطلب في المطولات واعلم ان الظاهر ما ذكر وقوع الطلاق بالثلاث  
 كلها عند دلالة الحال وليس كذلك فان وقوعه ببعض منها دون بعض وبين ذلك  
 ان الاحوال ثلثة حال المطلقة وهي حالة الرضاء وحالة مذكوره الطلاق وحالة  
 العقب والكنيات ثلثة انقسام قسم منها يصلح جوابا ولا يصلح ردًا ولا شيئاً  
 وهي ثلثة الفاظ امرك بيدك اختار اعدي ومراد فيها وقسم يصلح جواباً و  
 ولا يصلح ردًا وهي خمسة الفاظ خلعت بديته باين حرام ومراد فيها وقسم  
 يصلح جوابا وردا ولا يصلح بيا وثلثه وهي خمسة الفاظ اخفى اذ بهى اعزنى  
 قولى تقنعى ومراد فيها في حالة الرضاء لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية لا  
 ثم انها لا تكفي في امرك بيدك وفي اختارى بل لابد معها من اختيار المرأة لنفسها  
 والقول قوله مع يمينه في عدم النية وفي حالة مذكرة الطلاق وهو ان يسأل  
 المرأة طلاقا او يسأل اجنبى يقع في القضاء بكل لفظ لا يصلح للرد وهي القسم

وما امرك بيدك ليس ما يندر الزمان ان يقع بالنية  
 كما في قوله ان ياب الا في وقوع الطلاق بغير نية على التخي  
 المرأة نفسها حالاً ورجعاً مع ان لا تارة تكون في ذلك

التقصير انتهى في التبيين



الاول والثاني ولا يصدق قوله في عدم النية لان الظاهر ارادة الجواب لانه  
لا يصلح ان للرد في حاله الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للسم والرد وهو القسم  
الثاني والثالث لا يمكن للرد والسم ولا ينافي حاله الغضب ويقع بكل لفظ  
لا يصلح له بل يصلح للجواب فقط وهو القسم الاول لظاهر حاله **باب**  
**التفويض** لمن قيل لها طلق نفسك او امرك بيدك او اختاري بنيت  
الطلاق تطليقا في مجلس عمت به فلو خيرا ولم تسمع او كانت غائبة فلها الخيار  
في مجلس علمها الا اذا كان التفويض موقفاً وعيضي الوقت قبل ان تعلم وان طال  
قال الحاكم الشهيد في الكافي وان تطاول يوماً او اكثر لم تقم فان المجلس وان لم  
يتبدل بمجرد القيام الا ان الخيار يبطل به لانه يدل على الاعراض وهذه اظهر  
من كلام صاحب الهداية او لم يعمل ما يقطع عنه انما ذكره في اوله ولم يكتف بقوله  
لا بعده لان المجلس لا يتبدل بحقيقة بل حكم ان ما ذكره اخص مما قيل او يعمل  
لا يكون من جنس ما مضى فلا يرد عليه ما ورد على من انما اذا شرب ماء  
اولست ثوباً يوجد عمل ليس من جنس ما مضى مع انه لا يبطل به خياراً وجاؤ  
القائمة والبقاء القاعدة وقعود المنكحة ودعاء الاب للثوري وهو مشهور  
قال في المحيط فان لم تجد احداً يدعوا بالثبوت دفعت له عومهم ولم يقول من  
سكنها لم يبطل خيارها لانها مضطرة للاستيفاء وان تحولت قيل وقيل ومن  
ههنا تبين ان قوله ما لم تقم ليس على اطلاقه وقف دابة هي ركبته لا يقطع  
وفلها كبريتها وسيرد ابنتها كبر ما لا يتبدل المجلس بجزء الفلك ويتبدل  
بسير الدابة قال في المحيط الا ان يجيب مع سكوتها لانه لا يمكنها الجواب بغير

ما اشتهر

الان كان في المجلس  
من جنس ما مضى فلا يرد عليه ما ورد على من انما اذا شرب ماء

في التبيين  
ان المجلس يتبدل  
بما هو جوف  
مكافاة  
وتارة

من هذا

من هذا فلم يوجد تبدل المجلس حكماً لاننا في المجلس انما اعتبر ليصير الجواب  
متصلاً بالخطاب وقد وجد الاتصال وانه اختاري لا يصح نية الثالث بل تبين  
ان قال اخترت نفسي واختارت نفسي وشرط ذكر النفس كما في المثال المذكور  
او ما يقوم مقامها كما في المثال الآتي ذكره من احدهما لان وقوع الطلاق بلفظ  
الاختيار عرف باجماع الصحابة رضي الله عنهم واجماعهم في اللفظة المنفردة من احد  
البينيين وانه اختاري اختياراً لو قالت اخترت تبين لان ذكر الاختيار  
ذكر النفس لان اليا فيها تنبئ عن الاتحاد واختياراً لنفسها هو الذي يتحداه  
ويتعدد اخرى وكذا ذكر التطليقة وتكون اختاري يقوم مقام ذكر النفس  
وكذا اختاري ثلثاً لا فرق بين ان يذكر الاختيارين بعطف من واو او فاء  
او ثم او لم يذكر ذكره في التبيين فقالت اخترت اختيارة او اخترت الاولى  
او الوسطى او الاخيرة تقع ثلث عنده وعند ما تطلق واحدة الا ان تقول اختر  
اختيارة فانه يقع الثلث اتفاقاً بلا نية انما لم يجز الى النية مع كونها من الكنايات  
لدلالة السكر عليه اذ الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعين  
ثم ان اشتراطها ما ذكره الصدر الشهيد والعباسي في شرح الجامع الصغير ولم يوضح  
له محمد في الجامع الصغير ولا في المبسوط واشترطها في رواية الزيادات والجامع  
الكبير وابو المعين النسفي وغيرهم صرحوا باشتراطها في شروح الجامع الكبير ولو  
قال طلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة هكذا ذكر في المبسوط  
والجامع والزيادات وشروح الجامع الصغير سوى شرح صدر الاسلام والكافي  
لحاكم الشهيد وشروح الامام السرخسي وشروح الطحاوي وفتاوى الوهب والحي

ما اشتهر

من هنا علم ان مرادهم من دلاله  
الحال المعبرة في الكنايات ما يقع الدلالة  
اللفظية منه  
ولهذا لم يذكر في الاسلام في شرح الجامع  
الصغير وصاحب المختلف منه



وغيرنا وذكر في الهداية انه يقع واحدة بكل الرجعة عا وفاقا وواقع في بعض نسخ  
الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد وهي واحدة باينه وواقع في بعض النسخ  
غلط من الكاتب ولو قال امرك بيدك في تطليقة او اخذت في تطليقة فاختار  
نفسها يقع رجعية فان قيل قوله امرك بيدك او اخذت في يفيد البيونة فلا يجوز  
صرحها عنها الى غير ما قلنا ما قرنه بالصرح علم انه اراد الرجعي كما لو قرن بالصرح  
باباين في قوله انت طالق باين ذكره في الشبين وخالفه ما في مقالة الشافعي  
من الخفاق نفذا عن المبسوط وهو انه لو قال لها انت طالق ثلث يقع باباين عندها  
وعنده رجعي ولو قال امرك بيدك ونوى الثلث فاعثت اضرت نفسي بواحدة  
او بمره واحدة يقع من جعل الامر بيدك بالاختيار المسائل كلها الا في صحة الثلث  
فانه لا يصح نيته في الاختيار وان قالت طلقت نفسي واحدة او اضرت نفسي تطليقة  
فواحدة باينه ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه فطلعت امر اليوم  
ان ردت وبقي الامر بعد غد خلفا لفرق و في امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل  
فلا يبي الامر في غد ان ردت في يومه لانه امر واحد فلا يفتي بها الا في رابع الرد  
ولو قال طلقتي نفسك ولم ينو ان ينفك واحدة فطلعت نفسها ثلث وقد نوى الزوج  
واحدة لم يقع عليها شيء عنده وعنده ما يقع واحدة ولو نوى ثنتين يقع واحدة  
لانه عدد واللفظ لا يدل عليه الا ان يكون امرا لانا الثنتين جميع الجنس في حقها  
ويقع بابت نفسي رجعية اما ونوع الطلاق فلان الابا نه من الفاظ فضحت  
جواب القول طلقتي نفسك واما كونه رجعي فلان الموقض اليها هو الرجعي وقد انت  
بزيادة وصف وهي البيونة فيلغوز ذلك والخالفة في الوصف لا تقدم لاصل

فلا تعد

تاج الدرة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

انما لولاه لانه لوطه  
نفع اجمعه وان طلق لك  
درواه وفع

[illegible]

فلا نقدر خلافًا لكونه تبعًا بخلاف قولها طلقت نفسي ثلاثًا في جواب طلقت نفسك واحدة  
في بقية خلافًا لاصل لان الطلاق اذا قرئ بالعدد يكون الواقع هو العدد  
وباختار نفسي لا يقع لانه ليس من الفاظ الطلاق ولا يصح الرجوع عن طلعت نفسك  
لان فيه معنى اليقين اذ هو تعليق الطلاق بتطبيقها واليهين تصرف لازم لا يصح  
الرجوع عنها وليس بتوكيد ولا بتقييد المجلس لانه توكيد وفي طلعت نفسك وطعن  
امراني خلافا لما يصح الرجوع عنه ولا بتقييد المجلس لانه توكيد وفي طلعت نفسك  
منى شئت لا بتقييد اي بالمجلس وفي طلعت ان شئت بتقييد لانه علقه بشئ نصا  
عليك لا لتوكيد ولا يرجع الى ليس للزوج ان يرجع عنه لانه لا معنى للتعلق  
وقال زفر هو والاول سواء ولو قال طلعت نفسك ثلاثا فطلعت واحدة فواحدة  
لانه ملكك ايقاع الثلث فملكك ايقاع الواحدة ضرورة ولا يقع في عكس  
منه اعنده وعندنا يقع واحدة ايضا لانها ات بملكته وزيادة فيصح ما ملكته <sup>بغير</sup>  
الزيادة ولانها ات بغير ما فوض اليها لان الثلث غير الواحدة والمعوض اليها <sup>واحدة</sup>  
لذلك فلم يقع شئ اصلا لانها مخالفة للثلاثة والواحدة في الصورة الاولى  
وان كانت غير الثلث لكن عليك الثلث يقتضي عليك الواحدة فكذلك الواحدة  
مفوضة اليها ضرورة واما ما قيل لانه فوض اليها ايقاع الواحدة فصدا لاني فمضى  
الثلث فيرد عليه انه لا عبرة بهذا وانما وقع واحدة في الصورة الاولى لان <sup>فوض</sup>  
اليها في ايقاع الواحدة في ضمن الثلث لا ايقاعا فصدا ولو امرت بالباين <sup>بطل</sup>  
او الرجوع لثلاثا <sup>منه</sup> كما سبق من قوله ويقع باثنتي رجبية فحكست وقعا اثنتي  
ولا يقع في طلعت نفسك ثلاثا ان شئت لو طلعت واحدة لان معناه ان شئت

صدر الشريعة

ما ورد



الثالث وهي بايقاع الواحدة ما شاءت الثلثة فلم يوجد الشرط وعكس لازميتها  
 الثالث ليست مبنية للواحدة كما يقعها عندنا وقيل لا يقع واحدة لان مبنية  
 الثلثة تنفي مبنية الواحدة كما ان ايقاعها تنفي ايقاع الواحدة فوجه الشرط  
 ولان انت طالق ان شئت فقلت شئت ان شئت فقال شئت لان علق طلاقها  
 بالمبنية المرسله وهي انت بالمعلقة فلم يوجد الشرط فلم يقع شيء وبطل امرها لانها  
 اشغلت بالايغيا وان نوى الطلاق اذ ليس بكلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق  
 فبقى قوله شئت مبهما والنية لا تعل في غير المذكور ولا يمكن البناء على ما تقدم لانه  
 انما يبي اذا اعتبر السابق ومنها قد بطل اشتغالها بالايغيا فحلى قوله شئت  
 عن ذكر الطلاق فلم يقع به شيء وهذا قال في المبسوط فان قيل كان ينبغي ان يقع  
 الطلاق بقول الزوج شئت لانه يملك ايقاع الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يملك  
 الايقاع بمبنية الطلاق وهو بهذا اللفظ ما شاءت مبنية لانه قصد جوابها وكذا كل  
 تعليق بمعروف وقع لوعلق بوجوده وانت طالق اذا شئت واذا ما شئت  
 ومتى شئت ولما شئت لا يرتد الامر بربده ما وطلق متى شاءت واحدة لانه  
 وفي كل ما شئت لها ايقاع واحدة ثم ولم لا الثلث جميعا ولا التطبيق بعد الزوج  
 آخر قوله ولا التطبيق وفي حيث شئت واين شئت بتقدير بالجلس وفي كيف شئت  
 يقع رجعية ان لم تنشأ لم يقل وان نشأ لان المقام مقام الشرط دون الوصل على ما  
 افصح عنه صاحب الهداية وان شاءت كالزوج باينة او لا يقع وان نوى ثلثا  
 وهي واحدة باينة او بالقلب رجعية لان نية ومشيئتها تعارضت فتقطعت  
 فبقى ايقاع الاصل مزا عنده وعندهما لا يقع شيء ما لم تنشأ رجعية او باينة وثلاثا

لا بد من عبارة تنفي  
 وقد امكنها صاحب  
 الهداية

مستند من كلامه  
 مستند من كلامه  
 مستند من كلامه

مستند من كلامه  
 مستند من كلامه  
 مستند من كلامه

ان لا يلف

ان لا يلف ارادته وان لم ينو شيئا فاما شاءت هذا على ما قاله المتأخرون جريا على  
 الخيرة ولم يرد فيه نص عن اصحابنا المتقدمين ولم يمت شئت او ما شئت طلق  
 ما شاءت في مجلسها وان ردت ارده وتطلق نفسك من ثلث ما شئت لها ان  
 ما دونها لا ثلث مزا عنده وقال لا تطلق ثلثا لان كلمة ما محكمة في التعميم وكلمة من قد  
 للبينين فيجعل على تمييز الجنس كما اذا قال كل من طعمني ما شئت وطلق من نسائي  
 من شاءت وله ان كلمة من حقيقة في التبعيض والتعميم فيعمل بها وفيما استشهد  
 به ترك التبعيض لدلالة القرينة وهي اظهار الساحة او العموم الصفه وهي المبنية  
 حتى لو قيل من شئت كان على الخلاف **باب**

**الخلف بالطلاق** شرط صحته الملك او الاضافة اليه او الى سببه  
 ارادوا الاضافة الى احد هما تعليق الطلاق به وفي صحته بالاضافة الى الملك  
 خلاف الشافعي فلا تطلق اجنبية قال لها ان كنتك فانت كذا فتكلمها فليكنها  
 خلافا لابن ابي ليلى وتطلق بعد الشرط ان قال الزوجت ثم كلمها لوجود الملك  
 التعليق او قال لاجنبية ان كنتك فانت كذا فتكلمها لوجود الاضافة الى الملك  
 قال في الهداية وهي بمنزلة الاضافة الى الملك والفاظ الشرط ان واذا واذا ما  
 وكل وكما ومتى ومشيئا وفيها اي وفي الالفاظ المذكورة يدخل اليقين اذا وجد الشرط  
 مرة الا كما فان دخل بعد الثلث يعني في الحرة وفي الامتثال بعد الثلثين  
 المراد بالكمال اليقين بطلانها بطلان التعليق فلا يقع ان تكلمها بعد الزوج آخر  
 خلافا لفرق الا اذا دخلت يعني كلمة كذا على الزوج كوكلمت تزوجك فانت  
 كذا وبزوال الملك بما دون الثلث لا يدخل اليقين انما قال بما دون الثلث لانه  
 ما الشرط







هذه عند محمد وعند أبي يوسف يصير به مراجعا ولو نزع ثم اولى كجب العقر  
 وكان رجعة ولو قال انت طالق انشاء الله تعالى لم يصح خلاف ذلك  
 وان مات قبل الاستثناء ولو مات يقع اي قال انت طالق فاخذت سكيا نشأ  
 ثغ مات قبل تمامه وفي انت طالق ثلث الاثنتين يقع واحدة وفي الواحدة ثلثان  
**باب طلاق الفار** عنونه بالفار دون المريض لعدم  
 اختصاص حكم الباب به ومن عمن به نظر الى اصله فيه وفرقة بغير طلاق  
 في حكمه قال في الذخيرة ولو جاءت الفرقة من المرأة في مرضها بودة ورث  
 الزوج منها الذي يصير فارا بالطلاق ويخص تبرعه بالثلث من مالها  
 المملوك مريض كان او صبي كان افساه مرض وهو صاحب الفواش ذكره  
 في الذخيرة فخرج عن اقامه مصالحه خارج البيت انما قال خارج البيت اذا عجز  
 للقدره فيه ذكره في الذخيرة وقال وهو الصحيح ثم قال هذا في حق الرجل  
 فاما المرأة لا تحتاج الى خروج من البيت في حوائجها فلا يعتبر هذه المدة حقها  
 ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة او بارز رجلا  
 او قدم ليقتل في قصاص او جرح فلو بان اي من هو كذلك عرسه انما قال  
 ايان لانه بالطلاق الرجعي لا يصير فارا من غير سوءها فاما اذا طلقها سواها  
 فلا تراث ومات بذلك السبب او بغيره تراث خلاف للث في الحكم ان حمل الخلق  
 غير مفسدة الثلث كما توهم فان البان ايضا حمل خلاف نص عليه في الكفا  
 وطالبه رجعية طلق ثلث لان الرجعي لا يزيل النكاح فلم يكن بسواها  
 راضية لبطان حقا فترث ومبارة قبلت ابن زوجها لان البينونة

ما في الشرع

باب طلاق المريض

منها في الشرع

في قوله رجع او سواها في قوله رجلا

صدر الشرع

ودر وقت

صدر الشرع

قد وقعت بابا نث قبل قبيلها ومن لاعنها اي وقعت الفرقة بينهما باللعان  
 في مرضه سواء كان قبل القذف ايضا في المرض او لا وفي الاخير خلاف محمد  
 وانما تراث في هذه الصور لان المرأة لا بد لها من الخصومة لدفع العار  
 عن نفسها فكان من قبيل تعليق الطلاق بفعل لا بد لها منه او الى منها  
 اي حلف في مرض موته ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها اربعة اشهر  
 فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت البينونة ثم مات كذلك اي تراث  
 هو لا ولا كذا في ذكوت قبلها ومن قام اي بمصالحه خارج البيت مشكيا  
 محميا قال في الذخيرة فاما الذي يحج ويذهب في حوائج فليس مريض  
 ولا فار وان كان يشكو مع ذلك ويحتم هكذا قال محمد ومن هو محصور  
 وفي صف القتال او حسن بقصاص او رجم ليس بفار ان طلق باينا  
 وهو كذلك لا يراث وكذا المختلعة ونخبة اختارت نفسها او من طلق  
 ثلث بطلبها او لا بطلبها ثم صح اي صح من مرضه ثم مات لا تراث ولو بصا  
 الزوجان في مرضه على الثلث في الصحة ومضى المدة ثم اقرها بدين  
 او اوصى بشئ قلها الاقل منه ومن الارث قوله منه متعلق بالطرف  
 اي يثبت لها من الموصى به ومن الارث ما هو اقل هذا عنده وقال لا يجوز  
 اقراره ووصيته كمن طلق ثلثا بامرها في مرضه ثم اقر او اوصى فان  
 لها الاقل من ذلك ومن الارث عند اثنا الثلث خلافا للفرق ولو علق  
 الثلث بشرط ووجد في مرضه ان علقه محي وقت او فعل جنبا لم يراد  
 من الفعل ما يقع المترك تراث الا اذا علق في صحته ووجد الشرط

ما في الشرع

ما في الشرع

كذلك او جعل الدين قول صاحب الكفا في قوله ان قل من نصف من الثلث والثلثية

او لصاحب الهداية في قوله جميعا منه



في مرضه في لارث وان علق بفعل نفسه ترث سواء كان التعليق في مرضه  
 او لا والفعل له منه بد ككلام اجنبي او لا بد له منه كاكل الطعام وصلوة  
 الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا اي التعليق والشرط  
 في مرضه والفعل لهما منه بد لارث وان لم يكن منه بد ترث وان كان  
 اي التعليق في صحته لارث الا فيما لا بد لهما منه عند الشئين خلافاً  
 للتقليدين ذكر في الاسلام في مبسوط ان الصحيح في هذه المسئلة  
 ما قاله محمد له انه لم يوجد من الزوج صنع بعد تعلق حقه بهما وله ان الزوج  
 الجاهل الى المباشرة فينتقل الفعل اليه كانها اكله كما في الاكرام  
 وفي الرجعي ترث في الاحوال كلها وخض ارثها بموته في عدتها فان نقصت  
 عدتها ثم مات لارث اعلم ان المعتبر منها عدة يجب بالدخول بها  
 خاصة لا التي توتها والواجب بالملو الصبيحة ذكر في فضل المهر من  
 الذخيرة **باب الرجعة** هي استبقاء النكاح واستدامة الملك  
 وعلى هذا ينبغي حل الوطئ عندنا وعند الشافعي انشاء النكاح من وجه  
 واستبقاء من وجه فيقول بالحرمه احتياطاً ذكره في التحفة في العدة  
 بعد الدخول لا بد من منه القيد لان العدة قد تجب بالملو الصبيحة  
 بلا دخول ولا يصح فيها الرجعة ذكره في الذخيرة لا غير ما لم يقل لا بعد  
 لينتظم حكم النفي من لاعة لها المطلق غير مباني لم يقل لمن طلق دون  
 ثلث لان مع اختصاصه بالحقة شامل لمن لارجعة لها كالمطلقة وان ابت  
 بنحو رجعت وبوطها ومساها بشهوة ونظره الى فرجها اي بشهوة وعند

باب الرجعة

باب الرجعة

باب الرجعة

باب الرجعة

باب الرجعة

باب الرجعة

الشافعي

الشافعي لا يصح الرجعة الا بالقول مع القدرة عليه وتذب استهاده على  
 الرجعة وعند مالك وهو اشد قوتاً في جيب الاستهاده واعلمها بها  
 اي اعلام الزوج اياها بالرجعة كيما يقع في المعصية بفعل الحرام بان تزوج  
 بعد النكاح مدة العدة رجلاً اخر بناء على زعمها ان زوجها لم يراجعها وكون  
 ذلك الفعل حراماً ومعصية غير مشروطة بالعلم نعم استحقاق الفاعل بعد  
 مشروط به وهو امر آخر وراء ذلك ومن لم يفرق بين المقامين اعرف  
 فاجاب فاضلاً في السؤال وما اصاب في الجواب والله اعلم بالصواب  
 وان لا يدخل عليها حتى يوزنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد العدة  
 الرجعة فيها وصدة فله الرجعة وان كذبته فلا ترك المسئلة القائلة ولا  
 عين عليها عندنا لانها من مسائل الدعوى يأتي في موضعها وان قال الاجمك  
 يريد به الانشاء فقالت بحجة مضت عدتي فلا رجعة والقول قولها  
 مع اليمين عند ابي حنيفة ذكره الكوفي في مختصره فان قلت فعلى هذه لم يثبت صحة  
 الرجعة والرجعة لا تقع بذاتها قلت الرجعة لا تثبت بنكولها بل يثبت به  
 العدة ويملك الزوج الرجعة من طريق الحكم لا يثبت لها ان النسب يثبت  
 بالفراش عند شهادة امرأة واحدة بالولادة وان لم يثبت النسب بها  
 وقال لا يصح الرجعة لانها صادرة وقت العدة اذ هي باقية ظاهراً الى ان  
 وقد سبقته الرجعة ومحل النزاع ما لو اجابته متصلاً بقوله حتى لو سكنت  
 ساعة ثم اجابته بالتصدق وتصح الرجعة اجماعاً من المبسوط والله اعلم  
 في قوله فقالت اذ الفاء للتعقيب من غير فصل ثم انه لا حاجة الى ان يقال

هذا ما رووه في صحيحه بان النكاح بائناً  
 القيد هو ان يكون بالياء والياء بائناً فلا خلاف  
 ان يكون النكاح كالمطلق الزوج في المعصية  
 بالرجعة فانهم سجدوا

ومن الغافلين عن الفرق المذكور  
 الزيلعي وصاحب الغاية من

ما في السرد

اذا صح

من قال ان المرأة تتحلل بها بالجماع  
 فقد اخطأ من



انما تصدق المرأة في انقضاء العدة اذا كانت المدة تحتمل ذلك لان  
اعتبار المدة عند ادعائها بالانقضاء وبالحيض وانما اذا ادعت بالانقضاء  
باسقاط السقط فلا حاجة الى المدة والمذكور في صورة المسئلة  
مضى العدة مطلقا كما في زوج امية اخبر بعد العدة بالرجعة فيها  
وصدقه سيدنا وكذا بته فان القول قولها عنده وقال القول قول  
المولى او عكس اى اخبر بالرجعة في العدة بعد انقضاءها فصدقت  
وكذب المولى وفي هذه الصورة لا تثبت الرجعة بالاتفاق في الصحيح  
او اختلفوا في مضيتها فقالت مضت وانكر اى انكر الزوج والسيد  
مضى العدة وان انقطع دم آخر العدة عشرة تمت ولا قل منها لا  
حتى تغفل او يضي قدر ما يسع الغفل والتحريم من آخر وقت فرض  
او يتم تقصلي ولو نسيت غسل عضو راجع وفيما دون ذلك لا لأنه لا  
اعتبار لما دون العضو فكانه اغسلت ومضت عدتها وانما اختلف  
الحكم بالعد والنسيان ولما اختلف عنه حكم حل الزوج بل لاحتمال  
ان الماء الى ذلك الموضع ويجف سريعا حتى لو تيقنت بعدم وصول  
الماء اليه بان تركته عمدا لا ينقطع حق الرجعة نص عليه في المحيط  
والمراد بما دون العضو ان يبقى لمعة يسيرة نحو اصبع او اصبعين  
ذكره في شرح الطحاوي ولو طلق ذات حمل او ولد وانكر وطهرها  
فده الرجعة اى لو طلق امراته وهي حامل او بعد ما ولدت فمضت  
وقال لم اجامعها سواء كان هذا القول منه حال الطليق او بعده

ماج السريه

ماج السريه

صدر السريه

ماج السريه

فله

فله الرجعة قد مر ان الرجعة في قوله فله الرجعة الرجعة الواقعة قبل وضع  
الحمل في المسئلة الاولى ومعنى كونها له انه لو راجعها نصح الرجعة  
الا ان صحتها انما تظهر اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الطلاق  
وتوقف ظهور صحتها على وضع الحمل لا ينافي صحتها قبله فلما سمع في  
الكلام كما سبق الى بعض الاوثام وانما نصح الرجعة فيما ذكر من المسلمين  
مع النكاح الوطئ لان الشرح كذب في النكاح الوطئ حيث اثبت النسب  
منه بغير هيناشي وهو ان هذا الكذب على الله يد ان لا يكون  
بين الولادة والنكاح اقل من ستة اشهر وكون الولادة لاقبل من  
اشهر من وقت الطلاق لا يستلزم ذلك فلا بد في المسئلة من فيه  
آخر قد بر وان خلاها وانكر اى انكر الوطئ فلا اى لا يملك الرجعة  
اذح لا يملك به الشرح في النكاح وهو محجة عليه في عدم ناكه المملك الوطئ  
وناكه المهر بالخلوة ليس لانه قبض المعقود عليه بل لانها سلمت اليه  
ودجوب العدة احتياطا فلا يكون القضاء بها قضاء بال دخول حتى يملك  
المملك فيملك الرجعة فان طلقها اى بعد ما خلاها وانكر وطهرها راجعها  
فيما بولد لاقبل من سنتين يعني من وقت الطلاق تحت اى ملك  
الرجعة لانه ثبت النسب منه اذ هي لم تقرب بانقضاء العدة والولادة يسمي  
في البطن هذه المدة فينزول واطلا قبل الطلاق لا بعده اذ علم الثاني  
يزول الملك بنفس الطلاق لعدم الوطئ قبله فيجزم الوطئ ويجب صيانة  
المسلم عنه وعلى الاول يصح الرجعة ولو قال اذا ولدت فانت طالق قوله

ماج السريه

صدر السريه



ثم اخرج بطنين وذلك بان يكون بين الولادتين سنة اشهر او اكثر فهو رجعة  
 لانها طلقت بالولادة الاولى ووجبت العدة فيكون الولد الثاني من علق  
 حادث منه في العدة لانها لم تقرب بانقضاء العدة فيصير مرجعا ليكون الطلق  
 حلالا فالولد الثاني دليل الرجعة وهذا معنى كونه رجعة وانما قال بطنين  
 لانها اذا كانا بطن واحد لا يثبت الرجعة اذ يكون علق الولد  
 الثاني قبل الولادة الاولى وفي كلا ولدت وولدت ثلثه ببطون  
 يقع ثلث والولد الثاني رجعة كما كانت وعليها العدة اى عدة الطلاق  
 الثالث الواقع بالولادة الثالثة بالحيض لانها حايض او بالاشهر  
 ان لم يتوالى الحيض ودخلت سن الايس ومطلقة الرجعي تنزحين لانها حلال  
 للزوج فالزمن للترخيص في الرجعة المستحبة ولا يسافر بها خلاف لزفر  
 وانما لم يقل حتى يشهد على رجعتها لان معناه الاستحباب وقد مر ذلك ولما  
 المسئلة الثالثة وله وطئها فعدت مما سبق من بيان صحة الرجعة  
 بوطئها وله كالحاج مبانة بلانث في عدتها وبعد ما ولا تحل حرة بعد ثلث  
 ولامة بعد ثنتين حتى يطأها غيره ولو مر بها الشرط هنا الايلاج  
 دون الانزال ولذلك يكفي وطئ المراهق وهو صبي فارب البلوغ وكما  
 مثله او حلت منه ذكر في طلاق القدرى والواقعات لو تزوجت  
 المطلقة ثلثا بمحبوب وحلت ثم طلقها فوضعت حملها تحل للزوج الاول  
 بنكاح صحيح هذا عند الجمهور وهو الصحيح خلافا لسعيد بن المسيب وداود  
 الطاهري وبشر المرسى والشيعة والخوارج فانهم لا يشترطون وطئ الزوج

الحج اشرف  
 فيه احراز عن  
 الصورة الثالثة

وذلك

وذلك خلاف لا اختلاف فلا عبرة به على ما سياتى في كتاب القضاء فان قلت  
 اليست الحرمة مسطرة الى ان يطلقها الزوج الثاني وينقضى عدها قلت الكلام  
 في الحرمة الثانية بالطلاق الثالث وهي تنهى عند دخول الزوج الثاني فليتها  
 بعد ذلك الى ان يطلقها الزوج الثاني وتنقضى عدها حرمة اخرى تظهر  
 بنكاح الزوج الثاني ولا اختصاص لها بالمطلقة الثالث بل نعم الاجنبيات  
 كلها على ما بين في كتاب النكاح وعلى وفق هذا وقعت الاشارة في قوله  
 في حتى تنكح زوجا غيره ومن ذهب عليه ما ذكر من الفرق الدقيق زاد  
 منها قوله ويعضى عدة طلاق او موته ثم انه لم يصب في تخصيص الطلاق  
 بالذكر فان الحكم في الفرق بغير طلاق كذلك وعجالة الهداية ثم طلقها او كثر  
 عنها وفيها قصور اخر حيث جعل نفس الطلاق غاية والغاية مضى عدها  
 فافهم فلا يكمل سيده ما ترفع على قوله بنكاح صحيح وكره النكاح بشرط الحمل  
 ويحل للاول والزواج الثاني يهدم ما دون الثالث فمن طلقث دونها  
 وعادت اليه بعد آخر عادت ثلث خلافا لمحمد وزفر والشافعي والامة بثلث  
 لو قالت حلت في مدة تحمله وغلب على ظنه صدقها حلت للاول قبل اقل  
 تلك المدة تسعة ثلثون يوما لانه لا بد من ثلث حيض وطهرين واقل مدة  
 الحيض ثلثة ايام واقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ولا يذهب عليك  
 ان ما ذكر اقل مدة عدة واحدة وفي المسئلة لا بد من عديتين **ما الايهام**  
 هو حلف حاصلا في النكاح او مضاف اليه لا بد من هذه التيقية كيلا يشك  
 بما اذا قال لاجنبية والله لا اقر بك خمسة اشهر ثم تزوجها قبل مضي شهر فانه

الحج اشرف

الحج اشرف

الحج اشرف

الحج اشرف



ما في الشرعة

يتحقق منه عن وطئ الزوجة مدة الايلاء ولا ايلاء يمنع عن وطئها اى  
وطئ الزوجة مدة اى مدة الايلاء ومعنى منعه عدم امكان وطئها الا  
بما يلزمه من شئ يشق عليه وهى للمرة اربعة اشهر وللأمة شهران فلما ايلاء  
لوحظ على اقل منها خلافا لابن ابي ليلى فلو قال والله لا اقربك اولا  
اقربك اربعة اشهر او ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او عتق  
او طلاق فقد الى ان قربها في المدة حنث في عتق العبد الميعن خلافا لابن  
يوسف هو يقول يمكنه البيع ثم الفران وما يقول ان البيع موهوم  
فلما منع المانع فيه كذا في الهداية وعلى هذا الشكل ما ذكره من ان المولى  
لا يمكنه الفران اربعة اشهر الا بشئ يلزمه ويجب الكفارة في الحلف بالله  
وفي غيره الجراء وبذلك يفارق الايلاء سايد الايمان ويسقط الايلاء  
والا اى وان لم يقربها بانت بواحدة ويسقط الحلف الموقت حتى لو تكلمها  
ولم يقربها بعد ذلك لا تبين لا المؤبد حتى لو تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر  
تبين ثانيا ان تكلمها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالث وهذا معنى قوله  
فتبين باخرى ان مضت مدة اخرى بعد نكاح ثمان بلا في ثم اخرى كذلك  
بعد ثالث المراد من الفتي مهن الفران وبقي الحلف اى المؤبد بعد ثلث  
لانه لم يقربها فلم يخل اليمين ومنه اذا كان الحلف بغير الطلاق وان كان  
به فلا يبقى بعد الثلث لان النجيز يبطل التعليق والمض انما ينفست  
الى هذه التفصيل لانه اعتبر المؤبد في الحلف بالله لا بالطلاق وان كان اصله  
على الاطلاق لا الايلاء فلو قربها اى لو تكلمها بعد زوج آخر وقربها كقربها

ما في الشرعة

بني ابي شام فان خطا الفقه ما اورد

صحة

صدر الشرعة

ولا تبين

ولا تبين بالايلاء اى لا تبين بمضى مدة اخرى بلا في بسبب الايلاء لو مضت مدة  
وقوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد منه بين الشهرين ايلاء بخلاف  
قوله بعد يوم اى بخلاف ما اذا قال والله لا اقربك شهرين وقال بعد يوم  
والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين انما يمكن مولا في هذه الصور  
لان حلفه في اليوم الاول كان على شهرين وفي اليوم الثاني على اربعة  
اشهر الا يوما واحدا ووالله لا اقربك سنة الا يوما فيه تفصيل وهو انه  
ان قربها ينظر فان بقي من السنة اربعة اشهر او اكثر صار مولا لسقوط  
الاستثناء وبقاء المدة والافاء وقوله بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرته  
بها لانه يمكنه الفران من غير شئ يلزمه بالافراج من الكوفة ولا ايلاء من  
عهده الايلاء بمن باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطئ كما في قوله تعالى الذين  
يؤثرون من نسائهم فان خطا فيهما واجنبية تكلمها بعد ذلك الا مضافا الى الملك  
بان يقول ان تزوجتك فواته لا اقربك ذكره في التبيين بخلاف مطلقة  
الرجعي فانها زوجة ولو عجز عن الفتي بالوطئ لم يرضى باحد ما اوصفها او غيرها  
او لميرة اربعة اشهر بينهما ففقيه قوله فنت اليها وقال ان فتي لا يصح الفتي  
بالثان اصلا واليه ذهب الطحاوي فذا تطلق بعده لم مضت مدته وهو عاثر  
وان صح قبل مدته ففقيه بوطئه لانه حلف عن الجماع فيبشرط فيه العجز المستوعب  
للمدة وانت على حرام وان نوى التحريم او لم ينو شيئا ولو نوى الطلاق فبانية  
وان نوى الطهار او الثلث او الكذب فانوى خلافا للمجد في الطهار وان نوى  
التحريم او لم ينو شيئا فايلاء وقيل هو وكل حل على حرام ومهرجه بدست راست

مخطئ  
ما في الشرعة

بني ابي شام فان خطا الفقه ما اورد  
في ثالث القول الذي ذكره ما في الشرعة

ما في الشرعة



كريم بروى حرام طلاق بلائية قال في الهداية ولو قال كل حلال على حرام فهو على الطعام  
والشراب الا ان ينوي غير ذلك والعلم ان كنهه كما فرغ لانه باشر فعلا مباحا  
وهو النفس ونحوه وهذا قول زفر ووجه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يحصل  
مع اعتبار العوم واذا سقط اعتباره ينصرف الى الطعام والشراب للعرف فانه  
يستعمل فيما يتناول عادة ولا يتناول المرأة الابائية لاسقاط اعتبار العوم واذا  
نواها كان ايلاء ولا تصرف اليه من الماء لول والمشراب ومهنا كنه جواب  
الدواية ومساكني قالوا يقع به الطلاق من غير نية لعلبة الاستعمال وعليه الفتوى  
وهذا التفصيل يثبت فساد تعليل جواب الشيخ بالعرف ثم قال في الهداية وكذا ينبغي  
في قوله حلال بروى حرام للعرف واختصوا في قوله مخرج بدست راست كرم  
بروى حرام انه هل يشترط النية وانظر انه يجعل طلاقا من غير نية للعرف فالصحيح  
ان تقييد الجواب ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا واما من غير دلالة فالاولى ان  
يتوقف ولا يخالف المتقدمين وبه يفتى **باب الخلع** الخلع مصدر خلع يخلع اذا خلع  
وازال واختص في ازالة الزوجية بالضم وفي ازالة غيره بالفتح كما ان الشرح عن نية  
السكاح اختص بالطلاق وعن غيره بالاطلاق هذه في الشرع طلاق بعوض ذكره  
صاحب التحفة مالي وان لم يصح مهر كما لا قل من العدة ولا يمس به عند الحاجة والواجب  
به وبالطلاق مال او على مال بآين يعني الواقع بالخلع وبالطلاق الصحيح اذا كان بعوض  
مكونا بآين ويلزم البدل بقبولها وكذا اخذه ان نشر واخذ الفضة يعني الزايدة عما دفع  
اليها من المهر ان نشرت هذا هو المذكور في الاصل وبه اخذ القدوري والمذكور  
في الجامع الصغير انه لا يكره اخذ الفضة ولو خلع او طلق بنحو اخر خير لم يمس كنه شي ووجه

المراد بقبول المهر في طلاق الخلع  
ما راجع

باين في الخلع ورجعي في الطلاق لانه ما بطل العوض كان العامل في الاول لفظ  
الخلع وفي الثاني في الصحيح وهو يعقب الرجعة وان قالت خالعتني على ما في يدي او على ما في  
من مال او من درهم ففعل ولا شيء في يدها ولم يجب شي في الاولى وترد ما قبضت في الثانية  
وبلته درهم في الثالثة وان اختلعت على عبد لها ابن على بوايتها من ضمانه لم تهر لانه  
لانه شرط فاسد لكونه في الف الحوجب العقب فبطل ولا يبطل به الخلع لانه لا يبطل بالشرط  
تسلمه ان قدرت وقيمة ان عجزت وان طلبت ثلثا بالف او عا الف فطلعت واحدة يقع  
في الاولى باينة بثلث الالف وفي الثانية رجعية بلا شيء هذا عنده وقال لا يقع باين بثلث  
الالف في الثانية ايضا لان كنهه على غيره الباء في المعاصاة حتى ان قولهم اجعل هذا  
الطعام بدرهم او عا درهم سواء ولم ان كنهه على الشرط والمشرط لا يوزع على اجزاء  
مخلاف الباء لانها للعوض واذا لم يجب المال كان مبتدأ يقع وعكس الرجعة وان  
طلق نفسك ثلثا بالف او عا الف فطلعت واحدة لم يقع شي لانه لم يرض بالبينونة  
الاسلامه لالالف كلها ولم يسلم بخلاف قولها طلقتي ثلثا بالف لانها لما رضيت بالبينونة  
بالف كانت بعوضها اولى ان ترضي وان قال انت طالق وعليك الف او انت حرة وعليك  
الف فقبلت او لا طلقت وعقبت بآين هذا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا  
قبلا ولم يقبل لا يقع الطلاق والعاق لما ان هذا الكلام يستعمل للمعاضاة فان  
قولهم ولكن درهم في اجل هذه **الطعام** المتاع ولكن درهم بمنزلة قولهم بدرهم ولانه  
جمله ثمة فلا يرتبط بما قبله الا به لانه اذا الاصل فيها الاستقلال ولا دلالة لان الطلاق  
والعاق ينفك عن المال بخلاف البيع والاجارة لانها لا يوجدان به وانه الخلع  
معاضاة في حقها يصح رجوعها اي اذا كان الايجاب منها رجعة فوجبت قبل قبول الزوج  
اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الاية

ما راجع

فقط صدر الشرع بقية منها حيث  
وجه الوقت يعقب بذكر خلعها ما

ما راجع

لم يذكر في المتن لانه غير مهم  
بدون ذكر الخلع لانه

صدر الشرع

اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الاية  
وبطل الشرط ويعقب على المجلس  
هذه عنده وعند ما راجع الخلع  
اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الاية  
اي اذا كان الايجاب من قبلها لا يصح قبول الزوج الاية



اما كان الخلع كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لم يلزمها نفسها ومعنى  
 لان اليقين بمعية المدة ذكر الشرط والجاء فالخلع تعليل الطلاق بقبولها وهذا من طرف  
 الزوج فخل من جانبه يمينا ومن جانبها معاوضة فان عكس الاحكام اى اذا كان من جهة  
 لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخیار له ولا يقتصر على المجلس فيصح ان قبلت  
 المرأة بعد المجلس وطرف العبد في العتاق كطرفها في الطلاق اى يكون من طرف العبد  
 معاوضة ومن جانب المولى يمينا وهي تعليل العتق بشرط قبول العبد في اعي احكام المعاترة  
 في جانب العبد لا في جانب المولى ولو قال طلقك امس على الف فلم يقبل وقالت قبلت  
 فالقول له ولو قال الباع كذلك فالقول للمشتري وجه الفوق الطلاق بالمال يمين  
 من جانبه فالقرار به لا يكون اقرا بالشرط لصحته بدونه ويكون القول له لانه ينكر  
 الخلع والمرأة تدعيه اما البيع لا يتم الا بقول فالقرار به اقرا باليتم الاتية  
 فانكار القبول رجوع منه ويسقط الخلع والمباراة لكل حق لكل واحد منهما على الآخر  
 مما يتعلق بالسكاح يعنى الحق الثابت وقت الخلع فلا ينظم نفقة العدة لانها يجب بعد  
 الخلع شيئا فثبتا فلا يسقط الا بالذكر وانما الحكي فلا يسقط به ايضا ثم ان ما ذكر  
 عنده وقال محمد لا يسقط ذى الخلع والمباراة الا ما سبناه وابو يوسف معه في  
 الخلع ومع الشيخ في المبراة واما النفقة الماضية فتسقط بالقرء باى وجه  
 كانت ولا تأثير فيه للخلع والمباراة وانما قال مما يتعلق بالسكاح اذ لا يسقط  
 بهما لا يتعلق به من الحقوق كتمن ما اشترت من الزوج وان خلع بها لم يجب  
 عليها شئ وبقي مهرها وتطلق في الاصح وان خلعها على انهما من صح وعليه  
 المال وان شرط المال عليها تطلق بلا شئ ان قبلت

فتبين ان  
 في حرمه  
 في حرمه  
 في حرمه

في حرمه  
 في حرمه  
 في حرمه

باب الظهار هو اللغة مقابلة الظهر بالظهر ذكره في التبيين وفي الشرح تشبي  
عرسه او ما عتبر به عنها او جزئنا من يعصو حرم نراه البين اعطاء محمد نسب او ما عا او ما عا  
والمرأة باحد هذه الوجوه لا يكون الا مؤتمرة فلا حاجة الى ان يقال على التابيد كانت على الظاهر  
اى اورسل او نصف وكوة كظهر اى او كظهرها او كظهرها او كظهرها او كظهرها او كظهرها  
وطرها ودواعيه وحرمة الدواعي خلاف ذلك فيجب ان يكون فان وطئ قبل اى قبل التكفير استغفر  
للوطئ المرام فقط اى ليس عليه شئ ارض من الكفارة وغيره بسبب الوطئ قبل التكفير وفيه ردة  
لستعيد بن جبير فانه قال يجب عليه كفارتان وللنفقة فانه قال يجب عليه كفارة واحدة ولا يطاؤه  
ثانيا حتى يكثر والعدد المذكور في نص الكتاب الموجب للكفارة هو غنم على وطئ العود  
شرط لوجوب الكفارة في الظهار اجماعا غير ان العود عند غنم على وطئ المظالم منها وعند  
سكوته عن طلاقها في زمان يكتم ان يطلقها وعند ما كل الوطئ نفقة ذكره في التبيين وليس هذا  
اى ما ذكره الاظهار لسواء نواه او نكح طلاقا او ايلاء او لم ينوي ولا يكون طلاقا ولا ايلاء  
وكذا انت على حرام كظهر اى اى لا يكون منه الاية الاظهار على كل التقادير وقال هو ما نوى غير  
ان عند محمد اذا نوى الطلاق لا يكون ظهرا وعند ابى يوسف يكونان جميعا وفي انت  
على مثل اى او كما حتى ان نوى الكرامة او الظهار صحى اى نيته والى نوى الطلاق بانت وان  
لم ينو شيئا فابانت على حرام كما حتى حتى ما نوى من طلاق او ظهار وان لم ينو شيئا فلا يملك عند  
ابى يوسف وظهار عند محمد ذكره في الهداية وحض الظهار له فيه فلم يصح من امته ولا من غيرها  
بلا اذ نهائهم ظهارهم اجازت وبانت على كظهر اى انما يجب لكل كفارة وقال ما كل كغيره  
كفارة واحدة وهي عتق رقبة وجازيها المسلم والكافر خلافا لما في الذكر والانثى والتكفير  
والكبير والاصغر يجوز الا يتم في جميع الكفارات استحسانا والى كفى ان لا يجوز ومهوراية النواذر



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 ١٣٢١  
 ١٣٢١

لان منفعة السم مقصودة وقدقات ذلك بالصحة الجسم ان بالصحة لم يفت منفعة السم اصلا  
 ولهذا يسمع اذا صاح انسان في اذنه حتى لو كان بحال لا يسمع اصلا لا يجوز لغوات جسد المنفعة كذا في الكفاية  
 والاعور مقطوع يده ورجله من خلاف ذلك هذا القيد بغيره عما ان من قطع يده ورجله من جانب  
 لا يسمع الكفارة ومكاتب ما يرد شيئا لقيام الرق من كل وجه خلا في ذلك ففي القيد المذكور ذلك بغيره  
 عما ان مكاتب ادى بعض بدله بالصلح الكفارة وشري قريش بنبته كفارة واعتاق نصف عبده ثم باقية  
 الاعتاق نصف عبده شرك ثم باقية بعد فمانه وقال لا يخرجه لان الاعتاق لا يخرجه عند ما يفتق  
 عنه عتق كامة متقا وكل العبد وهو ملكه الا ان المعتق اذا كان مورا صنف فبشره فليكون عتقا  
 بغير عوض فخرجه وان كان مورا سعى العبد فيكون عتقا بغير عوض فلا يخرجه عن الكفارة وله  
 ان النقصان يمكن في النصف الاخر لاعتق استدانة الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك شره  
 انتقل اليه بالزمان ناقصا فلا يخرجه عن الكفارة بخلاف ما اذا اعتق نصف عبده ثم باقية عاملا تقدم  
 لان ذلك النقصان لذم البعوض بسبب العتق فحصل من الاداء ولا يمكن ذلك منها لانه لا اداء قبل الملك  
 فوضع الفرق لا يقال انه ملكه بالزمان مستند الى زمان الاعتاق فحصل النقصان في ملكه هذا اعتبار  
 لاننا نقول الاستدانة في المصنوعات تثبت في حق الضامن والمعتقون له لافي حق غيره فلا يثبت  
 بحق الاجراء عن الكفارة ونصف عبده عن تكفيره ثم باقية بعد وعلى من ظاهرهما لان المأجور  
 الاعتاق قبل الميسر ولم يوجد لان اعتاق النصف وقت بعد الميسر هذا عنده بناء على تجري الاعتاق  
 على اصله وعند ما يخرجه لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندها ومديرها ثم ولد وفاتت جسد  
 المنفعة اريد به المنفعة المقصودة من المالك لا المنفعة مطلقا فلا يرد النقصان الخفي  
 والجواب كالاعني ومجنون لا يملك احراز عني مجنون ويعتق والمقطوع يده او يهيمها او رجلاه  
 فان عجز عن العتق صام شهرين ولا يمس فيها شخص رمضان ولا خمسة من صومها وان افطر

لان اداء بعض  
 العبد من خوار اليك  
 كذا في القيد  
 لان اداء بعض  
 العبد من خوار اليك  
 كذا في القيد

من جانيه او وطها اي التي ظاهرها انما قيد بها لانها ان كانت غير تالينها الاستيناف في الترتيب  
 ليدلوا نهارا اراد ان يار الشري فيدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو سجد استأنف  
 الصوم لا الاطعام وان وطها في خلا هذه عند ما وقال ابو يوسف لا يستأنف فيما عدا المفطر  
 وهو الوطئ نهارا عدلا انه لا يمنع التتابع اذا لم يفد به الصوم وهو الشرط وان كان تقديمه  
 على الميسر شرطا فيها ذهبنا اليه بغير البعض وفيما قلتم تأخير العمل عنه ولما ان الشرط في الصوم  
 ان يكون قبل الميسر وان يكون حاله عنه ضرورة بالنفس وهذا الشرط يقدم به يستأنف وان  
 عجز عن الصوم الحرام هو او غيره باجره لم يقل او نايبه اذ لا يفهم منه اطعام الغيرين ماله والكلام فيه  
 ستين مكنت كذا قدر القطرة او قيمة خلاف ذلك ففي فانه لا يجوز دفع القيمة وان غداهم وعشاءهم  
 واستجهم فكل من هذا فلو كان لواءا لكان لم يخرجه ذكره في التبيين وان قل ما اكلوا اذ اعطى  
 من يوم منى او شاعرا واحدا شهرين جاز وقال الك في لابن التيمك كذا الكسوة  
 وفي يوم شخص واحد قدر الشهرين لا الاغني يومه وان اطعم ستين مكنت كذا صاعا على طهارين  
 لم يصح عن ظاهره وعن افطار وطها رخص هذا عند ما وقال محمد بن كوير عن الظهارين له ان بالمؤدى  
 وقا وبها والمخرف اليه على ما يقع عنها كذا لاختلاف السبب او فرق في الدفع ولما ان النية في  
 الجنس الواحد لكونه في الجنس بمعتبره واذا لفت النية في الجنس والمؤدى يصلح كفارة واحدة  
 لان نصف الصاع ادى المتكادير يمنع النقصان دون الزيادة فلا يقع عنها كذا ذوى اصل الكفارة  
 بخلاف ما اذا فرقة في الذنوب في الدفعة الثانية في حكم مكنت اخر كصوم اربعة اشهر  
 او اطعام مائة وعشرين مكنتا او اعتاق عشرين عن طهارين وان لم يبين واحدا لو احد  
 لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب التبيين في اعتاق عبدها او صوم شهرين له ان  
 لا يشاء وان اعتق مؤمنا لا بد من هذا القيد اذ لو كان كافرا جاز عن الظهار استثنانا لان



لا يصلح لكفارة القتل فنعين للنظار ذكره في النبيين عن قتل وظهر لم يجز عن واحد من أخذ  
 اثنتا عشرة وعشرون لا يجزئ عن احدها في كفارة في ظهار ايضا وعند ان في جرحه  
 عن احدهما في الفضلي ولكن عبد ظاهرا بالصوم فقط لاسيما بالمال عنه لانه ليس من اهل  
 المكرك فلا يصير مالكم بملكه والكفارة عبادة ففعل الاخر لا يكون فله **باب اللعان**  
 هي شهادات موكلات بالايان وقوته باللعن فان مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا  
 في حقها وعند الشافعي ايان موكل بلفظ الشهادة من قذف بالنزاهة العقيقة ان عن  
 فعل الزنا وتمتة وتفسد العفة عن الزنا على ما وقع في البداية هو ان لا يكون المذوف وطع  
 في عمره وطهارا في غير ملك ولا نكاح فاسد فسادا مجمعا عليه في السلف فان كان قد  
 سقطت تحتها سواء كان الوطى موجبا للحد او لم يكن ومعنى عفتها عن تمتة الزنا هو ان لا يكون  
 اماراة الزنا كولدادة ولدين له اب معروف ووجوده معها ليس بشتم ثم انه استثنى بالقيده المذكور  
 متضمنا الى قوله وكل صلح شاهدا على المسلم عن اشتهاء كونه من يذوقها واما ابد بصلاته  
 الشهادة الالهية لادائها فلا يخرج بالفاسق وذكره في كذا الاصح قال الامام الشافعي  
 في المسبوط وكذلك لعن من اهل الشهادة الالهية لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة  
 بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه  
 اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة  
 والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى  
 بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام  
 وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس  
 باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج

قال

في قوله لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج

في قوله لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج

قال في القذف امر القاضيه الزوج باقامة البينة عا صديق متعالة فان عجز عنها حكم باللعن قال في  
 جسي حتى يلعن او يكذب نفسه بها غاية اخذ يلعن الجس عندها اي وفي ان تبين عنه بطلاق  
 او غيره ذكره الامام الشافعي في المسبوط فيحد للزوج العفو والابراء ولا يصلح تان لعن كذا  
 ولا جاست حتى يلعن او تصدقه لا يجب عليها الحد بهذا التقديري ولا ينتفي نسب ولد ما عنه ان كان  
 اللعان يفيقه قال في شرح الطحاوي رجل له امرأة جاءت بولد فتفاه فقال هذا الولد ليس مني او قال  
 هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بينهما بوجوه من الوجوه فانه لا ينفى النسب سواء وجب عليه الحد  
 او لا يجب كذلك اذ كان من اهل اللعان ولم يتلعا وان كان موعدا او كذا في صورته ان يكون  
 كافرين واسلمت المرأة فقد فها زوجها قبل ان يرض عليه الاسلام او يحد في قذف حد  
 لانه ليس من اهل اللعان لعدم اهليته للشهادة وان صلح هو شامدا وهي امه اذ كفرة او كذبة  
 في قذف او صبية او مجنون او اذنية فلا حد عليه ولا لانه ما عدم الحد فلا تمنع اللعان من  
 جرمه على ما صرح به في الهداية وذكر ان بموجب القذف في حق الزوج عند اللعان وانما يصار الي  
 الحد عند تقدير اللعان لامن حقها واما عدم اللعان فلم يدر هل ينعى للشهادة وعدم عفتها وصورته  
 ان يقول هو او لا اربع مرات اشهد بالله اني صادق فيما ريت به من الزنا وفي الامة قضيت الله  
 عليها ان كان صادق فيما رآها به من الزنا ثم يفرق القاضيه بينهما فان قذف بنفي الولد اوبه ذكرها فيه  
 اي في اللعان ما قذف به يفرق القاضيه ويثني له بذكر التوقي عند ما ونفي الصريح عند ابى يوسف  
 قال في المسبوط وهو الصحيح وليتم بانه تبين بطلانه فان كذب نفسه او حد بل بكارها خلا  
 لابي يوسف واما قال او احد ولم يقل وصدق لان مني المحل احد الامر من من تلذبه نفسه وان لم يجز  
 وكونه يحد واولو قذف غيرا واما حد بكارها لانه لم يحد اللعان بينهما وكذا ان قذف غيرا  
 فحد او زنت انما يقل في حد لعدم الحاجة اليها فانها لم يجز الزنا خرجت عن اهليته اللعان لرجل

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في قوله لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج

في قوله لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج

في قوله لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج

في قوله لا يقبل شهادته لقصان في دأله وهو الشبهة بين المشهود له والمشهد عليه ابا بالصوت والنفقة واستدل في شرح الطحاوي على كونه اهلا لاداء الشهادة بانه لو قضى القاضيه بشهادته جازي عن فيما يجوز الشهادة عليه بالشبهة والتام مع صحبه في الخلاصة والحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته اصل نعم لو قضى بشهادته ينفذ القضاء لكن الكلام في الجواز فانه امر واداء النفاذ فاحفظ ما ذكر في الامام وحصل في ذكره الا فهام او نفى ولا ما كان لعل وجه برجه الى النكاح والولادة كما اذا قال ليس باني ولا بابك فان ذلك موجب الحد ولا اللعان وطالبته به اي بموجب القذف لانه ان يخرج















وثبتت نسبة لوجود العلوق في النكاح اوفى العدة ولا يصير مراجعا لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق  
 ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك وراجع في الاثر لان العلوق يقيد الطلاق والظاهر انه  
 منه لانقاء الزمانها يصير بالوطى مراجعا وبينونه بالرجع عطف على معدته الرجعي وهي  
 اعطاه طلاقا بانيا او ثانيا ولدت لاقل منها اى من سنتين من وقت البسوة الى وقت  
 الولادة لاحتمال قيام الولد وقت الطلاق يتعين بزوال الزمان فثبتت احتمالا  
 وان ولدت لتمامها لا ابدعوة ويحتمل على وطئها شبهة في العدة ومراهقة اى ثبتت  
 نسب ولد مطلقه مراهقة وهي صبيته بجامع مثلهما وسننا يحتمل البلوغ بلوغا بعد ان  
 به لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق ولتسعة لانه لم تدع الجبل لاهل من هذا القيد  
 وقد اهل في الهداية وغيره من الكتب ثم ان المسالك تحتاج الى بسط وتفصيل وقوا في  
 حقه صاحب الحنفية حيث قال طلق رجل امراته الصغيرة بعد الدخول بها فولدت  
 فهذا الخلع اما ان اقوت بالقضاء العدة عند مضي ثلثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر  
 منذ اقوت ثبتت نسب ولدها منه للوطاء في اقربا وان ولدت لكثر من ثلثة اشهر  
 من علوق جارت والرجعي والباين في هذا سواء وان اقوت بالجبل فان كان بانيا  
 ثبتت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا ثبتت الى سبع وعشرين شهرا  
 ويصير مراجعا اذا ولدت في الثلثة الزائدة على الثلثة اما ان لم تقربش فمعدله الى يوسف  
 سكوتها كما قرأه بالجل حيث لم تقرب بالقضاء العدة بضع ثلثة اشهر والبلوغ قد يكون بالجبل  
 فبين يثبت في البان الى سنتين وفي الرجعي الى سبعة وعشرين وعند الخلع وعند سكوتها  
 كالاقرب بالقضاء العدة ثلثة اشهر لتغير عدة المصغى فان جارية لاقل من تسعة  
 اشهر من وقت الطلاق ثبتت ولا كثر من ثلثة اشهر رجعا كان او بانيا قال في رواية

والبيان

والبيان لصاحب المحيط الخلاف الذي ذكرنا في صفة يتوهم منها الجبل اما في صفة لا يتوهم منها الجبل  
 فتقول كقولنا قال شيخ الاسلام ومعدته اطلقها لثبوت الوفاة ومعدته الطلاق  
 رجعا كان او بانيا او ثلثة اشهر بغير العدة ولدت لاقل من نصف سنة اى من وقت الاقرار  
 عما ذكر في الهداية لان وقت الطلاق كما توهم لان مدار الكذب يتعين عما ذكره كيف فانه  
 لو مضى اقل مدة الحمل بين الطلاق والوضع ولم يرض بين الاقرار والوضع يكون ظهور  
 الكذب سعي عا حله ومهنا شرط اخر ذكره في الاسلام وغيره وهو ان يكون الولادة لاقل  
 من سنتين منذ كانت وفي الرجعي كيف كان ولتقصها لا ادخ لا يعلم بطلاق الاقرار لعدم  
 ظهور الكذب بتعين الاقرار بالحدوث بوجه كذا في الاول ومعدته ظهر جديا او اقرب الرجوع  
 ان كانت من طلاق رجعي او باين او صدقها الورثة ولدت لاقل من سنتين في ثبوت النسب  
 لانه بقيام القرائن وقيامه بعد انقضاء العدة ان كانت من وفاة او ثبوت ولادتها بحجة تامة  
 اى بشهادة بعد انقضاء العدة ان كانت من وفاة رجلين او رجل وامرأتين هذا عنده  
 يثبت نسبته شهادة القائل اعلم ان الشهادة القابلة لاهل منها لعين الولد اجماعا في هذه  
 الصور كلها عما مضى عليه صاحب ملتقى البخاري واثير اليه في الهداية بقوله والتعيين  
 يثبت بشهادتها وانما الخلاف في ثبوت النسب بخود شهادتها قبل تقبل شهادة الركنين  
 ولا يفسقان بالنظر الى العولاة اما لكونه قد يتحقق لذكر من غير نظر ولا تعد ولا ضرورة  
 كما في شهود الكون الزنا او منكوبة اتت به ستة اشهر اى من وقت الخلع اقله الرجوع  
 او سكنت فان ثبوت نسب ولد المنكوبة لا يحتاج الى الاقرار وان جدد ولادتها ثبت  
 بشهادته امرأه عليها اى على الولادة فتدفع ان نقاه اى بعد ذلك ثم ان وجوب اللعان  
 لا يتوقف على ثبوت النسب لانه يجب بالقذف الحاصل بنفي شبهة من سواء ثبت او لا

العورة

فان صاحب العدة وان كانت مسنة من وفاة  
 النسب الى سبعة اشهر من وقت الطلاق  
 طلق بغير طلاق الرجعي وانما الخلع  
 بغير طلاق الرجعي وانما الخلع  
 بغير طلاق الرجعي وانما الخلع

صدر السرم

صدر السرم

فانها ما قبل كيف يجب اللعان في ثبوت  
 واجب بشهادة امرأة وبوجود على ما  
 ثبت بان النسب يثبت بشهادتها  
 بالقرائن ضرورة كونها موقوفة على  
 واجب اللعان والموافاة في ذلك  
 منسوبة في ذلك الزمان



عطف على قوله ستة أشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يثبت النسب  
وانا ولدته واقعت النكاح منذ ستة اشهر والزواج الاقل صدقت اى القول لها وهو ابنه  
لان الظاهر شاهد بها فانها تلد ظاهرا من نكاح لامن سفاح ويكفي ان يستلخص عندها خلافا  
له لان الاختلاف في النسب وهي من الستة المختلف فيها وموضعها كما الدعوى ولو علق عليها  
بولايتها فثبتت امرها لم يقع هذا عنده وقال يقع لان شهادتين حجة فيما لا يطلع عليه  
الرجال ولانها ما قبلت على الولادة تقبل فيها بشي عليها وهو الطلاق انها اذمت الحنف  
فلا يثبت الابحية مائة وبه لان شهادتين ضرورية في الولادة فلا تقهر في حق الطلاق لانه  
ينفك عنها وان اقر بالجل سواء كان اقراره قبل التعليق او بعده او كان ظاهرا في النهاية  
يقع بلا شهادة هذا عنده وقال لا يشرط شهادة القابلة لانه لا بد من حجة لعدوى الحنف وشهادتها  
حجة فيه وله ان الاقرار بالجل اقرار بما يفرض اليه وهو الولادة والكرامة الحمل ستان  
وعندك في اربع سنين واقبلها ستة اشهر ومن نكح امه فملكها غير ان شقي فشرها فان  
ولدت لاقبل من ستة منذ شرا لا لزوم الا فلا لانه في الاول ولد المعدة فان العلوق سابق  
على الشراذم اذ انشأ ولدا لملكه لانه يضمن المادغ الى اقرب اوقاة فلا بد من دعواه وانما  
قال غير اثبت لانه ثبت الى سنين من وقت الطلاق لانها حرمت حرمة غليظة فلا يضمن  
العلوق انا الى ما قبله لانها لا تحل بالشراذم في الهداية ومن قال لا بد ان كان في بطن  
ولد فمضى من شهادته امرأة على الولادة فهي ام ولده لانه يثبت بدعوى والولادة بشهادة  
القابلة قال في الهداية لان الحجة ماسة الى تعين الولد وفيه نظر او لطفل عطف على قوله  
لامته هو ابني ومات فقالت امه هو ابنه وانما زوجته بزمان عرف موتها وهي حرة لان النكاح  
هو التعيين كذا ذكر وصفا وعادة ولو لم يعلم انها حرة فقالت النورثة انت ام الولد لا امرأتها

قوله في قوله ستة اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يثبت النسب

تابع الزم

لان ظهور الحجة باعتبار الدارحة في دفع الرق لا يستحق في الارث كذا في الهداية والآل ان لم يرب  
لمرأته او لم يكن من حرة يربها ولا في ان جده الارث احدى اى ان جده الامونة احدى  
والخفية هي القيام على الصغيرة ترتيبه للام بلا جبره قال الفقيه ابو الليث تجر الام الفتوى  
على الاول طلق اولها ثم لها وان علت ثم لام ابية خلافا لرفوفان الحالم اولى منها عنده  
ثم اخته لاب وام ثم لام ثم بنت اخته لاصوام ثم بنت اخته لام قال فانه خان لم يختلف  
الرواية في ترتيب هذه الجملة ثم لاب ثم حالة كذا ثم عمته كذا ومه لان الصل في هذه الباب  
الام فالقاربة من جبهتها مقدمة على القوامة من جهة بشرط حريتهن فلا حق لامة وام ولد  
في الحضانة والذمية كاملة في ولدها الممل مالم يفعل حان دنيا او كلف ان يعلق بالامر  
او يخاف بئس الى ان يخاف كما في قولهم لا لزومك او تقضي حتى اى الى ان تقضي حتى في نكاح  
غير ذى رحم محرم منه سقط حقا وبذى رحم محرم لا كام نكحت عمه وسود الحق بزوال  
نكاح سقط به فان طلق رجعا لا يعد حقا حتى تنقضي العدة لعدم زوال النكاح قبل  
ثم العقب على ترتيبهم على الارث لكن لا تدفع حصة الى عصبه غير محرم كولى الناقصة  
وابن العم والافاسق ما جن ولا تحس طبل خلافا لشافعي والام والمدة اى باين حتى ياكل  
ويشرب ويلبس ويستحي وحده مذكور المحصاف بسنين والرازي بسنين  
والفتوى على الاول وبالبنت حتى كفيض وعن محمد بن نزار دهشتم حتى تستحي  
وبه يفتي في زمانا لفده وغيرها اى غير الام والحجة احدى بالبنت حتى تستحي  
قال الفقيه في النزال انها لا تسقط حتى سلم سبع سنين وعليه الفتوى ولا تسافر  
من المهر مطلق بولدها الا الى وطنها الذي تلحق فيه انما قال من المهر لان لها  
ان سقبل بهن قرية المهر الى المهر لان فيه نظر اليه ذكره في الهداية وهذا اى الحكم  
المذكور للام فقط اى ليس لغيره ان ينقله الا باذن الاب حتى الحجة

انما اختلف الرواية في قوله في قوله ستة اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يثبت النسب







يتجدد في كل زمان فيكون دينا اخر حادثا بعد البيع ولا كذلك ساير الدينون ويجب سكتا ما  
 في بيت ليس فيه احد من اهل والولده من غير ابا برفضا وبيت مؤدوم من ذكر له عموكنا ما  
 ولم منع والديا حق وولد ما من غير من الاول عليها ما عا ان البيت في ذبه نكح المنع  
 من الدخول فيه لامن النظر اليها وكلامهما متى شاء والا ان يكون في ذلك فتنه بان يخاف  
 عليها الف دفعه ان ينعم من ذلك ايضا ذكره في البداية وقيل لا يمنع من الخروج الى الوا  
 ولا من دخولها عليها كل جمعة وفي غير ما كل سنة هو الصحيح كذا في الهداية وفي الى نية  
 وعليه الفتوى ويؤرض نفقه عن الغائب وطفله وابويه في ماله من جنس حقه  
 كالدرهم والدنانير والطعام والكسوة التي تلبسها بخلاف ما اذا لم يكن من جنس حقه  
 كالعروض التي تحتاج الى بيعها تصرف الى النفقة والى هذا اشار بقوله فقط لكن الابوين  
 يجوز لهما بيع عروض الولد الغائب عند ابي ج استحسننا ولا يعرض لهما القاضى وتقران  
 في نفقتهما بالعرف ذكوه في النفقة عند مودع او مضارب او مديون ان اقرب به بالسبب  
 لم يقل بالكلح لاحتصاصه باحد المهور او علم القاضى وذكر وحلفه ان حلف من يطلب  
 النفقة انه لم يتوف النفقة في حلف المراهق لم يرد قوله ولم يوجد سبب يمنع النفقة  
 كالشوز وغيره ويكلفه اى يأخذه منه كفيلا وانما اخر الكفيل لان القاضى يكلفه اولام اذا  
 حلف يعطيه النفقة ويأخذ منه كفيلا لا باقاة بينه عليه اى على السبب اى لا يرضى  
 القاضى النفقة اى على الكساح ليؤرض عليه ويأمره بالاسداء عليه ولا يقضيه اى بالنكاح  
 لانه قضا على الغائب وقال زفر في النفقة لا بالكساح وذكر في العجدة عند ابي يوسف  
 تقبل البينة ويؤرض ولا يقضيه بالنكاح وذكر في الصوى كذا في ذكوه في القاضى قضا على الخوا  
 قال شيخنا قول ابي يوسف من قول زفر والله اعلم وعلى القضاء اليوم على هذا الحكم

صدر الشرح

ما في الشرح

ولكون

من غير ان ينفق له  
 من غير ان ينفق له  
 من غير ان ينفق له  
 من غير ان ينفق له

لو ادعى من اباين انهما تباين الزوجي والطلاق  
 لا يثبت الا بالبرهان  
 لا يثبت الا بالبرهان

وكون المسلم مجتهدا فيها والمطلقة الرجعي والبرهان بلا معية كمن فرقت بغير التلق  
 والبلوغ وعدم الكفاية النفقة السكنى اى دامت في العدة وفي نفقة مستدة البان اذا لم يكن  
 حلهما خلاف للشافعي لحدوث ما طمة بنت قيس ولنا قوله نعم المطلقة الثلث النفقة السكنى  
 ما دامت في العدة وانما قيل لنا رد عرفة في دعويه انه لا يصح تقليدنا وان صلح جوابا  
 عن حجة الممهم ان حديث ما طمة لا يثبت اصلها ولا فلاحا الى ردة وانما قلنا انما يثبت  
 اصلها لانها لم تزل بيت عداها فصارت ناسرة وصرح بذلك في الاختيار في تعديل المسئلة  
 القائمة لان نفقة المرأة يوافق ما ورد في الصحيحين وقد نصنا نقلة الصفاء في المشارق  
 وقد تورع عندنا ان المستدة اذا نشرت سقط نفقتها وسكتا ما لم نقول لا وجه للمتمسك  
 برده عند رضى في الجواب عن احصاء الختم به لان اصحابنا قد تسكوا به في سقوط نفقة النكاح  
 علما اننا اليه انقلا لمعقدة الموت النفقة في حقها النفقة خاصة المفقة بعصية من قبلها  
 كالردة وقيل ابن النوزج وروى مقدمة الثلث وتمكينها ابنه لا يسقطان لانه لا اثر  
 للردة والتمكين في الفدية لانه قد ثبت قبلها فلا يسقطان النفقة الا ان المدة تجس  
 ليتور تسقط نفقتها لكونها محبوسة وقد مر سقوط النفقة بالمجس ونفقة العقر  
 واباكية الزمن اولى اعني ذكوه في الهداية والبنت ولو بالقة على الاب ان لم يكن لهم مال  
 والاصح فاصل ان يكون نفقة كل شخص من ماله لا يشترك احد لفسقه ابويه وعورس  
 به فتى انقال مزالان في رواية المضاف والحسن نفقة لولده البان على الابوين انما اذا  
 وفي طاهر الرواية كلها على الاب وعليه الفتوى وليس على امه ارضاعه قال في النفقة لو اوتت  
 الارضاع وهي منكوبة او مبانة لما تجر على ذلك كوا اخذ الولد لبن الغير ولم يأخذ في ظاهر الرواية  
 قاله الامام الحلواني وقال الامام السرخسي انها تجر اذا لم يكن اخذ الولد لبن الغير بخلاف المولود  
 وفي الزهره اذا لم يكن المصبي ولا لبيه مال ابيرت الامام على الارضاع وهو الصحيح

ما في الشرح  
 في شرح صدر الشرح من قبل  
 ما في الشرح

لما عدى بالزمن وروى من الامامات  
 لا يثبت الا بالبرهان



وفي الذخيرة اذا لم يكن للمصبي ولا لايه اجرة الام على الارضاع وهو الصحيح <sup>الاجرة</sup> الا اذا ثبتت بان لا  
لبن الغير او لا يوجد من يرضعه او توجد ولكن ترضع بالاجرة والقدرة عليها ويستأجر الابن من يرضعه  
يعني اذا لم ترد الارضاع ولم تثبت له عند مماته اذا ارادت ذلك لابنه من الحضانة لها ولو استأجر  
مكسوة له او معتدة من رجبى لرضعه لم يجز لان الارضاع مسموح عليها ديانة قال الله تعالى والوالد  
يرضعن اولادهم وهوام بصيفة الجف وهو كذلك لانها عذرت لاحتمال عجزه قال الله تعالى لا تحلفن أنفسكم  
وسمها فاذا قدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يكون اخذ الاجر عليه  
وهو المستوته روايان في رواية لا يجوز وفي اخرى جاز لان النكاح قد زال وجه الاول انه بقي لبعض  
الاحكام ولا رضاع بعد العدة ادلالة من غير ما يمتنع سوا كنه في سكاك اوفى العدة او بعد ما دوس  
وهي احدى من غير انا اذا طلبت زيادة اجرة الام احق بارضاع الولد بعد النقص عدتها ما لم يطلب  
الكر من اجرة الغير لانها اشفق وانتظر للمصبي فكانت اوله فان التمت اكثر من ذلك لم يجز لاجب عليها  
دفعها للضرر عنه قال الله تعالى لا تأخذوا بالثأر والذات بولد ولا مولود له بولس اى لا تأخذوا بهن باخذ الولد  
منها ولا يصار به بالزنا اكثر من اجرة الغير وقال تعالى وان قاتلتم فاسترضعوه اخرى وان رضيت الغير  
ان ترضعه بغير اجرا وبدون اكمل والامام باجر المثل فالغير اول ما قلنا قال في الحانية والظهير يتراد  
الظهير ان تزني الصبي بغير اجرا من غير ان تمنع الام عنه والامام يري ذلك فالام احق بالولد وانما يبطل  
حقها اذا حكمت في اجرا الرضاع باكثر من اجرتها والصحيح ان يقال للام اما ان تسلك الولي بغير اجرا واما  
ان ترفع الى العمة واذا تفرقت هذا فالحكم المذكور بقوله الا اذا طلبت زيادة اجرا عما هو غير الصحيح  
وعلى الموسر سائر الفتوة هذا على اختيار صاحب التمهيدية وقال في نثرات النوازل الفتوى عليه  
وفي الخلاصة الفتوى على ان الغائب يضرب الزكوة واقصر عليه قاض خان والله اعلم بقعة اصول  
الفتوى بالموثوقين بين الابن والابنت ويعتبر فيها القرب والجرلية لا الارث في من له بنت وابن ابنت

هذا هو الصحيح في الارضاع  
 وهو ان الارضاع لا يترتب له اجرة  
 ولا يترتب له حضانة  
 ولا يترتب له نفقة  
 ولا يترتب له نفقة  
 ولا يترتب له نفقة

مع ان الارث نصفان بينهما وفي ولد بنت والجر على ولد ثامه انه يجوز حبس حران عن الارث بالاخ ونفقة  
 كل خيتم من ذى رحم محرم صغير او زمن او اعى او انثى اعتبره الفتوة الكل لما مر ان الاصل ان نفقة الابن  
 في مال نفسه صغير كان او كبير او ساكنا او مودعا ثم العجز عن الكسب وهو الزنا والعجز في الذكور  
 عاجزة عن كل حال فلذلك اطلقها على قدر الارث لان التصبص على الوارث في قوله تعالى وعلى الوارث  
 مثل ذلك تنبيه على اعتبار المقدار في البداية ولان الزوم بالغنم دينه ما فيه على ما استشف عليه  
 ويكبر عليه لاينا حتى سمى ويغير فيها اصيلية الارث لا احراره لانه لا يعلم الا بعد الموت لان المتني احرار  
 الحق ولا معنى له بل لا ذكره في البداية ان المتحر اذا كان ابن خال وابن عم يكون نفقة على الاميرة  
 بقرنه ابن عمه يعني ان يبق بعد موته ونفقة لمسلم اخوات متفرقات عليهن اخصا ساكرته ونفقة من  
 خال وابن عم على الحال ولا نفقة مع الاختلاف دينان بل بوجوه والاصول والنوع لا حاجة الى زيادة  
 ما قيل ولا على الفقرة الا لها وللزوجة وللغنى الاله لان فيها تقدم غنى عنه كما لا يخفى عن من تولى فيه  
 ووقف على وجوه الدلالة وبيع الاب عرض ابنه الكبير غايبا لا بد من قيد الكبر لان في الصغير لم يقع عقار  
 ايضا ومن قيد الغيبة اذ لو كان حاضرا لم يبيع عرضها ايضا لانفاق هذا كله مفهوم من البداية  
 لا عقار المقار الضيقة وقيل كل مال له اصل من دارا ومنبعه من المغرب لنفقة اذ باع ابوها  
 في نفقة جازعده وهذا استحسان والاباع العقار لم يجز وقال لا يجوز ذلك كله وهو التمسك  
 لاولية له لا نقطا عما يبيعون رشيدا ولهذا لا يملك حال حضرته ولو ان الاب لا يملك الحقيقة في مال  
 الغائب ويبع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها محصنة بنفسها واذا جاز بيع الاب  
 من حيث حقه وهو النفقة فلا استيفاء منه كالاباع العقار والمنقول على الصغير فز كمال  
 الولية ثم لم ان يخل منه نفقة لانه من حقه ولا ولا في فيما ذكر على ان علمه جواز بيع الاب متناع  
 ابنه الغائب الحاجة الى السمع كما سمى الى بعض ان فهم واما دلالة على ان ذلك المذكور المصلحة

تأية الشريعة

هذا هو الصحيح في الارضاع  
 وهو ان الارضاع لا يترتب له اجرة  
 ولا يترتب له حضانة  
 ولا يترتب له نفقة  
 ولا يترتب له نفقة  
 ولا يترتب له نفقة

هذا هو الصحيح في الارضاع  
 وهو ان الارضاع لا يترتب له اجرة  
 ولا يترتب له حضانة  
 ولا يترتب له نفقة  
 ولا يترتب له نفقة  
 ولا يترتب له نفقة

صدر الشريعة



صدر الشريعة

اي لا يات ان فعله ولا ينفع القاضيه وانما ما قيل في تسليم ما ذكر ان لابل ولاية ملك مال الابن عند الحاجة وانما  
لا يلي بيع العقار لانه معذرا لا ينفع مع بقائه وهو الزاوية وولاية الابن نظرية ولا تنظر في بيع العقار  
فليس شيء لان ما ذكره انما يصح وجها لعدم ولاية الابن على بيع عقار له ابنه الغائب لاجل الحفظ  
والكلام في عدم ولاية عليه عند الحاجة اليه لبقاء نفسه وما ذكر لا يصح له اذ قل ان يقول كان  
لانظر لابل في بيع عقار كذلك لانظر له في استهلاك عرضه واذا جاز ذلك لفرضه بقائه فلم لا يجوز  
بيع عقاره لتلك الضرورة للدن المحل انما لم يجر بيع متاع الابن الغائب لهذه المصلحة لانه يلزم  
ح القضاء وعلى الغائب فلا يجوز بخلاف الثقة فانها واجبة قبل القضاء وانما قضى القاضيه اعانه ذكره  
في غاية البيان وعلم منه ان المراد عدم الجواز قضاء ولا ديانته في نفي ما قيل اذ كان لابل حال غيبه ابنه  
ولاية الحفظ فانما لم يمس البيع بالدين ولا الامتياز لم يفتقرها اذ ولاية لها اصل في التصرف  
في حالة الضرر ولا في الحفظ بعد الكبر ومن قال لان ملك مال الابن مخصوص بالاب لتولم عم انت وما لك لايك  
فقد اخطا في التعليل الثاني لم يصيب في الاول فاعل وضمن مودع الابن لا انفق على ابويه بل انفق  
لا الابوان لو انفق مال عند ما دل هذا على ان لامل انهم ملك مال الابن عند الحاجة اذ لم يحج  
الي اليه بان يكون من جنس جهتها واذا قضى بنفقة غير الوالد ومشت مدة سقطت لانه نفقة  
غير باعتراف الحاجة وقد وقعت النفقة عن الغائبة قال في الذخيرة ان نفقة مادون الشهر لا تسقط  
لانها لو سقطت بغض المدة اليسيرة ثالثا انتم استيفاء ما تقدره والاصل بالشهر الا اذا استأذنت  
بأذن القاضي في تغييره ما عا الغائب وانما لم يقل لان ياتون القاضي بالاستدانة اذ لا بد بعد ذلك  
من الاستدانة ونفقة المالك على سيده فان الى كسب وانفق وانجز امويهم لانهم اهل الحرف  
وتع البيع اينا وحقه وليس فيه ابطال حتى الحولى لان التمسك يقوم مقامه والابطال الى خلف كما  
ابطال كتاب العقار عنوان الكتاب بالعقار دون الاعاقق المنتظم مسائل

سنة في بيع الاموال والغير  
عليه ميسر  
تتميم

الفصل

الفصل

الاتي ذكره وباب الاستيلاء فان الاعتاق لا ينتظمه كما لا يخفى على ذوي الرشاد وموسر الشريعة  
قوة حكمية ثبتت لم يرق يدعها يد الاستيلاء والتملك عن نفسه ويصير اهل لولاية والشهادة  
والملكية ويصير من ملك المالكية تستلزم الحوية بدون العكس فلذلك قال ملكك دون حركتك  
بصرح لفظه بلانية كانت حرا ومعتق او معتق او اعتقتك او حر او حررتك او هذا مولاى  
او يا مولاى اذ كان مولاى بالنسبة لفظ المولى مشترك احد معانيه المعتق وفي العبد المولى  
نسبه يتعين هذا المعنى فالتمسك بالصرح في عدم الحاجة الى النية وراسل حركته وما عجز به  
عن الجهد وبكيفية ان نوى كماله ملك في عليك انما كان هذا كناية لانه لا يمكن عدم الملك بالبيع  
وكفى وبالعاقب ولا سبيل اى وكذا لا سبيل الى عليك لان معناه لا ملكك في عليك فان الملك  
سهل الطريق للموذي الى التصرف والانتفاع ولا سبيل الى اليك الى التصرف فيك اولى الى التمتع  
بك ولان الرق ضعف شرعى يتبعه الجور المحلى فيجوز عن التفرقات الشرعية وسلب عنه  
اهلية المولاية ورجع من ملك الملك اهل لكونه بين الانسان وبين كى يكون مطلقا لفرقة  
فيه كولا لا ياتي جازا عن تصرف الغير فيه كما يتحقق الملك بدون الرق في غير الرق في كذا  
يتحقق الرق بدون الملك في غير الرق في كذا كان وقتا والرق في ابتداء سبب الملك في  
قوله لار في عليك اطلق الرق واراد به الملك وحليت بيبك ولا منه فدا لقتك ولابد ان ياتي  
رأد حرف الباء ليعلم انه عطفت على قوله بكنيته وانما عطفته عليه لانه ليس بكناية فان الحق  
ان كان يولد مثله مثله وهو مجهول النسب وثبت على دعواه ثبتت نسبته ويكون حرا وان لم  
ينور وان لم يكن كذلك يكون هذا اللفظ محجى زاعن الحديث فيعتق وان لم ينور ولو كان كناية  
لاحتاج الى النية او ما يقوم مقامها من فدية الى المصروف والكبرياء لا يولد مثله مثله  
سواء كان اكبر منها او اخلا فالابن يوسف وتجدد ان صاحب الهدية اعم بقى للتقديري  
في صورة المثلثة وهو المثلثة على فخره اسقط المصنوع الى ان شرط لثبوت النسب لا الثبوت  
العتق لان الرجوع عن العتق لا يصح بل هو على ذكره في الامام لا ياتي ابي ويا حي

الامر بالنسبة  
ص ٢٩٤

تاج الشريعة  
فوق عكس لم يصب منه

صدر الشريعة

صدر الشريعة  
المنفعة عليهم الصور بين الكون بين ملكه

صدر الشريعة

صدر الشريعة  
المنفعة عليهم الصور بين الكون بين ملكه  
رخصه من ملكه فقد وهم ملكه  
فأذا وجد المانع لا يثبت عليه الاطلاق  
للتصرف كملك الشئ من الحق في شئ

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة



لأن المقصود بالنداء استحقاق النكاح بقصد النكاح إذا لم يكن المقصود  
 لا يثبت بجاهد وهو الحريم لا يثبت من العتق فإن يثبت العتق لا يلزم أن يكون بطريق النكاح إذا كان  
 النكاح من يولد مثله وهو كمال النسب للعق لا يثبت بطريق النكاح على ما يثبت أن النكاح لا يولد إلا بغير  
 النكاح من يولد مثله وهو كمال النسب للعق لا يثبت بطريق النكاح على ما يثبت أن النكاح لا يولد إلا بغير  
 بالوصف المخصوص كقولهم يا حر يا عتيق ومتى كان بوصف لا يثبت إثباته من جهة حال النداء كان كمال  
 دون كسب الوصف والبنوة لا يثبت إثباتها بحال النداء من جهة ولا سلطان في عتق كمال لا يولد إلا بغير  
 غير لازم للعق لأنه قد ثبت ولا يولد إلا بغير كمال إذا كان الحق لغيره فإنه لا يخرج عن يد مولاه بالعق ويدر  
 الكتابة فكيف عندنا لا يثبت كماله من جهة من كان يثبت أن يكون عبدا ولا يكون عليه يد كماله كماله  
 وكذا يثبت إرادته بعد العتق مريحا كانت حرة وكيفية مريحا مع بنية العتق فإن نكاحه لا يولد  
 عن منطية الحاجة إلى النية بعد بقاء مريحا وهو أن أطلق كماله كليات الطلاق وقد ثبت أن يثبت  
 ثم إن النية المذكورة متعلقة بالنكاح لا بالجمع لوقوع العتق بيا إني وإياي مع بنية عتقها صريح بغير غاية  
 اليقين وإن المسئلة خلاف الشافعي فإن عنده إذا قال لا يملك انت طالق بنية العتق يثبت لأن  
 الاعتاق إذا لم يملك الرقبة والطلاق إذا لم يملك المتعة فيجوز إطلاق كل منهما على الآخر كما  
 وأجيب عنه بأن النكاح من أحد الطرفين وهو أن يذكر الحرة ويولد به الطلاق دون الآخر وهذا جواب  
 إذا انضم أن يقول إن لم يجر النكاح من الطرفين لا يثبت كماله فانما يولد به الطلاق كماله بنية العتق  
 طريق مملوك في هذا الباب وانت من المولى إذا لم يولد به الطلاق كماله بنية العتق  
 بخلاف ما أنت الآخر ومن مملوك إذا لم يولد به الطلاق كماله بنية العتق  
 وقوله محرم صفة الرجم وهو من المصطفى بسبب الحمية لأنه جعل في لسان الشرع نفس المحرم بالمعنى في الرقبة  
 أو عتق لوجه النداء والسيطان أو المصطفى أو مملوك إذا لم يولد به الطلاق كماله بنية العتق

صدر السند

على لزوم  
الركن به

صدر السند

في جواب السؤالين  
الذين فيهما

في جواب السؤالين  
الذين فيهما

صدر السند

في جواب السؤالين  
الذين فيهما

مؤخر

مؤخر أو شرط فخوان قدم فلان فعنده خرو وجداي الشرط عتق عليه بشرط أن يكون العبد مملوك  
 وقت التعلق لما عرفت أنه شرط كعبه على حرج الياسما قال الزاهد في شرح القدر في هذا الموضع  
 مرانما وأجل يعق بعتق أمه لا يبي بعتقه والولد يتبع أمه في الملك والرق والعق وشرطه كماله  
 والتبعية اعلم أن العتق الأول في بطن أمه يتحقق على كماله أوجه لأنه لا يخرج من أن يمتنع بعتق أمه  
 لا يمتنع مستقل أولا يمتنع بعتق أمه بل يمتنع مستقل والاول هو المذكور أولا وعلى الثاني في الخارج من كماله  
 في عتقه تابع لأمه غير متعلق أصالة أولا يكون تابع لها بل يكون متعلق أصالة والاول هو المذكور  
 أخيرا والثاني هو المذكور بقوله لا يبي بعتقه ومن خواص العتق على الوجه الثاني أنه لا يمتنع  
 الحمل مالم يولد لأنه مشروط بأن يكون بين الاعتاق والولادة أقل من ستة أشهر وتحقق هذا  
 الشرط لا يعلم مالم يولد ولذا ذكر فيه الولد دون الحمل ثم إن عتق الحمل على الوجه الاول لما كان  
 يمتنع عتق أمه لا اعتقا مستقلا أمكن اعتبار البتية فيه من هذا الوجه وذلك لاني في اعتبار  
 عدم التبعية فيه من الوجه الذي قدرناه فما وقع في الهداية وغيره مما أنه يعق تبعا لأمه  
 لا يخرج عن وجه الصحة ولما كان الاعتاق المتعلق للام متعلقا للحمل أيضا في العتق على الوجه المذكور  
 صحيح أن يقال لم يمتنع قصد قلما يمين الخراج ولا يمين المولى الأب وأما القول بأنه يعق  
 أصالة فلا يرى له وجه ما دام فيه قائله لم يمتنع أن عدم الخراج ولا يمين يمين عليه وقد عرفت  
 أن إثباته على اعتاقه قصد الاعتاق أصالة والفرق بينهما فافهم وذلك لأنه  
 من زوجها مملوك سيده ما دام لم يكن الزوج مفردا فإن ولدا المفرد يمتنع عتقها على ما يأتي  
 في موضعه وولده ما من مولاهما قرانه فلو لم يمتنع عليه **باعتق البعوض**  
 أن اعتق بعض عبده متبع وسعي فباقي لاصح أن شاء ما كوفي فإنه يخرج بين تبعية السعاية  
 عليه وتكليفه باعتاق الباقي صريح في كماله الميسر وهو أن يعتق البعوض بغير عتق في حق السعاية  
 باختياره كوفي

صدر السند

صدر السند

في جواب

في جواب السؤالين  
الذين فيهما

في جواب السؤالين  
الذين فيهما

في جواب السؤالين  
الذين فيهما



كما كانت بلاد الرق الى الحكم وهو كونه محل التملك والتملك بالبيع وغيره فانه زابل بالاختلاف  
 بخلاف الرق نفسه فانه غير زابل عنه عندنا في ح لو عجز وقال عتق كلفه اعلم ان العتق حصوله في الحلق  
 لا يتجزأ عنه فانه عندنا شافع ان كان الممتنع موسرا لا يتجزأ وان كان موسرا يتجزأ حتى يفتق ما عتق  
 ويبقى الباقي رقيقا يباع ويشترى اما الاعتاق فليس قول النبي في حالة السار والعاروقا لا يتجزأ  
 في الخالين والمعنى بان الحلق في قبول حكم الاعتاق يتجزأ عنه فينبط بثرته في البعض دون البعض  
 وعندها الحق في قبول حكم الاعتاق لا يتجزأ قال الامر الى ان حكم الاعتاق ماذا فنقول انه ازالة الملك  
 عن المحل عنه ولا شك ان الحلق في قبول ازالة الملك يتجزأ حيث حكم الاعتاق في قدره اضافة اليه اثبتة  
 فيه ويبقى كل المحل رقيقا فاما كان فان الاعتاق لا يورث في الرق عنه وعندها حكم الاعتاق اثبات  
 العتق بازالة الرق الذي هو صفة المحل في قبول العتق وزوال الرق لا يرب غير متجزأ فاما ففته  
 الى البعض اضافة الى الكل فيزول الرق عن الكل من القابض ولو اعقب شركي حظه عتق الاخر ادرج  
 فروع العتق من التدبير والكتابة فيه فاما للشركي السكن ان يفتقر فيه هذه الصفات او استعفاء  
 او ضمن المعتق موسرا في حال كون المعتق موسرا فتم حظه لغيره يرجع الى الاخر لا موسرا والاولا كما  
 ان اعقب او استعفى والمعتق ان ضمنه ان شرطية ولا معنى للمصدرية اذ لا خيار للمعتق في الضمان ورجع  
 به الى بالضمان على العبد وقاله فيما نه غنيا الى لاخر تضمني المقتق عندها حال كونه غنيا والسعاية فقرا  
 فقط والاولا للمعتق ما تقرر الاعتاق لا يتجزأ عندها ولا يشهد كل من الشركين بعتق الاخر في عبارة  
 الهداية اشارة الى شرط الاتجار في المدعى عليه يعني الشركي الاخر فانه معتبة في تيقن السعاية على التاخير  
 كما يقع بها شرط اخر لا بد منه وهو التحليف ذكره الاقطع في شرح المذوق وبالجملة المذكورة ما كانت  
 عنه سعي لها في حلقها والاولا لها وقال السعي في المعسرين لا للموسرين اذ علم اصلها الضمان مما ايلار  
 والسعاية فيه العار فان كانا معسرين في السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا لكل واحد على  
 اعتاق الاخر والاخر يكر ولا يثبت

ولو تولى الفاسد اسعى للموسر والشئ لنفسه لان عتقه ثبت بقوله ثم الموسر حقه في السعاية لانه لا يتجزأ  
 عنها لعدم ادعاء الضمان على صاحبه لانه محس والمعتق يتجزأ عنها لانه يدعى الضمان على صاحبه لسان  
 ولا يقدر على الزام الضمان لان شركيكم منكر وانما يقل لاصدده لعدم الدلالة فيه على انه لاحق له في الضمان  
 ايضا قال الاقطع في شرح القدرية من شهد على عتق شركيكم اعترف بعتق نصيب لشركيكم وثبت حتى الحوية  
 في نصيب نفسه واما ليجوز له التعريف فيه بالتملك وقوله قبول على نفسه وغير مقبول على غيره ووقف الولاء  
 في الاحوال كلها اى حال يسارها وعسارها وسار احدها وعسار الاخر لان كل واحد منكم اعتاق فنفق  
 الولاء الى ان يتفقا على اعتاق احدهما او عتقا فها معا ولو اعقب احدهما عتقه بفعل غدا ولا يفرضه  
 ففرضه لشرطه قاله الخاقاني وانفقا انها لا يدريان دخل فلان الدارام لا بد لاجال لو احدهما  
 ان يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبى والساقط هو نصيبك عتق نصف اى زال الملك عن النصف  
 وسعى في نصفهما موسرين كانا او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا عندنا وعند ابن يونس  
 يسعي في نصف قيمته لهما ان كانا معسرين ولا يسعي ان كانا موسرين وان اختلفت شأنهما يسعي  
 في ربع قيمته للموسر دون المعسر وعند محمد يسعي في جميع قيمته ان كانا معسرين ولا يسعي في صدره وان اختلف  
 امرهما يسعي للموسر في نصف قيمته كذا في الخاقاني ولا عتق في عتدين بان حلف كل واحد بعتق عدله  
 على حدة فانه لا يعتق واحد منهما بل قولهم لان القضي عليه بالعتق مجهول وكذا القضي له متفاح حاشيت  
 فامتنع القضاء واما العبد الواحد المقتضى بالعتق به معلوم فغلب المعلوم المجهول ومن مكل له منه ما فر  
 بشرا او دابة او صدقة او وصية او اشترى نصفه من سيده او عتق عتق عبدا لم يقل عتقه لعدم التاخير  
 خصوصية الابن ولا كونه دارم محرم بشرا نصفه ثم اشتراه مع اخر عتق حصته ولم يضمن علم الشركي  
 حاله اولا اى علم الشركي حال المشتري وهي كونه ابن لشركي في الصورة الاولى وكونه تحت بعتق  
 على شركي بشرا نصفه في الصورة الثانية او لم يعلم منه اذ ظاهم الرواية وفي رواية الحسن عن ابي ح لانها في اذ ظالم

ما لا يشع  
 صدور الشريعة  
 تزعم الما دخل لزم  
 صدور الشريعة  
 فانه في ما فهم انه اذا ثبت العتق باقرار كل منهما باعق  
 شركيكم والشركي مكل بغير اقرار كل منهما انشاء  
 للعتق فلا يجب السعاية من  
 صدور الشريعة  
 صدور الشريعة  
 تاج الشريعة  
 ما لا يشع  
 ما لا يشع  
 صحت الشريعة  
 صدور الشريعة  
 صدور الشريعة



كما لو رتبنا هـ اي يتيق الاين في الاول والعبد في الثانية ولا يضمن الاب والولي نصيب الشريك  
لا يضمن الاب اذا ورث مبيع اخر ابنه وصورة ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها وترك  
اخا مع الزوج فورث الاب نصف ابنه والاخ نصف الآخر والاخاف في هذه الصورة لان الار  
ض ردي لا اختيارا في ثبوتها واعتقده الاخوان استوعب اي الشريك بخير بين احد من بين الميراثين  
وقال لا غير الارض ضمن نصف قيمته غنيا وسعي فقير لانه ابطال نصيب صاحبه بالاعتاق  
لان مباشرة هذه الاسباب اعتاق له ولهذا اخرى بعن الكفاية فان كان موصرا يوجب الضمان  
عليه وان كان موصرا يسي المقتول له انه رضى بافناء نصيبه حيث شارك في علمه المقتول  
وهو الشريك ولا عبرة للحمل لان الحكم يورث على السبب فلا يضمن كما اذا اذن له بالاعتاق نصيب  
وان اشترى نصفه من الاب بائنه ضمن غنيا واستوعب لان الشريك لم يرض بافناء نصيبه  
فيخبر بين التضمن والاستعفاء وانما لم يقل ضمن اوسعى ما عرفت ان الجناح للشريك المقتول  
وخالف في اى العارية فان عند ما لا سعاية مع العتق ولو دبره احد الشركاء واعتقه  
اخرهما موصرا ضمن الساكن مدبره لا مقفله اراد بيان من عليه التضمن فكانه يقول  
ان التضمن على تقدير ثبوت باختيار الساكن لانه يكون على المدبر لا على المقتول والمدبر معتقه  
لكنه مدبر الامانة من عنده وذلك لان التدبير متوجه عنده كالاتفاق فيقتصر على نصيبه  
لكنه افسد نصيب شريكه فاحدها اتفاق حصصه فتضمن فيه فلم يبق له اختيارا اخر  
كالتيضمن وغيره ثم للساكن توجه سببا ضمان التدبير والاتفاق لكن ضمان التدبير ضمان  
مما وصفت لانه قابل للامتنان من ملك الى ملك وضمان المعاوضة هو الاصل فيضمن المدبر ثم  
للمدبر ان يضمن المقتول ثلث قيمته العبد مدبرا وقيمة المدبر نصف قيمته مائة ومائة  
وعليه التنوي ذكره في المبسوط والتمتع قبل ثلث قيمته قنا لان المنافع انواع ثلث وهي على ما ذكره

صدر الشرح

صدر الشرح

هذا هو المدبر في هذه الصورة  
لان المدبر هو الذي يملك العبد  
او الذي يملك العبد في هذه الصورة  
لان المدبر هو الذي يملك العبد  
او الذي يملك العبد في هذه الصورة

هذا هو المدبر في هذه الصورة  
لان المدبر هو الذي يملك العبد  
او الذي يملك العبد في هذه الصورة  
لان المدبر هو الذي يملك العبد  
او الذي يملك العبد في هذه الصورة

هذا هو المدبر في هذه الصورة  
لان المدبر هو الذي يملك العبد  
او الذي يملك العبد في هذه الصورة  
لان المدبر هو الذي يملك العبد  
او الذي يملك العبد في هذه الصورة

في كفاية العبد المشترك من الهدية البيع واشباهه والاستخدام والمثاله والاتفاق وتواضعه  
فان البيع ولا يضمن المدبر المقتول الثلث الذي ضمنه الساكن مع ان ذلك الثلث صار ملكا  
للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باء الضمان ملكا مستندا وموثقا بمن وجه دون وجه  
في حق التضمن واما الولاء فثلثه للمدبر وثلثه للمقتول ولا يضمن مدبره شريكه لان  
التدبير كالاتفاق لا يتجوز عند ما في يد غيره احد م صار الكل مدبرا له فيضمن ثلث قيمته  
لشريكه موصرا او موصرا لانه ضمان تلك فلا يختلف باليسار والعسار بخلاف ضمان الاتفاق  
لانه ضمان جنائية ولو قال هي ام ولد لشريكه وانك تحب مدبره ما وتوقف يوما ولا سعاية عليها  
لكنك وليس لاسبيل عليها بالقرينة عنده وقال لا انشاء، لكنك استوعب الجارية في نصف قيمتها  
ثم تكون حرة لاسبيل عليها لانه لم يصدق صاحبه انقلب اقراره عليه كانه استولدها  
فيتمتع الخدمه ونصيبه لملكه في الحكم فيخرج الى الاتفاق بالعاية وله ان المقر او صدق  
كانت الخدمه كلها للمدبر ولو كذب كان له نصف الخدمه فثبت ما هو المستحق به وهو النصف  
ولا حدمه للشريك ان اشد ولا اشتعا ولا تبا عن جميع ذلك يدعى الاستيلاء والضمان  
والاقرار بمومية الولد يضمن الاقرار بالنسب وهذا امر لازم لا يرتد بالوعد فلا  
يمكن ان يكمل المقر كاستنوله وذكر في الاصل رجوع ابني يوسف الى قول ابني ح ولا قيمة  
لام ولد فلا يضمن غم اعتقها مشتركة هذا ايضا عنده وقال لا يضمن نصف قيمته لان اليه  
ام الولد غير متقومة تغدما ولو قال لعبد من عنده من ثلثه احد كما خرج واحد دخل  
اخر فاعاد اى كلامه المذكور مات بلال بن عتيق ضمن ثلثه اربعة ومن كل من غير نصفه  
هذا عند ابني ح وابني يوسف وعند محمد بن ربيع دخل ومن غيره كما قال اي يتيق من الخارج نصفه  
بالاجماع لان الالباب الاول داير بينه وبين الثالث فنصيب الخارج منه نصفه ويعتق من الثالث

من قال  
لان الشريك  
الذي يملك  
العتق  
فيقتل  
السبيل  
لعدم  
التقادم  
في الصورة  
الثانية

عنده ومنتهى صم



ثلثة اربعة بالا جماع نصف بالاياب الاول ثلثه وربع بالاياب الثاني لانه في حقه صح بقدر  
 النصف لانه قد استحق نصف الحرية بالاياب الاول فثالث النصف المستحق بالثاني في نصفه  
 فما اصاب المستحق بالاول لغا وما اصاب الفارغ في فكون له الربع اما الداخل فيعتق ربعه  
 محمد لان الاياب الثاني لما دار بينه وبين الثابت وقد اصاب منه الربع فكذا نصيب الداخل  
 الربع وقال لا يعتق نصفه لان نصيبه هذا الاياب النصف لكونه دار بينهما ولكن نزل  
 الى الربع في حق الثابت لاستحقاقه النصف بالاياب الاول ولا احتقاق للداخل من قبل  
 فثبت فيه النصف وان قال مريض ولم يجر وارث ولا مال له سواه وقيمتهم سواء جعل كل  
 عبد سبعة كسها م عتق عندها وعتق من ثلثه ومن كل من غيرهما ومن كل من غيرهما  
 ستة كسها م عتق عنده وعتق من خرج كسها م ومن ثلثه ومن دخل سهم وسعي كل في باقية  
 على القولين ويصح الثلث والثالثان اذ كان القول المذكور منه في مرض الموت ولم يجر وارث  
 ولم يخرجوا من الثلث يجمع بين سهم العتق وهي سبعة عا قولها لانا نجعل على اربعة حاجتنا الى  
 ثلثه الارباع فنقول يعتق من الثابت ثلثه ومن الاخرين من كل واحد منها سهمان فيبلغ سهم  
 العتق سبعة والعنق في مرض الموت وصية ومحل نفقة ثلث فلان يبدل كل سهمان الورثة  
 صنوف ذكر نجعل كل رقبته على سبعة وجميع المال احد عشر ونعتق من الثابت ثلثه ويسعى  
 في اربعة ومن الباقيين من كل واحد منها سهمان ويسعى في خمسة وعنده محمد يجعل كل رقبته على ستة  
 لانه يعتق من الداخل عنده سهم فنقتض سهم العتق بسهم وصار جميع المال ثمانية عشر  
 وباقي التخرج ما و ان طلق كذا كذا قبل وطى اي ان كانت له ثلث زوجات مهرهن على السواء  
 فطلقهن قبل الوطى على الصفة المذكورة ومات قبل البيان وانما فرضت المسئلة في الطلاق  
 قبل الوطى ليكون الاياب الاول موجبا لليسوتة فما اصابه الاياب الاول لا يبقى محلا للاياب الثاني

باب النصف

مصدر

يقول

فيهم

فيهم في هذا المعنى كما اعتق سقط ربع مهر من خرجت وثلثه انما من ثبنت وعن من دخلت لان  
 بالاياب الاول سقط مهر الواحدة من نصفين الى اربعة والثانية فسقط ربع مهر كل واحدة ثم  
 بالاياب الثاني سقط الربع بين الثابتة والداخله فاصاب كل واحدة الثمن فقط لانه انما  
 مهر الثابتة بالايابين وسقط ثلث مهر الداخله ثم قال بعض المشايخ هذا قول محمد واما عند  
 فيسقط من مهر الداخله ربعه وقيل هو قولها ايضا وعلى هذه الرواية الفرق لها ان الكلام  
 انما يعتق تعاقبا في حق الداخل في حكم قبيل التعليق واما في حكم لا يقبل يكون تمييزا في حقه  
 ايضا فالبراءة من المهر لا تقبل التعليق فيكون تمييزا بالنسبة اليه فثبت الرد في الكلام الثاني  
 بين الصحة وعدمه في حقه فيتنصف بخلاف العتق فانه يقبل التعليق فلا يكون الكلام الثاني  
 مترددا في حقه فثبت كله والوطى والموت بيان في طلاق مبهم اي قال لزوجه احدكما طلاق  
 فوطى احديهما او مات احديهما فكل منهما بيان ان المراد من الاخرى اما الوطى فلانه لا يملك الا في  
 المكر واحد يها قد زال عنها المكر بالطلاق فكان بالوطى مستنبها للمكر في الموطوءة فثبتت الاخرى  
 لنزول الطلاق واما الموت فلما عرف ان البيان انشا ممن وجه فلا بد له من محل كوت وبيع وصية  
 وصدقة وتبدير واستيلاء في حق مبهم اي ان قال احدكما خرافات احدهما اوباع احدهما او  
 استوله احديهما فكل من التصرفات المذكورة بيان ان المراد هو الاخر لان الاعتاق انما له  
 المكر فابيع وكفو يدل على ان المكر باق في الجميع فلا يكون مراد بالاعتاق واما الموت فقد تميزت بانه  
 قال في الحاشية ذكر التليم في الهبة والصدقة في الهداية وقيل انما قايضه ليحتاج اليه لان الاقدام  
 عليه دليل على ابقائه لان هذا التصرف لا يصح الا في المكر فلا يتوقف دلالة على القبض دون وطى فيه  
 هذه اعذره وقالوا ايضا بيان لانه لا يملك الا في المكر فيدل على ان الموطوءة ملكه فلم تكن مرادة قال  
 وله ان المكر ثابت فيها ولهذا كان له ان يستخدمها وهذا لان العتق المهرم ملحق بالبيان والمعلق  
 لا يزل قبله

منسقط

قال في التاج في الموطوءة والموت  
 قال في التاج في الموطوءة والموت

صدر الشريعة

واما ما ذكره صدر الشريعة في الموطوءة  
 لان الاعتاق في الموطوءة والموت  
 فلا بد من الجبر الى ما ذكرناه من ذلك







في الباقي ضرورة انه لا يتحقق لان سببه وهو المولود لا يتحقق اذ الولد الواحد لا يتعلق من ماء رجلين  
وهي ام ولد له بالانفاق لان الاستيلاء لا يتحقق عنده بغير ام ولد له ثم ينكحها صاحب  
بالضمان وهو الذي ذكره بقوله وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لانه وطئ جارية مشتركة اذ الملك ثبت  
حكم الاستيلاء فثبتت عليه الملك في نصيب صاحبها كماله اب اذا استولج جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر  
لان الملك انما ثبت بشرط الاستيلاء فثبتت له نصار واطما ملك نفسه وانما كان ذكر لان ما لم يلق  
لا يكون للاستيلاء لانه حق تلك لاحقية ملكه والحق لا يجوز له ان ينزجها بكما في الشريك فانه له  
حقية الملك في النصف فكيف لصحة الاستيلاء دفعا حاجة الى النقل لاقية ولدا لان النسب ثبت  
مستندا الى وقت السلق والضمان يجب في ذلك الوقت فيجوز الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه  
على ملك الشريك وان ادعيه معا فهو منها خلافا لك فيجوز ان عند يرجع القول القايض وهي ام  
ولده لها على كل بعض غير محكم قد رخصه وتوافقا ان تباين ويرت من كل ارب ابن لانه اقول  
ببراءة وهو حجة في حقه وورثته ان ارب اب لا ستوانه في السبب وان ادعي ولدوا حقه مكاتبه  
لزمه عقره لانه لا يتقدمه الملك على ارب اب لانه كاف لصحة الاستيلاء ونسب الولد  
وقيمة لانه في معنى ولد المورث حيث اعتمد دليلا وهو انه كتب كسبه فلم يرض بوقه فيكون حرا بالقيمة  
ثابت النسب منه لا الامة اي لا يتغير الامة ام ولد له لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكاتبه  
وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقه اعتبا بالاب ووجه الظاهر ان الفارق ان المولى لا يملك التصرف  
واك بكتابة حتى يملكه والاب يملك ملكه فلا يعتبر تصديقه لغيره الموجب وزوال المانع

**كتاب الامان** هو ان المدين في الشئ عقد قوي بعزم الخلف  
على الفعل او الترك اعلم ان المدين نوعان نوع يعرفه اهل اللغة وهو ما يقصد به تعظيم المقصود به  
ويسمون ذلك قسم الامان لا يخصون ذلك بالمال وفي الشئ عند النوع من المدين لا يكون اربا لانه

في الباقي ضرورة انه لا يتحقق لان سببه وهو المولود لا يتحقق اذ الولد الواحد لا يتعلق من ماء رجلين  
وهي ام ولد له بالانفاق لان الاستيلاء لا يتحقق عنده بغير ام ولد له ثم ينكحها صاحب  
بالضمان وهو الذي ذكره بقوله وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لانه وطئ جارية مشتركة اذ الملك ثبت  
حكم الاستيلاء فثبتت عليه الملك في نصيب صاحبها كماله اب اذا استولج جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر  
لان الملك انما ثبت بشرط الاستيلاء فثبتت له نصار واطما ملك نفسه وانما كان ذكر لان ما لم يلق  
لا يكون للاستيلاء لانه حق تلك لاحقية ملكه والحق لا يجوز له ان ينزجها بكما في الشريك فانه له  
حقية الملك في النصف فكيف لصحة الاستيلاء دفعا حاجة الى النقل لاقية ولدا لان النسب ثبت  
مستندا الى وقت السلق والضمان يجب في ذلك الوقت فيجوز الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه  
على ملك الشريك وان ادعيه معا فهو منها خلافا لك فيجوز ان عند يرجع القول القايض وهي ام  
ولده لها على كل بعض غير محكم قد رخصه وتوافقا ان تباين ويرت من كل ارب ابن لانه اقول  
ببراءة وهو حجة في حقه وورثته ان ارب اب لا ستوانه في السبب وان ادعي ولدوا حقه مكاتبه  
لزمه عقره لانه لا يتقدمه الملك على ارب اب لانه كاف لصحة الاستيلاء ونسب الولد  
وقيمة لانه في معنى ولد المورث حيث اعتمد دليلا وهو انه كتب كسبه فلم يرض بوقه فيكون حرا بالقيمة  
ثابت النسب منه لا الامة اي لا يتغير الامة ام ولد له لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكاتبه  
وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقه اعتبا بالاب ووجه الظاهر ان الفارق ان المولى لا يملك التصرف  
واك بكتابة حتى يملكه والاب يملك ملكه فلا يعتبر تصديقه لغيره الموجب وزوال المانع

والاى وان  
لم يصدق مكاتبه  
لا يثبت سببه  
الا اذا ملكه بغيره  
فانما يثبت  
سببه منه  
فانما الرشد  
والنوع

والنوع الاخر الرشد والجزاء وهو عين عند الفقهاء ما فيها من معنى العين وهو المنع والابحار  
ولكن اهل اللغة لا يعرفون ذلك اذ ليس فيه معنى التعظيم والمص بدأ الكتاب ببيان  
النوع الاول فقال القسم ثلث غلوس يا يمين وهو حلفه كاذبا عند اسوأ كان على فعل  
او ترك او غيرهما كما اذا قال والله انه بحر الان ولغو يمين عفووه وهو حلفه طائفا انه  
حق وهو ضده ومنعقد وهو حلفه على آت وكفر فيه فقط طافا للشا في فانه يلغو  
في الغلوس ايضا ان حث ولما نال السهو والاكواه في الحلف والخث يعني يجب  
الكفارة وان كان الحلف او الخث سهوا او اكراما خلافا لك في المراد من السهو  
ما يقع النسيان لانه يتصور في الخث وان لم يتصور في الحلف وهو باء او باسم اخر  
سواء تعارف الناس الحلف بادلالة الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح ذكره في  
البيبين كالوحن والرحم والحق او بصفة يحلف بها من صفاته كقوله الله مع وجاله وكبر  
وعظمته وقدرته لا بغير الله كالبني والقرآن والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كرحمة  
وعلمه ورمائه وغضبه وسخطه وعذابه وتوكل لعمري ان هويين باعتبار النص قال تعالى  
لنوك وعمر وهو البقاء والبقاء من صفات الذات فكانت والله الباقي من المبسوط ولم  
الله قال محمد معناه الخين وهو جمع اليقين تعديده واين الله الا ان النون سقطت  
عند كثرة الاستعمال للتخفيف وهذا مذهب نحوي الكوفي واما البصريون فيقولون معناه  
والله وايم حمله وعهد الله وميثاقه واقسم والحلف واشهد وان لم يقل بالله فيه خلاف  
لنرفد وعلى نذراويين او عهد وان لم يصف الى الله وان فعل هذا فهو كافر وان لم  
يلغو انا قال هذا لانه علق الكفر بالفعل المذكور فيكون عينا بسبب التعليق وعدم الكفر  
بذلك الفعل فله الدلالة على عدم صحة التعليق ويلزمه عدم صحة الخين فكان عدم الكفر

في الباقي ضرورة انه لا يتحقق لان سببه وهو المولود لا يتحقق اذ الولد الواحد لا يتعلق من ماء رجلين  
وهي ام ولد له بالانفاق لان الاستيلاء لا يتحقق عنده بغير ام ولد له ثم ينكحها صاحب  
بالضمان وهو الذي ذكره بقوله وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لانه وطئ جارية مشتركة اذ الملك ثبت  
حكم الاستيلاء فثبتت عليه الملك في نصيب صاحبها كماله اب اذا استولج جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر  
لان الملك انما ثبت بشرط الاستيلاء فثبتت له نصار واطما ملك نفسه وانما كان ذكر لان ما لم يلق  
لا يكون للاستيلاء لانه حق تلك لاحقية ملكه والحق لا يجوز له ان ينزجها بكما في الشريك فانه له  
حقية الملك في النصف فكيف لصحة الاستيلاء دفعا حاجة الى النقل لاقية ولدا لان النسب ثبت  
مستندا الى وقت السلق والضمان يجب في ذلك الوقت فيجوز الولد على ملكه ولم يتعلق شيء منه  
على ملك الشريك وان ادعيه معا فهو منها خلافا لك فيجوز ان عند يرجع القول القايض وهي ام  
ولده لها على كل بعض غير محكم قد رخصه وتوافقا ان تباين ويرت من كل ارب ابن لانه اقول  
ببراءة وهو حجة في حقه وورثته ان ارب اب لا ستوانه في السبب وان ادعي ولدوا حقه مكاتبه  
لزمه عقره لانه لا يتقدمه الملك على ارب اب لانه كاف لصحة الاستيلاء ونسب الولد  
وقيمة لانه في معنى ولد المورث حيث اعتمد دليلا وهو انه كتب كسبه فلم يرض بوقه فيكون حرا بالقيمة  
ثابت النسب منه لا الامة اي لا يتغير الامة ام ولد له لانه لا ملك له فيها حقيقة ان صدق مكاتبه  
وعن ابى يوسف انه لا يعتبر تصديقه اعتبا بالاب ووجه الظاهر ان الفارق ان المولى لا يملك التصرف  
واك بكتابة حتى يملكه والاب يملك ملكه فلا يعتبر تصديقه لغيره الموجب وزوال المانع



ذلك الوهم فذفعها ذكر وانما يكون مينا لانه لما علق الكفر بذلك الفعل فذا اعتقده واجب  
 الاتساع وقد امكن القول بوجوبه لغيره لجعل مينا كما نقول في تحريم الحلال علقه  
 وان اي لا يكفر به سواء علق الكفر بفعل ماض او مستقبل وعند محمد بن مقاتل ان كان  
 يعلم انه كاذب يكفر لانه علق الكفر بما هو موجود والعليق بالموجود يتغير وعن ابي يوسف  
 انه لا يكفر باعتباره لماضي بالمستقبل والصحيح انه ان كان عالما انه يمين لا يكفر في الماضي  
 والمستقبل وان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف في العوس او بغيره الشرط  
 في المستقبل يكفر فيها لانه لما اقدم عليه وعنده انه يكفر فقد رضى بالكفر وقال ان في  
 لا يكون مينا كذا في البيهقي وسوكندي خورم يمين قوله لموا المبتدأ ويمين خبره  
 وانما لم يقل قسم لما عرفت ان القسم خص بالقسم الاول من اليمين وبعض ما ذكر ليس منه  
 وحقا وحق الله قال في الثانية وحق الله يمين عند ابي يوسف وقال ليس بيمين وهو رواية  
 عنه والحق بين اتفاقا وخلافه خلاف والصحيح ان يمين ان اراد باسم الله وحرمة  
 وسوكندي خورم يمين اي باطلا وان صيغة المضارع في اللغة الفارسية مشتركة بين  
 الحال والاستقبال وانما يخص بالاول بزيادة لفظي ومنه هو سوكندي في قول  
 سوكندي خورم وقوله سوكندي خورم حيث كان الاول مينا دون الثاني وان فعله فعله  
 غضبه او سخطه لا يكون الا من الكبرياء والعظمة ودون الكفاة والنظر والغضب  
 يستعمل في النوعين فتكون اعم منه يقال سخط السلطان ولا يقال سخط السلطان الى  
 من فوايد خواهر زاده ولعنه او انا زان او سارق او شارب خمر او اكل ربوا او خورم  
 القسم الباء والواو والياء ونضم كانه افعلة وكفاية علق رقبته او اطعم عثرة مسكين  
 كما في الظهار او كسوتهم لكل ثوب يسير اكثر بدنه فلم يجز السراويل الا اذا كان

صدر السبعة  
 صدر السبعة  
 صدر السبعة

سبعة ايام من شهر ربيع الثاني  
 في ايام من شهر ربيع الثاني  
 في ايام من شهر ربيع الثاني

صدر السبعة  
 صدر السبعة  
 صدر السبعة

قيمة طعام عشرة مساكين فان حرم يمينه عن الطعام باعقار القيمة وان عجز عنها اي عن  
 السنة المذكورة وقت الاداء يعني وقت وجوده لا وقت ارادته دل على ذلك ما ذكر  
 في المبسوط من انه اذا صام المكفر يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يطعم او يكسولم يجز  
 الصوم وعليه الكفارة بالطعام او الكسوة صام ثلثة ايام ولما خلافا للشافعي ولم  
 يجز قبل حنن ان قدم الكفارة على الحنن لم يجز خلافا للشافعي لانه اذا ما بعد السبب  
 وهو اليمين فان شابه التكفير بعد الجرح ولما ان الكفارة لسنة الجنابة ولا جنابة واليمين  
 ليست بسبب لانها مانعة غير معصية بخلاف الجرح ولما ان الكفارة لسنة الجنابة ولا جنابة  
 لانه مفسى ثم لا يسيرة من المكين لوقوعه صدقة كذا في الهداية وفيه ان سنة الجنابة  
 حكمه الكفارة لاعتبارها والعبرة للعلة لا للحكمة فالوجه ان يقال ولما ان اليمين ليست  
 بسبب لانها مانعة فانها انقضت للبر والكفارة على تقدير الحنن فلا يكون اليمين  
 سببا لها بل السبب الحنن واليمين شرط فلا تقدم على الحنن وخلاف الشافعي في الكفارة  
 المالية ووجه الفرق ما له وعليه في كتب الاصول ومن حلف على معصية اقدم  
 الكلام مع ابيه حنن اي يجب عليه ان يحنن قال في المبسوط يجوز عليه ان لا يفعل  
 لانه منهي عن الاقدام على المعصية ولا يرفع النهي عنه وكذا في الكفارة في حلف كافر  
 وان حنن مسلم ومن حرم ملكه لا يكرم يعني بسبب اليمين لان يوم الحلال الى الدنيا  
 لا الى العبد لكنه يصيبه فخطور اسببها والخط اعظم من الحرمة كما ان المباح احصى  
 ولذلك قال وان اسباحه كفو ولم يقل ان اسحله كفو اي ان عامل معاملة المباح  
 كفو لان يوم الحلال يمين على ما وقول الشافعي لا كفارة عليه ومن نذر مطلقا  
 اي غير معلق بشرط كونه على صوم هذا اليوم او معلقا بشرط يريده كان قد قدم

ما في الشريعة  
 وانما لم يقل بالحنن اذ لا خلاف فيه  
 انما الخلاف في انه لا يجوز قبل حنن  
 والكفر هو الخلاف منه

فقد روي في الواقعة في الدلالة  
 لا ينبغي في الاخير من

بين قوله وان اسباحه كفو وقوله وفقد نذر  
 مساكين مدرك في الواقعة وكذا في حنن  
 ان نذر كذا في الطلاق وقد ذكر في  
 وذلك تركت منها مس

مس



غايي فوجد وفي وبها لم يرد كان زينب وفي او كفر هو الصحيح رواية ودراية  
 اما الاول فلانه قد صرح رجوع الجح عانقل عنه فظاهر رواية من وجوب الوفاء  
 سواء علقه بشرط لا يريده او بشرط لا يريده ذكره في المبسوط واما الثاني فلانه  
 اذا علقه بشرط لا يريده ففيه معنى اليقين وهو المنع لكنه بظاهره نذر فيتحيز لا يقال  
 ان كان الشوط امر احراما كان زينب مثلاً ينبغي ان لا يتغير لان التحيز تخفيف والحرام  
 لا يوجب التخفيف لانا نقول لا يدخل بخصوص الفعل وكونه حراماً في التحيز واما  
 نشأ عن التعليق بشئ لا يريده حراماً كان ادخلنا فلا يلزم كون الحرام موجبا  
 للتخفيف واما يلزم ذلك ان كان بخصوص الفعل او لم يمتد مدخل في اجاب التحيز  
 ولا بأس في وجود التحيز اذ لم يكن مترتبة على الفعل الحرام ومن وصل نشأ الله  
 به كلفه بطل قال مالك يلزم حكم اليقين والنذر **حلف الفاعل**  
 من حلف لا يدخل بيتاً بحيث يدخل صفة الا ان ينوي البيت دون الصفة فيدين  
 فيها بينه وبين الله ولا يدين في القضاء ذكره في المبسوط لا الكعبة او مسجد او غيره  
 او بيعه او ديلينه او طلبة باب دار لان البيت موضع اعد للبيوتة فالصفة  
 بيت لا يند هذه المواضع كما في لا يدخل داراً فدخل داراً خربة حيث لا يثبت وفي  
 هذه الدار بحيث ان دخلها منهدمة صحوا او بعد ما بنيت اخرى وقال الشافعي  
 لا يثبت في الوجهين او وقف على سطحها وفيه في عرفنا يعني في عرف العجم لا يثبت  
 اي بالوقف على السطح قال الفقيه ابو الليث في النوازل ان كان المالك من بلاد  
 العجم لا يثبت ما لم يدخل الدار لان الناس لا يعرفون ذلك دخولاً كما لو جعلت  
 او حراماً او بيتاً او بيتاً ودخلها بعد عدم الحرام حيث لا يثبت لانها لم يبق داراً

في المبسوط  
 في المبسوط

حلف الفاعل

وهكذا

وكذا البيت ودخل منه صحواً وبعد ما بنى بيتاً آخر فانه لا يثبت له والاسم البيت  
 ووجه الفرق بين مسئلتى الدار الموقوفة والمنكحة ان الدار اسم للعروة والبناء تبع  
 لها وهو بمنزلة الوصف لان قوامه بالعروة ولهذا يدخل في البيع من غير ذكر  
 فاذا كانت الدار مبيعة كما في لا يدخل منه الدار لا يعتبر فيها الصفة اذ الصفة  
 في المعين غير معبرة الا اذا كانت شرطاً وداعية الى اليقين كما اذا حلف لا يدخل  
 منه الرطب فانه يتقيد بالوصف حتى لو اكله بعد ما صار غراماً بحيث لان هذه الوصف  
 يصلح داعية الى اليقين لمن يضره اكل الرطب وصفه كون الدار مبينية لا يصلح داعية  
 الى المنع عن الدخول وليست شرطاً مذكورياً في خلا يعتبر فتعلق اليقين بالاصل  
 دون الوصف واما اذا كانت الدار منكحة كما في لا يدخل داراً يعتبر فيها الصفة  
 ويتعلق اليقين بالعرف بكونها داراً اذا غاب ما يعرف بالوصف وذلك هو البناء  
 في الدار لان كل صحواً لا يسمى داراً وهذه التفسير استكم بنا وتحقيق المقام واسع  
 عنه الكلام وانصح ما هو المرام من وصف الدار وظهر ان الفرق غير واه وان من  
 نوتهم ان المراد من الوصف توصيف المثل اليه بصفة كما في لا يحكم هذه الشيايب  
 فقد وهم ثم ان الامر في البيت على خلاف هذا فانه اسم لما يات فيه والعروة انما هي  
 صالحة للبيوتة بالبناء فكان البناء من اصله وذاته لا من اوصافه وتوابعه فلو  
 ليس بيت بعد تديم سواء كان موقفاً كما في لا يدخل هذه البيت او منكحاً كما في لا  
 بيتاً يتعلق اليقين بعينه فلما يثبت بدخوله بعد ما صار صحواً ولو زال عينه وهذا الفرق  
 اضحى ما تخيل بعضهم في البيت وظهر ان ما وجد فيه من سقط المتاع او هذه  
 الدار فوق في طاق باب لو اعلت كان خارجاً ولا يكتفي بها وهو ساكنها ولا يلبس

صدر







او مستعملها لانها موضوعها  
صحة به صاحب الفناء فلما يكون  
شك ان مسك

ما في الشرع

في حكمه من غير ان يكون  
واجب في كل ما لا يمتنع عليه  
في كل ما لا يمتنع عليه

فينتهي اليقين به وحق ان للحث اي شرط له في ان حرجت وضربت لم يرد  
حرج او ضرب فعلها فوراً وفي ان تغذيت بعد تعال تغذ مع تغذيه معه  
ذلك الطعام المدعوليه ذكره في الهداية وكفى اي الحث مطلق التغذي ان ضم  
اليوم ومركب الماذون ليس لمولاه في حق اللطف الا اذا لم يكن عليه دين  
مستوفى فيحث ان نوى اي ان حلف لا يركب دابة زينة فركب دابة عبده  
الماذون فان كان عليه دين مستوفى لرقبته وكسبه لا يحث وان نوى  
لانه لا ملك للمولى فيه وان كان الدين غير مستوفى او لم يكن عليه دين لم  
يحث ما لم ينوه لان الملك فيه وان كان للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفاً  
وشرعاً قال حم من باع عبده اوله مال الحديث فيحتمل الاضافة الى المولى  
فلابد من النية منه اعني الى ح وقال ابو يوسف في الوجه كلها يحث اذا نواه  
لاختلال الاضافة وقال محمد يحث وان لم ينوه لا اعتبار حقيقة الملك اذا الدين  
لا يمنع وقوعه للبيد عنده وتقيه الاكل من هذه التخلية بغيره لان المنع الحقيقي  
متغير والرواية في التمر بالثاء المثلثة لانه يحث باكله البر والرطب والتمر  
منها وان يتناول الكل بخلاف التمر بالثاء المثلثة فان لا يتناول البر وهذا  
البر باكل عينه لان عينه ما كوله عادة فانها تغل وتوكل وينخذ منها الكسكس  
والهريس وقد يؤكل نياً اي حاجباً كما في المسبوط ومن منابتين ما في قول  
صاحب الهداية ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة لم يحث حتى يقضمها فان  
القصم الاكل باطراف الاسنان وقد عرفت انه ليس بشرط في الحث ثم ان ما ذكره  
قول ابن ح وقال ان اكل من جزءا حث وهل يحث عندها اذا اكل عنها

ذكر

فيه انه لا يفتي في تمام التفسير بقاها  
عوم الجواز في اقلها على رواية الجاهل الصغير  
وموجب الجواز المغاير الذي اخذ به  
رواية الاصل

من قال وجوز فكان لم يرد فان قيل  
والجوز والوق فاما غير ذلك  
قال صاحب الكشف المحذور لا يتوصل  
اليه الا بشقة كاكل الفحل والمجوز ما يتوصل اليه  
الوصول ولكن الناس تركوه كوضع القدم

ذكر محمد في الاصل ما يدل على انه لا يحث وذكر في الجاهل مع الصغير ما يدل على انه  
يحث كذا في البدايع وقال في الهداية ولو قضمها حث عندها وهو الصحيح  
لعوم الجواز وله ان له حقيقة مستقلة وهي فاضية على الجاهل المتعارف وقال  
شيخ الاسلام في المسبوط وباكل عينه لا يحث عندها في الصحيح والخلاف فيما  
اذا لم يكن مشتهية ذكره في المسبوطين وهذا الدقيق باكل ما ينز منه خبزاً  
كان او غيره لان عينه غير ما كوله فانصرف الى ما ينز منه فلا يحث لو استنفه  
كما هو وانما قلنا ان عينه غير ما كوله لان الاكل على ما ذكره في المسبوط ايصال  
الشئ الى جوفه مشتموما او غير مشتموم بمضوغاً او غير مضوغ مما يتا في فيه  
الهشم والمضغ فاكل عين الدقيق متغير لا يجوز كما توهم والاستفاف  
اكل الشئ اليابس بالكف والسواء باللحم والطبخ ما يطبخ من اللحم والركس  
برأس يكبس في الثاير ويباع في مصره عملاً بالوف فان مبني الايمان عليه  
والشحم يشحم البطن وقال لا يتناول شحم الظهر ايضا والخبز بخبز البر والشعير  
قال في المسبوط وان حلف لا ياكل خبزاً فاكل خبز حنطة او شعير حث لانه  
خبز حقيقة وعرفا وان اكل من خبز غيرهما لم يحث الا ان ينويه لانه لا يسمى  
خبزاً مطلقاً ولا يؤكل ذلك عادة في عامة الامصار وهذا صريح في انه  
لا عبرة لعادة خصوصية بعض البلاد ولذلك لم يقتد المصنف بقوله لا خبز الارز  
بما فيه بعضهم بقوله ببلد لا يعاد وصاحب الهداية بعد ما جرى الكلام على  
المسبوط حيث قال وذلك خبز الحنطة والشعير لانه هو المأكل في غالب البلدان  
قال ولو اكل خبز الارز بالوق لم يحث لانه غير معتاد عندهم حتى لو كان



بطرس بن اوفى بلده طعمهم ذكيت حيث فتنض آخر كلامه اوله ثم ان موجب اعتباره  
المذكور عدم اطلاق الجواب في خبر الشيخ ايضا لانه ايضا بعض البداد لا يعتاد  
والفالكه بالفاح والمشمش والبطيخ والالعاب والرمان والرطب والقاء واليثار  
وقال العنب والرمان والرطب فالكه ايضا والشرب من دجله الشرب ايصال  
الشي الى جوفه بفيه مما لا يتاى فيه السهم والمضغ في حال ايصاله ذكره في المبط  
بالكرع منها تقيه الكرع عند الحج ان يفيض في الماء وينشا وله بفيه من موضعه ولا يكون  
الكرع الا بعد الخوض في الماء لانه من الكراع وهو من الانسان ما دون الركبة  
ومن الدواب الكعب كذا في القاء والظهير فلا يكتسب لو شرب منه بانه هذا  
عنده وقال اذا شرب بانه حدث لانه المتعارف المقنوم وله ان يكتسب من التبعيض  
وحقيقته في الكرع وهي مستقلة ولهذا يكتسب بالكرع اجماعا فنفقت المصير الى الجواز  
وان كان متعارفا هذا اذا كان الحلف على الشرب من دجله واما اذا كان على الشرب  
من نهر يكون من عنده لا ابتداء الفايه وعندهما للتبعيض والمفع لا يشرب من ماء  
وذلك ان النهر ليس من جنس المشروب فلا بد من المصير الى الجواز اما في كل من  
اوفى النهر ورجع ابوح الاول نظر الى ان ابتداء الفايه اهل التبعيض على انقله  
الرضي من المبرد وعبد القاهر والنحوي فكان من لم ينقل عن معناه الاصلى  
ورجى ان في نظر الى المتعارف بخلاف الحلف من مائه وتكليف الوالى ليعلم  
بكل داع الى الجواز ولا يثبت اى تقيه تكليف الوالى رجلا ليعلم بكل مفيد الى البلد  
بجاء ولا يثبت والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه بالحياة لا العسل لان  
معناه التطهير ويتحقق ذلك في الميت والشرب اى تقيه القوي بما دون الشهر

الوصف ان يقال بالبحر  
الذي به لا يعتاد وكذا  
نادر السكون

من تقيه الكرع  
ايصال ما لا يتاى فيه السهم  
الى الجوف فقه تقيه السهم

وكان في  
الوصف وهو في صفة  
الوصف وهو في صفة  
الوصف وهو في صفة

في بعض دينه الى قريب والشرعيه وما اصطبغ فادام قال ابن البارى الادام  
ما يطيب الخبز ويصلحه ويلتذ به الاكل وهو مع المايه وغير المايه واما الصبيغ فتنض  
بالمايه وهو ما يغرس فيه الخبز ويلون به كذا في المغرب والتبصيل على عوم الادام قال  
وكذا الملح لا الشواء خلافا لمخر فانه قال كل ما يؤكل مع الخبز غالبا فهو ادام اللحم  
والبيض ونحوه ولا يكتسب في ليا كل من هذا البسر فاكل رطبه او من هذا الرطب  
او اللبن اللبن ليس باكل بل مشروب الا ان ما اخذ منه ما كونه فكله ثم اؤخرا  
هو الذي استخرج ماؤه او بسرا فاكل رطبا قال في المبوط لان الرطب وان كان  
من جنس البسر الا ان الانسان قد يتبع من تناول احدهما ولا يتبع من تناول  
الاخر فان كلا من الصفتين يصلح داعية الى اليقين والاصل انه متى عقد يمينه  
على عين بوصف يدعوك ذلك الوصف الى اليقين سقيده اليقين ببقاء ذلك الوصف  
وينزل منزله الاسم او لما فاكل سكا طرا كان او لم يكن وفيه خلاف ما ذكره الوصف  
او شها فاكل اليه ولا في لا يشترى رطبا فاشترى كباسة بسرها رطب الكباشه  
هي عقود النخل وحش لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او ولا بسرا فاكل من ثوبا  
اي اكل رطبا من ثوبا او بسرا من ثوبا والرطب المذهب بكسر النون الذي اكثره رطب  
وشئ قليل منه بسرا والبسر المذهب عكسه هذا عنده وقال ابو يوسف لا يكتسب  
في الرطب بالبسر المذهب ولا في البسر بالرطب المذهب ومعه مع الي يوفى فيما ذكر  
في الهداية ومع الحج فيما ذكر في المبوط والايضاح والاسرار وغيره او لا ياكل  
لما فاكل كيدا او كرشا لانها لم حقيقة فان نموها من الدم ويتعملان استعماله  
وقال صاحب المحيط بهذا في عاده اهدر الكوفة واما في عرفنا فلا يكتسب باكلها لانها

فمن قال البسر والرطب هما الاضاح  
فان اكل رطبا حلا شربا اكل رطبا حلا شربا

صدر الشرح



لا يحدن لما أولم خزيروا انسان لانه لحم حقيقة الا انه حرام وذكر القاضي انه لا يحدن  
 باكل لحم الخنزير والادنى قال في الكافي وعليه الفتوى والغداء الاكل اى المأكول  
 من طلع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي اثنى  
 او اكلت او شربت ونوى عينا اى ان نوى ثوبا معين او طعاما معين او شرابا معين  
 لم يصدق اعتلا اى لا فضاء ولا ديانة لان النية انما تقع في الملفوظ والشوب  
 وما يضا به غير مذكور تنصيصا والمقتضى لا عموم له فاعتنية التخصيص فيه وتوهم  
 ثوبا او طعاما او شرابا وقال نويت شيئا دون شيء اى صدق ديانة لا فضاء  
 لان اللفظ عام فنية التخصيص صحيح الا انه خلاف الظاهر وامكان الرجوع انما قال  
 حقيقة لان امكانه عادة ليس بشرط عند اكتمال الشك خلافا لفرق شرط انعقاد الحلف  
 سواء كان بالسه او بالطلاق او بالعناق وبما هو ممكن بشرط بقاءه خلافا لابي يوسف  
 فيها فن حلف لاسترين ما هذا الكوز اليوم ولما فيه تفريع على الخلافية  
 الاولى ولان تأثير قوله اليوم في هذه الخلافية انما تأثيره في الخلافية الثانية  
 فانه اذا لم يذكر فيها القيد المذكور بحث في قولهم جميعا على ما يفسح عنه قوله وان  
 فكذا في الاول دون الثاني ووجه الفرق عند ما ان في المطلق يجب البر كما فرغ  
 لكن موسعا بشرط ان لا يفوت مدة عمره فاذا فات البر بفوات ما عهد عليه  
 يحنث في عينه اما في الموقف يجب البر في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك  
 لم يبق محليه البر لعدم الامكان فلا يجب البر فيه وتبطل اليمين او كان قضيت  
 في يومه تفريع على الخلافية الثانية فلا يحنث خلافا له فانه يحنث عند  
 فيها وكذا في صورتي المطلق الا ان الحنث في المطلق في الحال وفي الوقت

سبحان من لا يحدن لما أولم خزيروا انسان لانه لحم حقيقة الا انه حرام وذكر القاضي انه لا يحدن باكل لحم الخنزير والادنى قال في الكافي وعليه الفتوى والغداء الاكل اى المأكول من طلع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي اثنى او اكلت او شربت ونوى عينا اى ان نوى ثوبا معين او طعاما معين او شرابا معين لم يصدق اعتلا اى لا فضاء ولا ديانة لان النية انما تقع في الملفوظ والشوب وما يضا به غير مذكور تنصيصا والمقتضى لا عموم له فاعتنية التخصيص فيه وتوهم ثوبا او طعاما او شرابا وقال نويت شيئا دون شيء اى صدق ديانة لا فضاء لان اللفظ عام فنية التخصيص صحيح الا انه خلاف الظاهر وامكان الرجوع انما قال حقيقة لان امكانه عادة ليس بشرط عند اكتمال الشك خلافا لفرق شرط انعقاد الحلف سواء كان بالسه او بالطلاق او بالعناق وبما هو ممكن بشرط بقاءه خلافا لابي يوسف فيها فن حلف لاسترين ما هذا الكوز اليوم ولما فيه تفريع على الخلافية الاولى ولان تأثير قوله اليوم في هذه الخلافية انما تأثيره في الخلافية الثانية فانه اذا لم يذكر فيها القيد المذكور بحث في قولهم جميعا على ما يفسح عنه قوله وان فكذا في الاول دون الثاني ووجه الفرق عند ما ان في المطلق يجب البر كما فرغ لكن موسعا بشرط ان لا يفوت مدة عمره فاذا فات البر بفوات ما عهد عليه يحنث في عينه اما في الموقف يجب البر في الجزء الاخير من الوقت وعند ذلك لم يبق محليه البر لعدم الامكان فلا يجب البر فيه وتبطل اليمين او كان قضيت في يومه تفريع على الخلافية الثانية فلا يحنث خلافا له فانه يحنث عند فيها وكذا في صورتي المطلق الا ان الحنث في المطلق في الحال وفي الوقت

بعد

بعد مضي الوقت تفصيل التعليل من الطرفين يطلب من الهداية والفرق بين التعيين  
 على الوجه الذي ذكرنا ظاهرا منه وان حفي على بعض الناطقين فيه وان اطلق  
 فكذا في الاول دون الثاني قد مر بيان ذلك في تصديق السماء اولي القبلين الحجة  
 او يثبتان فلانا عالما بموتنا انعقد لا يمكن البر وحيث للجنة عادة وفيه خلاف فقد  
 لما وان لم يعلم فلا اخرج براد القبل المتعارف وهو متبع بخلاف ما اذا علم فانه  
 ح يراى قتل بعد احياء الله به وهو ممكن ومدسوسا وخفيها او عظمها كغيرها وقطن  
 ملك بعد ان لبست من غير ذلك فهدى قوله قطن مبتدأ هدى خبره ومعنى الهدى  
 التصديق به بكم لانه اسم لما يهدى اليها من اعداءه وقال ليس عليه ان يهدى حتى تنزل  
 من قطن ملكه يوم حلف وحاتم ذهب حلى لا حاتم فضة وعندهما عقد لوكير صاع  
 حلى خلافا له وبه يفتى لانه يسمى به في القرآن لان مبنى الايمان على الوفاء  
 على ما في القرآن بل لان التمسك به على الانفراد معتاد ومن حلف لا يام على هذا  
 الفرائض فام على ارام فوقه حنث لا من جعل فوقه ذراعا اخر لان القوام تبع للفرائض  
 لا الفرائض الاخر وحلف لا يجلس على الارض فجلس على ساطع او حصير فوق  
 لانه لم يجلس على الارض ولو حال بينه وبينها لباسه حنث لانه جلس على الارض  
 ولباسه تبع له كمن حلف لا يجلس على هذا السريد فجلس على ساطع فوقه لان  
 الجلوس على ساطع فوق السريد جلوس على السريد بخلاف جلوس على سريد  
 اخر فوقه لانه مثل الاول فقطع النسبة عنه ولا يفعل يقع على الابد ويفعل  
 على مرة يعنى ان كان على الترك تركه ابد وان كان على الفعل لم يفعل مرة  
 وبعل المشى الى بيت الله او الى الكعبة يجب حج او عمره شيئا ودم ان ركب

صدر الشرح

الحاشية

والسيرة



ولاشئ على الخروج او الذهاب الى بيت الله كان الترام الحج او العمرة بهذا اللفظ  
غير معارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بقرينة مقصودة  
او المشي الى الحرام او المسجد الحرام هذا وعندهما يجب حج او عمرة فيها او الصفا  
او المروة ولا يفتق عبد قال له متولاه ان حج العام فانت رخصه بنحو الكوفة  
هذا عندهما وقال محمد يفتق لان هذه الشهادة قامت على امر معلوم وهو <sup>المقصود</sup>  
بكوفه ومن ضرورة انكفاء الحج فيحقق الشرط قال في كتاب الحدود من المصنوع  
لا يقال لان ذلك اذ لا نكر كرامة الاولياء فيجوز ان يكون في يوم واحد مكة  
والكوفة لانا نقول اننا امرنا ببناء الاحكام على ما هو الظاهر المعروف ونظر  
لما في باب النسب من انه ثبت لمن ولد له ستة اشهر من زوج مشرك وزوجه  
في المغرب ولها انها قامت على النفي لان المقصود من هنا نفي الحج لا اثبات النسخة  
لانه لا مطالب لها فصار كما اذا شهدوا انه لم ينج غايه الامر ان هذا النفي مما يحيط  
علم الشاهد به ولكنه لا يبين بين نفي ونفي كذا في البداية فاندفع بعوله غايه  
الامر الحج ما قيل ان النفي الذي يحيط به علم ان هذا هو مثل الاثبات وحقت بصوم  
ساعة بنية في لا يصوم كوجود الشرط اذ الصوم هو الامساك عن المفطرات  
على قصد التقرب والشارع في الفعل سمي فعلا عرفا لا بد من هذه الضميمة التي  
ذكرت في التبيين اذ به يندفع ما يقال الصوم الشرعي هو صوم اليوم واللفظ  
اذ كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي لا باقيل <sup>اللفظ</sup>  
على ما دون اليوم في قوله ثم اتوا الصيام الى الليل اذ لا دلالة في الآية المذكورة  
على اطلاق الصوم على الامساك ساعة ولو سلم فليس كل ما يطلق عليه اللفظ

صدر الشرح  
ما في الشرح  
صدر الشرح

صدر الشرح

صدر الشرح

في التوان

في التوان معنى شرعي له وذلك ظاهر لا يوضع يوما او صوما حتى يتم يوما لانه يراد  
به الصوم التام المعبر شرعا وذلك بانها لا الى اخر اليوم واليوم صرح في تقدير  
المدّة به وبركعة في لا يصلح لها دونها ولو ضم صلوة فيرفع لا اقل اراد بالشفيع  
الركعتين ولا عبرة باثبات الفعدة وبولاد ميت في ان ولدت فانت كذا وعحق  
الحج في ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا هذا عنده وقال لا يفتق لان  
الشرط قد تحقق بولادة الميت لانه ولد حقيقة وعرفا شرعا فيحمل اليقين على الاجراء  
لان الميت ليس محل الحوية وهي الجزاء وله ان يطلق اسم الولد بتقدير بوصف  
الحوية لانه قصد اثبات الحوية جزاء وهي لا تثبت في الميت وفي يقضين دينه اليوم  
وقضاؤه زيوفا او بنهرجة او مستحقة او باعه به شيئا وقبضه بر ولو كان مستوفيا  
او ماصا او ذهبه لا ياتي في آخر كتاب القضاء ما الزبوف والنهرجة والنوة  
وفي لا يقبض دينه درهما دون درهم حيث يقبض كل مستوف لا يبعضه دون باقيه  
او كل بوزين لم يتخللها الاعلى الوزن وفيه خلاف لزفر ولا ان كان لي الا امانة  
فكذلك او لم يملك الا خمسين لان المقصود منه عرفا نفي ما زاد على المائة وهذا الجامع الكبير  
لو ملك زيادة ان كان من جنس مال الزكوة حش والافلا ولا في لا يسم ريحا  
ان ثم ورد اذ او سمي لانه اسم لا ساق له ولها ساق وفي البنفسج والورد  
يعتبر عرف ببلده اي بلد الخالف قال في البداية على وفق ما في اصل الجامع الصغير  
ومن حلف لا يشترى بنفسه ولا لينة له فهو على دمنه اعتبارا للوف يعني عرف  
اهل الكوفة ولهذا يسمى بايع البنفسج والورد يعني عليه وان حلف  
على ورد في اليمن على ورق لانه حقيقة فيه والوف مؤنث وفي البنفسج فاض عليه



وذكر الكرخي في مختصره لو اشترى الورق يعني فيما اذا حلف لا يشتري بنفسه  
يحدث ايضا قال في التبيين وهذا شئ مبني على العرف وفي عرف اهل الكوفة  
بايع الورق لا يسمى بايع البنفسج وانما يسمى به بايع الدهن فجنبي الجواب  
في الكتاب على ذلك ثم شاهد الكرخي عرف اهل بغداد في بيع الورق  
بايع البنفسج ايضا فقال يحدث به **باب الحلف على القول**  
وحث في لا يحكم ان كلمة نأما بشرط ايقاظه هذا على بعض روايات المبسوط قال  
صاحب الهداية وعليه ما فينا وفي التحفة وهو الصحيح وفي الآباذنه ان اذن  
ولم يعلم به حكمه خلافا لابي يوسف فان عنده لا يحدث لان الاذن الاطلاق ولهما  
ان الاذن مشتق من الاذان الذي هو اعلام فاذا اذن ولم يعلم لا يكون اذنا  
وما في الهداية او من الوقوع في الاذن وذلك لا يتحقق الا بالسماح لا يناسب  
المقام لان الكلام فيما اذا لم يعلم لانها اذا لم يسمع وفي لا يحكم صاحب هذا التوب  
قباعه فحكمه وفي لا يحكم هذا التاب حكمه شيئا لان الوصف المذكور لا يصلح  
مانعا من الحكم فيراد به الذات لان وصف الشباب كوصف الصبي صالح للمنع  
من التكلم بل لانه لم يعتبر داعيا في الشرع بناء على ان هجران العلم يمنع الكلام  
منه عنده لانه لا يحكم فقرأ القرآن او سجد او سئل او كثر في الصلوة وفي خارجها  
يحدث قال في الهداية ان حلف لا يحكم فقرأ القرآن في صلوة لم يحدث وانما  
في غير صلوة حدث وعلى هذا التبعج والتهليل والكبير وفي القيس يحدث فيها  
وهو قول الشافعي لانه كلام حقيقة ولنا انه في الصلوة ليس بكلام عرفا ولا  
وقيل في عرفنا لا يحدث في غير الصلوة ايضا لانه لا يسمى متكلم بل قارئا ومسجيا

سئل عن رجل اشترى ورقا فحلف لا يشتري به غيره  
فحدثه في البيع فحدثه في البيع فحدثه في البيع  
فحدثه في البيع فحدثه في البيع فحدثه في البيع

الحلف على القول

صدر السيرة

صدر الشريعة

غير ترتيب  
من الشريعة

سئل عن رجل اشترى ورقا فحلف لا يشتري به غيره  
فحدثه في البيع فحدثه في البيع فحدثه في البيع  
فحدثه في البيع فحدثه في البيع فحدثه في البيع

يعني

يعني انعقد بينه بالفارسية قال الفقيه ابو الليث انعقد بينه بالفارسية لا يحدث  
بالقراءة والتبجيج خارج الصلوة ايضا للحلف فانه يسمى قارئا يسمى قارئا لا يسمى عليه  
الفتوى ويوم اكلمه على الملوك لما في باب ايقاع الطلاق ان اليوم اذا قرأ  
بفعل لا يحدث يراجه مطلق الوقت والكلام لا يحدث وصح نيته النهار اني خاصة  
لا نيت على فيه ايضا وعن ابي يوسف انه لا يصدق قضاء لانه خلاف المتعارف  
وليده اكلمه على الليل وفي لا يحكم عبده او امراته او صديقه او لا يدخل داره  
ان زالت اضافة وكلم لا يحدث في العبد والدار ذكره في المنظوم وسائر الكتب  
اشار اليه بهذا الاولا وفي غيره ان اشار بهذا حدث والافلا هذا عندهما وقال محمد  
وزفر يحدث في العبد والدار ايضا لهما ان الاضافة للتوفيق والاشارة ابلغ  
منها فيه لكونها قاطعة للشركة فاعتبرت ولغت الاضافة صار كالمراة والصديق  
وللشعير ان الداعي الى اليمين معنى في المضاف اليه لان منه الاعيان لا تتجروا  
تعدى لذاتها فكذلك العبد لسقوطه منزلة بل معنى في مالها فتعقيد اليمين بالمال  
فيما ملك بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نسبة كما في الصديق والمراة  
لانه يدعى لذاته فحلت الاضافة للتوفيق والداعي لمعنى في المضاف اليه  
غير ظاهر لعدم التعيين بخلاف ما تقدم وحين زمان بلانية نصف سنة تكرر وعرف  
لان الحين قد يراجه الزمان القليل قال الله تعالى نسبي ان الله حين تحسون وقد  
يراد به اربعين سنة قال الله تعالى هل الى عا الانسان حين من الدهر وقد يراجه  
بسته اشهر قال الله تعالى توفى اكمل كل حين وهذا هو الوسط فينصرف اليه  
وهذا لان اليسير لا يقصد بالمنع لعدم الحاجة اليه والمؤبد لا يقصد غالبالانه

من قوله اني وان اذن  
من قوله اني وان اذن  
من قوله اني وان اذن

ما في السيرة  
اضافة في الشريعة  
فاسلك الصديق والمراة وتبع  
نفسا من بيني ان يعبر في الصديق  
والمراة في المراه من

صدر الشريعة  
من قال لقوله لا توفى اكمل كل  
حين فقد قصر الحق التعديل كما لا يخفى منه



بمنزلة الابد ولو سكت عنه ثباته فيتعين ما ذكرنا وكذا الزمان يستعمل استعمال  
 الحين يقال ما رايتك منذ حين ومنه زمان بمعنى واحد ومعها ما نوى يعني ما ذكر  
 اذ لم يكن له نية اما اذا نوى شيئا فهو على ما نواه لانه حقيقة كلام والده لم يدر  
 منكرا او للابد مع قال ابو ج لا ادرى ما هو وعندهما نصف سنة مثل الحائض  
 قوله منكرا احتراز عن الموت فانه لا خلاف فيه انه الابد لقوله عدم لاصيام لمن  
 صام الدهم واراد جميع العزم على الرواية الصحيحة وفي رواية بشر عن ابي يوسف  
 عن ابي حنيفة لا فرق بينهما واياهم منكرا ثلثة هذا على رواية الجامع وفي رواية  
 كتاب الايمان يقع على عشرة وعندهما على سبعة ايام كذا في الخصة وقال الامام  
 السرخسي في المبسوط وان قال اياها ولا يثبت له على قول ابي يوسف ومحمد هو  
 على ثلثة ايام وكذلك قول ابي حنيفة في الجامع الكبير وهو الصحيح وذكرنا على قوله  
 يكون على عشرة ايام سواء قال اياها او قال الياوم واكثر ما يخفى ان هذا غلط  
 والصحيح ما ذكر في الجامع واياهم كثيرة والياوم والشهر عشرة هذا عنده وعندهما  
 سبعة في الياوم وسبعة في الشهر وفي هذا حاران بعد او ثمانية انعقد بالخير  
 المراد خيارا بايع في الاول وخيارا المشتري في الثاني بشرط فيه ان لا يكون  
 للبايع ايضا خيار اذ لو كان له خيار للخروج المبيع عن ملكه فلا يمكن المشتري  
 من التصرف فيه وجواب المسئلة على اصلها ظاهر لان خيار المشتري لا يمنع دخول  
 المبيع في ملكه عندها واما على اصله فلا يعلق العتق بالشراء فكلما قال  
 بعد الشراء بالخير فهو حر لان المعلق بالشرط كالمنجز عند وقوعه فيعتق وفي  
 ان لم يبعه فكذا عتق اود بشر لان الشرط وهو عدم البيع قد تحقق لقوله الخلية

صدر السبعة

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء  
 في البيع والشراء

لا يقال

لا يقال يجوز ان يكره الرق اذا كانت امه بالارثاد والحق بدار الحرب ثم السبي  
 وكذا يجوز بيع المدبر بقضاء القاضي لان الحالف عقده يمينه باعبار هذه الملك  
 وقضاء القاضي يبيع المدبر موهوم والاحكام لا يثبت على الموهومات فتحقق  
 اليك عن البيع نظر الى الاصل وفي اول عبده لشرية حر ان اشترى عبدا  
 عتق اي لا احتياج في اوليته الى شراء عبدا اخر وان اشترى عبدين ثم اخر فلا اصلا  
 لان الاول فرد لا يكون غيره من جنسه سابقا عليه ولا مقارنا له ولم يوجد  
 فان ضم وحده اي ان قال اول عبدا لشرية وحده حر فاشترى عبدين ثم اخر  
 عتق الثالث لانه اول عبدا لشرية وحده وفي اخر عبدا ان اشترى عبدا ومات لم  
 يعتق اي قال اخر عبدا لشرية حر فاشترى عبدا ومات المشتري لا يعتق هذا  
 لان الاول لم يوجد والاخر لا يلد من الاول وان كان للاول بد منه وهذا القيد  
 والبعده فان للبعده لا بد من القيد بخلاف القيد وان اشترى عبدا في الصحة لا بد  
 من هذا القيد اذ لو كان الشراء في مرض الموت يكون العتق من الثلث بلا خلاف  
 ثم اخر ثم مات عتق الاخر يوم اشترى من كل ماله عنده وعندهما يوم مات من ثلثة  
 لان الاخر به لا يثبت الا بعد شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشراء  
 متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت موقوف فاما اتصافه بالاخيرة  
 فمن وقت الشراء فيثبت بطريق التبيين لا بطريق الاستدراك فيفهم من الهداية  
 اعلم ان لثبوت الاحكام اربعة طرق الاول الافتصا بكتبت الاحكام بالتصرفات  
 الانشائية بلا تكليل مانع والثاني التبيين وهو التبيين في ثلثي الحال ان الحكم  
 كان ثابتا من قبل بكتبت حكم الخيض بعد ثلثة ايام والثالث الاستناد وهو

صدر السبعة

صدر السبعة



ان ثبت الحكم بعد زوال المانع مضافا الى السبب السابق كنبوت الملك للغاصب  
 بعد الضمان مستندا الى الغصب السابق والرابع الانقلاب وهو تبدل الحكم الى  
 آخر كبديل حكم البر في اليدين بعد الخنث الى الكفارة ولا يصير الزوج قاررا لعلق  
 الثلث به اى بالآخر صورته رجل قال آخر امراة تزوجها طالق ثلثا فزوج  
 امراة ثم اخرى ثم مات طلق عند التزوج فلما يصير فارا فلما تراث هذا  
 عنده خلا فاما فانها تطلق عند الموت عندها فيصير فارا فترث وبكل عبه  
 بشر في بكذا فهو حر عتي اول ثلثه بشر وه متعاقبين لان البشارة اسم للمخير  
 بغير بشرة الوجه وبشرته كونه سارا في العرف وهذا انما يتحقق من ازال  
 والكل ان بشره معا لان البشارة تحققت من الكل وتسقط الكفارة بشراء ابيه  
 لها اى الكفارة وقال زفر والشافعي لا تسقط لان الشراء شرط العتيق فاما  
 العلة هي القرابة وهذا لان الشراء اثبات الملك والاعاق ازالته وبينهما ماسا  
 ولهم ان شراء الويبي اعناق لقوله عم لن يجرى ولد والده الا ان يجده  
 مملوكا فيشتره فيعتقه جعل نفس الشراء اعناقا لانه لا يشترط غيره وصار  
 نظيره قوله سفاه فارواه كذا في الهداية وفي المبسوط تحقيق تعليلنا ان عتيق  
 القريب يثبت بالقرابة والملك جميعا ومتى تعلق الحكم بعلته ذات وصفين  
 يحال بعلها اخرها وجوده لان تمام العلة به واخر الوصفين منها الملك فيكون له  
 معتقا وبهذا يبين فساد ما قيل فيها جعل القرابة علة لبعض العتيق والملك  
 شرط ونحن جعلنا على العكس لاشراء عبه حلف بعتقه اى قال ان اشتريت  
 هذا العبد فهو حر فراه بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان الشرط قران النية

بشره كونه سارا في العرف وهذا انما يتحقق من ازالته  
 بينه وبينها ماسا ولهم ان شراء الويبي اعناق لقوله عم لن يجرى ولد والده الا ان يجده مملوكا فيشتره فيعتقه جعل نفس الشراء اعناقا لانه لا يشترط غيره وصار نظيره قوله سفاه فارواه كذا في الهداية وفي المبسوط تحقيق تعليلنا ان عتيق القريب يثبت بالقرابة والملك جميعا ومتى تعلق الحكم بعلته ذات وصفين يحال بعلها اخرها وجوده لان تمام العلة به واخر الوصفين منها الملك فيكون له معتقا وبهذا يبين فساد ما قيل فيها جعل القرابة علة لبعض العتيق والملك شرط ونحن جعلنا على العكس لاشراء عبه حلف بعتقه اى قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فراه بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان الشرط قران النية

بعد العتيق وهو اليدين واما الشراء فشرطه لا يقال قد ذكر في اصول الفقه ان  
 التعليق عندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط يصير العتيق علة في كونه النية  
 مقارنة لعلق العتيق لانا نقول قد ذكر في الاصول ايضا ان العتبه مقارنة النية  
 لذات العلة لا لوصف العلية وذلك شرطوا الاملية حال التعليق لا حال  
 وجود الشرط التي هو زمان حدوث العلية واللازم من منع التعليق العلية  
 قبل وجود الشرط مقارنة النية للعلية لا مقارنتها لذات العلة ومثولة عطف  
 على عبداى ولا بشره مسئولة به يباح عتيقها عن كفارة بشرها صورته  
 ان يقول لامة استولدها ببيع ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة عيني  
 فاشترانا عتيق لوجود الشرط ولا يجزى عن الكفارة لان حريتها مستحقة بالاشراء  
 وتعتق بان تشرت امة فهي حرة من شرائها وهي ملكه يوم حلف لامت شرائها  
 فتراما خلا فالزفر له ان الشري لا يصح الا ان الملك فحان ذكره ذكر له  
 وفيه نظر وهو ان هذا قول بالا قضاء وزفر لا يقول به ولهم ان الملك  
 يصير مذكورا ضرورة صحة الشري وهو شرطه فينقذ بغيره ولا يظهر في حق  
 صحة الجزاء وهو الحرية الذي هو ان يبيعها بيتا ويخصنها اى يمنعها من الخروج  
 والانتشار وشرطه في الجامع الكبير شرطان اثنان وهو ان يباعها عندا عندها وعنده  
 مع منده الثلث بشرط طلب الولد حتى لو وطرها وعزل عنها لا يكون شريا  
 عنده خلا فاما كذا في الحقايق وبكل مملوك الى حرامات اولاده ومدة بروه  
 وعبيده لا مكاتبوه لانه اضاف العتيق الى مملوك مطلق والملك في الاولين  
 مطلق كامل رقبته وبدا وانما النقصان في الرق وملكه في المكاتب ناقص وان كان

بشره كونه سارا في العرف وهذا انما يتحقق من ازالته

بشره كونه سارا في العرف وهذا انما يتحقق من ازالته



اصحابه في بيعه وفتح اليد له لان ما ياسب

رذ كما لا يشوبه رتبة لايه الا بئيتهم لان فيه تغليظا على نفسه وتشديدا وهذا  
او هذا او هذا لعبيده ثالثهم وخير في الاولين كالطلاق لان الاول ثابت اخذ للزوج  
او قد دخلها بين الاولين ثم عطف الثالث على المفق لان العطف للمشارك في الحكم  
فيمنع بجملة فضا كما اذا قال احدكم حر ومنه ولام دخل على فعل يقع عن غيره  
بيع واجارة وشراء وخياطة وصباغة وبناء اقضى امره ليخصه به فلم يثبت  
في ان يبت لك ثوبا ان باعه بلامر ملكه او لا اراد بدخوله على فعل قريب منه  
لا تعلق به لانه امر معنوي لا يوقف عليه الا من جهة المتكلم وعجالة الهداية  
صرحة فيه بحيث قال بخلاف ما اذا قال ان يبت لك ثوبا لك لان حرف التام دخل  
على العين لانه اقرب اليه في قول ان يبت لك ثوبا فبيده و التام يتعلق  
بالبيع فيقتضي اختصاص البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير الفاعل الا بالامر  
فلما اقتضى الامر وان دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كاكل وشرب ودخول  
وضرب الغلام ذكره في الدين ان المراد بالغلام الولد دون العبد لان ضرب العبد  
يحمل النيابة والوكالة فصار نظير الاجارة لان نظير الاكل والشرب والغلام  
يطلق على الولد قال الله تعالى فبشره بغلام وذكر قاضي خان ان المراد به العبد  
للعرف ولان الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يلزم به فانصرف الى المحل المملوك  
بالقديم والمخير كذا في البين اقتضى ملكه فثبت في ان يبت ثوبا لك هذا  
نظير الدخول على العين وهو الثوب وفي ان اكلت لك طعاما هذا نظير دخوله  
على فعل لا يقع عن غيره ان باع ثوبه او اكل طعامه بلامر علم بذلك او لم يعلم  
وفي كل عرس لي فكذا بعد قول عرسه نكحت على طلق هي وصحة نيته غير باذنه

صدر السيرة  
ما في السيرة

لا قضاء

كتاب الحدود

ارزح يكون القيد  
منه العنق

لا قضاء لانه تخصيص العام بهذا الوجه ما ذكره واما ما قيل فانه قال هذا الكلام  
ارضاء لها فيكون المراد غير ما لا هي وجه ما روى عن ابي يوسف انها لا تطلق واجيب  
عنه في الهداية بان قد يكون غرضه ايها الشايعي اعرضت عليه في احد الشروع  
ومع الرد لا يصلح مقيدة **كتاب الحدود** الى عقوبة معذرة يجب  
زاد من القيد على ما في الهداية كيلا يتوهم ان يصاب حقا بمقدرة حقا له لا يشك  
منه الجدل القذف لان الغالب فيه عندنا حق الدية وما فيه من حق العبد فهو في  
حكم السبع فلما اذا عفي عنه المحذوف بعد ما قضي القاضى به لا يسقط الحد ذكره  
في المبوط فلا يسمى تعذير ولا قصاص حرا اما التعزير فلعدم التقدير واما القصاص  
فلانه حق العبد هذا يستلزم اصلها ايضا بخلاف ما قيل فلانه حق ولي القصاص  
فانه لا ينسب لانه عندنا حق المقتول وينتقل الى الورثة بطريق الخلاف  
على ان المقتول قد لا يكون له ولي ويؤفيه السلطان وليس حقه ولذلك لا يملك  
العفو والزنات وطى حرام فان في التحفة وانما شرط كون حراما لان وطى المحنون  
والصبي لا يكون زنا لان فعلها لا يوصف بالحرم في قبل آثر القبل على الفرج  
لاختصاصه بالنساء بخلاف الفرج خال عن الملك فيه الحرم لا يغني عن هذا  
لانها قد تجامع الملك كما في الامة المجوسية وشبهته المراد ملك الوطى وانه  
ولذلك عرف الملك وشبهته الملك الشهية في المحل لا الشهية في الفعل المسماة  
بشبهة الاشتباه فان وجود ما لا ينافي في تحقق الزنا فعمدة الشك لا تصلح مثلا  
هنا لان الموجود فيها الشهية في الفعل دون الشهية في المحل على ما استقف عليه  
وليت بشبهة اربعة في مجلس واحد اما المجلس شرط لصحة الشهادة بالزنا

صدر السيرة

ما في السيرة

صدر السيرة

دل على ذلك قولهم لا يشك في  
في الشهادة في العقل كجسنة زنا

ما في السيرة



عندنا خلافا لما نفي حتى لو جازوا متفرقين لا يصح عندنا ويجدون حد القذف  
 خلافا له ذكره في المبوط بالزنا لا بوطي او جماع فيب لهم الامام عنه ما هو بهذا  
 لان بعض الناس يعلقونه على كل وطئ حرام والشرع ايضا اطلقه على غير هذا الفعل  
 حيث قال العيان نزيان وكيف هو هذا لما حار عن الاكراه ذكره في شرح  
 مشكلات القدوري لا لانه يقع الوطئ من غير الفاء الخا بين لا يندفع بتفسيه  
 ماهية الزنا على ما استتف عليه واين زنا هذا لان الزنا فيها لا يدخل تحت  
 ولاية الامام لا يوجب الحد ومتى زنى هذا ليس بصواب لان التقادم لا يوجب الحد  
 لانه لا يوجب اذا كان بثبوته بالافراد صرح به في المبوط بل لان التقادم يمنع قبول  
 الشهادة على الزنا اذا لم يكن التاخير لعذر وعن زنى هذا السؤال عن المزمية  
 اذا كان الشهادة على الزنا وفائدة الاستكشاف عن شرط التكليف وهذه الفاء  
 توجد في الاول ايضا فان بينوه وقا لو اربنا وطئها في القبل كالميل في المحل  
 فيه بيان انه لا يكتفى في بيان ماهية الزنا بالجماع وعدتوا اسرا وعلمنا حكم به  
 وبافقاره عطف على قوله بشهادة اربعة مكلفا ذكره في الهداية اربع اى اربع  
 مرات خلافا للشافعي فانه ثبت عنده باقراره مرة في اربعة مجالس خلافا  
 لابن ابي ليلى فان عنده يقام بالاقرار اربع اى وان كان في مجلس واحد ذكره  
 في المبوط ردة كل مرة الا الرابعة قال في المبوط ينبغي للامام ان يرد  
 التعريف بالزنا في المرة الاولى والثانية والثالثة لحديث عمر رضي الله عنه قال اظردو  
 المعترفين بالزنا فاذا عاد الرابعة واقرعنه سأل عن الزنا ثم سأل  
 فائدة السؤال عن متى غير محصورة فيما مر بل لفائدة اخرى نعم صورة الافراد

صدر الشرح  
 صدر الشرح  
 ما في السبع  
 ما في السبع

وهي ان يحتمل ان يكون الزنا في زمان الصبي وبالسؤال المذكور ينكشف ذلك  
 فلا بد منه ايضا ولذلك قال كما ترى على الوجه المذكور ولكن ان تقول لا حاجة  
 بهنا الى السؤال عن المزمية لما سيأتي ان جهلها لا يمنع وجوب الحد بالاقرار  
 فان بين جيب تليفه رجوعه بملكك سكت او قبلت او وطأت بشبهة فان زنى  
 قبل حده او في وسطه خلى خلافا للشافعي وابن ابي ليلى والاحد وهو المحض  
 اى لم يكلف مسلم وان افقى في لقائه شرط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية  
 وطئ بكناح صحيح وهما بصفة الاحصان فيد للفراغ عن الوطئ لا للشروع  
 فيه فلا حاجة الى التكلف الذي اركب في توجيهه وهما شرط آخر وهو ان  
 لا يبطل احصانها بالارتداد قال يشرح الطحاوي لو ارتد ابطل احصانها  
 ثم اذا اسلم لا يعود احصانها الا بالدخول بها بعد الاسلام رجم ثم بالجماعة  
 لانه معتبر في مفهوم الرجم في قضاء حتى يموت يبدأ به شهوده وعند ان في الاعتبر  
 في الرجم بداية الشهود ولكن الامام هو الذي يبدأ به فان ابى اى عن الابتداء  
 احدهم لم يقل فان ابوا اذ يكفى في سقوطه ابا واحد منهم صرح به في المبوط  
 او غاب اومات ولو بعد القضاء سقط ثم الامام هذا ليس حكمه وحضوره  
 ليس بلام ثم التمس في المؤييد الامام ثم التمس وغسل وكفن وصلى عليه  
 ولو غير المحض من باطلاقة يشمل المئامن ولا حذفيه وانما اطلق اعتمادا على البيان  
 الاتي كما اطلق في قوله جلده ما تحيث لم يذكر قيد الحوا اعتمادا على قوله  
 وللقريق نصفها وسطا مبوط لائمة له لان علما رضى الله عنه لما اراد ان يقيم  
 الحد كسر عثرته وفي عبارة الكسر دلالة على ان المراد من الثمرة العذبة وهي ذنبه

صدر الشرح  
 فانه ليس مطلق الزنى بل الرى  
 بالجارية ذكره ابو جهمى سنة  
 ما في السبع  
 ما في السبع







صدر الشريعة

المشركه دليل حل الوطى ومعنى قوله ناف للحرمة ذاتا انا لونهاظر الى الدليل  
مع قطع النظر عن المانع يكون نافيا للحرمة فان ادعى النسب يثبت في هذه  
لا في الاولى وفي العقد به اى فيما اذا كانت الشهادة في العقد يثبت النسب  
بالعقد فلم يجد بوطى محرم نكحها سواء كان عالما بالحرمة او لم يكن ولكن ان كان  
عالما بها يوجب بالضرب تعزيرا له هذا عنده وعند ما هو قول الشافعي ان كان  
عالما به في ذات الزوج ومحممة عليه على التأييد وحده بوطى امة سقيمة  
وسقيم اهل واجنبية وجد ما على فراشه يعنى وان ظن انها حل له وان هو  
اعى لا باجنبية اى لا يوجبى اجنبية زفت اليه وقيل هى عرسك لم يقل فكن  
اذ يكنى خبر الواحد وعليه مهر ما ذمية عطف على الضم لم يشترط وحدونها جائز  
لوجود الفاصلة زنى باحرى وذمى زنى بحرية لا الحرى والحرية يعنى الدائنة  
دارنا بما ان اذ لاحد في دار الحب وعند ابى يوسف يردون جميعا وعند محمد  
ان زنى الحرى الحرية لاحد وبهية لكنه عتروا الى في دبر هذا عنده وعند ما  
وهو احد قول الشافعي يحد حد الزنا ان لم يكن الماتى به عبده او امة او منكوحته  
قال في القايى لو فعل منه بعد هذه او امة او منكوحته لا يحد بها خلاف وان كان  
حراما بالاجماع وفي قول آخر للشافعي يقتلان بكل حال لقوله علم اقبلوا القاعل  
والمفعول لهما انه في معنى الزنا لانه قضاء الشهوة في حمل شتى على سبيل الكمال  
على وجه تحض حراما لقصد سفح الماولة ان ليس بزنا لاخلاف الصحابة رضى  
في موجب من الاحراق بالنار ومهدم الجدار والتكليس من مكان مرتفع باقناع  
الجماعة وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضعاء الولد واشباهه

ما في الشريعة

صدر الشريعة

وكذا

وكذا هو انذر وقوعه لانعدام الداعى في احد الجانبين والداعى الى الزنا من الجانبين  
وما رواه الشافعي محمول على الياسة او على المحمل الا انه يورعه لا يبتلى  
كذا في الهداية وفي شرح الجامع الصغير للزنا شى والراى فيه الى الامام ان شاء  
قله اذا اعتاده وان شاء ضربه وجبه او زنى في دار حرب او على خلافها  
ولا يزنى غير مكلف بحكمة اصلا اى لا على هذا ولا على هذه وعند زفر الشافعي  
تدعى وفي عكس هو فقط ولان اقر واحد به والاخر بملك وفي قتل  
امة بزنا يجب الحد والقيمة والقيمة لا يحد لانه لا يحد صاحب الحق بل لانه صاحب  
الاستيفاء ويقتضى ويؤخذ بالمال لانه يستوفيه ولي الحق ايا ما يمكنه او بالمال  
بمنفعة الحدين **بإشهاد الزنا والرجوع عنه** من شهد بحد متقادم  
لم يمنع البعد من امامه لاجرة البعد اذا لم يكن من المتأخير لم يقبل خلاف الشافعي  
الا في حد فاذ فيه حق العبد وما فيه حقه فالدعوى فيه شرط فيجوز التأخير عما بعد  
وفهم السرق اى ان شهدوا بالسرقة المتقادمة يثبت الضمان لانه حق العبد  
فلا يسقط بالتقادم وهو لم يقدّره في الاصول بقدر اصرحى وظاهر يقول  
في الجامع الصغير يشير الى ان ستة اشهر فافوقها متقادمة وقد روى في غير رواية  
الاصل ان الشهر فافوقه متقادم وعن ابى يوسف جهدا بابى ح حتى يبين  
لنا في ذلك مدة فابى قال على قدر ما يرى الامام فيمن الزخيرة وعن محمد هو  
رواية عن الثخين انه قدّره بالشهر قال في الهداية وهو الاصح وان اقرب به  
اى بالحد المتقادم حد خلاف لفر هو يعتبره بالبينه ولم ان المانع من قبول  
الشهادة على حد المتقادم تطرق التهمة عليها من حيث ان الشاهد على سببه

صدر الشريعة

ما في الشريعة

هذا ما في الحديث من انما اذا كان المسلم  
وذا النكاح من ان الخلاف في ما في خاصته  
ما في حديثه انما اذا كان الرجوع عنه



مخيرة في البدء بين ان يستر عليه ويشهد عليه فبما خيره كان ميله الى السر  
 ظاهرا ثم اقدامه على اداء الشهادة كان محمدا على ان العداوة حمله على ذلك  
 وهذا المعنى لا يوجد في الاقرار الاذا الشرب على ما يأتي فان قلت ليس  
ما ذكرنا فاشا ملا لاقرار بالشرب قلت نعم ولذلك قال محمد القادري  
 الاقرار بالشرب كما في حد الزنا الا ان الشينين اخذافيه بالاث ورجماه  
 على العكس وتقدم الشرب بزوال الرجوع وعند محمد بعض شهر وغيره لم يثبت  
 قال في المبسوط والاصح ما نقل عن ابى يوسف ومحمد انها قد اذنت بشهر  
 وان شهدوا بذنبي وهما غايبة حد وبقية من غيب لا لشرطية الدعوى في  
 السرقة دون الزنى ولو اختلف اربعة في زنا وبي بيت هذا السحان  
 والعكس ان لا يحد لاختلاف المكان حقيقة وجه الاحتمان ان التوفيق يمكن  
 بان يكون ابتداء الفعل في زاوية والانهاء في زاوية اخرى بالاضطراب  
او اقر بزنى وجهها حد لا لانه لا يخفى عليه امراته او امرته لانها تخفى ان تكون  
امته ابنة وهي يجوز ان تخفى عليه بل لما ذكر في التفسير والتشريح من خروج الطامع  
الصغيرة لئلا يقر بالزنى وهو غير متهم في حق نفسه وان شهد واكد ذلك  
 اى شهدوا ووجهوا الموطوءة لاحد على المشهود عليه لاحتمال انها امراته او امرته  
 بل الظاهر هو ولا على المشهود لوجود النصاب او اختلفوا في طوعها منه اعند  
 وهو قول زفر وقال لا يحد الرجل لانفاق الاربعة على زناه لا المرأة للاختلاف  
 في طوعها وله انه اختلف المشهود عليه لان الزنا فعل واحد يقوم بها ولا يحد  
 الشهود لئلا يقر ببلوغ زناه لاحد عليها ولا على الشهود لئلا يقر في الثاني خلاف زفر

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة  
 اوام وولده ولا يخفى  
 اوام كافة

او اتفق

او اتفق جميعا في وقت واحد فانه يحد لاحد عليهما لليقين بكذب احد الفريقين  
 ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا عليهم لاحتمال صدق كل فريق يعنى مع  
 وجود النصاب اذ بدون لا يحد ذلك الاحتمال وبدون احتمال الصدق  
 لا يحد وجود النصاب والله اعلم بالصواب او شهدوا بزنى وهما بكر اى ثبت  
 بكارتها بشهادة النكاح فيندرى به حد الزنا ولا يثبت حد القذف لشرطية  
 الرجال فيه او هم نسقة لاحد عليه لان شهادة الفساق غير مقبولة ولا عليهم  
 لانهم اهل للشهادة وهم اربعة او شهدوا على شهود لم يحد احد لان في شهادتهم  
 زيادة شهرتهم وهم ما نسبوا المشهود عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة الاصول  
 بذلك والحاكى للقذف لا يكون قاذفا وان شهدوا لاصول ايضا بعد علم لان  
 شهادتهم قد رقت من وجوب رد زعمهم في عين هذه المادسة اذ هم قائلون  
 مقامهم بالامر والتحمل وكفى بهذا القدر في درأ الحد واما ما قيل انما يحد شهادة  
 الاصول لانهم سعيوا الى اثبات الزنا بما غير مشروع فلا يكون شهادتهم  
 بل سعيوا في اشاعة الفاحشة لعداوة او كونهما فير شهادتهم لهذه الهمه فلا يخفى  
 عن المصادر لان سعيهم الى اثبات الزنا بما غير مشروع على تقدير عدم  
 قبول شهادتهم والكلام في اثباته فبما عيانة على ذلك يفرض الى ما قلنا وان  
 شهدوا تخيلا او ثمة او احد منهم عبد او محدود بقذف ترك المسئلة القائل او  
 محدودين بقذف لانفها بما ذكر بطريق الدلالة او وجد كذا بعد الحد  
 لعدم النصاب او اهلية الشهادة مثلا او ادعى فيجب الحد لقوله تعالى والذين  
 يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء الآية وارسل جرح جلده مبدرا

صدر الشريعة

فنفهم الضعيف في هذا الوجه  
 من ضعف الهم كما لا يخفى منه

باب الشريعة



اي جلد يشهد به الشهود فحده الجلد ثم ظهر احد الشهود عبد او محرودا في قذف  
فارش الجلد به رعدده وقال في بيت المال لانه ينقل فعل الجلد الى القاضي  
وهو عامل للمسلمين فيجب الغرامة في مالهم وله ان الفعل المارح لا ينقل الى  
القاضي لانه لم يأمربه فيقتصر على الجلد الا انه لا يجب عليه الضمان في القذف  
يتبع الناس عن القامة مخافة الغرامة ودية رجه في بيت المال امر الرجم  
بشهادة الشهود ثم ظهر احد به عبد او نحوه فدية الرجم في بيت المال والى رجع  
من الاربعة بعد رجم حد اي حد الراجع فقط حد القذف وقال زفر لا يحد لانه  
ان كان قاذف حتى فقد بطل بالموت وان كان قاذف ميت فهو مروجوم بحكم القاضي  
فيورث ذلك شبهة ولم ان الشهادة انما تنقلب قذفا بالرجوع اذ به تنسخ  
شهادته فيجعل المال قذفا للميت وقد انقضت الحجة فينسخ ما يثبت عليه وهو  
القضاء في حقه فلا يورث الشهادة بخلاف ما اذا قذف غيره لانه غير محصن في حق  
غيره لقيام القضاء في حقه وعزم ربيع الدية وقال الش في يجب القتل دون  
المال بناء على اصله في شهود القصاص وقبله اي قبل الرجم حد واذا قذف احد  
جميع الشهود حد القذف ولا يحد المشهود عليه وقال زفر ان كان الرجوع قبل  
الحكم يحد الراجع خاصة لانه لا يصدق على غيره ولم ان كلامهم قذف في الاصل  
وانما يصير شهادة بانصال القضاء به فاذا لم يتصل بقي قذف فيخرون وقال  
محمد ان كان الرجوع بعد الحكم حد الراجع ولا يحد الباقي لان الشهادة تاكل  
بالقضاء فلا تنسخ الا في حق الرجوع بعد الحكم حد الراجع كما اذا رجع بعد القضاء  
ولما ان الامضاء من القضاء فصار كما اذا رجع واحد قبل القضاء ولهذا

صدر الشرح

يسقط

يسقط الحد عن الشهود عليه ولا شيء على خامس رجع يعني الرجم وان رجع اخر حد  
وغرار رجع دية لان المعصية بقا من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي النصاب في  
الاولى ولكنه اربعة في الثانية وضمن الدية من قتل المأمور برجه بان ضر  
عنه مثلا او زكى شهود زنى عطف على قتل فرجم فظهروا عبدا او قفا را  
فيها اي في مسلمي القتل والتركيب فالضمان على المزمك في قول الى ح وعندهما  
لا ضمان عليه بل في بيت المال وبيت المال ان لم يترك فرجم اي ضمن  
بيت المال اذا شهدوا بالرجوع قبل التركيب فظهروا عبدا او قفا ذلك  
وان شهدوا بزنى واقروا بنظرهم عدا قبلت اي شهدا وتم لانه يباح لهم النظر  
لتحمل الشهادة وان انكر وطى عرسه فقد ولدت منه او شهدا بحصانه رجل  
وامر انان رجم حدافا لفروراث في فالتشافي مرة على اصله ان شهدا من غير  
مقبولة في غير الاموال وزفر يقول انه شرط في معنى العلة لان الجنابة  
تغلظ عنده فيضاد الحكم اليه فاشبه حقيقة العلة فلا تقبل شهادة النكاح  
فيه احبنا لا للدر ولم ان الاحصان عبارة عن الخصال الحميدة وانما هي  
عن الزنا فلا يكون في معنى العلة **باب حد الشرب** هو ثمانون  
سوطا الخو ونصفا للعبد شرب الخمر ولو قطرة في اخذ برحها وان زالت البسافة  
قال في الذخيرة واذا اخذه الشهود وهو سكران او اخذوه وقد شرب خمر او غيرها  
يوجد منه فذهبوا الى مصرفه الامام فانقطع ذلك منه يعني الرايه قبل ان  
ينتهيوا الى الامام كدوم هذا لان الاحترار عن مثل منه غير ممكن فلا يعتبر مانعا  
عن اقامة الحد كما لو ذهب الرايه بالمعاجة او السكر انما قال هذا لان الشرط

باب حد الشرب

باب الشرب







في الجبل وقال غنيت صعود الجبل عندهما وقال محمد لا يجد لان المهور  
 منه للصعود حقيقة وذكر الجبل يفره مراد اولها انه يتعل في الفاحشة  
 مهورا ايضا لان من العوب من يهر الملتين كما يلين المهور وحالة الغضب  
 والسباب تعين الفاحشة مراد ذكر الجبل انما يعين الصعود مراد اذا  
 مقرون بكلمة على انه المستعمل فيه اولى لست لايك اولست بابت فلان هو  
 لمن امة محصنة لا بد من هذا القيد لان المقذوف بالزنا في الصورتين المذكورتين  
 الامة والمعتبر احصان المقذوف لا احصان من يطلب الحد صرح بذلك في المبسوط  
 في غضب يتعلق بالصور الثلث فان نفى النسب في غير الغضب يحتمل المعاتبة  
 او بيان الزانية لمن امة ميت محصنة حد ثمانين سوفا ان طلبت اي الحد الثاني  
 من له الطلب لا بلس بابت فلان موجهه وبشبهة اليه او الى عمه او خاله  
 او لمرة اي زوج امة فالحد اب ابي ابي اقلوني ابوت لا يحد وكذا لو نسب اليه وكذا  
 العم والخال والرب سمي ابا جازا وقوله يا ابن ماء السماء ويا بنطي لوني اذ لا يراد  
 بهما نفى النسب بل التشبيه فيما يوصفان به وفيه نظر لان حالة الغضب تأتي عن  
 قصد التشبيه فيما يوصف به في الاول كما تأتي عن قصد الى معنى الصعود في الثاني  
 في الجبل والطلب بقذف الميت للوالد والوالدة والولد وولده يشمل هذا  
 ولد البنت وفيه خلاف محمد في غير ظاهر الرواية وقال زفر مع وجود الولد  
 ليس لولد الولد ذلك ذكره في الحقائق ولو موهوما حقا فالتساخي مطلقا  
 بناء على ان حد القذف يورث عنده وعند لابل يثبت لمن يلحق به العار  
 ولنزف فيها اذا كان المورث عبدا او كافرا ولا يطالب احد سيده وابطا

ما ارشد

صدر الشرح

ما ارشد

ما ارشد

ما ارشد

بقذف امة وليس فيه ارث هذا تنقيص بافهم من قوله ولو موهوما وعفو  
 عنه وعند الشافعي يجري فيه الارث ونحوه وهذا بناء على ان ما في حد القذف  
 من حق العبد يغلب عنده على حق الله تعالى تقدير الحق من له الحاجة وعندنا  
 على العكس لان حق العبد وهو دفع العار راجع الى حق الله تعالى ايضا بناء  
 على ان النسبة الى الزنا انما تكون سببا للعار لان الله تعالى حرمة اذ لا يخفى في  
 هذا المبنى من الخلل بل لان مال العبد من الحق يتو لاه مولا فيصير حق العبد  
 مريعا به ولا كذلك عكس لان لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع الا بالنية  
 وان قال ياراني فرد ببل انت حد ا لم يقل ببل انت اذ لا حاجة الى زيادة  
 ولو قال لوسه وهو اهل للشهادة انما قال هذا لانه اذا لم يكن اهلا لها لا يكون  
 موجب قذفه لعائلا بل حد افي فردت به حدت ولا لعان لانها قاذفان وقذف  
 يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد في البداية بالحد ابطالا للعان لما عرفت  
 ان الحدود في القذف ليس باهل له ولا ابطال في عكس به اصلا فيجوز للدار  
 اذ اللعان في معنى الحد وبزنيته بك اي اذا اردت بقولها زنيته بك مهورا  
 اي لاحد ولا لعان لانها صفة فسقط اللعان بتصديقها ولم تصر قاذفة لان  
 فعل المرأة بزوجه لا يكون زنا كذا في المبسوط ولعن ان اقرب بولد فنفى لان  
 النسب يثبت باقراره ثم بالنفي يصير قاذفا فيجب اللعان وحده ان عكس  
 لانه كذب نف فيجب الحد والولد له فيها اي يثبت النسب في صورتين  
 لاقراره سابقا ولا حقا ولا شي ليس بابي ولا بابنك لانه انكر الولادة اصلا  
 ولا حد بقذف من لها ولد لا باب له اي ليس له اب معروف لانه اماره الزنا

صدر الشرح

ما ارشد



من قال من الولد انفق فقد  
ادوم اخضا من الجواب بما  
اذا كان الولد حيا واخضا

من قال من الولد انفق فقد  
ادوم اخضا من الجواب بما  
اذا كان الولد حيا واخضا

فلما يوجد العفة عن الزنا او الملاعة بولد انما قال بولد اذ يجب المد بقذف  
الملاعة بغير ولد والوفق بينهما انه وجد في الاول اماره الزنى وهي ولادة  
الولد الذي لا بل دون الثاني ولا بقذف من وطئ حراما كعنه كوطئ في  
غير ملك من كل وجه كامة مشتركة او وطئ مملوك حرمت ابد الكامة التي  
هي اخته رضا عا ولا بقذف من زنت في كفوها ومكاتب مات عن وفاء لان  
المد انما يجب بقذف الحر في حرمة هذا المكاتب اختلاف الصحابة رضى وحده  
بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ عرسه حايضا ووطئ مملوك حرمت موقته  
كامنه مجوسية او مكاتبته حرمت الاولى موقته الى زمانه سلامها او كونها كاتبة  
والثانية الى زمان العجز وعند زفر وطئ المكاتبه يسقط الاحصان وهو رواية  
عن ابى يوسف كجوى نكح اتمه فاسلم هذا عنده خلافا لها ومبنى الخلاف على  
ان نكاح المحارم حكم الصحة فيما بينهم اولا ومن ثم بالرفع عطف على الضمير  
المستتر في حد قذف مملوك لم يقل هنا لعدم الحاجة الى ذكره فان المتامن وان كان  
عاما بحسب المفهوم لمسلم دخل دار الحرب با مان لكن خص هنا بجى دخل دار  
الاسلام با مان بقرينة ذكره في مقابلة مسلم وكفى حد الجنائيات الحد جنسها  
فان اختلف لا وقال الشافعي ان اختلف المذوف او المذوف به لا يندخل  
والا يندخل لان الغلب فيه حتى العبد عنده وعندنا ما كان حق الله تعالى  
يتدخل اذ المقصود الانزجار واما اذا اختلف الجنائيات فالمقصود من جنس  
غير المقصود من آخر **فصل في التعزير** هو تأديب دون الحد  
اصل التعزير قال الامام الرضى في آخر باب امان من شرح كتاب البير الكبير

صدر الشرح

ما في الشرح

صدر الشرح

صدر الشرح

لا يقام

لا يقام على الذي والمتامن ما كان محض حق الله تعالى ولكن يوجب عقوبة على صنع  
ويجس في السبغ عا قدر ما يرى الامام ولم يقل يوزر لان في لفظ التعزير ما يبنى  
عن معنى التطهير والتعظيم قال الله تعالى وتوقروه والكافر ليس من اهل  
الكره تسعة وثلثون سوطا لانه ينبغي ان لا يبلغ الحد واقلة اربعون وهي حد  
العبيد في القذف والشرب هذا عندهما وعند ابى يوسف يبلغ به خمسة وسبعين  
سوطا في رواية عنه وهو قول زفر يبلغ به تسعة وسبعين سوطا وفي  
الذخيرة قال ابو يوسف التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال  
المضروب فيما بينه وبين اقل من ثمانين وفي الامالى عنه لو ان قاضيا راى  
تغزير ما له فقد اخذ بالاث وان ضرب اكثر من ذلك فهو بالي رواقله  
ثلاث وذكر مشايخنا ان اذناه على ما يراه الامام يقدر بقدر ما يعلم انه ينزجر  
منه لانه يختلف باختلاف الناس من الهداية وصلاحه مع ضربه وضربا شديدا  
لانه حري التخفيف فيه من حيث الحد فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يروى  
الى فوت المقصود ولهذا لم يخفف من حيث التوقيف على الاعضاء ثم للزنى  
لانه ثابت بالكتاب وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضى ومنهم من انه ثابت  
بالقيس فقد وهم ما تور في الاصول ان القيس لا يجري في الحد ودم الشرب  
لانه سببه يثبت به ثم للقذف لان سببه محتمل لاحتمال كونه صادقا وعزير بقذف  
مملوك او كافر بزنى ومسلم المسلم اذا شتم الذي يعزى ذكره تارخان واما  
خص المسلم هنا بالذكر لمكان قوله يبا في سقى ياكافد يا جنيت يا سارق يا فاجر  
يا مخنث يا خائن يا لوطي قال في المبوط واذا قال يا لوطي لاحد عليه بالاتفاق







او يفاظ كلس في طريق او مسجد عند ما له قال في البدايع ومنها ان يكون محرزا  
 مطلقا خاليا عن شبهة العدم مقصودا بالوزن وهو شرطها لكونه خارجا عنها محتاجا  
 اليه ونصابها قدر عشرة دراهم مخروبة النصاب عند عشرة دراهم او يبلغ  
 ثمانية عشرة دراهم وعند الشافعي في رواية ربع دينار وهو درهمان ونصف  
 وفي رواية ثلثة دراهم وهو قول مالك كذا في الحقايق وحكمها القطع فان سرق  
 بمكلف حرا وعبد قدر النصاب واقربها مرة هذا عند ما وعند ابى يوسف لا يقطع  
 الا اذا اقر مرتين ويروى عنه انها في مجل بن محمد بن له انه قد خص حقاله  
 في كذا الزنا فلا بد فيه من اقرارين حتى يقوم كل اقرار بمقام شاهد واحد كما في  
 حد الزنا ولها ان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة لعدم التهمة في الاقرار  
 على نفسه وانما عدل عنه في حد الزنا بالنص على خلاف التيسر فلا يقاس عليه  
 في ذكر بشور رجوع ابى يوسف الى قولها او شهد رجلان وسالها الامام في  
 لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الاستخفاف كما في السرقة الكبرى وكيف يحل  
 انه اخرج او تناول من هو خارج ومضى ليلى علم انها متقدمة ام لا وامين هي  
 ليلى علم انها في دار الاسلام او في دار الحرب ولم هي ليلى علم ان كان نصابا ام لا  
 ومن سرق ليلى علم انه دورم حم او ام لا وبينما يقطع وان شاذك جمع فيها واصابة  
 كلا اى كل واحد منهم قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم اى وان كان المباشرة  
 لبعضهم فقط وفيه خلاف لفرق قطع بالساح والفاة والابنوس والصنك  
 والفصوص الخضراء يرد الزمرد والياقوت والزبرجد والياقوت والياقوت  
 من خشب انما عده هذه الاشياء لانها من جنس الحجر والخشب المباحين في الاصل

صدر  
الرواية

فيتوهم

وقال الشافعي في  
 النصاب اذا سرق  
 من خشب انما عده  
 هذه الاشياء لانها  
 من جنس الحجر والخشب  
 المباحين في الاصل

وقال الامام في  
 النصاب اذا سرق  
 من خشب انما عده  
 هذه الاشياء لانها  
 من جنس الحجر والخشب  
 المباحين في الاصل

فيتوهم ان لا يقطع فيها ثم ان المراد بالباب غير المركب وانما اطلقه اعتمادا على ما ساق  
 حكم المركب على خلاف هذا في البداية انما يجب القطع في غير المركب اذا كان  
 خفيفا لا يتقل على الواحد حمله لا يتأخر بوجد بها في دارنا خشب وحشيش  
 وقصب وسنك وصيد الصيد هو الحيوان المتبع الخوش باصل الخلقه او ما يقوله  
 اذ يجب فيه فالسك ليس منه وزرنيخ ومغرة هو الطين الاحمر ونورة ولاها لونه  
 سيرا كلبن ولحم وفاكه رطبة وتمر عا شجر على ما يفسد لا على لبن لان المراد منه  
 ما يمش الجوز واللوز مما لا يفسد سيرا وبطنج وقال الشافعي يقطع في كل  
 شئ الا الماء والثراب والطين واليرقين وهو رواية عن ابى يوسف كذا في  
 البئين وان قول عايشة رصة كانت اليد لا يقطع على عهد رسول في الشئ  
 التافه اى القمير وقوله عم لا يقطع في الطين وقوله عم لا يقطع في ثمر ولا شجر  
 وزرع لم يحصه لعدم الحوز ولا في اشربة مطبوخة والاث ابو حليب من ذهب  
 او فضة وشرطي ونزد لان من اخذ ما يتاوى الاراقة او الكروباب مركبة  
 سواء كان باب سجدا وغيره لانه حرز لا يجوز خلافا للشافعي ومحقق لانه  
 يتاوى الفواة او النظر فيه خلافا للشافعي وصبي حر لانه ليس بمال ولو  
 محليين لان الحلية تبع وعن ابى يوسف انه يقطع اذا بلغت الحلية نصابا  
 وعبد لانه غصب او خذاع ودقة لان المقصود ما فيه وذكر ليس بمال  
 الا الصغير الا اذا كان يعبر عن نفسه لانه والكبير سواء في اعتبار يده  
 وقال ابو يوسف لا يقطع وان كان صغيرا لا يعقل ولا يتكلم ودقة  
 الحساب لان ما فيه لا يقصد بالا خذف كان المقصود هو الكواغد ولان كل

رد صاحب الكا  
 انما فيه مذكور في البداية

في باب الشرط  
 انما فيه مذكور في البداية



حقة ان يذكر ههنا  
قد افردت بالمرور  
عن موضع من

صدر الشرح

في المسألة الثانية من  
الكتاب في المسألة  
التي فيها

صدر الشرح

صدر الشرح

وفيه وخيانته وخيس ونهب ونهب خلاف لابي يوسف والشافعي في الاخير  
ومعهم مال عامة كمال بيت المال ومال له فيه تركه ومثل حقه حاله او موجد  
اي كان له على آخر درهم مثلا سواء كانت حاله او موجد له فرق مثلا ولو لم يزد  
لا يبقدر حقه يصير شيئا وما قطع فيه وهو كماله اي لا قطع بقدره عن قطعها  
مرة ثم وصلت الى مالها وهي لم تغير عن حالها والعكس ان يقطع وهو رواية  
عن ابي يوسف وهو قول الشافعي لقوله وم وان عاد فاقطعه وان عاد  
فاقطعه من غير فصل ولنا ان القطع اوجب سقوط عصمة المحل على ما يعرف  
من بعد انشاء الله تعالى وبالرودة الى المالك ان عاد وحقيقه العصمة بقيت شبهة  
السقوط نظرا الى اتحاد الملك وقيام الموجب وهو القطع فيه واما الجواب  
عن الحديث فنقول قد قطع فيه الطي والكر في وعلى تقدير صحة محمول  
على السياسة بدليل انه قال في المرة الى مرة فان عاد فاقطعه واما الجواب  
بان المعنى ان عاد الى السرقة لا الى السرقة لا يشفي لان العود الى السرقة  
متحقق في محل النزاع وان تغير فسرقة قطع ثانيا فنقول قطع فيه ففسخ فسرقة  
ولان سرقة من ذي رحم محرم منه سواء كانت القربة قرابة ولاد او غير ما  
لشبهة في الزوال للشافعي خلاف في الثاني بخلاف ماله اي مال ذي رحم محرم  
من بيت غيره اي بيت الاجنبي لوجود القرابة شبهة ومال مرضعة المرضع  
التي شأنها ان ترضع وان لم تبشر الارضاع في حال وضعها والمرضعة  
التي هي في حال الارضاع ملققة بثديها الصبي كذا في الكتاب في قال ههنا  
رضعته لم يصيب سواء سرق من بيتها او بيت غيره خلافا لابي يوسف

في رواية

في رواية عنه لانه يدخل عليها من غير استئذان وحتمه بخلاف الاخت من الرضا  
لانعدام هذه المصلحة وجه الظاهر ان القرابة والحماية بدونها لا تحترم كما  
اذا ثبتت بالزنا والقبيل عن شهوة ولا من زوج وعس ولو من حر فاقطع  
انما قال هذا لتصحيحه للدعي الشافعي فان له خلافا فيه ولا من سبيته  
او عسه او زوج سبيته ولا من مكاتبه ومضيفه وبيت اذن في دخوله  
يدخل فيه الحمام الى ذكره وعدم القطع فيه لاختلال الزوال اذا سرق منه  
ليلا لانه بنى لاحرازه الاموال والاذن يقتضي بالنهار واعلم ان الزوال بالفاظ  
لا اعتبار له عند وجود الزوال بالمكان في اذ سرق في الحمام شيئا وله حافظ فلا  
قطع لان الحمام وزعامة اختل بالاذن بالدخول فلا اعتبار بالفاظ  
فيه بخلاف الحافظ في المسند فان المسند ليس بجزءا فعبه الحافظ او سرق  
شيئا ولم يخرج من الدار او نقب بيتا فادخل يده فيه فاخذ شيئا وعن ابي  
يوسف انه يقطع كما اذا دخل يده في صندوق الصيرفي واخرج الفوط من  
يقطع وان ان هنك الحوز يشترط فيه الكمال وهو الدخول وذرا من الكمال  
والدخول هو المعنى بخلاف الصندوق لان الممكن فيه ادخال اليد دون  
الدخول او دخل عطف على فادخل وناول اي اخذ شيئا وناول من خارج  
وعن ابي يوسف ان اخرج الداخل يده وناولها الى رجب فالقطع على الداخل  
وان ادخل الى رجب يده فناولها من يده الداخل فليتها القطع او لم يقر  
لم يقل صرة لان الظاهر منه ان يكون هناك دعاء اخر غير الكم وذلك غير لازم  
وعبرة الذخيرة وهي هذه كان في كنه دراهم مصورة يوافق ما ذكره

في المسألة الثانية من  
الكتاب في المسألة  
التي فيها

صدر الشرح

كذا في البداية قال صدر الشرح  
فليس القطع وليس بذلك



خارجة من كم غيره وان ادخل يده في الكم فطرد قطع وذلك ان كل حرز يمكن  
 الدخول فيه فتمكك الدخول وما لا يبا دخال لا يد فيه والاخذ منه والكم منها حرز  
 للدراهم فقي ادخل يده فيه واخذه فقد هتك الحوز فوجب القطع والافلا واما  
 في حل الرباط فبالعكس لانه اذا حل الرباط من داخل بقيت الدراهم خارجة  
 فحصل الاخذ من غير حرز وان حل من خارج بقيت الدراهم داخل الكم فحصل الاخذ  
 من الحوز فوجب القطع وعن ابى يوسف انه يقطع في الاحوال كلها لانه يزول بالكم او  
 قلنا الحوز هو الكم لانه يعقده واما قصده قطع المأذون الاستراحة فاشبه الحواقي  
 او سرق جلا من قطار او حملا لان القايد والسائق والراكب يقصدون قطع المسافة  
 ونقل الامتعة دون الحفظ وقطع اى سارق الجمل او الجمال ان كان حافظا ولو  
 نال عليه لم يقل ان حفظه ربه لان الشرط ان يكون هناك حافظ ولا يلزم ان يكون  
 ربه او شئ من الجمل واخذ منه شيئا لان الجوالق في مثل هذه الحرز او ادخل يده في صندوق  
 غيره او كنهه او جيبه او اخرج من مقصورة دار فيها مقاصير الى صحنها لان مقصورة  
 بما عتبار ساكنها حوز على حدة او سرق ربه مقصورة من اخرى منها كما ذكرنا في  
 شيئا من حرز في الطريق ثم اخذه وقبلى زفر لا قطع فيه لان الاتقاء غير موجب  
 للقطع كما لو خرج ولم يأخذ ولم ان التزم حيلة يعاذه السارق ولم يتوصل عليه  
 يد معتبرة فاعتبر الكل فعلا واحدا واذا خرج ولم يأخذ فهو مضيق لا سارق  
 وعندنا في يقطع سواء اخذه او تركه في الطريق او حمله على حارسه واخرجه  
 لان سيره جار يضاف اليه بسوقة ولذا يضمن السابق ما تلفت الدابة ولو لم يسبقه  
 وخرج بنفسه لا يقطع وفي قوله وساق اسادة اليه **فصل**

صدر السيرة

سرق من حوز من حوزة غيره  
 سرق من حوز من حوزة غيره  
 سرق من حوز من حوزة غيره

يقطع

يقطع بين السارق من زنده وتحسم ثم رجل اليسرى ان عاد وان عادنا لا  
 وعند الشافعي يقطع في اثنان يده اليسرى وفي الرابع رجل اليمنى لقوله عمن من  
 سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه  
 ولنا الاجماع ذكره صاحب الهداية وقدمه الجواب عن الحديث ولو كان صهيح  
 غير ما قلنا لما انعقد الاجماع على خلافه ويسجن حتى يتوب بهذا الحسن ويغزر  
 ايضا ذكره بعض المشايخ وان كان يده اليسرى او ابهامها او اصبعها ما سوى  
 الابهام لانه لو قطعت اليمنى وقوة البطش فاستتير اليسرى يلزم تقويتها حتى  
 المسفحة وهو في الحقيقة اهلاك او رجل اليمنى موطوعة او شلاء لانه اذا لم يكن  
 للانسان يده ورجل من طرف واحد فهو لا يقدر على المشي اصلا بخلاف ما اذا كان  
 من طرفين فانح يرضع العصا تحت ابطه او رده الى ملكه وان لم يسرق منه  
 او الى السروق منه وان لم يكن ملكه قبل الخصومة وعن ابى يوسف انه يقطع اعتبارا  
 بما اذا رده بعد الخصومة وجه الظاهر ان الخصومة شرط لظهور السرقة لان البينة  
 انما جعلت حجة ضرورة قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة او ملكا كما قال ملكه  
 ليعلم ان المراد الهبة مع القبض بهبة او بيع او نقصت قيمته اى من حيث السواكين  
 جهة تغير العين ذكره في الذخيرة من النصاب قبل القطع قال زفر والشافعي  
 يقطع فيها او سرق فادعى ملكه او احدا من رقبته وان لم يبرهن فيه خلاف للشافعي  
 وان لم يطالب من له حوزا لطلب لان الخصومة شرط لظهور السرقة او غاب قبل  
 الاستيفاء لانه من القضاء في باب الحدود وان اقر هو بها فيه خلاف للشافعي  
 فلا قطع يعني في الصورة المذكورة وان سرقا وغاب احدهما فاستدعى سرقتهما

صدر السيرة











في البداية فإياك ان تتوهم ان فرض الجهاد يسقط عن المسلمين في ديارنا باقامة  
 من في ديار الهند او الترك اذ لا تحصل الكفاية بذلك وهو شرط السقوط  
 عن الباقي وان ترك انما اى المكلفون به وارثهم على تقدير تركه مطلقا  
 لا تركهم خاصة حتى لو قام به غيرهم من العبيد والنساء سقط الاثم عنهم <sup>ولذلك</sup>  
 قال ان ترك انما ولم يقل ان تركوا انما لما على صبي وعبد وامرأة واعى <sup>والمعنى</sup>  
 واقطع وفرض عين ان هجوا اى على بلد من بلاد الاسلام وواجبة من نواحيه  
 قال في المغرب المجوم الايمان بغنة والدخول من غير استئذان فتخرج المرأة  
 والعبد بلا اذن لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل في فرض على الكل وحق  
 الزوج والمولى لا يظهر في حق فروض الاعيان في الذخيرة اذا جاء النفي انما  
 يصير فرض عين على من يقرب من العدو وهم يقدرون على الجهاد فاما من دراهم  
 ببعده من العدو فان كان الذين هم لقب العدو عاجزين عن مقاومة الجهاد  
 العدو او قادرين الا انهم لا يجاهدون كسبلهم او لهاون افترض على من يلزمهم  
 فرض عين ثم من يلزمهم كذلك حتى يفرض على هذا الترويج على المسلمين كلهم <sup>فان</sup>  
 وغربا وعلى هذا التفصيل صلوة الجنازة والتجفيف وكراهه الجعل معوق وبدون  
 لا الجعل ما يجعل للعامل على عمله والمراد ان يشرب الامام الجعل على الكس  
 للذين يخرجون الى الجهاد وانما كراهه لانه يشبه الاجر ولا ضرورة اليه لان مال  
 بيت المال معد لنوايب المسلمين ومنه ان جعله وان حوصروا اى الكفار  
 دعوا الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية هذا حتى من يقبل منه الجزية وسباني  
 بيان ان من هم قال قبلوا فلم ياتوا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانصاف

ما في الشرع

جواز ازالة الجسد الجاني بغيره

وكون

صدر الشرع

ما في الشرع

ما في الشرع

صدر الشرع

صدر الشرع

وكون عقد كتاب السير لبيان هذا النوع من الاحكام كفى قرينة له ولا يقال من  
 لم يبلغ الدعوة ونهبت اى الدعوة الجدية لمن بلغته فان ابوا اى عدا دعوا  
 اليه حوربوا بمخبيص ونحوه ورمى ولو تترسوا بعلم بنيتهم لا بنيتهم  
 وقطع شجر وافساد زرع بلا عذر ولا مثله العذر الجانية ونقض العهد لا مطلقا  
 بل اذا لم يكن بطريق البند لان نقضه بذلك الطريق مشروع ممنون والحد  
 التي تشير الى جوازها في قوله عدم الحرب فعدة ما لا يتضمن النقض فلا اختصاص  
 لجوازها بزمن في قيام الحرب والمثلة اسم من مثل به اى يهلك به معناه جعله كال  
 وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وسويده الوجه ومثله العربيين سخط بقوله  
 عزم لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمكوا قال في الاختيار والمثلة المنهية بعد الظفر  
 بهم ولا يمس بها قبله لانه ابلغ في كبتهم واضربهم وقتل غير مكلف وشيخ فان  
 قال في الذخيرة هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاني الذي لا يقدر على القتال ولا  
 على الصباح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الراي والتدبير اما اذا كان يقدر  
 على ذلك فيقتل لانه يقتل بحارب وبصياحه محض على القتال وبلا احتيال  
 يكثر الحارب واعنى ومقعد خلا فالتأقي في الشيخ والاعنى والمقعد وامرأة  
 الامثلة ذكر في الكافي ان الصبي ايضا اذا كان ملكا او مقاتلا منهم او مغيثا  
 بالمال او الراي او الاحتيال واب كافر بدأ اى لا يقتل الابن اباه او الزوجة اباه  
 وانما قال ابنة اولادنا اذا قصده الاب قتل بحيث لا يمكنه دفعه اما يقتله يجوز  
 له قتل فيقتله بالنصب اى لا يقتله غير ابنته فالفعل المضارع ينصب بان <sup>المقتل</sup>  
 بعد الفاء اذا كان ما قبلها سببا لما بعده بعد عدة اشياء منها النفي فينبغي ان يصير



اباء الابن عن قتل ابيه عارجه يقتل السبية لقتل غيره اياه بان يشغل باله  
 الى ان يجي آخر فيقتله اشهر الى هذا في جارة الهداية القليلة فان ادركه  
 استغنى عليه حتى يقتله غيره حيث قال عليه دون منه واخراج مصحف وامرأة الا  
 في جيش يؤمن عليه وصوتوا ان خير ولو منهم مال ان له حاجة وبندان هو  
 انفع فقولوا لفظ كان مضمرة في المواضع الثلثة والبنو القاء الخبر اليهم بقصص العهد  
 وقبل بنو اي قولوا قبل بنو فلو كانوا لم يقل بدا لعدم الحاجة اليه فان خيانتهم  
 لا يتحقق بدون وصوح المردة يعني القادر على الحاربة المتخف عن الاخذ بما دل  
 عليه عبارة المصالحه بل ما لا لا لا تكون جزية لانه بعد النزول بساحتهم  
 يكون غنيمة بل لان اخذ المال منهم نوع تفرير لهم على الارتداد وذلك لا يجوز  
 ولا رية ان اخذ لانه مال غير معصوم ولا يباع بسلح وخيل وخذ يديهم ولو  
 بعد صلح اي لا يفعل ذلك لانه مكره لا ينبغي ان يفعل ذلك لانه غير  
 مستحب كما يفهم من الهداية وفتح امان حر ورة فان كان شرابا وادب  
 اي المباشرة لذلك الصلح ولما امان الذي ومسلم في دراهم اسير كان اوتاجا  
 او من اسلم ثمة ولم يهاجر ومجنون وصبي وعبد الا ما ذوقني قال في الاختيار  
 وعامة الشيوخ على انه لا يصح صلح صبي اذن لان المصلحة الخيرية حقيقة لا  
 يمتد الى اهلها الا من كثرة تجربة وممارسة وذلك بعد البلوغ **باب المغنم**  
**وقسم** قسم الامام بين الجيش ما فتح عنوة واقرا اهل عليه بجزية وخرج عطف  
 على قوله قسم الامام ثم عطف على احد ما قوله وقتل الاسارى ان لم يسلموا أسرهم  
 او تركهم احرار اذمة لاني يكونوا اهل ذمة لنا اذ لم يكونوا من شركى الوب

سنة ١١١١ هـ  
 لعمري انهم اهل الذمة

سنة ١١١١ هـ  
 لعمري انهم اهل الذمة

سنة ١١١١ هـ  
 لعمري انهم اهل الذمة

باب المغنم وقسمه

والمرتدين وانما لم يتوفى لهذا البيان ههنا عمدا اعلم ما ياتي في موضعه ونفي منهم  
 وفداءهم الحق ان يطلقهم بجان سوا كان الاطلاق بعد اسلامهم وقبل اشرار الى  
 ذلك في التعديل الذي ذكر في الهداية وقال ان في يجوز الحق والفداء ان يطلقهم  
 باخذ مالي او اسير في مقابلتهم قال في الهداية ولا يفادي بالاسارى عند ابي ح  
 وقال لا يفادي بهم اسارى المسلمين وهو قول الشافعي واما الفداء بالمال ياخذ  
 منهم لا يجوز في المشهور من المذهب وفي السير الكبير انه لا بأس به اذا كان بالمسلمين  
 حاجة استدلالا بالاسارى بذرو وهذا البيان منه ظاهر في عدم الفرق بين ان يكون  
 ذلك قبل وضع الحرب او زارها او بعده ثم انه علم من نفي الحق والفداء في ردتهم  
 الى دارهم بطريق الدلالة فلما حاجة الى ذكره ولذلك تركه وعقودا بشق نظريا  
 وذهبت وحقت وقال الشافعي تركه وقسمه مغنم ثمة خلافا للشافعي الا ان  
 ان لم يكن للامام حوله يحمل عليها الغنائم فيرد منها فيقسم والرد ومدة دهم  
 كقابل فيسوي في المغنم خلافا للشافعي بعد انقضاء القتال لا يسوفي لم يقابل  
 ولا من مات ثمة لان بالاحراز يصير ملكا لنا وعند الشافعي باستقرار هزيرة الكفار  
 يصير ملكا لنا فن مات بعد ذلك يورث نصيب عنده ويورث قسطن من مات  
 منها وحل لنا طعام وعلف وحطب ودهن شرط الحاجة في الصغير حتى لو  
 بلما حاجة نكره ولا يشترطها في السير الكبير وبه اخذ المعص واما السلاح والدواب  
 فالحاجة شرط فيها بلا خلاف ولذلك قال وسلاح به حاجة بلا قسمه لا بعد الحرج  
 منها ولا بيعها اي لا يجوز للفائزين بيعها ذكره في المبوط ونحوها ورد الفضل  
 الى المغنم ومن اسلم ثمة احرز نفسه انما قال احرز ولم يقل عصم لان من اسلم في دار

الحرب

صدر السيرة  
 من ذلك في القتيبي ومنهم من  
 يجوز الفداء عنه مطلقا يعني ولو كان  
 بالاداسير فقد وهم  
 في الهداية لا ينظر فيه لان افضل علم يومئذ  
 منفتح بقوله تعالى فاقبلوا منكم من صحت حاجب  
 الهداية في رد اسد لان الشافعي في جوارح  
 على الانسان



ما شاء الله

ولم يخرج الى دار الاسلام لا يكون معصوما عند ابي ح و يكون محزا صرح بذلك  
في البداية وطفلة لانه صار مسلما تبعا واما معه او ادعه محزا مسلما كان او لم يكن  
انما قال محزا دون معصوما ليتناول المسلم ثم لا ولده كبر او عرسه و جعلها خلا  
للسا في في الاخير وعقاره وقال ان في موله لانه فيده فصار كالمفقول  
ولن ان العقار في يد اهل الدار وسلطانها اذهب من جملة دار الحرب فلم يكن  
في يده حقيقة او عبده مقاتلا واما مع حرب بنصب واما كان خصب في يده لم  
اودى فهو في عنده خلافا لهما اولى على اختلاف الروايتين او ودية  
ويعتبر وقت المجاورة اى العبرة في استحقاق سهم الفارس للفوس وقت  
الانفصال من دار الاسلام الى دار الحرب وهو المعنى من المجاورة الدرب  
وهو الباب الواسع لغة وبالفارسية دروازه اريد به مدخل دار الحرب وعند  
ان في وقت القتال فمن دخل دارهم فارسا فنفق فوس اى مات فشهد  
الوقعة راجلا فله سهمان سهم فارس هذه اعنده وعند ما للفارس ثلثة اسهم  
وهو قول ان في من دخل راجلا فملك فوسا فله سهم راجل وجواب ان في  
على العكس ولا يسهم الا لفوس اى واحد فله سهم للبغل والابل وعند ابي يوسف  
يسهم لفوسين ولا يملوك لم يقل لعبه لعدم شموله المكاتب على ما اوضح عنه قول صاحب  
البدلية والمكاتب بمنزلة العبد وصبي وامرأة ودمي ورضع لهم الرضخ اعطاء  
القليل والمراد هنا القليل من سهم الغنيمة ثم المملوك انما يرضع له اذا قاتل والمارة  
انما يرضع لها اذا كانت تدوى الجرحى ويقوم على المرضى والذي انما يرضع له اذا قاتل  
او دل على الطريق والنخس للمكاتب واليتيم وابن السبيل وقدم فقراء ذوى القربى

ما شاء الله

ما شاء الله

عليهم

عليهم ولا شئ لغيرهم وذكره تعالى يعني في النخس للتبكر وسهم النبي ودم سقط بموته  
كالصفي وعند الشافعي يقسم على خمسة اسهم سهم الرسول ودم وهو لكيفية وعندنا  
سقط منه بموته ودم كان سقط الصفي فانه كان للنبي ودم ان يصطفي شيئا  
من الغنيمة وسهم ذوى القربى لهم اى لى بنى ما شئ وبني المطب يستوى فيه فقيرهم  
وغنيهم ويقسم بينهم لذكر مثل حظ الانثيين له قوله ولذى القربى من غير فصل  
بين الغنى والفقر ولنا ان الخلفاء الاربعة الراشدين رضوا قسموه على ثلثة  
على نحو ما قلنا وكفى بهم قدوة وقال عدم يامعشر بنى ما شئ ان الله كره لكم  
غلبة الناس وادساخهم وعوضكم منها بنخس وهو النخس من الغنيمة والعوض  
انما ثبت في حق من يثبت حق المعوض وهم الفقراء والنبي ودم اعطاهم النصف  
الا يرى انه عدم علق فقال انهم لم يزلوا معي هكذا انما الجاهلية والاسلام  
وشبك بين الصابغ وبهذا يتبين ان المراد بالنص قرب النصف لا قرب القريب  
فلم يبق بعد موته ودم فلا يتحقق بعده الا بالفقر منه اقول الذكر في وقال  
الطحاوى فقيههم ايضا محروم وجه الاول وقيل هو الاصح ما روى ان عمر  
اعطى الفقراء منهم والابحاج انفق على سقوط حق الاغنياء اما فقراؤهم  
دخلون في الاضاف في الثلثة ومن دخل دارهم فاغار بنخس الامن  
له ولا اذن لان النخس انما يؤخذ من الغنيمة وهي ما يؤخذ من الكفار فموسرا  
وهذا بالمنفعة فان لم يكن منفعة لكن وجه اذن الامام فهو في حكم المنفعة لانه  
بالاذن التزم نصرة بالامد فصار كالمنفعة ولما لم ان ينقل وقت  
القتال خافي يقول من قتل قتيلا سماه قتيلا لقرب من القتل فله سلبه التفعيل



اعطاء شيء زائد على سهم الغنيمة والتركيب يدل على الزيادة او كسرية هي قطعة  
من الجيش جعلت لكم الربع مثلاً بعد الخس اي بعد ما رفع الخس جعلت لكم  
ربع الباقي او ثلثه او نحو ذلك لا بعد الاحراز هنا اي بعد الاسلام اذ ح  
يصير ملكا للفاينين الا من الخس وسلبه مامعه حتى مركبه وما عليه السلب  
كل ما ينبت به القاتل عليه مما موعده للقاتل او زينة للقاتل كتياب ورسائل  
وفرس وكذا اخاته وسواره ومنطقته في الصحيح كذا في الحقائق وهو لكل  
ان لم ينقل خلاف الشافعي فان السلب عنده للقاتل اذ كان من اهل ان سهم  
له في الغنيمة وقد قتله قبل ما بين الصغين على وجه المبارزة له قوله نعم من قتل  
قتيلا فله سلبه ونحن نحل هذا على التفتيل لا على وضع الشرع للقاتل نعم  
لجبيب بن ابي سلمة رضي الله عنه من سلب قتيلا لا ما طابت به نفس امارك  
**ما استيلا الكفار** اذا غلبوا على ما نواحرزوه بدارهم اوبى  
بعضهم بعضا واخذوا ما لهم ملكوه شرط الاحراز بالدار مخصوص بالسلب الاول  
على ما افصح عنه صاحب البداية ولذلك قدمها وقال ان فعي لا يملك الكفار  
ما لا بالاستيلاء والاحراز لان التهي عن الافعال الحسية يوجب الفتيح لعينه  
والفتيح لعينه لا يوجب حكمنا شرعي وهو الملك قلنا ان الاستيلاء على الاموال  
ليس منهيا لذاته بل بواسطة العصمة في المحل والعصمة انما تثبت في حقنا  
لا في حق اهل الحرب لانها بالخطاب ولا ثبوت له في حقهم لانقطاع ولاية  
التبليغ والالزام فكان استيلاءهم على هذا المال واستيلاءهم على العبيد  
سواء ولو سلم ان العصمة ثابتة في حق الجميع الا انها لما انتهت بانتهاء سلبها

ما اشرحه

صدر

باب سلب الكفار

ما كان الاستيلاء بالدار و  
كان حازا اربابا قسم الكفار

وهو الاحراز فانه باليد او بالدار وقد انتهى كلاهما باحرارهم بدار الحرب واذا  
انتهت العصمة سقط التهي فلم يبق الاستيلاء مخطورا فصلاح ان يكون سببا  
للملك بخلاف الاحراز لان العصمة عن الاسترقاق بالحرية الموكدة بالاسلام  
ولم تنته بالاحراز الموجود منهم وبغيره نأخذوا ليهن فاختاره لتحقيق الاستيلاء  
اذ لا يه للعماء لاحراز ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا وعبدنا في اي دار  
الحرب انما قال هذا لانهم لو اخذوه في دار الاسلام واحرزوه بدار الحرب  
يملكونه اجماعا ابقا وان اخذوه خلافا لهما فيما اخذوه لهما ان عصمتهم كانت  
لحق المولى وقد زالت فصار مباحا وقع في ايديهم وله ان ظهرت يده على نفسه  
بالخروج من دارنا لان سقوط اعتباره لتحقيق يده المولى عليه عينا له  
من الانتفاع وقد رآه المولى فظهرت يده على نفسه وصار موصوفا  
بنفسه فلم يبق محلا للملك فلو ابقى بمنازع فاخذها الكفار فشرها منهم  
رجل اخذ العبد جانا وغيره بالثمن لما انهم لا يملكون العبد الا بغيره ويكون  
مناعنا وقال لا يأخذ العبد ايضا بالثمن وتلك بالعقبة حرم وما هو ملكهم ومن  
منا ما كفي في يد الفاعلين او في يد غيرهم من مصارف الخس او في يد تاجر شرعي  
منهم ولا حاجة الى ان يقال بعد ما غلبنا عليهم لان الوجدان في يد المذكورين  
لا يكون الا بعد ذلك وانما ترك قيد الوجدان باذكار اعتماد اهل انقامه  
من قوله اخذوه بلا شيء ان لم يقسم اي بين الحقوق وبالقيمة ان قسم بالثمن  
ان شراه منهم تاجر به وبقيمة العرض ان اشتراه به وبقيمة ان ذهب له  
وان اسره فبيع ثم كذا الى سر من ايضا فبيع مرة اخرى فلم يشرى الا بالاول

ما حاجه الى الفدية او في الكلام  
صدر الرتبة مسج

ما اشرحه

صدر

صدر



ما في السيرة  
اخره معناه موضع اورده فيه  
ما في السيرة واصحابها عرفت  
ان الغير في عيونه راجع الى الماسور

اخذه من الثاني بثمن ثم لسيده اخذه منه بالثمين وقتل اخذ الاول لا لكيل  
الثن الذي اعطاه ولا يحيط بارش عينة اي عين العبد الماسور شيئا  
اي ان فقت عينة في يد التاجر فاخذ ارشته فالملك القديم ياخذ بكل الثمن  
ان شاء ولا يحيط من الثمن شيئا بازاء ما اخذه من الارش وعق عبد مسلم  
شراه مستامن مشا وادخله دارهم هذا عنده وقال لا يعق لان الازالة  
كانت مستحقة بطريق معين وهو البيع وقد انقطعت ولاية الجبر عليه فبقي  
في يده عبداً اوله ان تخلص المسلم عن ذلك الكافر واجب في مقام الشرط وهو  
تباين الدارين مقام العلة وهو الاعاق في تخلصه كما يقع في ثلث حيض  
مقام التفريق فيما اذا اسلم احد الزوجين في دار الحرب كعبد لهم اسلم  
ثم فجاءنا او ظهرنا عليهم انما قال فجاءنا دون فخرج الينا ليعم ما اذا جاء  
عسكر المسلمين وهم في دار الحرب **باب المستامن** هو من حمل مسلما دخل  
دار الحرب بامان وكافرا دخل دار الاسلام بامان لا يتوقن تاجرا ثم لدهم  
وما لهم الا اذا اخذ ملكهم ماله اوجب او غيره بعلمه ولم يبنه عنه وما اخرج  
اي بطريق النوقن ملكه ملكا حراما لانه ظفر بمال مباح وانما كان حراما للعدو  
فيقتصد في به وان ادانه حربي دثته ودينته افرضه كذا في القوب او ادان حربي  
او غضب احدهما من الآخر وجاءا هنا لم يقض لاحد بشيء لان لا ولاية لنا  
على المستامن اذ لا وجه له على اطلاق بل لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى  
من افعاله وانما التزم فيما يستقبل في حق حكمه بياسرة في دارنا وقال ابو يوسف  
يقضي بالدين على المسلم دون الغصب لانه التزم احكام الاسلام حيث كان

ما في السيرة  
صد السيرة

واجب

ما في السيرة  
صد السيرة  
ما في السيرة

واجب عنه بانه ما استنع في حق المستامن استنع في حق المسلم ايضا تحقيقا للتسوية  
بينهما وكذا الوصل ذلك حربيان وجاءا آمنين ما ذكرنا وان جاءا آمنين  
قضى بينهما بالدين لوقوع المداينة بتراضيها والرضاها الاحكام بالاسلام  
لما الغصب لان الغاصب ملكه وان قتل مسلم مستامن مثله ثم عدا او خطا ودي  
من ماله وكفر للخطا دون العهد لانها لا تجب للعهد عندنا اما الكفارة والدية في الخطا  
فلعولته ومن قتل مؤمنا خطأ فخرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله  
وانما يجب في ماله لان العاقلة لا قدره لهم على الصيانة مع تباين الدارين  
والوجوب عليهم على اعتبار تركها وانما يجب في العهد في ماله لان العواقل لا يعقل  
العهد والقصاص قد سقط للشبهة فلا بد من الدية صيانة للدم المعصوم فتعين  
ان يكون ذلك من ماله وفي الاسيرين كوقوع الخطا اي لا يجب عليه سوى  
الكفارة في الخطا وهذا عنده وقا لا يجب عليه الدية في العهد والخطا من ماله  
لان العصمة لا تبطل بالاسير كما تبطل بالدخول دارهم بامان وله ان الاسير  
صار تبعاً لهم بالقهر فلا يجب بقتله دية كاملة وهو الحربي بخلاف المستامن  
فانه ليس بمتهم ووديله ما من نص الكتاب ولا يمكن حربي هنا سنة وقال  
له ان ائت هنا سنة او شهر يعني للامام ان يوقت في ذلك ما دون السنة  
كالشهر والشهرين نضع عليك الجزية فان رجع قبل ذلك جزاء الشرط  
محذوف اي آتيا او نحوه والا اي وان لم يرجع قبل المدة المضروبة فهو ذمي  
لا يترك ان يرجع كما لو اشترى ارضا في ارض فراج ووضع عليه خراجها لانه  
لما التزم التزم المقام في دارنا وانما قال ووديع عليه خراجها لانه يحجز الشراء

صد السيرة  
كان دار الحرب دارا باقية للدم فيها فبذلك  
شبهة سقطت للفقهاء لان الجرد صور دارا باقية  
لا يملك لسيوف العقبه الا بدوي انه يسطر بقوله  
اقولون مدرج الى  
انما وبعضهم ان الازالة ليست بالاشارة  
ولم يرد ان تصدير ما جوف العطف اغناه عن هذا



لا يصير ذميا لانه ربايشريها للتجارة وعليه جزية سنة متقبل من وقت  
 وضع الخراج او نكحت حربيه ذميا منها لانها التزمت المقام بتم اللزج وفي  
 عكسه لا اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول وان رجع المان من  
 الى داره حل دمه وان اسره او ظهر عليهم فقتل سقط دينه كان له على معصوم  
 اى مسلم او ذمى واقضى اى صار ذميا ودية له عنده اى عند معصوم في داره  
 وان مات او قتل بلا علة عليهم فما اى الدين والوديعة لو رثته لان الامان  
 باقى حتى مات ماله لم يقتل بغلبة اما اذا قتل بصير ماله غنيمة حربى منها له  
 عرس واو لا ووديعة مع معصوم وغيره فاسلم ثم ظهر عليهم فكله في امان  
 العرس والاو لا والكبار فلعن التبعية واما غير ذلك فلانه ليس في يده فاسلما  
 لا يوجب عصمة والفقهاء اسم للمال المصاب من الكفار بغية قتال وان اسلم عمة  
 فجاء وظهر اى على الدار فطغله حرمه ووديعة مع معصوم له اى للحرى  
 الذى اسلم وغيره في ومن اسلم ثم وله ورثة اى ورثته لم يمتك فقتله  
 مسلم فلا شئ عليه الا كفارة الخطاء اى ان كان القتل عمدا فلا يجب شئ وان  
 كان خطأ لا يجب الا الكفارة وعندنا ان فوجب القصاص في العمد والدية  
 في الخطاء واخذ الامام دية مسلم لا ولى له ومما من اسلم من امن عاقلة قتله  
 خطأ يتعلق بالصورتين لا بالثانية فقط وقتل او اخذ الدية يعنى بطريق  
 الصلح في عمد ولا يعفون لان الحق للعامة وولاية نظرية وليس من النظر  
 اسقاط حقهم بغير عوض **باب العتق** ارض العرب هو ما بين العدين  
 الى اقصى حجر باليمن بمره الى حد التمام وما اسلم اهل او فتح عنوة وقسم بين

ما راسه  
 ما راسه

ما الرعايف

والبعرة

والبعرة عشية والولد هو ما بين العدين الى عقبه حلوان ومن التبعية ويقال  
 من العتق الى عبادان وما فتح عنوة انما لم يذكر تقريده اهل عليه لانه ليس  
 بشرط في كونها خراجية وانما ان شرط عدم قسمتها بين الفاتحين صرح بذلك في شرح  
 الطحاوى ومكة مخصوصة من الحكم المذكور او صلحهم خراجية بالاجماع وموت  
 احبى يعتبر بقرب هذا عند ابي يوسف وعند محمد يعتبر بما اوجب به وخراج  
 وضعة عمر رضى على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع من بر او شعير ودرهم  
 وجريب الرطبة خمسة دراهم وجريب الكرم او النخل متصلة ضعيفا والاسن  
 كز عفرا وبستان هو كل ارض يحوطها حايط وفيها نخيل متفرقة واشجار يطبق  
 الجريب ستون ذراعا في سببين زراعا وفي كسب الفقه زرايع الكركس سبع  
 قبضات وزرايع المساحة سبع قبضات واصبع قام وعند الحساب الدراع  
 اربع وعشرون اصبع او الاصبع ست شعيرات مضمومة بطون بعضها الى  
 ونصف الخراج غاية الطاقة ونقص ان لم تطق وطيفتها ولا يزداد ان الخراج  
 عند ابي يوسف وجاز عند محمد هذا في خراج الاصل وهو الموظف يعنى ما وضع  
 عمر رضى واما خراج القاسية ومما ان يقسم الامام الخارج بالنصف او الثلث  
 او كونهما فلا يجوز الزيادة على النصف بكل حال ذكره العتبات في زكوة  
 فتاواه ولا خراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب عليها او اصاب الزرع  
 افة ويجب ان عطلها مالها وبقي ان اسلم المالك او شراها مسلم ولا عشر  
 في خارج ارضه اى ارض الخراج هذا عندنا وعندنا ان فوجب ويترك العشر  
 بترك الخارج وكذا خراج القاسية واما الخراج الموظف فلا يترك **فصل الجنية**

ما موضع واحد وانما ذكره ما  
 ما بين العدين الى اقصى حجر باليمن  
 حيث ولا التالى من خراجية كل ارض مفت  
 عنوة ومما ان يترك على يدى اربابها  
 ومن عليهم الامام فانه يبيع على اعدائهم  
 الجنية يا اذالم سيدك او تغفل اليها فوالا فوالا  
 مخرج

فضل الخيرة



هي نوعان جزية وضعت بالتراضي فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية  
 بيتا الامام وضعها اذا غلب عليهم واقترع على املاكهم ما وضعت بصلح لا يتغير  
 وحسن غلبوا واقرواعا املاكهم بوضع على كتابي ومجوس ودني عجمي فيه  
 خلاف الشافعي ظهر غناه صفة لكل واحد من الملة لكل سنة ثمانية و  
 اربعون درهما يؤخذ في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط على نصفها وعلى  
 فقير ليس ربعها وعند الشافعي بوضع على كل حال دينار الفقير والغني سواء  
 لا على وثني وعربي فان ظهر عليه فوسر وطفله في ولا على مرتبة فان ظهر  
 على اهل ناحية ارضه وانفساؤهم وصبيانهم في ولا يقبل منها اى من الوثني  
 والمرئ الا الاسلام والسيف وعند الشافعي يسرق متركوا العرب  
 ولا على راهب لا على لطفا لما الرهبان ولصحاب الصوامع الذين في الطون  
 الناس فقال محمد كان ابو ح يقول بوضع عليهم الجزية اذ كانوا يقدرون  
 على العمل وهو قول ابي يوسف قال عمرو بن ابي عمر قلت للحنفى قال قال  
 العباس ما قال ابو ح كذا في شرح القدوري لا قطع وصبي وامرأة وعملوك  
 واعى وزمن وكذا المفلوج والشيخ الكبير وعن ابي يوسف ان يجب اذ كان  
 ذا مال وفقير لا يكسب وقد مر خلاف الشافعي فيه وسقط بالموت  
 والاسلام خلافا للشافعي فيها وقد اخل بالكر خلافا لها وللشافعي  
 ولا يكرت بيعة هي للنصارى وكنيسة هي لليهود وهاهم اعادته التمهيد  
 وميز الذي في زينة ومركب وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل سلاحا  
 ويظهر الكسبيج هو خيط غليظ بقدر اللصبيع من الصوف يشده الذي

هذا هو الذي  
 في الامام  
 في الجزية  
 في الامام  
 في الجزية

على وسطه وهو غير الزنار من الابريسم ويوكب على سرج كالكاف ويميز نسائهم  
 في الطبق والجام ويعلم على دورهم كيلا يستغفروهم ونقض عهده ان غلب  
 على موضع لم ينالوا طبق بدارهم وصار كمرتبة الحكم بجوزة بلحاظ لكن اناس  
 يسرق والمرئ يقبل لان استغ عن الجزية اوزني بملته او قبلها او سبب البني  
 سبب البني عم لو كان من مسلم حل دمه ذكره الاقطع في شرح القدوري وعند  
 الشافعي هو نقض العهد وتؤخذ من مال بالغى تغلبى لم يقبل وتغلبية لانه اراد  
 بالغلبى ذلك الجبل ذكره كان او اننى ضعف زكوتنا ومن مولاه الجزية  
 والخراج خلافا لغيره فانه يقول يؤخذ منه ضعف زكوتنا وهو الحق في الارض  
 ونصف العشر في غير ما يجب فيه الزكوة كولى الوثني فانه يؤخذ منه  
 الجزية والخراج فقوله عم مولى القوم منهم انما يعمل به في حمة الصدقة فيجعل  
 المولى الهاشمي في هذا الحكم لان الحومان تثبت بالنبها ومصرف الجزية والخراج  
 ومال التغلبى ومهديتهم للامام وما اخذ منهم بلا حرب لمصالحا كدثروا وباءة  
 وجسر القنطرة ما يكون مركبا والجسر خلافا مثل ما يشد على السفن وكفاية العلماء  
 والقضاة والعمال ورزق القاتلة وزراريهم ومن مات في نصف السنة حرم  
 من العطاء لانه صله فلا يملك قبل القبض ويسقط بالموت واهل العطاء  
 في زماننا القاضي والمفتي والمدرس **باب المرتدين** من ارضه و  
 بالعرض عليه الاسلام وكشف ثيابه وان استعمل جيس ثلثة ايام فان تاب جزاء  
 الشرط محذوف وهو فداى اى فباخصل الحنة والاقل وهي اى التوبة  
 بالبرى عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه وقتل قبل العرض ترك الذنب

صد الشريعة

صد الشريعة

المرتدين

صالحا في الشريعة



بماضان لان الكفر يسبغ والوفى بعد البلوغ الدعوة غير واجب وعن الشافعي  
 انه يجب ان يهمل الامام ثلثة ايام ولا يحل قتل قبل ذلك ويرى ملكه على ما  
 موقوف اي معنى ذوم اعى وقال لا يرزول ملكه فان اسلم عاد وان مات او قتل  
 اولحق بدارهم وحكم به عتق مبدئه وام ولده وحل دين عليه لانه في حكم  
 الميت والدين الموجل يصير حال الموت المديون وعند الشافعي يبيع موقوفاً  
 كما كان وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وان لم يستصحب عند حقوقه بدار الحرب  
 وكسب ردته في هذا عنده وقال فيما اذا قتل او مات كلاهما لو ارثه المسلم  
 وقال ان افنى كلاهما في وقضى دين كل حال من كسب تلك الحال وقال لا يقضى  
 ديونه من الكسبين وبطل النكاح وذهب ووقع طلاقه واستيلاده وتوقف  
 مفادضة وبيعه وشراؤه ومبته واجارته وتدبيره وكاتبته ووصيته  
 ان اسلم نفذ وان مات او قتل اولحق وحكم به بطل اعلم ان تصرفات  
 المرتد على اقسام نافذة بالاتفاق كالاستيلاد والطلاق لانه لا يفرق الى حقيقة  
 الملك وتام الولاية وبطل بالاتفاق كالنكاح والزيج لانه يعتمد الملة والامانة  
 وموقوفه بالاتفاق كالنفادضة لانها تعتمد المداواة ولا مساواة بين المسلم  
 والمرتد ما لم يسلم ومختلف في توقيفه ومواري ما ذكر فانه موقوف عنده  
 ونافذ عندهما وان جاء مسلماً قبل حكم فمكانه لم يرد وان جاء بعده وماله  
 مع ورثته اخذه ولا يقتل مرتدة خلافاً للشافعي وحبس حتى يسلم وصح  
 تصرفها وكسبها لو ارثتها فان ولدت ائمة فادعاه فهو ابنته حراً يرد  
 في الملة مطلقاً اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من سنة اشهر او اكثر

صدر الشريعة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

لان

لان الولد يتبع المسلم من ابويه فيتبع الام فيكون مسلماً والمسلم يرث المرتد ان مات  
 اولحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاء ثلث نصف حول اذا كثر منه ارتد  
 لان الولد يتبع الاب لان الاب يحبه على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام  
 من ام فصار في حكم المرتد وانما قال لنصف حول او اكثر لانه اذا اولدته لاقول  
 منه يتبع بوجوده عند الرد فيكون مسلماً يتبع لابييه بخلاف ما اذا جاء ثلث  
 سنة اشهر او اكثر ذكره في البين وان لحق اي بدار الحرب بانه فظهر عليه  
 فهو في معنى ليس لورثته عليه سبيل لان ملكهم فيه غير ثابت حيث طهره معه  
 ابتداء فسقطت عصمة بالحاق وكذا عصمة ماله لانه يتبع للنفس وان يرجع  
 يعني بعد الحاقها بالمال وحكم به فالحق مرة اخرى بانه فظهر عليه فهو لورثته  
 قبل قسمته يعني بين الفاتنين لانه لما لحق بدار الحرب وحكم به ملكته الورثة  
 فلما لك القديم ان ياخذ ماله قبل القسمة بغير شيء وان قضى بعد لم يرد الحق لانه  
 مكاتبه في دسما فبها والولاء للاب لان الكفاية وقعت جائزة والابن  
 خليفة الاب فاذا جاء الاب مسلماً صار الابن كالوكيل من الاب فالبطلان  
 والعنق واقع عنه ومن قبل مرتدة خطأ فالحق او قتل فديته في كسب الاسلام  
 لان الدية لا تكون على العاقلة عند عدم النصرة فيكون في ماله فعنده يكون  
 في كسب الاسلام لان كسب الردة في وعندهما في الكسبين ومن قطع يده  
 عمداً فارتد والعياذ بالله ومات منه اولحق اي لحق بدار الحرب فمقتضى به  
 في مملكتات منه ضمن الفاطح نصف الدية في ماله لو ارثته لان القطع  
 حل محل المعصوم والسراية حلت محل غير معصوم فاعتبر القطع لا السريرة

ما في الشريعة  
 من بطلان الفاتح في قول من قال  
 اذا اذاجات لاكثر من نصف حول

ما في الشريعة

صدر الشريعة



فوجب نصف الدية وانما يجب في ماله لان العمد لا يتحمل العاقلة وانما لا يجب  
 القصاص لوجود شبهة وهو الارادة وان اسلم هنا فمات كمن ذكر القطع  
 ضمن كمالا لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية هذا عند ما قال محمد  
 وزفريجب النصف هنا لان الارادة اذا اهدر السراية فلا ينقلب بالاسلام  
 الى الضمان كما تبين ان تدفقت فاخذ بما له فقتل قبلها لسيده و ما بقي لوارثه  
 زوجان ارادة فمقتولا فتدفع ثمن الولد فظهر عليهم فالولدان في الاول  
 يحجر على الاسلام لاولده وفي رواية الحسن يحجر ولد الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد  
 الولد لا يتبع الجد في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبعه في رواية الحسن وصح ارادة  
 صبي يعقل واسلامه ويحجر عليه ولا يقتل ان ابي هذا عند ابي ج ومحمد وعند  
 ابي يوسف ارادة ليس بارادة واسلامه اسلام ذكره في البداية وعند زفر  
 وهو قول الشافعي لا يصح ارادة ولا اسلامه ولا في ج و ابي يوسف ومحمد ان  
 رضى اسلم في صباه وصح النبي عزم اسلامه وافتخاره بذلك مشهور قال سفيان  
 على الاسلام طاعة ما بلغت او ان يحلم **باب البغاة** قوم  
 يكونون خروجا عن طاعة الامام دعاهم الى العود وكشف شبهتهم فان خيروا الى  
 اتخاذوا جيشا او قيل الى ائمة او الى فتن من المسلمين ليبغوا فليس  
 بذلك اذ لا دلالة فيها ذكر عليه ولا هو شرط هنا مجتمعين حل لنا قتالهم بدهلكذا  
 ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وهو المذهب عندنا وذكر القدوري في مختصره لا بد من  
 بقتال وهو قول الشافعي لانه لا يجوز قتل المسلم الا دفاعا وهم يكونون لنا ان الحكم  
 يدار على دليله وموتسكروهم واجتماعهم فان صبر الامام الى ان يبدوا ربا لا يمكن

صد الشريعة

باب البغاة

باب البغاة

دفع شرهم

دفع شرهم ويجزى على جرحهم يقال اجهزت البرج اذا سرعت فتلقته ايضا خلاف  
 ان فني وتبع موليم ان لم فتنه وفيه ايضا خلاف الشافعي والافلا الى ان لم  
 يكن لم فتنه لا يجزى على جرحهم ولا يتبع موليم لان قتالهم كان لدفع شرهم وقد اندفع  
 بدون فلا يقتل لكونه مسلما ولا يسي ذريتهم ويجب ماله الى ان يتوبوا ويستعمل  
 سلاحهم وخيلهم عند الحاجة خلافا لشافعي ولا يجب شئ يقتل باغ مثله ان ظفر  
 عليهم اذ لا ولاية للامام عليهم حالة القتل فلم يوجب ولم ينقلب موجبا بعده  
 وان غلبوا على مصر فقتل من اهلها اخرتهم فظهر عليهم قتل به هذا المبرج على  
 اهل مصر احكامهم بل اذ جهم الامام العدل قبل ذلك عنه لان ولاية الامام  
 العدل لا ينقطع قبل النجوى احكامهم فوجب القصاص وبعد الاجراء ينقطع فلا  
 يجب وباغ قتل عادلا مدعي حقيقته مصر عليه امر قال كنت على الحق وانا  
 الآن عليه قال في غاية البيان شرط الارث ان يكون مصر على دعواه فاذا  
 رجع فقد بطلت ديانته فلا يرث برثه كعكس اى كاي يرث العادل الباغي  
 قال اقرانه على باطل لا هذا عند ابي ج ومحمد وقال ابو يوسف لا يرث الباغي  
 العادل سواء ادعى حقيقته او اقرانه على الباطل وقال الشافعي لا يرث العادل  
 ايضا كذا في التبيين وفي النهاية ان قوله ليقول ابي يوسف وبيع السلاح  
 من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره والافلا **كتاب اللقيط**  
 هو في الشئ اسم للحي ولو دحره اهل خوفه من العيلة او فرارا من تهمة الرتبة  
 ثم نحو حوزة غنم وانا سمي لقيطا باعتبار ماله وتفا لا لاستصلاح حاله كذا  
 في المبسوط رفعه احب وان خيف حلاله اى غلب على ظنه ضياعه كيب للقط

صد الشريعة

باب البغاة

باب البغاة

باب البغاة

باب البغاة



وبما وقع ما في نسخة القدرى  
لما قطع

ما عسر

منه ما في نسخة  
صدر الشريعة

هذا على وفق ما في البداية وفي البدايع اما حاله الذنب فهي ان يخاف عليها الضيعة  
لو تركها واما حاله اللباحة فهي ان يخاف عليها الضيعة فيما خذها لصاحبها  
هنا عندنا وقال الشافعي اذا خاف عليها الضيعة يجب اخذها وان لم يخف  
يسحب اخذها وهو حر البجحة رقة ونقطة وجايت في بيت المال وارثه  
له ولا يورث من اخذه ونسبه من ادعاه ولو رجلين حرين مسلمين لآلة  
من مدين الشراطين عندنا خلافا للشافعي والتفصيل يطلب من شرح القدرى  
لما قطع او من يصف منها علامة به كايته به في نفس الامر فلما حاشه  
الى ذكر قيد الصدق قال في شرح الطحاوي ان ادعى رجلان نسبة فأيها اقام  
البينة يقضى له ولو اقام جميعا يقضى لهما وان لم يبقا البينة غير ان احدهما  
وصف علامة في جسده واصاب والاخر لم يصف فانه يعمل ابن الواصف  
ولو لم يصف واحد منهما فانه يعمل ابنا جميعا او عبيد اعطف على قوله ولو رجلين  
وكان حراى ان كان المدعى عبدا اثبت نسبة منه لكن اللقيط يكون حرا لان  
الاصل في دار الاسلام الحرية او ذميا وكان مسلما ان لم يوجد في مفرق اى في  
مفرق الزميين لم يقل ان لم يكن لان العبرة لعدم الوجود فيه لا لعدم كونه فيه  
وقت الدعوة و ذميا اى كان ذميا ان وجد فيه والواجد ذميا انا قال في هذا لان  
العبرة هنا للواجد للمدعى وهذه اظاهر من البداية وان في علم من قال و ذميا ان  
وجد فيه اعلم ان المسئلة على اربعة اوجه احدها ان يجده مسلم في مكان المسلمين  
كالمسلم فيكون مسلما وثانيها ان يجده كافرا في مكان الكفار كالبيعة فيكون كافرا  
وثالثها ان يجده مسلم في مكان الكفار ورابعها ان يجده كافرا في مكان المسلمين

وفي رواية اخرى في نسخة القدرى  
ان رواية ابن ساعد عن جابر بن عبد الله

في اللقطة

صدر الشريعة

في نسخة جابر الشريعة

وفي ما بين الصورتين اختلفت الرواية ففي كتاب اللقيط من المبوط اعتبره المكان  
لسبقه وفي بعض نسخة اعتبره الاسلام يعني ايها كان موجبا لاسلامه يعتبر ذلك  
نظر الصغير وما شهد عليه صرف اليه بما قاض وقيل بدونه وللملحق قبض هبته  
وتسليمه في صرفه لانا كما وتعرف ماله ولا اجارته في الاصح احترز عن رواية  
القدرى في محضه **كتاب اللقطة** بضم اللام وفتح القاف هي اللقطة  
ضايقة فيلقط من اللقطة اخذ الشيء من الارض وهي امانة ان اشهد على اخذه  
ليرده على ربها الاشهاد ان يقول من سمعته بنشد لقطه فده لوه على والامر  
وان لم يشهد انه اخذه لرد ضمن ان يجد المالك اخذه لرد منه عندما وعندها  
يوسف لا يضمن بل القول قوله في انه اخذه لرد قيل الخلف فيما اذا ترك الاشهاد  
مع الكتم منه اما عند عدمه بان لم يجد من يشهد او خاف ان يأخذه منه ظالم  
لا يكون ضلما ذكره في المبوط وعرفها في مكان وجد ما اى ينبغي ان يعرفها  
في الموضوع الذي لقطها فيه وفي الجامع فان ذلك اقرب الى الوصول الى صاحبها  
وعن الخواري انه يكفي الاشهاد انه اخذ ما ليرد ما على صاحبها ويكون ذلك  
تعريفا وهو المذكور في السيرة مدة لا تطلب بعد ما في الصحيح اختلفوا في  
مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة بدة معلومة بل هي مفوضة الى ابي  
الملقطة فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها لا تطلب بعد ذلك وقد راجع  
في الاصل بالجول من غير تفصيل بين القليل والكثير وهو قول مالك والشافعي  
سواء اخذت من الحل او الحوم وقال الشافعي لقطه الحوم يجب تعريفها الى ان  
يجب صاحبها وما لا يبقى كالاطعمة المعدة للاكل وبعض الثمار الى ان يخاف



فساده ثم ينتفع بها فقير أو لا إيا وان لم يكن فقيراً تصدق وعند الشافعي يجوز  
 ان ينتفع بها وان كان غنيا ولو على أصله وفرعه وعمره لم يقل ان كان غنيا  
 فواء لانها من ماله تصدق فانه لا يكون الا على الفقير او امسكها رجاء  
 الظفر بصاحبها ومنافيا لما ينافي فساد فساد فان جاء بها واجازة فله اجره اى  
 اى ثواب الصديق او ضمن الاخذ او المالكين ان يهلك في يده وان كان قائما  
 اخذه ذكره في الهداية كما في بهيمة وجدت لافرق عنده في اللقط بين ان  
 يكون بهيمة وغيره ما وعند مالك والشافعي اذا وجد بعيراً او بقرة او فرساً  
 في القهواء فالترك افضل وما انفق عليها بلا اذن حاكم تبرع وبأذنه دين  
 على ربها واجر القاضى ما لم تنفعه وانفق عليها منه كالضال فان قلت  
 ما التوقي بين الابق والصالح حتى جاز اجازة الثاني دون الاول قلت  
 لان في اجازة الابق تعريضاً له على الابق بخلاف الضال فانه لا يابق غائباً  
 كذا في غاية البيان وما لا منفعة له اذن بالاتفاق عليها وشرط الرجوع  
 على ربها في الاصح ان كان اى الامر بالاتفاق وشرط الرجوع اصلح والآبائ  
 وامر بحفظ غنمها احذر بقوله في الاصح عن رواية اخرى وهي ان الامر بالاتفاق  
 يكفي في ولاية الرجوع على صاحبها ولينفق جسد لاخذ نفقته فان ملكك  
 جرد جسد سقطت اى النفقة لانها بالحبس صارت كالرهن وموضوع  
 بالدين هذا على وفق ما في الهداية وذكر في الينابيع ان لا تسقط النفقة  
 عند علمنا الثلث خلاف لرفد وفي الترتيب لابي الحين القدوري قال  
 اصحابنا لو انفق على اللقطة بامر القاضى وجبها بالنفقة فملك لم

تاج السيرة

تاج السيرة

صدر السيرة

**النفقة**  
 خلافا لرفد لانها دين غير بدل عن عيني ولا عن علم منه فيها ولا ثا ولا عقد  
 بوجوب الضمان وقبله لا اى ان هلك قبل الحبس لا تسقط النفقة وان بين  
 مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب الا بحجة وقال الشافعي ومالك اذا بين  
 العلامة يجب الدفع **كتاب الابق** الابق انطلاق الرقيق  
 ثم اذا نذب اخذه لمن قوى عليه وترك الضال احب لانه لا يخفى على مالكه  
 وهو يطلب فيجده ولا كذلك الابق ولو اذنه اى راد الابق قننا او مدبراً او  
 ولد من مدة سفر اربعون درهما وان لم يعد لها اى ان لم يكن قيمته اربعين درهما  
 هذا قول ابي يوسف وقال محمد ان كانت قيمته اقل من اربعين درهما فبقي  
 به بقيته الا درهما ان اشهد انه اخذه للرد وقال الشافعي لا يجب على بشرط  
 ومن اقل منها بفسطه وان ابق منه اى من الذي اخذه للرد لم يقين وان لم يشهد  
 فله شيء لم وضمن ان ابق منه خلافا لابي يوسف فان الاشهاد ليس بشرط عنده  
 فلا يقين ويستحق اذارده وعلى المهرين جعل رهنه هذا اذا كانت قيمته  
 مثل الدين او اقل منه وان كانت اكثر فبقدر الدين والباقي على الكاهن  
**كتاب المنفق** هو في اصطلاح الفقهاء غائب لم يدر رآته اى خبره  
 فلا يدرى حيوته وموته حتى في حق نفسه فلا تبين عرسه وقال مالك اذ لمض  
 اربع سنين يوق القاضى بينه وبين امرأته وتعد عدة الوفاة ثم يزوج  
 من شاء ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته ويقسم القاضى من يقبض حقه وكيف  
 ماله ويبيع ما ينافي فساد وينفق على ولده وابويه وعمره موقوف الحكم في  
 حق غيره لم يقل ميت في حق غيره فاذا باه التفرع الآتي ذكره وايضا لا يقع المعلق

تاج السيرة

صدر السيرة

تاج السيرة

أما الملقطه لانه لا يدرى من مالها شيئا فلو جرد  
 ان يكون من مالها شيئا فلو جرد  
 صدر السيرة

كتاب النفقة

المعتبر عدم موفد حال لا عدم موفد  
 موضع وهذا فصح عن هذا في الميوط  
 فن قال انه غائب لم يدرى موضع لم يدرى

تاج السيرة  
 صدر السيرة



عامة مودة فيوقف قسطه من مال مورثة الى تعيين سنة اخلف في المدة وفاهم  
 الرواية ان يقد ربحوت الاقران وقيل الارفق ان يقد ربحوتين سنة وعليه  
 الفتوى ذكره في الكافي وانما كان ارفق لانه اقل المقادير المعينة والتفحص  
 عن حال الاقران انهم ما لا اولوا ولا غير يمكن اذ فيه حج فان ظهر حيا فله ذلك  
 لم يذكر حال ظهوره ميتا لظهور المال فيه وبعد ما اى بعد المدة يحكم بموته في مال  
 يوم تمت المدة فيعتد عرسه ويقسم ماله بين من يرثه الان وفي مال غيره من  
 حين فقده فيرد ما وقف له الى من يرث الغير عند موته وذلك ان حيوته بالاستصحاب  
 فانما علمنا حيوته فيصحب ذلك ما لم يظهر خلافه واستصحاب المال يصلح لابقائه  
 ما كان لا لا يثبت ما لم يكن ثابتا وفي الامتناع عن قسمة ماله بين ورثته ابقاء  
 ما كان على ما كان وفي توريثه من الغير اثبات امر لم يكن ثابتا له ولان حيوت  
 باعتبار الظاهر وهو يصلح حجة لدفع الاستحقاق للاستحقاق فلا يستحق  
 به ميراث غيره ويذهب استحقاق ورثته ماله كذا في المبوط **كتاب الشركة**  
 هي الخلطة فسمي العقد شركة وان لم يوجد فيه خلطة هي ضمان شركة ملك  
 وهي ان يملك انسان فضاة اعين باي سبب كان وكل كما جئني اى كل الذي  
 لا شركة له في مال صاحبه وشركة عقد وركبتها الايجاب والقبول وشروطها كون  
 العقود عليه قائل للوكالة وعدم ما يقطعها كشرط دراهم مائة من الربح لاخذها  
 فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم ربح يشتركان فيه  
 وهي اربعة اوجه هذا على وفق ما في الهداية ويرد عليه ان المفهوم منه ان لا يكون  
 شركة الصنائع والوجوه مفاضة ولا غنا ولا ليس كذلك فالوجه في التقييم

ما في السيرة

سيرة في الامور المالية  
 في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

سيرة في الامور المالية  
 في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

سيرة في الامور المالية  
 في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

سيرة في الامور المالية  
 في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

سيرة في الامور المالية  
 في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

فصل في الشركة  
 في الشركة  
 في الشركة

ما ذكره الطحاوي والكرخي واخرا صاحب البدايع انها على ثلثة اوجه شركة بالمال  
 وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه فكل منها على وجهين مفاوضة وعنان مفاوضة  
 وهي شركة متساوية وبين في المال يعني في المال الذي يصح فيه الشركة ولا يملك بزيادة  
 مال لا يجرى فيه الشركة والتصرف يعني الكفاية من جهة والوكالة لا مطلق التصرف  
 اذ لا يملك في ان يكون بيع احدهما او شراؤه اكثر من الآخر وهذا اى التوى  
 يستلزم التسوية في الدين لان الاختلاف في الدين يؤدي الاختلاف في التصرف  
 فان الكفاية اذا اشترى فخر او خسر لا يقدر المسلم ان يبيعه وكذا لمن جهته  
 فيفوت شرط التوى في التصرف ولهذا لم يذكر المص التوى في الدين الكفاية  
 بذكر التوى في التصرف وهذه تصرف دقيق لا يسهل الى امثاله الا لمن له دراية  
 في هذه الفقه فلا تصح الا بين مسلمين حرية وحلا وملة اى لابد ان يكونا حرين  
 بالدين مملكتا واحدة فلا تصح بين مسلم وكافر وتصح بين مسلمين وكافرين  
 وان كان احدهما مجوسيا فان الكفر ملة واحدة وهذا عند ما يعرف  
 الا بالادلة ليس بشروط وعند ان في الاجوز المفاوضة اصلا وقال مالك لا ادري  
 المفاوضة ولا تنقذ الا بلفظها اى بلفظ المفاوضة او بيان كل ما يقتضيه  
 وهذا لان المعتبر هو المعنى وتتضمن الوكالة والكفاية فكل منها وكيل للآخر  
 وكفيله فاذا اشترى احد هاتين شيئا فلبايع مطالبة الثمن واخذه من الآخر  
 ومشى كل منهما الاطعام اهله وكسوتهم وكذا اطعام نفه وكسوته وهذا ظاهر  
 مما ذكر بطريق الدلالة وكل دين لازم احدهما بايصاح فيه الشركة كالشراء  
 والبيع والاستيجار احذر بالقيء المذكور عما يلزم بسبب لا يصح فيه الشركة

صدر السيرة

في الشركة



كالجناية والنكاح والخلع والصالح عن دم عمد او عن النفقة او كفالة بامر ضمنه  
 الاخر خلافهما وبغير امر لا هو الصحيح اى اذا لزم احدهما دين بسبب الكفالة  
 من غير امر المكفول عنه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك الاخر وقيل  
 الغصب والاستيلاء بمنزلة اى بمنزلة الكفالة عند ابي ح ومحمد خلافا لابي يوسف  
 كذا في التبيين وان ورث احدهما او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض اى الموهوب  
 صارت عنه اى ينقلب اليها وفي الرض والعقار بقيت مفاوضة اى ان  
 احدهما سواء كان بالارث او بالهبه عرضا او عقارا بقيت مفاوضة لان مال  
 الشركة لم يزد وعنان وهي شركة في كل تجارة او في نوع ولا تضمن الكفالة  
 وتصح ببعض ماله ومع فضل مال احدهما وتساوى مالهما الا الترتيب اى تصح  
 بان يشترط ان يكون المال مساويا ولا يكون الربح مساويا خلافا لغيره  
 وان فعي يكون مال احدهما درهم والاخر دنانير وبلا خلاف خلافا لهما في  
 وكل مطالب بتمن مشرئة لا غير لعدم تضمن الكفالة ثم رجع على شركة بخصه  
 منه ان اذاه من ماله ولا تضمن الا بالتقدين والفلوس النافقة قالوا هذا  
 قول محمد واما عندهما فلا يجوز الشركة والمضاربة ايضا بها والتبر والنقود  
 ان تعامل الناس بها التبر ذهب غير مضروب والنقود فضة غير مضروبة  
 وقال مالك يجوز بالعروض والكيل والموزون ايضا اذا ائذ الجنس والعرض  
 بعد ان باع كل نصف عرضه بنصف عرض الاخر وعقد الشركة وهذا لانه  
 بابيع صار شركته ملك حتى لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر  
 ثم بالعقد بعد ذلك صار شركته عقد في كل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه

كأنما يدين  
 كالمدين  
 كالمدين  
 كالمدين

بالمس

ومنه حيلة لمن اراد الشركة في العوض لانه بذلك يصير نصف مال كل واحد  
 منهما مضمونا على صاحبه بالتقدين فيكون الربح الماصل من المالين ربح ما يضمن  
 فيجوز بخلاف ما اذا لم يبيعا وتأويله انه اذا كانت قيمة متاعا على السواء ولو كان  
 بينهما تفاوت يبيع صاحب الأقل بقدر ما يثبت به الشركة وهذا مالها او مال  
 احدهما اى يملك مال الشركة اموال احد الشريكين قبل الشراء يبطلها وهو اى  
 على صاحبه قبل الخطر هلك في يده او في يد الآخر وبعده اى بعد الخطر عليها فان  
 هلك مال احدهما اى قبل ان يشتري شيئا بعد شراء الآخر بماله فشره لهما ورجع  
 على الآخر بخصه من ثمنه اى رجع المشتري على الذي هلك ماله بخصه من الثمن لان  
 الشراء قروعه لهما فلا يتغير بملك المال وان هلك قبل شراء الاخران وكل حين  
 الشركة صحيا فشرية لهما شركة ملك ورجع بخصه ثمنه اى ان لم يشترا احدهما شيئا  
 وهلك ماله ثم اشترى الآخر بماله ان صحا بالوكالة في عقد الشركة فالمشتري شرك  
 بينهما على ما شرط لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصحح بها فاعنه فكان شركا  
 بحكم الوكالة ويكون شركة ملك ويبيع على شركته بخصه من الثمن والآفة  
 اى ان ذكرنا مجرد الشركة ولم يتصرفا على الوكالة فيها كان المشتري للمشتري  
 خاصة لان الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي يتضمنها الشركة فاذا بطلت  
 ما تضمنها بخلاف ما اذا صحا بالوكالة لانها مفسودة ولكل من شركي مفاوضة  
 وعنان ان يرضع ويودع ويضارب اى يدفع المال مضاربة ويوكل عنى الا بى  
 بالبيع والشراء والمال في يده امانة اى يؤيد الوكيل لانه قبض المال باذن  
 المالك لا على وجه البدل والوثيقة فصار كالوديعه وشركه الصانع والتقبل

صدر المسألة  
 بغير مسند

في المسألة ان احدهما ان يكون هلاك  
 مال احدهما قبل شراءه وقدر عنه في الهداية  
 بعوده وهلك مال الآخر قبل الشراء اى قبل شراء  
 والآخر ان يكون ذلك بعد شراء الآخر وجبارة  
 الهداية فاصرة عنه ولو ائذ بتم او افاد بول  
 الواو في قوله وهلك مال الآخر لم يملكه  
 على القيدين بغير



هذه هي الوجه الثالث من الشركة وهي ان يشترك صانعان كيميائيان او فنيان  
 وصباغ وتقبل العمل لاجر بينهما وصحت وان شرط العمل نصفين والاجر اثلثا  
 وعند انشافي لا يجوز هذه الشركة وعند زفر لا يجوز الا عند احدى العمل ذكره في  
 المنظومة وشرحه ولزم كلا عمل قبله احدهما فيطالب بالعمل ويطلب بالاجر  
 اي يطلب كل منهما باجر العمل سواء كان العامل اياه او شريكه ويبرأ الدافع بالدفع  
 اليه اي يبرأ المتعل بدفع الاجرة الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما  
 فقط وشركة الوجوه منه رابع الوجوه من الشركة وهي ان يشتركا بل مال  
 يشتركا بوجههما اي يشتركا بل نقد الثمن بسبب وجاههما ويبيعا فاحصل بالبيع  
 يرفغان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز  
 عند ان فني وتفتح معاومة اذ انصاعا على المعاومة او ذكر جميع ما يقتضيه المسألة  
 واجتمعت فيها شرائطها ومطلقاتها عنان وكل وكيد الاخر في الشراء يعني في صورة  
 الاطلاق واما في الصورة الاولى فكل وكيد الاخر وكفيل وان شرطنا منصفته  
 المشتري او ثلثه فالرجح كذلك وبطل شرط الفضل لان الرجح لا يتحقق الا بالعمل  
 كما مضى ادب المال او بالضمان كما لا ستاذ الذي يتقبل العمل من  
 الناس ويلقيه على السليد باقل ما اخذ فيطيب له الفضل بالضمان ولا يتحقق فيه  
 واستحقاق الرجح في شركة الوجوه بالضمان وهو بقدر الملك في المشتري فكل  
 الرجح الزائد عليه رجح مالم يضمن وهو غير جائز وفي المضاربه جاز على خلاف  
 الفليس وشركة الوجوه ليست في معناها اذ لا يعمل في مال معين وتعيينه هو الجوز  
 في المضاربه لا يرى ان المال لما كان معينا في غير شركة الوجوه جاز فيه ايضا اشراط

صدر السند

من قال ان الشركة  
 من قال ان الشركة  
 من قال ان الشركة  
 من قال ان الشركة

من قال ان الشركة

صدر السند

ما في السند

يقال طالب العمل  
 لا يطلب له اياه فكل  
 من اداه القدرية

ما في السند

التفاضل

التفاضل بشرط العمل كذا في التبيين **فصل في الشركة الكفالة** ولا يجوز  
 الشركة في الاحتطاب والاحتطاب والاصطيد وما حصل لكل ولو بغيره الاخر  
 مثل ان يقطع احدهما ويجمع الاخر فله خاصة ولا اجر مثله بالغا ما بلغ عند محمد  
 ولا يزداد على نصف عنه عند ابى يوسف وما اخذاه معا فلهما نصفين واما الاستقاء  
 بان كان لاحدهما بغل ولاخر راوية ويستقي احدهما والكسب للعامل وعلى اجر  
 مال الاخر والرجح في الشركة الفاسدة اذ اشط في الشركة دراهم مائة من الرجح  
 لاحدهما فانه يفسد الشركة على قدر المال حتى لو كان المال نصفين وشط الرجح  
 اثلثا فالشرط بطل ويكون الرجح نصفين ويبطل الشركة بموت احدهما واما  
 بدار الحرب مرتدا اذ اقضى به ولم يذكر احدهما مال الاخر بل اذ ذن وان اذن  
 كل صاحب فاديا ولا يضمن الثاني وان جهل باداء الاول وقال اذ جهل  
 باداء الاول لا يضمن كذا اشار في كتاب الزكوة وفي الزيادة لا يضمن علم  
 باداء شريكه او لم يعلم وهو الصحيح عند ما كذا في التبيين وان ادعى معا بان  
 ادعى كل منهما بغية صاحب وانفق ادواهما في وقت واحد وكذا اذ لم يعلم  
 تقدم احدهما على الاخر ضمن كل قسط الاخر وان شري معا ومن اذ ذن  
 شريكه ليظان في بلا شئ وقال يرجع الشريك على المشتري بنصف الثمن لانه  
 ادعى دينه عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحب بنصيبه وله ان  
 الجارية دخلت في الشركة على البتات جريا على مقتضى الشركة فاشبه حال عدم  
 الاذن غير ان الاذن يتضمن هبة نصيبه منه لان الوطى لا يحل الا بالملك  
 ولا وجه الاثباته بالبيع لانه في الف مقتضى الشركة فاثبتت في الهبة اثباته

١٩٢  
 مصدر الشركة الكفالة

ما في السند

صدر السند

ما في السند

صدر السند



من الوقف

صدر الشرح  
المن من اياها ومكة

فضمن الاذن واخذ كل ثمنها اي البائع ان يطالب بالثمن اياها شاء معا ففت ان  
المفاوضة تنفع الكفالة **كتاب الوقف** هو لغة الحبس في التبع  
حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة هكذا قالوا لو قيل وصفت  
منفعة الى وجه من الوجوه الخيرة كان أولى لان الموقوف له لا يلزم ان يكون  
فقيراً والمصدق لا يكون الا له كالعارية يعني يرجع عنه متى شاء ويبيعه ويورث  
عنه منه وعندها هو حبس على حكم ملك له ثم انما زاد لفظ الحكم لان ملكه  
مبوعول عن تصرف العبد فيه انما تصرفه في حكمه قال في الحقايق ظن بعض اصحابنا  
انه غير جائز عما قوله من اشارة ظاهر الرواية ان اباح كان لا يجوز لكن مراده  
ان لا يجعله لازماً واما اصل الجواز ثابت عنده فلو وقف على الفراء او بنى  
سقياية او خاناً الخان مابنى في المفاضة عا طرقت البلاد لينزل فيه ابنا، السبل  
ذكره في المستصفي لبنى السبل او رباطاً الرباط مابنى في النغور لينزل فيه  
الغزاة وجعل ارضه مقبرة لا يردول ملك الوقف عنه وان علق بكونه  
كفوان متفق وقفت قال في التبيين لو علق الوقف بكونه ثم مات مع  
ولزم اذا خرج من الثلث لان الوصية بالمعوم جائزة كالوصية بالميت  
وكون ملك الميت باقية حكمه في تصدق عنه دائماً وان لم يخرج من الثلث  
يجوز بقدر الثلث ويبقى الباقي الى ان يظهر له مال آخر او يجز الورثة فان لم يظهر له  
مال ولم يجز الورثة تقسم الغلة بينها اثلاثاً ثلث للوقف وثلثان للورثة  
وقوله في الصحيح رد على ابي الحين القهوري حيث صرح في مختصره بزوال  
الملك بالتعلق بالموت قال في الكافي لو علق بكونه يكون لازماً بالاجماع

من وهم انه منصوص  
في الاصل فقد وهم  
تليق

يجوز ان يوصى به بالوصية انما هو  
في الموقوفات لا في غيرها  
فانما هو في الموقوفات لا في غيرها  
فانما هو في الموقوفات لا في غيرها

ولكن

ولكن عنده يكون رقبته ملكاً لورثته اوله وعندها لا يكون مملوكاً لاحد ولك  
ان تقول يجوز ان يكون مراد ابي الحين من الملك الزايل في صورة التعليق  
ملك التصرف لا ملك الرقبة فانها قد يفتقران كما في المحابث فانها مملوك للمولى  
رقبة لا يداً الا ان يحكم به قاض استثناء من عدم رد اهل ملك الوقف لا يلزم  
لزومه كما توهم معا ففت انه لا يلزم في الصورة السابقة ايضاً اعلم ان الخلاف  
بينه وبين صاحبيه في موضعين احدهما زوال ملك الوقف بالوقف وقد توضح  
له المص والثاني لزومه وسكت عنه قال في الحقايق الوقف لا يلزم عنه الا في  
احدهما قضاء القامني بلزومه لانه مجتهد فيه والثاني ان يخرج به مخرج الوصية  
فيقول او صيت بفتنة دارى منه او يقول جعلتها وقفاً فنصدقوا بفعلها على  
وعندها الوقف لازم بغير هذه الكلفات والناس لم يأخذوا بقوله في هذا  
لذا را المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعامل الناس وذكر في التمهيد  
وايعون ان الفتوى على قولها ولقد احسن من قال لاجته لم في ذلك الامام  
يعني الناس في اخذهم بقوله بما يشاء من وقف الخليل عزم لانه في لزوم العمل  
في المذهب الصحيح والوجود لا يدل على لزوم ذلك سلم انه لا يصح عنده فعدم  
الصحة غير مستوفى لافزاده بل يصح المضاف والمحكوم بجوازه فلم لا يجوز ان يكون  
الوقف الموجود من ملك الافراد وكيف يصح الطعن على سيده التابعين بالانتماء  
الوقف في المومنين مع انه حج خج وخجين حجة ولفي فيها الصعابة روح والافراد  
بنى وكذا في مصلحة الباقي فيه ذكره قاضيخان في فتاواه وافرد طريقة هذا  
عندها خلافاً لابي يوسف واذن للناس بالصلوة فيه وصل واحد جعل

الوقف مصدر الشرع

الوقف حافظ الدنيا الكادى في قضاهاه  
الشرع بالبرزخ

اراد به ما ذكر في المبسوط ان ابي السعيد  
قال في ذلك وما حكاه من غير ذلك  
من غير ذلك في الوقف والوقف  
نفيها كما في بعض وجعل



مسجد افندي الى ح ومحمد لالكون مسجد بدون التسليم عن ابن محمد اتيه التسليم اذا سلم  
واحد بذنه وهو واحد الرواديين عن ابى ح ورواية اخرى عنه يشترط الجماعة  
وعن ابى يوسف اذا بناء على هيئة المسجد وخلق بينه وبين الناس يكون تسليما  
والصلوة ليست بشرط لزومه كذا في قاضيان وان جعل تحته سردا بمصالحه  
وان جعل لغيرهما أي لغير مصالحه او جعل وسطا داره مسجدا واذن للصلوة فيه  
فلا يفقد شرط اذا راى الطريق وعنه ابى يوسف يزول بنفس القول لم يرد انه  
لا يزول بدون ما عرفت انه يزول بالفعل ايضا وعنه محمد بشرط التسليم  
وذلك في المسجد بالاذن المذكور لما عرفت انما في غيره بنصب المتولي وتسميته  
ايه ففتح وقف مشاع يقسم عند الاول دون الثاني توزيع على الخلاف المذكور  
انما بناء على ان القسمة من عام القبض وانما قال يقسم لانه اذا كان عمالا يحتمل القسمة  
لا يصح الوقف في المسجد والمقبرة عند الاول ايضا وفي غيرها يصح الوقف  
عند الثاني ايضا فالخلاف فيما يحتمل القسمة قال في المحيط ابو يوسف كاي يضيق  
انه امر الوقف غاية التضييق او لا يمثل ابى ح ثم رجع ووسع غاية التوسيع  
حتى يشترط القبض والافراز ومحمد توسط بينهما ولهذا اتفق به عامتهم وجعل  
غلة الوقف او الولاية لنفسه وشرطا ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء  
وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها ذكره في الخلاصة عنه ابى يوسف  
خاصة وبطلان مع ابى يوسف وعليه الفتوى كذا في واقعات قاضيان وذكر  
الارضاء في وقفه وينبغي للمالك اذا رفع اليه ولا منفعة في الوقف ان ياذن  
له في بيعها اذا رآه انفع لاهل الوقف ذكره في الاجتناب وذكر في المستقوى عمدة

صدرا

212

三

子

بیت حدیث الارض البقیة به  
السمو ادبک بنو البین و هو موعود و اد بهو  
عمره  
عمره

إذا صار الوقف بحال لا يتغير به المالكين فللقاضي أن يبيعه ويشتري بغيره  
 وليس ذلك إلا للقاضي بشرط تمامه ذكر مصرف مؤبده وقال أبو يوسف <sup>صحيح</sup>  
 وإذا انتزع صرف إلى الفقراء وصح وقف العقار للمفقول خلاف لما فاتهما  
 فالما يجوز وقف الكراع والسلاح والضيعة ببقائها وأكرهتها وآلات الحرب وعند  
 الشافعي كل ما يمكن الانتفاع به مع بقائه أصله وما يجوز بيعه يجوز وقفه <sup>عند محمد</sup>  
 خلاف لأبي يوسف صحيح وقف منقول فيه تعامل كالقسط والمرا والقدم <sup>والمنشأ</sup>  
 والبنانة وثوبها والقدور والمرجل والمصحف وعليهم أكثر فقهاء الأمصار وعن  
 نصير بن يحيى أنه وقف كتبه الحاقاً بالمصاحف وهذا صحيح وإذا وقع الوقف للملك  
 ولا يملك ماله أنه يزول عنه الملك ولكن يجوز قسمه للمشاع عند أبي يوسف  
 القسم في غير الثليات يغلب فيها جهة التملك لجهة الأفاضل ومع هذا يجوز  
 أبو يوسف قسمه المشاع وجعل جهة الأفاضل غالباً في الأوقاف فإن وقف نصيب  
 من عقار مشترك يجوز للأوقف أن يقسمه مع الشريك وإن وقف بنصف عقار كله  
 له فالقاضي يقسم مع الأوقف ولا يقسم بين مصارفه ويبدل من ارتفاع الوقف  
 بعمارة وإن لم يشرطها الأوقف أن وقف على الفقراء وإن وقف على معين وآخر  
 للفقراء ففي ماله فإن امتنع أو كان فقيراً أجزأه الطعم وعمره بآجر ثم رده  
 إلى مصرفه ونقصه يصر إلى عمارته أو يخرق لو كانت الحاجة إليه وإن تقدر  
 صرفه إليها بيع وصرف ثمنه إليها **كتاب البيع** هو عقد يتفق  
 مبادله مال بمال تلك المبادلة توجد بدون البيع كما إذا فقه الملك في أحد  
 الطرفين بإيجاب وقبول لم يقل بالراضى لأنه معتبر في صحة ولزومه لا في انعقاده

الحمد لله

باب العشر

٢٢٢

١٢٤

حساب السبع

اذا صار



ونفاذه فلا مسامح لا تخاره قيد البيع في درجة انعقاده لفظها ما مضى متعدياً  
 كان او واحداً كما اذا باع الاب ملكه من ابنه الصغير وتعاطى البيع كما يقع  
 بالقول وركنه الإيجاب والقبول كذلك يقع بالفعل وركنه التعاطي ذكره  
 صاحب البدائع ثم ان في البيع بالتعاطي لا بد من الاعطاء من الجاني عند البعض  
 وكفى من احد الجانيين عند بعض آخر في النقيض والخيس انما قال هذا لان  
 عند البعض انما يقع بالتعاطي في الخيس لانه النقيض هو الصحيح ودفع القول  
 المذكور واذا اوجب واحد قبل الآخر باعاً كان ذلك الآخر او مشترياً  
 فان القبول ثانياً شطري العقد سواء صدر من البائع او من المشتري في المجلس  
 انما ذكر منه القيد لان خيار القبول مشروط بقيام المجلس في كل المبيع بكل  
 الثمن او ترك انما قال في كل المبيع ولم يقل كل المبيع ليشاؤوا اي بالمشتري  
 وقبول البائع كما هو موجب اطلاق لفظي الواحد والآخر اذا بين ثمن كل  
 وكرر لفظ العقد اي اذا قال بعت هذا بدينار وبعثت ذلك بدينار فقبل احدهما  
 بدينار يجوز وتكرر لفظ العقد لا بد منه في تعدد الصفقة عند ايجاب واحد ولم يقبل  
 بطل الايجاب ان رجع الموجب او قام ايها لم يقل عن جملة لان الايجاب يبطل  
 بمجرد القيام وان لم يذهب عن المجلس لدلالة على الاعراض واذا وجد اثم العقد  
 لم يقل يلزم البيع لان المترتب على وجودها هو الانعقاد واما لزوم فامر آخر  
 وراى ذلك له بشرائط مخصوصة ان صادفها يوجد والا فلا وليس لواحد منها  
 خيار المجلس خلافاً للشافعي وصح في العوض المثار لها مبيعاً او ثمناً فان كلاً  
 منها عوض عن الآخر والحكم المذكور مشترك بينهما ولذلك قال في العوض لم يقبل

هذا هو الصحيح في البيع  
 صدر الشيخ

ما في الشريعة

في الثمن بلا علم بقدره ووصفه لا في غيره اي لا يبيح في غير المثار رالية فانه لا بد  
 من علم بقدره ووصفه واما ذكرهما فغير لازم ولذلك صح بالثمن المطلق وحين  
 حال شرع في ذكر الاحوال المختصة بكل من العوضين وقدم ما يتعلق بالوسيلة  
 والى اجل علم بالثمن المطلق اي لم يذكر صفته كما اذا قيل بعت بعشرة دراهم  
 فان استوت مائة النفود فعلاً فادري من اي نوع اي يقع البيع على القدر المبيّن  
 اي نوع كان فيعطي المشتري اي نوع شاء وان اختلف فعلى الارواح وقد  
 اي في صورة اختلاف مائة النفود يفسد البيع ان استوى رواجها لان بين  
 احدهما اي يبين المشتري في المجلس احد النفود ورضى به البائع وهذا لا ينافي  
 كون الانعقاد بالثمن المطلق فالشئ متصلاً وفي الطعام والجوهر والطعام  
 اذا ذكر مقوفاً بالبيع والشراء يقع في الوفاء على الخطه وديقها ولذلك  
 احيى الى ذكر الجوب بعده تعيماً لغيره ما كلاً وجزاً فان بيع بغيره وبأناه  
 لا يكتسب بالكس او جوعين لم يدركه نوصاح واحد في بيع صرة كل صاع  
 بكذا او في كلها ان سمي جملة ففرضاها سواء كانت التسمية عند العقد فيكون البيع  
 بلا خيار او بعد ما حال قيام المجلس في غير المشتري وفسد في الكل في بيع ثلثة  
 او ثوب كل شاة او ذراع بكذا لانه ينصرف الى الواحد والواحد منها متفاوت  
 وقد ثبت على ذلك بقوله وكذا كل معدد متفاوت فيه بحث وهو ان يبي هذا  
 التعليل على لزوم التفاوت في جواب الثوب مطلقاً وليس كذلك فان من  
 الثياب ما لا يتفاوت جوابه ولذلك تمسك فيه بعضهم بلزوم الضرر  
 بالقطع وفيه ايضاً كلام وان باع صبرة على انها مائة صاع بانه هو اقل او اكثر

صدر الشيخ

صدر الشيخ

ما في الشريعة

صدر الشيخ

صدر الشيخ

صدر الشيخ



أخذ المشتري الأقل بحصة أو فسخ البيع وما زاد للبائع كان البيع وقع على مقدار  
معين والقدر ليس بوصف هذا إذا لم يختلف ظاهره وباطنه بالجودة والقيمة  
وإن باع المذروع هكذا أخذ الأقل بكل الثمن أو تركه والأكثر له باختيار البائع  
 لأن الذراع وصف في الثوب لا يرى أنه عبارة عن الطول والوضوح والوصف  
 لا يقابل شيء من الثمن بخلاف الصاع في الكيل فإنه قد رآه عبارة عن الكمية  
 المحضه وليس المراد من الوصف هنا يوجب الحن والفتح فيما قام بفتح  
 عن هذا أقولهم أن الوزن فيما يضره السعيض وصف وفيما لا يضره قدر  
مع عدم الاختلاف في إيجاب الحن في المحل وإن قال كل ذراع بدرهم بخير  
في أخذ الأقل والأكثر بحصة إن كان الثبوت بذراع وإن كان بنصف  
 ذراع لا يعتد به لكن بخير في صورة النقصان لأن الذراع وصف وإنما أخذ  
 حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع ففي الأقل بقي الحكم على الأصل وعند  
محمد يعتد بغيره في أخذه بحصة في الصورتين لأن من ضرورة مقابلة الذراع  
بالدرهم مقابلة نصفه بنصفه وعند أبي يوسف يأخذ أنقص بحصة  
الحامل لأنه لما أفر دكل ذراع بيد كل ذراع من كل ذراع من كل ذراع من كل ذراع  
وضوح بيع عشرة أسهم من مائة سهم لا يبيع عشرة أذرع من مائة من ديار هذا  
عنه وقال أصح في الوجهين لأنه باع عشرة أسهم من الدار وله أن في الثاني  
المبيع محل الذراع وهو معني مجهول لا مشاع بخلاف السهم ولا يبيع عدل  
على أنه عشرة ثواب وهو أقل أو أكثر لجهالة في حصة الموجود أو في المبيع  
ولو بين لكل ثمن أصح في الأقل بقدره وخير وفسد في الأكثر وصح بيع البر

هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر

في سنبله ولشافي فيه قولان والباقلة بالارز والسمسم في قشرا قال إن في  
لا يجوز بيع الباقله الاخضر والجوز واللوز والفسق في قشرا الاول انما قال  
في قشرا الاول ليعلم الحكم فيه إذا كان في قشرا الثاني بطريق الدلالة والاطلاق  
لبادر الوهم الى الثاني وبيع عزة لم يبد صلحا هذا على الأصح وقد تم عزة  
للترتيب الطبيعي وإهما ما فيه قوة الخلاف أو قد بد أنصرح بفهم دلالة  
وتنصيص على الرد لشافي ويجوز لموضع خلافه ويجب قطعها في الحال  
تركها على الشجر فيفسد البيع كاستثناء قدر معلوم منها بأن باع عزة واستثنى  
 أرطالا معلومة لأن الباقي بعد الاستثناء مجهول ولا فرق بين أن يكون  
 مقطوعة وبين أن يكون على الشجر يرشدك إليه ما في العداية من الاطلاق  
على وفق العموم المفهوم من التعليل المذكور وأجرة الكيل والعد والوزن  
والذرع على الباع وأجرة وزن الثمن ونقده على المشتري وفي بيع سلعة  
بثمن سلم هو أي الثمن درهما كان أو دينارا أو لانا لأن السلعة يتعين بالبيع  
والدرهم والدينار لا يتعينان إلا بالتكليم ولا بد من تعيينه كيلا يلزم الربوا  
وفي غيره وهو بيع السلعة بالسلعة وبيع الثمن بالثمن سلما معاتديهما  
في التعيين في إحدى الصورتين وعدمه في الأخرى هذا إذا كان كل من البديلين  
عيناً وأما إذا كان أحدهما ديناً مبيعاً كان كذا السلم أو ثمناً كذا المبيع ثمن  
مؤجل فاللزام عقيب البيع تسليم ما هو العين فقط **باب الخيار**  
صحة شرط الخيار للاحاقدين فقط بائعاً كان أو مشترياً ولها معاينة أيام  
وأقل لا أكثر فإنه مفسد للبيع خلافاً لأبي يوسف ومحمد إلا أنه يجوز البيع

صدر الشرح  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر  
 هذا هو المقدر على الأقل  
 هذا هو المقدر على الأكثر



ان اجاز من ل الحيار في الثلث خلافا لفر وان شري على انه ان لم ينقد الثمن  
الى ثلثة ايام فلا بيع صحيح والى اربعة لا خلافا لمحمد فهو على اصله وكذا البرج  
واما ابو يوسف فانه قد اخذ بالشر في الموضعين وذلك انه روى عن ابى عمر  
في الحيار الزيادة على الثلث وفي هذه المسئلة ثلثة ايام ولم يتجاوز حد الاثر  
فيما لا يدرى بالعيس ذكره في الاسلام في الجامع الا انه ان نفذ في الثلث جاز  
ترك التفريع منها واصاب وكذا فيما سبق لان اشترى كل المتكئين في العدة  
يصح ذكرا حديهما عقيب الاخرى لا تفريع احدهما على الاخرى ولا يخرج مبيع  
عن ملك بايعة مع خياره فملكه فيها في مدة الحيار في يد المشتري عليه المثل  
ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا لان البيع كان موقوفا فافسخ بالهلاك  
لعدم إمكان النفاذ بدون المحل فاعتبر مقتضا على سوم الشراء ويخرج مع خيار  
المشتري فملكه في يده بالثمن كعقيب فيها فانه نظير الملك في الصورتين على ما افصح  
عنه صاحب الهداية عيبا لا يرتفع كما اذا قطعت يده واما اذا كان عيبا يجوز  
ارتفاعه كالمريض فهو على الحيار اذا زال المرض في الايام الثلثة واما اذا مضت  
الثلثة والعيب قائم لزمه العقد لتعذر الرد كذلك في الايضاح ولا يملك المشتري  
يعنى اذا كان الحيار له وقالا يملكه وثمرة الخاف تظهر في المسائل المذكورة بقوله  
فشره عرسه بالحيار لا يفسد الخافان وطها المشتري في ايام الحيار يملك  
ردا لا نه بالسحاب فلا يكون اجازة الا ان يفسد بها به اى بالوطئ بكر كانت  
او شبا ولا يفتق قريبا عليه اراد دارج محرم ولا من شره قائل ان ملكك  
فما فهو حر ولا يبعد حيض الشربة فيها من الاستبراء لانه لما يجب بعد ثبوت

ما ارشد

صدر السعة

صدر السعة

ما ارشد

ما ارشد

ما ارشد

الملك

ان ان قال من ملك الملك  
 بدين وجوب في السباية

الملك والاستبراء على البايع ان ردت عليه خياره لانه لما يجب بجدد الملك ولم يوجد  
حيث لم يدخل في ملك غيره فانه لم يزل ملك البايع ومن ولدت فيها بالتحكاح  
في يد البايع بان اشترى زوجته بالتيار وهي حامل فولدت في ايام الحيار لا تصير  
ولده ويملك الرد وقالا لا يملكه لتعيبه في ملكه وتصير له ولده لو ادعى الولد  
لانه ولد الفرائض ضعيف وانما قال في يد البايع لان الولادة لو كانت في يد المشتري  
تصير له ولده ولدا لاتفاق لانها لتعيب بالولادة فلا يملك الرد فتصير  
للمشتري فتصير له ولدا دخل فيه لو وقع الولادة في ملكه وهلكه في يد البايع  
عليه ان قبضه المشتري باذنه وادعه عنده فيها في المدة لارتفاع القبض  
بالرد لعدم الملك فلم يصح الايداع فملكه بعد ذلك في يد البايع ان كان في المدة  
فهو ملك قبل القبض وقبل الملك وان كان بعد مضيتها فهو ملك قبل القبض  
فيكون من مال كفاه البيع البات وعند هامن مال المشتري لصحة الايداع باعيا  
قيام الملك له وبقي حيار ما دون شري بالحيار وابراه بايعة عن عنه فيها لان  
المادون يلى عدم الملك تفصيلا ان عالم يملكه بسبب الحيار كان رده ببقاء  
الحيار متناعا عن الملك وللمادون ولاية في ذلك فانه اذا وهب له شيء فله  
ولاية ان لا يقبله وقالا لا يبقى له الحيار لانه ان بقي كان له ولاية الرد وقد  
ملكه فيكون رده تملكيا بغير عوض وانما اذن لا يملك ذلك وبطل شره في  
من ذمي حرا بالحيار ان اسلم فيها اى اسلم المشتري في مدة خياره لتلاي ملكها  
ملكها باسقاط خياره وقالا بطل الحيار لتلاي ملكها مسلما برده لانه ملكها دون  
الحيار رحيمه وان جهل صاحبه ولا يفسخ بلاء عليه خلافا لابى يوسف وان قضى

صدر السعة

ما ارشد



هذا اذا كان الفسخ بالقول واما اذا كان بالفعل كالاعتاق والبيع والوطي  
 فيجوز بلا علم بالاتفاق فان فسخ وعلم فيها الفسخ والائم عقده لا يقال ان في  
 العلم ضررا لمن له الخيار اذ يجوز ان يخفى صاحبه فلا يصل اليه الخيرة مدة  
 الخيار لانا نقول يكن تداركه بان منه وكيد لا يثق به حتى اذا بدله الفسخ رده  
 عليه ويورث خيار العيب والتعيين للالشرط والرؤية خلافا للشافعي وان  
 اشترى وشرط الخيار لغيره فأي اجاز او نقض صح ذلك شرط الخيار للاجتناب  
 انما ثبت بطريق الثبوت عن شرط من العاقدين فيثبت له اقتضاء فرضي البايع  
 بخيار الفسخ يقتضي رضاه بخيار المشتري ضرورة ان الرضى بفعل الثايب رضا  
 بفعل الاصل وتوقف ثبوت الخيار للغير على رضاه عن غير من له الشرط من العاقدين  
 لا يستلزم نيابته عنه ايضا الا يرى ان ثبوت الخيار لكل من العاقدين يتوقف  
 على رضاه لآخر ولا نيابة فان اجازا احدهما وفسخ الآخر فالاول اولى وان وجبا  
 معك الفسخ اولى وبيع عيدين بالخيار في احدهما صح ان فصل عن كل وعين  
 محل الخيار وفسخ في الاوجه الثلثة الباقية وذكر ان المبيع بشرط الخيار داخل  
 في الايجاب لا الحكم فهو مبيع من وجه دون وجه ففي صورة الجهالة في الجملة  
 اعتبر جهة انه ليس بمبيع في صورة عدم الجهالة اصلا اعتبر جهة انه مبيع فلم  
 يلزم جعل قبول ما ليس بمبيع شرطا لقبول ما هو مبيع حتى يفد العقد  
 احد الثوبين على الزيعين ايا شاء في ثلث ايام صح لان لم يشترط تعيينه بهذا  
 على رواية الجامع الصغير وقال شمس الائم هو الصحيح ورواية الجامع الكبير على  
 خلاف ذلك وقال في الاسلام هو الصحيح ولا في احاد اربعة لان الرخصة على هذا

صدر  
 ذكره الزيلعي  
 وصورة الجملة  
 صدر  
 صدر  
 صدر

العكس

الفسخ لمكان الحاجة وهي تندفع بالثلث لاشتمالها على المدة والردى والمتوسط  
 واخذه بالفسخ اذا بيعت بجنب بشرط فيه الخيار رضا لان الاخذ بالثقة  
 يقتضي اجازة الشفوع به وخيار شرط المشتري يسقط برضا احدهما وكذا  
 خيار العيب والردية خلافا لما لان اثبات الخيار لهما اثبات لكل واحد منهما  
 فلا يسقط باسقاط صاحبه ما فيه من ابطال حقه وله ان المبيع خرج عن ملكه  
 غير معيب بعيب الشركة فلو رده احدهما رده معيب وفيه التزام ضرر زائد  
 وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا بردة احدهما لتصور اجتماعهما  
 على الرد وعبد مشري بشرط خبره او كتبه ووجد بخلافه اخذ بتمنه او ترك  
 لان هذا وصف مرغوب فيه حتى بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التغيير  
 لانه لم يرض به بدونه واذا اخذه اخذه بجميع الثمن لان الاوصاف لا يبالاها  
 شئ من الثمن **فصل** صح شرائه ما لم يره خلافا للشافعي والمشرية  
 الخيار عند ما اى عند الرؤية الى ان يوجد بطله وان قال رضي قبل علم  
 وان رضي قبلها كما فيه من ايهام تحقق الرضا قبلها وفساده ظاهر ويمكنه  
 من الفسخ قبلها حكم انه عقد غير لازم في حقه فخلل في الرضا لا للخيار ذكره  
 في الجامع الصغير للبايع ويبطله وخيار الشرط تبعه ونصرف لا يفسخ كالا  
 والتدبير او يوجب حقا لغيره كالمبيع المطلق اي بدون شرط الخيار للبايع  
 واما قلنا للبايع لان شرط الخيار للمشتري لا ينافي في الاطلاق المراد بهما والزم  
 والاجارة قبل الرؤية وبعد ما لان منه المعقود يمنع الفسخ فيلزم البيع وبارز  
 يتعذر الفسخ ويبطل الخيار ومعنى بطلانه قبل الرؤية خروجه عن صلاته

صدر

بهم

صدر



ان يثبت له الخيار عندنا وما لا يوجب حقا لغيره كالبيع بخيار البائع والمساواة  
والبيعة بل ما لم يبطل بعدنا لا قبلها لان هذه الصفقات لا تزيد على صريح  
الرضا وهو ان يبطل بعد الرؤية والنظر الى وجه الامنة والصبرة ووجه  
الدانة وكفها وظاهره ان يتوب طويلا غير معلم والى موضع علمه ونظر وكيله  
بالشراء او بالقبض كاف لا نظر رسوله وعندنا نظر الوكيل بالقبض غير كاف  
لانه وكله بالقبض دون اسقاط الخيار وله ان وكله بالقبض مطلقا فيملك  
القبض التام وهو ان يقبضه وهو يراه وهذا لان تمامه تمام الصفقة وهي تتم  
مع بقاء خيار الرؤية بشرط رؤية داخل الدار في عامة الروايات اذا راي محن  
الدار فذا خيار له وان لم يبريوتها وكذا اذا راي خارج الدار وعندنا زفر لانه  
من رؤية داخل البيوت والصحيح ان ذلك الجواب على وفق عادة اهل الكوفة  
في زمن الحج لانها تكون على تقطيع واحد فاما اليوم فصفت الدور مختلفة  
فالعمل بما قاله زفر وهذا ما اشار اليه بقوله اليوم وبيع الاعلى وشراؤه  
صح وله الخيار مشتملا على ما يوجب البيع وشتم وذوقه فيما يدرك بذلك  
وبوصف العقار ببلغ ما يمكن به عندها وعنده يוכל وكذا يقبضه فيقبضه  
له وهو يراه وينظر اليه كذا في شرح الجامع الصغير للمام الكردى ومضى الى  
احد الثنتين ثم شراها ثم راي الاخر فله ردها لارادة الاخر وحده لئلا يلزم  
تفريق الصفقة قبل التام ومن راي شيئا ثم شراه خيرا وجده متغيرا  
والا لا والقول للبائع مع يمينه اذا اختلف في عدم تغيره الا اذا بدت  
المدة لان الظاهر شاهد للمشتري والمشتري اذا اختلف في عدم رؤيته

صدر  
السرعة

كان

ومن شري

ومن شري عدلا وقبض فباع منه ثوبا او موب وسلم لم يرد به بخيار رؤية  
وبشرط بل بيع والاصل فيه ان ردة البعض يوجب تفريق الصفقة  
وهو قبل التام لا يجوز وبعده يجوز ثم خيار الشرط والرؤية ينعان تمام  
وخيار العيب ينعى قبل القبض لا بعده **فصل** في خيار العيب  
في مشتملة عيبا نقص قيمة عند التجار ردة او اخذه بكل ثمنه لا بمساكنه وان  
نقصانه اراد عيبا كان عند البائع والمشتري قبض المبيع من غير علم به ولم يجر  
منه ما يدل على الرضا بعد العلم به والا باق وتوالت ما دون سفر والبول في  
الفرش وسرقة صغيرة يعقل عيبا انما قال يعقل احراز اعني لا يعقل لان  
سرقة ليست بعيب وبالغ عيبا اخر عطف على معقولي عاملين مختلفين في الجور  
مقدم فلو سرق عندها اي عند العاقلين في صفوه وهو عاقل ردة وان  
حدث عنده في صفوه وعند مشتمليه في كبره لا وجنون الصغير عيب بل التفصيل  
في رد من جن في صفوه عنده ثم عند مشتمليه فيه او في كبره والبز والدوز والزننا  
والتوكد منه عيب فيها لافيه والكفر عيب فيها والاستحاضة وارتفاع حيض  
بنت سبع عشرة سنة لا اقل عيب وان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده  
اخر فله نقصانه لارادة الا برضاء بايعه كسواء شراه فقطعه فظهر عيب  
ولبايعه اخذه كذلك فلما يرجع مشتمليه بالنقصان ان باعه اذ البائع حقا اخذه  
معيبا فالمشتري بايع يكون حاسبا للمبيع فلما يرجع بالنقصان وان قاطعة او صفة  
احمر انما قال احمر لكون الزيادة في المبيع اتفاقية فان بعض الالوان كالسواد  
عنده نقصان اولت السويقي بمن ثم ظهر عيب رجع بنقصانه لا تمناع الرد

تأخر

تأخر

تأخر

تأخر

تأخر

تأخر



بسبب الزيادة وليس للبايع اخذه لان الامتناع لحق الشرع لا الحق والحق المشتري  
ولذلك لو راضيا على الرد لا يقضى الفاضل بالرد ذكره في شرح الطحاوي  
ولو باعه بعد رؤية عيبه لا لان الرد قد امتنع قبله فلم يكن بالبيع جابسا للبيع  
كما لو اعتقه قبلها اي قبل الرؤية العيب بما نادى بتره او استولد او مات عنده  
فان في هذه الصور يرجع المشتري بالنقصان وان اعتقه على مال او قتل او اكل  
الطعام ولو بعضه هذا عنده وعند اي يوسف يرجع بنقصان ما اكل ويرد  
الباقى ان رضى البايء والا فلا وعند محمد يرجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي  
مطلقا وعليه الفتوى والمخالف فيها اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن  
في وعاء فان كان في وعاءين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا  
في الحاقق والخيانية او ليس الثوب فتخرج لم يرجع اعلم ان الاصل ان اشترى  
الرد من جهة المشتري اذا كان يفعل مضمون يبطل حقه في الرجوع بنقصان  
العيب واذا كان لا يفعل مضمون لا يبطل حقه في الرجوع والعنق ليس بمضمون  
بدليل ان الشريك المعسر اذا اعتق لم يضمن وكذا التدبير وان اشترى بيضا او بياضا  
او خيالا او جوارا فكسر فوجد فاسدا فله نقصان في المستغنى به وكل ثمن في غيره  
ومن باع مشرط ورد عليه عيب بقضاء باقرار او بينة او تكول رد على بايعه  
اي يكون له حق الخصومة مع بايعه وان رد به برصاه لا لان الرد بالتراضي  
بيع جديد في حق غيرهما فلا يعود الى المشتري الاول الملك المستفاد من جهة  
البايع الاول لخاصته والرد بالقضاء فصح في حق الكل فعاد الى المشتري الاول  
قديم ملكه فكان حق الرد على بايعه وقال زفر في النكول والاقرار لا يرد

ما روي  
صدر السند  
ما روي  
ما روي

لان الرد بها يكون بيعا جديدا لا فسخا في حق البايع لانه حصل بتر اضيها لان النكول  
والاقرار بالبيع سبب الفسخ ومباشرة السبب يكون رضى بكلمة وان الرد  
حصل بالقضاء جبراً لان الشرع ينزله بالنكول باذلاً جبراً والقاضي الزم  
وبالاقرار استرداد المبيع جبراً فلا بد من ان يجعل فسخي والنكول والاقرار  
ليسا سببي الفسخ لان الفسخ لا يوجب بهما بل بالقضاء لا عن اختيار فلا يكون  
رضاً بالفسخ وصار كالفسخ بالبينة هكذا ذكره شمس الامة في المبوط وبهذا  
ظهر عدم الحاجة الى التاويل الذي ذكره صاحب الهداية بقوله معنى القضاء  
بالاقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبينة وانضح فساد ما قيل في توجيهه انه  
اذا اقر عند القاضي يكون طاعاً في اخذ المبيع فلا يكون له ولاية الرد على البايع  
الاول وان قبض مشريه وادعى عيبا لم يجبر على دفع ثمنه حتى يخلف للثمن الخلف  
بايعه انه لا عيب او يقيم بينة عطف على تخلف بايعه فيكون اقامة المشتري  
بينته على دعواه غاية لتعين عدم الجبر كالتخلف لا لعدم الجبر حتى يلزم الجبر اذ  
على دفع الثمن عند اقامة البينة على العيب وانما قلنا انه غاية لتعين عدم الجبر  
اذ يحتمل ان لا يقبل البينة فيجبر المشتري على دفع الثمن ويحتمل ان يقبل البينة  
عدم الجبر كما كان ونظير هذه اقوله عدم لانقض لاحد الخصمين حتى تسع كلام  
الآخر فان سماع كلام الاخر غاية لتعين عدم القضاء لاحدهما لا لعدم القضاء  
له حتى يتعين القضاء لاحدهما عند سماع كلام الآخر وعند غيبته شهوده دفع  
المشتري الثمن ان حلف بايعه ان لا عيب ولزم عيبه ان نكل البايع عن الخلف  
وان ادعى اباؤه اقام بينة او لا اباؤه عنده ثم حلف بايعه بالله لقد باعه

صدر السند

صدر السند



وسلمه وما بقى قط لقائل ان يقول في هذا الوجه ترك النظر للبائع لان قوله  
وما بقى قط شامل للباقي من الغاصب اذ لم يعلم منزله اذ لم يعلم اذ لم يعلم  
على الرجوع اليه وهو ليس بعيب او بانه ما له حق الرد عليك من دعواه هذه  
او بانه ما بقى عندك قط لقائل ان يقول فيه ترك النظر للمشتري لانه لا يتناول  
الباقي من المودع والمتاجر والمتغير والغاصب لا الى منزل مولاه مع القدرة  
على الرجوع اليه مع انه عيب وكذا لا يشمل الباقي عند من اشترى عنه البائع  
وعند مورثه وواهبه مع انه ايضا عيب لانه قد باعه وما به هذا العيب  
اذ يمكن ان لا يكون العيب وقت البيع ويحدث بعد البيع قبل التسليم وحاشي المشتري  
حق الرد ايضا فيتضرر بالخلف على الوجه المذكور ولا بانه قد باعه وسلمه  
وما به هذا العيب اذ يمكن ان يؤول البائع كلامه ويريد ان العيب لم يكن موجودا  
عند البيع والتسليم معا فيتضرر المشتري بثلمه وقد اندفع هذا الاحتمال في  
الصورة القبولية بعبارة فقط لانها موضوعة لعموم السلب في الماضي وعند  
عدم بينة المشتري على العيب عنده يكلف بايعة عندها انه لم يعلم انه ابيع عنده  
واذا انكسر عن اليقين يكلف ثانيا للرد واختلفوا على قوله لهما ان الدعوى شرط  
حتى يترتب عليه البينة او التحليف وله على قائله البعض ان الخلف يترتب على دعوى  
صحيحة وليس نصح الآمن خصم ولا يصير خصما فيه الا بعد قيام العيب فلا يمكن  
اثباته بالخلف اما البينة فقد يقيم ليصير خصما لكن لا يكلف ليصير خصما وبشكل  
هذا بما لو افانى الشفعة من ان المشتري ان لم يتو بان التي يشفعها ملك الشفع  
ولم يكن له بينة على انها ملكه يتكلف المشتري ما يعلم انها ملكه فان كحل ثبت انها

ملكه

ملكه ثم ينشأ خصومة الشفعة والتحليف في الصورة المذكورة لانشاء الخصومة  
ولو قال الباي بعد القبض بعيبك هذه العبد مع آخر وقال المشتري بل هذا واحد  
فالقول له مع ايمان لان القول للغايض ايمانا كان او ضمينا كما في الوديعه  
والغصب وكذا اذا اتفقا في قدر البيع واختلفا في القبض كما لو اشترى  
عبد بين صفقة واحدة وقبض احدهما وجد به او بالآخر عيبا اخذها او ردتها  
ولو قبضها رد العيب خاصة لان الصفقة انما تتم بالقبض وتوقي الصفقة  
قبل التمام لا يجوز بعده يجوز ويكفي او زني قبض ان وجد ببعضه عيبا رد  
كله او اخذه لانه اذا كان من جنس واحد فهو كشي واحد قيل هذا اذا كان  
في دعاء واحد او لم يكن في دعاء لان تميز العيب من غيره يوجب زيادة عيب  
في البيع فيصير رد العيب حادث فلا يصح واذا كان في دعائين فهو  
بمنزلة عهدين ولو اختلف بعضه يعني بعد القبض لم يرد باقية لانه لا يضره  
التبعض والاتحاق لا يمنع تمام الصفقة لانه برضى العاقدين ولو اختلف  
قبل القبض فلا حق الفسخ في اباة لتوق الصفقة قبل التمام كذا في الثوب  
لان التبعض يضره فله حق الرد في الباقي ومداواة العيب ولو كونه حاجته  
رضي ولو ركب لردة او سقيته او شرا علفه ولا بد له منه فلما ولو قطع بعد  
او قبل بسبب كان عند بايعة رده واخذ عنه الرد في صورة القطع واما ان  
فلما رد بل اخذ الثمن ثم ان منه عنده وقال ليس له ان يرد بل يرجع بالنقصان  
ولو باع وبرئ من كل عيب صح وان يده ما خلا فالشفا في لان البراءة عن  
الحقوق المجمولة لا تصح عنه وعندنا تصح لعدم افضائه الى المنازعة ثم هذه



البراءة يشمل العيب الحادث قبل القبض عند ما خلافا لمحمد كذا في شرح الطحاوي  
 وشرح الكافي للشيخ **باب البيع الفاسد** الفاسد كما يذكر  
 في مقابلة الباطل كذلك يذكر في مقابلة الصحيح فيرد به ما يعم الباطل والمراد ههنا  
 هذا المعنى العام وهو المناسب للقام فلا تغليب كما سبق الى بعض الاوامم ثم ان  
 عقد باب البيع الفاسد وقد يذكر فيه بعض الصحيح تبعا على ما استصف عليه  
بطل بيع ما ليس بالمال عين يجرى فيه التناقص والابتداء فيخرج الربا  
ونحوه كالدوم والميتة التي ماتت حشف انقضا والخمر والبيع به وكذا بيع ام الولد  
والملكات والمدبر البيع في هؤلاء باطل موقوف ينقلب جائزا بالرضى للمأثر  
وبالقضاء في الآخرين لقيام المالية ولذلك فصله بقوله وكذا بيع ما ليس  
بمستقوم المستقوم عما ذكر في التلويح ضرابان عني وهو الاحراز فغير المحرز  
 كالصيد والحشيش ليس بمستقوم وشرعي وهو باباحة الانتفاع وهو المراد ههنا  
 منقيا كالحز والخزير بالدين انما قال بالدين دون الثمن لان الدين اعم  
 منه والمعتبر المقابلة به دون الثمن على ما افصح عنه صاحب الهداية حيث قال  
 واما بيع الحز والخزير وان كان قبيل بالدين كالدراهم والدينات فالببيع  
 باطل وان كان قبيل بعين معين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وان كان  
لا يملك عين الحز والخزير ويبع من ضم الى حوزة كية ضمت الى الميتة وان  
عن كل هذا اعذره وقال يجوز البيع في القن والذكية عند تسمية الثمن على التفصيل  
 ومبنى الخلاف على ان الصفقة لا تشترط دمج تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ  
 العقد عنده خلافا لما في قن ضم الى مدبر او قن غيره كجسته لان المدبر يمل البيع

طالع التلويح

باب البيع

صدر السبعة

عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالمصلحة في البقاء دون الابد او فائدة  
 ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق الله بر كلك ضم الى وقف في الصحيح وفسد  
 بيع عين عرضا كان او غيره والعرض هو المتاع القين بالخمر وعكس حتى يملك العين  
 بالقبض وتجب قيمته لكن لا يملك الخمر لبطان البيع فيه ولم يخرج بيع سكر لم يصد  
 عدم الجواز ههنا بمعنى البطلان لعدم الملك وفيما ذكره بقوله او صيد والتي في  
 حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة بمعنى الفاسد المعجز عن التسليم وصح ان اخذ بلا حيلة  
 الا اذا دخل بنفسه ولم يسه مدخله اما لو سد مدخله فيجوز لان السد منه فعل موجب  
 للملك ولا يبيع طيرة الهواء هذا نظير بيع السك على الوجوه المذكورة وبيع الحمل  
 والنتاج اي نتاج الحمل ومنه البيع باطل لان المبيع معدوم او مشكوك واللبن  
 في الصنع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا وفي القدر ان كان لامراة لاسية  
 من اجزاء الادى والرق غير نازل فيه فلا يكون ملكا وفيه خلاف الشافعي مطلقا  
 ولابي يوسف ان كانت امته اعتبارا بالجزء بالكل والصوف على ظهر الغنم قال في  
 شرح الطحاوي لو باع شيئا ظاهرا متصلا بغيره ان لم يكن في تميزه ضرر للبايع  
 ولا لغيره جاز البيع الا الصوف على ظهر الغنم فانه لا يجوز البيع فيه استحسانا لغيره  
 الله بن عباس رضي الله عنهما عن ذلك والقياس ان يجوز وجزع في سقف يعني  
 الجزع المعين لان غير المعين يبعه لا يعود صيحا ذكره الزاهدي في شرح القدر  
 وذراع من ثوب اطلقه كذا الهداية ولم يقيده بما يضره التبعض لان الحجة  
 اليه في الكرياس واما الثوب فلا يلو تبعضه عن ضرر ذكر قطعه او لاقان فيها  
 فاسد ويعود صيحا ان قطع الذراع قبل فسح المشتري لروايل <sup>المفسد</sup>

صدر السبعة

صدر السبعة



قبل نظره وضربة القانص وهي ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مرة عدم الجواز  
 مهنه بمعنى البطلان والمزانية وتبيع الترخا الخيل بمزجذوف مثل كيد حركه  
 الى يكون الترخا الخيل مثلاً بطريق الحوص ليكل الترخا المجذوذ وفساد البيع في هذه  
 لاحتمال الربوا والملازمة والقاء الحجر والمنا بذه وهي ان يتساو ما سلعة لزوم  
 البيع ان لها المشتري او وضع عليها حصة او بندها التاي اليه وفساد البيع  
 في هذه الصور لوجود القار ولا المرقى الى الكلاء ولا اجارته اما بطلان بيعه  
 فلعدم الملك واما بطلان اجارته فلانها على استملاك عين ولا الخلل لانه ليس  
 بالعدم الانتفاع بعينه وقال محمد والشافعي يجوز اذا كان محزوا الامع الكوارة  
 يعني اذا كان فيها غسل لان صحته بيعه مشروط به والكوارة بالضم والتثنية معسل  
 الخيل اذا سوي من طين وودود القز وبضنه بيعها باطل عنده وعند ابى يوسف  
 يجوز ان ظهر القز وعنده محمد يجوز مطلقا والابن للجزع عن تسليم وفي انعقاد بيع  
 الابن روايتان ومحمد صاحب الهداية عدم الانقضاء وهو ظاهر الرواية  
 وبه يفتي ابو عبد الله البجلي وجماعة من المشايخ الامن هو عنده في يجوز لعدم  
 اكائه وشوا الخنزير لا يفسد العين في بطل بيعه وان حل الانتفاع به للوزيرة  
 ولا شوا الادنى ولا الانتفاع به كرامة ولا جلد الميتة قبل دبعه لانه ليس بال  
 وانما يحصل المال به بصنع مكسب وان صح بيعه والانتفاع به بعده كعظمها وحبها  
 وصوفها وشواتها وبرئ الشوا للسان وغيره والصوف للغم والوبر للابل وقراها  
 انما صح بيع هذه الاشياء والانتفاع بها لان الموت لم يكل فيها والفيل كالبيع  
 حتى يجوز بيع عظمه والانتفاع به خلافا لمحمد فانه كالحنزير عنده ولا يبيع علوه بعد

ما في السبعة

صدر السبعة

في بيعها ما في البيع من غير ان يكون  
 في بيعها ما في البيع من غير ان يكون

ما في السبعة

اذ بعد

اذ بعد القوط لم يبق الا حق التعق وهو ليس بالبيع الحيل وبهتة وصح ان البيع  
 والهبة في الطريق قيل ان اريد به رقبه الحيل والطريق فقدر ما يشغل الماء  
 بمجمل فلا يجوز فيه البيع والهبة واما الطريق فمعلوم وان لم يبيتن فقد روي  
 باب الدار العظمى فيجوز فيه البيع والهبة وان اريد حق التيسيل فان كان على الارض  
 فمجهول كما وان كان على السطح فهو حق التعق متعلق بعين لا يبيتن وحق المرونة  
 روايتان وجه البطلان انه ليس بالوجه الصفة الاحياج اليه وهو حق معلوم  
 متعلق بعين باق وبيع شخص على انه امة وهو عبد بخلاف ما اذا باع كبتا  
 وهو نعمة حيث ينعقد البيع ويتخير ومنى الفرق على ان الذكر والانثى من بني  
 آدم جنان للتفاوت الفاحش في الاعراض وفي الحيوانات جنس واحد لقلة  
 التفاوت فيها وان الاشارة مع التسمية اذا اجتمعا ففي مختلفي الجنس يتعلق  
 بتعلق العقد بالمسعى ويبطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالثابت واليه انعقد  
 لوجوده ويتخير لغوات الوصف وشراء ما باع باقل مما باع قبل نقد ثم الاول  
 لان الثمن لم يدخل في ضمان الباع قيل فاذا عاد اليه غيره ماله بالصفة التي خرج  
 عليها من ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقي له عليه فضل بل يعوض فكان  
 ذلك ربح ما لم يفغن وهو حرام بالنقص بخلاف ما استراه بالثمن الاول  
 لان الربح حصل فيه للمشتري بعدما دخل البيع في ضمانه وعنده الشافعي يجوز الاول  
 ايضا وشراء ما باع مع شيء لم يبعه بثمن الاول قبل نقده فيما باع لانه لا بد ان يكل  
 بعض الثمن بمقابلته الذي لم يشتره منه فيكون مثريا للآخر باقل مما باع وصح  
 فيما لم يبيع اذ لا مفسد فيه ولا يستتبع الفساد لانه ضعيف لكان الاجراء فيه

ما في السبعة  
 صدر السبعة



وامر الحكم عطف على الغير المتصل في قوله وصح هذا العطف لوجود الفصل وبيع  
خر او خير وشرائها ذميا وامر المحرم غيره ببيع صيده هذا عطفه وقال لا يجوز  
لان الموكل لا يملكه فلا يورث غيره ولم ان العاقل يتصرف بملكه وانتقال الملك  
الى الامر الحكمي والبيع بشرط يقتضيه العقد او لا يقتضيه ولكن يلائم كالتفصيل  
والرهن بالثمن او لا يلائم ولكن ورد الشرع بجوازه كالاصل واليافانه لا يفيد  
العقد لانه لا ورد الشرع به دل على ان من باب المصلحة في البيع هذا التفصيل على  
وفق ما في الذخيرة او لا يقتضيه ولا يلائم اولم يرد به الشرع ولكن لا نفع فيه  
لاحد يستحقه سواء لم يكن نفع لآخر اصلا كشرط ان لا يبيع لان عدم البيع ليس  
ينفع في حقها بخلاف عدم الركوب اذ فيه نفع لاحد ما الا انه متعارف كما اذا  
علم ان يخرجه البائع نفعلا او يشره كما يجعل للنفس شرا كما فانه جائز استحسانا  
للتعامل فكان مقتضى القياس ان لا يبيح بخلاف شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع  
لاحد العاقلين او يبيع يستحقه اى يستحق النفع بان يكون ادنيا فصل منها اجل  
فيما سبق حيث اقتصر على قوله لا حد احرازنا في كل من الموضوعين عن محل الخلاف  
فظهر فساد ما قيل فظهر ان قوله فلا نفع فيه لاحد العاقلين والبيع المستحق للنفع  
كشرط ان يقطع البائع ويخيطه قبا ومثال ما فيه نفع للمشتري او يبيعه منه شرا  
مما لا فيه نفع للبائع او يبيعه او يبيعه او يبيعه او يبيعه او يبيعه او يبيعه او يبيعه  
فلا يجوز تزويج على قوله بخلاف شرط لا يقتضيه بيع زيت على ان يوزن بظرف او يطرح  
عنه بكل ظرف كذا اطلاقا لان مقتضى العقد ان يطرح بازاء الظرف مقدار وزنه  
كما في المسئلة التي ذكرنا بقوله بخلاف شرط طرح الظرف عنه وان اختلف في وزن الطر

والسنة  
في البيع  
صدر الشرح  
ما في السنة

باب  
الاشترى

باب اشترى زيتا وزق وله الظرف وهو عشرة ارطال وقال البائع الزق غير هذا  
وهو خمسة ارطال فالقول للمشتري مع يمينه وبيع امة الاحكام لانه من ثوابها فذلك  
في البيع بتعاقله فاستثناه من العقد بشرط لا يقتضيه العقد بل ينافي مقتضاه وفيه  
نفع بهايه فيكون مفسدا والى النيروز اذ لم يبين نيروز الجوى او نيروز اللطاني  
فالعقد فاسد من الذخيرة والمهرجاني وصوم المضاري وفطر اليهود ان لم يعرف  
احد ما ذلك وقدم الحاج والحصاد والديس والعطف به على ما ذكر في الموت  
قطع العيب خاصة الجواز هو على ما ذكر في الصحاح قطع الزرع والتخل والصفوف  
وكيف اليا اى الى هذه الاوقات لان الجماله البشريه متخيلة في الكفاية وصح  
ان يصير البيع صحيحا خلافا لفرق وان نفي ان يسقط الاجل في الصورة المذكورة  
قبل حلوله او يفتح العقد بسبب الفساد والافترق قال في الطحاوى لو تفرقا قبل  
الاسقاط نكح الفساد ولا ينعقد الى الجواز وان قبض المبيع بغير فاسد الشرع  
في احكام البيع الفاسد واما البيع الباطل فلا يفيد حكما فان ملك المبيع بغير اطلاق  
في يد المشتري قبل ملك امانه وقيل يضمن بالقيمة كما يقبض على سوم الشراء  
باذن باعده انا ذكر الاذن دون الرضاء اذ لا عبرة برضائه في البيع الفاسد  
على ما استوقف عليه في كتاب الاكراه صريحا او دلاله كما اذا قبض في مجلس عقده  
ولم يمينه ذكره محمد في الزيادات اما شرط القبض لانه لا يفيد الملك قبله وفيه  
البيع الفاسد لان الباطل لا يفيد الملك اصلا ولا يذكر شرط المالية في العوضين  
لعدم الحاجة اليه لان فساد البيع لا يوجد بدون الشرط المذكور لا يقال انه يوجد  
بدونه فيما اذا باع وسكت عن ذكر الثمن لانه احد العوضين ح القيمة وهو المذكور

سنة  
١٣١٠  
١٣١١  
١٣١٢  
١٣١٣  
١٣١٤  
١٣١٥  
١٣١٦  
١٣١٧  
١٣١٨  
١٣١٩  
١٣٢٠

ما في السنة

صدر الشرح

ما في السنة

ما في السنة

فيه اشارة الى ان لا يملك البائع  
منها بل كل ما لا يشترط المالية في العقد  
لا يجوز بيع الباطل ولا بد من الاشارة  
على صحة كل ما لا يقتضي



ربح مبيعاً يتصدق به والاصل فيه ان المال نوعان نوع لا يتعين في العقد  
كالدرهم والدنانير ونوع يتعين كالعوض والخبث ايضا نوعان احدهما باعتبار  
الملك الثاني فساد الملك فالخبث باعتبار عدم الملك كما في المفسوب يوجب  
تضييق الخبث فيما يتعين وبشره الخبث فيما لا يتعين عند ابي حنيفة لان المال يتعين  
بالتعين للعلق للعقد بل يتعلق بما في الذمة وانما هو وسيلة من وجه فيوجب  
بشره الخبث والشبهة معتبة فلا يجرم الغدوم الطبيب لعدم الملك في المالين جميعا  
والخبث لفساد الملك يورث البشرة فيما يتعين لان الخبث لفساد الملك لا يورث الخبث  
لعدم الملك ويورث بشرة البشرة فيما لا يتعين وبشره البشرة ليست بمعبرة فلهذا  
يتصدق الذي اخذ المبيع بالربح ولم يتصدق الذي اخذ الثمن كما قال رجب ما  
ادعاه فقضى اى قضى المدعى عليه ذلك المال ثم ظهر عدمه اى عدم وجوب المال  
عليه بالتصادق لان المال المقتضى بدل الدين الذي هو حق المدعى باع فيه  
بما اخذ فاذا تصادقا على عدم الدين صار كما لو استحق ملك البايع وبشره حق  
مملوك ملكا فاسدا فيكون المبيع في حق البطل بيعا فاسدا فلا يؤثر الخبث فيما لا يتعين  
بالتعين ولونين في دار شرابا بشرافا سدا لزم قيمتها وعند ما ينقض البناء  
وسكت ابو يوسف وحفظ الرواية عن ابي حنيفة في المسئلة المذكورة وتفق  
محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة وكره الجثن فيعتين ويروى بالكون  
وهوان يزيد في الثمن ولا يزيد الشرا كيرغب غيره الا اذا زاد الى تمام قيمته  
فانه محمود فيقوم ذكره في شرح الطحاوي والسوم على سوم غيره اذا رضى اثنين  
واما بكل ذلك فلا بأس لغيره ان يشترطه بازيده لان هذا يقع فيمن يزيده في القيد

والله اعلم

حكمنا في الذخيرة على ان الشرط وجود المالية في العوضين لا ذكرهما ملكه وان لم  
يبدما فقدر الفسخ بهلك المبيع او بخرجه عن ملك المشتري مثله حقيقة ان كان  
المبيع من ذوات الامثال او معنى هو القيمة ان كان من ذوات القيم وكل منهما  
نفسه ما دام في ملك المشتري قبل القبض مطلقا اي كيف كان الفاسد  
وكذا بعد ان كان الفساد في صلب العقد اي في احد العوضين كببيع درهم بدرهم  
وان كان بشرط ان يد كشرط ان يهدي له هدية فسلم له الشرط يعني حتى الفسخ  
لا يكون عن له الشرط فاصد دون من عليه ذكره في شرح الطحاوي ان ولاية الفسخ  
لصاحب الشرط ولو شرط في سلب الذم في حقه لا يوجب صاحبه ولم يل حكاه  
وبه اخذ صاحب الهداية الا انه لم يصب في تعليقه حيث قال لم يتمحق المراضاة في حق  
من له الشرط لان ذلك على تقدير عدم التزام الآخر للشرط والحكم عام وذكر  
الكرخي للاختلاف فقال في قولها يملك كل واحد الفسخ وفي قول محمد حق الفسخ في  
الشرط خاصة وبوافقه ما في الذخيرة والتجريد والايضاح وبه اخذ صاحب الكافي  
بقي منها احتمال آخر وهو ان يكون الفساد بشرط زائد ومن له الشرط غير العاوين  
وينتظم تصوير فاضحان المسئلة في فئاواه فان باع المشتري او وهبه وسلمه  
او اعفاه صح وعليه قيمة او مثله نص عليه في شرح الطحاوي وسقط حتى الفسخ  
يتعلق حتى العبد بالمبيع الثاني ونقص الاول لمحق الشرع وحق العبد مقدم لاجته  
ولما اخذه البايع اى لا ياخذ المبيع بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لانه مجبوس بالثمن  
بعد الفسخ فان مات هو اى البايع بعد فسخ البيع فالمشتري احق به حتى تاخذه  
ثمنه ولا يكون اسوة لغرماء البايع وطالب للبايع ربح ثمنه بعد التعاقب لانه المشتري

٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



المذكور دلالة على عدم الكراهة في بيع من يزيده ويليقي الجلب بالمصر بالمثل المصير الجلب  
المجلوب فانه اذا قرب من البلد يكره استهلاكه وشراؤه ثم لا نعلم ان يلقى السلع  
حتى يدخل الاسواق رواه الطحاوي في شرح الاثار وبيع الحاضر للبادي الاصل  
فيه ما حدث البخاري في صحيحه باسناده الى عبد الله بن طاووس عن ابن عباس رضى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلقى الزكيات ولا يبيع حاضر لباد فقلت  
لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون سبكا وقال نعم في حديث  
آخر دل صاحب السنن وذر الشئ يرفق الله بعضهم من بعض طمعا في الثمن انما  
زمان الخط صورته ان يربص الحاضر بسلعة البدوي بان يقال البلدى للبلدى  
دع سلفك لا يبيع مالك بشئ غال ويحبس عنده الى ان يغالى في ثمنه فيفوت  
الرزق والرجع على الناس والبيع عند اذان الجمعة لقوله وذر والبيع وفيه  
وقيل ذكر الاذان المعبر فيه في كتاب الصلوة وتوقي صغير عن ذي رحم حموم  
هنا عندهما وعند ابى يوسف انه يفسد البيع في قرابة الولاد ويكون في غيره وعنه  
انه يفسد في الجميع بلا حق مستحق فلو كان حق مستحق كدفع احد بها بالجنابة والرد  
بالعيب لا يكره **اد الاقالة** هي فسخ في حق العاقرين بيع في حق غيرهما فاد  
كونا بيعا في حق غيرهما وجوب الشفعة والاستبراء فان الشفعة حتى الشفيع  
والاستبراء حتى الله في وكل منهما غير العاقرين فان لم يكن جعلها فسخا في حقها  
بطل وعندها فسخا في حقها بطل وعندها يفسد بيع الا ان لا يكون جعلها  
بيعا فيجعل فسخا الا اذا تعذر جعلها فسخا فبطل وعندها يفسد بيع الا اذا تعذر  
جعلها فسخا فيجعل بيعا الا ان لا يكون فبطل شرط محمد في جعلها بيعا تعذر جعلها

قوله  
فانه اذا قرب من البلد يكره استهلاكه وشراؤه  
ثم لا نعلم ان يلقى السلع حتى يدخل الاسواق  
رواه الطحاوي في شرح الاثار وبيع الحاضر للبادي الاصل فيه ما حدث البخاري في صحيحه باسناده الى عبد الله بن طاووس عن ابن عباس رضى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلقى الزكيات ولا يبيع حاضر لباد فقلت لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون سبكا وقال نعم في حديث آخر دل صاحب السنن وذر الشئ يرفق الله بعضهم من بعض طمعا في الثمن انما زمان الخط صورته ان يربص الحاضر بسلعة البدوي بان يقال البلدى للبلدى

في البيع

فسخ

صلى الله عليه وسلم

فسخ لا عدم امكان جعلها فسخا والتعذر دون عدم الامكان فلا اشكال في جعلها  
بيعا عنده وفسخا عند ابى ح اذا تعادى لبيع اكثر من الثمن الاول فسا لم يطلعت  
بعد ولادة المبيعة بعد القبض لعدم امكان الفسخ وقال لا يبطل لامكان جعلها  
بيعا انما قال بعد القبض لانها اذا كانت قبله تصح الاقالة عند وصحت بمن الثمن  
الاول وان شرط غير حتمه او اكثر منه هذا عند بناء على انها فسخ والفسخ لا يكون  
الا على الثمن الاول وذلك لشرط شرط فاسد والاقالة لا تفسد بالشرط الفاسد  
فصحى هي وبطل الشرط وعندها يكون بيعا بذلك الحتم وكذا في الاقل اى تصح الاقالة  
اذا تعادى لبيع اقل منه ويجب الثمن الاول الا اذا تعيب فجب ذلك اى الاقل بهذا  
عنه وكذا عند ابى يوسف يكون بيعا بالاقل بناء على انها بيع عنده وعند محمد  
فسخا بالثمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول ولو سكوت عن الكل وقال  
كان فسخا فهذا اولى الا اذا تعيب فيكون فسخا بالاقل ولم يمنعها هلاك الثمن بل  
المبيع وهلاك بعضه منع بقدره والله اعلم **باب المراجعة والتولية**  
المراجعة بيع المشتري بشرط ان يكون بمثابة فضل اطلقه لان كونه مثليا ليس بشرط  
في تحقق المراجعة في الجملة وان كان شرطا في تحققها على وجه الاطلاق على ما سياتى ثم انه  
لم يتعين كونه معلوما ما سبق من ان معلومية الثمن شرط صحة البيع مطلقا فلا  
حاجة لذكره ههنا والتولية بيع بشرط ان يكون به بلا فضل ما ينضم الى الثمن في  
التجار لا بعد فضلا وشرطها على وجه الاطلاق وشراؤه بمنكره وذكر ان الثمن الاول  
اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراجعة فلا يجوز الا اذا باعه  
بذلك البدل عن يملكه او به وبزياده ربح معلوم في يجوز لا نقاء الجها لاوله فتم

بان يقال ان امكان الفسخ لا يوجد  
فقط جعلها فسخا يفسد عند محمد وان  
لم يكن شرطا جعلها فسخا عند ابى ح  
في وجه الاول فانه ظاهر على تقدير  
لما في نسخة صدر الشريعة

في البيع  
في البيع

باب المراجعة والتولية

في البيع

صدر الشريعة

بل لا وجه لان الكلام فيما يخص بالمراجعة ثم

في البيع











التدعي على الشيء لا الفضل المتعارف ولهذا كثره ولا بد من هذا التعميم ليتناول التعريف  
نوعى الربوا خال عن عوض شرط في احد البدلين فلو وجد الفضل في احد البدلين  
ولم يكن مشروطا في العقد او كان مشروطا فيه ولم يكن في احد البدلين بان يكون  
لغيره اباية والمشرى لا يكون بوا واما قال في احد البدلين ولم يقل لاحد العاقلين  
لان العاقد قد يكون وكيدا وقد يكون فضوليا والمعتبر كون الفضل للبايع والمشرى  
وهو نوعان ربوا الفضل عده لان المراد الفضل المهود وهو ما يجب القدر  
وذلك ينقسم الى حقيقة الربوا وهو شرط وشبهه الربوا كبيع الخطبة بالخطبة مما ذكره  
وشرط فيه ان يكون احد العوضين من جنس الاخر ففضل فقير في شجرة عا قفيز بر  
لا يكون ربوا وان يكون من جنس الكليل او الموزون ففضل مذروع عا مذروع  
او معدود عا معدود لا يكون ربوا وان يدخل تحت المساوات بالمعيار الشرعي  
وهو الكليل والوزن ففضل حقتين عا حفنة وبيضتين عا بيضة وتمرتين عا تمر  
لا يكون ربوا وربوا الناء وهذا النوع فري ما مع الصرف الباطل كذا باع درهما  
بدرهم بشرط العلق وفارق المشرى بشرط ان يوجد التما والمجلس او القدر الكليل  
او الموزن وعده الكليل او الموزن مع الجنس لم يقل او القدر مع الجنس لان القدر  
مشترك بين الكليل والموزن فعلى تقدير ما ذكر يلزم ان لا يجوز اسلام الموزن  
في الكليل لان احد الوصفين محرم للنساء وقد نص على جواز اسلام الخطبة في الزيت  
عندنا فحرم بيع الكليل والوزن في كونه متفلا ولو غير مطعوم كالجوز والحميد  
الجس كيلة والحميد وزني وفيها خلاف الشافعي بناء على ان العلة عنده الطعم في  
المطعومات والثمنية في الاثان والجنسية شرط والمساواة فخلص والاصل الحومة

صدر السعة

سبعة يهكم الحرف في سبعة  
بنيته انما اكسبه اية بغيره

ما السعة

ما السعة

ما السعة

سبعة يهكم الحرف في سبعة  
بنيته انما اكسبه اية بغيره

سبعة يهكم الحرف في سبعة  
بنيته انما اكسبه اية بغيره

وما لك

وما لك بناء على ان العلة عند الطعم والادفار وحل البيع في الاشياء المذكورة  
متماثلا وبلا معيار اي فيما لا يدخل تحت اعيار وهو الكليل والوزن عا ما وفيه  
خلاف الشافعي بناء على ان الاصل عنده الحومة والمساواة فخلص فيما لا يدخل في المسوق  
الشرعي يبقى على الاصل وهو الحومة وعندنا الاصل هو الحل والدخول تحت المعيار  
شرط الحومة فاي يدخل في الكليل او الموزن يثبت فيه الحومة وبلا يدخل في واحد  
منها يبقى على اصله وهو الحل ولا يدخل في ذلك لخلاف في تعيين العلة  
جعل الحومة اصلا لقوله عم لا يتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء فما لا يكون  
مساويا يكون اما قيل المعنى لا يتبعوا الطعام الذي يدخل في المسوق الشرعي  
الا سواء بسواء كما اذا قيل لا تقتلوا الحيوان الا بالسكين كون المراد الحيوان الذي  
يكنى قتل بالسكين لا القتل والبرغوث ويرد عليه انه لا يخص في الحديث وفي المثال  
المذكور العرف مخصص فان الحيوان لا يطلق في العرف على القمل والبرغوث فان  
الوصفان اي الكليل والوزن مع الجنس قال في الهداية الجنس والمعنى المضموم اليه  
ويوجد القدر حرم الفضل والفاء فلا يجوز بيع قفيز بر بقفيز منه متا ويا  
واحد ما بناء واما فلست ويا لانه اذا لم يوجد التما ويكون الحومة للفضل فلا  
تثبت انها للفاء واما قلنا واحدها لانه ان كان كلاهما نساء لا يكون الحومة  
لربوا الناء لانه بيع الكمالى بالكمالى وهو منتهى بالنص وان عدا حلا وان وجد  
احدهما فقط حل الفضل للباء فيجوز بيع قفيز بر بقفيز شجرة وبيع خمسة  
اذرع من الهروي بسنة اذرع منه يدا بيده ولا يجوز بيع قفيز بر بقفيز شجرة  
وبيع خمسة اذرع من الهروي بخمسة اذرع منه شجرة وعند الشافعي الجنس بانفاده

صدر السعة

صدر السعة

ما السعة



لا يجرم الناء والبر والسيد والتمر والملح كيلي والذهب والفضة وزني ابد  
وان تركا فيهما اي ان توك في احد الجنين المذكورين وهو الاربعه المتقدمه  
او الوزن في الجنس الآخر وهو الاخير ان لقوله عم الخطه بالخطه الحديث  
ويحل في غيرهما على العرف فلم يجر بيع البر بالبرمت ويا وزنا والذهب بحجبت  
متما كيدا كما لم يجر مجازفه واعتبرت عين الربوي في غير الصرف بلا شرط  
عقد الصرف ما وقع على جنس الثمان يعتبر قبض عوضه في المجلس لقوله عم  
الفضة بالفضة ماء وماء ومعناه يذابيه وما سواه مما فيه الربوا يعتبر فيه  
التيين ولا يعتبر فيه القابض خلافا للشافعي في بيع الطعام وجاز بيع القلي  
بالفسلين باعيانها خلافا لمحمد ان الثمنه تثبت باصطلاح الكل فلا تبطل باصطلاح  
واذا ثبت الثمان لتعين فصار كما اذا كانا بغير اعيانها وكبيع الدرهم بالدرهم  
ولهما ان الثمنه في حقها انما تثبت باصطلاحها اذا لولاه لغيره عليها فتبطل  
واذا بطلت الثمنه تتعين بالتيين فلا يعود وزني لبقاء الاصطلاح على العرف  
اذ في نفسه في حق العقد فساد العقد فصار كالجوزة بالجوزتين بخلاف القود  
لانها للثمنه خلقه وبخلاف ما اذا كان احدهما بغير عينه لان الجنس بانفاده  
يجرم والتم بالحيوان لانه يبيع الجوزون باليس بموزون وقال محمد لا يجوز الا اذا كان  
التم كالم يكون الزايد في مقابلة السقط والدقيق بحجبه والرتب بالرتب  
وبالتمر والعنب بالذبيب كيدا اخره عن الكل كيدا يتوهم اختصاصه ببعضه  
وهو قول الشافعي لا يجوز ان نقض الرطب بالجفاف والبرطبا او يملوا لانهما  
والتمر والذبيب المنقطع بالمنقطع منها متاويا وقال محمد لا يجوز جميع ذلك لانه يغير احواله

في ادرك

وهو قوله عم الخطه بالخطه  
مثلا مثلا

في ادرك للاحوال وهو المال ومما اعتبره في الحال عملا باطلاق الحديث المشهور فانه  
يتناول البر والتمر والعنب على اى صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع  
الرتب بالتمر ومحمد فرق بين هذه الفصول وبين الرطب بالرطب والرتب بالتمر  
ووجهها يطلب من الهداية ولحم حيوان بلحم حيوان اخر متفاضلا وكذا اللبن وكذا  
خل الدقل بحل العنب وشحم البطن بالالبه او باللمم والخبز بالبر والدقيق وان كان  
احدهما نسيه بيفتي لان الخبز صار عدنيا او موزونا فخرج من ان يكون مكيدا  
من كل وجه وهذا اذا كانا نقدين وان كان البراء الدقيق نسيه جاز ايضا وان كان  
الخبز نسيه يجوز عند ابي يوسف وعليه الفتوى لايبيع الجيد بالردى من الربوي  
والبر من التمر الا المتاويا فلا يجوز بيع الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة  
الا متاويا وان اختلفا جودة وصيانته ويجوز بيع درهم صحيح ودرهم غلط بغير  
صحيحي ودرهم غلط بالحقق الى اوى في الوزن وسقوط اعتبار الجودة والغلط  
ما يرد به بيت المال ويأخذ به التجار لايبيع البر بالدقيق او بالسويق او الدقيق  
بالسويق متفاضلا او متاويا والزيتون بالزيت والسهم بالحل حتى يعلم ان  
الزيت والحق اكثر من الزيتون والسهم يكون بعض الزيت اللطيف والما اعتبر  
العلم لان كونه اكثر من نفس الامر لا يكفي بل لا بد ان يكون ذلك معلوما بخلاف الزيت  
وصح بيع كبريت وكبريت بقرت بقرت وكبريت بغيره وبيع درهمين ودينار بدرهمين  
بجعل كل واحد من الجنين بخلاف وقال زهد والشافعي لا يجوز لهما ان في الصرف  
الى خلاف الجنس تغييره لانه قابل الجمله بالمجمله ومن قضيه الانقسام على  
الشروع لاعمال التبيين فالتيين لا يجوز وان كان فيه تصحيح الصرف ولان المتاويا

مصدر الصرف

يؤثر في الصرف  
وحيث ان يكرهها كما لا يخفى منه

ما لا يصح  
التيين كذا في بعض النسخ

يؤثر في الصرف  
فوجب الصرف وحيث ان يكرهها















قوله لان قيمته يختلف باختلاف الاماكن فان قيمة الكافور في مصر اكثر من قيمته في  
السودا لكثرة رغبة اهل مصر وقلة رغبة اهل السودا وبهذا يتبين ان ما ذكره  
صاحب الهداية في تعليل الاضحية ليس بصحيح وقبض رأس المال قبل الافتراق  
شرط بقائه على الصحة فهو ينفق صحيا ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض ولهذا لا يصح  
السلم مع خيار الشرط لانه يمنع تمام القبض لكونه مانعا من الانقضاء في حق الحكم  
بمختلف خيار الغيب لانه لا يمنع تمام القبض واما عدم ثبوت خيار الرؤية فيه فلانه  
غير مفيد لانه دين في الذمة فكلا رداه عليه بخيار الرؤية اعطاه غيره لكونه  
لا يتعين فلا يفيد فلو اسلم ما كفده او ما ردها رجع السلم اليه فكذا بطلت في حقه  
الدين فقط لانه دين بدين وصح في حصة النقد لوجود قبض رأس المال في  
المجلس بقدره ولا يشيع البطان لان القبض قبل الافتراق شرط البقاء  
فيكون ضعيفا بل لانه طارئ اذ السلم وقع صحيا في الكل والبطان الطارئ  
لا يشيع ضعيفا كان سببه او قويا كما اذا باع عبد بين فملك احدهما قبل القبض  
بطل العقد فيه دون الآخر ولم يجز التصرف في رأس المال والسلم فيه  
بان يعطى بدل احد هاتين آخر كما لو شركه كما اذا قال رب السلم لاخر اعطني  
نصف رأس المال فكون نصف السلم فيه لك والتولية قبل قبضه كما اذا  
قال اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه حتى يكون السلم فيه لك ولا شيء  
من السلم اليه بل رأس المال بعد الافتراق حتى يقبضه فعليه عدم التاخذ الا  
سلك او رأس مالك ان لا تأخذ الا السلم فيه حال قيام العقد او رأس مالك حال  
انفساخ ولو شري كراويا رب السلم بقبضه قضاء لم يمتنع لانه اجتمع هنا

قوله لان قيمته يختلف باختلاف الاماكن فان قيمة الكافور في مصر اكثر من قيمته في السودا لكثرة رغبة اهل مصر وقلة رغبة اهل السودا وبهذا يتبين ان ما ذكره صاحب الهداية في تعليل الاضحية ليس بصحيح وقبض رأس المال قبل الافتراق شرط بقائه على الصحة فهو ينفق صحيا ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض ولهذا لا يصح السلم مع خيار الشرط لانه يمنع تمام القبض لكونه مانعا من الانقضاء في حق الحكم بمختلف خيار الغيب لانه لا يمنع تمام القبض واما عدم ثبوت خيار الرؤية فيه فلانه غير مفيد لانه دين في الذمة فكلا رداه عليه بخيار الرؤية اعطاه غيره لكونه لا يتعين فلا يفيد فلو اسلم ما كفده او ما ردها رجع السلم اليه فكذا بطلت في حقه الدين فقط لانه دين بدين وصح في حصة النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس بقدره ولا يشيع البطان لان القبض قبل الافتراق شرط البقاء فيكون ضعيفا بل لانه طارئ اذ السلم وقع صحيا في الكل والبطان الطارئ لا يشيع ضعيفا كان سببه او قويا كما اذا باع عبد بين فملك احدهما قبل القبض بطل العقد فيه دون الآخر ولم يجز التصرف في رأس المال والسلم فيه بان يعطى بدل احد هاتين آخر كما لو شركه كما اذا قال رب السلم لاخر اعطني نصف رأس المال فكون نصف السلم فيه لك والتولية قبل قبضه كما اذا قال اعطني مثل ما اعطيت السلم اليه حتى يكون السلم فيه لك ولا شيء من السلم اليه بل رأس المال بعد الافتراق حتى يقبضه فعليه عدم التاخذ الا سلك او رأس مالك ان لا تأخذ الا السلم فيه حال قيام العقد او رأس مالك حال انفساخ ولو شري كراويا رب السلم بقبضه قضاء لم يمتنع لانه اجتمع هنا

صفحتان السلم ومنه الثالث كلاهما بشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين للحدث  
الذي ذكره في باب المراجعة ولو امر موصيه به صح اي لو اسقوص بواثم اشترى  
من آخر بواثم فامر المقرض بقبض البواثم قضاء لقوضه صح وان لم يعد الكيل  
لان القرض اعادة فكان المقبوض غير حقه نقدا كيدا يراهم يملك الشيء  
بحسن نسبه فلم يتحقق الصفقتان بشرط الكيل وكذا صح لو امر برب سلمه  
بقبضه منه اي بقبض المشتري من البائع له اي لاجل السلم اليه ثم نقض  
اي يقبضه لنفسه فاكاله لم يقل فقبضه لان في كاله معنى زائدا يراهم في الطعام  
وهو اخذ الكيل عقيب الكيل يقال كاله المعطى فاكاله لا اخذ له ثم نقض  
اذ خرج يجر فيه الكيلان ولو كان السلم اليه في ظرف رب السلم بامره بغيبته  
او كان البائع في ظرف او ظرف بينه بامر المشتري لم يكن قبضا لان في السلم  
لم يصح امر رب السلم بالكيل لان حقه في الدين لانه العين فامره لم يصادف  
ملكه فالسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعارة من رب السلم وفي البيع لم يصح  
امر المشتري لانه استعار الظرف من البائع ولم يقبضه فلما يصير في يده فكذا لا يقع  
فيه وانما قال بغيبته لانه اذا كان حاضرا ينتقل فعله اليه كما لو هم بل لانه  
لو كان حاضرا او كاله السلم اليه بحضرة وخلي بينه وبين الطعام يعطيه فافضا  
لان التخليه تسليم كذا في التبيين بخلاف كاله في ظرف المشتري بامره اي اذا  
اشترى بواثمين ودفع المشتري الى البائع ظرفا وامره ان يكيله ويجعله في ظرف  
ففعول البائع والمشتري غايب صح لانه ملك العين بالشر او فامره صادف  
ملكه فكون قابضا يجعله في ظرف ويكون البائع وكيدا في اسكال الظرف

صد الس

صد الس



فكون الطرف في يد المشتري حكما ولو كالدين والعين في طرف المشتري بان  
اشترى رجل من آخر كرا بعقد السلم وكذا مقيتا بالبيع ثم امر المشتري بالبيع  
ان يجعل الكرين في طرف المشتري ان بدأ بالعين كان قابضا اما في العين فله صحة  
الامر واما في الدين فلا تصالحه بملك المشتري وان بدأ بالدين لا اى للبيوع  
قابضا عند البايح اما في الدين فله عدم صحة الامر واما في العين فلا بد خلط  
بملكه قبل التسليم فصار مستهلكا عنده فينقض البيع وهذا الخلط غير مرضي به  
من جهة الجواز ان يكون مراده البداية بالعين فلم يتعين برصانه به حتى يكون  
شريكاه وعندهما هو بالختيار ان شاء ينقض البيع وان شاء شادكه في الخلط  
لان الخلط ليس باستهلاك عندهما ولو اسلم امة في كرا وقبضت الامة ثم تقابل  
ثم ماتت الامة في يده اى في يد السلم اليه بى التقابل ويجب قيمتها يوم قبضتها  
على السلم اليه برضا الى رب السلم ولو ماتت ثم تقابلها بى التقابل لان صحته  
تعتمد بقاء المعقود عليه وهو السلم فيه وكذا المقتضية اى هى كالمسلم في وجهه  
اى في وجهي التقابل بخلاف الشراء بالثمن فيهما اى في الوجهين المذكورين للتقابل  
ولو اختلف عاقبة السلم في شرط الردائه والاجل فالقول لمديهما اما اذا كان  
المدي السلم اليه قابلا للاتفاق واما اذا كان المدي رب السلم فكذلك عنده وعند  
القول للآخر وذلك لان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه بالاتفاق وان خرج  
ودفع الاتفاق على عند واحد فالقول لمدي الصحة عنده وعندهما المنكر وانكر  
الصحة والاستصناع باجل ذكر على سبيل الاستمهال دون الاستيعال فانه لا يصير  
مسما سلم فيعتبر شرائطه تعاطو فيه اولا خلافا لهما في الاول فانه يستصنع عندهما

مسألة

مسألة

وبدا اجل

وبدا اجل معلوم لا بد من هذا القيد لان الاجل باجل غير معلوم لا يخرج الى حد السلم  
فيما يتعامل كخف ومقمة وطست مخرج بيعا لاعدة الاستصناع ان يقول للصانع  
كالخفاف مثلا اصنع لي من ماكك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا الفصح  
الصانع على تسليمه تقريع على كونه بيعا لاعدة وانما قال على تسليمه ولم يقل على عمله  
لما سأل ان المعقود عليه العين دون العمل ولا يرجع الامر عنه والمبيع هو العين  
لا العمل فان جاء بالصنع غيره او هو قبل العقد فاخذه مخرج ولا يتعين له الا بالاختيار  
فصح بيع الصانع قبل اختيار الامر لم يقل فيه رؤية الامر لما عرفت ان مدار  
تعينه على اختياره وهو يتحقق بقبضه قبل الرؤية وله اخذه وتركه لما عرفت  
ان المبيع هو العين فله اختيار الرؤية ولم يصح فيها لا يتعامل كالسود عطف  
على قوله صح بيعا فقيده المذكور مقدما وهو ان يكون بلا اجل معلوم معتبرا  
ايضا والله اعلم بالصواب **مسائل شتى** صح بيع الكلب خلافا للشافعي  
لانه نجس العين عنده لا عندنا لانه ينتفع به وعن ابي يوسف لا يجوز بيع الكلب  
العقور والفهد والباع علمت اولا والذي كالمسلم في بيع غير الحر والخنزير  
والتي حقت او جرت في غير موضع الذبح وذبايح المجوسى كالخنزير فالمستثنى  
غير متحقق بها كما يفهم من الهداية وهما في عقد الذي كامل واثلة في عقد السلم  
فالخر عنده من ذوات الابل والخنزير من ذوات القيم ومن زوج مكرية  
قبل قبضها صح فان وطئت فقد قبضت لان وطئ الزوج حصل بتسليط من  
جهة المشتري فصار فعله كفعله والافلا اذ يجرد الزوج لا يتحقق القبض  
والقياس ان يتحقق لانه تعيب حكمي فيعتبر بالتعيب الحقيقي ووجه الحسن

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة

مسألة



ان في الحقيقة سبيلا على المحل وبه يصير قابضا ولا كذلك الحكمي فافترقا ومن  
 شري قنا اود ابة قال شيخ الاسلام خواهر زاده انما وضع المسئلة في العبد  
 لان الدار لان في الدار لا يتوضن القاضي لذلك ولا يبيعه فان القيس  
 ان لا يجوز في العبد ايضا الا انه يجوز فيه استحسانا ليسقط النفقة عن الباع  
 ولا يحتاج الى النفقة في الدار ومن هنا بين ان من ذكر الشئ بدل القن  
 لم يصب وغاب غيبة موقوفة فاقام بايعة بينته انه باعه منه فان قيل  
 البينة لا تقبل من غير خصم حاضر قلنا منته بنية تمام لكشف الحال لا للقبض  
 والخضم فمثل هذا ليس بشرط لم يبع في دينه ان في ثمن المبيع لا يمكن وهو  
 الباع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال حتى المشتري وان جهل مكانه يبيع اي  
 يبيع القن وادى الثمن ثم ان فضل شئ عيسك للمشتري وان نقص يبيعه  
 الباع اذا ظفر به ثم ان منه البيع وان كان قبل القبض الا انه ليس بمقصود  
 انما المقصود احياء حقه وفي ضمنه يبيع ببيع لان الشئ قد يبيع ضمنا وان لم  
 يبيع قهرا وان شري انا ان وغاب واحد فلم يضر دفع ثمنه وقبضه وحسه  
 ان حضر الغائب الى ان يأخذ حصته لانه مضطر اذا لم يكنه الانتفاع بنفسه  
 الابداء جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة ولو حتى الجس ما بقي منه شئ  
 والمضطر يرجع واذا كان له ان يرجع عليه كان له الجس عندهما الى ان يتوفى  
 حقه ولو جسد لا يصير غاصبا وعند ابى يوسف كان متطوعا فيها ادنى عن صاحبه  
 لانه قضى دين غيره فغير امره فلا يرجع عليه وليس له الجس ويصير غاصبا  
 به فملك بالقيمة وان شري شيا بالف مثقال ذهب وفضته يجب من كل نصفه

ماج السعد

ماج السعد

وفي بالف

وفي بالف من الذهب والفضة من الذهب مثاقيل ومن الفضة دراهم خسانه  
 وزن سبعة وزن سبعة قد سبق في كتاب الزكوة ولو قبض زينا بدل جيبه جاهلا  
 انما قال جاهلا به اذ لو كان عالما بصفة الموقوف عند القبض يسقط حقه بلا خلاف  
 وانفق او نفق الى هلك انما وضع في النفق او نفق اذ لو كانت قائم يرد ما ويزيد  
 اليها دعندهم فهو قضاء وعند ابى يوسف يرد مثل زينة ويرجع كجيبه لان حق صاحب  
 الدين يرعى من حيث الوصف كما يرعى من حيث القدر ولا قيمة له اذا قيل بجنبه  
 فوجب المصير الى ما ذكر وقال ابو حنيفة ان الجيب رد الزيف لاخذ الجيد الجيب له  
 بالنسبة الى شئ واحد ومثله لم يهد في الشرع وتكاليف الشرع ليست من هذا القبيل لانها  
 ليست بالنسبة الى شئ واحد ولحمذ فيه قولان الاول مع الجح وقوله الآخر مع الجح  
 يوسف ذكره في رهن المبسوط في الحفايق نقل عن العون ان ما قاله ابو يوسف  
 حسن وادفع للضرر فاخرناه للفتوى ولو فسخ او باض طيرة في ارض رجل او تكس  
 ظبي اي اكسر رجله انما قال تكسر لانه لو كسر ما احد يكون له لا للاخذ وفي بعض الروايات  
 تكس ادخل في الكنايس وهو ما داه فهو للاخذ لا لصاحب الارض لان الصبي  
 لمن اخذ منه اذا لم يكن مملوكا لذلك كصبي تقفل بشبكة نصبت للجفاف ودرهم  
 او سكر نثر فوقع على ثوب لم يرد له ولم يكف ولو اعد الثوب لذلك لو كف بعد  
 وقوعه عليه فهو لصاحب الثوب بخلاف ما اذا عطل النخل في ارضه لانه عد من  
 انزاله في ملكه بعا لارضه **كتاب الصرف** هو مبادل مال بمال  
 بها من جنس الاثمان انما زاد لفظ الجنس ليعلم غير المضروب من الذهب والفضة  
 ذكره خواهر زاده في فوائده ولم يقل من جنس واحد من الاثمان لان اثنان هما

صد السعد

صد السعد

كتاب الصرف

ماج السعد

ماج السعد



ليس بشرط والتعاقب المراد بالقبض في هذه العقد القبض بالبراجم لا بالتخلية  
 قبل الافتراق بشرط بقاء صحيحا قال خواهر زاده في فوائد هذه القبض بشرط بقاء  
 العقد على الصفة لا بشرط انعقاد يدل عليه قوله وان افتراق بطل العقد والشئ  
 انما يبطل بعد وجوده ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو شري به  
 اى بالثمن الغير المقبوض ثوبا فاشترى اى شراء الثوب ومن باع امة تعد الف درهم  
 مع قطع قيمة الف بالدين ونقد من الثمن الف او باعها بالدين الف نسيه والف  
 نقد او باع سيفا حلية خمسون وتخلص بلا حزمائه ونقد خمسين في نقد ثمن  
 الفضة وهو الف في بيع الامة والمحمسون في بيع السيف سكت او قال خذ هذا  
 من ثمنها امانة الاقيلان امرها يحل على الصلاح واما الثاني فلان المخصوص باحد  
 الشئتين ينسب اليهما قال الله يخرج منها اللؤلؤ والمرجان وخردجها من اجلها  
 فيحمل عليه لظاهر حاله والاف لظاهر من كلامه ان يكون المعنى خذ هذا على اثنين  
 كل منهما فافتراق بلا قبض بطل في الحلية فقط ان تخلص بلا ضرر والابطال فيها  
 وان غلب على الدرهم الفضة وعلى الدنانير الذهب فها فضة وذهب حكما في يجوز  
 بيع الى الصفة به ولا يبيع بعضه ببعض الامساويا وزنا على ما عرف في باب الربوا  
 وان لم يغلب سواء غلب الف الف او شيئا فيها في حكم عرضين فيبيع بالفضة  
 الى الصفة على وجوه حلية السيف الى ان كانت الفضة الى الصفة اكثر من الفضة  
 التي في الدرهم وعلم ذلك صحيح ان لم يتفرقا بلا قبض والا فلا يصح ويجوز  
 منفقا مع بشرط القبض وانما يصح صرفا للمجنس الى خلاف الجنس لانه في حكم  
 شيئين فضة وصفوفا بشرط القبض في الفضة بشرط في الصفو لدرهم القيمة المراد

ما في الشرع

بشرط ان يكون القبض على وجهه  
 كقبض على ثوب او سيف او الفضة

تجاء الشرع

بشرط ان يكون القبض على وجهه  
 كقبض على ثوب او سيف او الفضة

بقاؤه

بقاؤه صحيحا لما عرفت ان القبض شرط له لا للصفة اصل العقد قبل الافتراق  
 وبقاؤه المجلس ليس بشرط وان شري بالدرهم المفسوشة او الفلوس النافقة صح  
 فان كسدت قبل تسليمها بطل عنده وعندها لا يبطل ثم انه يجب قيمتها قبل البيع عند  
 ابي يوسف واخرى تعامل به الناس عند محمد فلو استوفى فلو شري فلو شري فلو شري  
 مثلهما عنده وعند ابي يوسف ربح يجب قيمتها يوم القبض وعند محمد يوم اكسا د  
 كما ومن شري بنصف درهم فلوس او دنانير فلوس او قيراط فلوس القيراط  
 عند الحساب نصف عشر الثمن مع وعليه ما يباع بنصف درهم او دنانير او قيراط  
 منها اى اشترى بنصف درهم او دنانير او قيراط على ان يعطى عوض ذلك الثمن  
 فلوسا صح وعلى المشتري من الفلوس ما يعطى في مقابلة ذلك الثمن وعند زفر  
 لا يجوز هذا البيع لان الفلوس عادية وتقدر بالالدانق وكوه يبنى عن الورق  
 وانا ان الثمن هو الفلوس وهن معلومة ولو قال لمن اعطاه درهما اعطني بنصفه  
 فلوسا ونصفه نصف الاية اى ان قال اعطني بنصفه فلوسا ونصفه ما ضرب  
 من الفضة على وزن نصف درهم الاجبة تسد البيع كذا في الدرهم كذا في الدرهم  
 نصف درهم فلوسا ونصف الاجبة لانه ذكر الثمن ولم يقسم على اجزاء الدرهم  
 فالنصف الاجبة بثلثه وما بقي بالفلوس ولو كرر اعطني صح في الفلوس فقط ولم  
 يصح في الدرهم الاجبة لانه لما كرر لفظ اعطني صار بيعين ومن باع انا فضة  
 وقبض بعض ثمنه ثم افتراق صح فيما قبض ثمنه فقط ولا يشيع الفساد لانه طار  
 واشتركا في الاء وليس للمشتري الرجوع في الشركة لان القويط جاء من قبل  
 حيث افتراق عن صاحبه قبل نقد ثمن الكل وان استحق بعضه اخذ المشتري باقيه

ما في الشرع

فكذلك يجب ان يكون القبض على وجهه  
 كقبض على ثوب او سيف او الفضة  
 نصف درهم بنصف درهم  
 وفي الصالح الدانق تسد الدرهم  
 والقيراط نصف الدانق

صدر الشرع



بخصته اورده لان الشركه غيب قد جاعل من قبل الشرح لان قبله فلم ولاية الرد ولو  
 اتحق بعض قطعه نفقة بيعت اخذ ما بقي بخصته بلا خيار لان التبعيض لا يضر  
 فالشركه فيها ليست بعيب وصح بيع من عليه عشرة دراهم من ماله الى من الدين  
 دينار بها اي تلك العشرة مطلقه ان لم يضاف العقد الى العشرة التي عليه  
 ان دفع الدينار وتفاضت العشرة بالعشرة وجهه ان يجب بهذا العقد ثني يجب  
 تعيينه بالقبض والدين ليس بهذه الصفة فلا يقع المقاصة بنفس العقد لعدم  
 الجانبة فاذا تفاصا تضمن ذلك فسخ الاول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك  
 يكون اسببه الا ببدل الصرف وفي الاضافة الى الدين تقع المقاصة بنفس العقد  
 والفسخ قد ثبت بطريق القضاء وزفر خالف فيه لانه لا يقول بالاضافة  
 هذا اذا باع الدينار بعشرة مطلقه اما اذا باعه بالعشرة التي له عليه صح بلا خلاف  
 وتقع المقاصة بنفس العقد والله اعلم **كتاب الكفالة**  
 هي فم ذمة الى ذمة في المطالبة سواء كان المطلوب من احدها هو المطلوب  
 من الآخر كما في الكفالة بالمال او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب  
 من الاصيل فيها هو المال ومن الكفيل النفس ولفظ المطالبة باطلا لا ينظمها  
 لانه الدين هو الصحيح ذكره في البداية وعند البعض هي فم ذمة الى ذمة في الدين  
 لانه لو لم يثبت الدين لم يثبت المطالبة والاول هو الصحيح لانه لم يعمد في الشرع  
 ان يجب دينان ولا يتوفى الا لهما لانه منقوض بمسئله صح الكفيل بجنس اخر  
 على ما ياتي بل لانه لا ينظم الكفالة بالنفس والكفالة بالعيني والكفالة بالفعل والاف  
 وجوب المطالبة بدين غيره فهو مودكى في الوكيل بالشراء وهي ضمان بالنفس والمال

صدر الشرح

هذا هو الذي هو في  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين

من الكفالة

هذا هو الذي هو في  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين

هذا هو الذي هو في  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين

والاول يفتح بكلمات بنفسه وبايعه بعن البدن ويجوز شاع وبضعت وبعلى  
 والى وان ازعم او قبيل به ويلزمه احضار المكفول به اذا طلبت المكفول له  
 فان لم يحضره جبه الحاكم هذا اذ لم يظهر عجزه واما اذا ظهر فلا يحبس الا ان  
 لا يحال بينه وبين الكفيل فلما زعمه فيطالبه ولا يحول بينه وبين استقامه ذكره  
 في الايضاح وان عين وقت تسليمه ذلك ويبرأ بموت من كفل به ولو كان  
 عبدا اراد به دفع ثمنه ان العبد مال فاذا تعدر تسليمه لزم قيمته ويدفعه الى من  
 له حيث يمكنه فخاصته وان لم يقبل اذا دفعت اليك فانا بمرئى فلا يبرأ ان سلم  
 في بنية او في الواد او في السجن وقد جبه غيره اي غير هذا الطالب قيل هذا  
 اذ كان السجن سجين فاض آخر وان سوط تسليمه في مجلس القاضي وسلم في الوقي  
 او في مصر آخر بمرئى وقال زفر اذا سلمه في السوق سواء كان في ذلك المصرا وفي  
 مصر آخر لا يبرأ به يفتقر لها ونفس في اقامة الحق وتسلم المطلوب نفسه  
 من كفالة اي كفالة الكفيل لانه مطالب بالمضور فكان له ولاية الدفع وتسلم  
 وكيل الكفيل ورسوله اليه بشرط ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك حكم  
 الكفالة وانما قال اليه لان رسوله الى غيره كما لا جنى ولو مات المكفول لم يفلح  
 والوارث مطالبة به اي مطالبة الكفيل بالمكفول به وان كفله بنفسه عا له  
 ان لم يأت به غدا فهو ضامن لما عليه ولم يسلمه عند الزمة ما عليه فخالفا لشافعي  
 له انه تعليق سبب وجوب المال بالخط فلا يجوز البيع ولنا انه تعليق لوجوب المطالبة  
 لا لوجوب المال عا له فلا شبهة له بالبيع فيصح كذا في البينين ولم يبرأ من كفالة  
 بالنفس لعدم سبب البراءة وان مات المكفول عنه في الصورة المذكورة ضمن المال

هذا هو الذي هو في  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين

صدر الشرح

هذا هو الذي هو في  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين

صدر الشرح

هذا هو الذي هو في  
 من يبيع بدينار او بدينين او بدينين



لوجود الشرط وهو عدم سبب البراءة الثاني به ومن ادعى على رجل ما لمقدرا  
 كأنه دينار بينه أو لا يبين صفته على وجه يصح الدعوى أو لم يبين فلفل  
 بنفسه آخر على أنه ان يوافق به غذا فعليه المال صحته الكفاية ويجب المال  
 عند الشرط خلافا لمحمد قيل عدم الجواز عنده بناء على أنه أطلق المال ولم يقل  
 التي على المدعى عليه فعمل هذه الفرق بين بيان المدعى المال وعدم بيان  
 وقيل بناء على أنه عالم بين المدعى لم يصح الدعوى فلم يستوجب احتضاره  
 المدعى عليه إلى مجلس القاضي فلم يصح الكفاية بالنفس فلا يجوز الكفاية بالمال  
 لاتبانها عليها ففما هذه أن بين كون الكفاية صحيحة ولما أنه يرد بالمال المقدار المهور  
 فان بين المدعى فظاهر وان لم يبين فبعد ذلك ان يبين يلحق البيان بأصل  
 الدعوى فتبين صحة الكفاية بالنفس ويثبت عليها الكفاية بالمال ولا جبر على  
 كفاية في حد وقصاص منه عنده وعند ما يجبر في حد العذف لان فيه حق العبد  
 والقصاص لان الغالب فيه حق العبد والحق المترأش حد الرقبة بها ولم ان  
 مبناها على الدر في الجبر على اعطاء الكفاية فيها فيفضي الى فساد الوضع وليس به  
 الجبر عند ما همنا ان يجبر بالجس وغيره من العقوبة ولكن يامر بالملازمة وان  
 يدور معه حيث دار ولو سمحت نفسه به أي لو اعطى برضاه كفاية فيها صح قال  
 في البدائع ويجوز الكفاية بنفس من عليه القصاص في النفس ومادونها وجب القذف  
 والسرقة اذا بذلها المطلوب بلا خلاف بين اعياننا هو الصحيح ولا جبر فيها  
 حتى يشهد فيه متورا ان اعدل يعرف القاضي لان الجس للثمة منها والتمه  
 تثبت باحد شرطى الشهادة العدد والعدالة وصح الكفاية والرهن بالحلح

صدر السمع

هذا هو الحق والبرهان او هو الحق والبرهان

هذا هو الحق والبرهان

لأنه

لأنه دين يطالب به يمكن الاستيفاء بخلاف الزكوة لأنها ليست بدين لما ذكرنا  
 الزكوة أنها من الديون بل لأنها ليست من الديون المطلق لسقوطها بالموت  
 واخذ كفاية بالنفس ثم آخرها كفاية أي ليس اخذنا في تركها للاول الكفاية  
 بالمال نصح ولو جهموا الا اذا كان ديناً صحياً الدين الصحيح على ما فهم من الهداية  
 حيث قال بشرط ان يكون ديناً صحياً ومراعاة ان لا يكون بدل الكفاية هو لا يثبت  
 مع المناقاة ولا يكفي ذلك وصحة الدين لتحقيقه في دين الزكوة هو ان لا يصح الكفاية  
 به لا يعال ذلك لفقد وصف الاطلاق عما ذكرنا ان لا يفقد وصف الصحة  
 لاننا نقول شرط الاطلاق غير خارج عن شرط الصحة والاعمال مع الكفاية فبالوجه  
 ما قيل الدين الصحيح لا يسقط الا بالبراءة او بالبراء والمرد من الابرار ما يقع  
 الحكمي وهو ان يفعل فعلا لا يبرأ منه سقوط الدين فلا يرد النقص بدين المهر لان سقوط  
 بمطاعها لابن زوجها من قبيل الابرار بالمعنى المذكور كوكفلت بما لك عليه  
 او بما يدركك في هذا المبيع يستحق ضمان الدرك وضمان الاحتقاق لانه يتضمن  
 للمشتري رد الثمن اذا استحق المبيع ولا يؤخذ ضمان الدرك ان استحق المبيع ما لم  
 يقض بثمنه على بايعه اذ بمجرد الاحتقاق لا ينتقض البيع في ظاهر الرواية  
 ما لم يقض بالثمن على البائع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل  
 او علق بشرط ملائم الملازمة تثبت بكون الشرط سببا لوجوبه كقوله ان استحق  
 المبيع او يكون مكانا من الاستيفاء كقوله ان قدم فلان ولا يلزم ان يكون مكفولا  
 قال في البدائع لان قدمه وسيلة الى الاداء في الجملة لجواز ان يكون مكفولا  
 او مضاربه او يكون سببا لغرض الاستيفاء منه كقوله ان غاب فلان فخذ جملته

صدر السمع  
 الفصل في طلب من الغائب منه

الحال السمع

هذا هو الحق والبرهان

هذا هو الحق والبرهان

هذا هو الحق والبرهان

هذا هو الحق والبرهان



الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها كخبا بعت فلانا لو قال ما غصبك اهل هذه  
الدار لم يخرج حتى تسمى اثنتان بعينه ولذلك قال فلانا ذكره الزاهد في شرحه  
او ما ذاب اي ما دج لك عليه او ما غصبك فعلى ما شرطية معناه ان بايوت  
فلانا فاني ضامن لثمنه لما اشتريته منه فاني ضامن للبيع لان الكفالة بالبيع لا يجوز  
عليما ياتي وان علق بحد الشرط المراد من جرد الشرط والشرط الحذف ليس بمعارف  
لا كان هبت الريح اوجاء المطر يعني لا تصح الكفالة ان علق بسبب الريح وكوه  
كنزول المطر لانه لا يصح التعليق وتصح الكفالة كما لا يصح التاجيل وتصح الكفالة  
اذا جعل الاجل فيما الى سبب الريح قال القاضي ابو زيد في الاسرار لا خلاف في  
الكفالات انها تبطل بالشرط المحضة لا يقال ان الكفالة لا تصح تعليقها بالشرط  
لا تبطل بالشرط الفاسدة لاننا نقول نعم لا تبطل بالشرط الفاسدة لكن تبطل  
بالشرط الغير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لفساد الشرط المذكور  
بل لكونه غير متعارف عما افصح عنه قاضيان في شرح الجامع الصغير حيث قال  
ان الكفالة بالمال تبرع ابتداء بمنزلة الوصية حتى لا تبطل بالشرط الفاسدة مع  
في الثاني لان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل بعد الاداء اذ الكفل بانه فيكون  
بيعاً في الزمان الثاني والبيع لا يحتمل التعليق والوصية تحتمل فقلنا بالشهين  
وقلنا بانه يحتمل التعليق بالشرط المتعارف ولا يحتمل بالشرط المتعارف كدخول الدار  
فان كفل بالكل عليه فمن قدر ما قامت به بينته وبلا بينته صدق الكفيل فيما يورثه  
مع خلفه على نفى الزيادة على العلم لا على البتات على النسيان والاصيل في قوله  
بكثر منه في نفسه فقط اي لا يتعدى قوله الى الكفيل لعدم ولاية عليه والقرار

على الغيرة

على الغيرة

هذا هو الوجه في الكفالة بالشرط المتعارف  
فان الكفالة بالشرط المتعارف لا تبطل بالشرط الفاسدة  
بل لكونه غير متعارف عما افصح عنه قاضيان في شرح الجامع الصغير  
حيث قال ان الكفالة بالمال تبرع ابتداء بمنزلة الوصية حتى لا تبطل  
بالشرط الفاسدة مع في الثاني لان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل  
بعد الاداء اذ الكفل بانه فيكون بيعاً في الزمان الثاني والبيع لا يحتمل  
التعليق والوصية تحتمل فقلنا بالشهين وقلنا بانه يحتمل التعليق  
بالشرط المتعارف ولا يحتمل بالشرط المتعارف كدخول الدار فان كفل  
بالكل عليه فمن قدر ما قامت به بينته وبلا بينته صدق الكفيل فيما يورثه  
مع خلفه على نفى الزيادة على العلم لا على البتات على النسيان والاصيل  
في قوله بكثر منه في نفسه فقط اي لا يتعدى قوله الى الكفيل لعدم ولاية  
عليه والقرار

على الغير لا يتعدى الا اذا كان عن ولاية وللطالب مطالبة من شاء من اصيله وكفيله  
ومطالبتهما فان طالب احدهما فله مطالبة الآخر لان المطالبة بالكفالة لا تقتضي  
الملكية بخلاف المالك اذا اختار رضين الغاصبين لانه يتضمن التملك منه عند  
القاضي به فلا يمكنه التملك من الثاني وتصح باهر الاصيل وبلا امره ثم ان امره  
صبي غير محجوب عليه وغير عبد محجور عليه رجع عليه بما فتنه حتى لو كان ما فتنه  
جيداً وادى زيوفاً يرجع على الاصيل الجيد وكذا اذا صالح على جنس آخر لانه  
بمبادلة فيملكه فيه جرح جميع الالف ويرد عليه ان فيه تملك الدين من غير عليه  
الدين ولا صحة له وقيل في دفعه ان الدين يجعل ثابتاً في ذمة الكفيل ضرورة  
صحة التملك وفيه نظر بعد ادائه الى طالبه ولا يطالب قبله لانه لا يملك قبل الاداء  
لانه انفعدها بينهما بمبادلة حكمية وان لم يامر لم يرجع فان لوزم بالمال فله ملازمة  
اصيله وان جسد فله جسد لانه لحقه بالحقه فيعامل بمثل وان ابرأ الاصيل او في  
الحال برئ الكفيل لسقوط الدين ومنه ظاهر على اصيل من قال ان الدين واحد  
وكذا على اصيل من قال انه متعدد ولان تعدد حكمي تسقط باداء واحد وان ابرأ  
هو لا يبرأ الاصيل لان عليه المطالبة وبقاء الدين على الاصيل بدونها جائز وان  
عن الاصيل تار عنه بخلاف عكسه اعتباراً للبراءة الموقت بالمعوبة فان صالح  
الكفيل الطالب عن الف على ما برئ الكفيل والاصيل لانه اضاف الصلح الى  
الالف الدين ومن على الاصيل فيه ائتمن تعالى وبراءته توجب براءة الكفيل  
ثم برئاً جميعاً عما ائتمن براءة الاصيل وان صالح عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل  
لان منه الصلح ابراء للكفيل عن المطالبة فلا يوجب براءة الاصيل وان قال

ما العيب  
فدراجا عندهما  
ان الملك  
وجه النظر انهم ابوا عن مداخلتي خطأ  
من قال الكفالة ضم الذمة الى الذمة  
في الدين وانجاوا اليه منها  
تأمر فقط فاضح

استطاعتها بعض ما في الوثائق  
لانها ما تقدم منه  
صدر الرعي



الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع على اصيلة لان البراءة التي ابداؤها  
من الكفيل وانتهى الى الطالب لا يكون الا بالايفاء فكانه قال برئت  
بالاداء الى قيرج بحال على الاصيل ان كانت الكفالة بامر وانما لم يذكره  
لانها مائة ما تقدم وكذا برئت عند ابي يوسف حلا فالمجدرج له ان البراءة تكون  
بالاداء والابراء فيثبت الادنى ولا يرجع الكفيل بالشك ولا ييوسف انه  
اقتد بالبراءة التي ابداؤها من المطلوب وهي بالاداء فيرجع وهذا اذا كان  
الطالب غائبا فان كان حاضرا يرجع بالبيان اليه لان الاجمال جاء من جهته  
كذا في شرح الجامع الصغير وغيره وفي ابراهيم سقط عنه لاعتن الاصيل ذكره  
في الحقايق انما يقل لا يرجع لاشعاره السقوط عن الاصيل ولا يصح تعليق  
البراءة على الكفالة بان شرط كسائر البراءة ولا الكفالة بما تقرر سيقاؤه على الكفيل  
كالهدود والقصاص واللعان وبالوديعة ومال المضاربة والشركة وبالوصية  
والمساجير والمؤمن اي بالية لكن يصح تسليم بعد القبض الى الرهن والبيع  
اراد الكفيل بالية وذلك لان ماليتها غير مضمونة على الاصيل فانه لو ملك  
ينفسخ البيع ويجب رد الثمن واما الكفالة بتسليم المبيع قبل القبض فصحيحة لكن  
لو ملك لا يجب على الكفيل شيء بخلاف الثمن لانه دين يملك استيفاءه على الكفيل  
كسائر الديون وانما فصل هذه الاربعة عما قبلها لانها من نوع آخر قال صاحب  
اما الكفالة بالاعيان فهي انواع ثلثة احدها الكفالة بعين موصوفة غير واجب  
التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة وهي لا تصح اصلا والثاني الكفالة  
بعين موصوفة لكن واجب التسليم كالعارية والمساجير والمساجير وكذا العين

٢٦/١

المضمونة

المضمونة بغيره كالمبيع قبل القبض مضمون بالثمن وكالتسليم مضمون بالدين والجنوا  
في الكل واحد وهو ان تصح الكفالة بتسليم العين ففي ملك لا يجب على الكفيل  
قيمة العين والثالث المضمونة بنفسه كالغصوب والمبيع بيعا فاسدا والمقبوض  
على سوم الشراء يصح الكفالة به ويجب عليه تسليم العين مادام باقيا واذا ملك  
يجب عليه تسليم قيمته متى ثبت الغصب بالبيينة او بالاقدار وبالحمل على دابة  
مساجرة معينة اذ لا قدرة له على تسليم دابة الغير بخلاف غير المعينة لانه يمكنه  
الحمل على دابة نفسه والحمل هو الاستحقاق هكذا قالوا ويرد على التعليل الاول ان  
ان لا يصح الكفالة بتسليم دابة معينة مساجرة مع انها صحيحة على ما تقرر فالوجه  
ما في البديع وهو ان في الاول الواجب على الاجر تسليم فعل الدابة دون الحمل  
فلم يكن الكفالة بالحمل كالمضمونة على الاصيل فلم يجز وفي الثاني الواجب عليه  
فعل الحمل دون تسليم الدابة فكانت الكفالة بالحمل كالمضمونة على  
الاصيل فيجوز وتجدد عبده مستاجر لها معين لما ذكره البداية وعن ميت  
مفسر هذا عنده وقال لا يصح لان الدين كان ثابتا في حيوته فلا يسقط الا  
بالايفاء او بالبراء او انفساخ سبب الوجوب وبالموت لم يتحقق واحد منها  
ولهذا يؤخذ به في الآخرة ولو تبرع انسان بقضا له جاز له ان كفله بدين  
ساقط لانه مامات ولم يترك مالا ولا كفيلة يسقط في حق احكام الدنيا فلا يصح  
الكفالة به وانما تصح التبرع به بناء على انه باق في حق صاحبه لان سقوطه عن الديون  
ضرورة فيقدر بقدر ما فيظهر في حق من عليه دون من له وبلا قبول في المجلس  
قال في الحقايق كفله بنفس رجل او بماله عن رجل بغيره الطالب جاز عنده

صد

الحمل



وعندها لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فيستوقف على اجازته انتهى في شرط  
الصحة مطلق القول واما قبول الطالب بخصوصه فانما هو كالتفاد اذا اقل  
عن موثرته في مرضه بامره لا بد من منه القيد على ما افصح عنه صاحب البداية  
في تصويره المسئلة ويرشدك اليه التعليل الاتي ذكره مع عينة غرامة لان  
ذلك في الحقيقة وصية ولهذا يصح وان لم يتم المكفول له وبما لا يكتفى به بامره  
انه ليس بدين صحيح حر كفل به او عبده ذكره دفعاً لتوهم ان كفاية العبد بدينه  
ان يصح لا يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لانه محل الكفاية ولا يرجع اصل  
بما أدى الى كفيته وان يعطه طالبه اي اذا عمل الاصيل فاذا مال الى الكفيل  
بامره ليس له ان يشرده وان لم يعطه الطالب بعده كما اذا عمل اداء الزكوة  
لان الكفاية بامر المكفول عنه انفق سبباً للدينين دين الطالب على الكفيل  
ودين الكفيل الى المكفول عنه مؤجلاً الى وقت اداؤه فاذا وجد السبب وعجل  
صح الاداء وملك الكفيل فلا يبرده المكفول عنه وهذا بخلاف ما اذا اداءه على  
وجه الرسالة لانه محض امانة في يده فارجح الكفيل فيه اي فيما أدى الاصيل  
اليه فهو له لا ينصدق به ولا يبرده الى قاضيه ان كان اي مارج فيه مما لا يتعين  
كالدرهم والدنانير لانه حلال طيب لما ذكرنا انه ملكه والاى ان كان مما يتعين  
بالتعيين كالكرز فده اليه اي القاضيه احب لانه يمكن فيه خبث بسبب ان  
للاصيل حق استرداده على تقدير ان يقضى الدين بنفسه فيكون حق الاصيل  
متعلقاً به وهذا الجبث يعمل فيما يتعين بالتعيين بخلاف ما لا يتعين بالتعيين  
لم يكن الرد احب في المسئلة السابقة ولا يجب عليه في الحكم منه اخذه في رواية

ما السد

صدر السد

صدر السد

ما السد

ما السد

الجامع الصغير وقال اموله ولا يبرده على الذي قضا وهو رواية عنه وعن ابنه  
كفيل امره اصيلة بان يتعين عليه ثوبا اي امر اصيلة الكفيل بان يشتري له ثوبا  
باكثر من القيمة ليقضى به دينه بطريق العينة مثل ان يستوفى من ثوب عشرة  
فيأتي عليه ويبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة مثلاً نسبة رغبة في ثوب  
الزيادة فيبيع المستوفى بعشرة ويحمل خمسة ويجب عليه للباقي خمسة عشر  
الى اجل مسمى به بما فيه من الاعراض من الدين الى العين وهو مكره لما فيه من الاعراض  
عن مبرة الاقراض مطاوعة الشح النفس ففعل فهو له اي الثوب للكفيل  
وما رجع بايعه فعليه ثوب من اثمان لا يحسن المشتري نظراً الى قوله على وهو  
وليس بتوكيل وقيل هو توكيل فاسد لان المبيع غير متعين وكذا الثمن لجهالة  
ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء للمشتري وهو الكفيل والرجح اي الزيادة  
عليه لانه العاقد ولو كفل بما ذاب له او بما قضي له عليه وغاب اصيلة فاقام  
مدعيه بينة على كفيته ان له على اصيلة كذا اردت لان المكفول به مال مقضى به  
وهذا في لفظه القضاء ظاهر وكذا في الاخرى لان معنى ذاب تقرر وهو القضاء  
او مال يقضى به وهذا ما مضى اريد به المستقبل والدعوى مطلق عن ذلك فلا يصح  
وان اقام بينة ان له على زيدا كذا او هذا الكفيل بامره ابنة امثلة لا تعلق له بما قبله  
قضى عليها ويكون للكفيل حق الرجوع على الاصيل خلافاً للزفر لانه لما انكر  
كان زعمه ان هذا الحق غير ثابت بل المدعى ظلم فلما يكون له ان يظلم غيره قلنا  
الشرع كذا به فبطل زعمه وفي الكفاية بامره على الكفيل فقط اي ان اقام بينة  
انه كفيته بامره يقضى القاضى بالمال على الكفيل فقط ولو ضمن الدرك بطل

مطلوع العينة

خط صدر السد من العينة

صدر السد

صدر السد



دعواه بعده لأنه ترغيب للمشتري في الشراء فيكون بمنزلة الإقرار بملك البائع  
فلا يصح دعواه بعد ذلك وإنما اطلق الدخوى ليعم دعوى النفع ولو شهد  
الكتب شهادته وقسمه لأن الشهادة ليس فيها ما يدعي عما أقر البائع بالملك  
إذا البيع يوجد من غير المالك كما يوجد من المالك ولعله كتب الشهادة ليحفظ أو  
او ينظر في البيع حتى إذا رأي فيه مصلحة أجاز له وقوله ختم وقع اتفاقاً باعتبار  
عادتهم قالوا إن كتب في الصك باع ملكه أو بيعاً نافذاً وهو كتب شهد بذلك  
بطلت لأن شهادته تكون اقراً بأن البائع قد باع ملكه أو باع بيعاً نافذاً  
فاذا ادعى الملك لنفسه بعد ذلك يكون مناقضاً ولو كتب شهادته على إقرار  
العاقدين بعدم التمسك بغيره ولو ضمن العهدة إنما بطل منه الفحان لأن العهدة  
قد جاءت لمعان للصك القديم وللعقد وطوقه وللدرك وللمني وفلا يثبت  
احداً بالشك ولا تأثير في تمام هذه التعليل لعدم صحة الكفالة بالعهدة بمعنى  
الصك لكونه ملكاً للبائع أو الخصاص منه عنده لأنه عبارة عن خلع البيع  
عن المشتري وتسليمه لملكه وهو غير قادر عليه وعندهما هو بمنزلة الدرك  
وهو تسليم البيع أو ثمة فصح في الخلاف راجع إلى التفسير والمضارب التي لرب المال  
أي باع المضارب وضمن الثمن لرب المال أو الوكيل بالبيع لموكله إنما لا يكون فيها  
لأن الثمن أمانة عند المضارب والوكيل فالضمان تغيير حكم الشرع ولأن حق  
المطالبة لهما فيصيران ضمانين لنفسهما إذا أحدهما يابون حصته صاحبه من غير عبء  
بأعاه بصفقة بطل لأنه لو صح الضمان مع الشركة يصير ضماناً لنفسه ولو صح  
في نصيب صاحبه فيؤدي إلى قسمته الدين قبل قبضه وذلك لا يجوز وبصفتين لا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

صدرا السعدي

لأنه لا شك في كتمان النوايب وهي إما كحق كرى النهار وإما كرس واما بوقوف  
لتجيز الجيش وغير ذلك واما بغير حق كالجلبات وزياننا والكفالة بالاولى صحيحة  
ووالثانية خلاف والفتوى على الصحة فانها كالديون الصحيحة حتى لو اخذت من  
الائتمار فله الرجوع على مالك الارض والقسمة الفرق بينهما وبين النوايب ان القسمة  
ما يكون راتباً والنوايب ما ليس براتب كذا قيل وان قال ضمنته الى شهر صدق  
وان ادعى الطالب انه حال اى اقرانه كيف يدعى على فلان وادعى الاجل فصدة  
المقوله وهو الطالب في الكفالة وكذا في الاجل كان القول قول الموكل لانه اقر له  
بثبوت حتى بعد شهر هـ دينا كان او مطالبة والمقوله يدعيه المال وهو ينكر فكان  
القول قوله بخلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فصدة المقوله في الدين وكذا في الاجل  
حيث يكون القول فيه قول المقوله لان الموكل اقر بالدين ثم ادعى حقاً لنفسه  
وهو الاجل فلا يقبل قوله بلابينة والله اعلم **باب كفالة الرجلين**  
دين على اثنين كفل كل عن الآخر بامره لم يرجع عما شاركه الا بما ادى زائداً على  
النصف لان وقوع المؤدى عما عليه اصالة اولى عن وقوعه عما عليه كفالة  
وكو كفلان ثبت عن رجل بامره ثم كفل كل به اى بعد ما كفلا بذلك الشيء عن الاصيل  
كفل كل واحد من الكفيلين عن صاحبه بامره بذلك الشيء رجع عليه اى رجع  
كل منهما على صاحبه بنصف ما ادى وان قل لان الكل كفالة ههنا فلا رجوع  
ثم يرجعان على الاصيل لانها ادى بامره دينه بامره احدهما بنصفه والآخر  
بنصيبه وان شاء رجع على الاصيل بكل ما ادى لانه كفل بكل المال بامره ههنا  
اذا كفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على التوافق كفل كل واحد

٢٠٢

لانه



منها عن صاحب الجميع واما اذا نقل كل واحد منها بالنصف ثم كفل كل واحد  
منها عن صاحب في كالمسألة الاولى في الصبي حتى لا يرجع على شريكه بما أدى الم  
يزد على النصف وكذا لو كلفا عن الاصيل بجميع الدين مقام ثم كفل كل واحد  
عن صاحب لان الدين ينقسم عليها نصفين ولا يكون كل واحد منها كفيلا  
عن الاصيل بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منها عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم  
كفل واحد منها عن صاحب بالنصف وان ابرا الطالب احدهما اخذ الآخر كله  
لان كلاهما كفيلا بالكل عن الاصيل ولو فسخت المفادضة اخذ رب الدين ايا  
شأن شريكها بكل دينه لما عرفت ان شريكه المفادضة تضمن الكفالة ولا يرجع  
على صاحب الا بما أدى زائدة عما النصف كما ان جهة الاصله راجحة على جهة  
النيابة كفا له كانت او و كفا له فلا يختلف الحكم يكون المودعي هو المشتري  
او صاحب عبد ان كوتا بصفقة لابد من وحدة العقد في تشيئة وجه الاستحسان  
على ما استقف عليه ولذلك اعتبر في صورة المسئلة واما تعيين الجبل بان يقال  
الى سنة مثلا فلا حاجة اليه وكفل كل عن صاحب بامره رجح كل على اخر بنصف  
ما أدى هذه الاستحسان والقياس ان لا يجوز لان فيه كفاية المكاتب والكفالة تبدل  
الكفالة وكل واحد بانفوا به باطل فعند الاجتماع اولى فصار كذا اذا كانت كفتها  
بعقدين وجه الاستحسان ان تصرف الانسان يجب تصحيحه بعد الامكان وقد  
امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال كله على كل واحد منها في حق المولى  
وفي حق نفسه وعق الآخر تعلق باداة فيطالب المولى كل واحد منها بجميع المال  
بحكم الاصله لا بحكم الكفالة فايها أدى عتق وعق الآخر تبعاله كما في ولد المكاتب

في المسئلة الاولى ان صاحب الجميع يبيع بدينه المودعي  
في المسئلة الثانية ان صاحب الجميع يبيع بدينه المودعي  
في المسئلة الثالثة ان صاحب الجميع يبيع بدينه المودعي

من مع

صدر السورة

صدر السورة

صدر السورة

صدر السورة

كن

كفل كل واحد منها كفيلا في حق صاحبه لان المال في الحقيقة مقابل بهما حتى تقسم  
عليها فصار كفا لتهما عليه اصاله وكفا له المكاتب بما عليه جائزه فكما ان  
كل واحد منها اصيل في الكل كفيلا عن صاحبه في حق صاحبه بالكل ولا يظهر  
الكفالة الا في حق صاحبه لانها ضرورة فيتعذر بقدر ما حتى يكون مطابقة  
المولى كل واحد منها بحكم الاصله لا بحكم الكفالة فاذا أدى احدهما شيئا وقع  
عن كل البديل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لاسوائها فيرجع به عليه بخلاف  
ما اذا كانت كتابتهما بعقدين لان عتق كل واحد منها يتعلق باداة المال على حدة  
وهو صحيح في نفسه فلا حاجة باذكر ان من الطرفين فلا يوجد وجه الاستحسان فيمثل  
الكفالة بحكم القيس فان عتق السيد احدهما قبل الاداء وقع ولان ياخذ حصه  
من لم يعققة منه اصاله ومن العتق ضمان ورجع العتق على صاحب بما أدى عنه  
لا صاحب عليه بما أدى عن نفسه لان غير العتق اصيل فلا يرجع على احد  
اذا أدى والعق كفيلا عنه بامره فيرجع به عليه وما لا يجب على عبده حتى  
يعتق حال على من كفل به مطلقه غير متوض للمول والناجيل لان المال حال  
على العبد لوجود السبب وقبول الذمة الا انه لا يطالب بعسرة اذ جميع مامعه ملك  
المولى ولم يرم من يتلقه به والكفيل غير معسر ولو أدى رجح عليه بعد عتقه  
ان كانت بامره ولومات عبده مكفول برقبته واقيم بينه انه لم يدعي ادعى رجل  
رقبة عبده فكفل بها آخر فمات العبد فقام للعبد المدعي بينه انه لم يرض كفيلا قيمته  
اذ على المولى رد رقبته على وجه يكلفها قيمته وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت  
تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذا على الكفيل بخلاف ما ادعى مال على العبد

من دهم ان المال غير حال في العبد  
قد دهم مسر

ما كلف



كفهل آخر برقيته فاث العبد فان يملك الصورة لاشئ على الكفيل لبراءة الاصيل  
 كي اذا كان المكفول بنفسه قرا وان كفيل سيده عن عبده او هو غير مدين قيده  
تعيي المكفالة فان كفله تعب المدين عن مولاه لا يرفع عن سيده فحقق وادى لا يرفع  
على صاحبه لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان احدهما لا يستوجب ديناً على  
الاخر وقال زفر ان كانت الكفالة بالامر يرجع كل واحد منهما على صاحبه لان الماني  
وهو الرق قد زال قلنا وقعت غير موجبة للرجوع فلما قلب موجب له بعد ذلك  
**كتاب الحوالة** هي نقل الدين اذا المطالبة من ذمة الى ذمة  
 الاول عند ابي يوسف والثاني عند محمد فيجوز ابراء المحال المحيل من الدين لا عند  
 ابي يوسف كذا في التبيين تنقح بالدين لبالعين برضى المحال والمحال عليه  
 ولا حاجة الى رضى المحيل ذكره محمد في الزيادات وانما اشتراط القدوري للرجوع  
 عليه فلا اختلاف في الرواية واذا تمت الحوالة بالقبول برئ المحيل من الدين  
 هذا عند ابي يوسف وعند محمد لا يبرأ الا عن المطالبة لئلا يفرغ ولم يرجع عليه اي على  
 المحيل المحال بدينه الا اذا تولى حقه بموت المحال عليه مقلداً او خلفه منكر  
 حوالة لا يثبت عليها هذا عنده وقال بهما وبان فلس القاضى بنا على ان يقلس  
 القاضى معتبر عندها خلافاً له وتنص بدهام الوديعه ويبرأ المحال عليه وهو  
 المودع عن الحوالة بهلاكها في يده وبالمقصود ولا يبرأ المحال عليه وهو الفاضل  
 عن الحوالة بهلاكها لان مثلها يخلو بانما قلنا لان مثلها دون لان قيمتها لان الدائم  
 من المثليات وبالدين اي بدين المحيل على المحال عليه فلا يطلب المحيل المحال  
 بذلك الدين لانه تعلق به حتى الغير مع ان المحال اسوة لغواء المحيل بعد موته

٢٨ السعة

صدر السعة

٢٨ السعة

صدر السعة

في نومه عند السعة

صدر السعة

كتاب الحوالة

دندك

وذلك ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة لتعلق حق المحال بذلك الدين لكنها  
 ادى مرتبة من الزمن حتى لا يكون المحال احياناً بعد موت المحيل وفي عبارة مع  
 اشارة الى ان ذلك التعلق لا ينافي في عدم كونها حتى به وفي المطلق له اي في الحوالة  
 التي لم يقيد بالوديعه والمقصوب او الدين المحيل الطلب اي طلب الوديعه والمقصوب  
والدين من المحال عليه ولم تبطل الحوالة باخذ ما عليه اي على المحال عليه او عند  
وهو الدين والمقصوب والوديعه هذا في المطلقه خاصه على ما افصح عنه صاحب  
البنية ولا يقبل قول المحيل للمحال عليه عند طلبه اي طلب المحال عليه من المحيل  
مثل ما احال محال عليه بما ثم طلب منه المائتة احدث بدين لي عليك  
مقول القول وغرض من ذلك القول دفع رجوعه عليه وانما لا يقبل قوله عليه  
عند انكاره لان سبب الرجوع عليه متحقق وهو قضاء دينه بامره وقبول الحوالة  
لا يكون اقراراً بالدين لانها تنص من غير ان يكون للمحيل على المحال عليه شئ  
ولا قول المحال للمحيل عند طلبه ذلك اي طلب المحيل ذلك المال من المحال اعلمني  
بدين لي عليك ويؤمر المحال له برد ما اخذه الى المحيل لان المحيل ينكر ان عليه  
شئ والقول للمكر ولا يكون الحوالة اقراراً من المحيل بالدين للمحال على المحيل  
لانها مستعمله للوكالة ايضا ويكره السفينة بضم السين وفتح الاء موب  
سفته قيل معناه المحكم وفيه نظر وقيل بمعنى المجوف واطلق على الوض الموقوف  
تشبيهاً وفيه بعد وهي اراض لسقوط خط الطريق صورتها دفع قرضاً بخراسا  
مثلاً الى رفيقه الفاضلة الخطرة الطريق لياخذ مثله بخوارزم من يده  
او يدنايبه وانما كره لان فيه جرم منفعة وهي سقوط خط الطريق وقد نهى النبي

صدر السعة

حيث قال وحكم العقيدة في هذه الجملة ان الركايات  
 مطالبة بمطالبة المحال عليه ثم قال وفيه ثلاثة اقسام  
 بخلاف المطلقه لا تعلق كقوله بل بذمة فاما بطل  
 الحوالة باخذ ما عليه او عند السعة

صدر السعة

عم



كتاب القضاء

عن فرض جرمه منفعه كتاب القضاء  
 فان كلامهما من باب الولاية والشهادة اقوى لانها مدرسة على القضاء ملزم  
 على الخصم فلهذا قيل حكم القضاء يستفي من حكم الشهادة وشرط اهليتها اى اهلية  
 اداها شرط اهليته فالفاقد اهل له يصح تقليده ويأثم المقلد كما يصح قبول شهادته  
 ويأثم القابل ولو فسق العدل استحق العزل في ظاهر المذهب يجب على من  
 قلده ان يعود له وعليه ثلثا وعند بعضهم ينعزل وعليه الفتوى والاحكام  
 للملاوية لا للصحى ولو قلده جاهل مع ترك التفريع لان الجاهل ههنا مقابل  
 العالم لا مقابل المجتهد ويرشدك اليه خلاف الشافعي ونحوه الا قد روي الاول  
 وعند الشافعي لا يصح تقليده الجاهل والفاقد وما قاله كان انحط في زماننا  
 الاحباط ما قلنا لان في اشتراط العلم والعدالة سد باب القضاء ولا يطلب  
 القضاء ولا يابس في الدخول فيه لم يقل وصح الدخول فيه لان الصحة لا تدل  
 على عدم الكراهية لمن يشق عدله وكرهه على خلاف عجزه او حيفه يكفي احدهما  
 في الكراهية نقص عليه القدوري ومن قلده قال ديوان قاضي قبله وهي الخابط  
 التي فيها الضكوك والسجلات والزم محبوبا اقر بحق لان الاقرار ملزم لا من  
 انكره بالبينه وان اخبر به المعزول لانه بالقول التحق بالكره عايا وشها لا يؤد  
 لا تكفي والآى وان لم يقر البينة على المحبوس المنكرين ادى عليه ايا ما ان كل  
 من له حق على فلان بن فلان المحبوس فليجهر مجلس القضاء فان حضر خصم  
 جمع بينه وبينه وان لم يحضر اتى عليه ايا ما عا حسب ما يرى ثم تخليه بعد اخذ  
 الكفيل لاحتمال ان يكون محبوبا حتى الغايب وعمل في الودائع وعلة الوقف

ما ج ١

ما ج ٢

ما ج ٣

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

بشرط ما جازت بينة او اقرارا  
 وحده ان يذكر منها كما لا يخفى

بالبينه او باقرار ذي اليد لا بقول الموقوف كما اذا اقر ذو اليد انه تسلم  
 اى من القاضي الموقوف وصدق بلابين قاض عزل وقال لزيد اخذت منك  
 الفاضيت به ليرود ودفع اليه ولو قال قضيت بقطع يدك في حق وادعى زيد  
 اخذه وقطعه ظلم واقرب كونها في قضائه لانه ما اقر بكونها في زمان قضائه والظاهر  
 ان القاضي لا يظلم فالقول للقاضي وكذا اذ لم يقر بكونها في زمان قضائه بل قال  
 وانما فعلت منه اقبل التقليد او بعد العزل هو الصحيح وهو اختيارنا في الاسلام  
 والصدقه بالشهد لانه اسند فعله الى حاله معمودية منافية للضمان وقال الامام  
 السرخسي القول قول المدعى لان هذا الفعل حادث فيضاف الى اقرب اوقافه  
 ولا حصر ازعى محل الخلاف قال واقرب كونها في قضائه ويجلس للحكم جلوسا  
 ظاهره حتى يعلموا انه جلس لقطع الخصومات المصلحة من الاعطاف وغيره  
 في مسجد وعند الشافعي يكره جلوسه في المسجد والجامع ادلى بهذا اذ كان الجامع  
 في وسط البلد وان كان في الطرف فينظر مسمى آخر في وسطه تيسيرا للناس  
 ولو جلس في داره واذن للناس الدخول جاز ولا يقبل مديته الشك في التقليل  
 الا من ذي رحم محرم او ممن اعتاد مهادنة قدر اعلم اذ لم يكن له خصوصية  
 ولا يحضر دعوة العامة لان الخاصة وهي مالو علم المضيف ان القاضي  
 لا يحضره الا يتخذ ما لاجل القضاء ويدخل في هذه الاطلاق قريبه وهو قول  
 الشيخين خلافا للمجد فيما ذكره الطحاوي وقول الكل فيما ذكره الخشاف  
 ويشهد الجنازة ويعود المريض ويستوى بين الخصمين جلوسا واقبالا  
 ولا يستر احدهما ولا يضيف ولا يثيب اليه ولا يلقنه حجة ولا يضيء في وجهه



صدر السيرة

صدر السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

أطلق المزاج ولم يقيد بقوله مع لانه في مجلس الحكم لزمه به مهابة القضاء  
وكره تلقين الشاهد بقوله الشاهد بكذا وكذا واستحسنه ابو يوسف فيما لا تهمه  
فيه وذلك فيما لا يثيقه بتلقيه زيادة علم ويجبس الخصم مدة رأيا  
مصلحة في الصحيح اختلف الروايات في تقدير ما والصحيح ما ذكره لاختلاف  
احوال الاشخاص في ذلك بطلب ولي الحق ذلك ان امتنع المقر عن الايفاء  
بعد امر القاضي به اذ لم يوف كونه ما ظاهرا اول الوجهة فلعلمه طمع في الامهال  
فلم يصيب المال وثبت الحق بالبينه فانه يجب كما ثبت لظهور المصل  
بالكراهة فيما لزم بعد كسر أي المعجل وكفالة وبدل لا عن مال حصل له كشيء يسير  
وفي نسخة عرس وولده لا في دينه اي لا يجس في دين الولد وفي غير ما لا نحو  
الديارات وارث الجنائيات ان ادعى فقهه الا اذا قامت بينة بضده والله اعلم  
**كتاب القاضي الى القاضي** ان شهد واعلى خصم حاضركم بما وكتب  
به وهو السبيل وان شهد واعلى غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب  
وهو الكتاب الحكمي وكتاب القاضي الى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة  
ويقبل فيما لا يسقط بشبهة دل يفي بوجهه على انه لا يقبل في حجة وقود ولا حجة  
الى ان يقال اذا شهد به عنده لما سأل ما يعني عنه كالكدين والعقار والكنج  
والنسب والمفصوب والامانة والمصاربة المجودين اعتبر في الاخير قيد  
المجود لانها اذ لم يحج لا يحتاج الى كتاب القاضي واذا جحد اصرار معصوية  
وفي المفصوب تجب القيمة وهي دين فيجوز فيه الكتاب الحكمي وانما يقبل  
فيما ذكر اذ لا احتياج الى الاشارة بل يعرف بالصفة لانه العين المنقول

كتاب القاضي الى القاضي  
ان شهد واعلى غائب لم يحكم  
وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب  
وهو الكتاب الحكمي  
وكتاب القاضي الى القاضي  
وهو نقل الشهادة حقيقة  
ويقبل فيما لا يسقط بشبهة  
دل يفي بوجهه على انه لا يقبل  
في حجة وقود ولا حجة الى ان  
يقال اذا شهد به عنده لما سأل  
ما يعني عنه كالكدين والعقار  
والكنج والنسب والمفصوب  
والامانة والمصاربة المجودين  
اعتبر في الاخير قيد المجود  
لانها اذ لم يحج لا يحتاج الى  
كتاب القاضي واذا جحد اصرار  
معصوية وفي المفصوب تجب  
القيمة وهي دين فيجوز فيه  
الكتاب الحكمي وانما يقبل  
فيما ذكر اذ لا احتياج الى  
الاشارة بل يعرف بالصفة  
لانه العين المنقول

للحاجة

للحاجة الى الاشارة فظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يقبل في العبد  
دون الامنة لقلبة الاباق فيه دونها وعنه يقبل فيها بشرائط تعرف في موضعه  
عن محمد بن بول فيما ينقل مطلقا وعليه المتأخرون ويجب ان يقرأ على من يشهدهم  
او يعلمهم به ويحتم عندهم ويسلم اليهم ويدفع اليهم كتابا آخر مختوما و ابو يوسف  
لم يشترط شيئا من ذلك واكتفى بشرط ان يشهدهم ان هذا كتاب وختمه وفي رواية  
عنه ان الختم ايضا ليس بشرط وبه اخذ الامام الرضا عليه السلام اعلم ان الكتاب  
يدفع الى الشهود عندهما وكذا عند ابى يوسف على هذه الرواية فلهذا  
قال ان الختم ايضا ليس بشرط واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضوره  
وبشهادة رجلين او رجل وامرأتين لم يشترط القدر في ظهور العبد والتفويض  
وبه اخذ المصنف في الهداية والصحاح انه يقضي بعد ثبوت العدالة لانه اذا ذكره  
الخصاف لانه ربما يحتاج الى زيادة الشهود وانما يمكنهم اداء الشهادة بعد  
قيام الختم والقدرى ان يقول نعم لا يمكنهم اداء الشهادة الا بعد قيام الختم  
فتح الكتاب لا ينافيه انما ينافيه قيامه عليه الفوق واضح واذا شهدوا ان كتاب  
قاض فلان قرأه علينا في محكمته وختمه وسلمه اليه ففتح القاضي وقرا على الخصم  
والزعم فامية ان بقى الكاتب قاضيا فيبطل بوجه وعزله ووزوجه عن الاهلية  
قبل وصوله وكذا المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه  
من قضاة المسلمين واسقط ابو يوسف شرط ان يكتب الى قاض معين حين  
ابتلى بالقضاء واستحسنه كثير من المشايخ تهمل للامر وان مات الخصم ينفذ  
القاضي على وارثه وفتح قضاة المرأة الا في حجة وقود اعتبر را بشهادتهما ولا

صدر السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

ماجد السيرة

قال الرضا عليه السلام في بعض النسخ على الشهود  
ان يكتب الكتاب واثباته على كل من يكتب فلان هذا  
صحيح فان الكتاب يدفع اليهم في الرواية المذكورة



قاضي ولا يوكل وكيل الا من فوض اليه في المفوض نائبه لا ينوب عنه  
وموته موكله بل هو نائب الاصيل حتى صورة التوكيل بالذكر لان الوكيل  
يموت الموكل بخلاف نائب القاضي فكانت موضع اشتباه فينبها بان المفوض  
ليس بموكل حقيقة بل الموكل من فوض اليه التوكيل وغيره اي غير المفوض ان فعل  
نائبه عنده او اجازة هو انما صح فيها لانه اذا فعل بحضوره ينتقل الفعل اليه  
وكذا اذا فعل بغيره ووصل الخبر اليه فاجاز او كان الوكيل الاول قد التزم  
في الوكالة صح اذ بتقدير التمن حصل رايه وباعل برائك يوكل يعني اذا اذن  
الموكل للوكيل بمثل ما ذكر من العبارة كان له ان يوكل غيره ويمضي حكم قاضي  
لم يقل حاكم احتراز عن الحكم لان الحكم فيه غير هذا ولم يقيده بقوله اخر ليعلم  
حكم نفسه قبل ذلك في مختلف فيه ترك التقييد بقوله في الصدر الاول لانه  
مع كونه خلافا للماضي لا يجمع قوله والاجماع على اصل الشئين غير مخالف للكتاب  
الذي لم يختلف في تأويله السلف مثل القضاء بكل متروك التسمية عمداً فانه مخالف  
لقوله ولا تاكولوا مما لم يذكر اسم الله عليه والسنة المشهورة مثل القضاء  
بكل المطلقة ثلثا بنجاح الزوج الثاني بلا طي فانه مخالف للحديث العيلة  
وهو مشهور والاجماع مثل القضاء بكل متعة النساء فان الصواب رضوان

اسم تعالى عليهم اجمعين قد اجموعا على فساد ما اذا كان الاختلاف في نفس  
القضاء اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه فيه روايتان في رواية لا ينفذ  
ذكره الحضاف وهو الصحيح لان محل الخلاف الثاني لا يوجد قبل القضاء  
فاذا قضى فوجد محل الاختلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يبرح احدهما  
منه ان هذا في غير ما

منه ان هذا في غير ما

صدر السبع

صاحب الدلالة

ما في السبع

منه ان هذا في غير ما

منه ان هذا في غير ما

ومثال ذلك قضاء من ولي بالتشوة والقضاء بجواز ام الولد واما القضاء  
على الغائب فلا يصح مثاله لان المجتهد فيه سبب القضاء وهو ان البينة  
هل تكون حجة من غير خصم حاضر للقضاء ام لا ذكره صاحب الخلاصة في كتاب  
المفقود ومنها شرط آخر وهو ان يكون القاضي عالماً بان ما حكم فيه مجتهد فيه  
ولا يكفي فيه علمه بان المسئلة مجتهد فيها كما اذا قضى ببيع ام الولد غير عالم  
بانها ام الولد فانه لا يجوز ولو كان عالماً بان مسئلة ام الولد اجرتها دينه  
ذكره في منية المفتي وفيما اجمع عليه الجمهور لا يعبر خلاف البعض قال  
في الهداية وذلك خلاف وليس باختلاف ذكره قيد القول لا يعبر تعليلاً له  
ولذلك لم يقل لان ذلك خلاف يعني ان عدم اعتبار مخالفة البعض ليس  
بل مقيده بان يكون خلافاً لا اختلافاً وذلك ان واحداً منهم اذا خالفهم  
ان يسوغوا له ذلك يكون اختلافاً كخالف ابن عباس رج في اشترط حجب  
الام الى السدس من الثلث بالجمع من الاخوة وان لم يسوغوا له ذلك يكون  
خلاف كخالفته رضى عنه في حرمة ربوا الفضل هكذا ينبغي ان يلاحظ المعام  
ولا يلتفت الى ما سبق الى بعض الاولام ثم قال في الهداية والمعتبر الاختلاف  
في الصدر الاول وانما لم يقل اختلاف الصابة رج لان اهل الصدر الاول لا يلزم  
ان تكونوا صابياً كما توهم ذكر في التوقييم ان المعتبر في الاختلاف هو اختلاف  
الصابة رج ومن كان بينهم لا اختلاف ان في ولا اختلاف ما لك لانها لم  
يكونا موجودين في زمن الصابة فلم يكن خلافاً معتبراً وفيه نظر والقضاء  
في العقود والفسوخ اراد بالفسخ ابطال العقد باي وجه كان بيع المطلق

صدر السبع

ما في

ما يحفظ

صدر السبع

صدر السبع

ما في السبع

منه ان هذا في غير ما



وانما يقل بجرمة او حبل لان الاول ينسظم القضاء بالجرمة بسبب الرضاع ونحوه  
وانما القضاء بالملك بالاراز في المباهات وليس للقاضي ولاية الانشاء فيها  
بخلاف القضاء في العقود والفسوخ والصواب تعنون المسئلة ولو بشرها زور  
ينفذ ظاهر اوطا الاصل ان قضاء القاضي بشا بدي الزور في لولاية انشاء  
في الجملة ينفذ الخل عنه خلافا لما هو قول اشافي وقضاؤه فيما ليس له ولاية  
انشاء اصلا لا ينفذ الخل بالاجماع وجه الفرق عنه ان قضاء القاضي كتحمل  
الانشاء انشاء له فينفذ ظاهر اوطا كما لو انشاء صريحا لان القاضي مأمور بالقضاء  
بالحق ولا يقع قضاؤه بغير فيما يحتمل الانشاء الا بالاحتمال لان اليقينة  
قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة فيجعل انشاء صريحا لان القاضي مأمور  
بالعقود والفسوخ مما يحتمل الانشاء من القاضي فان للقضاء ولاية انشاء  
في الجملة بخلاف الملك المرسل لان نفس الملك مما لا يحتمل الانشاء ولهذا لو انشاء  
القاضي او غيره صريحا لا يصح وبخلاف ما اذا كانت المرأة محرمة بالعدة او الزدة  
او الرضاع او المصاهرة كذا في البدائع فلا شك ان على مذهبنا ان لا بد  
في المسئلة المذكورة من زيادة قيد وهو ان لا يكون في المحل مانع عن انشاء  
العقد فلو اقام بينة زور انه تزوجها وحكم به حل له وطهرها ولها المكين  
وشروطه على ما انتهت عليه انما ان يكون المحل قابلا فاذا كانت تحت زوج او كانت  
معتدة لا يقبل الانشاء ولا يشترط الشهود في النكاح الذي ينشئه القاضي  
لانه مقتضى في ضمن صحة القضاء وما ثبت اقتضاء لالتراعي فيه شرائط القضاء  
في مجتهده في خلاف مذهب لم يقل بخلاف رأيه لايامه ان يكون الكلام

صدر السعة

باب السعة

في المجتهد

في المجتهد خاصة وليس كذلك ناسيا قال ابو الليث في العيون لو ان قاضيا ختم  
اليه في امر من الامور ما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك الى مذهب وشي  
مذهبه وقضى بخلافه فان اباح رج قال يعنى هذا الحكم ولا يرجع عنه وقال ابو يوسف  
يرد ذلك ويقتضى بما كان على رأيه فذلك وذكر القاضي الامام على السفدرى  
وشمس الائمة الرخسي في ادب القاضي قول محمد مع ابى يوسف او عمدا  
لا ينفذ عندهما في العذر واما ان عنه وقال لا ينفذ في الوجهين وبقي ذكره  
في الهداية وقيل الفتوى على النفاذ ذكره في الكافي ولا يقضى على غايب الا بحضرة  
نايب حقيقة سواء كان بانابة كالوكيل تركه المصنف لظهوره وبانابة  
الشرع كوصي القاضي او حكما بان كان ما يدعى على الغايب سببا لا محالة ذكر  
منه القيد في الحقايق وفائدة الاحراز عما يزيل سببته صورة رجل اشترى  
جارية ثم ادعى ان مولاه زوجها من فلان الغايب واراد رد ما يبيع الزوج  
لا يقبل منه لاحتمال انه طلقها وزال العيب ما يدعى على الحاضر منه في غير  
صورة يطلب تفصيلها من المطولات وان كان شرطا كما اذا ادعى عبدا على  
مولاه انه علق عتقه بتطبيق زيد زوجته واقام بينة على التطبيق بغيبة زيد  
لا يقضى من المتأخرين من قال في الشرط ايضا يقضى كما في السبب منهم فخير  
الاسلام على البردوي والصحيح انه لا يقضى ولا حاجة الى ان يقال انما لا يقضى  
على الغايب في صورة الشرط اذا كان فيه ابطال حقه اما اذا لم يكن كما اذا علق  
طلاق امراه بدخول زيد في الدار يقضى لان عبارة على تدل على ذلك لانه  
ظاهرة ويقرض مال اليتيم ويكتب ذكر الحق لان في الافراض مصلحة لبقاء

باب السعة  
من ينفذ وجه العدل عن قول محمد بن النعمان  
حضره او شرعا منه

صدر السعة

صدر السعة

صدر السعة

عليما افصح عن قولهم انما حصة من مال لانه  
ليس فيها ابطال حتى الغايب فلا يكون قضاء  
على الغايب مبررا



المال محفوظا مضمونا والفاضي يقدر على الاستخراج والكتابة ليحفظه وفي كتاب  
 الوصايا من جمع الفادى والفاضي انما يملك الاقراض اذ لم يكن ان يشترى  
 بماله مستقلا اما اذا امكنه فلا يملك الاقراض بل يتعين الشراء كما قال محمد  
 وكذا اذا وجد من يدفع اليه المال مضاربة انتهى وان اقضى الوصى ضمن لانه  
لا يقدر على الاستخراج والاب يضمن الوصى في اصح الروايتين لعجزه عن الاستخراج  
وصح حكيم الخصمين من صلح قاضيا ولزمها حكمه بالبينه والنكول والاقرار  
واخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة شاهد حال ولايته لان اجارته ح  
 قائم مقام شهادة رجلين بخلاف ما اذا اخبر بالحكم لان قضاء الولاية والحقاق  
 بواحد من الرعايا وتكمل منهما ان يرجع قبل حكمه ولا يصح حكم الحكم والمولى المستعمل  
وفدعه وعسه كما لا تصح الشهادة له ولا التحكيم في حقه وقود الاصل ان حكم  
 الحكم بمنزلة الصلح فجاز استيفاءه بالصلح يجوز فيه الحكم وما لا فلا واستيفاء  
 الحد والقود لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالحكم ودينه على العاقلة في دم خطا لانهم  
 لم يحكموه وان حكم به على القاتل لا يصح ايضا لانه مخالف لحكم الشرع الا اذا  
 ثبت القتل باقراره لان العاقلة لا تعقله وصح في سائر المجتهدات كالحكم  
 في الكليات بانها رواج وفسح اليقين المضاف وغير ذلك وذكر المجتهدات كالحكم  
 على غيره بالاطريق الاولى ولا يفتى به دفعا لاجراس العوام كان الفاضل امام  
 ابو علي النخعي يقول نكتم هذه الفصل ولا نفتي به كيلا يتطرق الجهال الى ذلك  
 فيؤدق الى مدمم هذه ميثا واذا رفع حكمه الى قاض ان وافق مذهبه امضاه  
 وان ابطله اى ليس حكم الحكم حكم المولى في ان المختلف فيه يصير مجمعا عليه

ما ارشد  
 صدر الس  
 فيه قصه  
 ما ارشد  
 صدر الس

ما ارشد  
 صدر الس  
 ما ارشد  
 صدر الس

ما ارشد

**مسائل شتى** ليس لصاحب سفيل عليه علو لافران يده وسفله اذ يفتى كونه  
 بلارضى الاخر منه اعنده وعند ماله ذلك وللاهل ذائفة مستطيلة ينشعب  
 منها رائقة مستطيلة غير نافذة فتج باب في القصى اى فى المنعبة من الاولى  
 وفي متديرة لزق طفا اى اتصال طرفا بالمتطيلة والمراد بغيرها نهاية  
 سعتها ولا يلزم ان يكون مثل دائرة او اقل ذلك على ذلك تصويره  
 الائمة الخلو اى حيث قال في كتاب الشفعة من محيط سكة غير نافذة بيعت فيها  
 دار فاملا شفعاء لانهم شركاء في حقوق المبيع فان كان فيها عطف فان  
 كان مرقا فاصحاف العطف اولى بما بيع في عطفهم لانه بسبب التبرع يصير  
 العطف المربع كالمفصل عن السكة لان مبيعات الدور في العطف المرتبة على  
 هيئة الدور في السكة فصار العطف المربع بمنزلة سكة اخرى فصار كسكة  
 في سكة ولهذا يكنهم نصب الدرب في اعلامهم وان كان العطف مدورا فافا كل  
 سواء لان العطف المدور اعوجاج في بعض السكة وبذلك لا يصير بمنزلة  
 سكتين لان مبيعات الدور فيها لا يتغير بسبب الاعوجاج فكانت سكة واحدة  
 لهم ذلك ومن ادعى بينه في وقت فسل بينه فقال قد جديتها فاشترته  
 منه او لم يقبل ذلك واقام بينه على الشراء بعدها تقبل وقبله لا جواب  
 القبول وعدمه ينظم الصور بين اى ما اذا قال جديتها فاشترته منه وما  
 اذ لم يقبل ذلك ثم ان عدم القبول في الصورة الاولى لا للنقض بين الطرفين  
 لانه مشترك بين الوجهين وكما يمكن التوفيق في احدهما بتوسط المجدد كذلك يمكن  
 التوفيق في الاخر بتوسط القاطلة بل للنقض بين الدعوى والشهادة لانه

مسائل شتى

انكوا يفتح الكاف  
 اى الدورى النكول  
 زانت النكول  
 كذا من طرف الى طرف  
 صدر الس  
 مدور في عامه

ما ارشد

صدر الس

قال تاج الزينية في شرح الهداية لظهور  
 الشافى اى بين الدعوى والشهادة لانه  
 انما في قوله فاشترته منها للتوفيق  
 فيكون دعوى الشراء بعد الية



ادعى الشراء بعد الهبة وشهد الشهود على الشراء وعبارة البداية صريحة في ذلك  
 واما عدم القبول في الصورة الثانية فلان دعوى الهبة اقرب بان الموصو  
 ملك الواهب وقت الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبله بخلاف دعوى الشراء  
 بعده لانه يقر ملكه وقت الهبة قال في التبيين ولو لم يذكر لها تاريخ او ذكر  
 لاحدهما ينبغي ان يقبل بينته لان التوفيق ممكن بان يجعل الشراء متاخرا ومن  
 ادعى ان زيدا اشترى جارية وانكر وترك المدعى حصونه واقرن تركه  
 بفعل يدل على الرضاء بالفسخ كما مساك الجارية ونقلها الى منزلهما واتخذهما  
 حلالا وطهرها لانه تعذر للبائع حصول الثمن من المشتري فقات رضاه تبينة  
 بفسخه كما احتج الى بيع القاضي بل لما تقرر في موضعه ان جميع العقود يفسخ  
 بالمجود اذا وفقه صاحبه بما يدل على الرضاء به غير النكاح فانه لا يقبل الفسخ  
 وصدق المؤقب قبض عشرة دراهم لا بد من ذكر جنس الثمن في صورة المسئلة  
 لان تمام الفرق بين السوقة واختيارها موقوف عليه فان خروج السوقة  
 من جنس الدراهم لا من جنس العشرة مطلقا ثم ادعى انها زينة او بنهرجة  
 الزينة ما زينة بيت المال لنوع قصور وجوده الا انه يجري فيه المعاملتين  
 التجار والبنهرجة ما يرده التجار لرداءة فضته وانما التي باداة التراضي للردالة  
 على الفصل بين الاقرار والدعوى فانه لا بد منه في تمام الجواب في بعض صورة  
 المسئلة على ما استقف عليه لامن ادعى انها سوقة لان اسم الدراهم يقع على  
 الزينة والبنهرجة دون السوقة وهي التي وسطها خاص او خاص ووجهها  
 فضة وهي موب سوبه ولا من اقر قبض الجياد اوحقه او الثمن او بالاستيقاء

بشهادة الشهود على الشراء  
 في صورة الثانية  
 في صورة الاولى  
 في صورة الثالثة  
 في صورة الرابعة

في صورة الخامسة  
 في صورة السادسة  
 في صورة السابعة

لان الاستيقاء

لان الاستيقاء عبارة عن قبض الحق بوصف التمام ثم في قوله قبضت دراهم جيادا  
 لا يصدق في دعواه الزينة مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا وفيه اذا اقر  
 انه قبض الثمن اوحقه او استوفى ثم ادعى انها كانت زينة فان كان مفصولا  
 لا يصدق وان كان موصولا صدق لان قوله جياد مفسر فلا يحمل التأويل بخلاف  
 غيره لانه ظاهره ان قبضه في التأويل وقوله ليس لي عليك شيء للقر بطل اقاربه  
 وبطل لي عليك الف بده بلا حجة او تصديق من الخصم لغو وان قال المدعى عليه  
 عقيب دعوى مال ما كان لك على شيء فاقط فاقام المدعى بينته على الف وهو  
 على القضاء والابراء قبلت منه خلافا لغيره لكان الناقض ولنا ان التوفيق  
 ممكن لان غير الحق لا في الواقع فقط بل في الزعم ايضا قد يقضى وبه بينه  
 وان زاد على النكاح ولا عكس ردت تعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين  
 وبراءة دون المعرفة قال في الاسلام البزدوي في شرح الجامع الصغير  
 وذكر القدوري في هذه المسئلة عن اصحابنا ان بينة القضاء تقبل لان الحجج  
 او المحذرة قد يامر ببعض وكلاهما بارضائه ولا يوفيه ثم يعرف بعد ذلك فيمكن  
 التوفيق وقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير فعلم منه لو كان المدعى عليه  
 يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينته لانه لا يمكنه التوفيق من هذه الوجوه  
 وفيه نظر لان معنى المكان التوفيق على ان يكون احدهما ممن لا يتولى الاعمال  
 بنفسه لا على ان يكون المدعى عليه بخصوصه منهم وتصوير القدوري المكان  
 التوفيق لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور ودلت هذه المسئلة على انه  
 اذا امكن التوفيق بين الكلامين توقف من غير دعوى التوفيق ومن اقام

ما في الرواية



بينة على شراء واراد الرد بعيب ردت بينة بآيعة على براءة من كل عيب اقامه  
 البينة لا يكون الا بعد الحكم والختم فلا حاجة الى ان يقال بعد الحكم ببيعهم ثم انها  
 من مسائل الى مع الصغيرة وصورتها فيه منه ومن ادعى على آخره باع جارية  
 فقال لم ابها منك فقط فاقام البينة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة فاقام البينة  
 على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة فاقام البينة ان يرى اليدين كل عيب لم تقبل  
 بينة الباع ولم يذكر فيه خلافاً بين اصحابنا وذكره الحنفية في اخراجه القاضى  
 واثبت فيه الخلاف فقال لا تقبل بينة الباع على البراءة في قول ابى ح وقال ابو  
 تقبل وجه قول ابى يوسف ان هناك ايضا يمكن التوفيق لانه يجوز ان يقول  
 لم يكن بيننا بيع ولكنه لما ادعى البيع سألت ان يبرأ الى عن العيب فابراى فلما  
 امكن التوفيق قبلت البينة لعدم التناقض وعلى هذا الصورة التي ذكرها المصنف  
 لا يصلح ان تكون موضع خلاف لابي يوسف لان وجهه لا يتشبه فيها انما تشبه  
 في الصورة المنقولة عن الجامع الصغيرة ومن لم يفرق بين الصورتين لم يكن على  
 بصيرة ومنهم من قال في تعليل خلافة لان التوفيق ممكن بان لم يبعها هو وانما  
 باعها وكيله وبراءة عن العيب فيكون صادقا في يصلح الصورة المذكورة هنا  
 ايضا موضع خلاف واما القيس على مسئلة الدين فما لا وجه له كماله في ذلك  
انشاء الله في آخر صك الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره توييب جك يطل  
 كله عنده وهو قيس وعندهما حرة وهو سخيان ووجهه ان انشاء  
 ينصرف الى ما يليه لان الصك للاستيفان وكذا الاصل في الكلام الاستعداد  
 وله ان الكل كشي واحد بكم العطف ولو ترك فرجه قالوا لا يلتزم به ويصير اصل

ما في السنة

وهو ما بينه وبينه من غير ان يبرأ الى عن العيب

صدر السنة

صدر السنة

السكوت

ما في السنة

السكوت ذي مات فقالت عرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته لابل قبل صدقوا  
 وعند زفر القول قولها لان الاسلام حادث فيضاف الى اقرب الاوقات ولما  
 ان سبب الحبان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى حكماً للحال وهي تصلح حجة للدفع  
 لا للتحقيق كما في مسلم مات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا لابل بعده لا ذكر  
 ومن قال هذا ابن مودى الميت لا وارث له غيره دفعها الى الوديعه اليه ولو اقر  
 بعده اي بعد الاقرار المذكور بان اقر لودعه وحده الاول فهي كم اي الاول  
 لانه لما صح اقراره الاول انقطع يده عن المال فلما جره لاقرار الثاني لكونه  
 على الغير ولا كيفل غريم ولا وارث في تركه قسمت بين الغراء او الورثة  
 بشروط لم يقولوا لانعلم له غريماً او وارثاً اخر انما قال بشروط لانه اذا قسمت  
 بالاقرار كيفل بالاتفاق وانما قال لم يقولوا لانهم ان قالوا ذلك لا كيفل  
 بالاتفاق وهو اي الكيفيل في الصورة المذكورة احتياط ظلم اي من سواء  
 السبيل وهذا عند ابى ح وقال لا يأخذ الكيفيل ونقل عنه انه شئ احتياط به  
 بعض القضاة فكانه ينكر كونه عن اجتهاد فلا يكشف قوله انه ظلم عن مذهبه  
 ان المجتهد قد يخطئ ويصيب وعقار اقام زيد حجة ان له ولاخيه الغايب ارباً  
 قضى له بنصفه وترك باقية مع ذى اليد بلا كيفل حجة دعواه اولاً هذا عند  
 ذاليد قد اختاره الميت فلما نقص يده عما ليس مدعيه حافراً وقال ابن حجر  
 ذاليد لا يترك الباقى في يده لان الجاحد حائز فيؤخذ منه ويجعل في يد  
 وان لم يجد ترك في يده ولا يؤخذ منه الكيفيل والمقول مثله اي هو ايضا على  
 الخلاف وقيل هو يؤخذ منه بالاتفاق قال النزهة العائلي ولو كان عرضاً

لا يبين من الغايب وقد اقر  
 ما في السنة

ما في السنة

عند ما زاد الدار وقيل آ

شيء لم يزل بعض المجتهدين وايضا في العقب  
 شئ من التفرع عما لا يخفى ولو قال يكون عن اجتهاد  
 ما اقدم على ذلك







وعتق الامة والوقف واما الثاني ففي صور ذكرها في مختارات النوازل يقول  
 ان كان في الصك من قبيل شهادة تمسحهم ان يمنع منها وكذا اذا خاف على  
 نفسه من جور جابر او غيره اذ لم تذكر الشهادة على وجهها او كان اشهد على  
 باطل وسرقة في الحدود امر ان افضل الا في السرقة فان فيها يقول اخذ لاسرق  
 يعني ان السرقة افضل في جميع ما يوجب الحد الا في السرقة فان فيها يجب الكشف لكن  
 على وجه لا يجب الحد ولا يضيع المال فعليه ان يقول اخذ فانه ثبت المال ولا يجب الحد  
 لاسرق اذ يجب الحد ويضيع المال لان القطع والفان لا يجتمعان ونصابها في ادي  
 ما يكفي لم يقل وسرطها لما سياتي ان المرأة ليست بشرط في الولادة واضتها للزنا  
 اربعة رجال وللغزو وبقي الحدود ورجلان وللبكره والاسهال لم يقل والولادة  
 لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندها خلافا له على ما مر في باب  
 ثبوت النسب واما شهادتها على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق الصلوة انما قلنا  
 في حق الصلوة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا لها ويجوز التاء  
 فيها لا يطلع عليه الرجال كيلا يفهم ان الشرط عدم اطلاق الجنس امرأة وتقبل  
 فيها شهادة رجل واحد ايضا لانه لا قبل فيها شهادة المرأة كان الرجل بطريق  
 الاولى ولغيره ما لا كان او غير مال وفي الثاني خلاف الشافعي كتحاح ورضاع  
 وطلاق ووكله ووصية رجلان او رجل وامرأتان وسرط لكل العدة  
 قال اصحابنا انها بشرط القبول للشهادة وجود اعيان الاطلاق وجوب الاشرط  
 اصل القبول حتى يثبت القبول بدون وقال الشافعي انها بشرط اصل القبول  
 كذا في البدائع ولفظة الشهادة اعلم ان كل موضع لا يشترط فيه لفظ الشهادة

ما في السيرة

فقد رآه الى ان الملة  
 سيرة اسباب الحدود  
 صدر السيرة

صاحب الزبدي  
 والكنة

صاحب الكنة

لم يقل الرجل

صاحب الزبدي

كطهارة

كطهارة الماء والموت وروية بطلان رمضان لا يكون الواقع فيه من قبيل الشهادة  
 الشرعية بل من قبيل الاخبار فلا يقبل ان قال اعلم او اتيقن ولا يسأل قاض  
 عن شاهد اي لا يستفسر عن عدالة بلا طعن الخصم فيه الا في حد وقود وقال لاسال  
 في الكل سرا وعلمنا بوجه يفي في زماننا ويكفي سرا محررا عن الفتنه قال محمد  
 تزكية العلانية بلاء وفتنه وكفي للتزكية موعدا في الاصح قيل للابن ان يقول  
 موعدا جانزا للشهادة اذ العبد والمحد اذا تاب قد يعدل والاصح ان يكفي  
 بقوله موعدا لثبوت الحية بالدار كذا في الكافي قوله لثبوت الحية بالدار  
 يعني ان الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحية فهو بعبادة جواب عن القفس  
 بالعبد وبدلالة عن النقص بالمحدود ولا يصح تعديل الخصم بقوله موعدا  
 سواء زاد عليه قوله اخطأ او نسي اذ لم يزد ذكره الكافي فان قال عدل صدق  
 صح التعديل لم يقل ثبت الحق لانه امر اخر وراه التعديل قد تيرت عليه  
 وقد تخلف عنه وكفي واحد لتزكية السر لانه من هذا الهيد لان العود بشرط  
 في تزكية العلانية اجماعا ذكره الخصاص وترجمه الشاهد والرسالة الى  
 المرنى والاشنان احوط بهذا عندهما وعند محمد يجب الاشنان ولكن سمي سمي  
 يعني لفظي الايجاب والقبول او اقرار او حكم قاض او رأي غصبا او قتلا  
 ان يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول فيها اذ لم يشهد اشهد لا اشهد في ولا  
 يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها فلا يشهد عليها من سبع شهادته شاهد  
 او الاشهاد على الشهادة لانه ما حمل وانما حمل غيره ولا يشهد من رأى خطه  
 ولم يذكر شهادته قال صاحب المنظومة في مقالة النعمان لا يعمل الشهود

ولذلك تولى الله ان يشهدوا  
 لفظ الخبر دون الشهادة

فان اكره عدم الحدودية في الاصل  
 فانه لا يثبت عليه  
 ان اخذت فانه مسنة



بسم الله  
من فائدين وجن العود  
من الوثيق الى الادنى

من الرقعة تاج الشريعة

فلا تفرق ما بينك وبين  
الزباني من

فانذرتهم بان يخرجوا يد الكهان  
الذين يسمونهم الربوبين  
فانذرتهم بان يخرجوا يد الكهان  
الذين يسمونهم الربوبين

تقسیم اوراد مادکو ولادری ماہو مسہ



من خلف عندهم وقيل يرون الشهادة شيعتهم واجبة والزمي على مثله وان قال  
 ملة وعلى المتأمن والمتأمن على مثله دون العكس خلافا للشافعي ومالك  
 في الصور المذكورة ان كان من دار وان كان من دارين كالترك والردم لا تقبل  
 اتفاقا ووجه بسبب الدين ومن اجتنب الكباير قال في الفتاوى الصغرى  
 ذكره الشيخ الامام خواهر زاده في شرح الشهادات حد الكبيرة ما كان حراما فحشا  
 يسمى فاحشة في الشرع كاللواط او لم يسمى في الشرع فاحشة لكن شرع عليها  
 عقوبة بخضعة بنفق فاطع امانة الدنيا بالترك لرقه والزنا وقتل نفس بغير حق  
 او الوعيد بالنار في الآخرة كاكل مال اليتيم ولم يصح على الصغائر لان الصغيرة  
 تاخذ حكم الكبيرة باضرار عليها وكذا بالغلبة على ما افصح عنه في الفتاوى الصغرى  
 حيث قال العدل من يجنب عن الكباير كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عنه  
 وفي الصغائر العبرة للغلبة او الدوام على الصغيرة لتقصير كبيرة ولذلك  
 قال وغلب صوابه واما الاجتناب عن الافعال الخبيثة الدالة على الدناءة  
 اى عدم المروءة فقد اكتفى عنه بالهيد الاول بناء على ما ذكره الخلاصة من ان  
 كل فرض يرفض المروءة والكرم فهو من الكباير ببقى مهنائى وهو ان ما ذكر  
 لما كان تفسير العدل لم يكن ذكره من جملة من يقبل شهادة مناسبة اذ  
 حقه ان يذكر على انه شرط قبول الشهادة والافلف لانه لا يخل بالعدالة  
 الا اذا تركه استخفافا بالدين قال ابو بكر الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء  
 لان الاستهزاء بشئ من الشرايع كقوله واما اراد به التواني والتكاسل والنقص  
 وولد الزنا والمحنى والعمال قال في الاسلام في شرح الجامع الصغيرة

صد

العمال

العمال الذين كانوا اعوان السلطان في ذلك العصر لان الصلاح كان غالبا  
 عليهم واما هؤلاء الذين في زماننا فلا يقبل شهادتهم لان الظلم غالب فيهم  
 ولاخيه وعنه ومن حرم رضا او مصاهرة لامن اعني لا يقبل شهادته في  
 في شئ من الحقوق اذا تحملها وهو اعني واداما وهو اعني بالاجماع واما اذا تحملها  
 وهو بصير فادى وهو اعني في المنقول لا تقبل اجماعا وفي الدين والعقار  
 تقبل عنده خلافا لها ولو كان بصيرة عند التحمل والاداء غير انه اعني قبل  
 القضاء فعلى الخلاف من المحيط وفي الزخيرة الخلاف فيما لا يجوز الشهادة  
 بالشرعة والتسامع امانة خلافا تقبل شهادة الاعني بلا خلاف ومملوك وحرور  
 في قذف وان تاب وقال الشافعي تقبل بعد ما تاب الا من حذر في كونه قاسم  
 وعدو بسبب الدنيا على من يعاديه لانه تقبل له على عكس ما ذكره بقوله ولا  
 لاصله وفروجه وزوجه وعنه خلافا للشافعي في الاخيرين وسيد لقينه  
 ومكاتبه وشريكه فيما يشتر كانه انا قال هذا لانه تقبل للشريك في مال الشرك  
 واجيره في مال امرائه التليذ الخاص الذي يعد ضررا استاذة ضرر نفسه  
 ونفعه نفع نفسه وقيل يرد الاجير ماله او مشاهرة ومحنى مراده المحنى  
 في الردى من الافعال لانه فاسق واما الذي في كلامه لين وفي اعضائه ككسبه  
 خلقه فهو مقبول الشهادة ونياحه ومغنيته ومدم من الشرب يعني شرب البشيرة  
 المحممة مطلقا على الكهول لم يشترط الخفاف في شرب الخمر الدمان ووجهه ان  
 نفس شرب الخمر يوجب الحد فيوجب رد الشهادة وشرط في شهادته الاصل  
 الدمان لانه اذا شرب في السر لا يسقط عدالة لان الدمان امر آفروا

مطلوب

وانما قال على من يعاديه

ما داسه

ما داسه

ما داسه

اما من يقبل بنقل الردى اذ  
 يسقط فيه المحنى

ومن خضع بالمرم يلعب منه  
 ما داسه  
 في شرب الدمان

صاحب الحق والعقار



الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه  
 وذلك بالادمان قال في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس  
 الشرب لان هذه الحدة ما ثبت بنقص قاطع الا اذا دام على ذلك انتهى وقيد  
 التهور لما حذر عن الشرب للتداوى فانه لا تسقط العدالة لان فيه للاجتهاد مسأ  
 ومن يلعب بالطيور او الطنبور او يفتي للناس انما قال يفتي للناس الى سمعهم  
 لانه لو كان لا سماع نفسه حتى يزيل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره  
 لا بأس به ولا تسقط عدالة في الصحيح او يركب ما يحده ينبغي ان يستثنى  
 منه شرب الخمر الا انه اعتمد على ما ذكر قبل هذا او يدخل الحام بلا اضرار او ياكل  
 الربوا بشرط في المبوط الشهرة بذلك وفي الفتاوى الصغرى الادمان والشدة  
 او يقاتر بالسطح او يفوت الصلوة به او يلعب بالنرد مجرد اللعب بالسطح  
 ليس بفسق لان للاجتهاد فيه مسأغا بخلاف النرد قال في الذخيرة من يلعب  
 بالنرد فهو مردود الشهادته على كل حال او يقول على الطريق او ياكل فيه  
 او يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصياحة والتابعون والعلماء  
 المجتهدون كالشيخ واصحابه ولو شهد بان ان الاب او صبي الى زيد اي جعله  
 وصيا في الشرك وهو يدعيه صحت الشهادة وانما شرط الدعوى لانه لو انكر  
 لا تقبل الشهادة كقوله كذا بيني الميت ومديونة والوصى لها ووصيته  
 على الايضا اي صح شهادة هؤلاء اذا ادعى زيد انه وصي وان شهدا ان اباهما  
 الغائب وكله بقبض دينه وادعى الوكيل او مجرد ردت لان القاضي لا يملك  
 نصب الوكيل عن الغائب فلو ثبت ثبت بشهادتهما ولا يمكن ثبوتها بهما

هذا هو الوجه في صحة الشهادة بالادمان  
 ولو كان الادمان من غير الادمان  
 ولو كان الادمان من غير الادمان  
 ولو كان الادمان من غير الادمان

ما حاشية

صدر السند

صدر السند

التمه

التمه بخلاف الايضا لان القاضي ولاية نصب الوصي اذا كان طالبا والموت موقوف  
 فكيف القاضي بهذه الشهادة مؤنة التعيين لا ان يثبت بشي فصار كالقرعة كالمشاهدة  
 على جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد ولا يوجب حقا للشرع او العبد مثل هو فاسق  
 او اكل ربوا او انه استاجرهم انما لا تقبل البينة على الجرح المجردة لانه لا يدخل تحت  
 الحكم والبينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا  
 لا يختلف بكونه قبل اقامة البينة على العدالة وكونه بعد ما قال قلت ليس الخمر عن  
 فسق الشهود قبل اقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم  
 بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت امر يسقطهم عن حيز القبول ولذلك  
 لو عدلوا بعد هذا لقبول شهادتهم ولو كان الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا  
 عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل وتقبل على اقرار المدعي بفسقهم لان  
 الاقرار ما يدخل تحت الحكم وعلى انهم عبيد او محذوق قذف او قذفوا فلانا وهو  
 يدعيه او شربوا خمر او لم يبقا دم قال في الحاشي لا تقبل الشهادة على انهم شربوا  
 الخمر وتقبل على انهم شربوا الخمر ولم يبقا دم او شربوا الخمر او انه استاجرهم بكذا  
 لها واعطاهم ذلك مما كان لي عنده او اتى صالحتهم على هذا ودفعته اليهم على  
 ان لا يشهدوا علي وشهدوا فان في هذه الصور توجب الجرح حقا للشرع او للعبد  
 على الشهود فيدخل تحت حكم القاضي فتقبل ولو شهد عدل ولم يبرح حتى قال  
 او امت بعض شهادتي قبل معنى قوله او امت اخطات بنيران ما كان بحق علي  
 ذكره او بزيادة كانت باطلا وان لا قال ذلك بعد ما زال عن المجلس لا تقبل  
 شهادته هذا اذا كان موضع شبهة وان لم يكن موضع شبهة فلا باعادة الكلام

هذا هو الوجه في صحة الشهادة بالادمان  
 ولو كان الادمان من غير الادمان  
 ولو كان الادمان من غير الادمان  
 ولو كان الادمان من غير الادمان

ما حاشية  
 صاحب الدماء

لا حاجة الى ان يقال يجب عليهم اداء عطيتهم  
 بكيفية اقامة البينة على ذلك المتضمنة  
 لطلب

البداهة اي اخطات ولا وجه لبعارة  
 الى كالا يفتي من



مثل ان يدع لفظ الشهادة او اسم المدعى او المدعى عليه وكذا ذلك وان زال  
عن المجلس بعد ان يكون عدلا مأمونا وشروط موافقة الشهادة المدعى معني  
والموافقة بين الشهادتين لفظا ايضا عنده وقال لا يكفي الموافقة المعنوية في اثبات  
ايضا فيه وان شهد احدهما بالف والاخر باليمين اوطلقت وطلقتين وعندهما قبل  
على الاقل اذا ادعى المدعى الاكثر لاني العكس لكذب المدعى شاهد الاكثر  
وقبلت على الف في بالف والف ومانية ان ادعى المدعى الاكثر انما قال هذه  
لانه ان ادعى الاقل بان قال لم يكن الا الف او سكنت عن دعوى المائة  
الزائدة لم تقبل شهادة مثبت الزيادة واما ان قال كان اصل حتى الف ومانية  
لكن استوفيت المائة او ابرأته قبلت للتوفيق كطلقة وطلقتين وبعض فان  
الشهادة مقبولة اتفاقا للاتفاق على الف وعلى الطلقة لفظا ومعنى والمراد من  
اتفاق الشهادتين لفظا تطابق لفظها على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن  
فالفرق بين الصورة المردودة والمقبولة ظاهر ووجهها هو ولو شهد بالف  
فرضا كان او ثمن متاع وزاد احدهما قضى كذا قبلت بالف ورد قوله قضى كذا  
لانه شهادة الفرد اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه اى يجب عليه ان لا يشهد  
حتى يقول المدعى عند توريده الدعوى باقبض كذا يصير معنى على الظلم وذكر  
الطحاوى عن بعض اصحابنا انه لا تقبل وهو قول زفر لان المدعى الكذب شاهد  
القضاء قلنا هذا الكذب في غير المشهود به الاول ومثله لا يمنع القبول ولو  
شهد باقبل زيد بكه واخران بقتله بكوه فردنا لان احدهما كاذب يفتن  
ولا رجحان وان قضى باحدهما ثم مات الاخرى ردت هي لان الاولى

ما جازع

صدر الشريعة

ما جازع

صدر الشريعة

لا يدخل بين الوقت في جواب  
السؤال ولا يكتفى بسقط العن

ترجعت

ترجعت بان قال القضاء بها ولو شهد ايسره بقره واختلفا في لونها قطع ولو اختلفا  
في الذكورة لا وعندهما لا قطع في الوجهين لها انما اختلفا في المشهود به فيمنع  
به القبول وله التوفيق يمكن لان التعليل في اليبالي من بعيد والبولان يثا بهان  
او يجتمعان فيكون السواد من جانب وهذا ببصره واليبالي من جانب آخر والمال  
يشاهده ويرد عليه انه احتمال في اجاب الله والاصل خلاف ذلك وما قيل  
في دفعه انه صيانة للجهة عن التعطيل وانما يجب المد ضرورة ضعيف كما لا يخفى  
ولو قيل ثبت المال لا يمكن التوفيق فيسقط الحق لمكان الشهادة لكان اوفى  
للاصول واقرب الى المعقول ولو شهد بشراء عبد او كذا بته بالف واخر بالف  
ومائة ردت لان العقد يختلف باختلاف البذل فيكون على كل واحدة شهادة  
فردا تقبل وكذا علق بال وصلى عن قود وخلع ورهن ان ادعى العبد وقال  
والوس والراهن لان المقصود هو العقد وهو مختلف وان ادعى الاخر فهو  
كدعوى الدين في وجوبها لانه ثبت العتق والعفو والطلاق باعتراف صاحب  
الحي حتى يقع الدعوى في الدين وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا تقبل  
لانه لا حظ له في الرهن فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن فهو بمنزلة  
دعوى الدين فان قلت نعم بقي الدعوى في الدين لكن في ضمن العقد فيختلف  
باختلاف قلنا انما يعبر بالمحصل في ضمن العقد اذا كان دعوى العقد مقصودا  
وقد عرفت انه غير مقصود فاذا لم يعبر بمصوله في ضمن العقد لم يعبر باختلاف  
الناشي عنه والاجارة كالبيع في اول المدة اذ المقصود هو العقد وكالدين  
بعد ما لان الدعوى تكون من الاجر وهو يدعى الاجرة فيكون كدعوى الدين

فقد اختلف في كونها من جنسها  
نظر اليه وقيل في جميعها لان  
نظر اليه وقيل في جميعها لان

كما في

صدر الشريعة  
تبدأ العتق بانه الرهن وسبب

صدر الشريعة

صدر الشريعة



وصح النكاح بالغ يعني باقل المالكين سواء كان الدعوى من الزوج او الزوجة  
 وسواء ادعى الاقل او اكثر في الصحيح استحسانا وفلا ردت فيه ايضا وهو القياس  
 لان المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجه الاستحسان ان المال في  
 النكاح تبع والاصل فيه الخلل والازدواج والملك ومن حكم البيع ان لا يغير  
 الاصل ولهذا لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفاده فكذا لا يختلف باختلافه فيبقى  
 العقد سالما عن الاختلاف فلزم ما وقع فيه الاختلاف وهو المال يقضي بالاكل  
 منها كما في الدين ولا بد من هذه الارث من الجواب قوله مات وترك ميراثا لا الشهاد  
 بان مات وهذا ملكه او في يده او في يد من يقوم مقامه من المستعير وغيره خلافا لابي  
 فانه لا يشترط الجور ولا يقوم مقامه فان كان لابي عارة او اودع من يده  
 جاز تفريقها قوله او في يد من يقوم مقامه ولا حاجة الى ان يقال بل جاز  
 لانها مما تقدم ولو شهد ابيده من كذا ردت اي شهادته كان في يد المدعي منه  
 شهر والحال انه ليس في يد المدعي عند الدعوى لا تقبل لان الشهاده قامت بمجهول  
 فان اليد منسوخة الى ملك وامانه وضمان فلا يمكن القضاء بالمجهول وعن ابي  
 يوسف انها تقبل وان اقر المدعي عليه بذلك او شهد انه اقرب به للمدعي صح  
 لان الشهود به هنا هو الاقرار وهو معلوم وجهالة الموقر لا يمنع صحة الاقرار  
 وتقبل الشهاده على الشهاده الا في حد وفود وكتاب القاضي الى القاضي ذكره  
 في الحزانة وشرط لها تقدير حضور الاصل بموت او مرض او سفر وعن ابي  
 يكتفي بنفيه بحيث يتقدر ان يبيت باهله وشهادته عن كل اصل لا يفي  
 فزعي بهذا وذكر رجلان شهدا على شهادة رجل ثم شهدا منه بغيرتها عن

هذا هو الصحيح  
 في النكاح  
 في البيع  
 في القرض  
 في الجور  
 في العارية  
 في الوديعة  
 في الوكالة  
 في الامانة  
 في الضمان  
 في القرض  
 في الجور  
 في العارية  
 في الوديعة  
 في الوكالة  
 في الامانة  
 في الضمان

صدر السند

صدر السند

اصداخر

اصل اقر في هذه الحادثة تقبل عنه خلافا للشافعي ويقول الاصل اشهد على  
 شهادتي اني اشهد بكذا والفرع اي يقول الفرع اشهد ان فلانا اشهدني على  
 شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك وبعض المشايخ طوّلوا وازاد  
 على هذا والاحسن الاقتصار قول ابي جعفر الطحاوي وهو ان يقول الاصل اشهد  
 على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى  
 ذكر زيادة وعليه فتوى الامام السرخسي وان عدل الفرع اصله صحيح كاحد الشاهدين  
 الاخر وان سكت عنه نظر القاضي في حالة وان ثبت عدالته قبل شهادته فرجع  
 منه عند ابي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا شهادة ابا له بعد ذلك واذا لم يفرغ  
 لم يتقوا الشهاده فلا تقبل ولا يبي يوسف ان الماخوذ عليهم النقل دون التقدير  
 لانه قد يخفي عليهم واذا نقلوا يتوفى القاضي العدالة كما اذا حضر وبا انفسهم  
 وشهدوا وان اكر الاصل شهادته بطل شهادته فرعه ولو شهدا عن اثنين على  
 فلان بنت فلان القلاني وقال اخبرنا بموقفيها وجاء المدعي بامرأة لم يدريها انها  
 هي ام لا قيل لها مات شاهدين انها فلانة لان الشهاده على الموقر بالنسبة قد تحققت  
 فالمدعي يدعي الحق على الماضرة ولعلها غير ما فلا بد من تعريفها بتلك النسبة  
 وكذا الكتاب الحكمي لانه في معنى الشهاده على الشهاده الا ان القاضي كمال ديانته  
 ووفور ولايته ينفرد بالنقل فاذا جاء كتاب القاضي الى القاضي قيل للمدعي  
 مات شاهدين ان هذا هو المشهدو عليه وان قال فيهما اي في الشهاده على الشهاده  
 والكتاب الحكمي المفسر لم يجز بل لابد من النسبة الى فخر ما وهي القبيلة التي  
 يعني عدم ذكر الجد وهذا لان التعريف لابد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة

ما هو الصحيح  
 في النكاح  
 في البيع  
 في القرض  
 في الجور  
 في العارية  
 في الوديعة  
 في الوكالة  
 في الامانة  
 في الضمان

نسب من يرضى  
 قال صدر السند واليوسف الشهود  
 المشهدو عليه ولا وجه له انها لا يفي

ما هو الصحيح



العامة لانهم قوم لا يحصون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة او ان كانت الصورة  
 لانها ايضا خاصة ثم التوفيق وان كان تمامه بذكر الجرد عند ابي ح ومحمد خلافا  
 لابي يوسف عاظم الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجرد وكذا ذكر التركة  
 الصغيرة وفي العجم ذكر الصاعنة بمنزلة الفخذ لانهم ضيعوا انسابهم ومن اقر  
 ولم يبيع سهوا او غطافا قال غلط او اخطأت لا يعذر لان العقوبات  
 لا تجرى على السامى والمخطئ من الحقائق انه شهد زورا شهور ولم يعز الا بقولا  
 ان شاهد الزور يعذر لانه اركب كبرية ليس فيها حد معين غير انهم اختلفوا  
 في تعزيره فقال ابو ح في المشهور انه يطاق ويشتر ولا يضرب وقال ابو ح  
 بالقرب وهل يشتر على قولها قيل وقيل ولا يشتر وجهه اى لا يسود من الحقائق  
 وانما وضع المسئلة في الاقرار لان ما عطل ابو ح في التعزير انما يشتر فيه  
 وهو على ما ذكره فاضى خان في شرح الجامع الصغير هذا لان ما اقر بالشهادة  
 الباطلة طائعا فقد تاب عما فعل فالظاهر انه لا يعود فلا يعز لجره وفيه  
 منع الغير عن الرجوع عن الشهادة الباطلة ومن غفل عن هذا قال انما وضع  
 المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور لما طريق الى علمها سوى الاقرار واما الاعراض  
 عليه بانه قد يعلم بدونه كما اذا شهد بموت زيد او بان فلانا قتل ثم ظهر زيد  
 حيا وكذا اذا شهد بروية الهلال ففنى ثلثون يوما وليس في السماء علة فلم يبر  
 الهلال فليس بشئ لان الشهادة بالموت يجوز بالتسامع وكذا بالنسب فيجوز  
 ان يقول رايت مقتولا وسعت الناس يقولون انه عمرو بن زيد واما الشهادة  
 على روية الهلال فالامر فيه واسع **فصل** لارجوع عنها الا عند

ما اريد

في قوله لا يعذر لان الفخذ  
 لانها خاصة ثم التوفيق  
 لانها ايضا خاصة

صدر الشريعة

صدر الشريعة

فان

فان رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت اى الشهادة ولم يضمنوا وبعد لم يفسخ اى الحكم  
 وضمنا ما ائلفا بها اذا قبض مدعاه دينيا كان او عينيا انما قال اذا قبض لتوقف الضمان  
 عليه وعند الشافعي لضمان على الشهود اذا رجعوا اذ لا عبرة للتسبب عند وجود  
 البشارة قلنا نعتذر بضمين البشارة لانه كالمبطل فيعتبر التسبب فان رجعا احدهما  
 ضمن نصفا والعبارة للباقى لا للراجع فان رجعا احدهما شهدوا ولم يضمن لبقا  
 نصاب الشهادة وان رجعا اخر ضمنا نصفا لبقا ونصف نصاب الشهادة وان رجعا  
 امرأة في رجل وامرأتين ضمن رجعا وان رجعا ضمن نصفا وان رجعت  
 ثمان من رجل وعشرة نسوة فلا عزم وان رجعت اخرى ضمن التسع رجعا  
 لبقا وثلاثة ارباع النصاب وان رجعا الكل فعلى الرجل سدس عنده ونصف  
 عندهما وما بقى عليهم على القولين لانه كل امرأتين مع الرجل يقوم مقام  
 رجل واحد ولهما ان الرجل الواحد نصف النصاب فالتن وان كثرن يقين  
 مقام رجل واحد وان رجعت فقط فنصف اجماعا لبقا ونصف النصاب وهو  
 الرجل الواحد وعزم الرجلان شهد مع امرأة ثم رجعا لاهى لانه لم يثبت بشهادتها  
 شئ ولا يضمن راجع في مهر شهد عليه او عليها يعني سواء كان المدعى زوجا  
 او زوجة الا ما زاد على مهر مثلها اما عدم الضمان في صورة المساواة فلان  
 ائلاف بعوض اذ منافع البضع متقومة حال الدخول واما عدمه في صورة  
 النقصان فلانها غير متقومة عند ائلاف واما الضمان في صورة الزيادة فلانها  
 ائلاف ما من غير عوض وهذا اذا كانت هي المدعية للفسخ وهو ينكر ولذلك قال  
 والدعوى منها فلانها ائلاف على الزوج قدر الزيادة بلا عوض وفي بيع الا

ما اريد

ما اريد



ما نفق قيمه المبيع ان كانت اى الشهادة على البائع لانها تلفا قدر النقصان عليه ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يكون النقصان برضى البايه ولذلك قال ان كانت على البايه وما زاد عليها ان كانت على المشتري لانها تلفا قدر الزيادة ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على البايه اذ يكون النقصان برضى المشتري وفي طلاق قبل الدخول الانصف مبرأ انما قال قبل الدخول لان المهر تاكل بالدخول لا بشهادتهما فلا تلف وضمن في العتق القيمة وفي الفضايل وعند الشافعي يقتضى ضمن الفروع بالرجوع لا اصله بقوله ما شهدته على شهادتي اذا شهدت وغلطت وفي الاخير خلاف محمد ولو رجعا الى الاصل والفروع عزم الفروع لان القضاء وقع بشهادته وقال محمد ان شاء ضمن الاصل وان شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفروع من وجه وبشهادة الاصل من وجه وقول الفروع كذب اصلي او غلط فيها ليس بشئ يعنى بعد الحكم بشهادتهم لان ما مضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم وضمن المولى بالكذب خلافا لما لا شاهد الاحصان لانه شرط محض فلا يضاف الحكم اليه بخلاف التزكية فانها جعلت الشهادة شهادته ومما قاسا المولى على شاهد الاحصان كما ضمن شاهد اليمين لا الشرط اذا رجعا لانها صاحبا العلم والله اعلم بالصواب **كتاب التوكيل** جاز التوكيل وهو تفويض التصرف الى غيره ونظمه ان يملكه الموكل اعلم ان من شرط التوكال ان يكون الموكل ممن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدّر على شئ كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولها وما يحل قولها لشرط

ما ارسل

ما ارسل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
النبى المصطفى  
وما ارسل

وهو الهداه بالرجوع  
ولا وجه له

ان يكون

ان يكون التوكيل حاصل بما يملكه الوكيل واما كون الموكل مالكا فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل السلم الذى يشترط فيه ان يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهى ويعقله الوكيل ويقصده المراد ان يعرف ان الشراء جالب للمبيع وسالب للثمن والبيع على عكسه ويوفى الغبن الفاحش من اليسير ويقصده بذلك ثبوت الحكم او الرجوع لا الهزل فصيح توكيل الى البالغ وما دونه عبد كان او مبيعا عاقلا كل منهما لم يقل مثلها لان جواز التوكال غير مشروطه بالثنية في الحرية والرق وصبي لم يقل يعقل لانه شرط مفرد عنه وعبد المحجورين ويرجع حقوقه الى موكلها دونها بكل ما يعجزه بنفسه متعلق بقوله فصيح توكيل الى المحل وبالحصومة في كل حق ولا يلزم بلارضى خصمه خلافا لما والشافعي لم يقل الخلاف في الصحة والصحيح انه لا يلزم الخصم المصور في الجواب بحصومة الوكيل وبقولها اخذ ابو الليث وابو القاسم الصغار وقال في فتاوى العتباتى وهو المختار للموكل مريض لا يمكن حضوره على الحكم بقدومه ذكره في الحقايق او غاب سيرة سفر او مريده للسفر اذا قال انا اريد السفر يلزم منه التوكيل بلارضى خصمه كذا في الحقايق او مخدرة قال في الحقايق وكذا من المخررة وهى التى لا تملك الرجال بكرا كانت او ثيبا وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضي ان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه وبايقا كل حق واستيفائه الا في استيفاء حقه لانه يندرج بالثبوت فلا يستوفى بمن يقوم مقام الغير لما في ذلك من ضرب بثبوت كذا في الفتاوى وما قيل في حقه القذف بثبوت ان يصديق القاذف وفي حقه السرقة بثبوت ان يدعى المال دون السرقة انما يتشكى في خلاف ابي يوسف في صحة التوكيل وفي حقه القذف وحده السرقة انما يتشكى في خلاف ابي يوسف في صحة التوكيل لاثبات حقه القذف وحده السرقة

صدر السيرة  
هذا ما اذا كان له وصي على ما هو بنصفين  
على نفسه او بالثمن او بالرق فله منه

صدر السيرة  
هذا هو الصواب في توكيل الاول الكافر وما في الكافة  
وبيع المولى للمسلم في الاصل ولما امتنع بعارض النهى  
سواء كان حتى البيع يجوز للعبد في الاصل  
وان امتنع بعارض الرق مع ما لا يجوز  
توكيله

صدر السيرة  
قال الشافعي باعد ادائه  
السفوليين بشرط منه

ما ارسل

صدر السيرة

صدر السيرة



والكلام مهم هنا في الاستيفاء بعد الشك فلا احتمال لما ذكر وقد بينت موكله عن المجلس  
وقال الشافعي يتيقن في القود لانه حق العبد ولنا انه عقوبة فتسقط بالثبوت وبثبوت  
العقوبة ثبوت في حال غيبته الموكل وحقوق عقد يضيفه الوكيل الى نفسه يعني الذي  
لا يحتاج فيه الى اضافته الموكل كيتقن بالاضافة الى نفسه ببيع واجارة وصالح عن  
اقرار يعلق به اي بالوكيل وقال ان في يتعلق بالموكل فيسكن المبيع في الوكالة  
بالبيع ويقبضه في الوكالة بالشراء وتضمن مبيعه ويطلب بتن مثرية ويأصم  
ويأصم في غيبه وشفعة بالبيع وهو في يده وان سلمه الى امره فلا رد بالبيع  
الا باذنه ويرجع بتن مثرية مستحقا اعلم ان الحقوق نوعان حتى تكون للوكيل  
وحتى تكون عليه والاول قبض المبيع والمطالبة بتن المثرى والمخاصمة في الغيب  
والرجوع بتن المستحق في هذا النوع للوكيل ولاية هذه الامور ولكن لا يجب  
عليه فان امتنع لا يجبره الموكل عليها لانه مثير في العمل بل يوكل الموكل لها  
وان مات الوكيل فولدتها لورثته فان امتنعوا وكلوا موكل مورثهم وعند الشافعي  
للموكل ولاية هذه الافعال لا يوكل من الوكيل او وارثه وفي النوع الاخر الوكيل  
مدعي عليه فللمدعي ان يجبره على تسليم المبيع وتسلم الثمن واخوتها وثبت الملك  
للموكل ابتداء فلا يعتق قريب وكيل سراه قال الكرخي الملك بالشراء ثبت للوكيل  
ثم ينتقل الى الموكل ولهذا لو خالف يلزم المشتري وقال ابو طاهر الديلمي بل ثبت  
للموكل ابتداء ولهذا لو اشترى قريب المحرم لا يعتق عليه قال في الهداية وهو الصحيح  
وعلى قول الكرخي ايضا لا يعتق قريب لعدم توارث ملكه وحقوق عقد يضيفه الى موكله  
مراده انه لا يتقن عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافة الى نفسه لا يصح والمراد  
من قريبه السابق ان يصح اضافة الى نفسه ويتقن عن اضافة الى الموكل لانه

صدر السعة  
صدر السعة

شروط

شروط ولهذا لو اضاف الوكيل بالشراء الشراء الى موكله صح بالاجماع فلنقط الاضافة  
واحد والمراد مختلف ككساح وقطع وصالح عن الثمار وهذا الصالح لا يصح اضافة  
الى الوكيل بل لابد من اضافة الى الموكل بخلاف الصالح عن اقرار فانه لا يصح اضافة  
الى كل منهما وقد عرفت اختلاف المراد من الاضافة في الموضوعين فافترق الضلعيان  
في الاضافة اودم عمد وعق على مال وكتابة وهبة وتصدق والعارضة وايداع وهن  
واقرار وتعلق بالموكل لانه فلا يطالب وكيل زوج بالمهر ولا وكيل عرس بتسليمها  
وببذل الخلع والمشتري منع الثمن من موكل باعه فاذا رفع اليه صح ولم يطالبه بابع  
ثانيا **باب الوكالة بالبيع والشراء** الامر بشراء الطعام على البر في دراهم  
كثيرة وعلى الخبز في قليل وعلى الدقيق بنوسطة وفي مقتضى الوليمة على الخبز بكل جال  
الطعام يقع على كل ما يطعم لفة الا ان الوفاء حصصه مؤونا بالشراء بالانواع الثلاثة  
المذكورة وقال بعض ما يخرج ما وراء النهر الطعام فيعرف ينصرف الى المهية للماكل  
كاللحم المطبوخ والحنوى ونحوه وقال الصدر السعيد وعليه الفتوى ولا يصح شراء  
شيء فحش الجمل في جنبه كالرفيق والدابة والثوب وان بين ثمنه اعلم ان الجمل  
انواع ثلثة فاحشة وهي ما كانت في الجنس كما في الثوب والدابة تمنع الوكالة  
وان بين الثمن لا يصح ما لم يبين النوع ويسيرة وهي ما كانت في النوع المحض  
كما في الحمار والفرس وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي ما تكون بين الجنس  
والنوع كما في العبد والجارية ان بين الثمن او الصفة بان قال تركيا مثلا فصححت  
الوكالة والدار لمحض الجنس من وجه لانها تختلف بقله المعافق وكثرتها  
فان بين الثمن التحقت بجماله النوع وان لم يبين التحقت بجماله الجنس والمعا فون

مكتبة كاتبة الفقه فاحد باب البيع  
اضافة وفي الاخرى يجب اضافة

صدر السعة  
ومن وجهه انه لا فرق بينهما  
في الاضافة فقد دهم

الوكالة بالبيع



قالوا في ديارنا لا يجوز بدون بيان المحلة لانها تختلف باختلافها وبما سمي من الثمن  
 ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير فلا حاجة الى ان يقال الا اذا ذكر  
 نوع الدابة كالحمار او الثمن الدار والمحلة لانها يكون من النوع الثاني المذكور  
 بقوله ومع بشر او شيء علم جنسه لاصفته كالثوب والبق فانها نوعان فالجمله  
 فيها سيرة في عرفهم وانما قال لاصفته لان الصفة بحال الموكل تصير معلومة ذكره  
 الاقطع في شرح القذورى وبشر او شيء جمل جنسه من وجه كالعبد وذكر نوعه  
 كالتركي او ثمن لان منه الجهالة متوسطة بين الجنس والنوع لا فاحشة  
 ولا سيرة فاذا تبين ثمنه علم من اتي نوع مقصوده لان ثمن كل نوع من العبيد  
 معلوم بين الناس فالنوع كجملته النوع ذكره الزيلعي كذا في التبيين وبشر او  
 عين بدلين له على وكيله المراد بالعين الشيء المعين وفي غير عين ان يملك في يد  
 الوكيل يملك عليه فان قبضه آمره فهو له منه اعنده وقال مولانا في الامر اذا  
 قبضه المأمور لهما ان الدوام والدناير لا يتعينان في المعاشات دنيا كانت  
 او عينا الا يرى انه لو تبايعا عينا بدلين ثم تضادقا ان لادين لا يبطل العقد  
 فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء فيصح التوكيل ويلزم الامر لان يد الوكيل  
 كيده ولم انه تعين في الوكالات الا يرى انه لو قيد الوكالة بالعين منها  
 او بالدين منها ثم استملك العين او اسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينت  
 كان هذا يملك الدين من غير من عليه الدين من غير ان يملكه بقبضه وذلك  
 لا يجوز قال في النهاية قيد بالاستملاك لان بطلان الوكالة مخصوص بالاستملاك  
 دون الهلاك وبشر او نفس المأمور من سيده ان قال بمعنى نفس لفلان فباع

صدر السعة  
 من قال في بيان الصفة  
 كالسنة والهرال كم يصيب

المراد بالعين الشيء المعين  
 في غير عين ان يملك في يد  
 الوكيل يملك عليه فان قبضه آمره فهو له منه اعنده وقال مولانا في الامر اذا

في غير عين الشيء المعين  
 في غير عين ان يملك في يد  
 الوكيل يملك عليه فان قبضه آمره فهو له منه اعنده وقال مولانا في الامر اذا

اي اذا

اي اذا قال رجل لعبد اشترى نفسك من مولاك فالعبد ان قال بعني نفسي لفلان فباع  
 يقع على الامر وان لم يقل لفلان عني لان المطلق يعمل الوجهي فلا يقع اشترا  
 بالشك فيبقى الشك واقعا لنفسه وفي شراء نفس الامر من سيده باللف دفع ان قال  
 لسيده اشترى بته نفسه فباعه عني عليه اي قال عبد لرجل اشترى نفسي من مولاي  
 باللف ودفعها اليه فقال الوكيل اشترى بته نفسه فباعه يكون اعتاقا على مال وان  
 لم يقل نفسه كان الشراء لوكيله وعليه اي على المشتري ثمنه والالف لسيده لانه  
 كسب عبده وان قال شريت عبدا للامر فأتى امر رجلا بشراء عبده باللف فقال  
 الوكيل قد فعلت ومات العبد عندي وقال الامر بل اشترى بته نفسك صدق الوكيل  
 ان كان دفع الامر الثمن والا فالامر لان في الوجه الاول هو امين يبره الخرج  
 عن عبده الامانة فيقبل قوله وفي الوجه الثاني في اخبر عما لا يملك استناده وهو  
 الرجوع بالثمن على الامر وهو ينكر القول للمنفذ كذا في الهداية ولا يذهب عليك  
 ان كلاما من التعليلين مخصوص بصورة وله اي للوكيل بالشراء الرجوع  
 بالثمن على الامر اذا فعل ما امر به دفعه الى بائعه او لاميئ المسئلة على انه  
 يجري بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية فيصير الوكيل بائعا من موكله فله  
 مطالبة الثمن وان لم يدفع الى بائعه ولو جسد المبيع من آمره لقبض ثمنه  
 وان لم يدفع لما ذكر انفا وفيه خلاف لزفر فان يملك في يده قبل جسه منه  
 يملك على الامر ولم يسقط ثمنه لان يده كيد الموكل فاذا لم يجسد يصير الموكل  
 قابضا بيده وبعد جسه كان مضمونا ضمان الرهن عند اي يوسف وضمان  
 المبيع عنه محمد وهو قول ابي ح وضمان الغصب عند زفر فان كان الثمن

تاجر السعة

ما اشترى عبدا  
 او صدر الشريعة بها سئل اذا واصل عبدا  
 بانياس الكسنة المزكورة المذكورة  
 في الهداية مسئلة

صدر السعة

لم يقل سقط ما قال في الشريعة  
 لانه خلاف ما في الدار مسئلة



عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل  
 بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة  
 ويطالب الخمسة من الموكل وكذا عند ابي يوسف لان الرهن يضمن باقل من قيمته  
 ومن الدين وعند محمد يكون مضموها بالثمن وهو خمسة عشر وليس للوكيل بشراء  
 عين شراؤه لنفسه فلو شراها بخلاف جنس ثمن مسمى او بغير النقود اى لم يكن  
 الثمن مسمى فاشترى بغير النقود او غيره بامره بغيره وقع له في هذه الوجهه لانه  
 خالف امر الامر وبجهرته لانه لانه حضره رايه فلم يكن مخالفا وفي غير عين  
 هو للوكيل الا اذا اضاف العقد الى مال امره او اطلق ونوى له اى قال الوكيل  
 اشتريت بهذا الف وهو ملك الموكل او اطلقه ولكن نوى الشراء للامر  
 يكون للامر ويبطل الصرف والسلم بمفارقة الوكيل دون امره يعنى يجوز التوكيل  
 بعقد الصرف والسلم ويبطل باذكار والمراد التوكيل بالاسلام دون قبول السلم  
 لانه لا يجوز فان الوكيل يحسب طعنا في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا  
 لا يجوز وانما لا يعتبر بمفارقة الامر لانه ليس بعاقده والمستحق بالعقد قبض العاقده  
 وهو الوكيل وان قال يعنى هذا الزيد فباعه انكر الامر اى انكر المشتري ان  
 زيدا امره بالشراء اخذه زيد لان قوله يعنى لزيد انوار بنوكيله لان البيع لا يكون  
 له الا بامره فلا يصدق في انكاره فان صدقه اى صدق زيد المشتري انه لم  
 يأمره لا يخلو لانه انوار المشتري ارتد برده وانما قال جبر لان المشتري  
 ان سلمه الى زيد طوعا يكون بيعا بالتعاطي لان التسليم على وجه البيع كلف في  
 البيع بالتعاطي وان لم يوجد نقد الثمن ومن وكل بشراء من لم يدرهم

ما في السبع

ما في السبع

فشرى

فشرى منون بدرهم ما يباع من بدرهم لمزم موكله من بنصف درهم هذا  
 عنده وعندهما يارده منوان بدرهم لان الموكل امره بصرف الدرهم في اللحم  
 وظن ان يسعه من فاذا اشترى بمنون فقد زاده جبراول انه امره بشراء من  
 ولم يأمره بشراء الزيادة فينفذ شراؤه عليه وشراء الزائد على الوكيل وانما قال  
 ما يباع من بدرهم لانه لو اشترى لما يباع من بدرهم بل اقل يكون الشراء  
 واقى للوكيل بالاجماع لان الامر امره بشراء اللحم يساوى من منه بدرهم للأقل  
 فان امره بشراء عبد عشرين بل ذكر ثمن فشرى احدها انما صح في هذه الصورة  
 عن الامر لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق الجمع بينهما او بشراهما بالف وفيها  
 سواء فشرى احدهما بنصفه او باقل صح عن الامر وبالاكثر لا اى لا يقع عن الامر  
 بل يقع عن الوكيل الا اذا شري الاخرى في الثمن قبل الخصومة لان المقصود  
 حصول العبد بالف وعندهما ان اشترى احدهما باكثر من النصف قدر ما  
 يتعابن الناس فيه وقد بقي من الثمن ما يشترى به الباقي يبيع عن الامر وان قال  
 شريته بالف وقال امر باقل منه فان كان اعطاه الف صدق هو وان ساواه  
 لانه امين فيه وقد اتى المزوج عن الامانة والامر يدعى عليه ضمان خسانه  
 وهو ينكر والا فالامر لانه خالف حيث اشترى بالف مالا يساويه والامر يتناول  
 ما يساويه وان لم يكن اعطاه الف وساوى اقل منه صدق الامر لظهور  
 المخالفة لان الامر وقع بشراء ما يساوى الف بالف والمراد بقوله صدق في جميع  
 ما ذكره التصديق بغير الفلف وان ساواه مخالفا لان الوكيل والموكل بمنزلة  
 اباي والمشتري وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجب التالف ثم يفسخ

ولا يلزم ان يكون ثمن اختلاف  
 السور السنين والدرهم كما ينفذ من ثمن

ولا يلزم ان يكون مساويا منوان منه  
 بدرهم كما لو باع عبادا بالدينار

ما في السبع

ما في السبع  
 عبادا بالدينار يساوى ضمانه ولا يلزم  
 ذلك فان الشراء عدم الى اداة الف  
 وهو عام فافهم



العقد الذي جرى بينهما فيلزم المبيع المأمور وكذا ان معين لم يستم له ثمن فثراه واضلحا بان قال الوكيل اشترته بالف وقال الامر بل باقل منه وان صدق البائع المأمور في الاظهر قيل لا تخالف مهنا لا ارتفاع الخلاف بتصديق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصادقها بمنزلة انتشاء العقد في المسئلة الاولى هو غايب فاعبره الاختلاف والى هذا مال الفقيه ابو جعفر وقال قاضي خان هو اصح وقيل يخالفان لان البائع ان استوفى الثمن فهو اجنبي عنها وان لم يستوف فهو اجنبي عن الامر فلا مدخل له وهذا قول الامام ابي منصور قال في الهداية وهو اظهر في الكفاية هو الصحيح

**فصل** لا يصح بيع الوكيل وشراؤه من ترد شهادته له وقال يجوز ان كان بثل القيمة الامن عبده ومكاتبه وهذا على وفق ما في الهداية وفي تمة الفتاوى نقلا عن مبسوط السرخي بيع الوكيل من لا تقبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز عند ابي حريح وبكر من قيمته يجوز وبمثل القيمة وفي رواية البيوع والوكلاء لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز انما الخلاف في البيع بغبن يسير وصح بيع الوكيل به بما قل او كثر والعرض والنية اى بالثمن المؤجل هذا عنده وهو قول الشافعي لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعابن الناس في مثله ولا يجوز ابا القودح كاله او الى اجل متعارف لان المطلق ينصرف الى المتعارف ويتيقن شراؤه بثل القيمة وزيادة يتعابن فيها وهي تاريقوم به مقوم ان لم يعرف سعه انما قال هذا لانه اذا كان سعه موافق بين الناس لا يعنى فيه العينين وان كان فلسا واحدا وانما فرق ابو حريح بين البيع والشراء لان في اعتبار الاطلاق في الشراء رخصة انه يشتره بجميع ما يملكه الموكل وبزيادة

كلام صدر الشريفة  
ههنا مختلف

فصل

ما في السبعة

وعامة الوجوه الواردة في بين غيبنا  
المشترى وعدم تعيينه بخلاف  
ما في الهداية

وفيه ضرر عظيم وصح بيع نصف قن وكل بيعه لان اللفظ مطلق عن قيد اجتماع فيجوز مطلقا كما لو دكته بيع الكيل والموزون وهذا عنده وقال لا يجوز لان فيه ضررا للشركة لان ان يبيع ابا فيقبل ان يختصمان فانح يجوز لاندفاع الضرر وبما قدرناه بين وجه اختصاص الخلاف به باليعيب بالشركة وفي الشراء يتوقف على شراء البائع اى في الوكيل بشراء العبد اذا اشترى نصفه يتوقف شراؤه فان اشترى باقية قبل ان يختصم الزم الموكل والالزم الوكيل وانما فرق البيع بين البيع والشراء لان الامر في البيع صادف ملكه فاعبر فيه اطلاقا بخلاف الامر في الشراء وانما قيل ان في الشراء تمة ان يشتره بنفسه ثم ندم في بيعه على الموكل ولا تمة في البيع فيرد عليه ان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك ان يشتره بنفسه لا كالا ولا بعضا وصح اخذه رهنا وكفيلا بالثمن فلا يعمن ان صاع اى الرهن في يده او توى اى المال على الكفيل لم يقبل ما على الكفيل لما فيه من ايهام الفاسد وهو ان لا يتوى ما على الاصيل وهو يكون بالرافعة الى حاكم مالكي يرى براءة الاصيل عن الدين بالكفاية او لا يرى الرجوع على الاصيل بكونه مفلسا ويجزم به ثم يموت الكفيل مفلسا ولو رد مبيع على وكيل في عيب كيرث مثله انما قال كيرث مثله لان رد المال كيرث مثله كما صيغ زائدة لا حاجة الى المحبة ببينه او نكول رده على الامر وكذا ابا قرار فيما لا يكرث مثله ان رد بقضاء انما قال فيما لا يكرث مثله لانه اذا كان فيما يكرث مثله لزمه الا ان له ان يختصم الموكل فيلزم ببينته او نكول ان كان الرد عليه بقضاء والا فلا وانما قال ان رد بقضاء لانه ان كان بغية قضاء ليس له الرد على الموكل ولا الخضومة معه في عامة الروايات والتفصيل

ما في السبعة

ما في السبعة

صدر الشريفة

ومن ذكر الخلاف في الصورة  
الحال لم يكن على بصيرة منه

صدر الشريفة

ما في السبعة

ما في السبعة

ما في السبعة

قد علم من هذا حكم الرد فيما لا يكرث  
اصلا بطريق الدلالة



يطلب من الهداية ثم ان اشترط البيعة او الكول او الاقرار فيما يدرث مطلقاً  
ظاهر وفيما يدرث في الجملة كمن لا يدرث في هذه المدة اذا كان تاريخ البيع مشتملاً  
على القاضي اذ كان العيب مما لا يعرفه الا بالنسبة او الاطباء فان قولهم وقول الطبيب  
حجة في توجبه الخصومة لانه الرديفة الى احدى هذه الحجج لدرث حتى لو علم القاضي  
تاريخ البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء منها كما اذا كان العيب مما لا يدرث اصلاً  
وان باع سقاء وقال امره امرك ببقه وقال الوكيل اطلقت صدق الامر لان الامر  
يستفاد منه ولا دلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضاف لان الاصل فيها العموم  
فقامت دلالة الاطلاق ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده فيها وكلاهما  
دفعه واحدة بان قال وكلتكم بفدان واما اذا وكلها على التعاقب جاز لا  
ان ينفرد بالتصرف ذكره في غايه البيان الا في خصومة وفيه خلاف زفر ورد  
وعارية وغصب ذكرهما قاضي خان في شرح الجامع الصغير وقضاء دين وطلاق  
وعتق لم يعوضا اما في الخصومة فلان الاجتماع فيها يفضي الى الشعب والرأي  
يحتاج اليه سابقاً لتقويم الخصومة واما في الامور الاخر فليقدم الحاجة الى الرأي  
ولا يصح بيع عبه ومكاتب وكافر ذميما كان او حربيا لا خلاف في المولى انما  
خلاف ابي ح في المرتد اذا مات عارضة نقص عن ذلك الفقيه ابو الليث في شرح  
الجامع الصغير قال صغيره المسلم وشراؤه به اي بانه لان الرق والكفر يقطعان  
الولاية **باب الوكالة بالخصومة والقض** للوكيل بالخصومة القبض  
عينا كان او دينا عند ظاهر الرواية ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير وفيه  
خلاف زفر والفتوى اليوم على قوله لظهور الميانه في الوكلاء والوكيل بالتقاضي

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

على اصل

على اصل الرواية لانه في معناه وضعا الا ان الفرق بخلافه وهو قاص على الوضع  
والفتوى على ان لا يملك كذا في الهداية وقال في غايه البيان يعني ان الوكيل يتقاص  
الدين يملك القبض اتفاقاً في جواب كتاب الوكيل لكن فتوى المشايخ على ان  
لا يملك لنفسه الزمان ولو وكيل يقبض الدين الخصومة خلاف لهما لالذي يقبض  
العين بهذا بالاجماع فلو قام الى باده التفرع لتفرع على ما تقدم من ان الوكيل يقبض  
العين لا يكون وكلا بالخصومة حجة ذى اليد على وكيل يقبض عبداً ان موكله  
باعم منه يقصده ولا يثبت البيع بهذا استحسان والعين ان يدفع الى الوكيل  
لان البيعة قامت لا على خصم فلم يقبض وجه الاستحسان انه خصم في قصده ليقبض  
مقام الموكل في القبض فيقصده فيقضي ثانياً على البيع اذا حضر الخصم لم يقبل  
اذا حضر الغائب لان حضور نفسه ليس بشرط كما يقصده وكيل نقل المرأة والعبد  
بلا طلاق وعتق اي بلا ثبوت واحد منهما لوقامت جهتهما من جهة المرأة والعبد  
حتى يحضر الخصم ويقوم عليه اي لا يقع الطلاق والعتق حتى يحضر الخصم ويقوم جهتهما  
عليه وصح اقرار الوكيل بالخصومة بقبض المال المال ان كان وكلا من جانب  
المدعى وبوجوبه ان كان من جانب المدعى عليه عند القاضي وعند غيره الاستحسان  
ولكن يخرج به عن الوكالة هذه عند ابي ح ومحمد وعند ابي يوسف يصح عند غيره القاضي  
ايضا وعند زفر والشافعي وهو قول ابي يوسف او لا يصح اصلاً وهو القياس  
لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار ايضا يضاد لانه سألته والامر  
بالشي لا يثبت له ضده وجه الاستحسان ان التوكيل صحيح فيدخل تحت ما يملك الموكل  
وهو الجواب مطلقاً دون احدهما عينا اذ لا يجوز له ان ينكر اذا كان خصمه محققاً

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع  
هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع

مطلوب

هذا هو الوجه في ما ذكره في تاريخ البيع



والقصة بربها الجواب عرفا جازا لانها سبب فيصرف اليه ثوبا للصحة كوكيل ربه  
 المال اى كى لا يصح توكيله كقوله بعض ما له على المكفول عنه لان التوكيل يعمل غيره  
 ولو صحت ما صار على المكفول ومصدق التوكيل بعض ان كان غريبا فيدفع دينه  
 الى الوكيل لانه اقرار على نفسه لان ما يقبضه فالصحة اذ يكون تقضي بامانها  
 ثم ان كذبه الغائب دفع الغريم اليه ثانيا لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة  
 والقول في ذلك قوله مع يمينه فيفسد الاداء ورجع به على الوكيل فيما بقي في يده  
 لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فلم ان ينقص قبضه وفيما صاع لا  
 لانه بتصديقه اعتراف انه محق في القبض وهو معلوم في هذه الاخذ والمعلوم  
 لا ينظم غيره الا اذا كان غرضه عند دفعه يجوز في قوله غرضه التبريد والتخفيف  
 وما ضمنه ما اخذه الطالب ثانيا لما اخذه الوكيل لانه انما في يده لتصادقها على انه  
 وكيل والامانات لا يجوز بها الكفالة ذكره في التبيين او دفع اليه على ادعائه غير مصدق  
 وكالته في ما بين الموردين ان انكر الغائب فالغريم ضمن الوكيل ان ضاع المال  
 وان كان اى ان كان مصدق التوكيل مودعا لم يؤمر بدفعها اليه اى بدفع الوديعة  
 الى مدعى الوكالة لان تصديق اقراره بالغير بخلاف الدين على ما لو قال تركها  
 المودع ميراثا ولا وارث له غيرى اى ادى ان المودع مات وترك الوديعة ميراثا  
 له ومصدق المودع امر بالدفع اليه ولو ادى الشراء منه لم يؤمر لانه اقرار على الغير  
 بخلاف ما تقدم لانها اتفقا على موت المودع فكان هذا اتفقا على انه ملك الوارث  
 ومن وكل قبض مال وادى الغريم قبض دايته ولا بينة له دفع اليه ويستخلف  
 دايته على قبضه اذا حضر وانكر القبض لا الوكيل على العلم بقبض الموكل الدين

صدر السبعة  
 هذا هو الوجه  
 لا فذكره صدر السبعة  
 هذا القيد المذكور في الهداه  
 وقد ذكره تاج الشريعة

كما لو اتهم صدر  
 السرقة

لانه نائب والى به لا تجوز في الايمان قال القدوري في كتاب التوقيف وقال زفر  
 حلفه على علمه فان ابى ان يحلف جرح من الوكالة وجه قول زفر ان البينة ما جاز ان  
 تسمع على الوكيل كما فيه من اسقاطه في القضية جاز ان يحلف ليكمل فثبت هذا الحلف  
 ولا يرد الوكيل بعيب قبل حلف المشتري لو قال الباع رضى هو به اى رضى المشتري بالعيب  
 والفرق بين هذه المسئلة وما تقدم من مسئلة الدين ان الدار كملن هناك بلسه داد  
 ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند تكوله ومنها غير ممكن لان القضاء بالفسخ ماضى  
 على الصحة وان ظهر الخطا عند ايجاح كسره منه في العقود والفسوخ ولا يحلف  
 المشتري عنده بعد ذلك لانه لا يفيد واما عنده ما فيجب ان يتجدد الجواب في الفضلين  
 ولا يؤثر لان الدار كملن عندهما بطلان القضاء وقيل الاصح عند ابي يوسف  
 ان يؤخر في الفضلين ومن دفع الى اخر عثرة ينفعها على اهل فانفق عليهم عثرة  
 متى بها لان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكر قيل هذه استحسان  
 وفي القياس ليس له ذلك فيصير متبرعا وقيل القياس والاتحسان في قضاء الدين  
 لانه ليس بشراء فاما الاتفاق فيضمن الشراء فلا يدخل **باب عزل الوكيل**  
 للموكل عزل وكيله ووقف على علمه وبطلت الوكالة بموت احدهما وجنونه مطبقا  
 اى مستوعبا حذا المطبق بطل عند ابي ج يوسف وعنه انه اكثر من يوم وليده وعند حدة  
 حول كامل فقد تربه احتياطا ولما قد بدار الحرب مرتدا والمراد بالجنون بؤس بحكم  
 الحكم وكذا بغير موكلة مكاتب وعجه ما دونها وافتراق الشريكين اى احدا الشريكين  
 وكل ثالث في التصرف في مال الشركة فافترقا بطلت الوكالة وان لم يعلم به وكليهما  
 الضمير للشركة المذكورة اتفا ويتصرف الموكل فيما وكل به لانه لا تصرف بنفسه

في كل  
 من  
 ما  
 في  
 ما  
 في  
 ما

217  
 هذا هو الوجه  
 لا فذكره صدر السبعة  
 هذا القيد المذكور في الهداه  
 وقد ذكره تاج الشريعة

من قوله الحق الغني السام  
 اى استوعبا حذا المطبق

باسم الوكيل







هذه هي نسخة من نسخة  
 نسخة من نسخة من نسخة  
 نسخة من نسخة من نسخة

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

من الضر لصاحب اليد واذا ثبت اليد بالبينة او علم القاضي يرتفع منه التهمة  
 وليس من قبيلها ما قيل ان الدار اذا كانت في جبل امانة فتواضع المدعي وذو اليد  
 على ان ذال اليد لا يقول انها امانة في يده حتى يقيم المدعي بينة على انها في يده ذى اليد  
 فان مبناه على مواضع الخصمين وشاهد يري زور ولا مدفع لها والمطالبة به  
 عطف على قوله وان في يده وبهذا يندفع في دعوى العقار ما اندفع في المنقول  
 بزيادة قوله بغير حق واذا صحت سال القاضي الخصم عنها فان اقر ان اقر  
 فيها او انكر وسال المدعي البينة فاقام قضي عليه وان لم يقر منه انتظم صورتين  
 احدهما ان يقول لا انكر ولا اعرف والاخرى ان لا يقول ذلك بل سكت وفي الاول  
 لا يتخلف عنه وعند ما يتخلف كما في السكوت لت قط قوله بالتعارض  
 ثم عند يحبس حتى يقر او ينكر ذكره العتاني فيناه وفي الثانية يتخلف بالخلاف  
 والمراد بقوله حلفه ان طلبه خصمه هذه الصورة فان كل مرة اى قال لا حلف  
 او سكت بل اذ قضى عليه بالنكول لم يقبل وقضى بالنكول صح لعدم دلالة  
 على انه حقه ان يقضى فكم من شئ ليس حقه ان يقع ويصح بعد القبول لقبول التهمة  
 الفاسق والقضاء بها وعرض اليمين ثلثا ثم القضاء احوط ولا يرد اليمين  
 على مدعي وان نكل خصمه خلافا للشافعي فان عنده اذا نكل الخصم يرد اليمين  
 على المدعي فان حلف قضي له فان ابى انقطعت الملاممة وعند ما يتخلف  
 المدعي عليه لا غير قيل رد اليمين على المدعي بدعة واول ما قضى به معاوية  
 وهي في لغة الحديث المشهور يعني بدعة مردودة بدلالة قوله وهي في لغة الحديث  
 المشهور فلا يحتمل التأويل بان لا ليس المراد ان ذلك امر ابتدعه معاوية والذين

اد صاحب النكول

بناء على خطأ بل المراد انه امر مبتدع لم يقع العمل به الى زمان المعاوية لعدم الحاجة  
 اليه ولا يكلف عنده خلافا لها والفتوى على قولها في النكاح من التهمة واليمين  
 في نكاح صورتها ان يدعى رجل على امرأة او يدعى عليه نكاحا والاخر ينكر ورجعة  
 صورتها ان يدعى المرأة في العدة او بعد ما او هو عليها بعد العدة انها راجعها فيها وانكر  
 الاخر وفي ايلاء صورتها ان يدعى المولى عليها بعد العدة او يدعى عليه بعد  
 العدة او قبلها انها في غيرها وانكر الاخر واستيناد صورتها ان يدعى امه على مولانا  
 انها ولدت منه ولذا اقدامات او سقطت سقطا مستبين الخلق وانكر المولى  
 ولا يجوز في هذه المسئلة العكس لان المولى اذا ادعى ذلك عليها يكون اقوالا منه  
 ولا يعتبر ججود ما ورفا صورتها ان يدعى رجل على مجهول رقا او يدعى المجهول عليه  
 انه رقيقه وانكر الاخر والمراد بمجهول الحال صرح به في الفصول العارضية لا بمجهول  
 النسب كما توهم ونسب وفي المنطومة ولا يقال في الحقائق لم يقبل ونسب لانه  
 انما يتخلف في النسب المجد عند ما اذا كان ثبت باقراره كالباب والابن في حق  
 الرجل والاب في حق المرأة ولا يرد صورتها ان يدعى على رجل موقوف انه  
 معتقه ومولاه او ادعى الموقوف ذلك عليه او كان ذلك في ولاد المولاة  
 ذكر قية المعروف في الحقائق وانما يتخلف عند ما لان النكول اقرار والنظام  
 ان يكلف على تقدير صدقه فاذا امتنع عنه ظهرا غير صادق في النكاحه اذ لو كان  
 صادقا لاقدم عليه واذا كان النكول اقرارا والاقرار يجري في هذه الامور فيختلف  
 حتى اذا نكل يقضى بالنكول والباح ان المراكيز ما يحترق في اليمين الصادقة  
 فيبذل شئ ولا يكلف واذا امكن حمل على البذل لا يثبت الاقرار بالشئ فيجوز على البذل

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي

هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي  
 هذا هو النص الأصلي



لان انزاله باذلا اولى كيكما يصير كاذبا في النحر والبذل لا يجرى في هذه  
 الاشياء ومعناه هنا ترك المنع والاعراض عن المنازعة لا الهبة والتمليك صريح  
 بذلك في الهداية وشروطه فغني عدم جريانها في الصور المذكورة انه لا يعمل فيها فان  
 هذه الحقوق لا يستباح تناولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكول على البذل  
 يكفي المكان معناه ولا يلزم ان يترتب عليه فائدة فاندفع ما قيل لما لم يجر البذل  
 في هذه الاشياء ولا يعمل النكول بذلا فيحمل على الاقرار وتجدد سوا كان حدة الزمان  
 اوحدة القذف اوحدة الشرب ولعمري هذا بالاتفاق ووجه النوق عندهما الاقرار  
 يجرى فيها لكن النكول اقرار فيه شبهة والحدود تندرى بالسببها واللعان في  
 معنى الحد وحلف السارق وضمن ان نكل ولم يقطع لان الضمان يعمل فيه النكول  
 دون القطع فصار كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان وكذا الزوج اذا ادعت  
 طلاقا لانه لا يحلف في الطلاق بالاتفاق فان نكل ثبت الطلاق ويضمن المهر  
 وكذا في النكاح اذا ادعت هي المال اي ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال  
 كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل عنده لان  
 المال يثبت بالبذل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا كان كالارث والنفقة  
 او غير مال كحق الحضنة في اللقيط والعق سبب الملك وامتناع الرجوع اليه  
 فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه  
 فعل الحلاف المذكور وكذا انكر القود فانه يستحلف بالاجماع فان نكل في النفس  
 يجبس حتى يقر او يحلف وفيما دونها يقتض فان الاطراف بمنزلة الاموال فيجرى  
 فيها البذل بخلاف النفس هذا عنده وعند ما يلزم الارش في النفس وما دونها

لان النكول

كيكما يصير  
 كاذبا في  
 النحر  
 والبذل  
 لا يجرى  
 في هذه  
 الاشياء  
 ومعناه  
 هنا ترك  
 المنع  
 والاعراض  
 عن المنازعة  
 لا الهبة  
 والتمليك  
 صريح  
 بذلك  
 في الهداية  
 وشروطه  
 فغني عدم  
 جريانها  
 في الصور  
 المذكورة  
 انه لا يعمل  
 فيها فان  
 هذه الحقوق  
 لا يستباح  
 تناولها  
 بالاذن  
 بخلاف  
 الاموال  
 وفي حمل  
 النكول  
 على البذل  
 يكفي  
 المكان  
 معناه  
 ولا يلزم  
 ان يترتب  
 عليه  
 فائدة  
 فاندفع  
 ما قيل  
 لما لم  
 يجر  
 البذل  
 في هذه  
 الاشياء  
 ولا يعمل  
 النكول  
 بذلا  
 فيحمل  
 على  
 الاقرار  
 وتجدد  
 سوا كان  
 حدة  
 الزمان  
 اوحدة  
 القذف  
 اوحدة  
 الشرب  
 ولعمري  
 هذا  
 بالاتفاق  
 ووجه  
 النوق  
 عندهما  
 الاقرار  
 يجرى  
 فيها  
 لكن  
 النكول  
 اقرار  
 فيه  
 شبهة  
 والحدود  
 تندرى  
 بالسببها  
 واللعان  
 في  
 معنى  
 الحد  
 وحلف  
 السارق  
 وضمن  
 ان نكل  
 ولم  
 يقطع  
 لان  
 الضمان  
 يعمل  
 فيه  
 النكول  
 دون  
 القطع  
 فصار  
 كما  
 اذا  
 شهد  
 عليها  
 رجل  
 وامرأتان  
 وكذا  
 الزوج  
 اذا  
 ادعت  
 طلاقا  
 لانه  
 لا  
 يحلف  
 في  
 الطلاق  
 بالاتفاق  
 فان  
 نكل  
 ثبت  
 الطلاق  
 ويضمن  
 المهر  
 وكذا  
 في  
 النكاح  
 اذا  
 ادعت  
 هي  
 المال  
 اي  
 ان  
 ادعت  
 المرأة  
 النكاح  
 وغرضها  
 المال  
 كالمهر  
 والنفقة  
 فانكر  
 الزوج  
 يحلف  
 فان  
 نكل  
 يلزم  
 المال  
 ولا  
 يثبت  
 الحل  
 عنده  
 لان  
 المال  
 يثبت  
 بالبذل  
 لا  
 الحل  
 وفي  
 النسب  
 اذا  
 ادعى  
 حقا  
 كان  
 كالارث  
 والنفقة  
 او  
 غير  
 مال  
 كحق  
 الحضنة  
 في  
 اللقيط  
 والعق  
 سبب  
 الملك  
 وامتناع  
 الرجوع  
 اليه  
 فان  
 نكل  
 ثبت  
 الحق  
 ولا  
 يثبت  
 النسب  
 ان  
 كان  
 مما  
 لا  
 يثبت  
 بالاقرار  
 وان  
 كان  
 منه  
 فعل  
 الحلاف  
 المذكور  
 وكذا  
 انكر  
 القود  
 فانه  
 يستحلف  
 بالاجماع  
 فان  
 نكل  
 في  
 النفس  
 يجبس  
 حتى  
 يقر  
 او  
 يحلف  
 وفيما  
 دونها  
 يقتض  
 فان  
 الاطراف  
 بمنزلة  
 الاموال  
 فيجرى  
 فيها  
 البذل  
 بخلاف  
 النفس  
 هذا  
 عنده  
 وعند  
 ما  
 يلزم  
 الارش  
 في  
 النفس  
 وما  
 دونها

لان النكول اقرار فيه شبهة فيثبت المال دون القصاص فان قال لي بينة حاضرة  
 اي في المصراة ذكر هذا القيد لانه لو قال لي شهود الائم غيب يحلف ولا يكفل  
 كما اذا قال لا بينة لي وطلب حلف الخصم لا يحلف وقال لا يحلف ومحمد بن ابي ح  
 في رواية من الحقايق ولا يكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي ان ابي الخصم عن الفضل  
 لازمه اي دار معه حيث دار ثلثة ايام والغريب يحلف على الضمير المنصوب لازمه  
 قدر مجلس الحكم اي لازم المدهى الغريب الى ان يقوم القاضي عن مجلس الحكم ولا  
 يكفل الغريب الا الى آخر المجلس فان اتى بالبينه فيها ولا يحلف ان شاء ابيد  
 والحلف بالله لا بالطلاق والعق فان اخط الخصم قيل صح بها في زمانا كلفني لا يفي  
 عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منى عنه شرعا ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ ويغفل  
 بصفاته اي بذكر ما ولكن يحذر عن العطف كيكما يذكر عليه اليقين لا بالزمان والمكان  
 خلا فالثاني روح فانه يفظ بها عنده ان كان اليقين في قسامة او لعان او ضمان عظيم  
 وحلف اليهودي بالذي انزل التوراة على موسى والسفري بالله الذي انزل الانجيل  
 على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله لان الكفرة باسرها  
 يعتقدون الله تعالى فان الدهرية منهم لا يعتقدونه تعالى ولا دلالته في قوله تعالى ولئن  
 سألتم الالهة عما ذلك بل لان الوثني يعبد غير الله ويعتقد انه تعالى خالفه  
 ولا يكلفون في معايدهم ويحلف على الحاصل في البيع والكيلح بالله ما بينكم اي  
 قائم او نكاح قائم في المال وفي الطلاق ما بيني وبينك الا ان وفي الغصب  
 ما يجب عليك ردده لا على السبب بالله ما بعث ونحوه اي ما كتمتها وما طلقتها  
 وما غصبته لان هذه الاسباب قد تقع ثم ترتفع برفع كمال الطلاق والاقالة

في التخليد فعدو الله

كسيرة السيرة

ما انشأ

صدر السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة



والنكاح الجديد والهبه فيحلف على الحاصل لانه لو حلف على السبب يتضرر المدعى عليه  
 ومذا لانه لو حلف على نفى السبب كالبيع وكخه يكون كاذبا ولو لم يحلف يجب تسليم  
 البيع العايد الى ملكه بالاقالة لانه لو ادعى الطاري لم يقبل قوله واذا حلف  
 على الحاصل فقد اوفى المدعى والمدعى عليه حقهما لعلنا ان مقصود المدعى من  
 البيع وكخه بثوت الحكم ومتى امكن اثبات حقهما كان اولى من ايفاء حق احدهما  
 واتوا الاخره اعندهما وعند ابى يوسف يحلف على السبب في جميع ذلك  
 الا عند توفض المدعى عليه بان يقول اياها القاضي قد يبيع الانسان شيئا  
 ثم يقبله فيحلف القاضي على الحاصل وعنه انه ينظر القاضي الى الثمار المدعى عليه  
 ان انكر السبب يحلف على السبب وان انكر الحكم يحلف على الحاصل وعليه اكثر  
 القضاة وقال في الاسلام يفوض الى رأى القاضي كذا الحكم في الا اذا ترك  
 النظر اى يلزم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيحلف على السبب  
 بالاجماع كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مستونة والخضم لا يراها بان كان  
 شافعا اذا لو حلف على الحاصل بالدم ما هو متحقق الشفعة او ملكا تملك الشفعة  
 يصدق في عينه في معتقده فيفوت النظر في حق المدعى وكذا في سبب لا يرتفع  
 كعبد مسلم يدعى عتقه فانه لا ضرورة الى الحلف على الحاصل لان السبب  
 لا يمكن ارتفاعه فان العبد المسلم اذا اعتق لا يترق ولقال ان يقول نعم  
 اذا اعتق مسلما لا يترق لكن يجوز ان يعتق على حال كفره فيتكرر رقبه هذا  
 الاعتبار وفي الامه والعبد والكافر على الحاصل لانه يتكرر رقبه الرق عليها  
 بالردة والحق والسبي وعليه بنقض العهد والحق والسبي فيرتفع السبب

من كذا السبب في حقه او غيره  
 من كذا السبب في حقه او غيره

من كذا السبب في حقه او غيره  
 من كذا السبب في حقه او غيره

فيها ويحلف على العلم من ورث شيئا فادعاه آخر لانه لا علم له بما صنع المورث  
 فلما يحلف على اثبات وعلى البث اثبات اى على القطع ان وهب له او اشتراه لو جرد المطلق  
 للميمن اذ الشراء سبب لبثوث الملك وضعا وكذا الهبة وصح فداء الحلف والصلح  
 منه ولا يحلف بعده ابدا لانه اسقط حقه **باب التحالف** لو اختلفا  
 في قدر الثمن او المبيع حكم لمن برهن وان برهن حكم لمثبت الزيادة وهو البائع  
 في الاول والمشتري في الثاني وان اختلفا فيها كما اذا قال البائع بعت هذا بالثمن  
 وقال المشتري بلى بعته مع الاخر بالف تحججه البائع في الثمن وحججه المشتري في البيع اولى  
 وان عجز عن اقامة الحجة في اى صورة كانت من الصور المذكورة ولم يرض واحد  
 منهما بما قاله الاخر بعد ما قيل لكل واحد منهما اما ان ترضى بما قاله صاحبك والا  
 البيع عليك كما قال لم يقل برضي كل بزيادة تدعيه الاخر والالتفاف لان شرط التحالف  
 عدم رضى واحد منهما بما قاله الاخر لا عدم رضى كل منهما بما قاله الاخر وحلف المشتري  
 او اثنان في الصور الثلث هذا قول محمد اولا وابى يوسف آخر وهو رواية عن ابى حنيفة  
 ربح وهو الصحيح لان المشتري اشدهما انكارا لانه يطالب اولا بالثمن اولا لا يتعجل  
 فائدة الكسول وهو الزام الثمن ولو به ابيين البائع تاخر المطالبة بتسليم المبيع  
 الى زمان استيفاء الثمن وفي المتأبضة والصرف بدأ القاضي بايها شاء واستوفى  
 ويحلف كل على نفى ما يدعيه الاخر ولا حاجة الى قسم اثبات ما يدعيه وهو في الزيادة  
 يحلف بضمم الاثبات الى النفي تأكيد او الاصح الاقتصار على النفي لان الايمان وضعت  
 على ذلك ونفس القاضي البيع اى بعد التحالف بطلب منها او من احدهما وقيل  
 ينفسخ بنفس التحالف والصحيح هو الاول ذكره في الحكم ومن نكل لزمه دعوى الاخر

التحالف

بما تراضوا

والفوق وافق وان حلف على ما اشترى

بما تراضوا



يعني اذا اتصل به القضاء اذ بدونه لا يوجب شيئا اما على اعتبار ان النكول  
 بذل فظاهر واما على اعتبار ان اقراره فلا اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا  
 بانقاده ثم اعلم ان التالف ان كان قبل قبض احد البدين فظاهر وهو قيس  
 وان كان بعده فخالف للقيس لان الفايض منها لا يدعي شيئا على صاحبه  
 وانما يذكر ما ادعاه الآخر ولكن عرفناه بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف  
 المتبايعان والبيعة قائمة بعينها لم يثبت له الا ذكروه في البيتين ولا يخالف  
 في الاجل سواء اختلفا في اصله او في وصفه خلافا لفرع في شرط الخيار  
 سواء اختلفا في اصله او في مدة وقبض بعض الثمن وحلف المنكر ولا بعد هلاك  
 المبيع وحلف المشتري ان هلك المبيع ثم اختلفا في الثمن لم يثبت الفايضا عندهما والقول  
 للمشتري وعند محمد والشافعي يثبتان ويفسخ البيع عاقبة الهالك وعلى هذا  
 اذا خرج المبيع عن ملكه او تغير وصار بحال لا يقدر على رد المبيع له ان كلا منهما  
 يدعي عقدا ينكره الآخر ولها ان التالف بعد قبض المبيع على خلاف القيس ورد البيع  
 به في حال قيام البيعة ولا بعد هلاك بعضه لان يرضى البايع ببركة حصته الهالك  
 في يمينه فان هذا عنده وقال ابو يوسف رجح يمينان في البيعة ويفسخ العقد فيه  
 ولا يثبتان في الهالك والقول في ثمة للمشتري وقال محمد يمينان عليها ويفسخ  
 العقد فيها ويرد الباقي وقيمة الهالك هذا على ما خرج عامة المشايخ على ان الاستثناء  
 ينصرف الى التالف وقال شيخ بلخ ينصرف الى يمين المشتري والمعنى لا يثبتان  
 عنده ويكون القول قول المشتري مع يمينه الا ان يأخذ البايء اباة ولا يوجب  
 شيئا اخر في التالف المشتري لانه انما يكلف اذا كان منكرا ما يدعيه البايء فاذا

صدر السند

صدر السند

صدر السند

البايع  
اخذ

البايع الباقي صلى عن جميع ما ادعاه على المشتري فلا حاجة الى تخليفه ويرد عليه  
 ان الاخذ معلق بشيئة البايع ولو كان اخذ الباقي بطريق الصلح لكان معلقا بشيئتهما  
 ولا يثبت بدل الكتابة هذا عنده وقال يمينان ويفسخ الكتابة وهو قول الشافعي  
 ولا في راس المال بعد اقالته وصدق العلم اليه ان حلف لان الاقاله في باب العلم  
 ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فان رب العلم لا يملك العلم فيه بالاقالة  
 بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع حتى يمينان فاعتبر فيه حقيقة الدعوى للمسلم  
 اليه هو المنكر حقيقة فكان القول له ولا يعود السلم بخلاف البيع فانه ينفسخ الاقالة  
 بعد التالف ويعود البيع اذا اختلفا في قدر الثمن بعد الاقاله ولو اختلفا في بدل  
 الاجارة او المنفعة قبل القبض اي قبل قبض بدل الاجارة في احدى صورتين  
 وقبل قبض المنفعة في الاخرى لم يثبت حلف المتبايعين وان اختلفا في الاجرة فلم يثبت  
 ان اختلفا في المنفعة اي لم يثبت قول صاحبه واي برهن قبل وان برهن فحجة  
 المورج اولي ان اختلفا في الاجرة وحجم المتبايعين ان اختلفا في المنفعة اعتبارا بزيادة  
 وحجم كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيها واما ما ولا يخالف ان اختلفا في قدر الاجرة  
 بعد قبض المنفعة والقول للمتكبر لانه منكر للزيادة وهذا عندهما ظاهر لان هلاك  
 المعقود عليه من التالف عندهما وكذا عند محمد لان البيع انما ينفسخ بقيمة الهالك  
 وهذا ليس للنافع قيمة وبعد قبض بعضها لم يفسد في الباقي لان الاجارة تنعقد  
 ساعة فماعة فكلها تنعقد بعقود مختلفة فثبت يمينان لافيها مضي والقول  
 للمساخر فيها مضي لانه المنكر وان اختلف الزوجان في متاع البيت ولا يثبت اي لواء  
 منها فلها ما صلح ولها ما صلح له ولها مع يمين فان مات احدهما لم يثبت اي ما يصلح

البايع

البايع

البايع



لها للجمع مع اليمين هذا عنده وقال ابو يوسف يدفع اليها ما يجزئها مثلها  
 والبالة مع يمينه والحيوة والموت سواء لقيام الورثة مقام المورث وقال  
 محمد ان كانا حينئذ قلنا قال ابو جرح وبعد الموت المشكل لورثته وان كان احدهما مملوكا  
 فالحلل للموت في الحيوة والحيوة مكره في عامة الكتب وفي شرح الجامع الصغير للشيخ  
 انه مسموع في رواية محمد والزعفراني للحج بالراء بعد الموت وقال العبد الماذون  
 والمكاتب كالمو **فصل** لو قال ذواليد هذا الشيء او دعني او  
 اعارنيه او اجرنيه او رهنه زيدا وغصبته منه وبرهن عليه سقطت خصومة  
 المدعي لان يد موهولة وليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا  
 صالحا تدفع الخصومة لانه كان معروفا بالجيل لاحتمال ان يدفع ما في يده الى من  
 يغيب عن البلد ويقول او دعه عندي بحضرة الشهود كيلا يمكن لاحد الدعوى على  
 وقال ابن شرة لا تدفع الخصومة مطلقا وقال ابن ليلى تدفع بلابينة وهما قول  
 خامس وهو لمحمد بن عيسى اني ولذلك سميت اعمدة فمخ كتاب الدعوى وان  
 قال شريته من الغاييب اقر في هذه الصورة بيه الخصومة فلا تسقط عنه اوقال  
 المدعي غصبته او سرقته او سرقني لا لانه انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا ليد  
 بخلاف دعوى الملك المطلق فانه خصم فيه باعتبار يده وان برهن ذواليد على  
 ايداع زيدا هذا عندهما خلافا لمحمد كما لو قال الشهود او دعه من لا نوقف لاحتمال ان يكون  
 منه الذي او دعه عنده بخلاف قولهم نوقف بوجوبه لاسمه ونسب لانهم علمون  
 بان المودع ليس هو المدعي هذا عنده وقال محمد لا تسقط الخصومة لانه ما حاله  
 على معين يمكن للمدعي ان يثبته فلو اندفعت لتضرر به ولو قال اشتريته من زيد

صدر السبعة

قوله وكم لا بدعوى  
 او بدعوى من يثبت  
 او بدعوى من يثبت  
 او بدعوى من يثبت  
 او بدعوى من يثبت

وقال

وقال ذواليد او دعنيه هو سقطت بلا حجة لانهم توافقا على ان اصل الملك فيغيره  
 فيكون وصولها الى ذى اليد من جهة فلا يكون يده بخصومة الا اذا برهن  
 المدعي ان زيدا وكله بقبضه لانه اثبت بينه كونه احمى بامها **باب دعوى الجاني**  
 حجة الخارج في الملك المطلق احمى من حجة ذى اليد خلافا للشافعي وان دقت احدهما  
 فقط خلافا لابي يوسف فانه يقول صاحب الوقت احمى ولو برهن خارجا على شيء  
 قضى لها هذا عندنا وعندنا في احد قولييه تهاوت آليات وان برهن في النكاح  
 سقطا التعذر للجمع وهي لمن صدقته قبة اذا لم يورثا فان ارضا قال بوق احمى وان  
 اقرت لمن لا حجة له فهي له فان برهن الاخر قضى له به لان البينة اقوى من الاقرار  
 وان برهن احدهما وقضى له لم يبرهن الاخر لم يقض له الا اذا ثبت سابقة قالم يقض  
 بحجة الخارج على ذى يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سابقة اي اذا كانت امرأة في يد رجل  
 ونكاحه ظاهر وادعى الاخر انها زوجته واقام البينة لم يقض له الا اذا ثبت ان نكاحه  
 اسبق وان برهن على شراء شيء من ذيد فكل نصف بنصف او تركه اي لكل واحد  
 منها الحان ان شاء واخذ نصف ذلك بنصف الثمن وان شاء تركه وترك احدهما  
 بعد ما قضى لهما لم ياخذ الاخر كله وهو للسابق ان ارضا اي ذكر الشراء من ذى اليد  
 تاريخا والمدعي ذى يد ان لم يورثا واخر احدهما ولذى دقت ان وقت احدهما  
 فقط ولا يد لهما اي ان ارضا للسابق احمى وان لم يورثا واخر احدهما فان كان  
 في يد احدهما فذو اليد اولى وان لم يكن في يد احدهما فان دقت احدهما فهو احمى  
 فان لم يوقت واحد منهما فقد ان لكل نصف بنصف الثمن او تركه او اشراهما احمى  
 من جهة وصدقة مع قبض اي قال احدهما اشتريت من زيد وقال الاخر وهبه لي زيد

مدعى الجاني  
 او مدعى الجاني  
 او مدعى الجاني  
 او مدعى الجاني

قال صدر السبعة وان لم يوقت احدهما  
 ولا يخفى باقية



وقبضته او تصدقه على زيد وقبضته فبرها فدعى الشراء احق والشراء والمهر سواء  
ورهن مع قبض احق من بهته معه فان برهن خارجا عن ملك مورخ او شراء  
مورخ من واحد او خارج عن ملك مورخ وذو به على ملك اقدم فالسابق احق  
وان برهن على شراء متفق تاريخهما من آخر اى قال احدهما اشترى من ذى يد وقال  
الآخر اشترى من عمرو او وقت احدهما فقط استويا فالاصل ان اذا وقت احدهما  
فقط وتلقيا من واحد فصاحب الوقت احق وان تلقيا من اثنين فما سواء وان برهن  
خارج على الملك وذو اليد على الشراء منه او برهن على سبب ملك لا يكره كالسباغ  
وحلب لبن وانما ذبحه او لبه او برهن صوف فذو اليد احق ولو برهن كل على شراء  
من الآخر بلا وقت انما قال بلا وقت اذ لو اتى بالكون الجواب على ما ذكر بل على  
التفصيل الذى ذكر في الهداية سقطا وترك المال في يد من معه لا على وجه القضاء  
هنا عند ما قال محمد ان ذكر الشهود القبض قبل البيئان ويقضى بجواز الشرائين  
ويجعل القبض الموجود للآخر العقد في قبض به لذى اليد ويجعل كان ذا اليد باعه  
وسلمه ثم الخارج باعه وسلمه وان لم يذكر والقبض قبضى به للخارج ويجعل كان  
باعه وسلمه ثم ذو اليد باعه ولم سلمه ويكره بالتسليم كذا في المقاييق على وفق ما في  
مبسوط الرضى ولها ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبايع فصارت كما  
قامت على الاقوالين وفيه التهاوتا بالاجماع كذا ههنا ان شئت زيادة تفصيل  
في هذا المقام على وجه يضبط به الاقسام فاستمع هذا المنقول من الذخيرة ان برهن  
المدعيان فان كان تاريخ احدهما سابقا فهو احق وان لم يكن سابقا سواء لم يور  
او اخرج احدهما ولم يكن احدهما سابقا فان كان كل منهما ذايده فما ساويان وكذا

ما في الشريعة

كلام صدر الشريعة  
ههنا محقق قدامه

ان كان

ان كان كل منها خارجا عن الملك المطلق وكذا في الملك بسبب الا اذا تلقيا من واحد  
واخرج احدهما فقط فانه احق في الملك المطلق شاملا للصور المذكورة الا اذا ادعى ملك  
فعلا كما اذا قال هو عبيد اعفقه او برته فذو اليد احق بخلاف ما اذا قال كل واحد  
هو عبيد كاتبة فها سواء لانها خارجان اذ لا يد على الحجاب بخلاف المقتضى فانه  
في يد المولى اذا كان صغيرا ولو قال احدهما هو عبيد كاتبة او اعفقه فهذا اولى  
ان كل يئنه يكون اكثر اثباتا فهو احق بهذا في الرج ذوى اليد في الملك المطلق  
اما في الملك بسبب فان ذكر اسببا واحدا وان تلقيا من واحد فذو اليد احق وان تلقيا  
من اثنين فالخارج احق شاملا للصور المذكورة وان ذكر السنين كالشراء  
والهبة وغير ذلك ينظر الى قوة السبب كانه المقتضى ولا يرجح بكثر الشهود لان الرجح  
بقوة الدليل لا بكثرته وان ادعى احدهما خارجين نصف دار والاخر كل فالرجح  
للاول وقاله لاله الثلث والباقي للثاني اعتبر ابرح طريق المنازعة فان صاحب  
النصف لا يناع الاخر في النصف فلم له واستوت منارعتها في النصف الاخر  
فينصف بينهما واعتبر طريق العول والمضاربة فصاحب الجميع يقرب بكل حقه  
سهيمن وصاحب النصف يسهم واحد فيقسم الثلثا وان كانت معها في الثلثي نصف  
بقضاء ونصف لباقي فان الدار اذا كانت في يدهما يكون في يد كل منهما نصف فالنصف  
الذى في يد مدعى الكل لا يدعيه الاخر فيترك في يده والنصف الذى في يد مدعى  
النصف يدعيه كل منهما ومدعى الكل خارج وبينه الى خارج اولى وان برهن على  
دابة دار في قضى لمن وافق وقته سنها ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة  
في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت

وان كانا احدهما زائدا او ناقسا خارجا  
فالخارج احق صح  
ملك غيبه بدل عايشه اليد على المقتضى دون الملك  
ذكر ما مضى من ملك غيبه اليد على المقتضى دون الملك  
زوجه المولى كاتبة الصغير فوقف الملك على خارجها  
لانها مملوكة بالانفة فثبتت على كاتبة في ملكها موقوف على  
حتى ادت بدل كاتبة فثبتت على خارجها لانها بعد المقتضى ابرح  
اجازة المولى لا على كاتبة والصغيرة ليست من اهل  
ملك كاتبة وهي صغيرة والملك مملوكة من اهل الملك  
الا جازة قال صاحب الملكة مملوكة من اهل الملك  
الملك كاتبة وبها جازة المقتضى  
في حال الملك بولم يعتبر في حال المقتضى

صدر الشريعة

صدر الشريعة

وذكر العلامة صاحب الهداية  
فيما جاز بين يدي بالقبض المذكور  
ولم يعيب فيه كما لا يخفى



في التنازع من غير تاريخ حيث يحكم بالذي اليد ان كانت في يد احدهما اولهما ان كانت  
 في ايدهما او في يد ثالث ذكره في التبيين وان استحل فلها وان خالف وقتها بطلان  
 فيكون الدابة في يد من كانت في يده وان برهن احد خارجي على غضب شيء وان  
 على ودعيه استويا لان المودع اذا جرد الوديعة صار غاصبا واقامة الخارج بينة  
 على الوديعة تنقضي محمد ذي اليد اياها والتباس احق من اخذ الكرم والراكب من اخذ  
 البجام ومن في السرج من رديفه وذو حمله من علق كوز به اى صاحب اليد  
 في هذه الصور هو الاولى وحال البساط والمعلق كن معه ثوب وطرف مع  
 والقول لصبي يعبر اى يتكلم ويعقل ما يقول في اننا حر لانه في يد نفق وان قال  
 ابا عبد قلان قضى لمن في يده لانه اقربا لانه لا يد له حيث اقر بالرق كمن لا يعبر  
 لانه بمنزلة المتاع فان قلت اليس الاصل في الانسان الحرية قلت ما هو الاصل  
 لانه اذا عرض عليه ما يدل على خلافة بطل ذلك الاصل واليه علم من هذا  
 دليل على خلاف ذلك الاصل لانه دليل الملك فبطل به ذلك الاصل كذا ذكر  
 في الفوائد الظهيرية والحايط لمن جرد عليه او متصل ببناء اتصال تربيع تفسير  
 التربيع عما ذكره في الذخيرة اذا كان الحايط من مدبر او اجر او يكون انصاف  
 لمن الحايط المتنازع فيه داخل في انصاف غير المتنازع فيه واذا كان من خشب  
 بان يكون ساحة احداهما مكية في الاخرى وانما سمي اتصال تربيع لان مثل هذا  
 الاتصال يكون فيما بقي مرتعا لمن له عليه مهادى الهادي جمع الهادية  
 وهي قضبان تضم ملوية بطافات من الكرم فترسل عليها قضبان الكرم كذا  
 في ديوان الادب بل بين الجارين لو تنازعا اى يكون المهاد اربسهما اذا تنازعا

مصدر

مصدر

مصدر

مصدر

مصدر

واحد

واحد ما عليه مهادى دون الاخر وذويت من دار كذا بيوت منها في حق  
 ساحتها لاستوائها في استعمالها وهو المور فيها ارض ادعى شخص انها في يده  
 واخر كذلك وبرهن قضى بيدها وان برهن احد ما او كان بين فيها او بنى او حفر  
 قضى بيده لوجود النصف والاستعمال فيها **باب دعوى النسب**  
 مبينة ولدت لاقول من نصف حول من ذبيعت فادعى الباع الولد ثبت نسبة منه  
 وامتهما ويفسخ البيع ويبدل الثمن ان لم يدع المشتري قبله عند الثلث وعند  
 ثالث فعلى دعواه باطلة لان البيع اعتراف منه بانه عبد فكان منافضا في الدعوى  
 ولا نسب بدون المدعى ولهم ان اتصال العلوق بملكه شهادة على كونه  
 منه لان الظاهر عدم الزنا ومبنى النسب على الحقا، فيعق في التناقض واذا  
 الدعوة استندت الى وقت العلوق فتبين ان باع ام ولده فيفسخ البيع ويرد  
 الثمن لانه قبضه بغير حق وانما قال ان لم يدع المشتري قبله لانه ثبت نسبة  
 لوجود الحيز وهو الملك وثبت لها امومية الولد باقراره ثم لا يصح دعوة  
 الباع بعده لان النسب لا يحتمل الابطال والاشغال ولا يتبعين الحمل على ان  
 نكحها واستولد ثم اشترانا اذ يحتمل ان يكون المشتري مالكا لما قبل ذلك ويكون  
 العلوق في ذلك ثم لو اشترط في المسئلة ان الباع اشترى الجارية وباعها بعده  
 سنتين لسقط هذا الاحتمال فان قلت لا يثبت اتصال العلوق بملكه ما ذكر  
 من الاحتمال قلنا لان حصص الحق وتبين انه لايه في صورة المسئلة من قيد  
 زايه على ما صرح به صاحب الجلاصة وكذا لو ادعاه بعد موت الام وبرد كل  
 الثمن عنده وحصته الولد فقط عندهما بخلاف موت الولد لان الولد اصل

مصدر

مصدر

مصدر



في ثبوت النسب ولم يثبت نسبه بعد الموت لعدم الحاجة ولو ادعاه بعد عتقها يثبت  
 نسبه ويرد حصته من الثمن اي لو ادعى البائع الولد انه ولده بعدما اعتق المشتري  
 الام وقد جازت به لاقول من نصف حول يثبت نسب الولد ويرد البايع حصته  
 من الثمن بان يقسم الثمن على قيمتها يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه  
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فيعتبر قيمته بالولادة  
 عند ذلك ذكره في البينين وبيد عتقه ردت دعواه لما ذكر ان الولد هو الاصل  
 كما لو ولدت لكثر من نصف حول واقل من سنتين او اكثر منها الا اذا صدق  
 المشتري في حكم الثاني وهو اذا ولدت لكثر من نصف حول واقل من سنتين  
 كالاول وهو اذا ولدت لاقول من نصف حول في الثالث وهو اذا ولدت  
 لكثر من سنتين لم يبطل بيعه ولا يعتق الولد ولا تصير الامة ام ولد له لان العلق  
 حادث بعد البيع ولا يستند الى ما قبل البيع حتى يبطل وهي ام ولد على المعنى  
 اللغوي سخا كما ان يخل على الاستيلاء بالخروج محلا لمره على الصلاح ولو باع من ولد  
 عنه ثم ادعاه بعد بيعه مثليه صح نسبه وردت ببيعة لان البيع يحتمل النقص  
 وما لم يحق الدعوة لا يحتمل فنقص البيع لاجله وكذا لو كانت الولد اي اشترى  
 امه مع ولدها وكانت الولد او امه او اجبره او كاتب الام اورثها او زوجها  
 ثم ادعاه لان هذه الموارض يحتمل النقص فنقص ذلك كله ويصح الدعوة  
 بخلاف العتاق والتدبير على ما مر ولو باع احد ثوابين فدمر تفسير الثوابين  
 في مسئلة النفاس ولما ادعاه وعتقه مثليه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها  
 منه وبطل عتق المشتري لان من ضرورة ثبوت نسب احد ما ثبوت نسب الاخر

صدر السعة  
 ما السعة

في ثبوت النسب بعد الموت لعدم الحاجة ولو ادعاه بعد عتقها يثبت  
 نسبه ويرد حصته من الثمن اي لو ادعى البائع الولد انه ولده بعدما اعتق المشتري  
 الام وقد جازت به لاقول من نصف حول يثبت نسب الولد ويرد البايع حصته  
 من الثمن بان يقسم الثمن على قيمتها يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه  
 بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له القيمة بالولادة فيعتبر قيمته بالولادة  
 عند ذلك ذكره في البينين وبيد عتقه ردت دعواه لما ذكر ان الولد هو الاصل  
 كما لو ولدت لكثر من نصف حول واقل من سنتين او اكثر منها الا اذا صدق  
 المشتري في حكم الثاني وهو اذا ولدت لكثر من نصف حول واقل من سنتين  
 كالاول وهو اذا ولدت لاقول من نصف حول في الثالث وهو اذا ولدت  
 لكثر من سنتين لم يبطل بيعه ولا يعتق الولد ولا تصير الامة ام ولد له لان العلق  
 حادث بعد البيع ولا يستند الى ما قبل البيع حتى يبطل وهي ام ولد على المعنى  
 اللغوي سخا كما ان يخل على الاستيلاء بالخروج محلا لمره على الصلاح ولو باع من ولد  
 عنه ثم ادعاه بعد بيعه مثليه صح نسبه وردت ببيعة لان البيع يحتمل النقص  
 وما لم يحق الدعوة لا يحتمل فنقص البيع لاجله وكذا لو كانت الولد اي اشترى  
 امه مع ولدها وكانت الولد او امه او اجبره او كاتب الام اورثها او زوجها  
 ثم ادعاه لان هذه الموارض يحتمل النقص فنقص ذلك كله ويصح الدعوة  
 بخلاف العتاق والتدبير على ما مر ولو باع احد ثوابين فدمر تفسير الثوابين  
 في مسئلة النفاس ولما ادعاه وعتقه مثليه ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبها  
 منه وبطل عتق المشتري لان من ضرورة ثبوت نسب احد ما ثبوت نسب الاخر

ولو قال

ولو قال لصبي ترك قديمه لانه ليس بشرط ذكره في البينين هو ابن زيد ثم قال  
 هو ابني لم يكن ابني وان محمد زيد بنوته هذا عنده وقال ان محمد زيد بنوته وهو ابني  
 للذي معه لان الاقرار اذ يد بالرد فصار كان لم يكن والاقرار بالنسب يرد  
 بالرد وان كان لا يحتمل النقص له ان النسب مما لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار  
 بعمله لا يرد بالرد بغير فيمنع دعوته ولو كان مع مملوك وذمي فقال المملوك هو  
 وقال الذي هو ابني فهو ابني للذي وحر اي ثبت نسبه من الذي حتى يثبت  
 له الحية ويكون مملوكا لان حكمه حكم دار الاسلام كذا في التحفة وانما يقبل فهو  
 حراين للذي لان المنفرد على الدعوة هو البنوة واما الحية فبواسطتها قال  
 زوج امرأه لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيره فهو ابنيها ان ادعى  
 مولا وانما فعل التفصيل الذي ذكر في شرح الطحاوي ولو ملك امه باي سبب  
 كان ذكره في البينين فولدت منه لابن من هذه القيد واسحق غرم الاب  
 اي للمتحقق قيمة الولد يوم الخصومة لانه يوم المنع وهو حر لانه ولد المهور  
 فان المهور من يوطا امرأة معتمدا على ملك بين اذ يحتاج فله منه ثم يستحق  
 وولد المهور حر بالقيمة باجماع الصحابة رضي الله عنهم وانما سمي مهورا اذا غره  
 من ملكه فلو مات الولد تفرغ على قوله يوم الخصومة قبلها لا بد من هذه القيد  
 اذ لو مات بعد الخصومة يعرف لتحقق المنع منه فلا شيء عليه وتركته لانه حر  
 الاصل في حصة ميراثه وان قلده هو او غيره فاخذ دية لانه من هذه القيد  
 غرم قيمته اما في الصورة الاولى فلو جرد المنع واما في الثانية فلان سلامة  
 بدله كسلامته ومنع بدله كمنعه ورجع بها على باعها ان ملكه بالشر او لانه ضمن

ما السعة

ما السعة  
 ما السعة  
 ما السعة

صدر السعة

ما السعة

صدر السعة

ما السعة

صدر السعة

الرجوع بالثمن من ماله ان كان البيع  
 وقد ذكر في موضعه مسة







والاقرار بدابة في اصطبل يلزمها فقط وخاتم حلقته وقصته من باب الوطف على مولى  
 عاملين مختلفين والمجود معذوم وكذا قوله وسيف جفنه وجماله ونضله وحجته  
 وهي بيت مزين بالثياب والسدر العيدان والكسوة وغرفة قوصرة اياها مكتوب في بئر  
 او في ثوب وثوب في عشرة الثواب واحد هذا عند ابي يوسف رح وقال محمد احد عشر  
 ثوبا لان النفيس من الثياب قد كلف في عشرة اثواب فامكن حمله على الظرف <sup>منه</sup> <sup>المراد</sup>  
 ولابي يوسف ان قد يكون بمعنى البين فلا يجب بالسك والاصل براءة التهم  
 وختمه في خمسة بنيت الضرب ختمه وقال زفر عشرة وقال الحسن يلزمه خمسة  
 وعشرون وقد مر في باب الطلاق وبنية مع عشرة وفي درهم الى عشرة وما بين  
 درهم الى عشرة عليه تسعة هذا عنده لان الاصل في الغاية عدم الدخول ويدخل  
 الاول منها ضرورة وعندهما يدخل الغايتان لانها لا بد ان يكون موجودة  
 ووجودها بوجوبها وعند زفر لا يدخل شئ منها وهو القيس وفيه من دارى  
 ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط ما بينهما والفرق لا يحج ما اشترنا اليه انفا  
 بقوله ويدخل الاول منها ضرورة وهو انه لا وجود لما فوق الواحد بدونه فكلما  
 ما بين الحايطين ولو اقر بالحل صح وحمل على الوصية من غير اى يحمل هذه الاقرار  
 على ان شخص اوصى بالحل لا تخرومات الموصى فالان يفسر وارثه بان الموصى له  
 وكذا انه اى يصح الاقرار للحل ان بين سببا صالحا كارت وصية بان قال  
 اوصى له فلان اومات ابوه فورثه فان الوصية للحل تصح والحمل يرث وانما  
 قال ان بين سببا صالحا لانه ان لم يبين اصلا لا يجوز عند ابي يوسف رجح  
 خلافا لمحمد على ما سيأتى وان سببا غير صالح فلا يجوز اتفاقا والفرق لا يورث

اصطبل  
 ثوبه  
 في بيت مزين بالثياب  
 والسدر العيدان والكسوة  
 وغرفة قوصرة اياها مكتوب  
 في بئر او في ثوب  
 وثوب في عشرة الثواب  
 واحد هذا عند ابي يوسف  
 رح وقال محمد احد عشر  
 ثوبا لان النفيس من الثياب  
 قد كلف في عشرة اثواب  
 فامكن حمله على الظرف  
 منه المراد

ان الوصية متعينة في الاقرار بالحل بخلاف الاقرار له فان فيه اسبابا متعارضة  
 فان ولدت جنة في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار ولا يلزم ان يكون للقل  
 من نصف حول لانه اذا كانت المرأة معتدة فجات بالولد لقل من سنتين  
 وان كان اكثر من ستة اشهر حكم بوجوده في البطن وقت الاقرار لانه حكم بثبوت  
 النسب فيكون ذلك حكما بوجوده في ذلك الوقت ومنه التعليل المذكور المبسوط  
 فله ما اقر فان ولدت حين فلها وان ولدت ميتا فلموصى او المورث لان في بيان  
 السبب اقرار بمك الموصى او المورث فيقسم بين ورثته وان فتم بيع اقرار  
 او ايم الاقرار لغا هذا عند ابي يوسف وعند محمد يصح الاقرار وحمل على السبب  
 الصالح وان اقر شرط الخيار صح وبطل شرطه لان الخيار للفسخ والاقرار  
 ومن المائل اليه انه اقر ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعندهما لا يلفظ الى قوله  
 وقال ابو يوسف يكلف المقل ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره والفتوى  
 على قوله وكذا لو ادعى وارث الموقعد البعض لا يلتفت الى قوله والاصح  
 التحليف وان كان الدعوى على ورثة المقر فاليقين عليهم بالعلم انا لا نعلم  
 انه كان كاذبا **باب الاستثناء** من استثنى بعض ما اقر به <sup>فصل</sup>  
 لزمه باقية وان استثنى كله فكله لان استثناء الكل لا يصح وان استثنى  
 كليا او زينا من درهم صح قيمة وان استثنى غيرهما منها كذا اذا قال الاثوابا  
 لم يصح هذا عندهما لوجود المجانسة من وجه اذا كان ميكلا او موزونا وعند  
 محمد لا يصح في الكل لعدم المجانسة وعند الشافعي يصح في الكل للمجانسة حيث  
 المالية ومن اقر ووصل به ان شاء الله بطل اقراره ومن استثنى بناء دار

لم يثبت من المصنف لانه لم يكن الا ضمان  
 فيه فانه قال في المصنف انه لا ضمان  
 الاقرار في المصنف انه لا ضمان  
 او العارث ومنه ابو الموداني يكون الاقرار  
 اخبارا او ضمانا لا ضمانا

قال صدر الشرحي وورثتها  
 ولا يخفى ما فيه من

مطل  
 مطل  
 ما استثنى



لا يكون انشاءا ولا عهدا  
مقتولا

اقر بها كما للموالة لان البناء داخل في هذه الاقرار بمعنى لا لفظا والاستثناء  
نصرف في المفظوظ ولو قال بناؤا لي وعصتها لك فكما قال وقص الى تم وغلبة  
البناء كبنائها لانه يدخل فيه تبعا للفظا وان قال له على الف من ثمن عبد  
ما قبضته وعينه الضمير للعبد فان سلمه المقول لزم الف اي ان سلم المقول  
ذلك العبد الى المقول لزمه الف اي ان سلم وآفلا وان لم يعينه اي العبد  
لزمه وما قبضته اي قوله ما قبضته لغو عنده وصل ام فصل لانه رجوع عن موجب  
قوله على فلا يصح وان كان موصولا وعنده ما ان وصل صدق ولم يلزمه  
شئ وان فصل لم يصدق كقوله من ثمن حجر اي يكون لغو عنده وصل ام فصل  
وعنده ما ان وصل مع وان فصل لا يفي ثمن متاع او قرض وهي زير في اذنه  
او سقوفه او رصاص لزمه الجيد عنده وصل ام فصل وعنده ما ان وصل يصدق  
لانه رجوع عنده وبيان تغيير عندها وفي من غصب او ودية ان ادعى احد  
منه صدق الفصل في الاخيرين انما يصدق في الاولين وصل ام فصل لان  
الانسان يغصب ما يجد ويودع ما يملك فلا يقتضي له في الجود ولا تعامل فيكون  
بيانا للنيق فيصح وان فصل ولا يصدق في الاخيرين ان فصل لانها لا  
من جنس الدرهم الا ان الاسم يتناولها مجازا مغيرا فلا بد من الوصل وصدق  
في غصب ثوبا وجا وبعبع وفيه على الف درهم الا انه ينقص كذا متصلا  
وان فصل لا لان الاستثناء يفتح متصلا لا منفصلا ولو قال اخذت منك  
الف ودية فملكك وقال الاخر بل غصبا يضمن وفي اعطيتني ودية  
وقال الاخر غصبة لا وذلك ان الاول اقر بموجب الضمان وهو اخذ

ما راجع

صدر السيرة

وإن شاء

صدر السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة

ما راجع السيرة

ما راجع السيرة

نقل من كتاب السيرة  
وهو ان قال لم يدرك ان انما ثبت بالقرار  
بعض الاولين كما ذكر

وفي الثاني لم يقر بذلك بل الخصم يدعى عليه الغصب وهو ينكره والقول للمنكر  
وفي هذا كان ودية لي عندك فاخذته وقال هو لي اخذه اي المول لا ت  
اقر باليد ثم ادعى استحقاقا عليه وهو ينكره والقول للمنكر وصدق من قال اقرت  
فرسي او ثوبي هذا اقر به اولى به ورده او حاط ثوبي هذا بكذا فقبضته  
منه عنده وقال القول قول الذي اخذ منه وهو الفيلس وجهه ما ذكر  
في الودية ووجه الاستحسان وهو الفرق ان اليد في الجارة ضرورية  
يثبت ضرورة استيفاء العقود عليه وهو النافع فيكون عدا فيما وراء  
الضرورة فلا يكون اقرارا باليد مطلقا بخلاف الودية لان اليد فيها مقصودة  
وقال في الاسرار ان خلافا فيما اذا لم يكن الدابة موقوفة للمقر والداعل لم يصدق  
**باب من الاقرار** دين الصحة مطلقا اي سواء علم بسبب او علم بالاقرار  
ودين المرض المراد مرض الموت بسبب فيه مما ليس من الشرعيات وعلم بالاقرار  
كبدل مملكته او ائلفه او مهر عرسه سواء وقد ما على ما ثبت باقراره في مرضه  
خلافا للشافعي فانه يقول لا قصور في سببه وهو الاقرار ولنا انه لا يعتبر  
اذا تضمن ابطال حق الغير وفي اقرار المريض ذلك لان حق غماء الصحة  
تعلق بهذا المال استيفاء والكل اي قدم الكل يعني دين الصحة ودين  
المرض اثباته بلا اقرار ودين المرض الثابت به على الارث وان شمل ماله  
اي استوجب جميع ماله ولا يصح ان يخص اي المريض مرض الموت غمما بقضاء  
دينه لان في اثر البعض ابطال حق الباقي ولا اقراره لو ارته الا ان  
البقية الاستثناء عن الاخير والمراد من البقية بقية الورثة اذ لا يترصد في

بصدقه



بقية الفداء دين ذلك الغريم في صحة قضاء نعم لقبولهم ذلك القضاء باثر  
 فيها وهو غير التصديق وهذا ظاهر من الهداية وان خفي علم من قال اي بقية  
 الفداء في الدين وبقية الورثة في الاقرار لو ارث فافسد الكلام لفظا ومعنى  
 وفي شرط التصديق خلاف الشافعي وان اقر اي المريض بشئ شخص ثم  
 ينسوته ثبت نسب ان صادف شرايطه وبطل ما اقر وصح ما اقر لا جنية  
 ثم نكحها وجه الفرق ان ثبوت النسب من وقت العلوق فثبت ان اقر لابنه  
 فلا يصح ولذلك ذلك الزوجية ولو اقر ببنوة غلام جهل نسب ويولد مثل مثله  
 اي ما في السن بحيث يولد مثل المقر للمقر وصدة الغلام اعتبار هذه الشرط  
 لثبوت نسب مطلقا والافلا حاجة اليه اذا كان مملوكا او حرا لا يعبر عن  
 يثبت نسب ولو في مرض وصح اقرار الرجل والمرأة بالولد والزوج  
 والمولى وشرط تصديق هؤلاء الا اذا كان المقر صغيرا في المقر وهو لا يعبر  
 عن نفسه او عبدا لم يثبت نسب بمجرد الاقرار ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديق  
 مولاه كذا في التبيين في شرط تصديق الزوج ادشهادة امرأة في اقرارها بالولد  
 هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انه منه علم اشار اليه وان كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عند ابي ح وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج  
 وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زايده من اقرارها وصح التصديق  
 بعد موت المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عنده لالان حكم النكاح  
 انقطع بالموت لظهور فساد به بل لان النكاح انقطع به ولين لا يصح غيرها عند  
 وعنه ما يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من الحكم له ان التصديق

انما يثبت النسب من وقت العلوق  
 صدر السبعة  
 انما يثبت النسب من وقت العلوق  
 صدر السبعة  
 انما يثبت النسب من وقت العلوق  
 صدر السبعة

يستند الى اول الاقرار والارث ح معدوم وانما ثبت بعد الموت فلا يصح التصديق  
 على اعتبار الارث ولو اقر بنسب على الغير سواء كان من ولاد كان ابن الابن ذكره  
 الزاهد في شرح مختصر القدوري او من غيره والا لا يصح ما فيه من تحميل  
 على الغير فلما يثبت الا عند عدم وارث مووف قريب كان او بعيدا والمراد غير  
 الزوجين لان وجودهما غير مانع وان اقر باخ وابوه ميت شاركه في الارث  
 بالنسب لان الميراث حقه فيقبل فيه قوله واما النسب ففي ثبوته تحميد على الغير  
 فلا يقبل فيه ولو اقر احد ابني ميت لم على اقر دين صفتيت بقبض ابيه  
 نصفه فلا شئ له والنصف للآخر لان اقرار المريض ينصف الى نصيبه  
**كتاب الصلح** هو في الشرع عقد يرفع النزاع صح مع اقرار وسكوت  
 والكار يعني اقرار المدعى عليه وسكوت والكاره وفي الاخيرين خلاف الشافعي  
 والاول كبيع ان وقع عن مال بآل من غير جنسه انما قال هذا لانه اذا كان  
 من جنسه فهو حط وبراء او قبض واستيفاء او فضل وبروافي فيه الشفعة  
 ان كان عن عقار او بعقار ثم ان جريان الشفعة لا يقتض هذه الصورة بل  
 جري في الآتية ايضا اذا كان المصالح عليه عقارا والرد ببيع وخيار روية  
 وشرط اي ثبت تلك الخيارات لكل منها ويفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح  
 عنه لانه يسقط ويشترط القدرة على التليم وما استحق من المدعى يرد المدعى  
 حصته من العوض وما استحق من البدل رجع بحصته من المدعى وكا جارة ان وقع  
 عن مال بنفعة فشرط التوقيت فيه ان كانت مما يعلم به انما قال هذا لان التوقيت  
 انما يشترط اذا كان الصلح على مثل خدمة العبد او سكنى الدار وفيما عداه لا يشترط

صدر السبعة

صدر السبعة

الصلح والافلا حاجة اليه اذا كان مملوكا او حرا لا يعبر عن نفسه  
 كذا في التبيين في شرط تصديق الزوج ادشهادة امرأة في اقرارها بالولد  
 هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انه منه علم اشار اليه وان كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عند ابي ح وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج  
 وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زايده من اقرارها وصح التصديق  
 بعد موت المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة هذا عنده لالان حكم النكاح  
 انقطع بالموت لظهور فساد به بل لان النكاح انقطع به ولين لا يصح غيرها عند  
 وعنه ما يصح تصديق الزوج بعد موتها لان الارث من الحكم له ان التصديق

صدر السبعة

انما يثبت النسب من وقت العلوق  
 صدر السبعة  
 انما يثبت النسب من وقت العلوق  
 صدر السبعة



كما اذا صالحه على نحو صيغ الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع وبطل  
بموت احدهما وبهلك المحتل اى محتل المنفعة قبل الاستيفاء وكذا اى كالمسابق  
 ذكره يكون كالاجارة ان وقع عنه منفعة بال او بمنفعة عن جنس اخر قال في  
 التبیین الا يرى ان الورثة لو صالحوا الموصى له بالخدمة على مال او منفعة جاز  
 فهذا اولى لكونه معلوما لان لها مدة متناهية لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة  
 اذا كانتا تخلفي الجنس والاخر ان اى الصلح مع السكوت والصلح مع الانكار  
 معا وضمة في حق المدعى وفداء بين وقطع نزاع في حق الآخر ولا شفعة في صلح  
 عن دار مع احد هما اى مع السكوت او مع الانكار لاني اخذت ما عاين اصل حقه  
 فديع على المال دفعا للخصومة وزعم المدعى لا يلزمه ويجب في صلح على دار ان المدعى  
 ياخذ ما عوضا عن المال فيؤاخذ بزعمه وما استحق من المدعى حصته من العوض رجع  
 بالخصومة فيه اى بما صم المستحق فيما استحقه وما استحق من البدل او بهلك رجع  
 الى المدعى في كله او بعضه اى ان استحق كل البدل رجع الى دعوى الكل وان  
 استحق بعضه رجع الى دعوى هذا القدر من المصالح عنه ولو صالح على بعض دار  
 انما قال على بعض دار ولم يقل على بعض المدعى تخصيصا لوضع المسئلة بالتقنين لان الصلح  
 عن الكل على البعض اذا كان في الدين جائز وسيأتي بيدها لم يصح لالا  
 بعض الدراهم لا يصلح عوضا عن الكل اذ به لا يتم التعليل لبقاء احتمال آخر وهو  
 ان يكون اخذ البعض حقه واستقال للباقي في مسئلة الصلح عن الدين بعضه  
 بل لان ما قبضه من غير حقه وحيلته ان يزيده في البدل شيئا فيصير ذلك عوضا  
 عن حقه فيما بقي او يرى اى يلزم به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فان البراءة عن دعوى

ما روي

صدقه

من يبيع دارا او دارين او دارا  
 او دارين او دارا او دارين او دارا  
 او دارين او دارا او دارين او دارا

من يبيع دارا او دارين او دارا  
 او دارين او دارا او دارين او دارا  
 او دارين او دارا او دارين او دارا

الاعيان صحيحة وان لم يبيع عن الاعيان كما اذا برئ بعض الورثة عن نصيبه وفتح حقه  
 عن دعوى المال والمنفعة كما فتح عن المال والمنفعة على ما روي في النفس  
 وما دونها على الاوصاف والرق ودعوى الزوج النكاح وكان عتقا بال اى كان  
 الصلح بال عن دعوى الرق عتقا بال هذا ان حق المدعى وفي حق المدعى عليه يكون  
 لدفع الخصومة لانه يزعم انه حر الاصل في جاز الا انه لا ولأه لانكار العبد الا ان  
 يقيم البينة فيقبل ويثبت الولاء كذا في البداية وهذا صريح في اختصاص وضع  
 المسئلة بصورة الانكار وما في حكمه من السكوت وذلك لانه اذا اقر بانه عبده  
 يرتفع النزاع فلما معنى للصلح لقطع النزاع وخلعا اى كان الصلح بال عن دعوى  
 الزوج النكاح خلعا لانه امكن تصحيته خلعا في جانبه بناء على زعمه وفي جانبه بناء  
 للمال لدفع الخصومة وقالوا لا يحل له ان ياخذ المال اذا كان مبطلا في دعواه  
 وما قالوا لا يحل لها الزوج في العدة اذا كان محققا فيها لانه لا يستلزم العدة فان  
 وجوبها مشروط بالدخول ولم يعتبر في المسئلة ولم يخرج عن دعواها النكاح هكذا  
 في بعض نسخ القدوري وهو الصحيح صرح به الزاهد في شرحه ولذلك اختاره المحقق  
 ووجه انه يبدل لها المال لترك الدعوى فان جعل ترك الدعوى منها فقرة فالزوج  
 لا يعطى العوض في الفرقه وان لم يجعل فالمال على ما كان عليه قبل الدعوى فلما  
 يقابل العوض فلم يبيع وفي بعض نسخ ذكر جواز الصلح ووجهه ان يجعل بدل الصلح  
 زيادة في مهرها ولا عن دعوى حد لانه حق الله لا حقه ولا اذا قل ما دون  
 آخر عدا او صالح عن نفسه وان كان القاتل عبدا لم جاز صلحه عنه وجه النوق ان  
 ليست من تجارته فلا يجوز تصرفه فيها بخلاف عبده من تجارته فيجوز تصرفه فيه

صدر السورة

ايام خرداني  
 في كتابه في البيع والبيع  
 لان المال لا يكون ان ذلك

صدر السورة



والصالح عن مذهب بطل القيمة اوعرض هذا عندنا وعند ما يسطر الفصل  
على قيمة ما يتقارب الناس فيه لان الواجب هو القيمة وهي مقدرة فالزيادة  
عليها تكون ربوا بخلاف ما اذا صالح على عرض لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف  
الجنس وبخلاف ما يتقارب الناس فيه لانه يدخل تحت تقويم المقومين فلا يظهر  
الزيادة وانه ان حق اهلاك باق فاعتياضه باكثر لا يكون ربوا اذ لا يمس  
بين العبد والسفود ذكره في المبوط ثم قال وموضع الخلاف ما اذا لم يكن القاضى  
قضى بالقيمة اذ لو كان قضى لا يجوز بالاجماع وفي مسودة اعنى نصفه وصالح عن باقية  
باكثر من نصف قيمة بطل الفصل في الاتفاق ووجه الفرق ان القيمة منصوب  
عليها هنا وتقرير الشرح لا يكون دون تعدى القاضى فلا يجوز الزيادة عليها وانه  
غير منصوص عليها لو صالح بوضع صح وان كان قيمة اكثر من قيمة نصف العبد  
وبدل الصلح عن دم عمه او بعض دين يدينه الموكل لا وكيه لان الصلح عن القود  
معاوضة باسقاط الحق والصلح على بعض الدين اسقاط محض فالوكيل فيه سفير  
الا ان يضمنه الاستثناء منقطع لا يباح هو مواخذ بعقد الضمان لا بعقد الصلح  
وفيما هو كبيع بان كان عن مال بال عن اقراره واما كون البذل من غير جنس المصالح  
فليس بشرط كيف والصلح عن فرس بنرس جائز وهو كبيع اذا كان عن اقرار لزوم  
وكيله لان الوكيل اصل في المعاوضة المالية وان صالح مضمونى اى عن جانب  
المدعى عليه مع المدعى وضمن البذل او اضاف الى ماله بان قال على الف من مالي  
او على عدى هذا او اشار الى نقد او عرض به بان قال على هذا الالف او على هذا العبد  
او اطلق بان قال على الف درهم ونقد صح وان لم يقدر ان اجازة المدعى عليه لزمه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

مجلس ۱۰۰  
در روز ۱۰۰  
در روز ۱۰۰  
در روز ۱۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

البدل والآلة لان العقد يكون موقوفاً وصحكه على بعض جنس ما له عليه اخذ بعض  
حقه وحطاً لباقيته للمعاوضة لان في حمله عليها فساد العقد للربوا فصح عن الفحاح  
على ما تراه حاله او على الفمؤجل وعن الفجاءة وعلى ما تراه زبوف بخط بعض الاصل  
في الاول بخط وصفه في الثاني بخط ايضاً حقه وبخطها في الثالث في هذه الصوابع  
الصالح ولا يشترط قبض البدل ولم يصح عن درهم على دنانير مؤجلة لان من لم يدرهم  
لا يستحق الدنانير حتى يكتسب حمله على الآخر فكان معاوضة وهو صرف فلا يجوز ايجابه  
او عن الفمؤجل على نصف حالاً لان المعجل خير من المؤجل وهو غير مستحق بالعقد  
فيكون باءاً باءاً محط عنه وذلك اعياض عن الاجل وهو حرام او عن الفسود  
على نصفه بريقاً لان البض غير متعقبة بعقد المدانية وهي زائدة وصفاً فيكون معاوضة  
الفنفس مائة وزيادة وصف وهو ربوا ومن ابرأ بالنصف دين عليه غداً  
على انه بريء ما زاد ان قبل بريء وان لم ينف عاده دينه هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال  
ابويوسف لا يعود دينه لانه ابرأ مطلق وكلمة على وان كانت للمعاوضة لكن مدخولاً  
وهو اداء النصف لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً عليه فوجوده كالعدم ولما انه ابرأ  
مقيد بالشرط فيفوت بفواته وذلك ان كلمة على وان كانت للمعاوضة فهي محتملة للشرط  
لوجود معنى المقابل فيه فيجلى عليه عند تقرر حمله على المعاوضة تصحياً لتصرفه  
فان قلت مدخول على ليس بشرط بل بشرط قلت فائدة على تقيده احد جزئي الكلام  
بالآخر ورجعه اشترط ما يصلح ان يكون مثرواً بالآخر سواء كان ذلك مدخولاً على  
اولا فاتها وان لم تكن داخله في اللفظ على الشرط لكن تاهداً خلة عليه في المعنى وان لم  
يوقت لم يعد لانه ابرأ مطلق وكذا الوصلح عن دينه على نصف يدفعه اليه غداً

کتاب الفقه

صدر الشريعة  
في بيان صدر الشريعة  
قصور في لا يخفى

٢٤٥

صدر السيرة

سج الاول



وهو يرى ما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فكل عليه ففي هذه الصورة  
 ان قبل برئ عن الباقي فان لم يؤد في الغد فكل عليه ولا خلاف لهما ههنا انه  
ان يصرح التقييد وان ابراء عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غذا فهو برئ اذ  
الباء اول فقا بين ما اذا قدم الابرء وبين ما اذا اخره وقال باطلاق الابرء  
 في الاول لانه اطلق الابرء اولاً واداء الباء في لا يصلح عوضاً مطلقاً ولكنه يصلح  
 بشرط وقوع الشك في تقييده بالشرط فلا يتقيد به وتقييده في الثاني لان الابرء  
 حصل مقروناً به فن حيث انه لا يصلح عوضاً يقع مطلقاً ومن حيث انه يصلح شرطاً  
 لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك هذا ما في الهداية وهذا البيان انفتح الفرق  
 بين الصورتين وتبين ان محل التعجب عدم الفرق بينهما ولو علق صريحا كان ادنى  
 الى كذا او اذا اومى لا يصح فان تعليق الابرء بالشرط صريحا لا يصح بخلاف ما اذا  
 لم يكن صريحا في الصور السابقة وذلك ان الابرء معنى التملك حتى يرتد بالرد  
 ومعنى الاسقاط حتى لا يتوقف على قبول والاسقاط لا ينافي في تعليقه بالشرط والتملك  
 ينافيه فزاعنا المعنيين وقتنا ان كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح  
وان قال لا فسر الا اقربك بالكل حتى توفره على وتخطه على ففعل صحيح عليه  
ولو اعلن اخذ المال ولو صالح احد ربى دين اشترك الدين بان يكون واجبا بسبب  
مئة كفن المبيع اذا كان صفقة واحدة وقيمة المستهلك المشترك عن نصفه  
على ثوب اتبع شريكه غريمه بنصفه او اخذ نصف الثوب من شريكه الا ان ضمن  
ربح الدين فلا حق له في الثوب ولو قبض شيئا من الدين شاركه شريكه فيه  
ورجعا على الغريم باق لان ما اعطاه لما كان مشتركا بين الشريكين لم يكن للغريم

ما في الشريعة

صدر السند

في حاشية  
 في حاشية

ان يقول

ان يقول للذي اعطاه النصف ان قد اوفيت حرك ولو شري بنصفه شيئا اي لو  
 اشترى احد الشريكين بنصف الدين من الغريم شيئا فمئة شريكه ربح الدين لانه صار  
 قابضا لنصف الدين بالمقاصة فيمقتضى شريكه نصف ذلك النصف وهو ربح الكل  
او اتبع غريمه لان حقه في ذمته باق لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن لم يحق  
الشارك فكل ان يشارك وفي الابرء عن حظه انما لا يرجع في هذه الصورة لان  
الابرء التالف لا قبض والمقاصة بدین سبق لم يرجع الشريك لانه قاض ديناً  
بالمقاصة لا قابض شيئا ولو ابراء عن البعض قسم الباقي على سهامه فان كان الدين  
بينهما نصفين وبراء احدهما نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي اثلاثا لانه بقي له  
ربع وللآخر نصف وبطل صلح احد ربى سلم من نصفه على ما دفع اي على ما دفع  
من رأس المال وبهذا عند ابي ح ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذه الصلح وانما  
شرط ان يكون على رأس المال لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه من  
استبدال الملم فيه لانه تصرف في خالص حقه فيجوز في سائر الديون ولها ان  
لوصح في نصيبه خاصة لزم قسمه الدين في الذمة ولو جاز في نصيبها لا بد من اجازة  
الآخر ولم توجد وانما اخرج احد الورثة عن عرض او عقار بمال او ذنبه  
او عكس او نقدين بها صح قبل بدله او لا انما صح عن النقدين بها سواء قل  
البدل او اكثر لانه يصرف الجنس الى خلاف الجنس لكن بشرط فيه القابض للصرف  
على ما مر في موضعه وفي نقدين وغيرهما باحد النقدين لا الا ان يكون المعطى اكثر  
من قسطه من ذلك الجنس ليكون ما يساوي حصته في مقابلتها وما فضل من مقابلتها  
غير الدراهم احدا زاعن الربوا وذلك لان الصلح لا يجوز بطريق الابرء لان التركة

ان ما على نصيبه خاصة لا يتحقق الا ان ينفق  
 نصيبه على نصيبه خاصة وهذا هو الوجه



ايمان والا بداء من الاعيان لا يجوز ولا بد من تقايض فيما يقابل نصيب من الذهب  
والفضة لانه صرف في هذا القدر وبطل الصلح ان شرط فيه لهم الدين من الزكوة  
يعني ان اخرج احد الورثة وفي الزكوة ديون بشرط ان يكون الديون لبقية الورثة  
بطل الصلح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين ثم ذكر الصلح جيل فقال  
وان شرطوا بداء الفداء منه هذا الى الجيل وهو ان يشترط الورثة ان يبرئ المصالح  
الفداء عن نصيب من الدين وصالح عن اعيان الزكوة بال وفي هذا الوجه نوع ضرر  
لما يبرئ الورثة حيث لا يمكن الرجوع على الفداء بقدر نصيب المصالح ونوع نفع لهم حيث  
لا يبقى للمصالح حق فيما على الفداء فحقصان ذلك الشرع بحجبه هذا النفع او قضاؤه  
للمصالح منه شرعا بهذا نيته وهي ان يعمل ساير الورثة قضاء نصيب المصالح من الدين  
معتبرين وهو يميل لهم صحة من الدين على الفداء ثم يصلحونه عما بقي من الزكوة  
وفيه ضرر النقذ فانه خير من الشبهة او اقرب منه قدر فسطحه فيكون لهم عليها واجاب  
بالنظر على النواة وهم يعملون الحواله ثم يصلحون عن غيره بما يصلح ان يكون  
بدل الصلح هذا ثلثا وهي احسنها ذكره المصنف في كتاب الجليل وفي صحة الصلح عن تركه  
جملة على كميل او موزون اختلاف قال ظهير الدين المرخيني ربح لا يجوز لاحتمال  
الربوا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لانها شبهة الشبهة ولا عبرة لها وذلك لانه  
يحمل ان يكون في الزكوة من جنس بدل الصلح وعلى تقدير ان يكون يحمل ان يكون زائدا  
على بدل الصلح في احتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولقائل ان يقول حتى الجواب  
التفصيل بان يقال ان كان في الزكوة من جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن يجوز  
وان لم يدر حال الزكوة فعلى الاختلاف ولو جهلت وهي غير المليك والموزون

هذا هو الوجه في صحة الصلح في الدين  
من غير ان يكون الدين من جنس الدين  
الذي هو شرط في صحة الصلح

هذا هو الوجه في صحة الصلح في الدين  
من غير ان يكون الدين من جنس الدين  
الذي هو شرط في صحة الصلح

في يد البقية صح في الصلح وجه عدم العي ان هذا الصلح بيع لا ابراء لان البراءة عن  
لا يجوز واذا كان بيعا فاحد البدين مجهول فلا يجوز ووجه الصحة وهو الصلح ان الزكوة  
اذا كانت في يد بقية الورثة فالجمله لا تنفص الى المنازعة فيجوز وبطل الصلح وقصة  
مع دين محط ولا يصلح قبل القضاء في غير محط اي ينبغي ان لا يصلح قبل قضاء  
الدين في دين غير محط اي ينبغي ان لا يصلح قبل ولو فعل قالوا صح لان الزكوة  
لا يخرج عن قبيل دين والدين قد يكون غائبا فلو جعلت الزكوة موقوفة بتضرر الورثة  
والدين لا يتضرر لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين ونسب الباقي احسانا  
ووقف الكل قياسا وجه القياس ان الدين يتعلق بكل جزء من الزكوة ووجه الاحسان  
لنوم ضرر الورثة والدا علم بالصواب **كتاب المضاربة**  
هي في الشرع عقد شركة في الربح بال من جانب وعمل من آخر وهي يتحقق ايداعا عند  
الدفع يعني دفع المال على وجه المضاربة وتوكيدا عند العمل وشركة عند الربح والجاره  
فاسدة عند الفساد فلا يرج له عنده اي عند الفاد بل ارج مثل عمله ربح ام لا بالافاق  
ما بلغ عند هذا ذكره في المحيط وعن ابي يوسف غير ظاهر الدواية لا يزاو على ما شرط  
ويصير اي المضارب غاصبا ان حالف ومتبعضا ان شرط كل الربح للمالك مستوفيا  
اي شرط للمضارب انما قال ويصير اذا الاحتمال لان يكون المضاربة غصبا او غصبا  
او فرضا ولا يتشبه وجه التغليب في امثال هذا كما لا يخفى ولا يتحقق الا بالامتنع  
فيه الشركة وب تسليم الى المضارب ويبيع الربح منها ففسد ان شرط لاحد ما  
زيادة عشرة اذ لا يتحقق شيوخ الربح بينهما وهو شرط الصحة قال في التحفة  
ومن شرط صحته ان يكون الربح جزءا من الجملة فاما اذا عين قدره فلا يصح

هذا هو الوجه في صحة الصلح في الدين  
من غير ان يكون الدين من جنس الدين  
الذي هو شرط في صحة الصلح

هذا هو الوجه في صحة الصلح في الدين  
من غير ان يكون الدين من جنس الدين  
الذي هو شرط في صحة الصلح



لاحتما ان الربح لا يكون الا بهذا القدر فلا يحصل الربح لرب المال ومنها القطع  
 يدرب المال عن راس المال ومنها اعلام قدر الربح فكل شرط يؤدي الى جهالة  
 الربح بقصد المضاربة وان كان لا يؤدي اليها يبطل الشرط ويصح العقد مثل ان يشترط  
 ان يكون الواضع على المضارب او عليها فالشرط يبطل وبقي العقد صحيحا  
 والمضارب في مطلقها ان يبيع بنقد ونسيئة الا باجل لم يعمد اطلاقها بان دفع اليه  
 بالنصف مثلا ولم يزد عليه وان يشترى ويؤكل بها اي بالبيع والشراء وسائر  
 وعن ابي يوسف انه ليس له ان يباقر وعنه عن ابي حنيفة ان دفع في بلدة فليس  
 له ان يباقر وان دفع في غير بلدة فله ان يباقر الى بلدة ويبضع ولورب  
 المال ولا يفسد به خلافا لفرج ويودع ويرهن ويرهن ويوجر ويستاجر  
 ويكيل بالثمن اي يقبل الحوالة على الايسر والاعسر وليس له ان يضارب بالآبانه  
 المالك او باعل برأيك لان الشيء لا يضمن مثله فلا بد من التخصيص عليه التوفيق  
 المطلق اليه ويقضي او يستدين وان قيل له ذلك اي اعمل برأيك مالم يضمن  
 اي على الاقراض والاستدانة وهذا لان المراد من قوله اعمل برأيك التعميم فيها  
 عادة التجار وليس منها فصار كالهيئة والصدق بخلاف المضاربة فانها  
 منها ونظير ما ذكره والخط به ان نفسه لانها منها فلو شري بالمال بزيادة وقصر  
 او حمل بماله وقيل له ذلك اي اعمل برأيك فقد تطوع لانه استدانة على راس المال  
 فلا ينتظم هذا المثال وان صبغة امر خصه بالذكر لعدم الخلاف في كونه  
 زيادة بخلاف السواد فان نقصان عنده فهو شريك بازاد ودخل الى الصنع  
 تحت اعمل برأيك كالخطة اي كالخط به بخلاف الفصادة لانه لا يخط بشئ

صدر السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة

هذا هو الذي هو في حقه من الربح

هذا هو الذي هو في حقه من الربح

صدر السيرة

من مال

من مال فلا يضمن اي بصبغة امره والخط به اذ قال اعمل برأيك وله حصصه صبغة  
 ان يبيع وحصصه الثوب في المضاربة اي في مالها ولا ان تجاوز بزيادة او قلنا  
 لا وشخصا عنه رب المال فان جاوز عنه ضمن وله ربحه ولا ان يزوج عبدا او  
 من مالها اي من مال المضاربة ولا ان يشري من يبيع على رب المال سواء كان  
 بسبب القرابة او باليمن فلو شري كان له مالها اي كان للمضارب للمضاربة  
 ولا من يبيع عليه ان كان ربح ولو فضل ضمن ما تقدم من مال المضاربة وان لم يكن  
 ربح صح فاذا زادت قيمة عن حصصه ولم يضمن شيئا اذ لا يصنع له زيادة القيمة  
 وسقى العبد في قيمة حصصه منه اي في قيمة حصصه رب المال من العبد مضارب  
 بالنصف شري بالثمن امه فولدت اي وطها فولدت ولدا مائيا الفاقادعاه  
 موثرا فصار قيمته اي قيمة الولد الفاقا ونصفه سقى لرب المال في الف وربعه  
 ولرب المال بد قبض الالف تضمين المدعى نصف قيمتها دجه ذلك ان الدعوة  
 في الظاهر محلا على فراش النكاح لكنه لم ينفذ لفقده شرط وهو الملك لعدم ظهور  
 الربح لان مال المضاربة اذا صار اعيانا مختلفة الاجناس حقيق او حكما كل واحد  
 منها يباي راس المال لا يظهر الربح بل واحد يصلح ان يكون راس المال لانه يمكن  
 ان يملك ما سواه ويبقى فهو فقط فلا رجحان لواحد منها لكونه راس مال او رجحا  
 فاذا زادت القيمة بعد الدعوة حتى صار قيمة الولد الفاقا ونصها ظهر الربح فنفذت  
 الدعوة الى بقية وثبت النسب وعق الولد لقيام ملكه في البعض ولا يضمن لرب  
 المال شيئا من قيمة الولد لان عقه بالنسب والملك والملك اخرها فيضاف اليه  
 ولا يصنع له خصم وهذا ضمان اعتاق فلا بد من التعدي ولم يوجد له ان يستسقى

صدر السيرة

هذا هو الذي هو في حقه من الربح

صدر السيرة

هذا هو الذي هو في حقه من الربح

صدر السيرة

صدر السيرة



في راس المال ونصف الرجح لانه اجبت بالية عنده ولم ان يعق لان المستحق  
 كما لم يأت عند ابي ح ثم اذا قبض رب المال الالف له ان يضمن المدي نصف قيمة  
 الام لان الالف الماخوذ لما استحق براس المال لتقدمه سلفا وظهر ان الجارية  
 كلها رجح فيكون بينهما وقد تقدمت دعوة صحيحة لاحمال الفاش الثابت بالكنج  
 وتوقف نفاذها لتقدم الملك فاذا ظهر الملك تقضى تلك الدعوة وصارت ام ولد  
 فيضمن نصيب رب المال لان هذا ضمان ملك فلا يشترط صنع ولا يضمن المضارب  
 يدفعه مضاربة بل اذن الى ان يعمل الثاني في ظاهر الرواية عن ابي ح وهو قولها  
 والى ان يرجح في رواية الحسن عنه وقال زفر بنين بالدفع تصرف اولم يتصرف  
 وهو رواية عن ابي يوسف لانه بالدفع مقدر اذ ليس للمضارب ان يضارب وجه  
 الظاهر ان الدفع ابداع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن ووجه  
 الاخر ان الدفع قبل العمل ابداع وبعده ابضاع وهو يملكها فاذا رجح ثبت  
 الشك في ضمن كما لو خلطه بغيره ولو اذن بالدفع فدفعت بالثالث وقد قيل له  
 اى فكان رب المال قال للمضارب الاول ما رزق الله تعالى بيننا نصفان متفق  
 رجح للمالك وسدس للاول وثلاثة للثاني لان الدفع الى الثاني مضاربة قد صح  
 لوجود الامر بين جهة المالك ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله  
 تعالى فلم يبق للاول الا النصف فيصرف تصرفه الى نصيبه وقد جعل من ذلك  
 بعد ذلك الجميع للثاني فيكون له فلم يبق الا السدس وان قيل ما رزقك  
 الله تعالى فلكل ثلث لان المضارب الثاني ما شرط له وهو الثلث فبقي الثلثان  
 بين المضارب الاول ورب المال منصفين فنصيب كل منهما الثلث

صدر السند

في السند

صدر السند

ولو قيل

ولو قيل ما رجحت اى ما رجحت من شئ فبيني وبينك نصفان ودفع بالنصف اى قد دفع  
 المال الى المضارب الثاني بالنصف فالثاني نصف ولما نصف لان الاول شرط  
 للثاني نصف الرجح وذلك مضمون اليه من جهة رب المال فيتحقق وقد جعل رب  
 المال لنفسه نصف ما رجح الاول ولم يرجح الا النصف فيكون بينهما ولو قيل  
 ما رزق الله تعالى نصف او ما فضل فنصفان اى لو كان له قال له ان ما رزق الله  
 تعالى على نصفه او قال فما كان من فضل فبيني وبينك نصفين وقد دفع بالنصف  
 فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شئ للاول لانه جعل لنفسه نصف مطلق الفضل  
 فيصرف شرط الاول النصف للثاني الى جميع نصيب فيكون للثاني بالشرط ويخرج  
 الاول بغير شئ ولو شرط للثاني ثلثه فللمالك وثلثا في شرطها وعلى الاول سدس  
 يضمنه للثاني من ثلثه فيكمل به ما شرط له وفتح شرطه للمالك ثلثا وبعده ثلثا ليعمل  
 معه اى مع المضارب والنصف ثلثا ويبطل بموت احدهما وطاق المالك حلا  
 بخلاف طاق المضارب بدار الحرب مرتدا حيث لا يبطل المضاربة به لان له عبارة  
 صحيحة ولا يقول اى ان عزل رب المال المضارب لا ينعزل حتى يعلم بعزله  
 فلو علم فلم يبيع عرضها ثم لا يتصرف في ثمنه ولا في ثمنه لاحاجة الى قيد نص بل  
 لادجه لانه النقد لا يصير نصبا الا بالتقارب من المتاع ولا وجه لاعتبار هذا  
 القيد ههنا كما لا يخفى من جنس رأس مال ويدل خلافا به اى يدل نقد خلافا  
 جنس رأس المال بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير بذلك الجنس استحقاقا  
 والقياس ان لا يتبدل به لوجود العزل والامكان ببيع عرضها ايضا استحقاقا  
 ولا وجه للاحتراز بقوله ولا ضرورة لانه ما يتحقق بل لان النقدين جنس واحد

اخذ فيكونه جارا للثاني وانه اذا جازاه المالك  
 ورأس المال دراهم او دنانير ونقصت ولم يدبر  
 ان مقادير انقضت اليه من المتاع واعتبار  
 يناسب ذلك المقام فقدر به ستة  
 صدر السند



من حيث الثنية ذكره في التبيين وجه الاستحسان ان الربح لا يظهر الا عند اتحاد  
الجنس فتحقق الضرورة ولو افرقا وفي المال دين لزمه اقتضاء دينه ان كان  
ربح اذ يحيل بالاجرة والافلا لانه مستتر في العمل ويوكل المالك به اي  
بالاقتضاء لان الحقوق ترجع الى الوكيل فلما بد من توكيل المضارب المالك  
اذا امتنع عن الاقتضاء لعدم الربح وكذا سائر الوكلاء فانهم يكونون المالك  
اذا امتنعوا عن الاقتضاء والبيع هو الدال والسمار هو اسم لمن يعمل للغير  
بالاجرة بيعا وشرا ذكره في المبسوط كجبر ان عليه اي على الاقتضاء لانها يعلم  
بالاجرة وما يملك صرف الى الربح او لان زاد على الربح لم يضمنه المضارب  
لانه امين وان قسم الربح وقسم عقدا والمال في يد المضارب ثم تعقدت فملك  
المال او بعضه لم يرد الربح وان لم يفسخ ثم هلك ثراؤه او اخذ المالك ماله  
وما فضل قسم ناقص لم يضمنه المضارب كما مر ونفقة مضارب عمل في مصره  
في ماله كد اوبه في قوله كد اوبه اشارة الى انه لا يدخل في النفقة وهذا على ظاهر  
الرواية وعن ابي حنيفة يدخل فيها وفي سفره ولهاه وشراؤه وكسوته واجرة خادمه  
وغسل ثيابه والذهن في موضع يحتاج اليه كالبحار وركوبه شراؤه وكراده وعلفه  
وما لا بالمعروف ضمن الفضل اي ان النفق زايده على المعروف ضمن الزائدة  
ورداً باني في يده بعد قدمه مصره الى ماله اي ما بقي مما ذكر وما دونه  
يفد اليه ولا يبيت باهله كالسفر وان بايت بهم كسوق مصره فان ربح احذر  
المال ما انفق من رأس ماله اي اخذ مما الربح ما انفقه المضارب من رأس المال  
حتى يتم رأس المال فان فضل شيء قسم مضارب بالنصف شري بالنهاية وابعده

هذا هو الوجه في قوله  
فان ربح احذر المال  
ما انفق من رأس ماله  
اي اخذ مما الربح ما  
انفقه المضارب من  
رأس المال حتى يتم  
رأس المال فان فضل  
شيء قسم مضارب  
بالنصف شري بالنهاية  
وابعده

صدر البرهان

بدر النفق

بالفين

بالفين وشري بهما عبداً امين رأس المال فضا عا زيدة اي ضاع المالان في يد المضارب  
قبل التسليم للبايع عزم المضارب ربحهما لانه ملك المضارب والمالك البايع وربح  
العبدة للمضارب وباقيه لها ورأس الفان وخمس مائه لان رب المال دفع اول الف  
ثم دفع الف وخمس مائه ورايج على الفين اي ان باعه مراجه يقوم تام على بالفين  
فقط اي لا يدكر خسمائه لان الشراء وقع بالفين فلا يضم الوضعية التي وقعت  
بسبب الملك في يد المضارب ولو بيع بضعهما فخصهما ثلثا لانه الف والربح  
والربح منها نصف الف بينهما لان ربح العبد هو الف ملك المضارب  
خاصة ولان العين وخسماء رأس المال ولو شري من رب المال بالف عبداً  
شراؤه بنصفه اي شري رب المال ذلك العبد بنصف الف راجع بنصفه لان شري  
المضارب من رب المال وان كان جائزاً ففيه شبهة العدم وبني المراجعة على الامانة  
فيقتبأ لقل الثنين وكذا لو كان بالعكس على ما مر في باب المراجعة ولو شري بالقرها  
عبداً يعدل ضعفه فقبل رجلا خطا ربح الفداء عليه وباقيه على المالك اي اذا  
امتنع من الدفع واختار الفداء يعني ارش الجناة يفديان بقدر الملك والعبد  
ربعه للمضارب لان رأس المال الف والعبد يساوي الفين واذا فديا خرج  
عنها اي خرج العبد عن المضاربة اما نصيب المضارب لانه مضمون عليه ومال  
المضاربة امانة وبينهما منافاة واما نصيب رب المال فلقضاء الفاضل لان قضاء  
الفاضل بالنقسام الفداء عليها لانه يتضمن قسمة العبد بينهما والمضاربة تنتهي  
بالقسمة فيخبر المضارب يوماً والمالك ثلثة ايام ولو شري عبداً بالقرها وملك  
الف قبل نفقه دفع رب المال ثلثة الى المضارب مرة اخرى ثم وثم اي هكذا

صدر السمع

هذا هو الوجه في قوله  
فان ربح احذر المال  
ما انفق من رأس ماله  
اي اخذ مما الربح ما  
انفقه المضارب من  
رأس المال حتى يتم  
رأس المال فان فضل  
شيء قسم مضارب  
بالنصف شري بالنهاية  
وابعده



اني ملك في الدفعة الثانية وجميع ما دفع راس المال وصدق مضارب قال  
 معي الف دفعة الى والف رجبت لانا ملك قال الكل دفعة كانت اربع يقول  
 اول القول قول رب المال وهو قول زفر لان المضارب يدعى عليه الشركة  
 في الربح وهو ينكر القول قول المنكر ثم رجع الى ما ذكر لان الاختلاف  
 في الحقيقة في مقدار المقبوض وفي مثله القول قول القابض فيمن كان اوامياً  
 لانه اعرف بمقدار المقبوض وما لك اي صدق ما لك ان اصلها مع اي مع  
 السابق في مقدار الربح لان الربح يستحق بالشرط وهو يستفاد من جهته  
 وآيها اقام حجة اي على ما ادعى من فضل قبلت لان البينات للآيات ولو قال  
 مع الف هو مضاربة او قد ربح صدق زيد اي مع اليقين ان قال بضاعة  
 لان المضارب يدعى عليه تقويم عمله او شرطاً من جهة او يدعى الشركة في الربح  
 وهو ينكر كما لو قال قرض وقال زيد بضاعة او ودعة او مضاربة لان المضارب  
 يدعى عليه التمليك وهو ينكر ولو قال المالك عيئت نوعاً صدق المضارب  
 اي مع اليقين ان حجة لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص  
 يعارضن الشرط بخلاف الوكالة فان الاصل فيها الخصوص ولو ادعى كل نوعاً  
 صدق المالك لانها اتفاق على التخصيص والاذن يستفاد من جهة **كتاب**  
**الودعة** هي في الشرعة امانة تركت للحفظ وفي اللغة مشتقة من الودع  
 وهو مطلق الترك فلا يضمنها المودع ان هلكت اي بلا تودعه وله حفظها بنفسه  
 وامينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط امانته وعند حقيقته  
 لا حاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو دفعها الى امين من امانته وليس

في هذا الباب من مباحث الشرع  
 صدر الرقة  
 في الشرع

في الشرع

في هذا الباب من مباحث الشرع  
 في هذا الباب من مباحث الشرع

في عياله

في عياله يجوز وعليه الفتوى والفقهاء الفحول الزوج الى الف وهو قطع المانة  
 كذا في الصحاح فكلاهما مصدران وانما اختار الاول لانه اريد بيان جواز الزوج  
 عن موضع دفع الودعة اليه في ذلك الموضع عند عدم الهني والخوف فان هني عنه  
 او كان الطريق مخوفاً فافس فزفرك المال ضمن واعتبره ابو يوسف ومحمد بن طوافر  
 وهو ان لا يكون لها حمل وموته غير انه عند محمد هذا اذا بدت المانة اما اذا بدت  
 فله ان يساقبها ذكره في المتعلق وقال الشافعي ليس كذلك على كل حال ولو حفظ  
 بعينه ما ضمن الا اذا خاف الخوف او الخوف فوضعا عند جاره او في فلك خروان  
 حبسها بعد طلب ربه قادراً على التسليم او جدها بعده اي بعد طلبه لم يقل معه  
 لان التاب لم يجود بعد طلبه لا لم يجود عنده او يجوز ان يكون المجود عنده بعد طلب  
 الظالم ثم اقربها او لا وان جهل المودع الودعة عند الموت يصيبه غاصبا او فسط  
 باله او مال اخر حتى لا يتيقن ولا سبيل للمودع عليه عنده وكذا عندها ان خلطها  
 بخلاف جنسها وان خلطها بجنسها وهو غير ماع تركه ان شاء عندها وان كان ما يباع  
 فعند ابى يوسف يجعل الاقل تابعاً لما ذكره اعباً للغالب اجزاء وعند محمد تركه  
 بكل حال لان الجنس لا تغلب الجنس او تعدى فليس بربها او ركب دابتها او الفق  
 بعضها ثم خلط مثله باقى او حفظ في ادار امر به في غير ما ضمن وان اخلطت  
 بلا فعله اشركا ولو ازال التعدي زال ضمانه خلافاً للشافعي ومعنى زوال الضمان  
 زوال ما يؤدي اليه عند ملكها وانما قلنا هذا لان زواله حقيقة لا يمكن لان حقيقة  
 الضمان بعد الملك وبعده لا يمكن الا زالة ولا يدفع الى احد المودعين تسطه  
 بغيبته الا في خلافها قال في المحيط منهم من حقق الخلاف في التمليك والموزون

صدر الرقة

من مباحث الشرع

في الشرع

في الشرع

في الشرع

صدر الرقة

في هذا الباب من مباحث الشرع  
 في هذا الباب من مباحث الشرع



خاصة وقيل الخلاف في الكل والاول استنبط بالصواب واختاره في الهداية ولاحد  
المودعين دفعها الى الآخر فيما لا يقسم ودفع نصفها فقط فيما يقسم اي ان كانت  
الوديعة مما لا يقسم يحفظها احدهما باذن الآخر وان كانت مما يقسم لا يجوز لاحدهما  
ان يدفعها الى الآخر لحفظ بل يقسمان فيحفظ كل واحد نصفه هذا عنده وعندهما  
يجوز الدفع الى الآخر فيما يقسم ايضا وضمن دفع الكل النصف لاقا بضته لان مودع  
المودع لا يضمن عنده وتكونه عن الدفع الى عياله فدفع الى من لم يضمن وتضمن الى  
من لا بد له منه كدفع الدابة الى عبده ونحو يحفظه الشاء الى عرسه كما لو امر  
بحفظها في بيت معين من دار تحفظ فيه اخر منها هذا اذا لم يكن بين البيتين تفاوت  
ظاهر بان كان في احد ما غور ظاهر ولذلك قال وان لم يكن له خلل ظاهر ولو اودع  
ولو اودع المودع فهلك ضمن الاول فقط ولا يضمن المالك الا شأه وان فتن  
الاخر رجع الى الاول لهما ان المالك لم يرض بامانة غيره فيكون الاول متعديا  
بالسليم والثاني بالقبض فيخبر بينهما وله ان قبض المالك من يداين لانه بالدفع  
لا يضمن ما لم يفارقه حضور رايه فلا تعدى منها فاذا فارق فقد ترك الحفظ  
المكتمل فيضمنه بذلك واما الثاني فمستتر على الحالة الاولى ولم يوجد منه  
ضيق فلا يضمنه كما اذا لقت البرج في حجرة ثوب غيره ولو اودع الغاصب ضمن  
اذا شاء منه ابا لفاق ولو ادعى كل من رجلين الفاعل ثالث انه لم اودعه آياه  
فحك لهما اي عجزا عن البينة فحلف الغاصب لكل واحد فحك عن التحليف لهما ولا يابدا  
الغاصب بالتحليف جاز والاولى عند الشرح ان يقرع بينهما نفيا لئلا يميل  
وعند التكون للاول لا يقضى به حتى يخلص للثاني ليتكشف وجه القضا سهل لهما

اولا صدها

هذا هو الحق في هذه المسألة  
والاولى ان يكون المودع  
مستتر على الحالة الاولى  
ولم يوجد منه ضيق فلا يضمنه  
كما اذا لقت البرج في حجرة  
ثوب غيره ولو اودع الغاصب  
ضمن اذا شاء منه ابا لفاق  
ولو ادعى كل من رجلين الفاعل  
ثالث انه لم اودعه آياه فحك  
لهما اي عجزا عن البينة فحلف  
الغاصب لكل واحد فحك عن  
التحليف لهما ولا يابدا الغاصب  
بالتحليف جاز والاولى عند  
الشرح ان يقرع بينهما نفيا لئلا  
يميل وعند التكون للاول لا يقضى  
به حتى يخلص للثاني ليتكشف  
وجه القضا سهل لهما

اولا صدها بخلاف ما اذا اقر لاحدهما فانه يحكم به له لان الاقرار حجة منزلة بنف  
والكسول لا يكون حجة ابا للقضاء ولهذا لو كفل ثم حلف لا يلزمه شيء فهذا والف اخر  
عليه لهما لانه اوجب الحق لكل واحد منها سواء كان ببذله او باقراره واذ لم يحج  
في حقه وبصرف الالف اليهما صار قاضيا نصف حق كل واحد بنصف الآخر فيكون  
**كتاب العارية** هي في الشرع ملك منفعة بلابدل وقال  
الكرخي وان في اباحة الانتفاع بملك الغير فتن نقول انها تنبئ على التملك  
لانه مأخوذة من الوية وهي العطية في الثمار بالملك من غير عوض ثم استعمل  
في المنفعة لذلك فاقترض تملكها ولهذا تنعقد بلقطة والخافع قابله للملك  
كالوصية بخدمه العبد وتصح بآءك ومثلك للمنفعة اسم للعطية التي ينتفع بها  
بها زمانا ثم يرد على صاحبها كذا في البداية واذا اريد بها الهبة افاد ملك العين  
والباقي على اصل وضع فحل على العارية واطمك الرضى وملكك على دأبي  
واخدمك عبدي وداري لك سكني هو جعل سكني الدار له من غير عوض وسكني  
الدار منفعتهما المطلوبة منها عادة فقد اتي بغير العارية وعمرى سكني اي داري  
لك عمرى سكني فعمرى مفعول مطلق لفعل حذف تقديره اعمرتها لك عمرى  
والعمرى جعل الدار لاجل مدة عمره وسكني تميز ويرجع المعبر بها متى شاء ولا  
يضمن بلا تعد ان هلكت خلافا للشافعي وبطل الخلاف ان يملك في غير حالة الانتفاع  
اذ لو يملك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يضمن بالاجماع وكذا لو يملك في الانتفاع  
بالانتفاع في احد قوليه وفي قوله الاخر يضمن كذا في الحقايق ولا توجب لان الشيء  
لا يضمن ما فوقه فان اقر بما فعطيت ضمنه المعبر ولا يرجع على احد او المستاجر عطف

مستجير

صدر السورة

تأخر السورة

والمراد بالحيوة من سبب شئ الملك لا كونه  
منافا فلا يوجب ان يقال ان قضاء القاضي في شئ  
على حجة ان الحكم انما يكون بالحيوة وكان حجة في شئ  
القاضي في شئ من الدار مستجير  
وذكر في الغوب العارية فليست  
منعوبة الى العارية اسم من العارية  
سما عارية اسم من العارية  
قيل مشتقة من القصور  
وهي الشاوب وكان جعل للغير  
نوبة في الانتفاع بملك على ان يعود  
النوبة اليه بالاسر دار من شاء عتاقه  
صدر السورة  
من هاتين ان يملك المنفعة بلا عوض  
لا يلزم ان يكون عارية مستجير

مطل



على الغير المنصوب في نفسه ويرجع على موجه ان لم يعلم انه عارية دفع الضرر النور  
 بخلاف ما اذا علم وتعارف اختلف استعماله اولا ان لم يعين منتفعا اى ان اعاد  
 ولم يعين من ينتفع به فلست عية ان يعيره سواء اختلف استعماله كركوب الدابة  
 او لم يختلف كالحمل عليها وما لا يختلف ان عين اى ان عين من ينتفع به فان لم  
 يستعمله يعيره فان اختلف لا وكذا الموجه اى للمتاخر ان يعيره مطلقا ان لم يعين  
 الموجه من ينتفع به وان يعيره ما لا يختلف استعماله فقط ان عينه وعند من قال  
 العارية اباحة الانتفاع بذلك الغير ليس للاستعير الا عارة لان لباح له ان يملك  
 الاباحة بخلاف من ملك المنافع فان له ان يملكها غيره فمن استعار دابة او  
 استاجر مطلقا ان يحل ويغيره اى للحمل ويتركه ايا فعل يعين ضمن غيره  
 وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع انتفع ما شاء اى وقت شاء وان قيد  
 ضمن بالخلاف الى شرف فقط التقييد اما ان يكون في الوقت فقط او في النوع فقط  
 او فيهما فان عمل على موافقة القيد فقط وان خالف فان كان الخلاف الى مثل اى الى  
 خير لا يضمن والى شريفه وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر اى ان وافق  
 او خالف الى مثل او خير لا يضمن والى شريفه وردة الى اصطبل مالها اومع  
 عبده او اجيره مسانئة او مشاهرة بخلاف اجيره مياومة اذ ليس في عياله  
 فيضمن بالتسليم اليه فذلك المسئلة على ان المستعير لا يملك الا بداع اومع اجيره  
 ربها او عبده يقوم على دابة اولا بهذا على الاصح تسليم في المملك بعده يضمن  
 كرده مستعار غير نفيس الى دار ماله فان هذا تسليم بخلاف النفيس كالجور  
 حيث لا يرد الا الى المعية بخلاف ردة الوديعة والمنصوب الى دار مالكها

صدر الشريعة

فان هذا

فان هذا الا يكون تليها بل لابد من الرد الى المالك وعارية التقدين والمكيل  
 والموزون والمعدود قرض فيضمن لو ملكته في يده قبل الانتفاع وانما كان  
 قرضا لان العارية عليك المنافع ولا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها  
 فاقضى عليك العين ضرورة وذاك بالهبة او بالقرض والقرض اذا ما فنيته  
 قالوا منه اذا اطلق الا عارة اما اذا عين الهبة بان استعار درهم يعين بها  
 مئة انا او يقرن بها دكانا لم يكن قرضا ولا يكون له الا المنفعة المحاسة وضح  
 اعادة الارض للبناء او الفرس وله ان يرجع عنها ويكلف قلعها ولا يضمن ان  
 اطلق اى لا يضمن المعير ناقص من البناء والفرس بالقلع ان كانت الا عارة  
 مطلقة اى غير موقوفة وضمن ناقص بالقلع ان وقت اى وقت الا عارة  
 ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن للضرورة وفي صورة الإطلاق ما عه  
 بل اعر المستعير حيث اعتمد على الإطلاق وكبره الرجوع قبل اى قبل الوقت  
 المعهود لان فيه خالف الوعد ولو اعار للزراع لا يؤخذ حتى يفسد وقت اولا  
 لان للزراع نهاية معلومة وفي الركك مراعاة الحقيق بخلاف الفرس اذ ليس له  
 نهاية معلومة واجرة ردة المستعار والمنصوب والمستاجر على المستعير والتجيب  
 والموجه لان الرد واجب على الاولين والاجر مؤنة الرد بخلاف الثاني فان  
 الواجب عليه التمكن والتخليه دون الرد ويكتب المعار قد اطعنى ارضك  
 لا اعرتنى اذا اعرت للزراعة من اعار ارضا ايضا وللزراعة يكتب انك  
 اطعنى عنده لان لفظ الاطعام ادى الى المراد لانها تختص الزراعة والاعارة  
 تنظمها وغيرها كالبناء وكفوه وقال يكتب انك اعرتنى لان لفظ الا عارة موضوعة

صدر الشريعة  
 من هذا نبي ان تملك العارية  
 مختصة في البيع والهبة

ما العارية

عنه من الموضع التي اختلف فيها  
 صدر الشريعة حيث قال لان الرد  
 واجب على من لا يملك المالك



ما ج اربعة  
ما ج اربعة

صدر اربعة

والكتاب بالموضوع اولى **كتاب الهبة** هي في الشرح عليك مال  
 الخال بلا عوض لم يقل عليك عين لان العين قد لا يكون مالا وانما زاد قيد الخال  
 احترازا عن الوصية وتنفذ لم يقل ونصح لان الصحة امر آخر وراه الاتفاقات  
 لها شرايط ان صادفتها تصح والا تنفذ فاسدة والكلام مهنا في بيان انعقادها  
 بالفاظ مخصوصة بوجهت وعلت واعطيت واعطيتك هذا الطعام فان الا  
 اذا نسب الى ما يطعم عينه كان هبة واذا نسب الى ما لا يطعم عينه كان ارض يكون  
 عارية وجعلت هذا لك لان حرف اللام للملك واعمرته وجعلته لك عرى  
 لقوله عمن من امر عرى في قوله ولو رثته من بعده بخلاف ما اذا قال داري  
 لك عرى سكني لان قوله سكني يجعله عارية على مائة وثلثك على هذه الدابة بنيتها  
 وسكنك هذه الثوب وداري لك هبة سكنها لان قوله سكنها مشورة وليس  
 بنفسه وهو تنبيه على المقصود وفي هبة سكني لان قوله سكني تمييز فيكون تفسيرا  
 لما قبله فتكون عارية او سكني هبة اي داري لك بطريق الاسكني حال كون الاسكني  
 هبة او موهوبة او تحلي سكني التحلي اسم من التولية اي الا عطاء وتوريه فكلها  
 خلق ثم قوله سكني تمييز او سكني صدقة اي داري لك بطريق الاسكني حال كون  
 الاسكني صدقة او صدقة عارية اي داري لك حال كونها صدقة بطريق العارية  
 فعارية تمييز فهم منه المنفعة او عارية هبة اي داري لك بطريق العارية حال  
 كونها هبة فلما قال عارية فهم منه المنفعة فنعناه حال كونها المنفعة موهوبة  
 لك عارية مبتدأ خبر مقدم وتتم بالقبض الكامل الا ان الكمال يختلف  
 بحسب تحمل الموهوب فالقبض الكامل في المنقول ما يناسب وفي العوقا ما يناسب

جعلت لك  
منه عرى

فقبض

هبة

صدر اربعة

فان من الخلاف عما اشار اليه القبط  
صدا اربعة

صدر اربعة

صدر اربعة

ما اربعة

فقبض فتاح الدرقبض لها والقبض الكامل فيما يحمله القسمة اصالة وذلك بالقسمة  
 وفي ما لا يحتملها تبع قبض الكل وتصح ان قبض في مجلسها بلا اذن وبعده به لان  
 الهبة دليل لما ذن لان دلالها مشتركة فلا يصح التمسك بها في احدى الصورتين  
 دون الاخرى بل لان القبض بمنزلة القبول في الهبة من حيث انه يتوقف عليه  
 ثبوت حكمه وهو الملك فيكون الواجب منه تسليطا على القبض بخلاف ما اذا قبض  
 بعد الافتراق لانا اذا اثبتنا التسليط فيه الحاقا بالقبول والقبول يتقيد  
 بالمجلس فكذلك ما يلحق به كمشاع لا يقسم اي الذي اذا قسم لا يبقى منفعة كالحق  
 والحام والبيت الصغير لا يقسم خلافا للشافعي لانه عقد عليك فيصح  
 في المشاع وغيره كالبيع وانواعه ولما ان القبض مخصوص عليه في الهبة  
 فيستطاع كاله والمشاخ لا يقبله الا بضم غيره اليه وذلك غير موهوب ولا فرق  
 عندنا بين ان يهب من الشريك وبين ان يهب من الاجنبي والمفد موهوب  
 المقارن لا الشيع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشايع او استحق  
 البعض ان يبع بخلاف الرهن فان الطاريك ايضا مفسد فيه فان قسم اي بعد ما  
 وهب المشاع مثلا وسلم صح لان تمامها بالقبض ولا شيع عنده وان وهب  
 دقيقا بواو دهن في سمس لا وان طحن او اخرج وسلم وكذا السن في اللبن  
 لان الموهوب معدوم وقت الهبة والمعدوم ليس يحل للملك بخلاف المشاع  
 وهبة لبن في ضرع وصوف على غنم وزرع وكل في ارض وعمر في جبل كالمشاع  
 اي لا يكون هبة هذه الاشياء لكن ان فصلت عن ملك الواهب وقبضت تصح  
 وتم هبة ما مع الموهوب لم بالقبض جريد وما وهب لطفله بالعقد وما وهب ل  
 تيم



بقبضه عاقلا او قبض ابيه او جدّه او وصي احدهما او ام مومنها او اجنبى برّيه وهو  
معه او زوجها لها بعد الزفاف اى زوج الصغيرة المومنة لاطلها لكن بعد الزفاف  
وصحّ به اثنتين دار الواحد لان الكل يقع في يده بلا شيوع وعكس كما مر  
عنده وعند ما تفتح لانا بهية الجملة منها اذا تمليك واحد فلا يتحقق الشيوع كما  
اذا رهن من رجلين وله ان يهنا منه بهية القبض من كل واحد فيثبت الشيوع  
بمخالف الرهن لان حكم الحبس وينت لکل واحد منها كمالا كصدق عشرة على غنيتين  
فانه لا يصحّ عنده وكذا اذا وهب لها للشيوع وعند ما تفتح لان الصدقة على الفتي  
يراد بها الهبة بما زاولا الهبة لاثنتين جائدة لعدم الشيوع عندهما ومصح على فقيرين  
لان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع وكذا لو وهب العشرة  
لها لان الهبة على الفقير صدقة **باب الرجوع عنها** من وهب ثم  
رجع صحّ لقوله عم الواهب احق بهية مما لم يهب اى ما لم يعوض وقال ان دفع  
لا يصح الا بهية الوالد لولده لقوله عم لا يرجع الواهب في بهية الا الوالد  
فيما يهب لولده ونحن نقول المراد في الاستبداد في الرجوع وانما له لوالده لانه  
يملك الحاجة وذلك سمي رجوعا ومنعه الزيادة متصلة كبنات ووعرس وبنين  
لا متفصلة كولد وارث وعقر وموت احد العاقدين وعوض اضيف اليها  
ولو من اجنبى بنوخذه عوض هبتك او بقا بلتها قبض فلو وهب ولم يضيف رجع  
كل بهية فيه اشارة الى انه ليس بموض حقيق بل هو ملك مبتدأ لهذا يشترط قبض  
القبض ويكوز باقل من المومنين من جنس في المقدرات ورجعها عن ملك المومنين  
والزوجية وقت الهبة فلو وهب لها ثم نكحها رجع ولو وهب لها ثم ابان لا وقرابة المحرمية

له

صدر السعة

رجوع عنها

ما في السعة

الرجوع بها او الرجوع عنها او الرجوع في الرجوع  
نكاحها او رجوعها في الرجوع بها او الرجوع عنها  
صدر السعة

ضلاف

خلاف للشافعي في الولد على ما مر وهناك المومنون وضابطها حروف دمع خرقه  
فالذال الزيادة والليم الموت والعين العوض والماء الخوارج والزواج الزوجية  
والقاف القرابة والهاء الهلاك ورجع في استحقاق نصف الهبة بنصف عوضها  
لان استحقاق نصف العوض حتى يراد ما بقي وقال زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالقبض  
الاخر وانا ان يصلح عوضا للكل من الابدية ولو بالاستحقاق فله ان لا عوض له الا  
هو الا انه يتبع لانه ما اسقط حقه في الرجوع الا لئلا يملك كل العوض ولم يملك  
ان يرده ولو عوض نصفها ورجع بالم يعوض فلو باع نصفها او لم يبع شيئا رجع  
في النصف لان له الرجوع في الكل ففي النصف اولى ولا يصح الا براض او حكم  
فلو علق اى المومنون له المومنون بعد الرجوع قبل القضاء وضع ولو منعه اى منع  
المومنون له المومنون عن الواهب بعد ما رجع قبل القضاء او بعده فملك لم يضمن  
لان يده غير مضمونة الا اذا طلب بعد القضاء فمنعه مع القدرة على التسليم لانه تعد  
وهو مع احدهما اى الرجوع مع الرضا او قضاء القاضي فسخ من الاصل الهبة  
للوامب فلم يشترط قبضه وصحّ في الشافعي فان تلف المومنون اى في يد المومنون  
فاستحقّق فسخ المومنون له لم يرجع على وامبه لانه عقد تبرع فلا يتحقق فيها السكنا  
وهو غير عامل له والنزوه في ضمن عقد المعاوضة سبب الرجوع لا في غيره وهي  
بشرط العوض بهية ابتداء فشرط قبضها اى قبض العوضين وتبطل بالشيوع  
بيع انتهاء اى عند القبض فيرد بالبيع وخيار الرجوع وثبتت الشفعة وقال زفر  
وان في مبيع ابتداء وانتهى لان فيه معنى البيع والعبرة في العقود للمعاني  
ولنا انه اشتمل على جهتين فيجب بينهما ما كان عملا بالشبهين فيكون ابتداءه معتبرا

اى بنصف المومنون



بلغة فخرية في احكام الهبة والتهاؤه معتبرا بعنا فيجوز فيه احكام البيع ولا تاتي  
 بين حكمه لان الهبة من حكمها تاتى الملك الى القبض وقد يترافى عن البيع الفاسد  
 والبيع من حكمه لزوم وقد يقبل الهبة لازمة بالتعويض **فصل** من وجب  
 ائنه ائملها او على ان يرد ما عليه او يعقربا او يتولد ما اودى به دارا او يصدق  
 بها على ان يرد عليه منها شيئا صح وبطل استثناءه وشرطه لان منه الشرط  
 على لف مقضى العود فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها قيل فيه اشكال فانه ان اراد  
 بالهبة بشرط العوض في الشرط جائز ان فلا يقيم قوله بطل الشرط وان اراد  
 به انه يعوضه عنها شيئا من العين الموصوبة فهو كراخص لانه ذكره بقوله على ان  
 يرد عليه شيئا من ثمنه فنقول المراد هو الثاني ولا تكرار لان في عبارة العوض  
 منظمة الصحة كمال لا يخفى ثم انه لا فرق بين ان يكون الشيء الذي شرط رده او يكون  
 عوضا قد اعملوا او مجهولا لان كلاهما جائز فان مقضى العقد ولو اعقق الحمل ثم  
 وهما صحى اى الهبة لانه لم يبق الجبين على ملكه فاستثناءه ولو دبره ثم وهما لا  
 لان الحمل بقى على ملكه فلم يكن شبيه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه بحكم التفسير  
 فيبقى هبة الشارع او هبة شئ منقول بملك المالك ومن قال لغيره اذا جاء عذر  
 فهو كذا او انت منه برى فهو باطل كانه ان التعليق الصريح في الابداء لا يصح  
 وجار الحرى للمولود حال حيوة ولو رثته بعده وهى جعل داره لمدة عمره واذ مات  
 يرد عليه منه الشرط باطل على ما دل عليه الحديث المذكور وبطل الوقي الرقي  
 اسم من الرقوب وهو الانتظار كانه ينتظر موته وهى ان مات قبلك فهو كذا  
 لانه تعليق التملك بخط وقال ابو يوسف يصح لانا تملك الحلال واشترط ان لا

صدر السبع

فن وجه اختصاصه بالثاني  
فقد وهم منه

ما في السبع

بموت

بعد موته فخرج الاختلاف الى تفسيرها والصدقة كالهبة لا تصح الا بقصد ولا في شاي  
 تقسم لانها تبرع كالهبة فيلزم فيها ما يلزم في الهبة ولا يعود فيها لان المقصود هو الثواب  
 وقد حصل وكذا اذا تصدق على غنى استحسانا لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى  
 وكذا اذا وهب للفقير لمصول المقصود **كتاب** **الاجارة** قال الواحدي  
 قال الاخش من العرب من يقول اجرت غلامى اجرا فهو **موجر** واجرت ابى را  
 فهو **موجر** واجرت على فاعلته فهو **مواجر** وقال المبرد يقال اجرت دارى وعلوكى غير مدد  
 واجرت مدد والاول اكثر اى را واجارة الى هناك كلام الواحدى ذكره النووى  
 في تزييب الاسماء هي في اللغة اسم للاجرة كالجالة وفي الشرع عليك نفع بعوض  
 والمعلومية في البذلين انما هي شرط في الصحة منها ومطلق الاجارة تنظم القول  
 دين او عيني او منقطة قال في باب اجارة المنافع بالمنافع من البؤيد المنفعة  
 اذا قبلت بجنسها لم يصح العقد كخزان يتاجر دارا بمنافع داره وان قبلت بغيرها  
 جاز كما اذا استاجر الدابة بخدمة العبد وقال ابن في يجوز في الفصلين ويعلم  
 النفع بذكر المدة كفى الدار وحرارة الارض مدة كذا طال او قصرت لكن  
 في الوقف لا يصح فوق تلك سنين في الحمار ذكر بعض ما يفي في شرح حيل الخصا  
 الحيلة يجوز الاجارة الطويلة على الاوقاف ان يعقدوا عقودا متفرقة كل عقد  
 على سنة فيكون العقد الاول لازما والباقي غير لازم لانه مضاف وقال صاحب  
 الذخيرة منه الحيلة عندى ضعيفة لان من لم يجوز الاجارة الطويلة على الوقف  
 انما لم يجوز صيانة الوقف عن البطلان فان الوقف اذا بقى في يد المستاجر مدة  
 طويلة والناس يرونه يتصرف فيه تصرف المالك يقع في قلبهم انه ملكه فيسهلونه

من الاجارة

فاقبل ان الاجارة كالهبة  
 فيستدركها  
 فانها كالهبة في كل ما  
 فانها كالهبة في كل ما

ما في السبع

ما في السبع

الدور

من اجارة كالهبة  
 من اجارة كالهبة



لو ادعاه يوكا من الله فبطل الوقف وفي حق هذا المعنى لا فرق بين ان يكون  
 الاجارة معقودة بعتق واحد وبين ان يكون بعقود متفرقة ولا يذهب عليك  
 ان الفرق بينهما واضح فانه اذا كانت الاجارة بعقود متفرقة لم يمتد الوقف الى  
 الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما ذكر لانها غير لازمة في غير العقد الاول  
 بخلاف ما اذا كانت بعقد واحد ففهم الضعف من ضعف الفهم وبذلك العمل الصريح  
 الثوب وخياطته وحمل قدر معلوم على دابة مائة علف وبالاشارة كنفذ هذا  
 الى ثمة ولعلك الاجرة بالعقد خلافا للسامعي لا خلاف في ان وجوبها بسبب العقد  
 كما ان وجوب تسليم المنفعة بسبب نعم انكر اصحابنا وجوبها بعقب العقد وقالوا  
 انها تجب بالعقد مؤجلا موقفا على تحقق احد الامور الآتية ذكرها وفي عبارة  
 البداية اشارة الى ان المراد من الوجوب المنفي ههنا معنى الملك ومن غفل عنه  
 تعسف في توجيه قوله بل يجعلها او بشرطه هذا اذ لم يكن مضافا ذكر في  
 الثانية واجمعوا على ان الآخر لا يملك في الاجارة المضافة باشرط التحويل او  
 بالتمكن من استيفاء النفع فهم منه بطريق الدلالة وجوبها عند الاستيفاء بل يقول  
 لما وجب بالتمكن من الاستيفاء وهو يتقدم على الاستيفاء لم يجز ان يجب به كيدما يلزم  
 تكرار الوجوب فوجب للدار قبض ولم يسكنها وتسقط بالغصب بعقد فوث ثمة  
 وللموثر طلب الاجر للدار والارض كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالبعد  
 لانه بمنزلة الاجيل وللدابة لكل مرحلة وقال زفر لا يجب الا بعد انتهاء السفر  
 وللقصارة والمخاطبة اذا تمت وان عمل في بيت المتاجر انما قال هذا لانه  
 اذا عمل في بيت المتاجر فسرقت الثوب بعد ما حاط بعضه فله الاجرة بعد ما حاط

ما في المتن  
 حيث قال وقال ان في  
 ملك  
 ما في المتن

صدر المتن

فكان منة منظمة ان يتوهم ان الاجرة تجب بعد العمل اذا كان في بيت المتاجر مطلقا  
 فدفع بما ذكر ووجه الفرق انه بالسرقه انتهى عمل على البعض وهو معلوم بالنسبة  
 الى الكل فوجب اجر ما عمل بخلاف ما اذا لم ينسب العمل على البعض فانه لا يمكن  
 ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا بقدر الباقي فينتوقف الطلب على كل  
 العمل والخبر بعد ارجاعه من التنوير فان احترق يعني من غير فعله بعدما اخرج  
 وهو في بيت المتاجر فله الاجر لانه صار متقيا بالوضع في بيت ولا غرم لانه  
 لم توجد منه الجبانه وقال لا يزعم مثل دقيقه ولا اجر له لانه مضمون عليه فلا يبرأ  
 الا بعد حقيقة التسليم وان شاء ضمنه الخبز واعطاء الاجر قبله لا ولا يزعم ذكر  
 في غاية البيان اذا احترق قبل الاخراج فعليه الضمان في قول اصحابنا جميعا  
 قال في شرح الطحاوي قال ابوح في هذا موضوعا لانه مما جنته براه بتقصيره  
 في القلع من التنوير فان ضمنه قيمته بخبر اعطاء الاجر وان ضمنه دقيقا لم يكن  
 له اجر وللطبع بعد الوقف اعتبار الفرق والضرب اللين بعد اقامته وقال لا يتحقق  
 حتى يشترجه لان الشريح وهو تفضيده وقسم بعضه الى بعض من عام عمله  
 وعنده هو زائد كالنقل ويقتى بقوله ما ذكره في العون وهذا اذا ضرب اللين  
 في ملك المتاجر اما اذا ضرب الاجرة في ملك نفسه لا يجب الاجر عنده الا  
 بالعد عليه بعد اقامته وعندهما بالعد عليه بعد الشريح ذكره في الحقايق  
 ومن يعلم اثره العين سواء كان ذلك الاثر ما لا كانت والبيض في  
 عمل قصار يقصر بها او لم يكن ما لا كان في الصنيع وهذا لان الفايض بالثوب  
 لون الصنيع لا عينه ذكره في المبسوط والمصن اور ذلك من النوعين مثلا لا يقال

هذا من النواضع التي اخطأ فيها  
 صدر المتن حيث قال

صدر المتن  
 هذا من النواضع التي اخطأ فيها  
 صدر المتن حيث قال  
 اي شيء من مال



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة

كشيار ومباغ يقصر بالثاء والبيض له جنسها الاجر قال في المبسوط والحاصل ان  
 كل اجير يكون اثر عمله قائما في المعول كالتاج والقصار والصباغ فله حق الجبس  
 لان المعقود عليه الوصف الذي احده في الثوب وهو قائم فيكون له ان يجبس  
 بيده له وكل من ليس له اثر في المعول كالحال فانه لا يتوجب الجبس لان المعقود عليه  
 نفس العمل ولم يبق بعد الفراغ منه فلا يكون له ان يجبس فان جبس فضاع  
 فلا غرم ولا اجر وقال العين كانت مضمونة قبيل الجبس فكذا بعده لكنه باي ركن  
 فتمت قيمته غير معول ولا اجر له وان شاء فتمت معولا وله الاجر وله ان يغير مقعد  
 في الجبس فيبقى امانته عنده كما كان عنده ولا اجر له لما كان المعقود عليه قبل التسليم  
 ومن لا اثر له لعله كالحال والملاح وغاسل الثوب لا جبس له الا رد الاثر فان  
 له حق جبه لاستيفاء الجعل ولا اثر له لانه كان على شرف الهلاك وقد احياه  
 فكان له باع منه فله حق الجبس وقال زفر ليس له حق الجبس سواء كان له اثر ام لا  
 ولما اطلق له العمل ان يستعمل غيره الا اذا قيد بيده كما اذا اجره ان يحيط بيد  
 ولا جبر الخبي بيا له ان مات بعضهم وجاء بمن بقي اجره بحسبه ومراده اذا كانوا  
 معلومين وحكي عن الفقيه ابي جعفر ان تاويل المسئلة اذا كانت المؤنة ثقلا  
 بنقصان العدد واما اذا كانت مؤنة الكل ومؤنة البعض سواء في ثوبه يجب  
 الاجر كاملا كذا في الجامع الصغير للبرهاني ولا اجر لحامل الكتاب للجواب والى  
 الطعام ان رده للموت خلافا لمحمد في الاول فان له اجر الدابة عنده لانه  
 اوفى بعض المعقود عليه وهو قطع الحافة ولها ان المعقود عليه نقل الكتاب  
 وقد نقصه ولو ترك الكتاب في ذلك المكان وعاد يتحن الاجر بالمال ما بالاجماع

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة

باب العرس

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة

لان الحمل

لان الحمل لم ينتقص وزفر في الثاني فان عنده له الاجر في الطعام دون الكتاب  
 وصح استيجار دار او دكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها الكسبي  
 فيصرف اليه اذ المتعارف كاشتروط وان لا يفتاوت فيفتح العقد لانه لا ينتظم قوله  
 وله كل عمل سوى موهن البناء كالقصار لان الاصل ان كل عمل لا يضر البناء ولا  
 بطلان العقد ولو عين ان كل ان يكتفه غيره لان التقييد غير مفيد لعدم التفتوت  
 بخلاف ما لو عين التأسيس او التركيب عند استيجار الثوب او الدابة فانه ليس له ان يلبس  
 ويركبه غيره لتفاوت في اللبس والركوب وله ذلك ان لم يمان قال علي ان يلبس  
 من شاء وان اهتم بان لم يترك شيئا يدل على واحد من العموم والخصوص لان ليس  
 بعض الاشخاص وركوبه غير معلوم عرفا لينصرف مطلق العقد اليه بل الكل متعارف  
 وما قام يقع فيه التفاوت فالم يتعين لا يصير المعقود عليه معلوما فلا يكاف الجواز  
 من الذخيرة وان سعى نوعا وقد حمل الدابة كحمار برقه حمل مثل ضررا او قل كالغير  
 لا اصر كالمخ وضمن باردا في رجل معه وقد ذكر ركوبه اي ركوب المستاجر من غيره  
 ذكر الردف نصف قيمته بل اعتبارا ثقل لان الدابة يعقوما حمل الدراكب الخفيف  
 يحملي بالفوسية ويخف عليها ركوب الثقيل لعمها وبالزيادة على حمل ذلك  
 الثقل لانه عطف باهوا دون فيه وغيره ما دون فيه والسبب الثقل فانقسم عليها  
 ان الحاقه يعني ان اطاق الدابة حمل الاثنين في المسئلة الاولى وحمل المشروط  
 وما زاد في الثانية والا تكل قيمتها اي ان لم يطبق الدابة ما ذكره يضمن المستاجر كل  
 قيمتها كعطيها بضره وكجه يقال كبح الدابة بلجها اي حذرها الى نفسه لتعق ولا يرى  
 يعني يضمن بهلاك الدابة بسبب الضرب او الكبح كل قيمتها هذا عنده وقال لا اذا فعل

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا بد من معرفته في معرفة الله تعالى  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة  
 والبرهان على ما لا يخفى من حقائقه العظمى والجليلة







هذا هو الشهر المشهور  
في كل سنة من سنة  
التي هي سنة الفيل  
في كل سنة من سنة  
التي هي سنة الفيل

الا ان يسمى جملة شهر معلومة وفي كل شهر سكن ساعته في اوله هذا قول بعض المشايخ  
وهو القيس وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر ويروى  
وبه يفتى لان في اعتبارات عرجا عظيما والمقصود هو الفسخ في راس الشهر وهو  
عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا كذا في البيهقي وفي كل علم منه بان قيل اجرت  
سنة الشهر كل شهر بكذا واجازته بكذا وان لم يسم قسط كل شهر واول المدة ما هي  
والاقوت العقد فان كان حين يهل يعتبر الاهل والا فاليام كما لو دعي ان كان  
عقد الاجارة عند الاهل يعتبر الاهل وان كان في أثناء الشهر فغدره وهو رواية  
عن ابي يوسف يعتبر الكل بالايام كل شهر ثلثون يوما وعند محمد وهو رواية اخرى  
عن ابي يوسف يعتبر الاول بالايام ويكمل من الاخير ويعتبر بالاقية بالاهل فان اجر  
في عام ذي الحجة سنة فذو الحجة ان تم على ثلثين يوما فالسنة ثم عند محمد على عشرة ذي الحجة  
وان تم على تسعة وعشرين فالسنة ثم على الحادي عشر من ذي الحجة فان قلت هذا يلزم  
ان يتكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قلت نعم لكن في السنة التي قد بها مدة الاجارة  
لا في السنة المعروفة فالمحذور غير لازم واللازم غير محذور واجازة الحمام والحمام  
والظيرة باجر معين وبطعامها وكسوتها وقال لا يجوز للجهاالة وهو القيس وله ان الجهاالة  
لا تنفي الى المنازعة لان العادة التوسعة على الظار شفقة على الاولاد وهو محققان  
وللزواج وطهرها لا في بيت المستاجر لان البيت في يده فله المنع عن الوطئ فيه وله في فسخ  
ظاهر فسخها ان لم ياذن بها وان اقرت بفسخه لا يان كان النكاح ظاهرا بين الناس  
او يكون عليه شهود فله فسخ الاجارة صيانة لحقه اما ان علم النكاح باقرارا لا  
ولاهل الصبي فسخها ان مرضت او حبست لان لبنها يفسد بالولد وعليها على الصبي

صدر السند

صدر السند

وياب

هذا السند

وياب واصلاح طعامه ودهنه لاعتنى شئ منها وهو واجبه على ابيه وان ارضعته بلبن  
سأه او عذبه بطعام ومقت المدة فلا اجرو ولم تصح الاذان والاقامة والحج وتعليم القرآن  
والفقه والفناء والنوح والحلاهي وعصب النيس وفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن  
والفقه الاصل عندنا انه لا يجوز الاجرة على الطاعات وعلى المعاصي لكن لما وقع الفسور  
في الامور الدينية يفتى بصحتها في تعليم القرآن والفقه كذا عن الاندلس ويجوز  
المساجير على دفع ما قيل ويجوز به وعلى الخلوة المرسومة الخلوة بفتح الهاء الفعجمة  
مديته تهدي الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة حرت  
بامضاء الخلاوي وهي لغة يستعملها اهل ما وراء النهر ولا اجارة المشايخ الا من يكره  
وقال تصح اجارة المشايخ من الشريك وغيره وهو قول الشافعي ثم عدم الصحة  
عنده يحتمل معنى البطلان حتى لا يجب بالاستعمال شئ وهو اختيار البعض ويحتمل الفساد  
حتى يجب اجرام المثل وهو الصحيح والفتوى على قوله ذكره في الحقايق ولودفع الى اخر  
عنه لا يسمي بنصفه او اسما جرمه لا يحتمل عليه زاد ببعضه او نور الطين برأيه بعض  
دقيقة هذا يسمى قفزة الطمان وقد نهي النبي عنهما والصورتان الاولتان في  
معنى قفزة الطمان لانه جعل الاخير بعض ما يخرج من علمه او رجلا الى اسما جرم  
رجلا ليخبر كذا اليوم بكذا وقال لا يصح ويقتضى العقد على العمل وذكر الوقت  
للتعجيل تصحى للعقد عند تعدد الجمع بينها فيرفع الجهاالة ان المعقود عليه مجهول  
لان ذكر الوقت يوجب كون تسليم النفس في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر العمل  
يوجب كونه معقودا عليه ولا ترجيح ونفع المستاجر في الثاني ونفع الاجرة الاول  
فيقتضى الى المنازعة هذا اذا اثار الاجر واما اذا وسطه فيذكر الاول عملا كان او قضا

صدر السند

كان لا قدرة له على ان يعلى  
هذا العمل مستغفرا لانه اليوم منه



وذكر الاجر بعده يتم العقد فكان ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا للتجديد وان كان  
 عمليا فبيان العمل في ذلك الوقت فلما يقضى العقد ذكره في الخاتمة او انما يشرط  
 ان ينشأ لانه يبقى اثره بعد انقضاء المدة وان لم ينشأ من مقتضيات العقد وفيه  
 منفعة لاحد المتعاقدين واما هذا حاله توجب الفساد ثم قيل المراد بالثنية  
 ان يرد بما مكره ولا يشبهه ففساده وقيل ان يكرها مرتين وهذا في موضع يخرج  
 الارض الربيع بالكراب مرة والمدة سنة واحدة وان كانت ثلاث سنين لا تبقى منفعة  
 كذا في الهداية او يكرها انما ليس المراد من الانهار الجداول بل الانهار العظام هو  
 الصحيح لانه يبقى منفعة في العام القابل او يسرها لان منفعة تبقى بعد انقضاء  
 العقد لا اذا كانت المدد طويلة فلما يبقى لفعله اثر بعد الحق او كان الربيع لا يحصل  
 الا به اذ يدخل تحت مقتضى العقد او يزرعها بزرعة ارض اخرى ففسدت  
 خلا للشافعي لان المنافع بمنزلة الاعيان عنده فتكون بيع الجنس بالجنس يدا  
 بيد وعندنا ليس كذلك فيكون بيع الجنس بالجنس نساء بخلاف سبيلها على ان  
 يكرها ويزرعها او يسقيها ويزرعها لان هذا شرط يقتضيه العقد وان لم يذكر  
 زراعتها او ما يزرع فيها لم يصح ان لم ينع بان قال ازرع فيها شئت بخلاف الدار  
 فان استجار ما يقع على الكتي على ما عرفنا اسما جازا ومضى الاجل عادى شيئا  
 هذا استحسان وجهه ان الجهالة ارتفعت قبل تمام العقد وعند زفر لا يعود صحتها  
 لانه وقع فاسدا فلما يقبل جائزا وهو العكس ومن اسما جازا لم يصح ولم يسم حله  
 وحل المعتاد فتنقح لا يضمن لان العين مستأجرة امانة في يده وان كانت الاجارة  
 فاسدة وان بلغ فله المستحق استحسانا كما ذكرناه في المسئلة الثانية وان خاصا قبل

صدر السيرة

في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس

في البيع بالجنس

في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس

الزرع  
 صدر السيرة

الزرع او الحمل ينقض اي ينقض القاضي العقد دفعه للفساد لانه ينقض العقد  
 بل ينقض كما يتبادر الى الوجود من عبارة الهداية **باب من الاجارة من الاجارة**  
 الاجارة المشتركة متى اجره بالعل فله ان يعمل للعامة فزرع على ما سبق فان اتفقت  
 لما كان بالعمل لا بملك النفس كان له ان يعمل لغيره فسمى بهذا اي لما كان له العمل للعامة  
 سمي بالاجارة المشتركة كالحيطة وكحوض ولا يضمن ما يملك في يده الاجارة المشتركة اذا ملك  
 العين في يده من غير فعله لضمان عليه عنده وهو قول زفر والحن سواء هلك  
 بامر يملك التورعة كالسرة والغصب او لا يمكن كالحق الغالب والعدو والمكابر  
 وقال يضمن في القسم الاول دون الثاني لهما ان الحفظ مستحق عليه اذ لا يمكن العمل  
 بدون فاذ ملك بسبب يملك الاجارة عنه كان القصير من جهة فيضه كالوديعة  
 اذا كانت باجره كمالا لا يمكن الاجارة عنه لعدم التقصير من جهة ولم ان العين  
 امانة في يده لان القبض حصل باذنه والحفظ مستحق عليه ببعاله لا مقصودا ولهذا  
 لا يقع له الاجر بخلاف المودع باجره وان شرط عليه الضمان ان كان الشرط فيها لا يمكن  
 التورعة فلا يجوز بالاتفاق وان كان فيما يملكه التورعة فعلى الخلاف وبقولها  
 يفتق اليوم تغير احوال الناس ويحصل صيانة اموالهم كذا في التبيين وبه يفتق  
 ذكر في الخاتمة والمحيط والثمة ان الفتوى في الاجارة المشتركة على قول سواء بشرط  
 الضمان او لم يشترط بل تلف بملك كذا في القصار ونحوه كذا في المال اذ لم يكن  
 من مزاحمة الناس ذكره في شرح الطحاوي وانقطاع الحمل وغرق السفينة من مدة  
 اذ لم يكن صاحب المتاع او وكيله فيها ذكره في المنثور وقال زفر لا يضمن اذ لم  
 يتجاوز الحد المعتاد لانه يعمل باذن المالك ولست في قولنا وان المالك اذن

في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس

في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس

في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس  
 في البيع بالجنس

الزرع



به العمل الصالح وما قيل ينبغي ان يكون المراد بقوله ما تلف بعلمه علما جاوز فيه القدر  
 المعتاد لا ينبغي ان يصدر عن كيمتق ان المسئلة خلافة لما عرفت ان خلاف زفر  
 على تقدير الاطلاق عن هذه القيد وقد صرح به في المبسوط ولا يضمن به آدميا  
 عرق اي عذمة الفينة او سقط من دابة اي عند سقوطه او قوده لان الواجب  
 ضمان الادنى وان لا يجب بالعقد وانما يجب بالنية ولهذا يجب على العاقلة وضمان  
 العقود ولا يتحمل العاقلة ولا جازم او بزياع او فضا دلم يجر المعتاد وان انكره في الطريق  
 لا يفعل البشر لا بد من هذه القيد في وجوب الضمان عند ابراج ضمن الحال قيمة في مكان  
 حمل بلا ابر او في موضع كسر مع حصة ابره اما الضمان فلان السقوط والائكار  
 بانقطاع الجبل او بالقتار وكل ذلك من منعه واما الثاني فلانه اذا انكر في الطريق  
 والمجلى في القيدتين انه وقع تعديا من الابداء من هذه الوجوه وهما وجه افروبو  
 ان ابداء الحمل حصل باذنه فلم يكن تعديا وانما صار تعديا عند انكس فيميل الى  
 اي الجانبين شاء وفي الوجه الثاني لم لا يجر بقدر ما يستوفى وفي الاول لا يجر لانه  
 ما يستوفى اصلا والاجر الخاص يتحقق بالاجر بتسليم نفسه وانه لم يعمل كالاجر  
 للخدمة سنة او لورعى الغنم وسمى اجره وحده لانه لا يعمل لغيره ولا يضمن ما تلف في  
 هذه اذا كانت الاغنام لوحده وان كانت لاثنتين او ثلث يضمن ذكره في الذخيرة  
 او بعلمه اذا لم يتبع الفاد ذكره في الثانية وصح تزويد الاجر بالتزويد في خطا الثوب  
 فارسي او روميا اي قيل ان خطته فارسي فبدرهم ورومي فبدرهمين وصبيغ بعضه  
 او زعفران وفي السمان البيت عطارا او حاد او في حمل الدابة الى كوفه او واسطه  
 او في هذه الدار او هذه اي اجرتك هذه الدار شهر بدرهم او هذه شهر بدرهمين

هذا هو الوجه في ضمان العاقلة  
 في ضمان العاقلة في ضمان العاقلة

في ضمان العاقلة في ضمان العاقلة  
 في ضمان العاقلة في ضمان العاقلة

وهكذا

وهكذا اذا كان ثلثة اشياء وفي اربعة اشياء لا كما في البيع غير ان يشترط خيار التبعين  
 في البيع دون الاجارة لان في الاجارة الاجرة يجب بالعلم وعنده يتبع بخلاف  
 البيع فان الثمن يجب بنفس العقد والمبيع مجهول وفي حمل كره او شحير عليها ويجب  
 ما وجد ذكره الهداية في مسئلة العطار والحداد وكذا البر والشحير خلاف ابي يوسف  
 ومحمد وفي الدابة الى كوفه او واسطه احتمال الخلاف ومسئلة النياطة والصيغ متفق  
 عليها ولورد في خطا طعة اليوم او هذا الى قال ان خطته اليوم فبدرهم وفي غدا نصف  
 درهم فله ماسي ان خطه اليوم واجر مثله ان خطه غدا فله غدا اعهده وعندهما الشيطان  
 جائزان وعنده زفر وهو قول ابي في فاسدان لان ذكر اليوم للتبجيل وذكر الغد  
 للتبجيل فيجمع في كل يوم تسيتان لهما ان كل واحد من التبجيل والتأخير مقدر فصار  
 كاختلاف النوعين وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لان اجتماع الوقت والعمل يفسد  
 كما مر بل ذكره للتبجيل فيجمع في الغد تسيتان فيصح الشرط الاول دون الثاني ولا يجر  
 به استعصى ان كان اجر المثل زاد على نصف درهم لا يجب الزيادة هذا ما في اصل  
 وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن الصحيح هو الاول  
 لان المستعصى في الغد نصف درهم وفي الاجارة الفاسد اجر المثل لا يزداد على المستعصى  
 وان خطه في اليوم الثالث فاجر المثل لا يزداد على نصف درهم عنده هو الصحيح  
 واما عندهما فالصحيح ان ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه ذكره في الغاية ولا  
 يسافر بعيدا من الخدمة الا بشرطه ولا يستره من اجره اعمل عبد محجور لان  
 منه الاجارة بعد الفراح هي حصة اسمنا لان الفسا دل رعاية حتى المولى وبقدر الفراح  
 رعاية حقه في الصحة ووجوب الاجرة ولا يضمن اكل غلته عبد غصبه فاجر نفسه

هذا هو الوجه



غصب عبدا فاجر العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر واكلم فلا ضمان عنده وقال لا هو  
 ضامن لانه اكل مال المالك بغير اذنه وله ان الضمان انما يجب بالتلفي مال محرز  
 لان القدم به ومنه غير محرز في حق الغاصب لان العبد لا يحرز نفسه فكيف يحرز ما فيه  
 وصح للعبد قبضها ويأخذ ما مولاه قائم لانه وجد عين ماله وانما صح قبض العبد  
 عندهم لانه ما دون له في التصرف على اعتبار الفسخ سالما ولو استاجر عبدا شهري  
 شهرين اربعة وشهرين خمسة صح والا اول باربعة وحكم الحال ان قال مستاجر لعبد  
 مريض هو اوابق في اول المدة وقال الموجر في اخرها اصله الاختلاف في جريان  
 ماء الطاحونة وانقطاعه وصدق اي مع اليقين رب الثوب في امرتك ان تعلم  
 بقاء او تصبغ احمر لا جبر قال امرتني بما علمت لان الاذن يستفاد من رب الثوب  
 وفي علمت في جاتي لا صانع قال بل باجر لانه ينكر يقوم عمله اذ هو يتقوم بالعقد فبكر  
 الضمان وقال ابو يوسف ان كان الرجل حريفا لم اى خليطه لانه ااجر والا فلا  
 لان سبق ما بينهما يبين جهمة الطالب باجر جريا على معناه وقال محمد ان كان الصانع  
 معروفا بهذه الصفة بالاجرة فالقول قوله اعتبارا بالنظر والقياس ما قال ابو حنيفة  
 والجواب عن استسماهما ان الظاهر للرفع والحاجة الى الاتقان **باب فسخ الاجارة**  
 هي فسخ بعيب قوت النفع كواب الدار وانقطاع ماء الارض والرحى او احل به  
 كمرض العبد وذهاب الدابة انما قال فسخ لانه اخذ قول عامة المشايخ وهو عدم  
 انفساح العقد بالعدو وهو الصحيح منق عليه في الذخيرة وانما لا يفسخ لان إمكان  
 الانتفاع بوجه آخر لانه غير لازم بل لان المنافع فانت على وجه يتصور عود ما ذكره  
 في الهداية فلو انتفع بالمعيب او ازال الموجر العيب سقط خياره اي خيار المشايخ

في الاجارة اجرة العبد  
 في الاجارة اجرة العبد

في الاجارة اجرة العبد  
 في الاجارة اجرة العبد

وبني الرطب

وبني الرطب والروية وبالعدو وقال ان في الفسخ بالاخيرين وهو كروم ضرر  
 لم يمتحى بالعقد ان بقي كما في سكن وجع ففسخ استوجر لقلعه لانه في المضي عليه الزام  
 ضرر زائد لم يمتحى بالعقد وموت عرس استوجر من يطبخ وينها كالمزنا فلو طوق دين  
 لا يقضى الا بئس ما اجر لانه يلزمه ضرر الجس باعتبار انه قد لا يصدق على عدم مال اخر  
 وسفر مستاجر عبد للخدمة مطلقا او في المصرفان الكسبي للخدمة مطلقا يتقيد  
 في المصرفان قال الموجر لا تسافر وامض على الاجارة فلكل مستاجر ان يفسخ وان اراد  
 المستاجر ان يخرج العبد فلكل الموجر الفسخ اما اذا رضى الموجر بخوجه فليس للمستاجر حق  
 الفسخ واخلاس مستاجر دكان ليتجروا خطا استاجر عبد ليتجروا فترك عمله لا فلا  
 وهذا في خطا طيع برأسه لانه لا يرى له مال ويعمل بالاجر فلا يتحقق في حقه  
 العود فان رأس ماله ابره ومقاض وبدأ مكته في الدابة من سوءه بخلاف بدأ المكته  
 والفرق بينهما ان العقد من طرف المكته تابع لمصلحة السفوف بها تفوت تلك المصلحة  
 فلا يمكن الزامه لاجل المكته ومن طرف المكته ليس كذلك فبدأوه بدمن العقد  
 قصدا فلا اعتبار له وترك خطا مستاجر عبد ليجب متعلق بمساجر يعمل في الصرف  
 متعلق بترك وانما لم يكن عذرا اذ يمكن ان يعقد الخياط في ناحية من الدكان ويعمل  
 الصرف في ناحية اخرى وبيع ما اجره وفسخ بموت احد عاقدين عقد ما لثقه  
 وان عقد لغيره فلا كالكوكيل والوصي وموت الوقت **مسائل شتى من احوال**  
 حصايد ارض مستجرة او متعارفة فاحرق شئ في ارض جاره لم يضمن لان هذا  
 تسبب وشروط الضمان فيه التعدي وقال شمس اللأمة الرضى منه اذا كانت الرضى  
 حين او قد النار ثم تحركت لانه لا يصنع له في تحريكها واما اذا كانت مضطربة ينبغي

قال في الذخيرة ثم العذر اذا فسخ  
 ففسخ العذر اذا فسخ  
 او كذا في الفسخ لم يذكر في العذر  
 من في العذر واشار الى ان  
 منها ففسخ ففسخ العذر اذا فسخ  
 ففسخ ففسخ العذر اذا فسخ  
 الى انما فسخ في الفسخ  
 عامة المانع وهو الصحيح

لم يذكر الخطا وقد ذكره صاحب الدار لانه  
 يختلف باختلاف الفرض على ما في المسألة

ما لا يشترط

صدر السب

في الاجارة



صدر اليوم

ماہ الاربعہ

نام السمر

سید محمد علی بن ابی طالب علیه السلام  
وآل او ایمن و مصطفیان را که در توحید الهی استوارند

٢١٢

من كتابه في تاريخ العرب  
من كتابه في تاريخ العرب  
من كتابه في تاريخ العرب  
من كتابه في تاريخ العرب  
من كتابه في تاريخ العرب

الاداء فمهد الوفاء وكذا في الحقائق واما ما ذكر من اعاق الملوكة يدًا حالًا وربةً مائًا  
فان رتبة عليهم ولا يلزمه لان اعاقته ربة ايضا فيوجد حالًا كما اذا ادت البدل  
حالا فان كاتب قته ولو صغيرا يعقل بحال قال ان في لايوجد حالًا ولا بد من تخمين  
اي ستمين لانه عاجز عن التسليم في زمان قليل فلنا يمكن ان يستوفى او بموجب الحكم  
اي موزع حصصا يؤدى دفعات الخبز في الاصل للوكوب ثم نقل الى الوقت المضروب  
الحقيق اذ يتوفى في الاوقات بالبحر فمعلوم الكتاب في الاوقات المعينة لاداء حصصها  
ثم استعمل في تلك الحصص المؤدات في تلك الاوقات ثم اشتق منه الفعل ففعل ثم الكتاب  
اولدته اي وزع حصصا واداء كما في حاشية الكتاب اوقال جعلت عليك الفاء  
تؤدبه بخوما اولها كما واخرها كما فان اديته فانت حر وان تجت فتن وقبل العبد صح  
اي صح منه العقد سواء كان بلفظ الكتاب او بلفظ آخر يؤدى معناها فخرج من يده  
اي اذا صح الكتاب يخرج الكاتب من يده المولى دون ملكه فان الكاتب عبد ما باقى  
عليه درهم وعق بجانا ان اعنى وعزم السدان وطى مكاتبه اوحق عليها او على ولد  
او مالها الى العور او ارش الجناية او مثل المال او قيمة وان كانت على قيمته او على غير  
بالتعيين احتربه عن الكتاب على دراهم الفير او دنانيره فانها جائزة ثم ان ما ذكر  
ظاهر الرواية وعن الجح انها تصح او ما يرد سنده عبد غير عيني هذا عند  
ابى يوسف نصح الكتاب وتسلم المائ على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط في اصحاب  
العبد سيقط عنه ويكون مكاتبه باقى واما قال غير عيني لانه لو شرط ان يرد عبدا  
عينا يصح عندهما ايضا او على حر او حريم وبها اوضحها مسلم فسد وعق فيها او سعى في  
قيمة ان ادنى ما سعى يعني قبل توافيقه الى الفاضل هذا في ظاهر الرواية وروى عن الجح

و ما في شرح صدر  
المحقق وعليه والادب  
الشيخ  
صدر الدين

مقدار

صدر الکتاب

ج ۲ الدوا

مصدر السيرة

٢٤١

وما في شرح صدر الشريفة في ذوالكلم الا طبع قائم مقام  
الحقق وعليه ولا حاجة اليه والجواب المذكور انما هو الجواب  
التي في جواب ذكره صاحب الهداية في كتابه



ومحمد وموتوله زفران يعق بادا قيمة نفسه ولا يعق باءا واما سمي وعند ابي يوسف  
 يعق بادا القيمة وباءا واما سمي ايضا كذا في الحقائق وعن ابي حنيفة انما يعق بادا واما سمي  
 اذا قال ان اديتها فانت حر كذا في الهداية ثم انها انما تقصد اذا كان المولى والعبد  
 او المولى سلم والعبد ذمي او على عكسه اما لو كانا ذميين يجوز الكتاب بذكره في الميسر  
 ولا ينقص مما سمي وزيد عليه مثل مبتداءه معناه ان القيمة في الكتاب الفاسد  
 اذا كانت مرجح من المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عنه وان كانت زائدة زيدة  
 عليه وصحت على حيوان ذكر جنسه فقط اي لم يذكر نوعه وصفته ويؤدى الوسط  
 اذ قيمة انما خير لان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظ واما قيمة فلان يعرف بها  
 فصارت اصلا فرفع القيمة فضاء في معنى الاداء وفي كذا كانت عبدا مثله مخمودة  
 صحح واتي اسم السيد قيمتها وعق بعض الحر لان عقده متعلق ببعضها لكن مع ذلك  
 يجب القيمة كما ترى **باب تصرف المكاتب صح بيعه وشراؤه وسفوه والى شرط**  
 ضده اي ان شرط ان لا يوافق له الشراستحسانا لانه شرط في ان يقتضي العقد وهو كية  
 اليد فبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم يتحقق في صلب العقد وبطلت الكتابة وهذا  
 لان الكتابة تشبه البيع وتشبه النكاح فالخفاء بالبيع في شرطه في صلب العقد  
 وبالنكاح في شرطه لم يتحقق في صلبه هذا هو الاصل والنكاح امته وكذا في ربيعة عبد  
 اذ امته وعند زفران في لا يجوز الكتاب وهو القيس لان مالها العتق والمكاتب ليس  
 من اهل وجه الا تحسان ان عقد الكتاب لئلا فيملكه وقد يكون هو النافع لمن البيع لانه  
 ينزل الملك الابعاد وصول البدل اليه والبيع ينزل قبله وله ولأولاه ان ادى بعد  
 وليده ان ادى قبله اي للمكاتب الاول ولأولاه الثاني ان ادى الثاني بعد عن الاول

صدر السورة

صدر السورة

عن محمد بن ابي جعفر عن ابي بصير

وليس

وليده ان ادى قبله ومنهم من عتقه مطلقا مضاف الى المولى فقد وهم لا يهتبه  
 ولو يمتنع ولا يصدق الا بيسره وكفله واقراضه واعتاق عبده ولو بال لانه فوق  
 الكتاب ببيع نفسه عبد من النكاح فان الاول اعتاق والثاني ائلاف مال ودفع  
 تزوجه على الاذن اي عا اذن المولى قال في الذخيرة تزوجه بنفسه بلا اذن مولاه  
 ليس بنكاح بل موقوف على اجازة مولاه فان عتق المكاتب قبل اجازة المولى تقضى  
 ذلك النكاح على المكاتب ولا يحتاج الى الاجازة والاب والوصى في ربيع الصغير المكاتب  
 اي كل تعرف بملك المكاتب في ربيعة يملكه في ربيع الصغير وما لا فلا فانها يملكه  
 تعرف يحصل به المال للصغير كما كتب يملك كسب المال فيمكن ان كان عبده ولا اعتاق  
 على مال وبيع عبده من نفسه وشئ من ذالايصح من اذونه ومضارب وشريك  
 الاشارة الى ما في صحة دليل قوله ايضا ويتكاتب عليه بالشراء ولده والواه لان  
 لا ولد بينهما وقال لا يدخل في مكاتبته بالشراء كل ذي رحم محرم منه كما يعق عليه  
 وله ان يملكه بكتبه للملك والكسب يكفى للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب  
 يحاط بنفقة الوالد والولد ولا يكفى في غيرهما حتى لا يجب نفقة الاخ الاعلى المولى  
 وصح بيع ام ولده شرا ما بدونه وان شري معه فلا وقال لا يصح بيعها في الصورتين  
 لانها ام ولده وله ان القيس ان يكون بيعها في صورتين لان كسب المكاتب  
 موقوف فلا يتعلق به الا لا يحتمل الضئيل الا انه ثبت هذا الحق فيما اذا كان معه  
 ولد بقاء البتة في الولد بناء عليه وبه ولو ثبت ثبت ابتداء القيس بنفسه  
 كوله وله لمن امته اي ان ولد له من امته فادعاه دخل في كتابته وكسبه  
 اي كسب ولد المكاتب يكون للمكاتب لان الولد كسبه فكسب الولد كسبه

اراد به صدرا السورة فان قال فادع  
 الى استحقاق المال في ذكره ونقصه يضاف  
 الى المولى

فان كان اذن المولى على مال العتق من البيع  
 فان كان اذن المولى على مال العتق من البيع  
 فان كان اذن المولى على مال العتق من البيع

باب السيرة

صدر السيرة

باب السيرة

صدر السيرة



وان كانت زوجين اى كاتبتين لاحد من الزوج الآخر فولدت دخل في كتابتها  
وكسبه لهما لان تبعية الام ارجح ولذا يتبعها في الرق والحرية وان ولدت حرة  
في زعمها من مكاتب او عبد نكحها باذن فاستحققت فولد ما عبد اى تزوج مكاتب باذن  
مولاه امراه قالت انا حرة فولدت منه فاستحققت فولد ما عبد عندها وعند محمد  
حر بالقيمة لانه ولد المفزور ولها ان العيكل ان يكون عبد الكون مولودا من الامة  
وخالفنا القيس فيما اذا كان ابوه حرا باجماع الصحابة رضه وهذا ليس في معنى لان  
حق المولى هناك يجوز ببيعة تافهة وهما ببيعة مشافهة الى ما بعد العاق فلا يلحق  
فيبقى على الاصل وان وطئ امه ملكه اى وطئ المكاتب امه بغير اذن المولى بناء  
على انها ملكه بان اشتهانا او وهبت له فاستحققت او شري فاستفردت اخذ  
عقوباته المال كما دون للنجارية عني انه مثل المكاتب في الحكم المذكور ولو نكح فوطئ  
اخذ حين عتق اى ان نكح بغير اذن المولى فوطئ يجب العقوب بعد العتق ووجه  
الفرق ان في الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة وتوابعها داخله  
تحت الكتابة وهذا العتق من توابعها لانه لو لا الشراء لما وجب العتق لان وجوب  
للسقوط الى وهو بالشراء وما يجب بسبب الشراء من توابع التجارة ولم يظهر  
في الثاني لان النكاح ليس من الاكساب في شئ فلا ينسقط الكتابة ووجه تدرج مكاتبه  
لأنه سبيته فقير الى ان مات المولى ولا مال له سواء وقد اخذنا المضي على الكتابة  
اولم يجر شيئا فهو بالجارية بين السعيتين المذكورتين وان كان ثلث بدل الكتابة  
اكثر من ثلثي قيمته لفائدة في هذا التخيير فان ثلثي بدل الكتابة بموجله والاخر بموجله

ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة

لا عليها امد الخيارات اما ان يترتب فلهذا ما مضى في نفسه فكان مديرا او مضى على الكتابة وسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل ان  
مات سيده فقير الى ان مات المولى ولا مال له سواء وقد اخذنا المضي على الكتابة

ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة

على انه

على انه بهن وعصى يزار الاكثر الموجل على الاقل المجل وعيا قولها كلما الى حال  
وهو حر كله لعدم تجزئ الاعاق فيلزمه اقلها لعدم الفائدة في التخيير واستيلاد  
مكاتبته اى ان ولدت المكاتبه فادعى المولى الولد تصير ام ولد ومضت عليها  
او عجزت وصارت ام ولد اى تخير بين ان تمضي على الكتابة وتؤدي البدل فتتفرق  
قبل موت المولى وبين ان تعجل بقضائها فتعتق بعد موت المولى وان مضت على الكتابة  
فانها ان يأخذ العتق من سيده او كتابته ام ولده وتعتق بونه مجاناً ومديته فيسقى  
في ثلثي قيمته او كل البدل في موت سيده معاً هذا عنده وعند ابي يوسف يسمي  
في الاقل من ثلثي القيمة وثلثي البدل اما الجارية عنده ففزع التجزئ وقد ترقى  
موضعه واما المقدار فيقول انه قابل البدل بالكل وقد سلم لها الثلث  
بالتيهيه وهما يقولان جميع البدل وبيع في مقابلة الثلثين لان الظاهر ان الانسان  
لا يلزم في المال في مقابلة ما يستحق حريته وصلحه مع مكاتبه على نصف حال من بدل  
موجل والباس ان لا يصح لانه اعياض عن الاجل بالمال وجه الاستحسان  
ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا بالبدل والكتابة  
ليس بالامن وجه حتى لا تصح الكتابة فاعدها وان مات مريض كاتب عبد  
فيه اى في مرض الموت على اكثر من قيمة قال في الحاقين القديس ليس بلزام بل المراد  
ان بدل الكتابة اكثر من قيمته باجل ولما لم يغيره ورد ورثته ادى ثلثي البدل  
حالا وباقيه موقفا او اسرق اى خسر العبد بين الامريين المذكورين بهذا  
عندها وعند محمد خير بين ان يؤدي ثلثي القيمة حالا والباقي الى عام البدل موقفا  
وبين ان يتنفع فيسرق لان المريض ليس له ان يجبل في ثلثي القيمة اما في جوارحه

ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة  
ما في الرتبة  
صدر الرتبة

صدر الرتبة



يصح له الترك فيصح التاخير ولها ان جميع المستحق بدل الرقية وحق الورثة متعلق  
بالبدل فلما يصح التاخير في ثلثه وفي نصف قيمته اي فيما اذا كان البدل نصف  
القيمة منها اي في مسئلة موت المريض الذي كانت عبده على بدل موجب ادى ثلثها  
حالا او اسرق لان اصابا به وثقت في المقدار وفي التاخير فاعبر الثلث فيهما  
وان قال قريته كانت عبدا على كذا او شرط العتق بادائه او لا اي سواء قال ان  
اديت فهو حر او لم يقل ففعل وادى الحر عتقا اما في صورة الشرط فظا واما الاخرى  
فالقياس ان لا يعتق وفي الاحتسان يعتق لانه يتوقف على قبول العبد الغائب  
فيما يرضه وهو وجوب البدل عليه لانها ينفعه وموصته اداء القابل البدل  
ولم يرجع اي لا يرجع المؤدى الى العبد لانه متبرع في الاداء وان قبل العبد فهو  
مكاتب وان كوت حاضر وغائب وقبل الحاضر فاي ادى قبل جبر او عتقا صورتهما  
ان يقول كاتني بالف على نفسي وعلى فلان فافعل وقبل الحاضر فالتيك ان يصح  
في حصة الحاضر وفي حصة الغائب يتوقف على قبول وجه الاحتسان ان الحاضر  
اضاف العقد الى نفسه فجعل نفسه اصيلا والغائب بغيره فيصح كما يصح على الاولاد  
بالسبية فايها ادى قبل جبر اما الحاضر فلان كل البدل عليه واما الغائب فلانه  
ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه فصاركه الرهن اذا ادى الدين  
يجبر الرهن على القبول لما جئنا الى استخلاص عينه وان لم يكن الدين عليه  
ولم يرجع على الآخر لانه متبرع في حق الآخر بخلاف غير الرهن فانه يرجع المستعبر  
وان ادى بغير امره لانه مضطر في الاداء لانه في الف تلف ماله فزيد الرهن  
ولا يمكن من تخليص العين عنه الا باداء الدين وقبول الغائب لغو لان العقد قد

ما رتب

ما رتب

على الحاضر

على الحاضر وان كوتت امه وطفلان لها وقبلت فاي ادى لم يرجع وعتقا كما في المسئلة  
الاولى **باب** كتابة العبد المشترك احد شرطي عبدا اذن للاخر كتابة حصته حتى  
الاخر بالف وقبضه ففعل وقبضه بقبضه فذال الى القابض ان يخرج منه اعده واصلم  
ان الكتابة مجزية عما هو له فيكون مقتصر على نصيبه وفائدة الادن انه ان لم ياذن  
فله حق الفسخ فبالاذن لا يبقى ذلك واذن لشريكه بالقبض اذن للعبد بالاداء  
اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القابض فيكون له وعندهما الكتابة غير مجزية فلا اذن  
بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصيل في البعض ووكيل في البعض والقابض  
مشترك بينهما في ذلك بعد الجهر بمكانة لرجلين جادت بولد فادعاه احدهما فقام  
بافراد دعاه الآخر فوجت في ام ولد للاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وشريكه  
عقرها وقيمة الولد وهو ولده يانه لما ادى احدهما الولد صحته دعوته لقيام  
الملك له فيه وصار نصيب ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النقل من ملك الى ملك  
فقتصر امومية الولد على نصيبه كما في المدبرة المشتركة واذا ادى الثاني ولده الاخير  
صحته دعوته ايضا لقيام ملكه قاهرته اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لمن  
ان الجارية كلها ام ولد الاول لانه زال المانع من الانتقال ووطئه سابق ويضمن  
نصف قيمتها لانه يملك نصيبه كما يستكمل الاستيداد ونصف عقرها لو طئه جارية  
مشتركة ويضمن شريكه كمال عقرها وقيمة الولد ويكون ولده لانه بمنزلة المفور لانه  
حين وطئها كان ملكه قائما ظاهرا وولد المفور ثابت النسب منه بالقيمة ولكنه  
وطئ ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وهذا قوله وقاله ام الاول ولا يجوز  
وطئ الآخر لانه لما ادى الاول الولد صارت كلها ام ولد له لان امومية الولد كسب



تكميلها بالاجماع ما امكن وقد امكن بفسخ الكفاية لانها قابلة له فتفسخ فيما لا يتضرر به  
المكاتب وتبقى الكفاية فيها وراه بخلاف التدبير لانه لا يقبل الفسخ واذا صار  
كلها ام ولد له فالثاني وطى ام ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه  
بالقيمة غير انه لا يجب الحد للشبهة ويكره جميع العوق لان الوطى لا يورث عن احدى  
الزواتين ويضمن الاول للشريك نصف قيمتها مكاتبه على قياس قول ابى يوسف  
والاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكفاية على قياس قول  
محمد واذا انفسخت الكفاية في حصص الشريك عندها قبل العجز فكلها مكاتبه الاول  
بنصف البدل عند الشيخ ابى منصور وبكل البدل عند عامة المشايخ واتى دفع العوق  
اليها صح اى قبل العجز لان الكفاية ما دامت باقية حتى القبض لها لاستصحابها عنها  
واعواضها وان لم يطق الثاني ودبرها فوجرت بطل تدبيره وهى ام ولد الاول والولد  
وضمن لشريكه نصف عقوقا ونصف قيمتها لانه تبين بالعجز انه يملك نصيب الشريك وقت  
الاستيلاء فالتدبير وقع في غير ملك بخلاف النسب لانه يعقد النور فان حررت اى  
المكاتبه المملوكة احد هاهنا فوجرت ضمن نصف قيمتها لشريكه ورجع به عليها هذا  
عنده وعندهما لا يرجع ومما مبني على ان الكفاية اذا ضمن للعقوق يرجع عنده لانه  
عبد لرجلين دبره احد هاهنا ثم حرره الاخر فليأوهك اى حرره احد هاهنا ثم دبره الاخر  
اعق المذبذب واستسقى فيما اى في الصورتين اوضح شريكه في الاولى فقط هذا  
عنده ووجهه ان التدبير يتجزى عنه فمذبر احد هاهنا يقتصر على نصيبه لكن يفد  
نصيب الاخر فثبت خيرة الاعاق والنضين والاستسقاء كما هو مذموم فان اعق  
لم يبق له خيار النضين والاستسقاء واعتاقه يقتصر على نصيبه لانه يتجزى عنه

ما في السوم

ولكن

ولكن يفسد به نصيب شريكه فلم ان يضمنه قيمة نصيبه وله خيار الاعاق والاستسقاء  
ايضا كما هو مذموم ويضمنه قيمة نصيبه مذبذبا لان الاعاق صادف المذبذب وقد  
مربوب باب عقوق البعض الاختلاف في قيمة المذبذب فذكر واذا ضمنه لا يملكه بالتصان  
لانه لا يقبل الانتقال من ملك الى ملك اما في المسئلة الثانية فلا خلاف ان المثلث  
عنده فاذا دبره لم يكن له خيار النضين وبقي خيار الاعاق والاستسقاء لان المذبذب  
يقبض ويستسقى وقالا اذا دبره احد هاهنا فاعاق الاخر بطل لان التدبير يتجزى  
عندهما فتبطل نصيب صاحبه بالتدبير ويضمن نصف قيمة قنا موسرا كان او معسرا  
لانه ضمان تملك فلا يختلف بالبار والعسار وان اعقته احد هاهنا فمذبر الاخر بطل  
لان الاعاق لا يتجزى عندهما فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد ان  
ان كان معسرا لان هذا ضمان اعاق فيختلف بالعسار والبار **باب**  
الموت والعجز بمكاتب عجز عن نجم ان كان له وجه سيصل لا يعجزه الحاكم الا بعد ثلثة  
ايام فان مضت ثلثة ايام ولم يؤد ذلك النجم حكم بعجزه والاى ان لم يكن له وجه  
سيصل تجزئه هذا عندها وعند ابى يوسف لا تجزئه حتى يتوالى عليه نجان وتضمنها  
بطلب سيده او سيده برضاه وعاد رقه وما يؤيده لسيده وان مات عن وفاء اى عن  
مال بني ببدل الكفاية لم تنفسخ وقال الشافعي تنفسخ وموت عبد لانه لا يخفى اما ان  
يثبت بعد المات مقصورا او يثبت قبله او بعده مستندا لا وجه للمادول لعدم الحلية  
ولا الى الثاني لفقد الشرط وهو الاذاه ولا الى الثالث لفقد البوث في الحال وفي  
يثبت ثم يستند ولنا انه عقد معاوضة فلا يبطل بموت احد المتعاقدين وهو المولى  
فكذا بموت الاخر والجامع بينهما الحاجة الى ابقاء العقد لحياء الخى فيزج بانه

ما في السوم  
من قال حصته ذلك النجم كان غفلا  
ان النجم اسم للخصم منه  
ما في السوم  
صدر السوم  
من ثمنه التلبيذ على قوله  
لعدم العمل فقد نص منه



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
آله وصحبه الطيبين الطاهرين

وتستند الحرية باستناد سبب الاداء الى ما قبل الموت ويكون اداء خلفه كادائه  
وقضى البذل من ماله وحكم بموته حر والارث منه وعق من ولده منه فكأنه  
انما قال هذا لان من ولد قبل كتابته لا يتبعه او تراهم او كوتب هو وولده صغيرا  
او كبيراً بمره اى بكتابته واحدة فان الصغير يتبعه وهو مع الكبير جعلاً كشخص واحد  
وان لم يترك وفاء من ولد في كتابته سقى على نجومه واذا ادى حكم بعق ابيه قبل  
موته وبعقه ومن سراه ادى البذل حالا او رد رقيقاً فهذا عنده وعندهما الولد  
الحترى ايضا يسقى على نجوم الاب لانه كوتب بتبعية الاب وان ترك ولداً من حرة  
ودنياً في يدها فبني الولد وقضى به اى بموجب الجنائية على عاقلة امة لم يكن ذلك  
تبعاً لابيها لان هذه القضاء يقر حكم الكتاب لانه من قضيتها الحاق الولد بمولى  
الامم ويجاب العقل عليهم لكن على وجه يحتمل ان يعقق فينجو الولاء الى موالى الامم  
والقضاء بما يقر حكمها لا يكون تبعاً وانما قال ودنيا لانه لو كان عينا لا يأتى في القضاء  
بالالحاق بالامم لا يمكن الوفاء في الحال وان اختصم قوم امة وابية في ولده  
فقضى به لقوم امة فهو تبعاً لان القضاء يكون الولاء لمولى الامم معناه ان الاب  
ماث رقيقاً وانفسخ عقد الكتاب وهذا فصل بجهنم فيه فينفذ ما يلقاه من القضاء  
فلماذا كان نفيها وطاب لبيده ما ادى اليه من صدقة فنجو البذل الملك فان العبد  
يتملكه صدقة والمولى عوضاً عن العتق واليه الاشارة النبوية في حديث مبررة  
رضي الله عنها ولنا مبدئية وان جنى عبد فكأنه سيده جاهلها بما اى بالجنائية  
فنجو او مكاتب اى جنى مكاتب فلم يقض به اى بموجب الجنائية فنجو دفع او فدى اتم  
خير بين دفعه واذا ارش الجنائية لان هذا موجب جنائية العبد لكن الكتاب كانت

ما في السند  
لا وجه في تصحيح  
الكتاب  
ما في السند

صدر السند

صدر السند  
فيكون لا وجه  
للتفريق منه

صدر السند  
صارت ولا وجه  
للمنفرد

صدر السند

مانعة عن الدفع ثم زال المانع بالحوافد الحكم الاصل وان قضى به عليه مكاتباً فنجو  
يسعى فيه لانه دين يباع فيه بالنقل الحق من الرقبة الى القيمة بالقضاء ولا ينفسخ  
بموت السيد وادى البذل الى رويته على نجومه فان اعتقه بعضهم لا يصح لانه لم يملكه  
فان المكاتب لا يملك بسانه اسباب الملك فكذلك بسبب الوراثه وان اعتقه عتق  
بجائزاً لانه يصير ابراً عن بدل الكتاب فانه حقه وقدر جري فيه الارث واذا برئ  
المكاتب عن بدل الكتاب يعتق ومنه الابراء اقتضاء تضيي العقبة والاعتاق  
لا يثبت بابراء البعض فكذلك لم يعقق في الصورة الاولى **كتابا الولاء**  
هو نوعان ولواء العتاقة وهو قرابة حكيم اى ثابته بحكم الشرع بسبب الارث  
والعقل ومن فهم انه نفس الارث فقد وهم وكذا آمن زعم انه عبارة عن ثابته  
يوجب دفعه عن ذلك تحققة بدون الارث والتا صرح اذا عتق كافر مسلماً قال  
في المبسوط ولواء المسلم يثبت لمولاه وان كان كافراً لان الولاء كالنسب والنسب  
قد يكون ثابتاً من المسلم فكذلك الولاء ولكنه لا يرث لكونه مخالفاً في الحكم ولا يعقل  
عنه لانه باعتبار النصرة ولا نصرة بين المسلم والكافر وولاء الموالاة وهو ان  
والاه على ان يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى واصله عقد يتم بالايجاب  
والقبول من الطرفين ابتداءً بالنوع الاول فقال من عتق باعق او فوج له  
من الكتاب والتدبير والاسيلا د اعلم ان نبوت الولاء بواحد منها لا يتوقف على  
العتق على ما سياتى الا ان في تفرقه لانه من عدم بطلان ما هو السبب في كل  
منها في موضع البطلان ولذلك فرض العتق او بملك قريبه اياه اى بطريق  
الارث لانه اذا كان بالشر او نحوه يدخل في الاول قولاً له سيده وان شرط عتقه

صدر السند  
ما في السند



من قال يخالف مقتضى العقد  
لم يصب اذ لا عقد هناك

لان الشرط متى اُلغى للنقص فينفذ العتق ويبطل الشرط لا يقال كيف يكون الولاء  
بالتميز والاستيلاء للسيد والمدير وام الولد انما يعتقان بعد موت السيد  
ان الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكيمه تصلح سبباً وبثوتها بالتميز والاستيلاء  
لا يتوقف على العتق بموت المدير المستولد صرح بذلك في المبوط حيث قال  
وكذلك الحكم في ولأء المدير وميراثه وولأء ام الولد والمكاتب وميراثها لان  
المدير والمكاتب والمستولد يمتحن ولأءهم بما يشتر باليب ولو سلم انه ميراث  
فعنى كونه للمولى انه يتوفى منه ديونه وينفذ وصاياه ولو كان لورثته لما كان  
لكذلك وبما قررناه بين ان ما ركبوه في دفع ما ذكر من فرض ارتداد المولى مثلاً  
قله التدبر بل عدم التدبر حتى اعتق الله زوجاً حتى قولك لا قل من نصف  
حول أي من وقت الاعناق قل له ولأء الولد بل نقل عنه اي ان اعتق ابوه لا ينتقل  
ولأء الولد من موالى الالم الى موالى الاب لان الحمل كان موجوداً وقت الاعناق  
فوقع اعتاقه قصداً فلا ينتقل من معتقه وكذا لو ولدت توأمين احدهما لاقل  
من نصف حول وان ولدت لكثر منه فولأء الولد لسيدها قد عرفت ان الولاء ليس  
بميراث ففتح بثوته اولاً لمولى الامة ثم لمولى الاب فان اعتق الاب جراً ولأءه  
الى قومه يعني ان اعتق الاب قبل موت الولد لانه ان مات قبل عتقه لا ينتقل  
ولأءه من موالى الالم واما فرض موته بعد موت الاب فلا حاجة اليه لما مر  
غير مرة ان الولاء للحكمة النسب لانفس الميراث بل السبب له عجمي لمولى موالاه  
نكح معتقه فولدت فولأء ولداً لمولاهما هذا قولها وقال ابو يوسف ولأءه  
لمولى الاب موالاة ترجيحي لجنب الاب ومهاجراً ولأء العتاقه وان كان من جانب الالم

هذا مرجح فان الولاء ليس  
نفس الميراث بل امر اخر

من ذكر لان احد ما كان موجوداً وقت الاعناق فقلنا لا اثر  
بناء على ان الميراث بين ولدان بين ولادتهما اقل ٢ ٣ ٤

هذا هو الوجه في قوله  
بأنه لا يرث من ميراثه

وانما وضع المسألة في العجم لان ولأء الموالاة لا تكون في العرب لانهم شعوباً وقبائل  
ونما صرح بها فاعتق عن الموالاة ذكره في الهداية واما ما قيل في تغليله لان لهم شعوباً  
وقبائل فلما ارث لمولى الموالاة لثأره عن الوارث النبي ليس شئ لان وجود الوارث  
المقدم عليه لا يضر وكان هذا القائل غافل عما سيأتي من قوله وادعى ذى الرحم والعنق  
عصبة العصبية من يأخذ ما بقي من صاحب الفرض وكل الميراث عند عدم مقدم النسبة  
اي العصبية النسبية من اى صنف كان من الاصناف الثلثة المذكورة في كتب الفرائض  
عليه وهو على ذى الرحم وهو من لا فرض له ويدخل في نسبه الى الميت انثى فان  
السيد ثم المعتق فولأءه لم يقل فارثه لانه قد لا يرث كما اذا كان للمعتق عصبية  
واصحاب فدايض لا يثبت لهم شئ فان قلت اذ لم يكن له ارث في اثر بثوت المولأء  
قلت اثره يظهر في اولاد المعتق ومواليه فان ثبت له الولاء يرثهم عند عدم  
الحاجب ومن هنا اتضح فساد القول بان الولاء هو الميراث حتى الانصاح لا قرب  
عصبة اي عصبية السيد النسبية على الترتيب الذي ذكر في موضعه وان لم يوجد عصبية  
السببية بشروط المذكورة وانما لم يذكره الكفاء بان فهمه من قوله ولا ولأء للثأء  
الاما اعتق كما في الحديث يعني قوله عم ليس للثأء من الولاء الا ما اعتق او اعتق  
من اعتق او كاتب او كاتبين او دبرن او دبرن من دبرن او جراً ولأء  
معتقته او معتق معتقته اي ليس للثأء من الولاء الا ولأء من اعتقته او ولأء  
من اعتقته من اعتقته واما ولأء المدير فقد ثبتت عليه فقد بر ومن قال وفيه  
المدير فيمن ذلك يعني ارتداد المولى مرتين فقد اخطأ مرتين اما الاولى فقد عرفت  
فيما سبق واما الثانية فلان ارتداد المولى الاول يكفى اذ بعد ما اعتق المدير الاول

صدر العصبية

من قال لا وارث له من النسب لم يصب  
ما عرفت ان وجود ذى الرحم لا يضر







قال في غايه البيان البيوع  
فصل في نفاذ موقوفات البيوع

سائر البيوع الفاسدة من حيث انه ينقلب جائزا بغيره المكره ولا ينقطع فيه حتى اذا  
وان ته اولته الا يردى بخلاف سائر البيوع الفاسدة لان الفاد هنا طلق العبد وهما  
فلا يبطل حتى الاول للثاني اما فيما قلنا من انه يتوعد ببيع الثاني حتى العبد  
وحقه مقدم لما جبه فان قبض منه او سلم طوعا تغريعا على ما فهم من النسخة التي  
وهو ان تمام البيع بالنقل به صحيحا موقوف على رضى البائع واجازته بناء على ان الفاد  
كان لطفه لا حتى الشرع فكانه يقول لما توقف انقلابه صحيحا على رضى البائع واجازته  
فبقبضه الثمن او تسليمه المبيع طوعا ينقلب صحيحا لدلائلها على الرضاء والاجازة لزم لم  
نفذ ما عرفت ان بيع المكره نافذ عندنا والمعلق على الرضاء والاجازة لم يرد منه لان الفاد  
قال في شرح الطحاوي ولو ان المشتري من المكره باعه من اخر ثم باعه الثاني من آخر  
حتى تداولته الا يردى فله ان يفسخ العقود كلها وادى عقد اجاره جازت العقود كلها  
لان العقود كلها كانت نافذة الا انه كان له الحق في الفسخ لعدم الرضاء وان قبض مكرها  
لا ورده ان يبي قال في البدائع اما اذا باع مكرها وسلم مكرها كان البيوع فاسدا  
لان حقيقة البيوع المبادلة والاكره يؤثفها بالفاد وقال بعضهم لم يذكر في الهداية  
حكم التسليم مكرها لكن ذكر في اصول الفقهاء ان الاكره اذا كان على البيوع والتسليم  
يكون التسليم مقتضا على الفاعل ولا يجعل الفاعل له التعامل في التسليم لانه حمل على تسليم  
المبيع ولو جعل له يصير تسليم المعضوب وينقلب البيوع غصبا واذا كان التسليم  
مقتضا على الفاعل ينبغي ان نفذ ويجب العقد القيمة انتهى وكان هذا القول غافلا  
عن فقدان الرضاء من الفاعل فانه لا يلزم من اقتضا التسليم عليه ان يكون راضيا له  
فما ذكره لا ينبغي ان يصدر عن تميز فضلا عن تميز مثله ثم انه لم يصب في قوله

بما اورد

بما اورد

رد لصدر

رد آخر

وبك

وتجب القيمة فانه على تقدير ما ذكره ينبغي ان يجب الثمن لان وجوب القيمة حكم فساد  
ومراده ان يحل لا يفسد ولذلك قال ينبغي ان ينفذ بناء على زعمه ان بيع المكره على تقدير  
فساده غير نافذ ولو اكره البائع لا المشتري ومالك المبيع في يده اي في يد المشتري صحيح  
قيمة للبائع اي يجب الضمان عليه وذلك لا ينافي كون المكره محبب اكان لزوم القيمة  
عليه في صورة لم يكن منافيا لذلك فلا حاجة الى التأويل بان اقرار الضمان عليه  
وله ان يضمن اياها من المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري  
بقبضه وان ضمن المشتري جاز انما قال جاز دون نفذ لما عرفت ان كل شراء بعده  
لما قبله فان المشتري اعم من ان يكون مشتريا او لا ومشتريا ثانيا او ثالثا لو ناسخ  
العقد فانه ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكا له فيجوز كل شراء بعده ذلك  
الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على باعه وهذا الحكم  
ما اذا جاز انما لك احد العقود حيث يجوز الجميع لانه اسقط حقه وهو المانع ففاد  
الكل الى الجواز وفي الضمان يثبت الملك المستند فيستند الى حين القبض لا ما قبله  
وان اكره على اكل ميتة او لحم خنزير او شرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا  
بان لم يكن خوف على النفس او العضو لم يلج وان كان ملجئا بان كان ذلك الخوف  
سواء كان يقتل او قطع او ضرب فان في الضرب ايضا قد يوجد ذلك الخوف كما اذا  
كان مبر حائل لان هذه الاشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة والا  
عن الحرمة حل ولا ضرورة في اكره غير ملجئ فان ضربه وقتل ثم انما يثم اذا علم  
بالاباحة لان في انكشاف الحرمة خفاء لانه قد دخل اختلاف العلماء فيعذر بالجهل  
كما في المحضوع وعلى الكفر ملجئ رخص له ان يظهر ما امر به وقلبه مطمئن بالايان والبصيرة

بما اورد  
من الممنوع من الشرب قال في البيوع الممنوعين من شرب  
من اضطر الى ميتة او لحم خنزير او شرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا

بما اورد  
من الممنوع من الشرب قال في البيوع الممنوعين من شرب  
من اضطر الى ميتة او لحم خنزير او شرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا

صدر الر

صدر الر

صدر الر

من مظهر ان حقه فيما سبق  
ان يقال لا يجوز له ان ينفذ

صدر الر

بما اورد  
من الممنوع من الشرب قال في البيوع الممنوعين من شرب  
من اضطر الى ميتة او لحم خنزير او شرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا

بما اورد  
من الممنوع من الشرب قال في البيوع الممنوعين من شرب  
من اضطر الى ميتة او لحم خنزير او شرب دم او خمر ان لم يكن اي الاكره ملجئا



سنة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩

اجزى ان جيبا وعمار ابليا بذلك فحسب حبيب رضى حتى صلب فسماء النبي يوم  
سيد الشهداء وظهر عمار رضى وكان قلبه مطمئن بالايان فقال عم فان عاد ولا  
فعداى الى عاد الكفار الى الكواه فعداى الى مثل ما اتيت به اولاً من اجراء كلمة  
الكفر على اللسان وقلبك مطمئن قال في البدايع فقد رخص رسول الله عم في  
ايمان كلمة الكفر بشيطة الاطمئن القلب بالايان حيث امره عم بالعود الى  
ما وجد منه فان قلت ادنى درجات الامر بالاباحة وهي لا تجمع الحومة والحومة  
غير منكشفة منها فامعنى الامر بالعود الى ما وجدته قلت لا يشبه في ان الرخصة  
مع قيام الحومة ان الخطاب صرح بذلك العلامة الفتا زاتى في التلويح حيث قال  
لان ما كره اليه اما فرض او مباح او رخصة او حرام وكل ذلك من انما الخطاب  
قال بالاباحة الثابتة انى ادنى درجات الامر لا تقابل الحومة بل يجامعها قيل في التلويح  
بين هذا وبين شرب الخمر ان الشرب يكفل عند الضرورة والكفر لا يكفل ابد افرخص  
اظهاره مع قيام دليل الحومة ويرد عليه ان يقال نعم ان الكفر لا يكفل ابدال لكن الكلام  
في التكلم بكلمة الكفر حال اطمئن القلب بالايان وذلك في حالة الاضطرار  
ليس بكفر وقد اشترط الى هذا حيث قال ان يظهر ما امر به ولم يقل له ان يكفر  
فالصواب ان يقال والتكلم بكلمة الكفر لا يكفل اصلاً ثم انه لا رخصة في اظهار الكفر  
انما الرخصة في اجراء كلمة الكفر على اللسان في حالة الضرورة وذلك ليس بكفر حال  
اطمئنه القلب بالايان وان كان محمواً وانا اطمئن الكلام في هذه المقام لانه من  
مزال الاقدام ومضال الافهام دون غير ملجى ورضى له التلويح قال مسلم ملجى  
وضمن المكره بكسر اللواذ المكره يصير له المكره فيما يصلح له والتلويح من هذا القبيل

سنة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩

سنة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩

لا قدر

لا قدر فان قتل المسلم ليكف بالضرورة اعلم ان ما كره عليه ان كان محمواً ليرتفع المانع  
دون غير الملجى من الاكراه ثم انه اربعة انواع محرم يتجلى حرمة ويصير فرضاً كالمكره  
وشرب الدم في حالة النجاسة ومحرم يتجلى حرمة ولا يصير فرضاً بل يبقى على الاباحة  
كالافطار في نهار رمضان ومحرم لا يتجلى حرمة ولكن يرخص فيه كما جاء كلمة الكفر  
على اللسان والقلب مطمئن بالايان ومحرم لا يتجلى حرمة ولا يرخص فيه كقتل مسلم  
واتلاف مال مسلم على ما ذكره في النجاسة والبدايع من النوع الثالث وعلى ما ذكره الهداية  
والحيطة من النوع الثاني ويقاد المكره فقط اى ان كان موجب القتل القصاص  
لان القاتل كالاتى له هذا عندهما وعند ابى يوسف لا يجب على احد لشيءه وعند زكريا  
على القاتل فقط لانه مباشرة ولا يكفل القتل وعند الفتا فيجب عليه على القاتل  
بالمباشرة وعلى الحامل بالتسبب فان التسبب عند كالمباشرة وفتح النكاح وطلاق  
واعتاقه قياساً على صحته مع الغزل وفيه خلاف الثاني قولاً اما قتله لانه اذا كان  
كما اذا اشترى ذارحم من منه لا يرجع المكره على المكره بالقيمة ذكره صاحب البدايع  
وعلمه بانه حصل له عوض وهو صلة الرحم ورجع بقيمة المقتول يعني في صورة الاكراه  
على الاعتاق لانه صلح له الاية من حيث التلويح فانضاف اليه ولا يرجع هو اى المكره  
بالضمان عليه اى على المقتول لانه مواظب بالتلافه ولا سعاية اى على المقتول لانه لا يلزم  
الى الوتية او لتعلق حتى الفير ولم يوجد واحد منهما وتصف المستي ان لم يطأ يعني في صورة  
على الطلاق وان لم يكن في العقد مسمى يرجع بالنزعة من النكاح لان ما عليه كان على طرف  
السقوط لم يلجى الفرقه من قبلها وانما يترك بالطلاق فكان التلويح على من هذا القول  
فيضاف الى المكره من حيث انه التلويح بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر قد يور بالخل

سنة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩

سنة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩

سنة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٩

الاكراه

صدر السيرة



لا بالطلاق وما قيل المهر كيب بالعقد والطلاق شرط والحكم لا يضاف اليه ميتة وده عدم  
 التام في وجه التعيين واما ما قيل سقوطه بالوفاء بحد وهم فلا اعتبار له فليس بشئ لانه  
 قد يقع وقد اعتبره الشرع وبين حكمه فالقول بان مجرد وهم من سوء الفهم وقوله  
فلا اعتبار له جرة فارجع عن حد الادب هي كالحفي ونذره وعينه وظهاره ورجعة  
 وايلاؤه وفيه فيه اي في الايلاء سواء كان بالقول او بالفعل واسلامه الاصل  
 عندنا ان كل عقد لا يكمل الفسخ فلا اكراه لا يمنع صحته وكذلك كل ما يصح مع الهزل  
 يصح مع الاكراه والاسلام مما يصح بالاكراه لانه مما احتمل واحتمل رجوعنا الاسلام  
في الخلق لانه يعلو ولا يعلى عليه بلاقيل لو رجع كمن الشبهة وهي دارته للقتل  
 لا ابراهه مديونه او كقيل وردية فلا يتبين عسره ولو زنى يده الا اذا اكراهه سلطان  
 بهذا عنده وعندهما لا يده فان قلت قد اخذوا قولهم ما يسبق حيث قال وشرط قدرة  
 المكروه على الوقاع ما يهدد به سلطانا كان او لصا فبعد ذلك لا وجه لتوفير هذه المسئلة  
 على خلاف ذلك قلت ليس لتوفير ما على خلاف ذلك فان مدار الجواب هنا ليس على ذلك  
 الاصل الخلاف في ما ذهب اليه كثير من الناظرين في بطلان على اصل آخر قوله الزا هدي  
 في شرح القدوري حيث قال ان الاكراه لا يتصور فيه لان الوطى لا يحصل الا بانسار  
 الالة ولا يتصور الاكراه في الالة فكيف كان طاعيا فيجب اليه الا ان يكرهه السلطان  
 لان اقامته اليه وهو الذي حمله عليه انتهى فن قال كون الاكراه مسقطا للحدة  
 متفق عليه فيما بينهم لكن هذا الاختلاف انما هو في تحقق الاكراه من غير السلطان فان  
 عنده الاكراه لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يكون مع الاكراه فيجوز فاذا اكراهه السلطان  
 فزنى لا يجره الاكراه هنا وعندهما الاكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يجره في الصورتين

هذا هو الوجه في قوله لا يجره الاكراه من غير السلطان

حكم الامم

فقد اخطأ اما اولافلان نسب الى ابيح مالا يرضاه ما عرفت انه لم يبين الجواب منها على عدم  
 تحقق الاكراه من غير السلطان واما ثانيا فلان نسب الى المص قبول الفرع منها مع رد الاصل  
 فيما سبق وهل هذا الا من قلته التبدل وقصور الدربة في هذا الفن وبعد التبا والتبعية  
 عليه ان يقال ان اباح لا يكره وقوع الاكراه من غير السلطان مطلقا انما يكره في المصار  
 والاكراه على الزنا لا يكتفى بالمصار فلما وجه لبناء الجواب المذكور على ذلك الاصل  
**كتاب الحج** هو في السور منع عن التعريف او وصفه كما ان الاكراه على نوعين تام  
 وهو المجرى وقاص وهو غير المجرى كذلك المجرى على نوعين تام وهو المنع عن اصل التعريف  
 وقاص وهو المنع عن وصفه فن قصرة على الاول وقال هو المنع عن التعريف او على  
 الثاني وقال هو المنع عن نفاذ التعريف فقد قصر واعلم ان المجرى في اللغة المنع مطلق وفي  
 اصطلاح الفقهاء عبارة عن منع مخصوص بشخص مخصوص عن تصرف مخصوص او عن تعاقده  
 وتفصيله انه منع حكم لمرتين عن نفاذ تصرف الفعل الضار واقواره بالمال في الحال  
 وللصغير المجنون عن اصل التعريف العقول ان كان ضارا محضا وعن وصف تعاقده ان كان  
 داريا بين الضر والنفع ومن زعم ان ما في الرقيق ليس بحجة الحقيقة فلم يحقق معناه وانما  
 فلما ان الرقيق يمنع عن نفاذ تصرف الفعل الضار في الحال لانه اذا تلف مال غيره لم يجره  
 به في الحال انما يواخذه بعد العتق صرح به في البدائع واذا تحققت هذا فقد وقفت  
 على ان من قال هو منع نفاذ تصرف قولي لم يصيب حيث اخرج منع الرقيق عن نفاذ  
 تصرف الفعل في الحال عن حد المجرى وكذا امن وجهه فانما ان المجرى لا يتحقق في افعال الجوارح  
 فالصبي اذا تلف مال الغيب يجب الصمان وكذا المجنون وسببه الضر والمجنون والرق  
 ما هو سبب المجرى مطلق المجنون الشمل للفقوى والفتوى كما في المسئلة فلا يصح طلاق

هذا هو الوجه في قوله لا يجره الاكراه من غير السلطان

حكم الامم

صدر السورة







وبالكس استحسننا لانها متحدة في التنية والقياس ان لا يبيع احدهما لاجل الآخر  
 لانها مختلفان للعرض ولا عقاره وقالوا اذا امتنع المديون بعد ما افسس باحاطة  
 الديون بما له حق يحتاج الى تقسيم الغوا عن بيع العوض والعقار للدين قالوا  
 يبيعها ويقضى دينه بالخصص ومن افسس ومعه اى في قبضة باذن المبيع عين  
 شاه ولم يؤد منه لم يذكر هذا القيد اكتفاء بما فهم من قوله في بيعه اسوة للغوا  
 وقال ان نفي كج القاضى المشتري بطلبه لم يباع خيرا الفسخ **فصل**  
 بلوغ الغلام بالانزال لم يذكر الاحلام والاحبال لان البلوغ عندهما التحقق بالانزال  
 والجارية والحبل فان لم يوجد حتى يتم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة  
 وقال فيها بام خمس عشرة وبدينى قال صدر الاسلام والفتوى في زماننا ان يكون  
 على قولها القصور اعمار اهل زماننا وادنى مدته له اثنا عشر سنة ولها سبع سنين  
 فان راها فقالا بلفظ صدقا وهما كالبالغ حكم **كتاب المأذون** الاذن  
 المعتبر بها فك الحجة في التجارة لا بد من هذا القيد لان الحجة لا يفتك عن العبد المأذون  
 في غير باب التجارة واسقاط الحق يعنى حق المنع لاجن المولى لانه مع اختصام  
 باذن العبد غير صحيح لان حق المولى لا يسقط بالاذن ولذلك يأخذ من كسبه  
 جبراعا ماسيا والمسقط هو المولى ان كان المأذون رقيقا والمولى ان كان صبيبا  
 وعند زفر وان في هو وكيل وانا بتصرف العبد عطف على المعنى فكله قال  
 اذا اذن المولى يفتك العبد من الحجة فيتصرف اه واما خص البيان به لبقاء الحال فيه  
 والا فالحكم مشترك لنفسه بملكته ولهذا لا يرجع على المولى بالحقة من العهدة  
 ومن قال فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذى يتصرف لغيره لم يدركه ان قصد المحصر

ما في السيرة

ما في السيرة

بأبيض

سيرة المأذون في التجارة

صدر السيرة

كتاب المأذون في التجارة

لا يبيع

لان ما في الوفاى ارض  
 يتغير في العبد

لا يبيع الكلام والا فلا يتم المرام كى لا يخفى على ذوى الافهام فلم يرجع بالعهدة على  
 سيده فلم يوقت عليه مجموع المعطوفين متفرع على مجموع جزئ التوقيف على التوقيع  
 فان عدم الرجوع يكون الاذن فك الحجة وعدم التوقيت لكونه اسقاطا فان اسقاط  
 لا يتوقت الا انه اخره عن قوله فيتصرف العبد لنفسه بملكته لان ظهور التوقيع  
 الاول بواسطة عهده اذن يوما ما ذونا حتى يحج عليه تفرع على قوله ولم يوقت وقوله  
 ولم يتخصص بنوع عطف على قوله لم يوقت في تركه في التفرع على انه اسقاط الحق  
 فان اسقاط حق المنع طلاق عن ذلك القيد فلا يتخصص بتصرف والمراد انه اذا اذن  
 في نوع من التجارة يعلم اذنه في الانواع وفيه خلاف الشافعى وثبت دلالة عهده  
 رآه سيده يبيع ويشترى انا اطلقها اذ لا فرق بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى  
 او لا اجنبى باذنه او بغيره اذنه ببيع مسمى او فاسدا او سكتا ما ذون دفعا للغوا فخلا  
 لفرق والشافعى وصريحه فلو اذن مطلقا صح كل تجارة منه بين الحكم في صورة  
 الاذن ما عطف عن قيد العموم والخصوص ليعلم الحكم في صورة الاذن المقيّد بقيد  
 العموم بطريق الدلالة واما حكم الاذن المقيّد بقيد الخصوص قد بين فيما سبق  
 فلا يذهب الوهم الى نفي الحكم عنه بطريق المفهوم فان العبرة للمفهوم عند عدم  
 التصريح بخلافه ومن ذهب عليه هذا قال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال  
 فيبيع ويشترى ولو بعين فاحش لانه من باب التجارة وقال لا يبيع بالفتى الفاضل  
 لانه يترع ويوكل بها ويرهن ويرهن ويتقبل الارض اى ياخذ ما قبالة بالتجارة  
 والمساواة ياخذ ما مزارعة ويشترى بذرا يزرعه ويشترك عتانا انا قال عتانا  
 احترار عن الكفاضة ويدفع المال ويأخذه مضاربة ويشترى اى يشتري شيئا

صدر السيرة

حيث تردد اوله كون المفهوم  
 معتبرة في الرديان وقد اعني في بيان  
 لم زعم ان القيد المذكور لا يخرج المسئلة  
 عن محل الخلاف بيننا وبين ان نفي  
 وليس ذلك من دأب علمائنا في الكتب  
 المبسوطة فكيف في المتن المختصرة منه



كالا جبر والبنت وغيرها ويوجب نفسه خلافا لما في ويوجب دية وعرض دين  
 ويهدى طعاما يسيرا في قوله طعاما اشارة الى انه لا يجوز ان يهدى من غير المالك  
 اصلا ويضيف من يطعم ويخط عن الثمن لعيب قدر اعهد ولا يزوج ولا يزوجه  
 رقيقه وقال ابو يوسف يزوج الامة لانه يحصل المال بنافعها فاشبه الاجارة  
 ولها ان ليس من التجارة ولا يكتسب ولا يعق اصلا ولا يرض ولا يهب ولو يعق  
 وقالوا لا بأس للمرأة بتصدق شي يسير من بيت زوجها لئلا تاذن عادة هذه المسئلة  
 ليست من هذه الباب لكنها ذكرت للمناسبة وكل دين وجب بتجارته او بما هو متعلق  
 ببيع وشراء واجارة واستيثار وعزم ودية وغصب وامانة محجما وعق وجب  
 بوطئ مشربة بعد الاحتراق يتعلق بكسبه الذي حصل قبل الدين او بعده وبما اتيه  
 اى وهب له فقبل الهبة ثم برقبته قال في التبيين يدها بالكسب لانه اجنون على  
 المولى مع ايقاع حق الفداء وعند انعدامه يستوفى من الرقبة دفعا للضرر عن الفداء  
 يباع فيه ونقصه منه بالخصص الا ان يفديه المولى وقال زفر وان فنى لا يباع  
 هو في الدين لكن يباع كسبه لان عرض المولى حصول ما لم يكن لا تقويت ما لا قد كان  
 وقد مر الاشارة الى وجه قولنا لا يباع اخذه سيده منه قبل الدين وطولب بما بقي اى طولب  
 العبد بما بقي من الدين زائدا عن كسبه وشئ بعد عتقه وللسيد اخذ عتقه مثله مع  
 وجود دين وما زاد للفداء ويصح ان يبق وقال زفر وان فنى لا يتجر لان الاباق  
 لا ينفى في ابتداء الاذن فلان لا يمنع بقاءه وهو دون اولى ولنا ان دلالة الجرائم  
 لان المولى لا يرضى باسقاط حقه حال ترويه اما اذا اذنه صري فهو ينفوق دلالة الجرائم  
 او مات سيده او جن مطبقا او طبق بدلا الحرب مرتدا او جرح عليه بشرط ان يعلم موت

ما في السيرة  
 ما في السيرة

صدر السيرة

اهل سوق اما بشرط الاول فلن دفع الضرر عنه فانه يلزم قضاء الدين من خالص مال العتق  
 وما رضى به واما بشرط الثاني فلن دفع الضرر عن الناس وانما يشترط الثاني اذا كان  
 شاعرا والامة ان استولدها وقال زفر لا يتجر الامة بالاستيلاء لانه يجوز اذن المستول  
 ولهم ان فيه دلالة الجرائم اذا اذنها صري فهو ينفوق دلالة الجرائم لان دينه ضمن قيمته  
 للغير اى في صورة الاستيلاء والتدبير ان كان عليها دين فيعطى عزم السيد قيمتها ولا  
 يفرم ما زاد على القيمة لانه لم يجس الا الرقية فعليه قيمتها ولو جرح فاقر ان ماله  
 امانه او غصب او بدين عليه صح وقال لا يصح لان المعق لا قد رده ان كان المولى  
 فقد زال بالجرح وان كان اليد فالج ابطاله وله ان المعق اليد وهي باقية ولو شغل دينه  
 ماله ورقبته لم يملك سيده ماله وقال لا يملك لان الرقبة ملكه فكذلك الاسباب وله  
 ان ملك المولى انما ثبت خلافا عن العبد عند فراغه عن حاجته كملك الوارث  
 ومنها منقولها بقي منها شئ وموانع لا يتشئ فيه ما ذكر في كون الرق مانعا  
 عن الارث فلم يعق عبد كسبه باعنا سيده ففرض على ما سبق وقال لا يعق لانه ملكه  
 ويضمن السيد قيمته للفداء ان كان موسرا وان كان معرا فله ان يضمنوا العبد المعق  
 ويرجع العبد بذلك الى المولى ذكره الكرخي في مختصره وعق ان لم يخط دينه اى  
 برقبته وكسبه ويبيع اى المأذون المديون من سيده بثل القيمة لعدم التهمة لا باقل  
 لان فيه تهمة فلا يجوز ومنه ان حق الفداء يتعلق بالمالية فليس له ان يبطل حكمهم  
 وقال ان باع من المولى جازا لبيع فاحش كان الغبن او يسيرا او كسبه يخرجه من ان يملك  
 الغبن وبين ان ينقض البيع لان في المماهة ابطال حق الفداء في المالية وللسيد  
 منه بثلها لا باكثر لان المولى اجنبى من كسبه عنده اذا كان عليه دين والحكم فيه

صدر السيرة  
 المالك المديون لان  
 احاطة الدين ماله ودينه  
 ليست بشرط مسكة

ما في السيرة



وعند ما جاوز البيع يعتمد الفائدة وقد وجدت فان المولى يستحق اخذ الثمن والقيمة المبيع  
 فيثبت لكل منهما ما لم يكن ثابتا قبل ذلك فاذا فلو جازى به اى بالاكثرة حظ الفضل  
 او نقص البيع اى يؤخذ السيد بان يفعل واحدا منها وبطل ثمنه لو سلم مبيعه قبل قبضه  
 ولم جسد مبيعه لثمنه اى للسيد ولا يوجب البيع لقبض الثمن فان سلم المبيع قبل قبض الثمن  
 ابطال حقه في العين فلم يبق الحق الا في الدين والمولى لا يستوجب عليه دينه فيبطل  
 الثمن وصح اعتاقه مديوناى اعتاق المولى العبد المأذون حال كونه مديونا سوا  
 كان الدين محيطا او لم يكن لان ملكه فيه باق وضمن السيد الاقل من دينه قيمته  
 قال في شرح الطحاوى والنوماء بالي ران شأنا باتباع العبد بالدين وان شأنا  
 باتباع المولى بالاقل من قيمته ومن الدين انتهى ثم ان تضمينهم الدين اذا كان الاقل  
 لان حقه ليس الا فيه وتضمينهم القيمة اذا كانت هي الاقل لانه تعلق حقه بالرقبة  
 وهو تلفها وهو فصل دينه اى ضمن المأذون الذى عتق ما زاد على القيمة من الدين  
 فان بيع عبد ذودين محيط برقبته وعية المشتري انما قيمة هذا لان النوماء اذا قدروا  
 على العبد كان لهم ان يطلوا البيع الا ان يقضى المولى ديونهم لان حقه تعلق برقبته  
 اجاز الغريم بيعه لثمنه او ضمن المشتري او الباع قيمته فان ضمنه اى الباع ورد ببيع  
 رجع على الغريم الى رجع الباع على الغريم بقيمة وى وحقة اى حق الغريم في العبد فان  
 باع سيده مملوكا به بينه فائدة هذه القيمة يظهر في المسئلة الاتي القائل ولا يخاصم المشتري  
 منكر افاته دل بمفهومه على انه يخاصم مؤاخذة في المسئلة من فرض العلم حتى يستر  
 تصويره بالانكار مرة والاقرار اخرى فلفظ رده يبيعه ان لم يصل ثمنه اليه انما اعتبر  
 هذه الشرط لانه اذا وصل اليه الثمن لا يكون له حق الرد للبيع لان قبضه الثمن دليل

ما رتب

بموجب ما ذكره في المسئلة

الرضا انا اذا كان فيه محاباة اذح له ان يقول انما قبضت الثمن لاعتقادي انه تمام القيمة  
 ولذلك قال وان وصل ولا محاباة لاجتنب لم يكتف بحرقه وصول الثمن بل ضم اليه عدم  
 المحاباة في البيع هكذا ينبغي ان يلاحظ الكلام في هذه المقام ولا يلتفت الى ما في الشرح  
 والحواشي من حشاى الاوام ثم ان كانت فيه محاباة فاما ان ترفع المحاباة او يتقبل البيع  
 ولا يخاصم المشتري منكر ادينه ان غاب بايعة لانه ليس خصمه وقال ابو يوسف فهو  
 ويقض للغريم بدينه لانه يدعى الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يبايعه وله ان  
 الدعوى يتضمن فسخ العقد وفي الفسخ قضاء على الغائب ولو اشترى عبد وباع كان  
 عن اذنه وجوه فهو مأذون عبد قد تم مبرا وباع واشترى فهو مأذون سواء قال  
 انما مأذون في التجارة او سكنت عن الاذن والحق لان تصرفه دليل الاذن بل لان  
 مقام الضرورة وامر المولى يحول على الصلح فيجوز عليه ضرورة كذا في شرح الجامع  
 الصغير فلا بد في المسئلة من تقييد العبد بالمسلم ولا يباع لغيره الا اذا اقر سيده  
 باذنه اذ الدين لا يظهر فحقة اذ لم يبق الاذن والعاملون لم يقرهم المولى وانما  
 تصرفه والاعتماد عليهم على ظاهر الحال وتصرف الصبي ان نفعه كالا سلام والانهاب صح  
 بلا اذن وان تصرفه كالطلاق والاعتاق لا وان اذن به وما نفعه وصرفه كالباع والشر  
 علق باذن وليه كنفه بالامانة الفاصرة في النافع واشترطه كالمالك في الضار وقد  
 للتصرف بان تمام راي المولى في التردد بينهما وعندا فحق لا يبيع تصرفه باجازه  
 المولى وكذا لا يبيع اسلامه بشرطه ان يعقل البيع سلبا للملك واشترى جالبا له  
 ووليته ابوه ثم وصيته بعد موته ثم جده اى ان لم يكن الاب ولا وصيته ثم وصيته بعد موته  
 ثم الغاصي او وصيته ايتها تصرف يصح واصنافه الوصى الى الغاصي باعتبار ان وصاية

في شدة العلم والشرع والاعتقادي

صد السيد



لاباب والمدة ثابتة من جهة واحدة فالأشياء المستحالة بعد الموت وهو يتصرف حال حيوة  
 القاضى ولذلك لم يقل ههنا ثم وصيته ولو اقرأى الصبي الماذون بالتجارة بامعه  
 من كسبه لانه من تمام التجارة ولو لم يصح لا يعامل الكسب اوارنه صح لان الحجر ارتفع  
 بالاذن فصار كالبائع فصح اقراره بالارث ايضه بهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة  
 انه لا يصح في الارث لان صحته في الكسب لما ذكر انه من توابع التجارة والارث ليس بها  
**كتاب الغصب** هو لغة اخذ الشيء لما كان او غير مال من الغير على سبيل القبل  
 وشرا اخذ مال فلا يتحقق في الميتة والحرم متقوم فلما يتحقق في حرم المسلم محرم فلا يتحقق  
 في مال الحربي بل اذن من له اذن احتزبه عن الوديعة وانما لم يقل بل اذن ماله  
 لان كون المأخوذ ملكا ليس بشروط لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون بالملك  
 وليس يملك اصله صح به في البديع يزول يده بفعل في العين لانه من هذه القيد  
 على اصل الشئين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد على ما استوفى علمه فان قلت هذا القيد  
 لا يتحقق في الغصب عن الغاصب قلت غاصب الغصب ليس بغاصب بل ملحق به في اجراء  
 احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشئين اعتبر في الغصب ازالة اليد  
 المحقة باثبات اليد المطلقة بفعل في العين ومحمد الكوفي بازالة اليد المحقة مطلقا وان في  
 الكوفي باثبات اليد المطلقة ويتفرع على هذه المسائل منها ان زواله المفسوب لا يكون مضمونا  
 عندنا خلافا للشافعي لانه لا يتحقق باثبات اليد المطلقة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار  
 لا يغصب عندهما لعدم تحقق ازالة اليد بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنه  
 وهو فعل فيه لانه العقار خلافا لمحمد والشافعي لانه لا يتحقق مطلق ازالة والا ثبت فيه  
 ومنها ما ذكره بقوله واستخدام القن وحمل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاول

ما اشرعه وصاحب الدابة

ما اشرعه

فيما اذا  
 في المأخوذ ملكا ليس بشروط لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون بالملك  
 وليس يملك اصله صح به في البديع يزول يده بفعل في العين لانه من هذه القيد  
 على اصل الشئين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد على ما استوفى علمه فان قلت هذا القيد  
 لا يتحقق في الغصب عن الغاصب قلت غاصب الغصب ليس بغاصب بل ملحق به في اجراء  
 احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشئين اعتبر في الغصب ازالة اليد  
 المحقة باثبات اليد المطلقة بفعل في العين ومحمد الكوفي بازالة اليد المحقة مطلقا وان في  
 الكوفي باثبات اليد المطلقة ويتفرع على هذه المسائل منها ان زواله المفسوب لا يكون مضمونا  
 عندنا خلافا للشافعي لانه لا يتحقق باثبات اليد المطلقة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار  
 لا يغصب عندهما لعدم تحقق ازالة اليد بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنه  
 وهو فعل فيه لانه العقار خلافا لمحمد والشافعي لانه لا يتحقق مطلق ازالة والا ثبت فيه  
 ومنها ما ذكره بقوله واستخدام القن وحمل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاول

ثبت

اثبت فيه اليد المتصرفه ومن ضرورة ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان الجلوس  
 عليه ليس بتصرف فيه فان قلت اليس يصدق الحد المذكور على السرقة قلت نعم الا ان  
 في السرقة خصوصية بها كانت من جملة اسباب الحد فدخل مسائلها باعتبار تلك الخصوصية  
 في الحدود وذلك لاني في دخولها باعتبار اصلها في الغصب كالشراء من الفضي فانه  
 مع انه مذكور في باب الفضي من كتاب البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية باخبار  
 من مسائلها ومن ذهب عليه هذه الدقيق تصدى لاجرا عن الحد المذكور بزيادة  
 لا على سبيل الحنفية ولم يد رانح يخرج عنه بعض افراد الغصب كاخذه مال غيره على  
 سبيل الحنفية وكما لا ثم ان علم ورد العين قائم في مكان غصبه تفاوت القيمة  
 الامكان والغرم ثالثة علم اولم يعلم لانه حق العبد فلا يتوقف على العلم ويك المثل  
 في المثل فان قلت يشكل بهذا اذا غصب العلم فخر الذي والتف فان الواجب قيمتها  
 مع انها من ذوات الامثال قلت بل الواجب قيمه ايضه المثل قال الناطقي في الاصلين  
 لو ائلف العلم على النصارى فخر اعليه قيمتها ومعناه بالقيمة يسقط ما وجب عليه بالائلاف  
 فاعلم اذا ائلف على الذي حر الواجب هو المثل كالمكيل والموزون والوددي  
 المتقارب المراد بالموزون ما لا يخرج الصنعة عن سعة كح الوزن بان يكون مقابلة  
 بالثمن مبنيا على الوزن مثل القنفة والقدر ليس منه ومن قال ان الحال في المكيل الوددي  
 ايضه كذلك فقد اركب بالاجابة اليه ولم يد رانح يضيغ فيه المتقارب لان يكون  
 مقابلة بالثمن مبنيا على الود لا يكون متفاديا فان انقطع المثل فقيمة يوم تفتنه  
 لان القيمة تجب يوم الخصومة هذا عنده وعند ابي يوسف يوم تحقق السبي في الغصب  
 فانه اذا انقطع المثل التقي بالامثل له وعند محمد يوم الانقطاع لانح ينتقل الى القيمة

صدر الشرح

ما اشرعه  
 في المأخوذ ملكا ليس بشروط لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون بالملك  
 وليس يملك اصله صح به في البديع يزول يده بفعل في العين لانه من هذه القيد  
 على اصل الشئين وبدونه ينطبق الحد على قول محمد على ما استوفى علمه فان قلت هذا القيد  
 لا يتحقق في الغصب عن الغاصب قلت غاصب الغصب ليس بغاصب بل ملحق به في اجراء  
 احكامه عليه على ما اشير اليه في المحيط واعلم ان الشئين اعتبر في الغصب ازالة اليد  
 المحقة باثبات اليد المطلقة بفعل في العين ومحمد الكوفي بازالة اليد المحقة مطلقا وان في  
 الكوفي باثبات اليد المطلقة ويتفرع على هذه المسائل منها ان زواله المفسوب لا يكون مضمونا  
 عندنا خلافا للشافعي لانه لا يتحقق باثبات اليد المطلقة دون ازالة اليد المحقة ومنها ان العقار  
 لا يغصب عندهما لعدم تحقق ازالة اليد بفعل فيه لان يد المالك لا تزول الا باخراجه عنه  
 وهو فعل فيه لانه العقار خلافا لمحمد والشافعي لانه لا يتحقق مطلق ازالة والا ثبت فيه  
 ومنها ما ذكره بقوله واستخدام القن وحمل الدابة غصب لا جلوسه على البساط اذ في الاول

صدر الشرح



مذكور في الهداية وغير المتعلق بوقت يوم فيه كالصورتا المذكورتا  
بعد وكذا في الأثرين متساوية لا لأنهما يتساويان في الشئ في

صدر السورة

صدر السورة  
مذكور في الهداية وغير المتعلق بوقت يوم فيه كالصورتا المذكورتا  
بعد وكذا في الأثرين متساوية لا لأنهما يتساويان في الشئ في

صدر السورة

ما في السورة

تدل في تضعيف قول إلى ح أنه لم يبق شئ من نوعه في يوم الخصومة والقيمة تعبيرة بكثرة  
الريجات وقتها وهذا المعدوم متعذر أو متعذر ولكنه ضعيف لأن حد الانقطاع  
على ما ذكر في سلم الذخيرة أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وأن كان يوجد في  
اليوت وأما قيل لم ينتقل إلى القيمة في يوم الانقطاع أذ لم يوجد من المالك طلب  
فهو جواب إلى ح عما شك به محمد بنينا على العدة لأن قبه المتفاوت ياباه على ما يثبت عليه  
فيما سبق ثم أنه لم يقل وهو العدة لأن غير مختص فيه فان المذروعات أيضا منها فان  
المالك مرتبط لما تقدم من وجوب رد العين قائم جبر حتى يعلم أنه لو بقي لظهر  
ثم قضى عليه بالبدل من المثل والقيمة وشرط كون الموصوب نقليا فلو غصب عقارا  
وملك في يده لم يضمن قدر اصل هذا وما فيه من خلاف محمد واث في الإشارة  
إلى من الخلف وضمن ما نقص بفعله كمن وزعه لانه أضاف والعقار يضمن  
به وإن لم يضمن بالغصب عندها وبأجرة عبد غصب عطف على قوله بفعله أي أن الاستف  
المغصوب بان كان عبدا مثلاً فأجرة تنقصه الاستفال ضمن النقصان ونصدق بأجره  
وأجر متعارفة ورجح حصل بالتصرف في مودعه أو مغصوبه متعينا بالاشارة أو بالثب  
عطف على قوله بالتصرف بدراهم الوديعة أو الغصب ونقد ما يعني ينصدق بالرج  
الحاصل فيها إذا كانا متعينا بالاشارة وإن لم يكونا منه فاما ينصدق أن لو  
أشار إليها ونقد بها وإن أشار إليها ونقد غيرها أو إلى غيرها أو أطلق ونقد ما أي لم  
إلى شئ بل قال اتعنت بالف درهم ونقد من دراهم الوديعة أو الغصب لا أي  
في هذه الصور الثلث فيطيب الرجح له ولا ينصدق بهذا قول الكرخي وبقي في وفي  
البيهين قال من يخاف لا يطيب بكل حال وهو الخمار واطلاق الجواب في الجامعين

والخضارية

ما في السورة

مذكور في الهداية وغير المتعلق بوقت يوم فيه كالصورتا المذكورتا  
بعد وكذا في الأثرين متساوية لا لأنهما يتساويان في الشئ في

ما في السورة

ما في السورة

صدر السورة  
الساجدة قضاء بين دولته قال الإمام  
المزوني في شرح الطحاوي

والخضارية يدل على ذلك وأما بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الوام  
هنا أكله على قولها وعند أبي يوسف لا يتصدق بشئ منه وإن غصب وغيره قال السمع  
وأعظم منافع ضمنه ولكنه باطل قبل أداء بدل أي لا يحل له الانقطاع حتى يؤدي بدلها  
والفيس أن ذلك وهو قول الحن وزفر لثبوت الملك من الحقائق كذبح شاة وطهيها  
أو شها أو طن برور زعه وجعل حديد سيفاً وصفاً والبناء على ساجدة خنية عظيمة  
صلبة تجلب من بلاد الهند وتعمل في أبواب الدور وبناها وأساسها ذكره في غاية البيان  
ولبن لأنه أحدث صنعة متقدمة صيته بها حق المالك المالك من وجه وقال إن فني  
لا ينقطع حتى المالك عنه لأن العين باقية ولا يعبر فعل الغاصب لأنه مخطور فلا يصح  
بملك وأعلم أن هذا الحكم الذي ذكره الساجدة إنما إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة  
الساجدة وأما إذا كانت قيمة الساجدة أكثر من قيمة البناء فلم يزل ملك ما كلها لانه الذي  
وإن ضرب الحجرين درهما ودينارا أو أمانة عليك وهو مالكه بلا شئ بهذا عنده وعندهما  
يملكها الغاصب وعليه مثلها قياساً على غيرها وله أن العين باقية من كل وجه إلا يرى أن  
الاسم باق ومعناه الأصل الثمنية وكونه موزوناً وإن باقية حتى جرى فيه الربوا باعتبار  
وإذا ذبح شاة غيره طرحها المالك عليه وأخذ قيمتها وأخذ ما وضعت نقضتها وكذا لو خرق  
نوباً وفوت بعض العين وبعض نفعه لأكله فإنه لو فوت كل النفع ضمنه كل القيمة وفي  
يسه نقصه ولم ينفوت شيئاً منها ضمن ما نقص ومن بنى في أرض غيره أو غرس امرأه بالقلع  
والرد قال الزاهد في شرح القدوري تعليماً صاحب المحيط عن فتاوى خواهر زاده  
إذا كانت قيمة الساجدة أقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها وإن كانت أكثر فله ذلك  
وكذا في الساجدة وزعم أن هذا هو المذهب قال شيخنا هذا قريب مما ذكره محمد







ذكره في المحيط او جلد ميتة فدفع به اي بالقيمة له كالتراب والشمس اخذها المالك بياض  
 ولو انفقها ضمن ولو خلطها بذي قيمة كالملح الكثير والحق ملكه ولا شيء عليه هذا عنده وعند  
 اخذه المالك واعطى ما زاد الملح عليه ان كان التخليل بالمح وان كان بالحق فكذا عند  
 ابي يوسف وعند محمد ان كان خلط من ساعته يصير ملكا للفاسد ولا شيء عليه وان كان  
 خلط بعد زمان فهو بينهما على قدر كيلها قال ابو الليث ومنه ما ذكره في الحاشية ولو  
 دفع به الجلد الى شيء له القيمة كالقوت والعفص اخذه المالك ورد ما زاد الدرع  
 او منة قيمة اي قيمة الجلد ولما صبح به يعني اذا اختار المالك اخذه ودفع ما زاد  
 الدرع حتى ياخذ حقه كمن جالس المبيع للبائع لاجل الثمن فان ملك في يده سقط عن المالك  
 قيمة الزيادة كذا في الاتفاق ولو انفق لايضمن قيمة الجلد للمالك عنده وقال لا يضمن  
 الجلد مذبوحا وعطية المالك ما زاد الدباغ فيه لهما انه باق على ملكه المالك حتى كان  
 له ان ياخذه وهو مال منقوض فضمه مذبوحا بالسترهاك ويعطيه ما زاد الدباغ  
 وله ان تقوم حصل بصيغ الفاسد وصنعة منقوضه لاستعماله لا منقوضا فيه  
 ولهذا كان له ان يخرجه حتى يستوفي ما زاد الدباغ فكان حقا له والجلد يبيع لهما حتى  
 تقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذا البايع اذا ملك من غير صنعة  
 ومن قال والاصل انه اذا خلط او دفع بالقيمة له اخذها المالك لان الاصل حقه  
 وليس من الفاسد سوى العمل ولا قيمة له اما اذا خلط او دفع بذي قيمة يصير ملكا  
 للفاسد ترجي للمالك المتقوم على غير المتقوم والفرق لاجل بين الجلد ان المالك  
 ياخذ الجلد ولا ياخذ الحق لان الجلد باق لكن ازال عنه الفاسد والمخرجات بل صارت  
 حقيقة اخرى وانما لا يضمن الجلد عنده اذا تلف لانه غصب جلد غير مذبوح

صدر الشرح

في الجوز من ماله  
 ماله لغيره

صدر الشرح

غيره

ولا قيمة

ولا قيمة له والضمان يتبع التقوم لكن العين اذا كان باقيا لا يشتط فقد اخطأ في مواضع  
 من كلامه الاول في قوله يصير ملكا للفاسد وذلك ان الجلد لا يصير ملكا للفاسد  
 بالديانة صح في المحيط حيث قال ان الفاسد وان احدث وصف المالية في الجلد  
 لكن لم يسهلك الجلد من وجه فلم يملك الجلد وانما في قوله بل صارت حقيقة اخرى  
 فانه لو كان كذلك لكان الفاسد مالكا سواء خلطها بماله قيمة او بالقيمة له وليس  
 كذلك فانه صرح في الهداية بان التخليل يغير له بمنزلة غسل الثوب بالنجس فيبقى على  
 ملكه والحق ان العين باقية بعد التحلل على ما نص عليه في باب الوكالة من اهل الكفر  
 من المبسوط والثالث في قوله لانه غصب جلد غير مذبوح وذلك ان ما ذكره من العلل  
 قائمة بعينها فيما اذا تلف بعد ما دفعه بالقيمة له مع ان الحكم يخلف عنها فيه لوجود  
 الضمان فيه عنده فالوجه الصحيح في الهداية وقد ذكرناه فيما سبق وضمن بكره في الوقف  
 نوع من الطائفة يتخذ اهل اليمن والمعارف هي آلات اللهو التي يضرب بها واحد  
 الوقف ذكره في المغرب اراد ضمان قيمة خبثا منقوضا وذكر في الشفعي خبثا الوعاء  
 كذا في البدائع وقال لا يضمن اصلا واما اهل الفوت والدفع الذي يباح ضرب  
 في الغرس فنصون بالاتفاق وانما لم يقل علم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق  
 بين كونه له وكونه لغيره قال في سيرة المحيط وكذلك المزامير والطائير ومن كسر  
 شيئا من ذلك لم يضمن لان هذه كبيرة في الاديان كلها ولم يتقوا عليها واراها سكر  
 ومنصف وصح بيعها خلافا لهما في الموضوعين وفي ام ولد غصبت وبككت لا يضمن بكلا  
 لان المذموم المذموم لا يضمن لانه ولد غصبت وبككت لا يضمن بكلا  
 او رباط دابة او فتح باب اصطبلها او قفص طائره قد اصبحت خلافا للمحمد لان الطائر

من العوض التي اخطأ  
 فيها صدر الشرح

في الجوز من ماله  
 ماله لغيره

في الجوز من ماله  
 ماله لغيره

في الجوز من ماله  
 ماله لغيره

في الجوز من ماله  
 ماله لغيره



يجوز على الثمار ولها انه توسط فعل التجر او سقى الى سلطان من يوزيه ولا يدفع  
 بل يدفع او من نسق عطف على من يوزيه ولا يمنع به اسم او قال مع سلطان  
 قد يوزم وقد لا انه وجد ما لا فخره شيئا لا يضمن ولو عزم البتة ضمن وكذا الوسي يوزم  
 حق عند محمد زجره وبه يفتى وعند ما لا يضمن الت على لانه توسط فعل فاعل التجر  
**كتاب الشفعة** هي في الشرع ملك مبيع عقار اقيدة به ويحكم ماله اصل وقدر  
 من ضيعه ودار لان الشفعة اصله انما تثبت فيه وما في معناه كالملو ذكره في القفصة  
 جبر يعني لا يعبر اختياره لانه يعتبر عدم اختياره لم يقل على مشريه لانه قد يكون  
 على بايعه كما اذا اقر البائع بالمبيع وانكر المشتري قال في الفتاوى المصنف ان  
 الشفعة تعتمد زوال الملك عن البائع لا على بقاء ثبوت المشتري ولهذا ثبت ادبائع بنوط  
 الجبار للمشتري بثلث ثمنه اي يملك في الحايث وان كان مغاير له في الصورة فيعم القيمة  
 قال في المحيط واذا وجبت الشفعة فان كان الثمن من ذوات الامثال وجبت  
 بثلثه وان لم يكن منها كالعبد والثوب وجبت بقيمة وقال زفر وان فاعل ملك  
 ياخذ بقيمة وتجب اي تثبت بعد البيع لم يقل بالبائع لانه شرط والسبب هو الاتصال  
 وتستقر بالاشهاد او اذ اراد بالاشهاد طلب الكوابية وانما قال تستقر لانه حق الشفعة  
 قبل هذا من نزل بحيث لو اخرجت بطل واذا لم يوافق استقر اي لا يبطل بعد ذلك  
 ويحكم بالراضى او بقضاء القاضى قال في التحفة قالوا ان حق الشفعة يجب عند البيع  
 دينارا بالطلب ويثبت الملك بقضاء القاضى او بالراضى من الخصمين بقدر رؤس  
 الشفعة لا الملك خلاف لما في المحيط في نفس المبيع ثم للمشتري في حقه وقيل قال  
 ثم له في حق المبيع اضمه فيما حقه الاظهار واظهر فيما يكتفى فيه الاضمار كالشرب

باب الشفعة

صدر السيرة

باب الشفعة

والطريق خاصين لشرب نهر لا يجري فيه السفن وطريق لا يتقدم جار لم يصق بابه  
 في سكة اخرى كواضع جذع على حائط انما ذكره ليعلم انه جار لا خليط وعند ان في  
 لا يثبت الشفعة الا للاول ذكره في التحفة والمحيط والاسرار والايضاح وبطلها الشفعة  
 في مجلس اخبر فيه بالبيع قال شيخنا والعصم ان يقول القاضى لشفيع متى اخبرنا  
 ولا يقول متى علمت به ثم ان اعتبار المجلس على اختيار الكفر في ذم الاصل عن محمد اشارة  
 الى ذلك وعند عامة علماء على الفور كذا في الحاشية بل فقط يفهم طلبها كطلبت الشفعة  
 وكوه مثل ان طالب للشفعة او اطلبها وهو طلب مواثبة اخذوا من قوله ثم الشفعة  
 لمن وانها اي طلبها على سبيل المبادرة والمارة ثم يشهد منه اذا لم يكن طلب المواثبة  
 عند احد العاقرين وعند الدار واما اذا كان عند احدهما او عند الدار واشهد على  
 ذلك فذلك كيفية ويقوم مقام الطلبين عند العقار او على من له الملك او اليد قال  
 في التحفة ان كان المبيع لم يقبض بعد فالشفيع بالخيار بين مطالبة البائع والمشتري  
 والطلب عند المبيع او الاشهاد عليه لان المشتري مالك والبائع صاحب عيد فيصح  
 من الشفعة الخاصة معها لينتقل الملك واليد فالما المبيع يتعلق الشفعة به فيقوم  
 عنده مقام الطلب منها باعتبار الحاجة من مشتري او بايع فيقول اشترى وفلان  
 هذه الدار انا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلها الآن فاشهد واعليه  
 وهو طلب اشهاد وهو هذا الطلب انما يجب عند الكتمان من الاشهاد وعند الدار وعند  
 صاحب الملك او صاحب اليد حتى لو كتم ولم يشهد بطلت شفعة واذا كان  
 في مصر آخر له الاجل بمقدار المسافة التي بينه وبين المصر الذي وقع فيه البيع  
 من المتعاقدين حتى يذهب اليه بنفسه او يبعث وكذا الطلب الشفعة والاشهاد عليه

صدر السيرة

صدر السيرة

باب الشفعة

صدر السيرة



وذكر الاجل من وقت العلم بالبيع وطلب الموائمة فاذا مضى الاجل ولم يذنب  
 ولا يثبت وكذا لمطالبة الشفعة بطل شفعته كذا في التحفة وفي الذخيرة ان لم يذنب  
 وكذا يرسل رسول او كتابا فان لم يجد فهو على شفعته ثم يطلب عند قبض فيقول  
 اشترى فلان دارا كذا وانا شفيعها بدار كذا الى هذا اذا لم يكن الشفع شريكا في  
 المبيع فان كان شريكا فيه فصوره طلب غيره هذه فوه يستلم الى هذا اذا قبض المشتري  
 المبيع وطلب الخصومة لا يتوقف عليه وهو طلب يملك وخصومة وتأخيره لا يملك  
 الشفعة وقال محمد وزفر معه ذكره في الهداية والمحيط اذا خسر شهر ايعني من غير  
 بطلت وبه يفتى ذكره قاضي خان في الجامع الصغير وصاحب المحيط ونقل صاحب  
 النهاية عن شيخ الاسلام وفي الهداية الفتوى على قول ابي ح وهو ظاهر المذهب  
 واذا طلب سال القاضي الخصم اي عن ملكية الشفع الدار المشفوع بها فان اقر به  
 او برهن الشفع او نكل الخصم عن الحلف على العلم بان ملك لذا سأل عن الشراء  
 فان اقر به او نكل عن الحلف على الحاصل والسبب قد مر في كتاب الدعوى ان في دعوى  
 شفعة الجوار يكلف على السبب او برهن الشفع قضى له بها هذا اذا لم ينكر المشتري  
 طلب الشفع الشفعة واذا انكر فالقول قوله مع يمينه وان لم يحضر الثمن وقت  
 الدعوى واذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار لقبض ثمنه فلو قيل للشفع  
 او الثمن فاخر لا يبطل والخصم اي خصم الشفع البائع والمشتري ان لم يسم احدهما  
 بيده والاخر يملكه صرح بذلك في المحيط والتحفة والهداية فلا تسمع البينة عليه  
 اي على البائع حتى يحضر المشتري فيقضي بالشفعة ويفسخ بخصومه وان اسلم الى  
 المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه والهدية على البائع حتى يكسب

باب الشفعة

باب الشفعة

باب الشفعة

باب الشفعة

تلي

تسليم الدار عليه وعند الاستحقاق يرجع بالثمن عليه وللشفيع خيار الرقبة والعيب  
 وان شرط المشتري البراءة عنه وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن صدق المشتري  
 اي مع يمينه لان الشفع يدعي استحقاق الدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره ولو  
 برهنها فالشفيع احق لانه ولا مكان صدق البينين بزمان العقد مرتين في اخذ الشفع  
 بالاقل هذا عندما وعقد الى يوسف بينه المشتري احق لانها اكثر اثباتا وان ادعى المشتري  
 ثمنه وباعه اقل منه بلا قبضه اي بلا قبض الثمن فالقول له ومع قبضه للمشتري واخذ  
 في حط الكل بالكل مسئلة خط البعض قدره في باب المراجعة وفي الشراء بئس على حقيقة  
 وحكما وذلك لان من المثل ما التقي بغية المثل كالحرف في حق المسلم بئله وفي غيره بالقيمة  
 وفي عقار بعقار اخذ كل بقية الآخر وفي ثمن موصل بال او طلب في الحال واخذ بعد  
 الاجل قال زفر وان في قوله القديم له ان يأخذه في الحال بالثمن المؤجل ولو سكنت  
 عنه بطلت اي ان سكنت عن الطلب وصبر حتى يطلب عند الاجل بطلت الشفعة وفي شراء  
 ذي من ذي لانه ان يكون البائع ايضا ذميا والا يفسد البيع فلا يثبت الشفعة  
 صرح به في المبوط بخمرا وخزيرة والشفيع ذمي بمثل الخزيرة والشفيع المسلم  
 بقيمة كل قيمة الخزيرة هنا تقوم مقام الدار لامقام الخزيرة فلذلك لا يؤم عليها وفي  
 بناء المشتري وغرسه بالثمن وفيها مقلوعين او مستحق القلع كما في الفص او كلف المشتري  
 قلعها وعن ابي يوسف انه لا يكلفه بالقلع ولكنه بالخيار ان شاء اخذ ما بالثمن وفيه  
 البناء والغرس وان شاء ترك وبه قال الشافعي وما لك لانه ليس بمنع في البناء  
 والغرس لبث ملكه بالشراء فلا يعامل باحكام العدو وان وجه ظاهر الرواية  
 انه يبنى واغرس في محل يتعلق به حق متأكد للغرس من غير تليط من جهة من له الحق

باب الشفعة



فينقض ورجع الشفع بالثمن فقط ان بني او عس يعني بعد اخذه بالشفعة ثم استحق  
 انما يرجع على البايع لانه مفور من جهته وبكل الثمن ان ضربت او جف الشجر  
 اي اشترى دارا فحزبت من غير صنع احد او بئنا تأجفت الشجر فاشفع ان اراد  
 ان ياخذ بالشفعة ياخذ بجميع الثمن واخذ العوض لا النقض بحصتها ان هدم المشتري  
 البناء انما ياخذ بالحصة لان المشتري قصد الاتلاف في الاول تلف بانه ساءل  
 ولا ياخذ النقض لانه لم يبن بئعا وفي شراء ارض مع ثمن خيل فيها وذلك بذكر الثمن او  
 لا يدخل في البيع او لا ثمر عليها فانه معها اخذا بئرا في الفضلين وبحصتها اي ياخذ  
 الشفع الارض بحصتها من الثمن ان جده المشتري في الاول وبكل في الثاني لان  
 الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يقابل شي من الثمن **باب**  
 ما فيه اول ما يبطلها اي باب ما يكون فيه الشفعة او لا يكون وبما يبطل الشفعة  
 انما تجب قصدا انما قال قصدا لانما تجب تبعا في غير العقار كالشجر والشجر عقار ملك  
 بعوض هو مال فائدة هذين القيدين نظره ما ذكر بعيد هذا وان لم يقسم خلافا  
 للث في لان الشفعة تدفع مؤنة القصة عنده وعندنا دفع ضرر الجوار كرجي وقام  
 وبئر لا عرض وفلك وبناء هذا اذ بيع للقلع لانه اذ بيع مع حق القوار ياتي بالعقار  
 وتخل ببيع قصدا انما قال قصدا لانها اذ بيعا تبعا لارض تجب فيها الشفعة وارث  
 وصدة وبنية الابوض ودار تسمى لان في القصة معنى الافراز وجعلت اجرة او بدل  
 خلع او عتق او صلح عن دم عدو ومهر لانها ليست باموال ولا مثل لها حتى ياخذ الشفع  
 به فلا يمكن مراعاة الشرط وعندنا في تجب فيها الشفعة لان هذه الاعراض متقوية  
 عنده فيؤخذ بقيمتها عند تعدد الاخذ بئنها ولنا ان تقوم المنافع ضرورية فلا يظهر

صدر السهم  
 كذا في التبيين واخصاص الشفعة  
 حيث قال ثم يرد البيع بخيار الرؤية  
 بشفعة القاضي

صدر السهم

صدر السهم  
 كذا في التبيين واخصاص الشفعة

الشفعة

الشفعة وكذا الدم والعنق وان قبول بعضهما مال كما اذا تزوجها على دار على ان ترد  
 عليه الفا وقال تجب الشفعة في حصة الالف اذ فيها مبادلة مائة وله ان معنى البيع  
 تابع فيه ولهذا يتعقد بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في الاصل  
 فكذا في البيع او بيعت بخيار للبايع وما سويها من افعال هذا لانه اذا سقط الخيار  
 ثبتت الشفعة وقس على هذا قوله اذ بيعا فاسدا وما سقط فسخا اسباب سقوط كثيرة  
 منها بناء المشتري فيها او ردت بخيار رؤية او شرط او عيب بقضاء متعلق بالخير  
 فقط بعد ما سلمت اي بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار رؤية او شرط كيف ما كان  
 او عيب بقضاء والقاضي فلا شفعة لانه فسخ للبيع وجب برده بقضاء يعني اذا رد  
 بخيار العيب بقضاء تجب الشفعة وباقا لانه لا قاله بيع في حق الثالث والشفعة  
 ثلثها وللعبه اما دون اي تجب الشفعة له مديونا احاطة الدين بربقته وكسبه  
 غير شرط وقد ثبت على هذا فيما سبق في بيع سيده وسيده في مبيع بناء على ان  
 ما يده ليس ملك المولى اذا كان مديونا ولم يترك او اشترى له اي تجب الشفعة  
 للمشتري سواء اشترى اصاله او وكاله ولمن اشترى له اي للموكل بالشراء  
 وفادته انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء شركيا وللدائر شرك آخر فلا شفعة  
 ولو كان هو شركيا وللدائر جاز فلا شفعة لهما مع وجوده ولكن باع سواء كان  
 اصيلا او وكيلا او بيع له اي وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل  
 بانظر الرغبة عن الدار لا بانظر الرغبة فيها ثم ان البايع لغيره في حكم العقد كالبايع  
 لنفسه فذلك لابقاء رفق الوكيل الاصيل او ضمن الدرك لان الاكتمال ص عليه ولا فيها  
 بيع الا قدر اذراعا كان او دونه من طول حد الشفع اي يكون طول ذلك القدر

صدر السهم  
 كذا في التبيين واخصاص الشفعة  
 حيث قال ثم يرد البيع بخيار الرؤية  
 بشفعة القاضي

صدر السهم

صدر السهم



تمام ما يصدق الحديث منه حيلة لا سقاط شفعة الجوار أو شري سها منها بئس ثم باقيها  
 الالف السهم الاول منه حيلة اخرى لا سقاط شفعة الجوار وهي ان يشتري شيئا قليلا  
 منها كسهم واحد من الف سهم مثلا بالف الادرها ثم يشتري الباقي بدرهم فالتفيع  
 لا يقدر على اخذ الشفعة الالف السهم الاول بثمنه ولا يرغب فيه لكثرة الثمن وانما لا يقدر  
 على اخذ ما في الباقي لان المشتري صار يشري كما في الباقي وهو احق من الجار او شري من  
 ثم دفع عنه ثوبا بالالف ومنه حيلة اخرى نعم الجوار وغيره وهي ما اذا اراد بيع الدار  
 بائة فيشتري الدار بالف ثم يدفع ثوبا يساوي مائة في مقابل الف فليس للشفيع اخذ  
 الالف بالالف ولا يرغب فيه ولا يكره حيلة اسقاط الشفعة والزكوة عند ابي يوسف  
 خلافا لمحمد هذا الاختلاف قبل الوجوب واما بعده فمكروه بلا خلاف ذكره شيخ الاسلام  
 ويعقوب الاول يقول الاول والثاني فيقول الثاني قال الخصاف في كتاب الحيل  
 لباس بالجيل فيما يجل ويجوز وانما الحيلة مني يختص به الرجل من الحرام وما يخرج به  
 الى الحلال فما كان من هذا لباس به وانما يكره من ذلك ان يكتال الرجل في حق  
 لرجل حتى يبطل او يكتال في باطل حتى يموت او يكتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة  
 ويبطل بترك طلب الموائمة تركه بان لا يطلب في مجلس اخر فيه بالبيع او الاشارة  
 عند العقار او عند من له اليد الا الاشارة عند طلب الموائمة لانه غير لازم وتسميها بعد  
 البيع فقط اى لا تبطل بالتسليم قبل البيع ولومن الاب او الوصي هذا عندهما خلافا  
 لمحمد وزفر لان هذا ابطال لحق العقب فلا يصح ولهما ان الاخذ بالشفعة تجارة فترك  
 الاخذ بها ترك التجارة فملك او الوكيل بالشفعة تسليم الشفعة صحيح بالاتفاق  
 وكذا اسكوته اعراض بلا خلاف واما الوكيل بطلب الشفعة فيصير تسليمه عنه اذا كان

في البيع والشفعة  
 في البيع والشفعة  
 في البيع والشفعة  
 في البيع والشفعة

في البيع والشفعة  
 في البيع والشفعة  
 في البيع والشفعة  
 في البيع والشفعة

في مجلس القاضي وعند ابي يوسف يصح مطلقا وعند محمد وزفر لا يصح تسليمه اصلا لانه  
 اتي بضء ما ماله به ولها ان يوكيل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء لا يشتري  
 غير ان ابا يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ تصرفه مطلقا واما يوحى يقول انه وكيل  
 بالخصومة ولا يعتبر بالخصومة الالف مجلس القاضي وصلحه منها على عوض ورد عوضه  
 اى اذا صالح منها على عوض بطلت الشفعة ورد العوض لان حق الشفعة ليس بحقوق  
 في الحيل بل هو مجرد حق الملك فلا يصح الاعراض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالمازمن الشرط  
 فيها الفاسد اولى فيسقط الشرط ويصح الاسقاط ويرد العوض ان كان ما خذوا والالف  
 فلا يجب تسليم وموت الشفع لا يشتري اذ كانت الشفعة تبطل الشفعة ولا يورث عنه  
 لانها ليست بالخل فلو كان الشافي وهذا اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة افاذا  
 بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لورثته وبيع ما يشفع به قبل  
 القضاء بها لزوال سبب الاحتياق قبل الملك وهو الاتصال بملكه الا اذا باع بثبوت  
 الحيثية لنفسه لانه يمنع الزوال فبقى الاتصال وان منع شرك فسلم فظهر شراء غير الوكيل  
 بالف فلم يكن باقيا او بكيه او وزف او عددي متقارب قيمته الف او اكثر فهي له  
 اى الشفعة ثابتة له في هذه الصور لان هذه الاشياء من ذوات الامثال وربما يكون  
 الاخذ بها اسير له وان كان قيمتها اكثر فكون له حق الشفعة ويعمل كذلك اى اذا  
 ظهر ان البيع كان بعوض قيمته الف او اكثر فانه لا يبقى له الشفعة لان الشفعة باخذ  
 ح بالقيمة فان كانت قيمة الفاقه سلم البيع به وان كانت اكثر فتسليمه بالالف  
 تسليم بالاكتر بالطريق الاولى وشنع حصته احد المشتريين لاحد الباعة اى اذا  
 اشترى جماعة من واحد فملك شفع ان يأخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد

صدر المجلس  
 حصه بالوكيل الثاني ولا وجه  
 لان المذكور لا يملك ان يكون خزانة

صدر المجلس

في البيع

تأثير البيع

صدر المجلس



فلا يأخذ حصته احد الباعين لانه يتحقق في الاول دفع ضرر الجار لانه الثاني لا يبيع  
 بعد الحكم والتعليل بعدم العلم غير مقبول فكيف اذا كان بعدم الحكم بل لان ههنا يتحقق  
 الصفقة على المشتري فيضرب به زيادة الضرر لان الشركة عيب في الاعيان المجتمعة  
 وفي الوجه الاول يقوم الشفع مقام احدهم فلا يتحقق الصفقة والنصف موزع  
 متساو من دار قسمها اي اذا اشترى نصف متساو من دار قسمها ببيع المشتري  
 في الشفع ياخذ النصف موزعا لان القسمة من تمام القبض فان الانتفاع في ان  
 لا يتم الا بالقسمة **كتاب القسمة** هي في الشفع جمع نصيب ببيع  
 في معنى لا تعيين لحصوله قبل القسمة وغلب فيها الافراز في المثل اذ به ما يتم الذي في  
 حكمه وهو العدد المتقارب فان معنى الافراز غالب فيه ايضا ذكره في المثل والمثل  
 في غيره في اخذ كل شريك حصته بغية صاحبه في الاول لانه في وان اجر عليها في  
 متحد الجنس فقط عند طلب احدهم اي المبادلة غالبية في غير المثل والجر على القسمة فيما  
 اذا كان متحد الجنس لا ينافيه لانه باعتبار رافقه من معنى الافراز على ان المبادلة  
 مما يرى فيه الخيرة في الجملة كانه قضاء الدين وينصب قاسم يوزع من بيت المال قسم  
 بلا اجر وهو واجب وان نصب بالجر مفع وهو على عدد الرؤس وقالا لا اجر على قدر  
 الانشاء لانه مؤنة الملك لان الاجر مقابل بالتميز وهو قد يصعب في القليل وقد  
 ينعكس فتعذر اعتبارها فاعتبر اصل التمييز ويجب كونه عدلا عالميا ولا يعين واحد  
 لها لان الامر تضييق على الناس ويصير الاجر غالبا ولا يشترك القاسم اي لا يشترك  
 القاسم يشتركون كمن يصير الاجر غالبا وصحت بوضاء الشركاء ولا يلزم عند صفو احدهم  
 او جنونه فان في لزومه لا بد من امر القاضى وقسم نكلى تدعون شراؤه وملكه

صدر السيرة

صدر السيرة

ما السيرة

هذا هو الحق في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة

انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة

اوارث

هذا هو الحق في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة

انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة  
 انما هو في القسمة

اوارثه بينهم وعقار تدعون شراؤه وملكه مطلقا فان ادعوا ارك عن زيد لاجل يبرهنوا  
 على مؤنة وعدد ورثته وقالا يقسم كما في الصور الاخرى ان ملك المورث باق بعد  
 فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البينة بخلاف صورة الشراء لان الملك بعد الشراء  
 غير باق للبائع وبخلاف غير العقار اذ ادعوا ارك لان القسمة تفيد زيادة الحفظ  
 والعقار محصن بنفسه فلا احتياج الى القسمة ولان برهنا ان اي العقار معهما حتى  
 برهنا لهما لا زما اذا برهنا ان معهما كان القسمة قسمة الحفظ والعقار غير محتاج  
 اليها فلما بد من اقامة البينة على الملك قيل هذا قول ابى ح والاصح ان قول الكل  
 ولو برهنا على الموت وعد الورث وهو معهم ومنهم طفل او غائب قسم ونصيب من  
 له اي لواحد من المذكورين عبارة البداية والدار في ايديهم وضمير الجمع عائد الى الكلي  
 بناء على ان اقل الجمع الاثنان يفصح عن هذا قوله ومعهم وارث غائب وان برهن احد  
 اي ان حضر واحدة واقام البينة لا يقسم اذ لا بد من اثنين لان الواحد لا يصلح معاينة  
 ومعا شهما ومعا صفا ومعا صفا او شرا او غاب احدهم او كان شئ منه فهم منه بطريق الدلالة  
 الحكم فيها اذا كان الكل معه فلا حاجة الى ذكره مع الوارث الطفل او الغائب لا اي  
 لو كان مقام الارث الشراء لا يقسم لان الارث ينصب احد الورثه خصا على الباقيين  
 وان كان في صورة الارث العقار او شئ منه في يد الغائب او الطفل لا يقسم ايضا  
 لان القسمة تصية قضاء على الغائب او الطفل من غير خصم حاضرها وقسم بطلب  
 احدهم اي احد الشركاء ان اتفقت كل حصته وبطلب ذي الكثرة فقط ان لم يتفقت  
 الاخر فله حصته اي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه منعت في طلب القسمة اذ لا  
 فائدة له فيها وقال المصنف على العكس لان صاحب الكثرة يطلب ضرر صاحبه وصاحب

ما السيرة

صدر السيرة



القليل يرضى بضره وقال الحكيم في مختصره يقسم بطلب كل واحد والذي اختاره  
المصنف قول الخفاف وهو الاصح نص عليه في المبوط ولم يقسم الا بطلبهم ان يضر  
كل واحد للعلو وفي المبوط انه لا يقسم الفاضل بينهما وقسم عروضي الحد  
لا الجنبان والريق والجواهر والحامم الا برفاههم وقالا يقسم الرقيق بشرط  
ان يكون الكل ذكورا او انشا ذكره في الحاشية وطلب البعض كما يقسم الابل  
والغنم وريق الغنم وله ان الثفوت في الآدمي قاحش فصار كالاجناس المختلفة  
بختلف الحيوانات وفي الغنم حتى الفانين في المالبية وفي الجواهر قد قيل اذا خُلف  
الجنس لا يقسم وقيل لا يقسم الكبار منها ويقسم الصغار وقيل يجري الجواب على  
الطلاق ودور شركه اودار وضيعة اودار وحانوت قسم كل واحد ما ان كانت  
الدور قريبة بان كانت كلها في مصر واحد قسم كل واحد ما عذره وقال الرازي في ذلك  
الى الفاضل ينظر الى عدل الوجوه فيمضي القسمة على ذلك صرح بذلك في المبوط  
ويوافق ما في الهداية والثاني ومن قال وقال لا يقسم بعضها في بعض فقد دهم وان  
الدور بعيدة اى في مصرين فقولها كقولهم ويصور القاسم ما يقسم ويعدله ويزد  
ويقوم بناءه ويعز كل قسم بطريقة وشرب هذا بيان الا فضل فان لم يفعل جاز  
ذكره في الكافي وليكتب الاقسام بالاول والثاني والثالث وليكتب اسماءهم ويخرج  
هذا التماسان وفي القياس لا يستقيم لانه في معنى الثمار ذكره في المبوط والاول  
لمن خرج اسمه الاول والثاني لمن خرج ثانيا اى يصور الدار المستومة على قوط كل ليكن  
حقيقة ويعدها اى يسويها على سهام القيمة ويزرعها ويصور الزرعان على ذلك  
القوطاس بعلم الجدول فيكون ذراع في ذراع بشكل لبنه ويقدر البسوت والصفة

للمبوط في قوله  
يقسم بطلبهم  
ان يضر  
كل واحد للعلو  
وفي المبوط انه  
لا يقسم الفاضل  
بينهما

صدر السورة

سورة  
الاحزاب  
في قوله  
يقسم بطلبهم  
ان يضر  
كل واحد للعلو  
وفي المبوط انه  
لا يقسم الفاضل  
بينهما

وغيره

وغير ما تملك الزرعان ويقوم البناء ويبدأ القسمة من اى طرف كان فان جعل الجانب  
الغربي او لا يجعل مالبيه ثانيا ثم يابليه ثانيا وهكذا وليكتب اصحاب السهام اما  
على القسمة او غير ثامن خرج اسمه او لا يعطى نصيبه من الجانب الغربي جمل من الوصية  
والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانيا يعطى نصيبه متصلا بالاول وهكذا الى  
ان يتم سواء كانت الانصبا مائة او مائة الف او مائة الف درهم في القسمة  
اى في قسمة العقار الا برفاههم حتى اذا كانت ارض وبناء يقسم بطريق القيمة  
فيما روى عن ابى يوسف وعن ابي حنيفة انهم قسموا الارض بالمساحة فالذى وقع البناء  
في نصيبه يرد على الآخر دراهم حتى يساويه فيدخل الدراهم ضرورة وعن محمد انه يرد  
على شريكه من الوصية في مقابلة البناء فاذا بقي فضل ولا يكن الشريك يرد في مقابلة  
الفضل دراهم لان الضرورة في هذا القدر فان وقع ميل قسم او طرية في قسم  
بلا شرط فيها صرف ان امكن والافسحت سفلى ذوعلو وسفلى وعلو مجردان قوم  
كل حده وقسم بها اى بالقيمة عند محمد وبه يقي وعند ابي حنيفة يقسم بالذرع كل ذراع  
من السفلى في مقابلة ذراعتين من العلو وعند ابى يوسف اية يقسم بالذرع لكن  
العلو والسفلى متساويان قال في شرح الطحاوى الاختلاف في الساحة واما البناء فيقسم  
بالقيمة انفاقا وان اقرا احد القاسمين بالاستيفاء ثم ادى ان بعض حصته وقع في  
يد صاحبه غلما لا يصدق بالالحجة من بينه المدعى واقرار الخصم ونكوله قالوا لانه  
يدعى فسبح القيمة فلا يصدق بالالحجة قال صاحب الهداية ينبغي ان لا يقلل دعواه  
املا لتا قسمة في المبوط والمالنية ما يؤيد هذا وذكره انما يرد على ما رواه حيث  
قال لا يصدق الا ببينة واما ما ذكره في المتن فيمكن توفيقه لما في المبوط والمالنية

صدر السورة

صدر السورة

ما في السورة

صرح بهذا التفصيل في الكافي في جمل  
الحجة على البينة لم يقسم

صدر السورة







فما هو المقصود او تنصيف الحب والبين لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد وان شرط  
 تنصيف الحب والبين لصاحب البذر او سكت عنه صححت لان في الاول الشوط على صاحب  
 العقد فان البين ثماء ملكه وفي الثاني الشركة فيما هو المقصود حاصله ووجه البين لصاحب  
 البذر وعند البعض مشترك في البع لطلب وكذا لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل  
 لآخر او الارض والعمل له والبقر لآخر وبطلت لو كان الارض والبقر لزيد والبذر  
 والبقر لآخر والاشان لآخر او البذر له والباقي لآخر علم انها بالتقسيم العلق على سبعة  
 اوجه لانه ان يكون الواحد من احدهما والثلث من آخره هذا على اربعة اوجه وهو  
 ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما والباقي من الاخرين والاولان  
 جائزان والثالث لا لاحتمال ان يكون البذر ثماء ملكه فلا مبادلة  
 اصلا اما في جانبهم فظاهر واما في جانب شركة فلان ما يأخذه الاجرة فلا احتمال للربوا  
 بل لان الشرع لم يرد تقيم الشركة بين البذر والعمل والرابع غير مذكور في الهداية وهو  
 غير جائز لانه يستتبع البقر باجر مجهول واما ان يكون اشان من احدهما واشان  
 من الاخر وهو على ثلثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع البذر او مع البقر  
 او مع العمل من احدهما والباقيان من الآخر والاول جائز دون الاخرين اذ  
 لا مناسبة بين الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل وعن ابي يوسف جواز  
 هذا فاذا صححت فالمرج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج ويجزى من ابي عن  
 الارب البذر لان المفس عليه لا يخرج عن ضرره وهو اهلاك البذر ومتى هضدت  
 فالمرج لرب البذر ولا يخرج من ارضه او علم ولا يناد على ما شرط وعند محمد  
 يناد بالغا ما يبلغ ولو اوى رب الارض والبذر وقد ذكرنا لما قلنا كرت الارض

باب

صدر

هذا هو المقصود من قوله في البذر والاشان  
 ان يكون البذر او العمل او البقر من احدهما  
 والباقي من الاخرين والاولان جائزان  
 والثالث لا لاحتمال ان يكون البذر ثماء  
 ملكه فلا مبادلة اصلا اما في جانبهم  
 فظاهر واما في جانب شركة فلان ما  
 يأخذه الاجرة فلا احتمال للربوا بل  
 لان الشرع لم يرد تقيم الشركة بين  
 البذر والعمل والرابع غير مذكور في  
 الهداية وهو غير جائز لانه يستتبع  
 البقر باجر مجهول واما ان يكون اشان  
 من احدهما واشان من الاخر وهو على  
 ثلثة اوجه وذلك ان يكون الارض مع  
 البذر او مع البقر او مع العمل من  
 احدهما والباقيان من الآخر والاول  
 جائز دون الاخرين اذ لا مناسبة بين  
 الارض والبقر وكذا بين الارض والعمل  
 وعن ابي يوسف جواز هذا فاذا صححت  
 فالمرج على الشرط ولا شيء للعامل  
 ان لم يخرج ويجزى من ابي عن الارب  
 البذر لان المفس عليه لا يخرج عن  
 ضرره وهو اهلاك البذر ومتى هضدت  
 فالمرج لرب البذر ولا يخرج من ارضه  
 او علم ولا يناد على ما شرط وعند  
 محمد يناد بالغا ما يبلغ ولو اوى رب  
 الارض والبذر وقد ذكرنا لما قلنا كرت  
 الارض

اذا قبلها

اذا قبلها للبذر فاشي له حكما ويسترضى ديانته وتبطل بوث احدهما خلافا للشافعي ذكره  
 في التحفة وتفسح بين مجموع الى بعضها هذا قبل ان يبت الزرع ولا يجب له شيء لانه لا قيمة  
 للمنافع وما قوما بالمرج وقد بطل بسبب الاستحقاق بالفسخ من اذ الحكم وجب ديانته  
 ان يسترضى العامل اما ان يبت الزرع ولم يستحصل لاتباع الارض لتعلق حتى المزارع  
 وان مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه اي اجر مثل ما نصيب  
 من الارض حتى يدرك ونفقة الزرع مثل الاجرة التي دعيه عن العمل عليه بالخصص  
 اي بقدر حصته كل واحد منهما كاجر الحصاد والرقاع والدوس والذرية فان شرط  
 على العامل فسدت لانه شرط على الف لمقتضى العقد فان الزرع اذا لم يدرك ينهي العقد  
 وعن ابي يوسف انه اي الشرط يصح وعليه الفتوى ذكره في التمه ولزمه للعامل قال  
 الامام الرشي في المبوط هذا هو الصحيح في ديارنا وفي الكافي وهو اختيار مشايخ  
 بلخ للعرق وان كان القيسين ياباه والا اصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على العامل  
 وما بعده فعليه بالخصص **كتاب الباقاة** هي عبارة عن العاقلة بلفظة  
 اهل المدينة وفي الشرح عقد على دفع الشجر حصته بالذكور بناء على ان اصل في هذا الباب  
 فان النقص انما ورد فيه وغيره ملحق به لحاجة الناس فلما يالف كاسيا في من التميم  
 ولا مجال له هنا بزياد قوله وغيره اذ ياباه قوله الى من يصلحه بجزء من ثمره ولو بديل  
 الثمر بالمرج لا يودي الى دخول المزارعة في حد المساقاة وهي كالمزارعة حكما وخلافا  
 فان حكم المساقاة حكم المزارعة وان الفتوى على صحة ما رواه باطلة عنده خلافا لما  
 وشرطا اراد الشرط التي يكن وجودها في المساقاة كاهلية العاقدين وبين  
 نصيب العامل والتمكية بين الاشجار وبين العامل والشركة فالمرج فاما

باب

باب

صدر

باب

فمنه لهما الفتوى اعم من الشرعي  
 لا يعمد كما تواتر صاحب الفتاوى منه



بيان البذر وكيفية فلا يمكن في المسافة وعند ان في وملك المسافة جائزة والمزارعة  
 انما يجوز في ضمن المسافة لان الاصل هو المزارعة والمسافة اشبه بها لان الشراكة  
 في الربح فقط وفي المزارعة لا يجوز الشراكة في مجرد الربح وهو اذا دعي البذر الى المدة  
 فانها تصح بلا ذكر استحقاقا لان لا ادراك الثمر وقتا معلوما عادة والثابت عادة  
 كالثابت شرطا وتقع على اول ثمر يخرج يخرج وادراك بذر الرطبة كادراك الثمر  
 الرطبة بالفارسية سبست تريعي اذا دفعها مسافة لا يشترط بيان المدة فيمتد  
 الى ادراك بذر لانه كادراك الثمر في الشجر قال في العناية بهذا اذا كان البذر  
 مما يرغب فيه وحده لانه يصير في معنى الثمر للشجر وفي الكافي لو دفع اليه اصول رطبه  
 ثابتة في الارض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد لان الرطبة ليست لها غاية  
 ينتهي اليها لوقتها ولكنها تنمو ما تركت في الارض بخلاف الثمر واذا تحققت هذه فقد  
 وقعت عا فساد ما قيل الغالب ان البذر فيها غير مقصود بل تحصد في كل سنة  
 ست مرات او اكثر وان اريد البذر تحصد مرة وترك في المرة الثانية الى ان يدرك  
 البذر خضيا لا يؤخذ البذر حتى ان يقع على السنة الاولى وذكر مدة لا يخرج الثمر  
 فيها يفد ومدة اي ذكر مدة يبلغ فيها وقد لا يصح فلو خرج في وقت مستحق فعلى  
 الشوط والافلا على اجر المثل ليعمل اي اجر مثل العامل المشاجر ليعمل الى ادراك  
 الثمر لا اجر مثل العامل المشاجر الى زمان ظهور فساد العقد فان اجر المثل يتفاوت  
 بقله المدة وكثرتها فانهم هذا فانه دقيق وتصح في الكرم والشجر والرطاب المراد  
 منها جميع البقول واصول البادبان والنخل ذكر الشجر مع انها مع ما سبق ثم ذكر  
 النخل مع دخوله في الشجر لان الشجر في نكاحها فيما عدا الكرم والنخل لانه انما تصح

هذا هو المستوفى في المسألة  
 في المسألة

في المسألة

فيها

فيها حديث خبير في غير ما بقي على القيس وعندنا تصح في جميع ما ذكره لاجل الحاجة اليه وان كان  
 فيه غمرا لا مدركا لانه يحتاج الى العمل قبل الادراك لابعده كما لمزارعة تصح اذا كان النزرع  
 بقلا ولا تصح اذا ادرك فان مات احدهما او مضت مدتها والثري يقوم العامل عليه  
 او وارثه استحقاقا دفع للضرر وان كره الدافع هذا على تقدير قيام ورثة العامل عليه  
 او ورثته هذا على تقدير قيام العامل نفسه في الكلام نشر على ترتيب التلف ثم ان يخص  
 بصورة الموت لا يتش في صورة انقضاء المدة ولا ينسخ الا بقدر وكون العامل  
 مريضا لا يقدر على العمل او سارقا يخاف على سفينته السفينة خفض النخل والجمع سعة ذكره  
 في الخوب او ثمره عذر ودفع قضاء مدة معلومة على ان يفسد ويكون الارض والشجر  
 عنها لا يصح لاشراط الشراكة فيها هو حاصل قبل الشراكة والثمر والفسد لوبت الارض  
 لانه غرس برضاء ورضاء صاحب الارض فصارت للارض وللأخرية غرسه واجر  
 عمله لانه في معنى قفيز الطمان لانه استيجار ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف وحيلة  
 الجواز ان يبيع نصف الارض بنصف الارض ويشتا ج صاحب الارض العامل  
 ثلث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نصيبه **كتاب البايح** هي حج ذبيحة  
 وهي اسم ما يذبح كالذبيح بالكسر والذبيح بالفتح مصدر ذبح اذا قطع الاوداج خرم ذبيحة  
 اي مذبح لم يذبح ذبيحة غيا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فليتناول الذبيحة  
 الحرمة والنية وكيفية قلت نعم الا ان حكمها يعلم مما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا حرم  
 ما لم يذكر حال كونه مذبوحا فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا حق وحكمه الى الفهم  
 اسبق وذكاة الضرورة جرح ابن كان من الجسد الرأس والاطراف داخلان في الجسد  
 دون البدن ولذلك لم يقل من البدن والاختيار ذبح بين الخلق واللبه هي المخزن الصدر

استخدم جان لانه يصدق كونه في الشفعة  
 فلفظ ادراك اول من استخذه من الشفعة  
 في حق العام الشفعة دون الشفعة  
 فاذا ذكر في كتاب الزكاة  
 من الثانية من ان السعي  
 ورق الجريد الذي يتخذ منه  
 المراح ليس بذلك ميتة  
 ما في السعي  
 لا بد من اداة الشفعة  
 وليس العام فيها ميتة

اكثر مما ذكر في البيع فليست  
 الحكم والارادة

صدر السعي  
 صدر السعي

تأنيده

قد مر هذا في كتاب الطلاق ميتة



وعودة الملقوم والمرئي والودجان ان في اقصى الفم قضاء هو الخلق وفيه مجريان  
 الاول موصوع من قدام وهو الملقوم ويسمى الشرحون قصبة الرية وهي مجرى النفس  
 والثاني موصوع من خلف ناحية الفقا على حر العنق ويسمى المرئي وفيه ينفذ الطعام  
 والشراب وهذا ما في كتب الطب ويوافق ما في المغرب والمجرى وديوان الادب من كتب  
 اللغة وما في شرح فخر الكرمي للقدوري وقال صاحب الهداية الملقوم مجرى العلف  
 والماء والمرئي مجرى النفس ويوافق ما في مبسوط شيخ الاسلام من ان المرئي عرق  
 هو مجرى النفس وما في تفسير صورة الارباب من الكتب من ان الملقوم مدخل الطعام  
 والشراب فلم يخرق فوق القدماء وافق بعضهم بالجواز لقوله عم الزكوة بين القلب واليمين  
 ويساعده رواية المبسوط وعبارة الجامع الصغير وهي لا يمس بالذبح في الطعن كلمة  
 واعلاه واسفله وحل يقطع اي ثلث منها اقامته للأكثر مقام الكل وهو بكل ما افرد  
 الاوداج وانهر الدم ولو بلبطة هي قشرة القلب ومروية هي جرابيض كالعين يذبح بها  
 كذا في المستقصى ويساعده في الصحاح الاسات وطرفا فاعين اما اذا كان منزوعين محل الذبيحة  
 عندنا ويكره الذبح ذكره في الحقايق وعندنا في الذبيحة مية لقوله عم كل ما انهر  
 الدم واقوى الاوداج الاسن والظفر وهو مطلق قلنا ذكره في آخره فانها مدي  
 الحبشة وهم لا يعقلون الاظفار ويحدون الانسان ويقالون باليدش والعنق فهو  
 محمول على غير المنزوع وذهب احد اشدقائه قبل الافجاع وكره بعده ارفقا بالذبح  
 والرج بالرفع عطف على الضمير في كره رجها الى الذبح وذبحها من قفا ما والنخع اي الذبح  
 الشدي حتى يبلغ النخاع وهو بالفارسية حرام مغز والسبح قبل ان يبرداي سكن عن  
 الاضطراب وشرط كون الذابح ممكنا او كلبيا ذنبيا او حريا قال الله تعالى وطعام الذين

هذا هو المرئي وهو المرئي

هذا هو المرئي وهو المرئي

هذا هو المرئي وهو المرئي

اولوا اللب حل لكم وذلك لانهم يذكرون اسم الله عليها قبل ذبيحتها ولو جمعونها او امرأة  
 او صبيا يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة بها والذبيحة اي شرايطها من فري الاوداج  
 ويضبط اي يقدر على فري الاوداج ويحسن القيام به كذا في الكافي وعبارة الهداية  
 ظاهرة فيه انما قال هذا لانه لو كان لا يعقل او لا يضبط لا يحل ذبيحته او اقلها  
 لاذبيحة وثني وبجوسي ومرد ومارك تسمية عدا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
 خلافا للشافعي واقوى حجة قوله تعالى لا احد فيها ادى الى تحريمها الى قوله اوفسقا اهل  
 لغير الله به يحل قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه فسق على ما اهل لغير الله  
 بوثنية قوله تعالى وانه فسق وايضا اذ لم يوجد هذا في المحرم يكون حلالا لا ضرورة  
 في المحل بل لاجله اذ يحل ان يعبر عن معنى يذكر اسم الله عليه بقوله لا يذكر اسم الله  
 عليه ولا يخفى ما فيه من القصور المحل لكان الفضاحة فاذا لم يحل فكون قل لا احد  
 ناز لا قبل ولا تأكلوا مما لا يلزم الكذب وان تركها ناسيا حل بعذر النسيان وقال مالك  
 في احاديث الروايتين عنه لا يحل في النسيان ايضا لظاهر ما ذكرنا في العهد فانه لا فصد فيه  
 ولكننا نقول في اعتبار ذلك من المرجح ما لا يخفى لان الانسان كثير النسيان والمرجح  
 مدفع والنقص المذكور غير مجرى على ظاهره اذ لو اريد به جرت الحاجة وظهر الانقياد  
 وارتفع الخلاف في الصدر الاول وما قوله تعالى لا تأخذنا ان نسينا فقل تعديرا دلالة  
 على عدم المخاظة لا يلزم منه الحل في متروك التسمية ناسيا كما لا يلزم من عدم المخاظة  
 على تعديرك ترك الواجب في الصلوة ناسيا تمام الصلوة وما يقال قوله عز اسمه الله  
 في قلب كل امرئ مسلم محمول على حاله النسيان انما يكفي في الجواب عن تسك الشافعي  
 لان الاحتجاج على ما ذكرنا لا يخفى وكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلوات عطفها

صدر السبع

ما ذكرنا

هذا هو المرئي وهو المرئي

صدر السبع

صدر السبع

صدر السبع



لقولهم باسم الله اللهم تقبل من فلان وحرم الذبيحة ان عطف نحو بسم الله واسم فلان  
 اي باسم الله وفلان وان فصل صورة ومعنى كالدماء قبل الاضجاع وقبل التسمية بالاب  
 به وجب تحريم الابل وكره ذبحها وذا البقر والغنم عكسه وقال مالك ان ذبح الابل او خر  
 البقر والغنم لا يحل ولزم ذبح صيد اسنانس وكيفية جرح نعم هو واحد لان قام وهو الحلال  
 الرابعة لو حش لو سقط في بئر ولم يكن ذبحه وقال مالك لا يحل الابل بالذكاة الا بالاختيار  
 ولا يحل جبين ميت وجد في بطن امه وعنده ما هو قول ان فعي اذا تم خلعته اكل ذكوة  
 الام ذكوة له ولا ذوات اب او مخلب المراد من ذى ناب الذي يصيد بنابه ومن ذى  
 مخلب الذي يصيد بخلبه لاكل ذى ناب ولا كل ذى مخلب فان الحماة لها مخلب  
 والبغير لها ناب والبقر كذلك كذا في مبسوط البردوي من سبع او طير السبع كل مخلف  
 منتهب جرح قاتل عاده عادة ذكر في الهداية والاشترات من صغار دواب الارض  
 واحدها حشرة والحملانية فيه خلاف مالك والبغل والخيل فيه خلافها وخلاف  
 ان فعي له قوله والخيل والبغال والحمير قيل الكراهية في الخيل عنده تنزيها وقيل  
 تحريم وهو الصحيح والضيع كفار وفيه خلاف ان فعي والزنبور والسمكات سنك  
 والابقع الذي ياكل الخيف الابقع ككلاء بيب والعداف ككلاء بيزرك والفيل  
 والبربع موش دشتي وهو حلال عند الشافعي وابن عرس راسه ولا حيوان مائي  
 سوى سمك لم يطف مشتق من طفا الى خف وعلى المصدر الطفو على وزن الفعول  
 ذكره في الطلبة وفيه خلاف الشافعي قال في التحفة ثم عندنا الطائفة على وجهين اما  
 ان مات بسبب حادث فانه يؤكل وما مات خف لا يؤكل والجريث والماراهين  
 الجريث نوع من السمك غير الماراهين كذا في المغرب وانما افرد بها بالذكر لكان الحفاء

من قال عبادة عن ذبح حيوان مخصوص ذكوات  
 من قال عبادة عن ذبح حيوان مخصوص ذكوات

فكونها

فكونها من جنس السمك ولكان الخلاف فيها لم يذكره صاحب المغرب وحل الجراد  
 وانواع السمك بلا ذكوة وغراب الزرع والعققي والارنبها معها اي مع الذكوة  
**كتاب الاضحية** افعله يجمع على اضاحي بتثنية الياء هي في الشرح يذبح  
 في يوم الاضحية بنية القرية وهي شاة من فرو وبقرة او بعير من السبعة ان لم يكن  
 للفرد اقل من سبع اما قال هذا لانه لو كان لاحدهم اقل من السبع لا يجوز عن احد  
 لان وصف القرية لا يتبرى وعند مالك يجوز عن اهل بيت واحد وان كانوا اكثر  
 من سبعة ولا يجوز عن اهل بيتين وان كانوا اقل منها ويقسم اللحم وزنا للجرافا  
 الا اذا ضم معه اي مع اللحم من الكارعه او جلده سواء كان في كل جانب شيء من  
 اللحم وشئ من الكارعه او يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد او يكون  
 في جانب لحم والكارعه وفي آخر لحم وجلده فلما يجوز صرف الجنب الى خلاف الجنب صح  
 اشتراك سنة في بقرة مثلية لاضحية استسنا وفي القيس لا يجوز وهو قول زفر  
 لانه اعد بالقرية فلما يجوز بيعها وجه الاستسنان انه قد يجد بقرة سنية ولا يجد  
 وقت البيع فالجاجة ماسة الى هذه او ذاك الاشتراك قبل الشراء واجب وعن  
 ابى حنيفة لا يشترك بعد الشراء به اخذ زفر فان مات احد سبعة وقال ورثة  
 اذ يجوز لعنه وعنه صح وعن ابى يوسف انه لا يبيع وهو القياس لانه يبيع بالتلفاق  
 فلما يجوز عن الغير كالاعتاق عن الميت وجه الاستسنان ان القرية قد تقع على الميت  
 كالتصدق بخلاف الاعتاق فان فيه الزلم الولاء على الميت كبقرة عن اضحية و  
 وقد ان وان كان احدهم كافرا او مريدا اللحم لان البعض ليس بقرية وهي  
 لا يتبرى ولا يجب الا على من عليه الفطرة لقوله علم من وجد سعة ولم يفتح فلا يتبرى

ما في السبع

من قال عبادة عن ذبح حيوان مخصوص ذكوات  
 من قال عبادة عن ذبح حيوان مخصوص ذكوات

يبيع عن الجماعة بطريق ابي ابي ذر  
 يبيع عن الجماعة بطريق ابي ابي ذر



مصلان وعند ان في هي سعة غير متاف انما قال هذا لانها لا تجب على المافر ذكره  
 في الهداية لنفسه للطفلة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عني بك لطفه في الفطرة  
 وجه الظاهر بسبب الفطرة راس موي ويلي عليه بل يضي عنه ابوه او وصيته من مال  
 واكمل منه الطفل وما بقي بدل بل يدق قدر حاجته ثم يبدل بما ينتفع به من الثوب  
 والخف لا بما ينتفع به بالاستهلاك كالجز ونحوه وذلك لان الواجب هو الازالة واما  
 التصديق بالتم تبرع ومال الصبي لا يحتمل التبرع فيسبغ ان يطعم الصغير ويدخله  
 ويستبدل لحمه بالاشياء التي ينتفع به الصغير مع بقاء عيائها كما في جلد الاخيصة كذا  
 في التحفة واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر واذنه قبل غروب اليوم الثالث وعند  
 الش في يجوز اربعة ايام وشرط تقديم الصلوة اي تقديم صلوة العيد عليها  
 ان ذبح في مصر وعند ذلك والشا في شرط اخر وهو ان يكون بعد نحر الامام وان  
 ذبح في غيره لان المقبر في هذا المكان الفعل لا مكان من عليه قال في الكافي دخل  
 وقتها بطلوع الفجر من النحر الا انه يشترط تقديم الصلوة على التضحية في حق اهل  
 الامصار حتى لا يجوز للمصري الذبح حتى يصلي الامام العيد لعدم الشرط لعدم  
 الوقت فاما اهل السواد فيكون بعد الفجر لانه لا صلوة عليهم ويعتبر الاخر للفقير  
 وضده والولادة والموت اي اذا كان غنيا في اول الايام فقيرا في اخرها لا تجب  
 عليه وفي عكس تجب وان ولد في اليوم الاخر تجب عليه وان مات فيه لا تجب عليه  
 وكره الذبح ليلا وان تركت اي التضحية ومضت ايامها تصدق الناذر وفقير  
 سراما لا صحيحة بها حية شاة كانت او غيرها والغني يقيتها سراما واولا لان وجوبها  
 على الناذر بالندرو على الفقير بالشراب يقيتها فاما الغني فالواجب يتعلق بذمته

تأيد السعة

صدر السعة

سبعة ايام من يوم النحر  
 سبعة ايام من يوم النحر  
 سبعة ايام من يوم النحر  
 سبعة ايام من يوم النحر

صدر السعة

تأيد السعة

صدر السعة

شري الاخيصة او لا وفتح الجذع من الضان لا خلاف في ان الجذع من الحفر لا يجوز  
 والجذع من الضان الذي اتى عليه اكثر الحول عند الاكثر وذكر في المبسوط اذا لم له  
 سبعة اشهر فوجده وبعد ذلك كذا في الكافي والثاني فصاعدا من الثلثة اي من ابل  
 والبقر واثاة ضانا كان او مغرا وهو ابن خمس من الابل وحولين من البقر وحول  
 من الشاة كالجاء هي التي لا قرون لها والحقي والنول وهي المجنونة دون العجاء  
 والعوراء والعجاء التي لا تشق اي ما يكون عجيفا الى حد لا يكون في عظامها بقي  
 اي مخ والعجاء التي لا تشق الى المشك ومقطوع يدها او رجلها وما ذهب اكثر من  
 اذنها او ذنبها او عينها واليه في تقديره عن ابي حاريج روايات ففي ظاهر الرواية  
 عنه وهي رواية هشام عن محمد انزاله على الثلث وفي رواية عنه الثلث وفي رواية  
 ابن شجاع عنه الرابع وفي رواية انزاله على النصف وهو قولها وفي كون النصف  
 مانعا روايات عنهما كذا في الكافي وطريق موفقة ذاب ثلث العين ان تشد  
 العين المؤفة بعد ان كانت جايعة فيقرب اليها العلف فينظر انهما من اي مكان  
 رأت العلف ثم تشد العين العجيحة ويؤب اليها العلف فينظر انهما من اي مكان  
 رأت العلف فينظر الى تفاوت ما بين المكانين فان كان ثلث فالذاهب الثلث  
 وان كان نصف فالنصف وهكذا ويأكل منها ويؤكل بكنس الكاف قال الجوهري  
 او كلك فلان اذا مكنته من ويبس من يشاء ونذبت الصدق بشها وتركه لذي  
 عيال توسعة عليهم والذبح بيد ان احسن والا امر غيره وكره ان يجرب كفاي  
 ويتصدق بجلده او يعمله الكراب وخف وفرو او يبدله باينتفع به باقيا لا  
 بما ينتفع به مستهلكا وكل ونحوه فان بيع اللحم او الجلد به اي بما ينتفع به مستهلكا

تأيد السعة

صدر السعة

صدر السعة

صدر السعة

صدر السعة



نصفه في بنته ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله ولو غلط بلا عزم والقياس ان لا يصح ويضمن لانه ذبح شاة غيره بغيره ذنب وجه الحسن ان كل واحد منهما يكون راضيا بفعل صاحبه فيكون ما ذبح فيه دالة فيقع الذبح عنه وينه صاحبه تقع لغوا حتى لو شاحا واراد كل واحد الضمان يقع الاضحية له وجازت عنه لانه ملكه بالضمان كذا في البدائع وصححت به الشبهة لبساة الغصب ان ضمنها اذا غصب شاة ففقي بها عن نفسه لا يجزئ لعدم الملك ولا عن صاحبها لعدم الاذن ثم ان اخذ ما صاحبها مذبوحه وضمنه نقصان فذلك لا يجوز عن الاضحية عنها وان ضمنه قيمتها حية فانها يجزئ عن الذبح لانه ملكه بالضمان من وقت الغصب بطريق الظهور والاستناد فصار ذابا شاة هي ملكه فيجزيه لكنه يأثم لان ابتداء فعل وقع مخطورا وهذا قول اصحابنا الثلثة وقال زفر لا يجزئ عن الذبح ايضا بناء على ان المفصوبات يملك بالضمان عندنا وعند زفر لا يملك وبه اخذ الشافعي لا الوديعه لان سبب وجوب الضمان ههنا هو الذبح والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فكان الذبح مصادفا ملك غيره فلا يجزئ بخلاف الغاصب فانه كان ضامنا قبل الذبح لوجود سبب وجوب الضمان وهو الغصب السابق وفي شرح مختصر القدوري للرازي بعد ما عرفت صدر الدين حام وقيل بجزيه لانه ضمنها بالاجتماع والله وجوابه ان الكلام في ذبح شاة الوديعه وعلى ما ذكر يكون المذبح مفعولا ولا وجه لان الذبح ذبح الوديعه قبل ان يغصب **كتاب الهيت** اما عنوان الكتاب بالاعقاب يافيه من المسائل لها اثباتا او نفيها ما كره حرام عند محمد ولم يلقظ به لعدم القاطع فعنده

هذا هو الوجه في قوله لا يجزئ عن الذبح

صدر السمع

هذا هو الوجه في قوله لا يجزئ عن الذبح

ما لزم

ما لزم تركه ان ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى حراما والاسمي مكرها كما به التميمي كان ما لزم الاثبات به ان ثبت ذلك بدليل قطعي يسمى فرضا والا واجبا وعندنا الى الحرام اقرب قال في التجنيس هو المختار وهذا هو المكره كراهية تحريم واما المكره كراهية تنزيهه فالى المثل اقرب **فصل** الاكل فرض ان دفع به هلكا وجوز عليه ان لم يمتد من صلوة قائما ومن صومه ومباح الى البيع ليزيد قوته وحرام فوفيه الا لقصه قوته صوم الفدا وليس له حتى ضيقه او كونه ذلك وكرهه لبن الامان فان حكمه حكم لحم وبول الابل وعند ابى يرفى كل شبهة للنداءى حديث العربيين وعند محمد يكل مطلقا لانه لو كان حراما لا ياكل به النداءى قال عزم ما وضع شفاكم فيما حرم عليكم وابو يوسف يقول لا يبيح حراما للفورة ولكن هذا التاويل انما يناسب ان لو قيل ما حرم عليكم ما وضع شفاكم فيه وابو ج يقول الاصل في البول الحريم وهو عزم قد علم شفاء العربيين وجاوا بالغيره عزم فالشفا غير معلوم فلا يكل والشرب والادمان والتطيب من اناء ذهب وفضة للرجل والمرأة لقوله عزم ما يخرج في بطنه نار جهنم الفس ورد في الشرب وعظم دلالة غيره وحل من اناء رصاص وزجاج وبكرو عقيق خلا فالشافعي ومن اناء مفقوض خلا قال ابى يوسف وجلسه عطف على الفمير في حل على مفقوض كرسيا كان او سريرا او سرجا متقيا موضع الفضة اي لا يكون الفضة في موضع الجلوس وكذا الاكل والشرب من الاثاء المفقوض اذا كان متقيا موضع الفضة بان لا يكون الفضة في موضع الفم ههنا عنده وعند ابى يوسف يكره مطلقا ومحمد قد قيل انه مع الاول وقيل مع الثاني وقيل قول فردكا فخر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع للحاجة الى قبوله

هذا هو الوجه

صدر السمع

صدر السمع

صدر السمع

هذا هو الوجه



في تحريرها في الشرع ومنها  
استدراكها في همت

كثرة المعاملات وكونه من اهل الشهادة في الجلالة او فاسق او عبدا او ضده في  
المعاملات كما لو قيل كما اذا اخبرني وكيل فلان في بيع منه ايكوز الشراء منه ويترأ  
ذلك فان قال شريت اللحم من مسلم او كتابي حل وان قال شريت من مجوسي حرم  
الريقين والصبي في الهداية والاذن كما اذا جاء بهدية وقال فلان اهدي اليك  
بهذه الهدية بكل قبوله منه او قال انا ما دون في التجارة يقبل بشرط العود الى الديار  
كالخبر عن نجاسة الماء فيستبرأ ان اخبر بها مسلم عدل ولو عبدا ويتجرى في الفاسق  
والمستور ثم يقبل بغالب رايه ولو اراق فيستبرأ في غلبه صدقه وتوضا فيستبرأ في كذبه  
فاحوط ومقدي دعي الى وليته فوجدته لعبا او غفاه الولية طعام الحوس واللقب  
اللهو والغنا بالمدة السماع لا يقدر على منعه يخرج البتة ليلا يقدر به النفس وغيره  
ان تعد غير قادر على المنع انما قال هذا لانه اذا كان قادرا عليه لا يجوز له ان يقعد  
ويأكل الا بعد المنع واكل جاز لان اجابة الدعوة سنة فلا ترك بسبب بدعة  
كصلوة الجنائز كحضرة النياحة لانه ان اراد مطلق الدعوة فلا ثم ان اجابتهما  
سنة وان اراد الدعوة على وجه السنة فلا يتم التقريب بل لان حق الدعوة يلزمه  
بعد الحضور لا قبل ولا يحضر ان علم من قبل وقال ابو ج ابييت بهذا مرة فحضر  
وذا قبل ان يقدر به ودل قوله على حرمة كل الملاهي لان الابتلاء بالمحرم  
يكون كذا قالوا وفيه نظر فان الابتلاء يستعمل فيما هو مخطور العواقب ولو كان  
مباحا ومنه قوله ع من ابتلى بالقضاء الحديث ثم ان الصبر على الحرام رعاية  
لحق الدعوة لا يجوز لان السنة ترك حذر اذن ارتكاب الخطور فالظن انه جلس  
موضا عن ذلك اللهو منكرا غير مستعمل فلم يتحقق منه الجلوس على اللهو ففعل هذا

تأجيل السبع  
تأجيل السبع

لا يكون

لا يكون مبتلى بحرام **فصل** لا يلبس رجل حري الا قدرا اربعة اصابع الى  
في الوضوء اراد مقدرا العلم روى انه عزم ليس جبهة مكشوفة بالحديد وعنده لا فرق  
بين حالة الحب وغيره وعند ما يحل في الحرب للمضرة وله الضرورة تندفع بالحملة  
ابريم وسداه غيره ويؤسسه ويفترقه لما روى انه عزم على مرقعة من حديد منها عذبة  
وكره محمد وذكر القدر في قول ابي يوسف معه والفقهاء ابو الثيب مع الحرج وقال  
الامام الحارثي ان اكثر ما يخافنا اخذنا بقول محمد لان ماله التجرة ذكره في الجمل مع يولي  
ويلبس ماسداه ابريم ولحمته غيره لان الحكم اذا تعلق بعلته ذات وصفين يضاف  
الى اخرها وجودها والحملة كذلك وعكس في حرب فقط للضرورة وهو ايقاع الية  
ودفع مضرة السلاح ولا يتجلى بذهب ولا بفضة الا بالجام ومنطقة وحلية سيف منها  
ومسار ذهب لتب فق وحل للمراة كلها ولا يتجمل بالجو والمديد والصف لکن يجوز  
ان لم يكن الخلف من الجو وتركه اي ترك التحم لغير الحكم اجت والى حكم سلطانا كان  
او قاضيا او غيرهما يحتاج الى الحتم ولا يشترط بذهب بل بفضة هذا عند وقال محمد  
لا يلبس بالذهب ايضا وذكر قول ابي يوسف مع كل منها وكره اليك الصبي ذهبا  
او حري كما كان في الحرام كذلك فان حرم شره حرام شرابه لا خرة لوضو يفتح  
الواو بنية البلى من الوضوء على الاعضاء او يخط وعند البعض بكرة ذلك لانه  
نوع تجر والصحيح انها اذا كانت للحاجة لا يكره وان كانت للتكبر بكرة ولا الهم هو الخط  
الذي يقعد على الاصبع او على الخاتم تذكر الشيء فعنده لا يكره لان فيه غرضا صليا  
فلا يكون عبثا بخلاف شد الخيوط او السلاسل او غيرهما على بعض الاعضاء كما هو  
عادة بعض الناس فانه مكره لانه عبث محض **فصل** ينظر الرجل من الرجل

صدر السبع

صدر السبع

تأجيل السبع  
تأجيل السبع  
من كلام صدر السبع  
من كلام صدر السبع

صدر السبع  
انما قال او غيرهما لان قال في النية  
ما حرج يحتاج الى الحتم كما ان في  
والسكان وقد هما

صدر السبع



سوى ما بين سرته الى ركبتة السرة ليست بعورة بخلاف الركبة وعند ان في العكس  
ومن عرسه وامته الحلال احترز بقيد الحلال عن الحرام كما اذا كانت مجوسية او مسكونة  
لغيره او محومة بالرضاع او المصاهرة لان اباحة النظر الى الفرج مبنية على حل الوطئ  
فيمتنع بالنظر الى فرجها ومن محرمه الى الكرسي والوجه والصدر والاق والعضد  
ان امن شهوته وشهوتها لا بد من هذا الرضخ به في البداية في قصر على الاول فقد  
قصر والافلا الى الظهر والبطن والفخذ كما عرفت فان حكم امه الفرج حكم الحرم  
لضرورة رؤيتها في ثياب المنة وما حل نظر امها حلست وليس ذلك ان اراد شراها  
وان خاف الشهوة هذا على ما ذكر في الجامع الصغير وبه اخذ القدوري في المختصر  
وذكر في المبوط كل ما يباح النظر منها بباح مته منها اذا امن الشهوة على نفسه  
وعليها وامته بلغت لا تعرض في ازار واحد ومن الاجنبية الا وجهها وكيفية فقط هذا  
في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان كل النظر الى قدمها اذا لم يكن النظر عن شهوة لما مر في كتاب  
الصلوة ان القدم ليس بعورة ووجه الطان في الصلوة ضرورة ولا ضرورة في نظر  
الاجنبى الى القدم بخلاف الوجه والكف وكذا السيد فانها في النظر الى قدمها كاجنبية  
في حق عبده فان خاف اي الشهوة لا ينظر الى وجهها الا لاجبة كقاض يحكم وشاهد  
يشهد عليها ومن يريد نكاح امراة او شراء امته ورجل يد او يها طبيب كان او جازفا  
فان هو لا يحل لهم النظر مع خوف الشهوة لاجبة فينظر الى موضع مرضها بقدر  
الضرورة وينظر المرأة من المرأة كالتجسس من الرجل وكذا من الرجل ان امت شهوتها  
والحق والعجوب والمخت في النظر الى الاجنبية كالنظر الى يمينه عن امته بلا اذنها  
وعن ارسه به القول ان يطأ فاذا قرب الى الاثر لا افرج ولا ينزك في الفرج ومن ملك

ما في السرة

ما في السرة

صدر السرة

صدر السرة

استماع

ما في السرة

استماع امته بشراء او نحوه كالوصية والارث وكذا زاد قيد الاستماع لحرارة  
عن امته كانت تحت نكاح المشتري قبل الشراء فانه لا يجب الاستبراء اذا اشترى اما فان  
سبب وجوب حدوث ملك الاستماع بملك اليمين ذكره في التحفة ولو بغيره او مشرة  
من امراة او عبده لانه لا يملك استماع مشرته وان ملك رقبته اذا كان ما ذوقا مديونا  
مستوقفا او محمها اي محرم الامته لكن غير ذي رحم حتى لا يعق عليه او من مال صبي  
اضاف الشراء الى مال لعدم صحته من حرم عليه وطها ودواعيه حتى يستبرأ بكيفية  
فمن يحض وشهر في ذات شهر ويوضع الحمل في الحامل فان الحكم في الاستبراء توقف  
برادة الرحم صيانة للماء المحرم عن الاضطاط وذلك عند حقيقة الشغل او توهمه  
بماء محرم كنه امه حتى فاديد الحكم على امه ظاهر وهو استحاث الملك وان كان عدم  
الوطئ معلوما كما في بعض الصور التي عدا بوقته ولو بغيره فان الحكم تراعى في الجنس  
لان كل فرد فرد ويد عليه انهم ينكرون الفلق الولد الواحد من ما بين لعدم  
امكان الاضطاط بينهما علم امته في باب التدبير والاستيلاء فكيف بنوا بهن حكمه الاستبراء  
على جوارده واما قبل ان الحكم لا تدعى في كل فرد لكن تراعى في الانواع المصنوعة  
فاذا كانت الامته بكرا او مشرته ممن لا يثبت نسب ولد امته ينبغي ان لا يجب لان  
عدم الشغل بالماء المحرم متيقن في هذه الانواع لان احرام الماء يكون الولد  
ثابت بالنسب فندفع بان يقال ان توهم الشغل ثابت في البكر وفي المشرته ممن لا  
نسب له بامته اما في الاول فلما مر واما في الثاني فلما ذكر في الكا في ان المعبر التوهم  
سواء كان من المالك او من غيره لا يقال اذا كان الشغل من غير المالك كان  
من الزنا ونكاح المشرية ووطئها جائز بلا استبراء لان الشغل من غير المولى لا يلزم

صدر السرة

صدر السرة  
اعادتها عارة الحرام  
ولا حاجة الى الاستبراء

مصدر السرة

عنا انما قال في بعض الصور لان في بعضها  
غير معلوم فان في البكر احتمال وصوله  
الماء الى الرحم قائم ذكره في المحيط

عنا  
الملك الوطئ ولم يفتد بها لاجابة  
الى المولى لانه لا يثبت سبب ببعض  
الصور المرادة منه

عنا  
كلام صدر السرة مغلغل بها فاصلى فيه



صدر السيرة

ان يكون من الزنا لجواز ان يكون تزويج المالك لا بائيل انما ثبت بقوله عوم  
 في سبائا او طاس الا لا توطأ الجاني حتى يضمن حملين ولا الهالي حتى يستبرئ  
 بحبضه فان الباي لا يخ من ان يكون فيها بكر او مبينة من امرة ونحو ذلك ومع هذا  
 حكم النبي عموما فانما قلنا فنقص بالحكمة فاذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سائر  
 اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع لان الاعتراف  
 المذكور ليس على الحكم حتى ينفذ ببيان وجهه بوجه عام بل على الحكمة بانها لا تصلح حكمه  
 لعدم الطراد ما يحسب الانواع المضبوطة ولم تكف حيفه ملكها فيها ولا التي قبل القبض  
 ولا ولادة كذلك ويجب في سواها انما الاستقصاء هو له لان الملك ثم له الاتان والحكم  
 يضاف الى العلة القوية لا عند عود الابعة وزد الفصوية والمتابعة وفك المهر  
 لانه لم يوجد أحداث الملك وخص حيلة اسقاط الاستبراء عند ابى يوسف خلافا  
 لمحمد واخذ بالاول ان علم عدم وطئ بايها في ذا الظهر وبالتالي ان قد بها وهي ان  
 لم تكن تحته من منع نكاحها سواء كانت حرة او اربع من الاماء ان نكحها ثم يشترها  
 بعد تسليمها المولى اليه ذكره هذا ليقيد في الخيئة ولا بد منه كيلا يوجد القبض  
 بحكم السراء بعد فساد النكاح وانما يسقط الاستبراء بالذكر لانه بالنكاح لا يجب ثم  
 اذا اشترى زوجة لا يجب ايضه وان كانت ان ينكحها البايع اى ان كانت تحته مائة  
 فالجيلة ان ينكحها البايع رجلا ثم يشترى المشتري ثم يطلق الزوج قبل الدخول فانه  
 لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوبة الفير ولا يكل وطها فلا استبراء واذا اطلق الزوج  
 قبل الدخول حل للمشتري وح لم يوجد حدث الملك فلا استبراء او المشتري قبل  
 قبضه ثم يقبض ثم يطلق الزوج اى ينكح المشتري قبل القبض رجلا ثم يقبضها

صدر السيرة

ما في السيرة

ما في السيرة

ما في السيرة

ما في السيرة

هذا ما في السيرة  
 من ما في السيرة  
 من ما في السيرة  
 من ما في السيرة

ثم يطلق

ثم يطلق الزوج فان الاستبراء لا يجب بعد القبض اذ لا يكل وطها لانه منكوبة الفير  
 واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدث الملك ومن فعل بشهوة احدى دواعي الوطئ  
 هي القبلة والوطئ بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة فلا حاجة الى قيد بشهوة بل لا وجه  
 له لانه غير معتبر في القبلة بامتنع لا يجان نكاحا حرم عليه وطها بدواعيه لان لدواعي  
 الوطئ حكم الوطئ حتى يجرم احدها عليه بزال ملكه عنها كذا او بدخولها تحت نكاح الفير  
 لم يقبل حتى يجرم احدها لان المعتبر حرمة احدها عليه سواء كانت بفعل المولى او لا  
 كما اذا استولى الكفار عليها فخرجت عن ملكه لا بفعله وكونه قبيل الرجل وعاقبة في ازار  
 واحد وجائز مع قبض كصافته ذكره الطحاوي ان هذه اقوال ابى ح ومحمد وقال ابو يوسف  
 لا يمس بالقبيل والمعاقبة وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليها غير الازار واذا كان  
 عليها قبض اوجبه فلا بأس به بالاجماع قال صاحب الهداية وهو الصحيح واخاره  
 المحقق في المقاييس ان كانت القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل وكره  
 بيع العذرة خالصة ومصح في الصحيح مخلوطة في الهداية هو المردى عن محمد وهو الصحيح  
 كبيع الرقيق قال في الحقائق يجوز بيع الرقيق عندنا وكرهوا بيع العذرة الا اذا كان  
 مغلوبا بالتراب وعند الشافعي لا يجوز بيع شيء من النجاس والاتفاق على ملوطينا بالنجاستها  
 قال في التبيين والصحيح عن ابى ح ان الاتفاق بالعذرة الخالصة جائز وجاز اخذ  
 دين عياكا فمن ثمن حره بخلاف المسلم اى بخلاف دين على المسلم فانه لا يؤخذ من ثمن  
 حره لان بيعه باطل فالثمن الذي اخذه حرام الا اذا وكله ذميا فانه يجوز توكيله  
 ذميا ببيع حره عنده خلافا لما وكله المصحف بالرفع عطف على اخذ دين ودخول  
 الذي مسي الى مسجد كان وقال مالك يكره ذلك في كل مسجد وقال الشافعي

ما في السيرة

صدر السيرة  
 وخالف المهرود فاقب سببه

ما في السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة  
 فاقبل الخلاف فيكون للمعدة  
 واما بالشهوة فلا تنكح في الوطئ  
 بالاجماع منقول في مسند

صدر السيرة

ما في السيرة  
 لا بد من هذا الاشياء حتى  
 ينطبق ما ذكرنا على حكمه







معقدو  
ص

الابل حتى لا يحبس بالوجع والعطش فكيف يغيرها وجعل الفل في عتق عبده وبيع  
ارض ملكه واجارته لان ملكه حرام وقال لا يجوز لان ارضها مملوكة وقوله في دعائه  
بمقدون من عرشك في المسئلة عبارتان متعقدتان لا تشك في كرامته الثانية لانه من العتق  
وكذا الاولى لا يهاجمه تعلق غرة الدين بالورش وعند ابي يوسف يجوز الاول للدعاء  
الماثور وجوز رسلك وانبيائك اذ لاحق لاحد على الدين وتغير المصنف الا للبعث  
فانه حسن لهم واحتكاك رقت البشر والبهائم في بلد نصير باهلهما لا جمل ولا شاة في الاشياء  
التي هي قوت الناس والبهائم قول ابي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى كذا في الكفاة وعند ابي  
كل ما اختلفت عليه حجة فهو احتكاك وعن محمد لا احتكاك في الثياب ومدة الجلوس قليل  
مقداره بربعين يوما وقيل بالنهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن يا نعم وان قلت  
المدة ويجب ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوة اهله وان لم يفعل  
عذر والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا لان ملكه ارضه ومملوكة من بلد اخر  
هنا عنده وعند ابي يوسف كل ذلك مكروه وعند محمد كل ما يوجب منه الى المصنف  
فهو في حكم المهر ولا يسو حاكم هو من سقن النار اذ ارفعها لان السر يوصف بالارتقاء  
من النار الى الارباب عن القيمة فاحشا في عيشة اهل الرأي  
وقال مالك على العوالي التسع عام الفداء ولم يشترط الشرط المذكور **كتاب**  
**احياء الموات** الحية نوعان حساسة ونامية والمراد منها النامية من فوائده  
خواهر زاده وفي الخلاصة وتفسير احياء الموات ان يبنى عليها او يفرس او يكرها  
او يقيمها هي ارض بلا نفع الا لنفع ماؤها او غلبت عليها او كونها كما اذا نزلت  
او صارت بسمه عادية اي يقيم خارجا كما انها اخربت في عهد عاد او ملوك كذا في السلام  
اي يقيم

لا يوف

لا يوف مالها بعبدة من العام لا يبيع صوت من اقصاده وعند محمد ما كان مملوكا كالمسلم  
او ذميا لا يكون مواتا بل في ذالم يوف مالها يكون لعامة المسلمين ولو ظهر ملكها  
نزل اليه وفيمن نقصان الارض والبعد عن العام شرط ابي يوسف خلافا لمحمد  
من احياء ملكه ان اذنه الامام ولو ذميا والاي وان لم ياذن الامام فلا وعند  
اذن الامام ليس بشرط ولم يجز احياء ما عدل بغيره الماء وجاز عوده وان لم يجز  
اي عود الماء جاز ومن جاز ارض التجره اعطاهم سمي بالانتم كانوا يملكون بوضع  
الاجار حول او يملكونه بغيرهم من احيائها ولم يسمي بالانتم سمي دفعها الامام الى غيره  
عن محمد ان كرها وسقاها فهو تميم واحياء وان فعل احدها فهو تميم بغير  
ومن حفر بئر او بئر بالاذن فله حريها للعطن والناضح العطن مناح الابل ومبرها  
حول البئر وبئر العطن التي تخرج الماء منها باليد والناضح البعير الذي يستقي به وبئر  
الناضح التي يترج الماء منها بالبعير كذا في الموطأ اربعون ذراعا وعندهما ان كان  
للعطن فاربعون ذراعا وان كانت للناضح فتكون ذراعا من كل جانب في الصحيح  
كذا في الهداية والكا في غيرهما اصره بما قيل ان المراد اربعون ذراعا من الجانب  
الاربعة وللعين حسنة كذا في كل جانب والزراع هو الكسرة وهو س  
قبضة وكان ذراع الملك سبع قبضات فكسرة منه قبضة ومنع النعير من الحفر فيه لافيا وراه  
وله اي للذي حفره منتهى حريم الاول الحريم من ثلثة جوانب دون الاخرى دون الجانب  
الاخر لبق ملك الاخر الاول فيه وللقناة هي مجرى الماء تحت الارض حريم بقدر يصلحها  
وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق الحريم وقيل هو عند ما وعده لا يريم لها لم يظهر  
الماء على الارض لانه في التحقيق فيعتبر بالنهر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء على الارض

٤٦٠

ما في التسمية  
سمي بالانتم الذي لا يكون بوضع  
الاجار حريم  
صدر التسمية  
صدر التسمية  
صدر التسمية  
ما في التسمية



هو بمنزلة عين فواره فيقدر حريم خصائه ذراع ولا حريم لنهر في ارض غيره الا بحجمه عند  
 له من ماء النهر يمشي عليها ويلقي عليها الطين وكذا في ارض موات ففساء بين نهر رجل  
 وارض لآخر وليست مع احد اي ليس في يد احد هب ان لم يكن لواحد منها عليه عرس  
 ولا طين ملقى وانما قال هذا لانه ان كان فهو لصاحب الشغل لصاحب الارض  
 وقال لصاحب النهر حريم ملقى طينه وغير ذلك ثم يحتمل ان يكون ان حريم مقدار نصف  
 بطن النهر من كل جانب وعن محمد مقدار بطن النهر من كل جانب وهذا ارفق بالناس  
 كذا في الهداية **فصل** الشرب في اللغة النصب من الماء وفي الشريعة  
 نوبة الانتفاع من الماء سقيا للمزارع او الدواب ذكره في الحطب واشتد شرب بني  
 ادم والهايم ولكل حقها في كل ماء لم يحرز باناء او حب سقى ارضه من البحر ونهر عظيم  
 كجبله ونحوه وسق نهر الارض منها او نصب النهر ان لم يقصر بالعامة لاسي دوابه  
 ان خيف تحريب النهر لكثرها وارضه بالجر عطف على دوابه وشجره من نهر غيره و  
 وبزه الا بالاذنه وله سقي شجره وحضره داره بجماعة في الاصح وكري نهر لم يملك من بيت  
 اهل فان لم يكن فيمنه شي ففعل العامة فيجب الامام الناس على كبره ان امتنعوا عنه  
 وكري نهر ملك على اهل من اعلاء على اهل الشفة ومن جاوز من ارضه بئر اي كل  
 شريك جاوز الدين يكون النهر من ارضه لم يكن عليه كرى بانه النهر وقالوا عليهم كبره  
 من اوله الى اخره بالخصص وفتح دعوى الشرب بل ارض هذه استحقاق والقياس ان  
 لا يصح لانه مجهول جهلا لا تقبل الاعلام وجه الاستحسان ان يملك بغير ارض  
 بالارث والوصية وقبض الارض دون الشرب فيبقى له الشرب وحده وهو غير  
 مرغوب عنه فتصح الدعوى وان احتضم قوم في شرب بينهم قسم بقدر اراضيهم

من ماء النهر يمشي عليها ويلقي عليها الطين وكذا في ارض موات ففساء بين نهر رجل

ما في الشريعة  
 صدر الشريعة  
 صدر الشريعة  
 ما في الشريعة

م

ومنع الاعلان منهم من ينكر النهر وان لم يشرب بدونه الا برفاههم وكل منهم من شق النهر  
 ونصيب الرعي او داله اوجر عليه بلا اذن شريكه الارضي ومنع ذلك بان يكون  
 بطن النهر وجانبه ملكا له والآخر حق السيل ولا يقصر بالنهر ولا بالماء ومن تولى  
 فم النهر ومن القصة بالايام وقد كانت بالكوى هي جمع الكوة وهي روزن البيت  
 استقيت للثقب التي ثقب في الخشب ليحرق الماء فيه الى المزارع والجداول وانما  
 يمنع لان القديم يترك على قدمه ومن يوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها منه شرب  
 لانه اذا تقدم العهد يستدل به على ان حق تلك الارض والشرب يورث ويوصى  
 بالانتفاع ولا يباع ولا يورج ولا يوجب ولا يصدق ولا يجعل مهورا وبذل صلح  
 ولا يضمن من ملك ارضه فنزلت ارض جاره او غرق ولا من سقى من شرب غيره  
 قال الامام البزدي رجل تلف شرب انسان بان سقى ارضه شرب غيره ضمن  
 وتفسير ضمان الشرب على ما ذكره الامام السرخسي في المبوط انه ينظر لكم يشترى لوكا  
 بيعه جائزا وقال الامام الموف بنواهر زاده لا يضمن وعليه الفسوق كذا في الخلاصة  
**كتاب الاشربة** في اللغة اسم لكل ما يشرب من المايعات وفي اصطلاح  
 الفقهاء ما حرم شربه وكان مسكرا حرم الخمر وهي التي من ماء غلب غلا واشتد هذا  
 الاسم خص بهذا الشرب باجماع اهل اللغة وقال بعض الناس هو اسم لكل مسكر لانه  
 مشتق من نما مرة العقل وهو موجود في كل مسكر قلنا انما سمي خرا لانه لا يفيده  
 العقل ولو سلم انها نما مرة ولكن وضعها شخصي لا نوعي كالخمر فانه اسم خاص بالكوب  
 لا لكل مظهر وان كان التسمية باعتبار معنى الغلور وهذا هو الظاهر من الهداية  
 واما ما قيل ان اللغة لا يجري فيها القياس فلا يجدي نفعها هنا لما عرفت ان منسكرا الفهم

من ماء النهر يمشي عليها ويلقي عليها الطين وكذا في ارض موات ففساء بين نهر رجل

صدر الشريعة



غيره او قذف بالزبد وعندهما اذا اشتد اي صار مكر لا يشترط قذف الزبد  
ثم ان عينها حرام وان قلت ومن الناس من قال السكر منها حرام لا عينها وهو مردود  
بان الشرع ستمها رجا وعليه اجماع الامة ثم انها نجس نجاسة غليظة كالبول وليكن  
مستحبا وسقط تقويمها في حق المسلم لا باليتها عنها ويجرم الانفعال بها ويؤثر فيها  
وان لم يسكر ولا يؤثر فيها الطبخ ويجوز تحليلها خلافا للشافعي هذه عشرة احكام كالمطبخ  
وهو ما عنب طبخ فذهب اقل من ثلثه هذا مع وفق ما في الهداية وقال صاحب النخبة  
انه اسم لثلاث وهو المطبوخ من ماء العنب بعدما ذهب ثلثه وبقي الثلث وصار  
مكرا وما طبخ من ماء العنب وذهب منه اقل من الثلثين وصار مكر اسم ابافق  
ويوافق هذا ما في الحقايق وعلاها نجاسة وتقع الترم يبل اي السكر لان السكر  
هي التي من ماء الرطب بعد ما غلا واشتد وقذف بالزبد عنده وعندهما اذا غلا وان لم يسكر  
غليظا ذكره في التحفة ويقع الزبيب نبيذ اذا غلت واشتدت الضمير يرجع الى الطلاء  
ونقع التمر ونقع الزبيب وعند اوزاعي الطلاء يباح وكذا يقع الزبيب وعند  
شريك الكرم يباح لقوله لا يجوزون منه سكر او رزقا حنا قلنا توصيف العطوف  
بالحسن لا يخرج عن الدلالة على ان المعطوف عليه يفي بما هو لاهلنا فان قلت اليس  
امتنا قلت نعم الا انه مثوب بالتوبيع ثم ان الخلاف بينه وبين صاحبه الخلاف  
في الحرمة والخمير طبعية فكيف مستحبا فقط وحل المثلث الغني مشددا وهو  
ما طبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث وهو حل عند الكل ما دام  
خلو فاذا غلا واشتد وقذف بالزبد فكذلك عند الشيعين وقال محمد قليله  
وكثيره حرام وهو قول الشافعي والفتح المكرمه بيقين او غالب الرأي حرام

صدر السبع  
بسم الله الرحمن الرحيم  
ما ذكره

بسم الله الرحمن الرحيم  
ما ذكره

صدر السبع

عنه

عندهم وهذا الخلاف فيما اذا قصد به استمراء الطعام والداوى والتقوى على طاعة  
الله تعالى اما السكر منه حرام سئل ابو حفص الكبير عن هذا فقال لا يكره شره قليل له  
خالفت الشيعين فقال لا لانها يكرهان للمستمر والناس في زماننا يشربون الخمر  
والنبيذ وشرب الخمر لا يكره اجماعا كذا في الحقايق ونبيذ الخمر والزبيب مطبوخا  
ادنى طبخة وان اشتد اذا شرب بالم يسكر بل هو وطرب اي انما يكره منه الا شربه  
اذا شرب للقصد للهو والطرب بل للتقوى ولم يبلغ حد السكر والحيطان هو  
ان يجمع بين ماء الخمر والزبيب ويطبخ ادنى طبخة ويترك الى ان يغلي ويشد هذا  
ايضا يكره بل هو وطرب ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والزرة وان لم يطبخ  
بل هو وطرب وحل الخمر ولو بعلاج بالقاء شئ فيها كالمخ والخل وقال الشافعي ان  
التحليل اذا كان بالقاء شئ فيها لا يكره الخمر قول واحد وان كان بدونه ففيه قولان  
والنبيذ في الدباء هو القرح والخمر هو الخمر والحرق هو الخمر وهو الخمر المطلى  
بالزرق والنقيع هو الخمر الذي يكون من الخشب المنقور اعلم ان هذه الظروف  
كانت مختصة بالخمر فلا حرمت الخمر من النبيذ عدم استعمال هذه الظروف لان في شربها  
بشرب الخمر والاما ايج بعد زمان ولا لانه كان فيها الخمر والالهان الحكم مخصوصا  
بما دخل فيه الخمر بل تشديد او تغليظا في باب تحريم الخمر في الابداء لانه انما  
فلما مضت مدة اباح النبي عدم استعمال هذه الظروف لان الناس تركوا شرب  
الخمر واستقوا الامر فزال التشديد بعد حصول المقصود وكره شره بدرى الخمر  
والامتناع به وكره الانفعال به مطلقا وانما خفف الامتناع لانه لا يكره التحسين  
الشعير والمراد بالكره الحمة لان فيه اجزاء الخمر هذا هو المفهوم من الهداية

صدر السبع



صدر السيرة

وقيل ذكر لفظ الكراهة لا الحمة لعدم النص القاطع ولم يدر هذا القائل ان اذا تحقق وجود بعض اجزاء التحريمية يتحقق فيه النص القاطع لان الوارد فيه من النص والامام لا يفرق بين قليل وكثير ولا يحد شاربه باسكركم خلافا لثانيه لانه شرب جزء من الخمر ولو ان في الخمر ما يحد بشرب القليل لان قليل الخمر يدعى الى الكثير ولا كذلك في الدردق فاشبه غير الخمر من الاستربة المسكرة ولا حد فيها الا بالسكر

**كتاب التعليم** هو المنع بقواعده او بجناسه يحل صيد كل ذي ناب ونخيل قدرته الذبايح معنى ذي الناب وذو الخلب من كلب وباز ونحوها والخنزير مستثنى لانه نجس العين فلا يجوز الانتفاع به وعن ابي يوسف انه استثنى من ذلك الاسود والذب لانها لا يعلمان للغير الاسد لعلو منته والذب لحاسه والحي بها بعضهم الهداة لحاسه فان قلت فبح لا يوجد في واحد منها شرط التعليم فالحاجة الى الاستثناء قلت بل الحاجة قائمة اذا لوجه لان يقال يحل صيد كل ذي ناب ونخيل بشرط التعليم مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في بعضه كما لا وجه لان يقال يحل حيوان طائر بشرط ان يحرك جناحيه مع عدم الاحتمال لتحقيق ذلك الشرط في بعضه بشرط علمها وجرهما الى موضع منه لا بد من الجرح في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يشترط ذلك وارسال سلم او كتابي اياها ميتا المراد من التسمية ما يقع الحكيمه فالشرط عدم تركها عمدا عما تمتنع متوخش يוכל بشرط تحقيق الحكم المذكور ان يكون منسعا اي قادرا على الامتناع بالقوايم اذ الجناحين متوخش فالذي وقع في الشبهة اوسقط في البراوستنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور وان لا يشترط كلب العلم كلب لا يحل صيده ككلب غير معلم وكلب المجوس وكلب لم يرسل للصيده او ارسل له

صدر السيرة

وترك

وترك التسمية عمدا ولا يطول وقفته بعد ارساله لانه اذ طال وقفته بعد ارساله لا يكون الا صطيحا مضافا الى ارساله ويعلم العلم بترك اكل ذي ناب ثلث مرات ورجوع ذي خلب بدعائه وان اكل منه ذو خلب اكل لان اكل ذنوبه ولا ما اكل منه بعد تركه ثلث مرات ولا ما صاد بعده اي بعد ما اكل حتى يتعلم اي يترك الاكل ثلث مرات او قبله وبقي في ملكه اي لا ياكل ما صاد قبل الاكل اذ بقي في ملك الصياد من شرط الحل بالروى التسمية حقيقة او حكما بان لا يتركها عمدا والجرح وان لا يقع تركه ان غاب متى علمه اذ وقع التسميم بالصيده فتأمل حتى غاب عنه ولم يترك في طلبه حتى اصابه اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل لان في وسعه ان يطلبه لانه يدركه قبل ان يموت وفي الثانية من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن عباس كل ما صحت ودع ما غبت والاصا ما رايت والناما ما توارى عنك وقدرى عن النبي عزم كره اكل الصيد اذا غاب عن الراى وقال لعل هولاء الاضن قتلته وهو حجة على ما كان في قوله ان ما توارى عنه اذا لم يبت يحل فاذا بات ليلة لا ياكل فان ادركه المرسل او الراى جيا المراد انه ادركه وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبح ذكاه اي يجب تذكيته حتى لو تركها يحرم فان تركها اي ترك التذكية مع القدرة عليها عمدا فمات امان لم يتمكن منها ففي المتن اشارة الى حله كما روى عن ابي حنيفة وكذا عن ابي يوسف وهو قول الشافعي وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كانت حيوة مثل حيوة المذبح فلا اعتبار لها فلا يجب تذكيته واما المتروية واخوانها وذواته التي مرضت فالفتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها حيوة قليلة

سنة ١٢٠٢ هـ  
١٢٠٣ هـ  
١٢٠٤ هـ  
١٢٠٥ هـ  
١٢٠٦ هـ  
١٢٠٧ هـ  
١٢٠٨ هـ  
١٢٠٩ هـ  
١٢١٠ هـ  
١٢١١ هـ  
١٢١٢ هـ  
١٢١٣ هـ  
١٢١٤ هـ  
١٢١٥ هـ  
١٢١٦ هـ  
١٢١٧ هـ  
١٢١٨ هـ  
١٢١٩ هـ  
١٢٢٠ هـ  
١٢٢١ هـ  
١٢٢٢ هـ  
١٢٢٣ هـ  
١٢٢٤ هـ  
١٢٢٥ هـ  
١٢٢٦ هـ  
١٢٢٧ هـ  
١٢٢٨ هـ  
١٢٢٩ هـ  
١٢٣٠ هـ  
١٢٣١ هـ  
١٢٣٢ هـ  
١٢٣٣ هـ  
١٢٣٤ هـ  
١٢٣٥ هـ  
١٢٣٦ هـ  
١٢٣٧ هـ  
١٢٣٨ هـ  
١٢٣٩ هـ  
١٢٤٠ هـ  
١٢٤١ هـ  
١٢٤٢ هـ  
١٢٤٣ هـ  
١٢٤٤ هـ  
١٢٤٥ هـ  
١٢٤٦ هـ  
١٢٤٧ هـ  
١٢٤٨ هـ  
١٢٤٩ هـ  
١٢٥٠ هـ  
١٢٥١ هـ  
١٢٥٢ هـ  
١٢٥٣ هـ  
١٢٥٤ هـ  
١٢٥٥ هـ  
١٢٥٦ هـ  
١٢٥٧ هـ  
١٢٥٨ هـ  
١٢٥٩ هـ  
١٢٦٠ هـ  
١٢٦١ هـ  
١٢٦٢ هـ  
١٢٦٣ هـ  
١٢٦٤ هـ  
١٢٦٥ هـ  
١٢٦٦ هـ  
١٢٦٧ هـ  
١٢٦٨ هـ  
١٢٦٩ هـ  
١٢٧٠ هـ  
١٢٧١ هـ  
١٢٧٢ هـ  
١٢٧٣ هـ  
١٢٧٤ هـ  
١٢٧٥ هـ  
١٢٧٦ هـ  
١٢٧٧ هـ  
١٢٧٨ هـ  
١٢٧٩ هـ  
١٢٨٠ هـ  
١٢٨١ هـ  
١٢٨٢ هـ  
١٢٨٣ هـ  
١٢٨٤ هـ  
١٢٨٥ هـ  
١٢٨٦ هـ  
١٢٨٧ هـ  
١٢٨٨ هـ  
١٢٨٩ هـ  
١٢٩٠ هـ  
١٢٩١ هـ  
١٢٩٢ هـ  
١٢٩٣ هـ  
١٢٩٤ هـ  
١٢٩٥ هـ  
١٢٩٦ هـ  
١٢٩٧ هـ  
١٢٩٨ هـ  
١٢٩٩ هـ  
١٣٠٠ هـ  
١٣٠١ هـ  
١٣٠٢ هـ  
١٣٠٣ هـ  
١٣٠٤ هـ  
١٣٠٥ هـ  
١٣٠٦ هـ  
١٣٠٧ هـ  
١٣٠٨ هـ  
١٣٠٩ هـ  
١٣١٠ هـ  
١٣١١ هـ  
١٣١٢ هـ  
١٣١٣ هـ  
١٣١٤ هـ  
١٣١٥ هـ  
١٣١٦ هـ  
١٣١٧ هـ  
١٣١٨ هـ  
١٣١٩ هـ  
١٣٢٠ هـ  
١٣٢١ هـ  
١٣٢٢ هـ  
١٣٢٣ هـ  
١٣٢٤ هـ  
١٣٢٥ هـ  
١٣٢٦ هـ  
١٣٢٧ هـ  
١٣٢٨ هـ  
١٣٢٩ هـ  
١٣٣٠ هـ  
١٣٣١ هـ  
١٣٣٢ هـ  
١٣٣٣ هـ  
١٣٣٤ هـ  
١٣٣٥ هـ  
١٣٣٦ هـ  
١٣٣٧ هـ  
١٣٣٨ هـ  
١٣٣٩ هـ  
١٣٤٠ هـ  
١٣٤١ هـ  
١٣٤٢ هـ  
١٣٤٣ هـ  
١٣٤٤ هـ  
١٣٤٥ هـ  
١٣٤٦ هـ  
١٣٤٧ هـ  
١٣٤٨ هـ  
١٣٤٩ هـ  
١٣٥٠ هـ  
١٣٥١ هـ  
١٣٥٢ هـ  
١٣٥٣ هـ  
١٣٥٤ هـ  
١٣٥٥ هـ  
١٣٥٦ هـ  
١٣٥٧ هـ  
١٣٥٨ هـ  
١٣٥٩ هـ  
١٣٦٠ هـ  
١٣٦١ هـ  
١٣٦٢ هـ  
١٣٦٣ هـ  
١٣٦٤ هـ  
١٣٦٥ هـ  
١٣٦٦ هـ  
١٣٦٧ هـ  
١٣٦٨ هـ  
١٣٦٩ هـ  
١٣٧٠ هـ  
١٣٧١ هـ  
١٣٧٢ هـ  
١٣٧٣ هـ  
١٣٧٤ هـ  
١٣٧٥ هـ  
١٣٧٦ هـ  
١٣٧٧ هـ  
١٣٧٨ هـ  
١٣٧٩ هـ  
١٣٨٠ هـ  
١٣٨١ هـ  
١٣٨٢ هـ  
١٣٨٣ هـ  
١٣٨٤ هـ  
١٣٨٥ هـ  
١٣٨٦ هـ  
١٣٨٧ هـ  
١٣٨٨ هـ  
١٣٨٩ هـ  
١٣٩٠ هـ  
١٣٩١ هـ  
١٣٩٢ هـ  
١٣٩٣ هـ  
١٣٩٤ هـ  
١٣٩٥ هـ  
١٣٩٦ هـ  
١٣٩٧ هـ  
١٣٩٨ هـ  
١٣٩٩ هـ  
١٤٠٠ هـ  
١٤٠١ هـ  
١٤٠٢ هـ  
١٤٠٣ هـ  
١٤٠٤ هـ  
١٤٠٥ هـ  
١٤٠٦ هـ  
١٤٠٧ هـ  
١٤٠٨ هـ  
١٤٠٩ هـ  
١٤١٠ هـ  
١٤١١ هـ  
١٤١٢ هـ  
١٤١٣ هـ  
١٤١٤ هـ  
١٤١٥ هـ  
١٤١٦ هـ  
١٤١٧ هـ  
١٤١٨ هـ  
١٤١٩ هـ  
١٤٢٠ هـ  
١٤٢١ هـ  
١٤٢٢ هـ  
١٤٢٣ هـ  
١٤٢٤ هـ  
١٤٢٥ هـ  
١٤٢٦ هـ  
١٤٢٧ هـ  
١٤٢٨ هـ  
١٤٢٩ هـ  
١٤٣٠ هـ  
١٤٣١ هـ  
١٤٣٢ هـ  
١٤٣٣ هـ  
١٤٣٤ هـ  
١٤٣٥ هـ  
١٤٣٦ هـ  
١٤٣٧ هـ  
١٤٣٨ هـ  
١٤٣٩ هـ  
١٤٤٠ هـ  
١٤٤١ هـ  
١٤٤٢ هـ  
١٤٤٣ هـ  
١٤٤٤ هـ  
١٤٤٥ هـ  
١٤٤٦ هـ  
١٤٤٧ هـ  
١٤٤٨ هـ  
١٤٤٩ هـ  
١٤٥٠ هـ  
١٤٥١ هـ  
١٤٥٢ هـ  
١٤٥٣ هـ  
١٤٥٤ هـ  
١٤٥٥ هـ  
١٤٥٦ هـ  
١٤٥٧ هـ  
١٤٥٨ هـ  
١٤٥٩ هـ  
١٤٦٠ هـ  
١٤٦١ هـ  
١٤٦٢ هـ  
١٤٦٣ هـ  
١٤٦٤ هـ  
١٤٦٥ هـ  
١٤٦٦ هـ  
١٤٦٧ هـ  
١٤٦٨ هـ  
١٤٦٩ هـ  
١٤٧٠ هـ  
١٤٧١ هـ  
١٤٧٢ هـ  
١٤٧٣ هـ  
١٤٧٤ هـ  
١٤٧٥ هـ  
١٤٧٦ هـ  
١٤٧٧ هـ  
١٤٧٨ هـ  
١٤٧٩ هـ  
١٤٨٠ هـ  
١٤٨١ هـ  
١٤٨٢ هـ  
١٤٨٣ هـ  
١٤٨٤ هـ  
١٤٨٥ هـ  
١٤٨٦ هـ  
١٤٨٧ هـ  
١٤٨٨ هـ  
١٤٨٩ هـ  
١٤٩٠ هـ  
١٤٩١ هـ  
١٤٩٢ هـ  
١٤٩٣ هـ  
١٤٩٤ هـ  
١٤٩٥ هـ  
١٤٩٦ هـ  
١٤٩٧ هـ  
١٤٩٨ هـ  
١٤٩٩ هـ  
١٥٠٠ هـ  
١٥٠١ هـ  
١٥٠٢ هـ  
١٥٠٣ هـ  
١٥٠٤ هـ  
١٥٠٥ هـ  
١٥٠٦ هـ  
١٥٠٧ هـ  
١٥٠٨ هـ  
١٥٠٩ هـ  
١٥١٠ هـ  
١٥١١ هـ  
١٥١٢ هـ  
١٥١٣ هـ  
١٥١٤ هـ  
١٥١٥ هـ  
١٥١٦ هـ  
١٥١٧ هـ  
١٥١٨ هـ  
١٥١٩ هـ  
١٥٢٠ هـ  
١٥٢١ هـ  
١٥٢٢ هـ  
١٥٢٣ هـ  
١٥٢٤ هـ  
١٥٢٥ هـ  
١٥٢٦ هـ  
١٥٢٧ هـ  
١٥٢٨ هـ  
١٥٢٩ هـ  
١٥٣٠ هـ  
١٥٣١ هـ  
١٥٣٢ هـ  
١٥٣٣ هـ  
١٥٣٤ هـ  
١٥٣٥ هـ  
١٥٣٦ هـ  
١٥٣٧ هـ  
١٥٣٨ هـ  
١٥٣٩ هـ  
١٥٤٠ هـ  
١٥٤١ هـ  
١٥٤٢ هـ  
١٥٤٣ هـ  
١٥٤٤ هـ  
١٥٤٥ هـ  
١٥٤٦ هـ  
١٥٤٧ هـ  
١٥٤٨ هـ  
١٥٤٩ هـ  
١٥٥٠ هـ  
١٥٥١ هـ  
١٥٥٢ هـ  
١٥٥٣ هـ  
١٥٥٤ هـ  
١٥٥٥ هـ  
١٥٥٦ هـ  
١٥٥٧ هـ  
١٥٥٨ هـ  
١٥٥٩ هـ  
١٥٦٠ هـ  
١٥٦١ هـ  
١٥٦٢ هـ  
١٥٦٣ هـ  
١٥٦٤ هـ  
١٥٦٥ هـ  
١٥٦٦ هـ  
١٥٦٧ هـ  
١٥٦٨ هـ  
١٥٦٩ هـ  
١٥٧٠ هـ  
١٥٧١ هـ  
١٥٧٢ هـ  
١٥٧٣ هـ  
١٥٧٤ هـ  
١٥٧٥ هـ  
١٥٧٦ هـ  
١٥٧٧ هـ  
١٥٧٨ هـ  
١٥٧٩ هـ  
١٥٨٠ هـ  
١٥٨١ هـ  
١٥٨٢ هـ  
١٥٨٣ هـ  
١٥٨٤ هـ  
١٥٨٥ هـ  
١٥٨٦ هـ  
١٥٨٧ هـ  
١٥٨٨ هـ  
١٥٨٩ هـ  
١٥٩٠ هـ  
١٥٩١ هـ  
١٥٩٢ هـ  
١٥٩٣ هـ  
١٥٩٤ هـ  
١٥٩٥ هـ  
١٥٩٦ هـ  
١٥٩٧ هـ  
١٥٩٨ هـ  
١٥٩٩ هـ  
١٦٠٠ هـ  
١٦٠١ هـ  
١٦٠٢ هـ  
١٦٠٣ هـ  
١٦٠٤ هـ  
١٦٠٥ هـ  
١٦٠٦ هـ  
١٦٠٧ هـ  
١٦٠٨ هـ  
١٦٠٩ هـ  
١٦١٠ هـ  
١٦١١ هـ  
١٦١٢ هـ  
١٦١٣ هـ  
١٦١٤ هـ  
١٦١٥ هـ  
١٦١٦ هـ  
١٦١٧ هـ  
١٦١٨ هـ  
١٦١٩ هـ  
١٦٢٠ هـ  
١٦٢١ هـ  
١٦٢٢ هـ  
١٦٢٣ هـ  
١٦٢٤ هـ  
١٦٢٥ هـ  
١٦٢٦ هـ  
١٦٢٧ هـ  
١٦٢٨ هـ  
١٦٢٩ هـ  
١٦٣٠ هـ  
١٦٣١ هـ  
١٦٣٢ هـ  
١٦٣٣ هـ  
١٦٣٤ هـ  
١٦٣٥ هـ  
١٦٣٦ هـ  
١٦٣٧ هـ  
١٦٣٨ هـ  
١٦٣٩ هـ  
١٦٤٠ هـ  
١٦٤١ هـ  
١٦٤٢ هـ  
١٦٤٣ هـ  
١٦٤٤ هـ  
١٦٤٥ هـ  
١٦٤٦ هـ  
١٦٤٧ هـ  
١٦٤٨ هـ  
١٦٤٩ هـ  
١٦٥٠ هـ  
١٦٥١ هـ  
١٦٥٢ هـ  
١٦٥٣ هـ  
١٦٥٤ هـ  
١٦٥٥ هـ  
١٦٥٦ هـ  
١٦٥٧ هـ  
١٦٥٨ هـ  
١٦٥٩ هـ  
١٦٦٠ هـ  
١٦٦١ هـ  
١٦٦٢ هـ  
١٦٦٣ هـ  
١٦٦٤ هـ  
١٦٦٥ هـ  
١٦٦٦ هـ  
١٦٦٧ هـ  
١٦٦٨ هـ  
١٦٦٩ هـ  
١٦٧٠ هـ  
١٦٧١ هـ  
١٦٧٢ هـ  
١٦٧٣ هـ  
١٦٧٤ هـ  
١٦٧٥ هـ  
١٦٧٦ هـ  
١٦٧٧ هـ  
١٦٧٨ هـ  
١٦٧٩ هـ  
١٦٨٠ هـ  
١٦٨١ هـ  
١٦٨٢ هـ  
١٦٨٣ هـ  
١٦٨٤ هـ  
١٦٨٥ هـ  
١٦٨٦ هـ  
١٦٨٧ هـ  
١٦٨٨ هـ  
١٦٨٩ هـ  
١٦٩٠ هـ  
١٦٩١ هـ  
١٦٩٢ هـ  
١٦٩٣ هـ  
١٦٩٤ هـ  
١٦٩٥ هـ  
١٦٩٦ هـ  
١٦٩٧ هـ  
١٦٩٨ هـ  
١٦٩٩ هـ  
١٧٠٠ هـ  
١٧٠١ هـ  
١٧٠٢ هـ  
١٧٠٣ هـ  
١٧٠٤ هـ  
١٧٠٥ هـ  
١٧٠٦ هـ  
١٧٠٧ هـ  
١٧٠٨ هـ  
١٧٠٩ هـ  
١٧١٠ هـ  
١٧١١ هـ  
١٧١٢ هـ  
١٧١٣ هـ  
١٧١٤ هـ  
١٧١٥ هـ  
١٧١٦ هـ  
١٧١٧ هـ  
١٧١٨ هـ  
١٧١٩ هـ  
١٧٢٠ هـ  
١٧٢١ هـ  
١٧٢٢ هـ  
١٧٢٣ هـ  
١٧٢٤ هـ  
١٧٢٥ هـ  
١٧٢٦ هـ  
١٧٢٧ هـ  
١٧٢٨ هـ  
١٧٢٩ هـ  
١٧٣٠ هـ  
١٧٣١ هـ  
١٧٣٢ هـ  
١٧٣٣ هـ  
١٧٣٤ هـ  
١٧٣٥ هـ  
١٧٣٦ هـ  
١٧٣٧ هـ  
١٧٣٨ هـ  
١٧٣٩ هـ  
١٧٤٠ هـ  
١٧٤١ هـ  
١٧٤٢ هـ  
١٧٤٣ هـ  
١٧٤٤ هـ  
١٧٤٥ هـ  
١٧٤٦ هـ  
١٧٤٧ هـ  
١٧٤٨ هـ  
١٧٤٩ هـ  
١٧٥٠ هـ  
١٧٥١ هـ  
١٧٥٢ هـ  
١٧٥٣ هـ  
١٧٥٤ هـ  
١٧٥٥ هـ  
١٧٥٦ هـ  
١٧٥٧ هـ  
١٧٥٨ هـ  
١٧٥٩ هـ  
١٧٦٠ هـ  
١٧٦١ هـ  
١٧٦٢ هـ  
١٧٦٣ هـ  
١٧٦٤ هـ  
١٧٦٥ هـ  
١٧٦٦ هـ  
١٧٦٧ هـ  
١٧٦٨ هـ  
١٧٦٩ هـ  
١٧٧٠ هـ  
١٧٧١ هـ  
١٧٧٢ هـ  
١٧٧٣ هـ  
١٧٧٤ هـ  
١٧٧٥ هـ  
١٧٧٦ هـ  
١٧٧٧ هـ  
١٧٧٨ هـ  
١٧٧٩ هـ  
١٧٨٠ هـ  
١٧٨١ هـ  
١٧٨٢ هـ  
١٧٨٣ هـ  
١٧٨٤ هـ  
١٧٨٥ هـ  
١٧٨٦ هـ  
١٧٨٧ هـ  
١٧٨٨ هـ  
١٧٨٩ هـ  
١٧٩٠ هـ  
١٧٩١ هـ  
١٧٩٢ هـ  
١٧٩٣ هـ  
١٧٩٤ هـ  
١٧٩٥ هـ  
١٧٩٦ هـ  
١٧٩٧ هـ  
١٧٩٨ هـ  
١٧٩٩ هـ  
١٨٠٠ هـ  
١٨٠١ هـ  
١٨٠٢ هـ  
١٨٠٣ هـ  
١٨٠٤ هـ  
١٨٠٥ هـ  
١٨٠٦ هـ  
١٨٠٧ هـ  
١٨٠٨ هـ  
١٨٠٩ هـ  
١٨١٠ هـ  
١٨١١ هـ  
١٨١٢ هـ  
١٨١٣ هـ  
١٨١٤ هـ  
١٨١٥ هـ  
١٨١٦ هـ  
١٨١٧ هـ  
١٨١٨ هـ  
١٨١٩ هـ  
١٨٢٠ هـ  
١٨٢١ هـ  
١٨٢٢ هـ  
١٨٢٣ هـ  
١٨٢٤ هـ  
١٨٢٥ هـ  
١٨٢٦ هـ  
١٨٢٧ هـ  
١٨٢٨ هـ  
١٨٢٩ هـ  
١٨٣٠ هـ  
١٨٣١ هـ  
١٨٣٢ هـ  
١٨٣٣ هـ  
١٨٣٤ هـ  
١٨٣٥ هـ  
١٨٣٦ هـ  
١٨٣٧ هـ  
١٨٣٨ هـ  
١٨٣٩ هـ  
١٨٤٠ هـ  
١٨٤١ هـ  
١٨٤٢ هـ  
١٨٤٣ هـ  
١٨٤٤ هـ  
١٨٤٥ هـ  
١٨٤٦ هـ  
١٨٤٧ هـ  
١٨٤٨ هـ  
١٨٤٩ هـ  
١٨٥٠ هـ  
١٨٥١ هـ  
١٨٥٢ هـ  
١٨٥٣ هـ  
١٨٥٤ هـ  
١٨٥٥ هـ  
١٨٥٦ هـ  
١٨٥٧ هـ  
١٨٥٨ هـ  
١٨٥٩ هـ  
١٨٦٠ هـ  
١٨٦١ هـ  
١٨٦٢ هـ  
١٨٦٣ هـ  
١٨٦٤ هـ  
١٨٦٥ هـ  
١٨٦٦ هـ  
١٨٦٧ هـ  
١٨٦٨ هـ  
١٨٦٩ هـ  
١٨٧٠ هـ  
١٨٧١ هـ  
١٨٧٢ هـ  
١٨٧٣ هـ  
١٨٧٤ هـ  
١٨٧٥ هـ  
١٨٧٦ هـ  
١٨٧٧ هـ  
١٨٧٨ هـ  
١٨٧٩ هـ  
١٨٨٠ هـ  
١٨٨١ هـ  
١٨٨٢ هـ  
١٨٨٣ هـ  
١٨٨٤ هـ  
١٨٨٥ هـ  
١٨٨٦ هـ  
١٨٨٧ هـ  
١٨٨٨ هـ  
١٨٨٩ هـ  
١٨٩٠ هـ  
١٨٩١ هـ  
١٨٩٢ هـ  
١٨٩٣ هـ  
١٨٩٤ هـ  
١٨٩٥ هـ  
١٨٩٦ هـ  
١٨٩٧ هـ  
١٨٩٨ هـ  
١٨٩٩ هـ  
١٩٠٠ هـ  
١٩٠١ هـ  
١٩٠٢ هـ  
١٩٠٣ هـ  
١٩٠٤ هـ  
١٩٠٥ هـ  
١٩٠٦ هـ  
١٩٠٧ هـ  
١٩٠٨ هـ  
١٩٠٩ هـ  
١٩١٠ هـ  
١٩١١ هـ  
١٩١٢ هـ  
١٩١٣ هـ  
١٩١٤ هـ  
١٩١٥ هـ  
١٩١٦ هـ  
١٩١٧ هـ  
١٩١٨ هـ  
١٩١٩ هـ  
١٩٢٠ هـ  
١٩٢١ هـ  
١٩٢٢ هـ  
١٩٢٣ هـ  
١٩٢٤ هـ  
١٩٢٥ هـ  
١٩٢٦ هـ  
١٩٢٧ هـ  
١٩٢٨ هـ  
١٩٢٩ هـ  
١٩٣٠ هـ  
١٩٣١ هـ  
١٩٣٢ هـ  
١٩٣٣ هـ  
١٩٣٤ هـ  
١٩٣٥ هـ  
١٩٣٦ هـ  
١٩٣٧ هـ  
١٩٣٨ هـ  
١٩٣٩ هـ  
١٩٤٠ هـ  
١٩٤١ هـ  
١٩٤٢ هـ  
١٩٤٣ هـ  
١٩٤٤ هـ  
١٩٤٥ هـ  
١٩٤٦ هـ  
١٩٤٧ هـ  
١٩٤٨ هـ  
١٩٤٩ هـ  
١٩٥٠ هـ  
١٩٥١ هـ  
١٩٥٢ هـ  
١٩٥٣ هـ  
١٩٥٤ هـ  
١٩٥٥ هـ  
١٩٥٦ هـ  
١٩٥٧ هـ  
١٩٥٨ هـ  
١٩٥٩ هـ  
١٩٦٠ هـ  
١٩٦١ هـ  
١٩٦٢ هـ  
١٩٦٣ هـ  
١٩٦٤ هـ  
١٩٦٥ هـ  
١٩٦٦ هـ  
١٩٦٧ هـ  
١٩٦٨ هـ  
١٩٦٩ هـ  
١٩٧٠ هـ  
١٩٧١ هـ  
١٩٧٢ هـ  
١٩٧٣ هـ  
١٩٧٤ هـ  
١٩٧٥ هـ  
١٩٧٦ هـ  
١٩٧٧ هـ  
١٩٧٨ هـ  
١٩٧٩ هـ  
١٩٨٠ هـ  
١٩٨١ هـ  
١٩٨٢ هـ  
١٩٨٣ هـ  
١٩٨٤ هـ  
١٩٨٥ هـ  
١٩٨٦ هـ  
١٩٨٧ هـ  
١٩٨٨ هـ  
١٩٨٩ هـ  
١٩٩٠ هـ  
١٩٩١ هـ  
١٩٩٢ هـ  
١٩٩٣ هـ  
١٩٩٤ هـ  
١٩٩٥ هـ  
١٩٩٦ هـ  
١٩٩٧ هـ  
١٩٩٨ هـ  
١٩٩٩ هـ  
٢٠٠٠ هـ  
٢٠٠١ هـ  
٢٠٠٢ هـ  
٢٠٠٣ هـ  
٢٠٠٤ هـ  
٢٠٠٥ هـ  
٢٠٠٦ هـ  
٢٠٠٧ هـ  
٢٠٠٨ هـ  
٢٠٠٩ هـ  
٢٠١٠ هـ  
٢٠١١ هـ  
٢٠١٢ هـ  
٢٠١٣ هـ  
٢٠١٤ هـ  
٢٠١٥ هـ  
٢٠١٦ هـ  
٢٠١٧ هـ  
٢٠١٨ هـ  
٢٠١٩ هـ  
٢٠٢٠ هـ  
٢٠٢١ هـ  
٢٠٢٢ هـ  
٢٠٢٣ هـ  
٢٠٢٤ هـ  
٢٠٢٥ هـ  
٢٠٢٦ هـ  
٢٠٢٧ هـ  
٢٠٢٨ هـ  
٢٠٢٩ هـ  
٢٠٣٠ هـ  
٢٠٣١ هـ  
٢٠٣٢ هـ  
٢٠٣٣ هـ  
٢٠٣٤ هـ  
٢٠٣٥ هـ  
٢٠٣٦ هـ  
٢٠٣٧ هـ  
٢٠٣٨ هـ  
٢٠٣٩ هـ  
٢٠٤٠ هـ  
٢٠٤١ هـ  
٢٠٤٢ هـ  
٢٠٤٣ هـ  
٢٠٤٤ هـ  
٢٠٤٥ هـ  
٢٠٤٦ هـ  
٢٠٤٧ هـ  
٢٠٤٨ هـ  
٢٠٤٩ هـ  
٢٠٥٠ هـ  
٢٠٥١ هـ  
٢٠٥٢ هـ  
٢٠٥٣ هـ  
٢٠٥٤ هـ  
٢٠٥٥ هـ  
٢٠٥٦ هـ  
٢٠٥٧ هـ  
٢٠٥٨ هـ  
٢٠٥٩ هـ  
٢٠٦٠ هـ  
٢٠٦١ هـ  
٢٠٦٢ هـ  
٢٠٦٣ هـ  
٢٠٦٤ هـ  
٢٠٦٥ هـ  
٢٠٦٦ هـ  
٢٠٦٧ هـ  
٢٠٦٨ هـ  
٢٠٦٩ هـ  
٢٠٧٠ هـ  
٢٠٧١ هـ  
٢٠٧٢ هـ  
٢٠٧٣ هـ  
٢٠٧٤ هـ  
٢٠٧٥ هـ  
٢٠٧٦ هـ  
٢٠٧٧ هـ  
٢٠٧٨ هـ  
٢٠٧٩ هـ  
٢٠٨٠ هـ  
٢٠٨١ هـ  
٢٠٨٢ هـ  
٢٠٨٣ هـ  
٢٠٨٤ هـ  
٢٠٨٥ هـ  
٢٠٨٦ هـ  
٢٠٨٧ هـ  
٢٠٨٨ هـ  
٢٠٨٩ هـ  
٢٠٩٠ هـ  
٢٠٩١ هـ  
٢٠٩٢ هـ  
٢٠٩٣ هـ  
٢٠٩٤ هـ  
٢٠٩٥ هـ  
٢٠٩٦ هـ  
٢٠٩٧ هـ  
٢٠٩٨ هـ  
٢٠٩٩ هـ  
٢١٠٠ هـ  
٢١٠١ هـ  
٢١٠٢ هـ  
٢١٠٣ هـ  
٢١٠٤ هـ  
٢١٠٥ هـ  
٢١٠٦ هـ  
٢١٠٧ هـ  
٢١٠٨ هـ  
٢١٠٩ هـ  
٢١١٠ هـ  
٢١١١ هـ  
٢١١٢ هـ  
٢١١٣ هـ  
٢١١٤ هـ  
٢١١٥ هـ  
٢١١٦ هـ  
٢١١٧ هـ  
٢١١٨ هـ  
٢١١٩ هـ  
٢١٢٠ هـ  
٢١٢١ هـ  
٢١٢٢ هـ  
٢١٢٣ هـ  
٢١٢٤ هـ  
٢١٢٥ هـ  
٢١٢٦ هـ  
٢١٢٧ هـ  
٢١٢٨ هـ  
٢١٢٩ هـ  
٢١٣٠ هـ  
٢١٣١ هـ  
٢١٣٢ هـ



لقولهم يا انا ما ذكيتكم او ارسل بحوثى او منى في حكمه من لا يجوز ذكوة كليه فزجره مسلم  
 فانزجر يقال زجر الكلب فانزجره من يتجه فهاج وهذا لان الذر دون الارسل ولهذا  
 لم يثبت به بشئ من الحمة على ما سألنا فاولى ان لا يثبت به الحلق او قتل مواضع بوضع المواضع  
 السهم الذي لا يرش له سمي مواضع لانه يصيب الشئ بوضعه ولو كان في راسه حدة بكل  
 فاصاب بحدته بكل او بحدته ثقيلة ذات حدة اما قال من لا يحمى ان قد قتل بشقله  
 حتى لو كان خفيفا به حدة يحل لتيقن الموت بالرح او رمى صيدا فوق وقع في ماء  
 فانه يحتمل ان الماء قتل فيجوز او على سطح او جبل فتردى منه الى الارض حرم لان الارض  
 عن مثل هذا امكن وان وقع على الارض ابتداء فان الارض عن منه اذ عن غير على فيحل  
 او ارسل مسلم كليه فزجره وهذا لان الفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كنسخ الحديث  
 او الذر دون الارسل لكونه بناء عليه فلا يدفع به اول يرسل احد فزجره مسلم فانزجر  
 وهذا لان الذر مثل الانفلات لانه وان كان دون من حيث ان بناء عليه فهو فوقه  
 من حيث ان فعل الحلف فاستويا فصلح ناسيا له او اخذ غيره ارسل عليه اكل لانه  
 لانه لا يمكن التعليم بحيث ياخذ ما عتبه وعنده ما كل لا يؤكل وان ارسل فقتل صيدا  
 ثم قتل صيدا آخر اكل كما لو رمى سهما الى صيد فاصابه واصحاب آف وكذا لو ارسل  
 على صيد كثيرة وسبي وة واحدة بخلاف ذبح الشئين تسجية واحدة كصيد  
 فقطع منه عضوا لا العضو وعند الشئ اكل ان مات الصيد منه وان لم يمت  
 من ذلك واحتيج الى ذكوة اخرى كان المبان لا ياكل المبان منه ذكره في الحاقين  
 ولنا قولهم ما بين من الى فهو ميت وان قطع اثنان واكثره مع مجزاه الى قطع  
 قطع بين بحيث يكون الثلث في طرف الراس والثالث في طرف العجز او قطع نصف

يا في الرية  
 بحوثى فانزجره  
 ذكوة كليه فزجره  
 ذكوة كليه فزجره  
 ذكوة كليه فزجره

صدر السيرة

او اكثره

او اكثره او قد نصفين اكل كله لان هذه الصور لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبوح  
 فلم يبق له قوله ما بين من الى فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلث في طرف الراس  
 والثلث في طرف العجز لا يمكن الحيوة في الثلثين فوق حيوة المذبوح وبخلاف ما اذا قطع  
 اقل من نصف الراس لا يمكن حيوة فوق حيوة المذبوح وان رى صيدا فزاه آف  
 فقتل فهو الاول حرم ويضمن للثاني له قيمته بمجرد ان كان الاول اثنان الى اربعة من غير  
 الامتناع اما ان ملكه فلانه ملكه بالرمى المثلث واما ان يكون حراما فلا حال الموت بالرمى  
 وليس بذكوة للقدرة على ذكوة الاختيار واما ان الثاني يضمن للثاني فلانه بالرمى  
 اثنان صيدا مملوكا له واما ان المضمون قيمته بمجرد ما قلنا منقوض بجراحته وقيمة  
 المتلف تعتبر يوم الاتلاف وانا فلثاني اى ان لم يكن الاول اربعة عن حيز الاتلاف  
 فهو ملك الثاني لانه قد صاده وچل لان ذكوة اضطرارية ويصاد ما يؤكل لحمه  
 وما لا يؤكل لاطلاق النقص والصيد لا ينقص باكل اللحم ولان صيده لا يبيح الاتلاف  
 بجلده او ريشه او لانه فاع شره وكل ذلك مشروع فالأيوكل لحمه وجلده بالذكوة  
 الا اضطرارية في الاصطيد **كتاب البصن** في البصن حبس الشئ باي  
 سبب كان وفي السرية جعل الشئ محبوبا بحق لم يقل حبس الشئ بحق لان الحبس هو  
 لا الواهب بخلاف الجاعل اياه بموجبا يمكن اخذه منه كذا او بعضا كما اذا كان قيمة المهر  
 اقل من الدين ومن يتبعين احصائه في العودل عن الاستيفاء الواقع في الهداية  
 الى الاخذ كالدين كاف التثليل وما في لفظ الحاقين من العموم يشير الى عدم الاختصاص  
 ما يصح الدمن به في الدين وسيا في التصريح به من قبل المص بان الدمن يصح بالبيع  
 فن قال فانه يمكن اخذه من المرمون بان يباع بخلاف العين فان الصورة

يا في الرية

يطهر لحمه

يا في الرية  
 يا في الرية  
 يا في الرية



مطلوبه فيها ولا يمكن تحصيل صورة عين من ثمن آخر لم يصب وينبغي بايجاب قبول  
 قالوا الركن هو الايجاب بمجرد لانه عقد تبرع فيتم بالمبرع كالبه وذكركم المحيط باليد  
 على ان القبول داخل فيه والقبض شرط اللزوم ومن قال ولزم بايجاب وقبول فلم  
 يصب لان ما ذكره مذهب مالك وقد رد المص عليه بقوله غير لازم اي ينعقد حال  
 كونه غير لازم فلما بين انما لم يقل تسليم حذا عن تفكيك الضامير والاستخدام لا يوجب  
 امثال هذا المقام والرجوع عنه واذا سلمت قبض محو اى مجموعا احترز به عن المتفرق  
 كالنار على رؤس الاشجار ذكره الزاهد في شرح القدوري في موضعها غير مغفول  
 حتى الواهب حتى لا يجوز رهن الارض بدون الغل والشجر بدون الثمر واما رهن دار فيها  
 متاع التراهن بدون المتاع في نزل اذا اودع ما فيها او لا ثم يسلمها اليه ذكره في الثاني  
 بميزة اسواء كان بتميزه او بتميزه العبد احترز به عن المتاع ذكره الزاهد في صاحب الثقة  
 وعن المتصل باليس برهن خلقه كالشجر ومنها ان يكون منفصلا عن غيره غير متعلق  
 باليمن لم يقع عليه عقد الرهن وعلى هذا قلنا ان رهن المتاع لا يبيع وقال ان في  
 بيع لزوم والتخليه وهي ان يضعه الراهن في موضع يمكن المهر من اخذه تسليم  
 الكفى بالتخليه لانها غاية ما يقدر عليه والقبض فعل غير فلا يكلف به وهذا في ظاهر  
 الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل وعند مالك يلزم بدون  
 التسليم وضمن بالاقل من قيمته يوم القبض ومن الذين من قال وضمن باقل  
 من قيمته ومن الذين لم يصب لان معنى يقتضي ان يكون من التميز وذلك  
 على تقدير التسليم واعتبر هذا بقول القائل مررت باعلم من زيد وعمر ويكون الاعلم  
 غيرهما ولو قال بالا علم من زيد وعمر ويكون الاعلم واحدا منها وذلك ان حكمه من اداة  
 الاعلم لانه

صاحب الكفر

ما في السعة

صدر السعة

سنة ١٠٠٠  
 سنة ١٠٠٠  
 سنة ١٠٠٠

صدر السعة

للتفضيل

للتفضيل على الاول لفقدان التوفيق والاضافة فيكون المفضل غير مدخول من وعلى  
 الثاني يكون للتمييز لوجود التعريف فيكون المفضل مدخول من فلو ملك وبها سواء سقط  
 دينه وصار المرتهن مستوفيا لدينه حكما وان كانت قيمته اكثر من الفضل امانته لان المضمون  
 بقدر ما يقع به الاستيفاء وذلك بقدر الدين وفي اقل سقط من دينه بقدره ورجع  
 المرتهن الفضل لان الاستيفاء بقدر اعماليه وعند زفر الرهن مضمون بالقيمة  
 وعندنا في غير مضمون بل هو امانة وان ملك الرهن مع المرتهن في متعلق وضمن الراهن  
 قيمته بملك بدنيه وان ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته وبدنيه الى المتعلق  
 بالحي رعين تضمين الراهن والمرتهن فان ضمن الراهن فقد ملك بالدين لانه  
 ملكه باداء الضمان ففتح الايفاء وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن باضمن  
 من القيمة لانه مغور من جهته وبالدين لانه انتقض اقتضاه فيعود حقه كما كان  
 فان قيل لا مكان قوار الضمان على الراهن والملك في المضمون ليس عليه قوار الضمان  
 فبين ان رهن ملك نفسه فصار كما اذا ضمن الموقوف الراهن ابتداء قلنا هذا  
 طعن الى حازم القاضي والجواب عنه انه يرجع عليه بسبب الفود وحصل بالتسليم  
 الى المرتهن فيملك الراهن العين من ذلك الوقت وعقد الرهن كان سابقا عليه  
 فلم يبين ان رهن ملك نفسه بل ملك غيره كذا في التبيين والمرتهن طلب دينه  
 من راسه اذ لا يسقط بالدين طلب الدين وجبه به اي جس الراهن بالدين وجس  
 رهنه بعد فسخ عقد حتى يفيض دينه او يبرئه لو فسخا الرهن لا يفسخ ما دام  
 فيه حتى كان له ان ينفعه بعد الفسخ حتى يستوفي دينه ولو ملك بعد الفسخ يكون  
 كما لو ملك قبله بخلاف ما اذا ملك بعد الابراء حيث لا يضمن استحقاقه لانه لم يبيع

صدر السعة

صدر السعة



صدر السبع  
الابواب

رهن لان بقاءه رهنا بامرني بالقبض والدين فاذا قات احدهما لم يبق رهنا  
كذا في التبيين لا انتفاع به بتخادم ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعادة وهو  
متعد لو فعل ولا يبطل الرهن به اى بالتعدى واذا طلب دينه امر باحضار رهنه  
فان احضر سلم كل دينه او لا يستعين حق المرتهن في الدين كما يعين حق الراهن  
في الرهن تحقيقا للتسوية بينهما كما في تسليم المبيع والثمن ثم رهنه وان طلب غير بلده  
العقد ان ينده للوصل وفي قوله ان لم يكن للرهن مؤنة حمل للشرط وان كان اى  
ان كان للرهن مؤنة الحمل سلم دينه بلا احضار رهنه ولا يكلف مرتهن طلب دينه  
احضار رهن وضع عند عدل يعنى بامر الواهب ولا يثنى رهن باعه المرتهن بامره  
ولم يقبضه انا قال به لانه ان قبض الثمن يكلف باحضاره ولا مرتهن معه رهنه  
تمكين من بيعه حتى يقبض دينه او يبرئه اى لا يكلف مرتهن معه الرهن ان يكن  
الراهن مع بين الرهن ثم ان هذا الحكم منه عند احد الامرين المذكورين لا يعينه  
ولا يثنى قضى بعض دينه او ابراه اى ابرأ بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض  
البقية او يبرها باعتبار المبيع ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن الا برضى الآخر  
فاى باعه بلا اذن صاحبه يوقف البيع على اذنه وله حفظه بقية وعياله كما في الودعة  
وضمن بحفظه بغيرهم وايداعه وتعديه وجعله قائم الرهن في خصه اى لا يجعله  
في اصبع آخر الا اذا كان المرتهن امرأه فيفرض لان الثمن تلبس كذلك فيكون  
من باب الاستعمال كذا في التبيين وعلى مؤن حفظه وردة الى يده او رد جرمه  
كاجريت حفظه وحفظه واما جعل الابن ومدواة المرح فقسم على المضمون  
والامانة اى على المرتهن مؤنة الحفظ واجر الحافط وكذا مؤنة رده الى يد المرتهن

ما في السبع  
في السبع  
صدر السبع  
ما في السبع

هذا هو كذا في باب الرهن  
على حق ان يكتبه اهل البيت

ما في السبع

الافخ

عجالة صاحب الدين اذا كانت قبة الرهن  
والدين سواء وتبعه صدر الرهن في دينه  
ان كان له عدم الزيادة على الدين  
لا اى وان بعد

ان خرج من يده وجعل الابن فهو على المرتهن ان لم يكن قيمة الرهن اكثر والا فعليه  
بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة لانه امانة في يده وهذا بخلاف اجرة  
بيت الحفظ فان عامه على المرتهن وان كانت قيمة المرتهن مهون اكثر من الدين لان  
وجوب ذلك بسبب الحبس وحق الحبس في الكل ثابت له وعلى الراهن مؤن بعه  
واصلاح منافعه كنفقه رهن وكسوته واجراعيه وغير ولد الخ وسقى البتان  
والقيام باموره سواء كان في الرهن فضل او لم يكن **باب ما يبيع**  
رهنه والرهن به او لا يبيع ما يبيع رهن متاع لعدم كونه ممتزا او ممتزا على نخل دون  
وزرع ارض ونخل ارض دونها لا ذكر ارضه وفي الثمرة علمه اخرى نهت عليه فيما سبق  
وكذا عكسها اى لا يبيع رهن نخل بدون ثمر وارض بدون زرع او نخل عامر فان  
الاتصال يقوم بالطيني قال في التفتة وكذا اذا رهن زرع دون الارض او الارض  
دون الزرع لان الرهن متصل بما ليس برهن فالنخل بينهما من فله التيميم وعن  
ابن ح ان رهن الارض بدون الشجر جائز لان الشجر اسم للثابت فيكون استثناء  
الاشجار رجو اضعا ولورهن الخيل يجوز اضعا جائز لان هذه مجاوره وهي لا تمنع  
القوة ورهن الحر والمكاتب والمكاتب وام الولد ما ذكره لا يجوز رهنه اراد ان يترك  
ما لا يكون الرهن به فقال ولا بالامانة كالوديعة والمستعار ومال المضاربة  
والشركة ولذكر صورته باع زيد من عمر اذا فرمن بكر عند المشتري شيئا ما يدركه  
في منه البيع وكذا الورهن شيئا ما ذاب له على فلان لا يجوز ولا يبيع مضمون بغيره  
المراد ان لا يكون مضمون بالمثل وبالقيمة كبيع في يد البائع لانه اذا هلك لم يضمن  
البائع شيئا لكنه يقطع الثمن وهو حقه ولا بالكفالة بالنفس اى كفل نفسه رجل

صدر السبع

صدر السبع

صدر السبع

صدر السبع  
اما هذه صحة الكفاية  
فقد رت في مضمونك



فزمن بشيأ ليتمها وبالقصاص اي وجب عليه القود في النفس وما دونها فزمن  
 شيأ كذا يمتنع من الواجب وبالشفعة اي رهن البايع والمشتري شيأ عند انقضاء  
 ليتم الدار بالشفعة وانما لا يجوز في هذه الصور لعدم الدين لما عرفت انه ليس  
 بشرط بل لعدم امکان اخذ الحق الواجب من المرهون وباجرة الناحية والمنفعة  
 وبالعبء الجاني او المديون لانه غير مضمون على المولى فانه لو ملكك لايجب عليك  
 واذا لم يفتح الرهن في هذه الصور فلا رهن ان ياخذ المرهون من المرتهن ولو  
 ملك المرهون في يد المرتهن قبل الطلب ملكك بلا شيء اذ لا حكم لباطل فيبقى القبض  
 باذن المالك ولا رهن في وارتها من مسلم اذ متى للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن  
 خرا او يوتنها من مسلم اذ متى ولا يضمن له مرتهن ذميا وفي عكس الضمان ان  
 ان رهن المسلم من ذمّي حرأ فملك في يده لا يضمن للمسلم شيأ وان رهن الذمّي  
 من المسلم حرأ فملك في يد المسلم يضمن للذمّي لانها مال متقوم في حق الذمّي  
 دون المسلم وصح يمين مضمونة بالمثل او بالقيمة فان قلت فموجب قول القدر  
 في المختصر ولا يصح الرهن الابدين مضمون قلت وجهه ما ذكره في الهداية ان الموجب  
 الاصل في ضمان الاعيان هو القيمة ورده العين مخلص عما عليه اكثر المتأخر وهو  
 دين وتوصيفه بالمضمون مع ان الدين لا يكون الا كذلك لاشارة الى السبب  
 المحذور لانه على ما ذكره في شرح الزايد كالمصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح  
 عن دم عدل لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان فاسدا وجب  
 مثله او قيمته فكان رهنها بامو مضمون فيصح وبالدين ولو موعود بان رهن لنوعه  
 كذا فملك في يد المرتهن عليه بما وعد اي ان ملك في يد المرتهن فلا رهن على المرتهن المقدر

صدر السورة

ان رهن الرهن بالدين هو القيمة ورده العين مخلص عما عليه اكثر المتأخر وهو  
 دين وتوصيفه بالمضمون مع ان الدين لا يكون الا كذلك لاشارة الى السبب  
 المحذور لانه على ما ذكره في شرح الزايد كالمصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الصلح  
 عن دم عدل لان الضمان متقرر فانه ان كان قائما وجب تسليمه وان كان فاسدا وجب  
 مثله او قيمته فكان رهنها بامو مضمون فيصح وبالدين ولو موعود بان رهن لنوعه  
 كذا فملك في يد المرتهن عليه بما وعد اي ان ملك في يد المرتهن فلا رهن على المرتهن المقدر

وعده اتدافه هذا اذا لم يكن الدين اكثر من القيمة وان كان اكثر فلا يكون مضمونا  
 بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا العلم لان الظاهر ان لا يكون الدين اكثر من قيمة  
 المرهن وان كان على سبيل الدرّة تحكمه يعلم مما سبق فاعذر على ذلك وبداس  
 مال السلم ومن الصرف والعلم فيه خلافا لفرق ان ملك يعني قبل الافتراق  
 في المجلس فقد اخذ اي قد استوفى في المرتهن حقه وان افتراق قبل نقد ومليك  
 اي قبل نقد المرهون به وقبل ملك المرهون بطلا اي بطل السلم والمرهن الصرف  
 ورهن السلم فيه رهن بيد له اذا فسخ اي يكون لو لم يمسك الرهن حتى  
 يقبض راس المال ومالك رهنه بعد الفسخ ملك به اي لو ملك الرهن بالمسلم  
 فيه بعد التفاسخ يملك بالطعام المسلم فيه اي يكون عاربا السلم ان يدور على  
 السلم اليه مقدار الطعام المسلم فيه لانه رهن به وان كان مجبورا بغيره مكن باع  
 عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنه ثم تعا المبيع له انما يجب لاخذ المبيع  
 لان الثمن بدل له وبدل عليه عبد طفله اي صح الرهن بدلين على الاب عبد طفله وقال  
 ابو يوسف ورفق لا يصح اعتبارا بحقيقة الايلاء وهو القيس وجه الحسن ان  
 في حقيقة الايلاء ازالة ملك الصغير بلا عوض في المال وفي هذا نص حافظ طالع  
 مع بقاء ملكه وثمن عبد او خلو ذكيرة ان ظهر العبد حرا او الحلو ذكيرة  
 فالرهن مضمون في هذه الصور اي ان ملك وقبضه مثل الدين ادا كره يودي  
 قدر الدين الى الراهن وان كانت اقل منه تودي القيمة اليه لانه رهنه بدلين  
 واجب طر او بيد صلح عن الكفار ان اقر ان لادين صالح مع الكفار ورهن بيدل  
 الصلح شيأ ثم نقا على ان لادين فالرهن مضمون كما ذكره ورهن المحرين

صدر السورة



والكيل والموزون فان رهن جنسه فملكه بمثل قدره من مثله اي تعبه المائنة في  
المقدار وهو الوزن والكيل من دينه هذا اذا كان الدين ذائدا فاذا علم الحكم  
في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة وصورة الزيادة على الدين لما عرف ان  
الفضل امانة ولا عبرة بالجوذة لانه يصير متوفيا باعتبار الوزن دون القيمة هذا  
عنده وعند ما يضمن القيمة من خلاف جنسه فيكون رهنا مكانه ومن ثرى على  
ان يرهن شيئا او يعطى كفيلا بعينه انما قال هذا لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل  
ميتا يفسد من ثمنه والى صحت استحقاقه والقياس ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة  
ووجه الاستحسان انه شرط ملایم لان الكفالة والرهن للاستيثاق وهو ملایم الوجوه  
ولا يحكي على الوفاء لانه لا يجبر على التبرعات وقال زفر بحجة لان الرهن اذ شرط في البيع  
صار من حقوقه كالوكالة المستوطنة في الرهن فيلزم بلزومه وللبايع فسخه لانه  
وصف مرغوب فيه ومارضى البايع الالبه فينتج بقبولته انما اذا سلم ثمنه حالاً  
لمحصل المقصود او قيمة الرهن رهنا لان يد الاستيفاء تثبت على المعنى وهو القيمة  
وانما قال بايعة امسك هذا الى اعطى المشتري البايع شيئا غير مبيع وقال امسك  
هذا حتى اعطى ثمنك فهو رهن لانه تلفظ بما هو ينبغي عن معنى الرهن وهو الحبس  
الى وقت الاعطاء والعبرة للمعاني وقال زفر لا يكون رهنا وهو رواية عن ابي يوسف  
وان رهن عين من رجلين برهن لكل منهما صح وكلها رهن من كل منهما اي يصير  
كله مجموعا برهن لكل واحد منها الا ان نصفه يكون رهنا عند هذا ونصفه عند  
ذلك وهذا بخلاف الهبة من رجلين حيث لا يجوز عند ابي ح لان الاول لا يقبل  
الوصف بالتجوزي بخلاف الهبة فان قضى دين احد ما فملكه رهن للآخر تفريع

صدر الرهن

صدر الرهن  
محمد

ما في السنة

هذا الرهن هو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك

على ما سبق

على ما سبق واذا اتها ما حكم في نوبة كالعقل في حق الآخر ولو ملك ضمن كل  
فان عند المالك يصير كل مستوفيا حصته ولا يستيفها بها يجرى وان رهنا رجلا  
برهن عليه ما صح بكل الدين يسكنه الى قبض الكل لان قبض الرهن يحصل في الكل  
من غير شيوخ وبطل جنة كل منهما انه رهن هذا منه وقبضه لانه لا يمكن القضاء  
لكل واحد منهما ولا احدهما لعدم الاولوية ولا الفضا ولكل بالنصف لانه  
يؤدي الى الشيوع فتعين الزايات ولومات رهنه والرهن معهما في رهن كل لكونه  
كان مع كل نصفه رهنا بحقه هذا عندهما وهو استحسان وعند ابي يوسف هذا  
بط اعتبارهما في الحيوة وجه الاستحسان ان حكمه في الحيوة الحبس والشيوع بقية  
وبعد المائة الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوع لا يضره باع وصيه الى باع  
وصي الراهن الرهن بعد موته باذن المرتهن وقضى دينه كما اذا كان الراهن  
حي فله البيع باذن المرتهن فكذا هنا **باب** رهن عند عدل يتم  
الرهن بقبض عدل شرط وصفه عنده وقال زفر وابن ابي ليلى لا يصح لان يد  
العدل يد المالك وهذا يرجع عليه اذا استحق الرهن فان عدم القبض ولما ان  
يده يد المالك في الحفظ لكون العين امانة ويد المرتهن في حق المالية لان يده يد  
الضمان والمضمون هو المالية فتزل منه ثلث شخصين ولاخذ لاحدهما منه وضمن  
بدفعه الى احدهما وملكه معه هلك رهن فان وكل العدل او غيره يبيعه  
اذ اجله صح فان شرط اي التوكيل في الرهن لا ينول بالقول ولا بموت  
الراهن والمرتهن وتنتقض بموت الوكيل سواء كان الوكيل المرتهن او العدل  
او غيره ما واذا مات الوكيل لا يقوم وارثه ولا وصيته مقامه وعن ابي يوسف

هذا الرهن هو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك

هذا الرهن هو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك  
في الدين وهو الرهن الذي يرهن به المالك

ما في السنة



ان ومتى الوكيل يملك بيعه وله بيعه بغيره ورثته اى لو وكيل بيع المرمون بغيره  
ورثته الراهن وان اجل اجله وراهنه غائب اجبر الوكيل على بيعه كوكيل بالقبض  
غائب موكله واما اى اى ان يخاصم فانه يجبر عليها والجامع بينهما ان لا امتناع  
فيهما ابطال حقهما وكيفيته الاجبار ان يحجب اياهما لبيع فان تج بعد ذلك فالخاصم  
يبيعه عليه كذا في الشيين وكذا لو شرط بعد الرهن في الاصح لو لم يكن التوكيل  
مشرطاً في عقد الرهن وشرط بعده قيل لا يحجب لان التوكيل لم يصير وصفاً  
من اوصاف الرهن فكانت مفردة كسائر الوكالات وقيل يحجب كيلا يقوى حقه  
وهذه الاصح رواية اما الاول فلانه روى عن ابي يوسف ان الجواب في الفصلين  
واحد نصاً وبؤيداه اطلاق الجواب في الجامع الصغير والاصل واما دراية فلان  
مبنى القول الآخر على التقليل بالعدم وهو غير مقبول فان باعه العدل فان التمن  
رهن فملكه كملكه فان اوفى ثمنه المرمون فاستحق اى الرهن فنى الهالك اى  
اذا ملك الرهن في يد المشتري فنى المستحق الراهن قيمة الرهن لانه غاصب  
وصح البيع والقبض لان الراهن ملكه باداء الضمان او العدل لانه منع بالبيع  
والسليم ثم هو الراهن وصح او المرمون ثمنه وهو له اى العدل بالخيار اما ان  
يضمن الراهن القيمة وح صح البيع وقبض الثمن واما ان يضمن المرمون الثمن  
الذى اداه اليه ويكون ذلك الثمن لم يرجع المرمون في رهنه بدينه وفي العالم  
اخذه اى المستحق المرمون من مشريه ويرجع هو على العدل بثمنه ثم هو على الراهن  
به وصح القبض اى قبض المرمون الثمن او على المرمون بثمنه ثم هو على الراهن  
بدينه اى العدل بالخيار اما ان يرجع على الراهن بالثمن وح صح قبض المرمون

ما ترجمه

صدر السهم

الثن

الثن واما ان يرجع على المرمون ثم المرمون يرجع على الراهن بدينه وان لم يشترط  
اى التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط قبض المرمون ثمنه اولا كما  
اذا باع العدل بامر الراهن وصاع الثمن في يده بلا تقدمه ثم استحق المرمون وثمن  
العدل **باب** النصف والبنية في الرهن وقف بيع الراهن ورهنه  
فان اجاز مرثته او قضى دينه نقد وصار ثمنه رهنا في الاول وان لم يجز وقبض  
لا ينفسخ في الاصح اذا فسح المرمون ينفسخ في رواية عن ابي يوسف وفي ظاهر الرواية  
لا ينفسخ لان الرهن تعلق به حق المرمون وفي البيع ابطال حقه فلا ينفذ وهو الاصح  
وصبر المشتري يعني هو مبيعاً ان شاء صبر الى فك الرهن او رفع الى الفاضل ينفسخ  
اى البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن وصح اعاقه وتبذره واستيلاده  
ورهنه فان فعلاً غنياً فنى دينه حالاً اخذوه مؤجلاً قيمة للرهن بدله الى محل اجله  
اى اخذ قيمة رهنا عوضاً عن المرمون الى زمان حلول الاجل لان سبب الضمان  
متحقق وفي التضمين فائدة فاذا حل الدين انصاه بحقه ورد الفضل وان فعلاً  
مصرفاً ففى العتق سعى العبد في الاقل من قيمته ومن الدين لانه لا تعود للرهن  
استيفاء حقه من الراهن ياخذه ممن ينتفع بالعق والعبداً ما ينتفع بقدر  
ماله فلا يسعى فيما زاد على قيمته من الدين ويرجع على سيده غنياً لانه قضى دينه  
وهو مضطرب بحكم الشرع فيرجع عليه بائناً عنه وفي اختيه اى في الدين الاستيلاد  
سعى كل في كل الدين ولا رجوع لان كسب المديون وام الولد ملك المولى والام  
اى ائلاف الراهن رهنه كاعاقه غنياً اى ان كان الدين حالاً اخذ منه كل الدين  
وان كان مؤجلاً اخذ قيمته ليكون رهناً الى زمان حلول الاجل واجتنب ائلافه

المرحوم في نظرات الوكيل من بيع الكاكة  
وتمت و منهم ان ظهور الفائدة فيما اذا كانت  
القيمة غنيصة الدين فقد وهم منه  
ما و السهم



فتمت مرتبه وكان اي ما ضمنه رهنه معه ورهن اعارة مرتبه الاعارة في الآتيه على  
 حقيقتهما دون ههنا لانها تملك المضاف بغير عوض ولم يوجد ذلك من المرتين فلا بد  
 من التصير الى عموم الجاز او احدهما باذن صاحبه اخر سقط فانه فملكه مع مستغير  
 ملك بلا شئ ولكل منهما ان يردده رهنه وان مات الراهن قبل رده فالمرتبة احق  
 من الغرماء لان حكم الرهن باق فيه لان يد العارية ليست بلازمة وكونه غير مضمون  
 لا يدل على انه غير مضمون فان ولد المرمون غير مضمون وممرتبة اذن يستعمل  
 رهنه او استعاره من رهنه لعل ان يملك قبل علم اوبعد اى بعد الفواعل عن العمل  
 ضمن كالرهن ولو ملك حال علمه لا وصح استعاره بشئ يله من غير رهن باشاء وان  
 قيد بقيد باعين من قدر وجنس وممرتبة وبلد فان خان ضمن العير مستعيره ويتم  
 رهنه بينه وبين مرتبه او اياه الضمير راجع الى المرتبة ومعطوف على المستعيره ورجع  
 بما ضمن وبدينه على رهنه وان وافق وملك مع مرتبه صار مستوفيا لكل دينه  
 وان كانت قيمته مثل الدين او اكثر ويضمن المستعير ايضا قدر ما اذناه من الدين  
 ولا يمسح المرتبة اذا قضى المغير دينه فكذلك رهنه لانه ساع في تخلص ملكه ويرجع  
 على الراهن بما ادى لانه غير مستبرج كما ذكرنا ولو ملك مع الراهن قبل رهنه او بعد  
 فملكه لا يضمن وان استخدمه او ركب من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاء  
 فلا يضمن خلافا للشافعي وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتبة عليه  
 يسقط من دينه بقدر ما وجانية الرهن عليها وعلى مالها مبرور ولا جناية الرهن  
 على المرتبة معتبرة لانها حصلت على غير ملكه وفي الاعتبار فائدة وهو الدفع باليانية  
 فان شاء الراهن والمرتهن ابطلا الرهن ودفع بالجناية الى المرتبة وان قال المرتبة

ومن شرطه في الصورة ما اذا كان له التمتع بالمرتبة لا بالتدبير

ما الرهن

ما الرهن

لا اطلب

لا اطلب الجناية فهو رهن على حاله لانه ان الجناية حصلت في ضمان المرتبة فبذلك تخلصه  
 فلا يفيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه وما يجب الحقايق وضع المسئلة  
 في مرمون جميع مضمون ثم قال واجمعوا ان العبد اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة  
 بان كانت قيمته نصف الدين فان جنايته على المرتبة معتبرة فيقال للراهن ان  
 فادفعه وان شئت فافده فان دفعه وقيل المرتبة بطل الدين كله وصار العبد كله  
 للمرتبة وان اثار فدا نصف الفداء على الراهن ونصفه على المرتبة فان كان حصته  
 المرتبة بطل وما كان حصته الراهن تقدي والعبد رهن على حاله ومن رهن عبدا  
 بعد ان ائتم بالف مؤجل فصار ثمة مائة فقبله رجل وغم مائة ورجل اجله قبض مرتبة  
 المائة من حصته وسقط باقية لان نقصان السوا لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا  
 لزفر فاذا كان الدين باقيا ويد المرتبة يد الاستيفاء فيصير مستوفيا الكل من الابداء  
 وان باع بامر او باع المرتبة الرهن بامر الراهن بالما لم بعد ان صار قيمته مائة  
 وقبض عند رجوع باق لان الدين لم يسقط بنقصان السوا لان نقصانه ليس ملكا  
 لاحتمال العود على ما كان واذا كان الدين باقيا وقد امر الراهن ان يبيعه بائة  
 يكون الباقي ذمته وان قبله عبدا بعد مائة قد دفع به فكذلك بكل دينه اى يحل الراهن  
 على افكاكه بالدين لان التغير لم يظهر في نفس العبد لان الثاني قام مقام الاول  
 فكانت مراجع سوره الى مائة بهذا قولها وقال محمد بن يحيى ران شاء افكته بجميع  
 الدين وان شاء تركه على المرتبة بالدين لانه تغية ضمان المرتبة فواجب  
 التخيير وقال زفر يصير رهنه بائة لان يد المرتبة يد الاستيفاء وقد تقرر بالملك  
 اذ ان خلف بدلا بقدر العشر فيبقى الدين بقدره وان جنى الرهن خطا فاده



مرتهن ولم يرجع اى على الراهن لان الجاية حصلت ضمان المرتهن ولا يلزمك الدفع  
 لان المرتهن غير مالك فان ادى دفع الراهن او فداه اى ان ادى المرتهن ان يقد  
 قيل للراهن ادفع العبد او افرغه وسقط الدين اى بكل منهما ثم ان الدين انما  
 يسقط بهما اذا كان اقل من قيمة المرتهن او ما وباهما اذا كان اكثر يسقط من  
 الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط الباقى وانما لم يذكر في المتن هذا لان الظاهر ان يكون  
 الدين اكثر من قيمة المرتهن **فصل** في حصة قيمة عشرة رهن بها فتح وتخلل  
 وهو بيباويه اى يساوى الحلل العشرة المقدار لم يقل بعد لها اى بعد العشرة  
 لانه على ما ذكر في التبيين يشبه الى ان المعبر فيه في الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك  
 بل المعبر فيه المقدار لان العشرة والحلل من المقدرات لانه اما مكيد او موزون  
 وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شئ من الدين وانما يوجب الخيار لان الغالب  
 فيه مجرد الوصف وفوات شئ من الوصف في المكيل والموزون لا يوجب سقوط  
 شئ من الدين باجماع بين القضاة فيكون الحكم فيه ان انتقص شئ من المقدار  
 سقط بقدره من الدين والى فلان بقي رهن بها الاصل ان ما هو محل البيع محل الرهن  
 وما ليس محل البيع ليس محل الرهن والتحريم محل البيع ابتداء لكن محل له بقاء  
 فكذا الرهن وشاة قيمة عشرة رهن بها فانت قد رغب جلد ما فعلت دوما فهو رهن  
 به وبما الرهن كوله ولبنه وصفه وطره لراهنه وهو رهن مع اصله وبذلك  
 لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا وان ملك اصله وبقي هو فكيف يسقط بقسم الدين  
 على قيمته يوم فكه وقيمة اصله يوم قبضه ويسقط حصته اصله ونك بسطه كما اذا  
 كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة النماء يوم الفسخ خمسة فذلك

ما في الشرع

في رهنه او كونه رهنه

حصه

حصته الاصل فيسقط وثلاث العشرة حصته النماء فيكف به والزيادة في الرهن تصح في  
 الدين لا معناه لا يصير الرهن رهن بالدين المرتهن هذا عند ما وعند ابي يوسف يجوز  
 الزيادة في الدين ايضا لان الدين بمنزلة الثمن والزيادة في الثمن يجوز ولها ان الزيادة  
 في الدين توجب الشروع في الرهن فلا يجوز وقال زفر وان في لا يجوز فيها فلا يجوز  
 في البيع والثمن عندها وقد مر في البيع وان رهن عبد ابدل الف بالفاء فدفع  
 عبد كذلك رهن بدل الاول فهو اى الاول رهن حتى يرد الى رهنه ومرتبه امين  
 في الاخر حتى يجعل مكان الاول بان يرد الاول الى الراهن في يصير ان في مضى ما ولو  
 ابرأ المرتهن رهنه عن دينه او وسميه منه فملك الرهن اى في يد المرتهن ملكه ملكا  
 هذه الاحتياط في الفيكس ملك بالدين وهو قول زفر ولوقبض المرتهن دينه او قبض  
 من رهنه او غيره اى بايقاعه غيره مستطوعا او شرا بالدين عينا او صالح عنه على شئ  
 لانه استيفاء او احوال الراهن مرتبه به يدينه على آخر ثم ملك رهنه معه ملك بالدين  
 ورد ما قبض الى من ادى وبطلت الحوالة لانه في معنى الابداء بطريق الاداء الا انه  
 يزول به عن ملك المحيل مثل ما كان له على المحتال عليه او ما يرجع عليه ان لم يكن للمحيل  
 على المحتال عليه دين لانه بمنزلة الوكيل وكذا لو تصادقا على ان لا دين ثم ملك  
 ملك بالدين لتوهم وجوب الدين بالتصادق على عدم قيامه فيكون الجزمه باقية  
 بخلاف الابداء وقاس زفر المسئلة الخلافية على هذه الصورة ووجه الاحتياط ان  
 هو الفوق بينهما وهوان الابداء يسقط الدين اصلا وبلا استيفاء ولا يسقط القيام  
 الواجب الا انه يتعدى الاستيفاء لعدم الفائدة لانه يعقب مطالبة مثله فاما ما هو  
 في نفسه قائم فاذا ملك ثور الاستيفاء الاول فانتقص الاستيفاء الى في

ما في الشرع

ما في الشرع



**كتاب الجانيات** ٢٩٩

الجمالية في اللغة اسم لما يجنيه المرء من ثمر الشجر وفي الشرع  
 اسم لفعل مجرم سواء كان في مال او نفس لكن في عرف الفقهاء يراد باطلاق التسمية  
 فعل مجرم في النفس والاطا فذكره في التبيين اعلم ان القتل على خمسة اوجه  
 عمد وشبه عمد وخطا وما يجري مجرى الخطا والقتل بسبب والمراد به قتل يعلق  
 به الاحكام من القصاص والدية والكفارة وجرمان الارث والامم هذا تقسيم  
 الشيخ ابي بكر الرازي وذكر محمد في الاصل انه على ثلثة اوجه وعمد وشبه عمد و  
 القتل العمد ضربان قصدا بايقظ الاجزاء كالحل ومحمد من خشب وحجر وليطة  
 ونار به اعنده وعندهما وعندنا في ضرب قصدا بما لا يطيقه البنية حتى ان  
 ضربته بحجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد وبه ياتم ويجب القود عينا وعندنا في  
 في احوال موجب البنية ان القصاص والدية وولي القتل بالني ريت في ايتهما  
 شاء وعلى هذا القول اذا قال عفوك عن القصاص كان له المطالبة بالدية وفي  
 قوله الاخر موجب القصاص لا غير الا ان توليه ان يسقط بالدية رضى به القاتل  
 او لم يرض وعلى هذا القول يكون الدية بدلا عن القصاص فلو قال عفوك عن  
 القصاص ولم يقل بالدية يسقط مجانا ولا يكون له المطالبة بالدية وعندنا موجب  
 القصاص لا غير ولا يصير مالا الا بالراضى من الجانيين وحيث يكون صلحا سواء كان  
 بثل الدية او اكثر كذا في الحقايق لا الكفارة خلافا للشافعي فانه يقول الدية كبيرة  
 مختصة وفي الكفارة معنى العبادة فلا يباشرها وشبه العمد ضربان قصدا بغير ما ذكر  
 يعني باليس سلاح ولان معناه في تزيق الاجزاء جرحا كان او خشبا صغيرا كان  
 او كبيرا وعندنا ضربان قصدا بما يطيقه البنية وفيه الامم والكفارة ودية مغلطة

على العاقلة

على العاقلة سيا في تفسير الدية المغلطة وتفسير العاقلة بان الله تعالى قد وهب  
 اى ضرب قصدا بغير ما ذكر في ابدون النفس عمد موجب للقصاص فليس فيما دون  
 النفس شبه عمد وفي الخطا ولو عا عبدا ما قال هذا لان المتبادر الى الوجود من كون  
 العبد مالا ان يكون ما ذكر من قبيل ضمان الاموال فلا يكون على العاقلة قصدا  
 كرمية اى كالقتل برمية مملانة صيدا او حربيا وفعل كرمية غرضا فاصاب  
 الخطا على نوعين خطأ في القصد كذا في شخص يظنه صيدا فاذا هو آدمي او  
 يظنه حربيا فاذا هو مسلم فخطا في الفعل كذا في اذ ارمي غرضا فاصاب آدميا كذا في  
 الدية وقال في المحيط لورى رجلا فاصاب حائطا ثم رجع السهم فاصاب الرجل  
 فهو خطأ لانه اخطا في اصابة الحائط ورجوع السهم مبنى على اصابة الحائط لا على  
 الترمي التالى لانه آخر السبين والحكم يضاف الى آخر الاسباب وجودا ولا يذهب  
 عليك ان هذه من قبيل الخطا في الفعل فلا بد من تعميمه بثل هذا ومن قال  
 والخطا في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل اخر فانه  
 زعم انه شرط في الخطا ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر  
 فعل اخر وليس كذلك فانه اذا ارمي غرضا فاصاب ثم رجع عنه او تجوز عنه الى  
 ما وراءه فاصاب رجلا يتحقق الخطا في الفعل والشرط المذكور مفقود في الصوابين  
 ثم انه اخطا من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا سقط  
 من يده خشية او لئلا يقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه وما يجري مجراه  
 كنائم سقط على اخر فقتله اى قتل نائم سقط على اخر فقتلك ذلك الشخص بسبب  
 سقوطه عليه كفارة ودية على عاقلة لانه في وجهي الخطا قالوا المراد ان القصد

صدر الرعم  
 لم يقدر دونه ان يدعى كما قال صاحب العاقلة  
 لعدم الاختصاص في الصورة المذكورة في المتن

صدر السهم

رداخر السنة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسيلة للتقوى والنجاة  
من النار

فاما في نفسه فلا يورى عن الاثم حيث ترك العزيمة والمبالغة في التبت اذا شرع الكفارة  
يوذن باعتبار هذا المعنى كذا في البداية واما قال يوذن ولم يقل يذل لان ستر الاثم حكمه  
الكفارة وليس من شرط الحكم الاطرا بحسب الافراد على ما في مسئلة الاستبراء وفي  
القتل بسببه كلفه اي كالتلف بوضع حجر او حطب في غير ملكه فيؤذن من الشيطان  
ذكره في شرح الطحاوي دية على العاقلة بلكفارة ولا حرمان ارض حصن في الحومان بهذا  
النوع لان في سائر انواع يوجب الحومان اذا كان الجاني مكفرا وقال ان فيجب  
الكفارة ويثبت الحومان هنا ايضا الخاقالة بالخطاء وقتل القتل معدوم حقيقة واما  
الحق بالخطا في حق الضمان فيبقى في غيره على اصله ما يوجب القود وما لا يوجب موجب  
بقتل ما حقت دمه انما عمد او موالعلم والذي يخالف الحاشان فان حفظه موقف  
الى رجوعه فيقتل الحو بالحو والعبد خلاف للشا في رج فانه يقول لا يقتل الحو بالعبد  
لقوله رجو بالحو والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه الكفايلة ان لا يقتل رج بعبد واما  
قوله ان النفس بالنفس وقوله رجو بالحو لا يرد على التقي فيما عداه لانه تخصيص  
بالذكر فلا يفي ما عداه كيف ولو فتح هذه الدلالة لكان قوله رجو بالحو لا يفي على  
ان لا يقتل الذكر بالانثى مع انه يقتل بها بالاجماع واما النقض بان موجب ما ذكره  
من العمل بالمفهوم ان لا يقتل العبد بالحو لقوله رجو بالعبد فغير وارده لانه  
ثبت ذلك بدلالة قوله رجو بالحو وقوله رجو بالعبد والعمل بالمفهوم  
عند القائلين به بعدم معارضة دلالته نقص العلم بالذمي خلا فالشافي في لهما  
بما من هذا التصريح بادل عليه قوله رجو بالحو على نهت عليه بل هو مبنى على يقتل  
الحاشان بقتله وهو حاشان من قباله واما لا حاشان لقيام المبيع والعاقل بالجنون

ما لا شرع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسيلة للتقوى والنجاة  
من النار

صدر الشرح

ما لا شرع

والبال

والبالغ بالصبي والسالم بالاعمى لم يقل والصبي بالاعمى لان المفقود في الاعمي هو البصيرة  
دون البصيرة ولذلك جئنا الى ذكر سلامة العين بعد ذكر الصحة في باب الجمعة والزر  
وما قص الاطراف والرجل بالمرأة والفرج باصبعه ولا يبيد بعينه ومعدبته  
ومكاتبه وعبد ولده وعبد بفضله ولا بعبد الرحمن حتى يجمع عاقده لان المهرتين  
لا ملك له فلا يليه والراهن لو تولا له لبطل حق المهرتين في الدين فشرط اجتماعهما ليعقظ  
حق المهرتين برفضه ولا يكتفى بقتل الحاجة لانه قيد العهد لما علم انه شرط في القصاص  
مطلقا عن وفاة وارث وسيد وان اجتمع لانه اشبه من له الحق لانه المولى ان مات  
عبد والوارث ان مات قرا اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضى في موته على نعت  
الرية او الرق وان لم يدع وارثا غير سيده سواء نكح وفاء او لا ولم يدع وفاء افاد  
سيده خلافا لمحمد في اولى الصورة الرابع ويسقط قود ورثة على اصله لان الفرع  
لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة فيها اذا قتل الاب اخا لامرته وليس له  
وارث غير ما تم مات امراته قبل ان يقتض منه فان ابنها منها يرث القصاص الذي  
على ابيه فنسقط ما ذكرنا ولا نقاد الا بسيف خلا فالشافي والخلاف بيننا وبينه  
في موضعين احدهما ان القود هل يكون بدون السلاح ام لا والثاني هل يفعل  
بالقاتل مثل ما فعل بالمقتول ام لا والثاني يفاقي الاول فيما اذا قطع يده فانه  
فانه يجر رقبته القاتل عنده وانه يقطع يده فان في هذه الصورة يقيق الخلاف  
دون الاول والمذكور في المتن هو الاول ومن لم يفرق بين الخلافين ذكر الخلاف  
الثاني في مقام الاول ثم ذكر دليله على الخلافية الاولى وهو قوله رجو بالحو لا قود الا بالانثى  
فقد راعى كيد الخطا في الموضعين وفيه ادب المعنى فاطع يده وقائل مؤثره ويصالح

ما لا شرع

ما لا شرع

ما لا شرع

صدر الشرح

وما الذي ذكر صدر الشرح في هذا  
لان في المتن لان ولاية القصاص ثبت فيه  
لما بين انبذ لا يطبق الارث عند ابي حنيفة

صدر الشرح

ما لا شرع



صدر السيرة

صدر السورة

مجلس اول  
در بیان احوال و سیرت حضرت علی علیه السلام

مستقیم است و این که در این کتاب  
مستند بر این است که در این کتاب  
مستند بر این است که در این کتاب  
مستند بر این است که در این کتاب

صدر العشرة  
اللاعبة

ما ۲۱۵

صدره

والا فان كان لا يليب بالواجب ولذلك لا يليب  
فمن حكم بالحق والتقدير كونه فواجبات  
التبيين

تأليفه

وانما يذكره اعتمادا على ما يفهم من الادي  
ذكرة من قوله وجب الدية بقولهم

26 ابر



هذا التعميم المذكور في الحاشية  
والتي هي مسجلة

فقط ولم يقل فزج ثم قتل فزج ثم قتل سواء قتله المشهور عليه او غيره لانه  
اذا ضرب ولم يقتل ورجع عادت عصمة فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل معصوما  
فعلية القصاص وتجب الدية بقتل مجنون او صبي شهر سيف على رجل فقتله هو او  
المشهور عليه عدا في ماله اي يجب الدية في ماله لان العاقلة لا يتحمل العمد والقيمة اي  
تجب القيمة في قتل رجل حال عليه لانه قتل شخصا معصوما او اناث مالا معصوما حقا  
عالمك معصوم وفعل الدابة لا يصلح مسقطا وكذا فعلها وان كان عصمتها حصرها العلم  
اختيار صحيح الا انه لا يجب القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشتر في الدية وعن  
ابي يوسف انه يجب الضمان في الدابة لانه الصبي والمجنون لا عصمتها لهما فيسقط  
بفعلها وعصمة الدابة لحق صاحبها ولا يسقط بفعلها وقد مر الاشارة الى الجواب  
عن هذا عند ان في لا يجب الضمان في شيء اصلا لانه قتل لدفع الشتر في الدابة  
البالغ باب القود في ادون النفس هو فيما يمكن حفظ المائلة فقط  
طاع اليد عمدا من انفصل انما قال هذا احترازا عما اذا قطع من نصف الساعد اذا  
لا يمكن حفظ المائلة وان كانت يده اكبر مما قطع كالرجل وما دون الانف فان الرجل  
اذا قطعت من انفصل يجب القصاص ونحوه وان الانف يجب القصاص لانه نصبة  
الانف لعدم مكان حفظ المائلة فيها والاذن والعين اذا ضربت فذهب ضوؤها  
وهي قائمة اعداد قيامها غير منقصة قال الزمهرى في شرح القودرى اذا فقت العين  
عقد فذهب نورها ولم ينسف فقيرا الفقه بكلاف مالم ينسفت لتعذر المائلة  
يجعل على وجهه فظن رطب ويقابل عينه بماء حار ولو قلع لا اذبح لا يكون رعاية  
المائلة وكل شجرة تدعى فيها المائلة كالموضحة وهي ان يظهر العظم ولا توجد عظم

هذا التعميم المذكور في الحاشية  
والتي هي مسجلة  
صدر المدونة

صدر المدونة

هذا التعميم المذكور في الحاشية  
والتي هي مسجلة  
صدر المدونة

الاسن فقلع اى قلعت نص على هذا المحدث في الزيادات وشار إليه في الجامع الصغير  
وبه اخذ صاحب البداية وقال القودرى يبر دالى ان ينهى الى اللحم ويسقط  
ماسواه وبه اخذ صاحب الكافي ويبر دالى كسرت ولا بين رجل وامرأة وبني ح  
وعبد بين عبد بين في الطرف لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فتستعمل  
المائلة بالتفاوت في القيمة وقال ان فيجب القصاص اذا قطع الحرف  
العبد فانه لا قصاص عنده ايضا ولا في جايه برأت فان الجايه اذا برأت لا يبري  
فيها القصاص لان البر فيها نادر فالظن ان الثاني ينفي الى المالك اما اذا لم  
تبرأ فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تسر بعد ينظر الى ان يظهر الحال  
من البراءة والسرية والسنان والذكر الا ان يقطع الحشفة لان الانقباض لا ينفي  
يكرى فيها فلا يراى المائلة وعن ابي يوسف ان كان القطع من الاصل فيقتضى  
الحلم والذي سواء وغير المجنى عليه ان كانت يده القاطع شلدا او ناقصة الاصبع  
والشبه لا تسوجب ما بين قوتي الشاج واستوجب ما بين قوتي الشجوع اى شج رجل  
رجلا موضحة حتى يجب القصاص والشج طولها مقدار شبر مثلا ورأس المشجوع  
صغيرة استرعيه الشج ما بين قريته ورأس الشج عظيم لا تسوجب الشج وهي  
شبر ما بين قريته فالعين الذي يلي المشجوع اكثر مما يليق الشاج فالمشجوع بالنيار  
انقباضا فقتل وان شاء اخذ الارش ويسقط القود بموت القاتل وبغضه الاول  
ويصلحهم على مال قل او جل ويجب حالا اى عند الاطلاق ولا يكون كالدية موقفا  
ويصلح اعدامهم ونعقوه ولكن بقي اى من الورثة حصه من الدية فان القصاص  
والدية حتى جميع الورثة عنه ناخلاف الشافعي وما لك في الزوجين وان صالح

هذا التعميم المذكور في الحاشية  
والتي هي مسجلة



بالف وكيل سيد عبد ورحمنا بالصلح دهما بدين نصف اي ان كان القاتل حرا وعبدًا  
 فامر الحو ومولى العبد رجلا بل ان يصلح من دهما على الف ففعل فالالف على المولى  
 والمولى نصفان ويقتل جمع بوزد وبالعكس الكفاء ان حضر ولهم اي يقتل فرد بجمع  
 ويكتف بقتل ولا يجب الدية خلافا للشافعي فان عنده يقتل بالاول وتجب الديات  
 للباقي ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا يفرج بين اولياء المقتولين فائتمرت  
 فرعة قتل به وتجب الديات للباقيين وذكر في العون ان قوله الاخير يقتل بهم  
 ويقسم بالديات بينهم كذا في الحقيق وان حضري ولي لواحد قتل له وسقط  
 الباقي عندها ولا يقطع يدان بيد وان اتراسكنا فقطعت ضمنا دينا وقال ان فعي  
 يفرج بينهما ويكون القصاص لمن خرجت فرعة والارث للآخر كذا في المبوط والمحيط  
 وكثير من الكتب وان ان الاقطاع وقع باعنا دهما يديها على السكين عند الامرار  
 والحمل يخر فيضاق الى كل واحد البعض بخلاف النفس فان زهوق الروح غير مجزئ وان  
 قطع رجل عيني رجلين فلما عينه دية يد فان حضر احدهما وقطع فللاخر الدية  
 سواء قطعها على التعاقب او معا وعند الشافعي ان قطعها على التعاقب يقطع بالاول  
 منها وللثاني الارث وان قطعها معا يفرج بينهما ويكون القصاص لمن خرجت فرعة  
 والارث للآخر ويقادع عبد او توفد لانه غير متم فيه لانه مضرب لانه مبق على اصل  
 الحرية في حق الدم وقال زفر لا يصح اقراره لانه يؤدي الى ابطال حق المولى  
 فصار كما لا تقرر بالقتل خطأ او بالمال ومن رمى رجلا عمدا فنفذ الى الارض فاما  
 يقتضى للاول وعلى عاقلة الدية لثاني لان الاول عمد والثاني خطأ ومن قطع يد رجل  
 ثم قتله اخذ بها في عشرين ومختلفين برئيهما ولا خطا بين بينهما برء وكفت دية

صدر الشرح

صدر الشرح

ان لم يبرأ بين مدين منه ثمانية مسائل لان القطع اما عمد او خطأ ثم القتل كذلك  
 صار اربعة ثم اما ان يكون بينهما برء او لا يكون بيني صاد ثمانية فان كان كل منهما  
 عمدا فان برء بينهما يقتض بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ فكذا عنده لان القطع ثم  
 القتل هو المثل صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيه خل جزاء القطع وجزاء  
 القتل وان كان كل منهما خطا في برء بينهما اخذ بها اي تجب دية القطع والقتل  
 وان لم يبرأ بينهما كفت دية القتل لان دية القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل  
 وهوان يعلم عدم السراية والفرق بين منه ه الصور وبين عمد بين لا يبرأ بينهما ان الدية  
 مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه مثل معقول وان قطع  
 عمدا ثم قتل خطأ سواء برأ بينهما او لم يبرأ اخذ بالقطع والقتل اي يقتض بالقطع ولو خذ  
 دية النفس بالقتل وان قطع خطأ ثم قتل عمدا سواء برأ بينهما او لم يبرأ تؤخذ الدية للقطع  
 ويقتض بالقتل لاختلاف الجانيين لان احدهما عمد والآخر خطأ كذا في ضرب ما سوط  
 براه من تعيين ومات عشرة لانه براء منها لم تبقى معتبرة في حق الارث وان بقيت  
 في حق التوريث في اعتبار العشرة وكذلك كل جراحة اندمكت ولم يبق لها اثر على اصل  
 الجرح وعن ابى يوسف في مثله حكومت عدل وعن محمد انه يجب اجرة الطبيب وثمن الادوية  
 ويجب حكومة عدل سيأتي في كتاب الديات تغية حكومة العدل في ما سوط  
 جرحه وتبلى اثره بالبقاء لانه والارث انما يجب باعتبار الارث في النفس ومن قطع  
 دفعا عن القطع ثم مات منه ضمن فاطعه دية وقال لا يجب شيء لان العفو عن القطع  
 عفو عن موجبه وموجب القطع لو اقتصر والقتل اذا سري له انه عفا عن القطع  
 وهو غير القتل وبالسراية يبين ان الواقع قتل وحقق فيه وانما لم يجب القصاص

صدر الشرح



لان صورة العفو اوردت شبهة ونوعا عن الجناية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو  
عن النفس اما على الثاني فلفظ واما على الاول فلان الجناية اسم جنس يتناول الساري والمقتصر  
والخطا من ثلث ماله اي اذا كانت الجناية خطأ وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية فيعتبر  
من الثلث لان حق الورثة متعلق به والعهد من كلفه لان موجب الورد القود واما متعلق به  
حق الورثة لانه ليس بمال والقود وان كان وجوبه بعد الموت لكن سببه قد انعقد  
في حقه فيعتبر عفو وسيا في كيفية وجوبه ان شاء الله وكذا الشبهة اي لو كان مقام  
القطع شجرة فهو على الخلاف المذكور وان قطعت امرأه رجل فحكمها عليه ثم ماتت بحب  
مهرتها ودية في مالها ان توفيت وعفا فلها ان اخطأت هذا عند الجرح لان العفو عن  
اليده اذا لم يكن عفو عما يحدث منه فالزوج على اليده لا يكون تزوجا على ما يحدث منه ثم القطع  
اذا كان عمدا يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهررا  
لا سيما على تقدير السقوط فيجب لها مهر المثل لا ليقال للقصاص لا يجري بين الرجل والمرأة  
في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لانا نقول الموجب الاصل للعهد القصاص لاطلاق  
قوله في الجرح قصاص وانما سقط للتعذر ثم عليها الدية في مالها لان الزوج وان  
يتضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف واذا سري يبين انه قتل النفس فلم يتناول  
اسم العفو فيجب الدية ويجب في مالها لانه عدم تنفع المقاصة بين المهر والدية ان كانا  
على السواء وان كان في الدية فضل تركة على الورثة وان كان في المهر فضل تركة الورثة  
عليها وان كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليده واذا سري الى النفس  
يبين انه لا ارش لليده وان المسح معد فيجب مهر المثل ولا يتقصدان لان الدية يجب  
على العاقلة في الخطا والمهر لها وان تكلم على اليده وما يحدث منها ادعى الجناية ثم ماتت فحق العمد

ما اسرف

هذا في قوله في مالها ان توفيت وعفا فلها ان اخطأت هذا عند الجرح لان العفو عن اليده اذا لم يكن عفو عما يحدث منه فالزوج على اليده لا يكون تزوجا على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون هذا تزوجا على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح مهررا لا سيما على تقدير السقوط فيجب لها مهر المثل لا ليقال للقصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجا عليه لانا نقول الموجب الاصل للعهد القصاص لاطلاق قوله في الجرح قصاص وانما سقط للتعذر ثم عليها الدية في مالها لان الزوج وان يتضمن العفو لكن عن القصاص في الطرف واذا سري يبين انه قتل النفس فلم يتناول اسم العفو فيجب الدية ويجب في مالها لانه عدم تنفع المقاصة بين المهر والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل تركة على الورثة وان كان في المهر فضل تركة الورثة عليها وان كان القطع خطأ يكون هذا تزوجا على ارش اليده واذا سري الى النفس يبين انه لا ارش لليده وان المسح معد فيجب مهر المثل ولا يتقصدان لان الدية يجب على العاقلة في الخطا والمهر لها وان تكلم على اليده وما يحدث منها ادعى الجناية ثم ماتت فحق العمد

ما اسرف

مهر المثل

مهر المثل لان هذا تزوج على القصاص وهو لا يصلح مهر فيجب مهر المثل على ما بيناه  
ولا شئ غيرها لانه لا يجعل القصاص مهر افقد رضى بسقوطه لجهة المهر فيسقط اصلا  
وفي الخطا رفع عن العاقلة مهر مثلها والباية وصية لهم فان خرج عن الثلث سقط والا  
سقط ثلث المال اي ان كان القطع خطأ يرفع عن العاقلة مقدار مثلها وللمثل ما ترك  
الميت وصية لان هذا تزوج على الدية وهي تصلح مهررا الا انه يعتبر بقدر مهر المثل من  
جميع المال لانه وان كان مريضا مرض الموت لكن التزوج من المراهج الاصلية  
ولا يصح حق الزيادة على مهر المثل لانه مما يباة فيكون وصية والدية يجب على العاقلة  
وقد صارت مهر فيسقط كلها عنهم ان كان مهر مثلها مثل الدية او اكثر ولا ترجع عليهم  
لانهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنايتها فاذا صار ذلك ملكا لها سقط عنهم فلما يورثون  
لها وان كان مهر مثلها اقل من الدية يسقط عنهم قدر مثلها كما ذكرنا وما زاد على ذلك  
ينظر فان خرج من الثلث سقط عنهم ايضه لانه وصية لهم وهم اجاب فيصح وان كان  
لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وادوا الزيادة الى المولى لان الوصية  
لانا ذلها الا من الثلث وقال ابو يوسف ومحمد كذلك الجواب فيما اذا تزوجها  
على اليده لان العفو عن اليده عفو عما يحدث منه عند ما فاسق جوابها في الفضلين  
وان مات المقتصر لم يقطع قتل النفس منه لانه يبين ان الجناية كانت قتل عمد  
وحق المقتصر له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود وعن ابى يوسف  
انه يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم على القطع فقد ابراه عما وراءه ونفى نقول  
انما اقدم على القطع فلما منه ان حقه فيه وبعد السراية يبين انه في القود فلم يكن  
مبريا عنه بدون العلم به كذا في الهداية وفيه اشكال لما مر ان صورة العفو

في الهداية لانه مريض مرض الموت  
ذكر صدر الشريعة هنا مقدمة مستدركه  
وهي قوله ولا مال له سوى هذا خمسة

على  
وانما لم يقل لا يجب الزيادة لانها رضى بالاقبل  
كما قال صدر الشريعة لان الكلام على تقدير  
مصلحة المسح وما ذكر على تقدير العاد والدم  
الهادي الى الرشاد

ما اسرف  
صدر الشريعة







حقها في الفصاح فصح اقرارها في حق نفسها وادعى انقلابها ما لا يصدق دعواها  
 الابيئة والمهود عليه ثلث الدية لان دعواها العفو وهو ينكر بمنزلة ابداء  
 العفو منها في حقه فينقلب نصيبه ما وان صدقها الاخر فقط فله الثلث اي ان  
 صدقها الولي المشهود عليه وحين دون القاتل ضمن القاتل ثلث الدية له لانه اقر له  
 بذلك فان قيل كيف يكون له الثلث وهو قد اقر انه لا يمتنع على القاتل شيئا بدعواه  
 العفو قلنا اردنا اقراره بتكذيب القاتل لانه فوجبه له ثلث الدية وههنا احتمال آخر  
 وهو ان يصدقها القاتل فيكون المشهود عليه وانما لم يذكره لانها حكم وهو لا يكون  
 له شيء مما ذكر فانه قد فهم منه ان استحقاق الاخر الثلث باحد الامرين بتكذيبه او بتكذيب  
 القاتل ثم ان الشهادة حقيقة في اولي الصور المذكورة وفي الاخرين دعوى او اخبار  
 وكان عبارة الاخبار ينظم الكل وانما اختار عبارة الشهادة رعاية على الصور الاولى  
 وان اختلفت بشاهد القتل في زمانه او مكانه او قال شاهد قبل بعضا والاخر  
 جهلت الة فقلعت وان شهدا بقتله وقال جهلت الة فوجب الدية في ما لم استحسنا  
 والقيس ان لا يقبل هذه الشهادة لان الفعل يختلف باختلاف الالة فجهل المشهود به  
 ووجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس محلي فيجب اقل موجب هو  
 الدية وانما يجب في ما لا اصل في الفعل العود فلما يلزم العاقلة وان اقر كل من  
 رجلين بقتل زيد فقال الولي فقتلناه فله قتلها ولو كان مكان الاقرارين شهدا بان  
 لقتل لان في ثلثي تكذيب المشهود له ان فيه في بعض ما شهد له وهو انفراد القتل  
 وهذا يبطل شهادته لان التكذيب تضييق وفي الاول تكذيب المقتول في بعض ما اقر به  
 له وهذا لا يبطل الاقرار والعبارة لما لا الرمي لا الوصول فوجب الدية على من رمى

صدر السبع

صدر السبع

تاج السبع

صدر السبع

صدر السبع

حتى يرد المثل ان يذكر منها وقد ذكر  
 في الشريعة كتاب الديات

رد السبع

فارد فوصل وقال لا يجب شيء اذ لا يرداد سقط تقويمه فصار مبرا الرمي عن وجبة  
 كما اذا ابرأه بعد الجرح قبل الموت ولم الضمان يجب بفعله وهو الرمي والرمي اليه  
 منقوض في تلك الحالة والقيمة ليد عبد رمى اليه في حقه فوصل به اخذها وقال محمد  
 عليه فصل ما بين قيمته مرميا الى غير رمي وان ضربت امه فاعتقت فالت المجنين  
 في ثلث قيمته حيا لادية لان قتله بالضرب البق وقد كان في حالة الرق والحر  
 على محرم رمي صيد في فوصل لا يحل حلال رماه فحرم فصل ولا يضمن من رمي مقتضا  
 عليه برجم فرجع شاهده فوصل وحل صيده رماه مسلم فتجس فوصل لاما رماه مجوسي  
 فاسلم فوصل ما عرفت ان المعبة حالة الرمي **كتاب الديات** الدية في الشرع  
 اسم لما الذي هو بدل النفس لاسمية للفعل بالمصدر لانه من المنقولان الشرعية  
 وهي من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم وقال ابن في اثني عشر  
 الفا ومن الابل مائة وهذه في شبه الهدر باع من بنت مملوكة وبنت لبون وحقة  
 وجذعة وهي الغلظة وفي الخطا خمس منها ومن ابن محاض الدية عند لا يكون الا  
 من هذه الانواع الثلثة وقالا منها ومن البقر مائة بقرة ومن الغنم الف شاة ومن  
 الحلل مائتا حلة كل حلة ثوبان لان عمره هكذا جعل على اهل كل مال منها ولان  
 هذه الاشياء مجموعها المالية فلا يقيم بها التقدير والتقدير بالابل عرف بالانار  
 المشهورة عد منها في غير ما ثم الدية الغلظة عند الشينيين خمس وعشرون بنت محاض  
 وهي التي تمت عليها حول وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها حولان  
 وخمس وعشرون حقة وهي التي تمت عليها ثلث سنين وخمس وعشرون جذعة وهي التي  
 تمت عليها اربع سنين وعند محمد وان في ثلثون حقة وثلثون جذعة واربعون ثنية



سنة ١١٠٠ هـ  
 سنة ١١٠١ هـ  
 سنة ١١٠٢ هـ  
 سنة ١١٠٣ هـ  
 سنة ١١٠٤ هـ  
 سنة ١١٠٥ هـ  
 سنة ١١٠٦ هـ  
 سنة ١١٠٧ هـ  
 سنة ١١٠٨ هـ  
 سنة ١١٠٩ هـ  
 سنة ١١١٠ هـ  
 سنة ١١١١ هـ  
 سنة ١١١٢ هـ  
 سنة ١١١٣ هـ  
 سنة ١١١٤ هـ  
 سنة ١١١٥ هـ  
 سنة ١١١٦ هـ  
 سنة ١١١٧ هـ  
 سنة ١١١٨ هـ  
 سنة ١١١٩ هـ  
 سنة ١١٢٠ هـ

كلها خلقت والخلق المائل والثنية ما دخل في السنة السادسة والتفليط مختلف فيه  
 بين الصحابة رضي الله عنهم واخذ يقول ابن مسعود رضي الله عنه ومحمد وان في اخذ يقول  
 عمرو بن ثابت والغبرة وابي يوسف ودية الخطأ عندنا عشرون ابن حماد وهو  
 ذكرت عليه حول ومن الاضاف الاربعة المذكورة عشرون عشرون وعذات في  
 عشرون ابن لبون مكان ابن حماد وكفارتهما عشرون فان عجز عن صام شهرين  
 ولا ولا اطعام فيها اذ لم يرد بالنقص وضع رضيع احد ابويه مسلم لانه لم يعلم تعالى الجنين  
 وللمرأة نصف للرجل في دية النفس وما دونها وقال ابن في الثلث وما دون الثلث لا  
 ينصف كذا في التبيين والذي في الملم وقال الشافعي دية الكلب في ثلث دية المسلم  
 ودية الجحرى والكوشى ثلث دية المسلم وقال مالك دية الذي يصف دية المسلم  
 ودية المسلم اثني عشر الفا كذا في الحقايق وفي النفس والائف والذكر والشفة والعقل  
 والشفة والذوق والسبع والبصر واللسان ان منع اداء اكثر الحروف ودية خلقت  
 فلم تثبت وشعر الرأس الدية الى الكايلة وعند مالك والشافعي كية في كية في الشعر والراس  
 حكومة العدل كما في اثني عشر في البدن انسان وفي احد ما نصفها وكما في اسفار العنق  
 وفي احد ما ربعها وفي كل اصبع يد او رجل عشر ما وفي مفصل من اصبع فيها مفصل  
 عشرة ما وفيها في مفصلان نصف عشرة ما في كل سن لقولهم في كل سن خمس الى الابل  
 فان قلت يزيد دية الانسان كما على دية النفس بثلثة اجزاء قلت نعم ولا بأس فيه  
 لانه ثابت بالنقص على خلاف القياس ذكره في غاية البيان فاذا لم يكن معقول المعنى  
 فليس علينا ان نطلب له الوجه المعقول ومن غفل عن هذه التصدي لتخرج الوجه  
 ولم يدر ان موجب ما ذكره ان يخلط دية السن بان يكون دية السن التي سقط ما يقابلها

صدر السبعة

سنة

صدر السبعة

باب السبعة

صدر السبعة

بقدر

قبل ذلك انقص من دية السن التي لم يسقط ما يقابلها قبل وكل عضو ذنب نفعه  
 بغيره فيه دية كيد شلت وعين عميت ولا قود في الشجاح الا في الموضحة من ما وضع  
 العظم اي نظره وحملا هذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال محمد في الاصل وهو في الرواية  
 يجب القصاص في قبل الموضحة لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر العظم ولا  
 هلاك غالب في غير غيرة بما يار ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك فيقطع بها مقدار ما قطع  
 فيتحقق استيفاء القصاص كذا في الهداية وفي التبيين هو الاصح وفيها خطأ نصف  
 عشرة الدية وفي الاثنية هي التي تكسر العظم عشرة ما والمغلة هي التي تحول العظم بعد الكسر  
 عشرة ما والامة هي التي تصل الى ام الدماخ وهي الجلبة التي فيها الدماخ والباقة هي  
 الجراحة التي وصلت الى الجوف ثلثا وفي جايقة فقد ثلثا لانها بمنزلة جافقين والحد  
 هي التي تحوص الجردى تحرقه والدمعة هي التي تظهر الدم كالمع في العين  
 ولا تبيد والدمية هي التي تسيل الدم والباضة هي التي تضع الجلد اي تقطع  
 والملاحمة هي تاخذ في اللحم والسم في هي التي تصل الى السمي اي جلد رقيقة  
 بين اللحم وبين عظم الرأس حكومة العدل اراد نفسه حكومة العدل فيقوم  
 عبد بلامة الاثني عشر معه فقد رالف واثني عشر من القيمة من الدية هو اي ذلك القدر  
 هي اي حكومة العدل هذا ما قاله الطحاوي وبه يفتي ذكره في الثانية وقال الكوفي انه  
 ينظر كم مقدار منه الشجيرة الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشرة الدية وقال نخع  
 الاسلام قول الكوفي اصبع وفي كل اصبع يد بلكاف ومعها نصف الدية لان الكف  
 تابع في ان تؤثر زيادتها ولا نقصانها ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة العدل  
 لان الاعد ليست تبعا وفي رواية عن ابي يوسف ان ما زاد على اصابع اليد والرجل

صدر السبعة

ثلاثة ما ونصف

دائرة حكومة العدل

باب السبعة

صدر السبعة



الى الكتف واصل الفخذ موبع لان الاربع اوجب في الواحدة منها نصف الدية واليه  
اسم لهذه الجراحة الى الكتف والرجل الى الفخذ فلا يزداد على تقدير الشئ وفي كفت  
فيها اصبع عشرة وان كانت اصبعان فخمسة ولا شئ في الكف وقال لا ينظر الى ارش  
الكف والا صبع فيكون عليه اكثر ويدخل القليل في الكثير وان كانت في الكف ثلث  
اصابع يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شئ بالاجماع لان الاصابع اصل وللاكثر  
حكم الكل فاستبعت الكف في اصبع زائدة وعين صبي وذكره ولسانه لولم يعلم  
القصة بما دل على نظره وكذا ذكره وكلامه حكومته عدل وقال الشافعي يجب دية  
كاملة لان الغالب القصة اما ان علم صفة هذه الاعضاء فالواجب الدية الكاملة انفا  
ودخل ارش موضع اذ ثبت عقله او شراسته في الدية لان بقوات العقل يبطل منفعة  
جميع الاعضاء فصار كما اذا وضحه فأت وارش الموضحة يجب بقوات جز من الشعر  
حتى لو ثبت سقط والدية بقوات كل الشئ وقد تعلقا بسبب واحد فدخل الجز في الجملة  
وقال زفر لا يدخل لان كل واحد جناية في ما دون النفس فلا يدخلان كغير  
الجنايات وجوابه ما ذكرنا وان ذهب سعة او بصرة او نطقة لاقا لوامدا قول الجرح  
وعن ابي يوسف ان الشجة تدخل في دية السبع والنطق ولا تدخل في دية البصر  
ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيها اي في الموضحة والعينين والدية وقال في  
الموضحة القصاص وفي العينين الدية ولا يقطع اصبع شل جاره وعندما وعند زفر  
يقتض من الاول وفي الثاني ارشها واصبع قطع مفصلة الاعضاء شل باقي دية المفصل  
والحكومته فيما بقي ولا يكسر نصف سن احواسو دبا قها بل كل دية السن ويجب الارش  
على من افا دسسته ثم ثبت سن من افا فاعلم انه اما بغير حق لان الموجب فساد المنبت

صدر الشعر

صدر الشعر

ان ثبتت ج

ولم يثبت

منه في قوله تعالى في قصصهم اجمعين انهم كانوا يهودا بنو اسرائيل  
فانهم كانوا يهودا بنو اسرائيل فانهم كانوا يهودا بنو اسرائيل

منه في قوله تعالى في قصصهم اجمعين انهم كانوا يهودا بنو اسرائيل  
فانهم كانوا يهودا بنو اسرائيل فانهم كانوا يهودا بنو اسرائيل

ولم يفسد حيث بنت مكانها اخرى فانعدمت الجناية ولا يثبت في حوالها ان ينبغي ان ينظر  
اليه في ذلك القصاص الا ان في اعتبار ذلك تضييع الحقوق فكيفنا بالمولد لانه لم يثبت  
فيه ظاهرا فاذا مضى المولد ولم يثبت تضييع القصاص واذا ثبت بين انا اخطانا فيه  
والاستيفاء كان بغير حق الا انه لا يجب القصاص للثبوت فيجب المال او قلها فردت الى  
رد ما صاحبها الى مكانها ونبت عليها التلم لان هذا مما لا يعود به اذ العود لا يعود وفي  
النهاية قال شيخ الاسلام هذا لم تعد الى حالها الا في بعد النيات في المنفعة والمال  
لان قلعت فثبتت اخرى لان الجناية انعدمت معنى حيث لم تنبت عليه منفعة ولا زينة  
وقال عليه الارش كاملا لان الجناية وقعت موجبة له لو ان ثبت له ولو لم يثبت له  
من الله تعالى في البداية وغيره ان خلاها في سن الرجل لارسن الصبي ويرد عليه ان  
في تحصيل الحكم مع اشراك الدليل او التمسجة او جرح بغير فبر ولم يبق انزل وال  
الذين الموجب وقال ابو يوسف عليه ارش المالم وهو حكومته عدل قيل ينظر ان الا  
بكم كحج نفسه مثل هذه الجراحة فان بعض الناس خرج نفسه وبأخذ على ذلك شيئا  
لان الذين الموجب ان زال فالالم الحاصل لم يزل وقال محمد عليه اجرة للطبيب وثمن  
الدواء في شرح الطحاوي في قول ابي يوسف ارش المالم بوجه الطبيب والمداواة  
فعل هذا لاختلاف بينهما ولا يقال جرح الا بعد بره وقال ان في يقتض في الحال كقصة  
في النفس وعد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية ولا كفارة فيه ولا حرمان ارش  
ومن ضرب بطن امرأة كج غرة حسانه درهم على عاقلة في سنة وقال ان في  
في ثلث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا انه عدم تضييع بالقوة على العاقلة في سنة  
ان القصة ميتا ودية اي يجب الدية الكاملة ان كان جانيها فانه لان موته بسبب القصة  
التي



وغره ودية ان كان ميتا ماتت الام ودية الام فقط ان ماتت فالت ميتا لان موت  
الام بسبب ملوثة ظاهرا في تخنيق بورتها وقال الشافعي يجب الفرة مع الدية وديان  
ان ماتت فالت ميتا فالت ميتا في اي في الجنين يورث عنه ولا يرث الضارب  
لانه قاتل مباشرة ظاهرا ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة وفي جنين الامة نصف عشر  
قيمة لو ذكر او عثر قيمته لو انثى لثلاثون في غرة الجنين بين الذكر والانثى اذا كان  
حرًا وتفاوت اذا كان رقيقا لان دية الرقيق قيمة في يده من دية الحر يقدّر من  
الرقيق ولا يلزم ان يكون الواجب في أكثر من الواجب في الذكر لان في العادة قيمة  
الغلام تزيد على قيمة الجارية وقال ابو يوسف يجب ضمان النقصان لو انقصت  
الام اعتبار الجنين اليها يم وهذا لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده ففتح  
على اصله وقال الشافعي في عثر قيمته الام لانه جزء من وجهه وضمان الاجزاء لو خذ بقدر  
من الاصل والاكفارة في الجنين خلاف للشافعي وما استبان بعض خلقه كالنام  
فيما ذكره وفي الفرة عاقلة حرة في سنة واحدة وان لم تكن لها عاقلة يجب في ما لا يمتنع  
ايضا اسقطت ميتا عمد ابدوا او فعل بلا اذن زوجها وان اذن لا عدم التعدي  
**باب** ما يحدث في الطريق من احدث في طريق العامة كنيفا او ميذا  
او جرسا او دكانا كنيفا المستراح والميزاب بمجرى الماء والجرس البرج وقيل بمجرى  
ماء يركب في الحائط وعن ابن زياد ولا يخرج من الحائط يلبس عليه وسف ذلك  
ان لم يضر بالناس انما قال هذا لانه اذا اخطر لا يملك له لقوله عم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام  
وكل من يضره وكذا منعه ابتداء خلافا لمحمد سواء كان فيه ضرر او لم يكن لانه تصرف خاص  
في الحق المشترك فلا يجوز كنه الملك المشترك وفي غير نافذ لاي سعة بلا اذن الشركاء وان لم

صدر السيرة

ما في السيرة

ما في السيرة

ما في السيرة

صدر السيرة

وضمن

وضمن عاقلة دية من مات بسقوطه اي سقوط ما احدث في طريق العامة كما لو وضع  
جرا او حفرة في الطريق فكيف نفس وان تلف فيه بهيمة ضمن مولا لم ياذن به  
فان الضمان في جميع ما ذكرنا يكون اذا لم ياذن به الامام وان اذن او مات واقع  
في طريق جوعا او غيا المراد من الغم منها الاحتياق من مولا البر فكل الاموات يعني  
في نفسه والضمان ما يجب اذا مات من الوقوع وقال ابو يوسف في الجوع والعطش  
كذلك وان مات غاميب الضمان على الخاف لانه لا سبب للغم سوى الوقوع فيه اما  
الجوع والعطش فلا يفتق بالبر وقال محمد بن ميمون في الوجه كمالا لان ذلك حصل  
بسبب الوقوع ولولا ذلك لتناول الخبز والماء ومن جحر او وضعه افر فغضب  
رجل ضمن للاث فعل الاول انفسح بفعل الثاني والاملا شرط التخيبة بل لان  
حكم فعله قد انتسح لفرغ ما يشغل وانما اشغل بالفعل الثاني موضع آخر كمن حمل  
شيئا في الطريق فسقط منه على آخر ودخل بحصيرة او قنديل او حصاة في مسجد غيره  
اذا كان المسجد للعبادة خلق واحد منهم قنديلا او جعل فيه بوارى او حصي فغضب به  
شخص لم يضمن وان كان الذي فعل ذلك من غير العبادة ضمن قالوا هذه اعدت وقال  
لا يضمن في الوجهين لان القرية لا يفتق بشرط السلامة وله ان يدير المسجد لاهل دون  
غيرهم فكان فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم تعديا او مقيدا بشرط السلامة وقصد  
القرية لا ينافي في الغرامة اذا اخطأ الطريق كما اذا اخطأ بالشرها دة على الزنا او جلس فيه  
غيره فغضب به احد خلقا فالها ولا من سقط منه رداء لسه وعن محمد بن اذ ليس  
ما لا يلبس عادة كجوارق القلندر ين فسقط على انسان فهلك يضمن لان هذا اللبس  
بمنزلة العمل وفي العمل يضمن او ادخل منه في مسجد حية او جلس فيه مصليا ورب حايظ

ما في السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة

صدر السيرة  
ومن وهم ان المراد النظر  
الذي فيه الحصة فقد وهم

صدر السيرة















في من جلدنا بالخط  
صدر الشريعة

في من جلدنا بالخط  
صدر الشريعة

في الزيادات فمن وطم انما قال ويجب ان يرجع بعد العلق اذ لا رواية لذلك  
قد وهم وانما يجب الرجوع عليه بعد العلق لانه لما امر بالقتل حتى قتله صار عاصيا  
ومرجع هذا الغصب الى القول فصار كالاقرار منه بالغصب فلا يؤخذ به الا بعد  
العلق هكذا نقل الفقيه ابو الليث عن الزيادات بالاقول من قيمته ومن الدية  
لان القيمة اذا كانت اقل من الفداء للمولى غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة  
بل يدفع العبد وكذا في العمدان كان العبد القاتل صغيرا لان عمده الصفي كخطا  
وان كان كبيرا اقتضى وان قتل من عمدا حزين لكل ولبيان منفا احد ولي كل منهما  
دفع نصفه الى الآخرين او فدى بديته لانه عفا احد ولي كل منهما سقط الفحص  
والغلب مالا وقد سقط نصيب العاقلين وهو النصف فاما ان يدفع نصفه  
او الدية الواحدة وان قتل احدهما عدا والآخر خطأ وعفا احد ولي العمد فدى  
بديته لولي الخطأ ونصفها لاحد ولي العمد او دفع اليهم وقسم اثمنا على العمد لان  
ولي الخطأ يمان الكل واحد ولي العمد يمان النصف فيضرب بهذان بالكل وذلك  
بالنصف واصل التركة المستوفى بالديون وارباعا من رعة عذما ثلثة اربعة  
لولي الخطأ واربعة لولي العمد وانما قال من رعة لانه سلم النصف لولي الخطأ  
بما من رعة واستوت من رعة الفريقين في النصف فلذلك قسم ارباعا وان قتل عبدا  
قريبها وعفا احدهما بطل كله اي قتل عبدا لجنين قريبا لها فوعفا احدهما بطل  
الكل وهذا عنده ووقا لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه الى الآخر او يفديه ببيع  
الدية **فصل** دية العبد قيمة فان بلغت هي دية الحر وقيمة الامة دية الحرة  
نقص من كل عشرة اظها لا لخطا رتبة الرقيق عن الحر ويعين العشرة بالثمن

صدر الشريعة  
ما في الشريعة

في من جلدنا بالخط  
صدر الشريعة

ما في الشريعة

ما في الشريعة

رفه

رض وقال ابو يوسف والى فيجب قيمة بالغة ما بلغت وفي الغصب قيمة ما كانت  
منه بالاجماع لان المعينة الغصب المالية لا الدمية وما قدر من دية الحر قدر  
من قيمة اي قيمة العبد ففي يده نصف قيمته بعد قطع يده عمدا فاعق قسوى اقبه  
ان دية سيده قطع اي ان كان وارث المقتل السيد فقط استوفى القود خلافا لمحمد  
لان نسب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار الجرح والورثة بالولاء على  
اعتبار حالة الموت فنزل اختلاف السبب منزلة اختلاف المستحق فيما لا يثبت بالسياسة  
او فيما يكتسب فيه ولها انا يتفقا بنبوت الولاية للمولى فيبويه ومنه لان المقتل  
معلوم والحكم مسمى ولا معتبر باختلاف السبب لان الحكم لا يختلف والآي وان  
لم يكن الوارث السيد فقط بل يكون له وارث اخر لا يقد بالانفاق لانه ان اعتبر  
حالة الجرح فالمستحق السيد فقط وان اعتبر حالة الموت فالورثة فيتحقق الاشياء  
فيقتدر فلا يجب على وجه يستوفي وان اعتق عبده فشي فعيى احدا اي قال لعبده  
احد كما حرم شي دفعه فيق السيد ان المراد باحد هما هذا المعين فارتبها للسيد  
لما عرف ان البيان اظهر من وجه وانشاء من وجه وبعد الشبهة ينبغي محلا للانشاء  
فاعتبر انشاء فكانت اعتق وقت البيان فان قتلها رجل اي ان قتلها رجل واحد  
في وقت واحد يجب دية حر وقيمة عبده لانها بعد الموت لم يبق على بلان فابتر  
اظهارا محضا فيكون الكل بنصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان اختلف  
قيمتهما يجب نصفين قيمة كل واحد منهما ودية حر وان قتل كلا رجل فقيمة العبد  
لاننا لم نتيقن بقتل واحد منهما حر وكل منهما يكر ذلك وفي فقاء يعني عبده دفعه  
سيده واخذ قيمته او امكه بلا اخذ النقصان ووقا لا يخير بين الدفع والامساك

صدر الشريعة  
ما في الشريعة

في من جلدنا بالخط  
صدر الشريعة



مع اخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه القيمة وامسك الجنة العليا ، هو يجعل الضمان  
في مائة الف الفيت بقي الباقي على ملكه كما اذا فاق احد عينية ولها ان المانية  
معتبرة في حق الاطراف وانما سقط في حق الدات فقط وحكم الاموال ما ذكر  
كما في الفرق الفاحش ولا المانية وان كانت معتبرة فالادمية غير مهددة والعلى  
بالشبهين اوجب ما ذكر **فصل** ان جنى مدبر او ام ولد ضمن السيد <sup>بالاقل</sup>  
من القيمة ومن الارش اذ لا حق لولي الجانية في اكثر من الارش ولا منع من المولى  
في اكثر من العين وقيمتها تقوم مقامها وان جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى  
في قيمة دفعت اليه بقضاء اذ ليس في جناية الاقيمة واحد ولا شيء على المولى لانه  
مجبور على الدفع واتباع السيد او ولي الاولى ان دفعت بلا قضاء هذا عنده وقال  
لا شيء على المولى لانه حين دفع لم يكن الجانية الثانية موجودة وقد دفع لكل الحق  
الى متحققه وصار كما اذا دفع بالقضاء وله ان القيمة مقارنة للادوية من وجه ولهذا  
يشترك ولي الاولى فالمولى جان به دفع حق ولي الثانية طوعا وولي الاولى ضمن  
بقبض حقه ظلا فحجة من غضب عبدا قطع سيده يد وفترى ضمن قيمة او قطع فان  
قطعه سيده في يد غاصب فترى في يده اي في يد الغاصب لم يضمن والفرق ان الغصب  
طاعة للتسوية لانه سبب الملك كالبيع فيصير كانه ملك باقعة ساهية فحبب قيمة اقطع  
ولم يوجد العاطف في الفصل الثاني فكان التسوية مضافة الى البدائية فصار للمولى  
متنفع فيصير مشردة فكيف والله استولى عليه وهو استرداد فيبر الغاصب  
عن الضمان وضمن عبده مجرى غضب مثله فان معه لان المحجور مواخذ بافعال الغاصب  
ظاهر ارباع فيه وان لم يكن ظاهرا بل اقتد به ليعاخذ بالفعل بل يواخذ بعد العتق

صدر السبعة

تاثير السبعة

تاثير السبعة

صدر السبعة

والجنى

وان جنى مدبر عند غاصبه ثم عند سيده او عكس ضمن قيمة لها ورجع بنصفها على الغاصب  
ودفع الى الاول اي الى ولي الجانية الاولى دون الثانية لان حقه لم يجب الا بالماز  
قائم فلم يجب ثم في الاولى رجع به على الغاصب وفي الثانية لانه عند ما وقال محمد  
نصف القيمة التي رجع به على الغاصب يسلم للمولى ولا يدفع الى ولي الجانية الاولى  
لانه عوض ما اخذه ولي الجانية الاولى فلا يدفع اليه لتلاي جمع البدل والمبدل  
في ملك شخص واحد ولها ان حق الاول في جميع القيمة لانه جنى في حقه لا يترجم احد  
وانما النقص باعترافه الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغا  
ياخذه منه ليم حقه فاذا اخذ منه يرجع به المولى على الغاصب لانه اخذ منه بسبب  
كان عند الغاصب ولا يرجع به في صورة العكس لان الجانية الاولى كانت في يد المالك  
والحق في الفصلين كالمدة بركن السيد يدفع القن وقيمة المدبر الى الجواب في العبد  
كالجواب في المدبر في جميع ما ذكر الا ان منها يدفع المولى العبد وفي الاول يدفع القيمة  
مدبر غضب مرتين فحجى في كل مرة ضمن سيده قيمة لها ورجع بقيته على الغاصب دفع  
نصفها الى الاول ورجع به اي غضب مدبرا فحجى عنده ثم رده على المولى ثم غضب  
ثم جنى عنده مرة اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفين لانه منع رقبة واحدا بالمدبر  
فحجى عليه قيمة واحدة ثم يرجع بتلك القيمة على الغاصب لان الجانيتين كانا في يده فبيع  
نصفها الى الاول ويرجع به على الغاصب ثم قيل هذه المسئلة على الاضلاف كالاولى  
وقيل على الاتفاق والفرق للمحرران في الاول الذي يرجع به عوض ما سلم لولي الجانية  
الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا تكرر الاستحقاق اما في هذه  
المسئلة يمكن ان يجعل عوضا في الجانية الثانية لخصولها في يد الغاصب فلا يؤدي الى اذكر



ومن غضب صبيًا حرًا مات معه في مؤنة أو حكي لم يضمن وإن مات بعتا عفة أو منش  
حيث ضمن عاقلة الدية والقياس أن لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر وإن فني  
لأن الغصب في المثل لا يتحقق وجه الحسن أن لا يضمن بالغصب ولكن يضمن بالانكاف  
هذا الخلاف سببًا لأنه نقله إلى مكان الصواعق والحيات وهذا لأن الصواعق  
والحيات لا تكون في مكان بخلاف الموت في أي مكان ولا في ذلك لا يختلف باختلاف الأماكن  
حتى لو نقله إلى موضع يغلب الحمى والأمراض لقول أنه يضمن فوجب الدية على العاقلة  
لكونه قتلًا سببًا كذا في الدية كما في صبي أو دابة أو عبد أو أيداع يتوكل إلى المفعولين والفعل  
المجهول اسند إلى المفعول الأول وهو الصبي ففعله وإن ألفت مالا بلا إيداع ضمن وإن  
تلف بعده لا الوديعة إن كان عبدا ضمنه بالقيمة وإن كان مالا لا يضمنه عندهما ويضمن  
عند أبي يوسف وإن فني لأنه ألفت مالا معصوما ولا يباح ومحمد غير العبد معصوم حتى  
السيد وقد فوته حيث وضعه في يد الصبي وأما العبد فعصمة لحقه إذ هو مبيع على أصل  
الحرية في حق الدم **باب القسامة** قال في البدائع هي في اللغة بمعنى القسم  
وهو اليمين مطلقا وفي عرف الشرع اليمين بالله عز وجل بسبب مخصوص وعدد  
مخصوص على شخص مخصوص وهو المدعى عليه واحد أو أكثر أو متعددا على وجه مخصوص  
سيأتي بيان ميتة بجرح أو ضرب أو خرق أو خروج دم من أذنه أو عينه وجد  
في الحكة أو أكثره أغنى هذا عن قوله أو نصفه مع راسه لا يعلم قاتله وأدعى وليه القتل  
على أهله أو بعضهم خلف خمسون رجلا منهم يقرأهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا  
قاتلنا لا الولي ثم تفتي على أهلها بدينه ويحمل عنهم عاقبتهم وأما قاتلنا هكذا لا نأث  
ذكرنا المبسوط أن ظاهر الرواية القسامة على أهل الحكة والدية على عاقلة قاتلهم وقال

ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة

إن فني

إن فني إذا كان هناك لث السخلف الأول وخمسين يمينا ويقضي له بالدية على المدعى عليه  
لو كان خلفهم على القتل خطأ وإن كان على القتل عدا ففيه قولان في قول القصاص  
وهو قول مالك وفي قول الدية وإن نكل المدعون عن اليمين يحلف المدعى عليهم  
فإن حلفوا برئوا وإن نكلوا فإن كان المدعى عليهم واحدا يقتض في قول وجب الدية  
في قول وإن كانوا أكثر ففي قول يقتض من جميعهم وفي قول يقتض من واحد بربعة  
في جرح وباختيار الولي في آخر ويضمن الباقر الدية واللدن وجود سبب يوجب  
غلبة الظن أن الأمر كما يقول المدعى مثل أن يوجد بوقب القليل رجل متلطم الدم  
أو ابصر رجل يحرك يديه كالضارب فلما دنوا منه وجد بقرية قتيلا أو جثثا شهادت  
متفرقة من رجال ونساء وصبيان أو شهد عدل واحد أن هذا قتله أو هو لاء قتله  
أو يوجد قتيلا بين جماعة منهم عدا له ولا يخلطهم غيرهم أو يدخل جماعة بيتا فلا يتفرقون  
ألا وقتل بينهم أو يدخل رجلان بيتا ثم وجد أحدهما قتيلا والآخر فرج وإن لم يوجد  
لوث على الشفيع الذي مر فقولته مثل قولنا فلا خلاف في موضعين أحدهما أن المدعى  
لا يحلف عندنا وعنده كيف والثاني في براءة أهل الحكة باليمين كذا في الحقايق فإن  
لم يكن فيها أي لم يوجد الخمسون في الحكة كذا الحلف عليهم إلى أن يتم ومن نكل منهم جس  
حق يحلف بهذا في دعوى القتل العدا ما في الخطأ فيقتضي بالدية على عاقلة ولا يكسبون  
ذكره في الثانية وإن أدعى واحدا من غيرهم سقطت القسامة عنهم ولا قسامة على صبي  
ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثرية أو خرج دم من فم أو دية  
أو ذكره لأن الدم يخرج من هذه المواضع بلا فعل من واحد بخلاف الأذن والعين  
وأما حلقه كالكبير أي وجد سقط تام الخلق به إن القرب فهو كالكبير وفي قتل وجد

صدر السبعة

صدر السبعة

حق أن يقدم وقد أقر  
باب الدية عليه

في شرح الخصال وإن كان  
الرجل يملك على ظاهره



هذا المتن عندنا وهو قولنا لا ينبغي فيه ان المالك يبيع  
 جارا لو وجد المورث فيجعل كما قد ينشئ 22

ان المورث يبيع جارا ولو كان له جارا

ان المورث يبيع جارا ولو كان له جارا

ان المورث يبيع جارا ولو كان له جارا

على دابة يسوقها رجل ضمن عاقلة دية لاهل المحلة وكذا لو فادها او ركبها فان اجتمعوا  
 ضمنوا الى السائق والقائد والراكب في دابة بين قرنين عليها قتييل على اقربها لكن  
 اذا كان بحيث يسمع الصوت منها اما اذا كان بحيث لا يسمع الصوت لا يجب على واحد منها  
 ذكره في التهمة وان وجد في دار رجل فعليه القسامة ودية عاقلة ان ثبت انها له  
 بالجهة وعاقلة ورثة ان وجد في دار نفسه فيكون هدرًا وله ان القسامة انما يجب  
 بناء على ظهور القتل ولهذا لا يدخل في الدية من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل  
 الدار للورثة فتجب على عاقلة لا يقال العاقلة انما يتحملون ما يجب على الورثة تحقيق  
 لهم ولا يكتفى الايجاب على الورثة للورثة لان الايجاب ليس للورثة بل للقتول حتى تنقضي  
 منه ديونته وينفذ وصاياه ثم يخلفه للورثة فيه وهو نظير القضي والمعتق اذا  
 اباه تجب الدية على عاقلة ويكون ميراثا له وان وجد احدهما قتيلا في بيت بلانث  
 ضمن الآخر دية عند ابي يوسف لان الظن ان الانسان لا يقتل نفسه خلافا لما هو  
 يحتمل انه قتل نفسه والقسامة على اهل الحطة دون السكان والمشتري فان باع  
 كلامه فعلى المشتري هذا عند ابي ح ومحمد لان نفقة البعثة على اهل الحطة وقال ابو  
 عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكن والمشتري واهل  
 الحطة سواء في التدبير وقيل ابوح بن هند على ما شاء هدا لكوفة وان وجد دارين  
 قوم لبعض اكثر من على الدرس لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والفقير  
 وان يبيع ولم يقبض فعلى عاقلة البايع وفي البيع بين رجل عاقلة دية اليه وقال  
 ان لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من يصير له سواء  
 كان الخيار للبائع والمشتري وفي الفلك على من فيه في مسجد محلة على اهلها

صدر الرسم

بأنه الرسم

والظاهر من الدية ان القصاص  
 بالاول وليس كذلك

ما في الرسم

قد رد صاحب الدرر والدرر

ما في الرسم

ما في الرسم

وبين القرنيين على اقربها هذا اذا كان في فلاة من الارض لا ملك لاحد ولا له  
 والا فعلى صاحب الملك او صاحب اليد ذكره في البدائع ثم ان هنا شرا اخر وقد  
 فيما سبق وهو ان هذا اذا كان بحيث يبيع الصوت وفي سوق مملوك على المالك  
 هذا عند ابي ح ومحمد وعند ابي يوسف على السكان وفي غير مملوك وان راع المظلم  
 لانه من هذه القيد المذكور في الدية وغيره لانه اذا كان في شارع المحلة يكون  
 على اهلها قال في النافعة في مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والدار  
 من طريق المحلة وشارعها مملوك الخاص باهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال  
 ومنها اي من شرائط وجوب القسامة والدية ان يكون الموضع الذي وجد فيه  
 القتييل ملكا لاحد او في يد احده المخصوص وان كان في يد احده العموم لا يد  
 المخصوص وهو ان يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم والجماعة  
 يحصون لا يجب القسامة ولا الدية على احد السجين وعلى قول ابي يوسف الدية  
 والقسامة على اهل السجين والجامع لاقسامة والدية على بيت المال وفي قوم المتقوا  
 بالسيوف واجلوا اي اكتشفوا عن قتييل على اهل المحلة انا ان يدعى الولي على العموم  
 او على معين منهم وان وجد فيما لا ملك فيه لاحد ولا يد ولا عمارة بقر ولا جفاء  
 او قسطا لو وجد القتييل خارج الجبا فعلى اقرب الاخبة ذكره في الدية او من كبر  
 احترزه عن الصغير وهو ما يقتضي به بالشفعة للشركاء في الشرب فان في القسامة  
 والدية على اهل سواء كان القتييل محبب او مربوطا على الشط او كان الزهري  
 به ذكره في البدائع يرثه فهدرنا قال يرثه لانه ان كان محبب او مربوطا او ملحق  
 على الشط فعلى اقرب المواضع اليه من الامصار والقوى من حيث يسمع الصوت



الفدية والدية ولو كان محبب في الحرية ذكره في البداية وذكر الكوفي في شرح السلام  
 ان النهي العظيم اذا كان موضع انبعاث ما في دار الاسلام يجب الدية فيه بيت  
 المال لانه في ايدي المسلمين بخلاف ما اذا كان موضع انبعاثه في دار الحرب لانه  
 لا يعمل ان يكون قتيلا اهل الحرب ومختلف قال قتلة زيد حلف من هنا بيت ما  
 فيما تقدم من قوله ومن كل منهم جس حتى خلاف من الحاجة الى التفصيل بالدية  
 ما قلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم  
 او واحد منهم ومن فرج في حتى حتى فنقل بنقي ذافراش حتى مات فالقصة والدية  
 على الحي وفي قتيلا قتيلا امرأة كثر الحلف عليها ويدي عاقلها هذا عندهما  
 وعند ابي يوسف القسامة على العاقلة ايضا لانها على اهل النقرة والمرأة ليست منها  
 ولها ان القسامة تنفي التهمة وتثبت القتل من المرأة متحققه **كتاب العاقل**  
 جمع معقله بالضم وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من ان تسفك اي تسكس هي دية  
 وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل يقال  
 عقلت القتيلا اي اعطيت دية وعقلت عن القاتل اي ادبت عنه الزمهم من الدية  
 وهي اهل الديوان اي الجيش الذين كتب عليهم في الديوان ان يكون منهم وعند  
 ان في اهل العشيرة لانه كان كذلك على عهد رسول الله ولا نسخ بعده ولنا  
 ان عمره ما دون الدواوين جعل العقل على اهل الديوان وكان ذلك مخضرمين  
 الصحابة رضى من غير تكبير منهم وليس ذلك بنسخ بل هو توقيف معنى لان العقل  
 كان على اهل النقرة وقد كانت بانواع القرابة والحلف والولاء والعد وهو  
 ان يفدر رجل من قبيلة وفي عهد رضى قد صار بالديوان فجعلها على اهل اباها

سيرة اهل دار الاسلام في الدية  
 سيرة اهل دار الحرب في الدية

ما في الدية

للمنف

بمعنى ولهذا قالوا لو كان قوم بين صرون بالحرف فعاقبتهم اهل الحرف وان كان الحلف  
 فاهله وتؤخذ من عطايهم في ثلث سنين وكذا ما يجب على القاتل عدا بان قتل الابن  
 يؤخذ في ثلث سنين وعند ان في يجب هذا حال وان خرجت لاقول منها او اكثر يؤخذ  
 اي ان اعطيت عطيا ثلث سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلا او في اربع سنين  
 وحيه لمن ليس منهم اي من اهل الديوان يؤخذ من كل في ثلث سنين ثلثة دراهم او اثار  
 دراهم في كل سنة وعند ان في يجب على كل واحد نصف دينار وان لم يشع الخي  
 ضم اليه اقرب الاقرب الاقرب الاقرب كانه العصبات والعاقلة كما حدتهم  
 وعند ان في يجب على القاتل شي وللقتل حتى سيده ولوط المولاة مولاه وحيه  
 ويقتل العاقلة ما يجب بنفس القتل وقد رار في موضحة فصا عدا ما يجب بصلح  
 او اقرار لم يصدقه العاقل او عدا سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عدا ولا جناية  
 عدا او عدا وما دون ارش موضحة بل الجاني خلافا لث في **كتاب**  
**الوصايا** الوصية والايضا طلب الشئ من غيره ليفعله على غيب منه في حيوة  
 او بعد ماته وفي الشئ اختص منه الصبي با بعد الموت كالوكالة بتقبل كذا بمسوط  
 خواهر زاده هي عليك مضاف الى ما بعد الموت عما كان او منقعة وندبت  
 باقل من الثلث عند غنى ورثته او استغناهم بحصتهم هذا اذا لم يكن عليه حتى  
 لدية وان كان عليه حتى مستحق لدية كالزكوة والصيام والحج والعمرة والصلوة  
 التي قد طفا في في واجبة كذا في البيهقي كثر كرها بلا احدهما اي ان لم يكن واحدا من  
 والاسقف فترك الوصية افضل وصحت للحمالة ولدت لاقول من مده وهي  
 ستة اشهر لان ولدت لاقول مده والفق واضح من وقتها اي من وقت الوصية

بما في الدية  
 صدر الدية

محمد بن الامام القائل بالانوار في الدية والفقور والارادة والارادة والارادة  
 فله في كل سنة درهم او ربع ثلث نص على ذكر

ما في الدية

من قال يعني بطريق الشئ لم يصح  
 ما في الدية يكون واجبا



كذلك البداية وفي النهاية من وقت موت المرض لامن وقت الوصية من غير تفصيل  
 وفي الخاتمة ما يدل على ان من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به وهي والاستثناء  
 اي لانصح الوصية والاستثناء في وصية بامة الاحكام لان كل ما يصح افراد به بالعقد  
 يصح استثناءه منه وقد مر ان الوصية بالحل صحيحة فصح استثناءه منها ومن المسلم  
 للذمي وعكسه انما قال للذمي احتراز عن المولى فانه لا يجوز الوصية له وبالثلث  
 للماجني لا بالكثير منه ولا لوارثه وقاله بمنزلة احتراز به عن القاتل سبيبا عنه  
 ان فعي يجوز الوصية للقاتل وعلى هذا الخلاف اذا وصى لرجل ثم ان قتل الموصي  
 الابا جازة ورثته لقوله عم لا وصية لوارث الا ان يجيء بالورثة ذكره في البداية يعني  
 عند وجود وارث آخر على ما فهم من آخر الحديث فلا يشكل منه ابا اذا وصى لزوجته  
 او اوصت لزوجها ولم يكن هناك وارث آخر فانه يفتح الوصية في هذه الصورة ولم  
 يتحقق الاجازة من الورثة والمسئلة المذكورة في كتاب القضاء من فرائض العثماني  
 خلافا لابي يوسف في الاخير ولامن صبي خلافا للشافعي ومكاتب وان ترك فداء  
 وقدم الذين عليها وتقبل بعد موته وبطل قبولها ورد ما في جيموت به اي القبول  
 يملك وقال زفروا ان فعي يملك بدون القبول الا اذا مات موصيه ثم هوى الموصي  
 بلا قبول فانه ح يملك بلا قبول ومنه استحسان فقوله فهو لورثته اي ورثة الموصي  
 تفريع على المستثنى المحذوف وله ان يرجع عنها بقول صحيح او فعل يقطع حق المالك  
 عما غصب اي بفعل يقطع بمثل ذلك الفعل من القاصب حق المالك عن الغصب  
 وقد مر بيان ذلك الفعل في كتاب الغصب او يزيله عطف على يقطع في الموصي  
 ما يمنع تكميله الالبه كلف السويق سمين والبناء او تصرف يزيل ملكه كالباع والبه

صدر السبع

صدر السبع

ما في السبع

لا يفسد

لا يفسد ثوب اوصى به ولا يجوز ما قال ابو يوسف الجود رجوع وبطل هبة المريض  
 ووصية لمن لم يكن بعد ما اوصى به المريض لامرأة شيئا او اوصى لابن ثم تزوجها ثم  
 تبطل الهبة والوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهي بعده وارث له واما  
 الهبة فبقي ان كانت بمنزلة كلفتها كالمضافة الى الموت لان حكمها يتقرر عنده الا يرى  
 انها تبطل بالدين المستوفى وعند عدم الدين يعتبر من الثلث بخلاف الاقرار فانه  
 ان اقر لها ثم تزوجها يصح لما لها عند الاقرار اجنبية ثم ان ما ذكره على تقدير وجود  
 آخر على ما عرفت فيما تقدم كما ذكره اي اقرار المريض ووصية ومبة لابنه كما  
 اوعده ان اسلم او اعقب بعد ذلك اما الاقرار فلان البهنة قائمة وقت الاقرار  
 فاعتبر في ايراث تمة الاثارة واما الهبة والوصية فلان هبة مقفود ومفلوج  
 واشل ومملوك من كل ماله ان طال مدته ولم يخف موته والالف ثلث وان اجتمع  
 الوصايا قدم الفرض ان اضاف عنها ثلث المال وان تساوت قوه قدم ما قدم  
 اي قدمه الموصي قال في البيهقي كفاية القتل والظهار واليمين مقدمه على صدقة  
 الفطر لانه عرف وجوبها بالكتاب دون صدقة الفطر وصدقة الفطر على الماضية  
 للاتفاق على وجوبها دون الماضية **باب الوصية بالثلث في وصية**  
 يثالث ماله لزيد ومثله لآخر ولم يجزوا بنصف ثلث بينهما وثلث له وسدس لآخر يثالث  
 له وكله لآخر ينصف وقال لا يدعي قال ابو ج الوصية بالكثير من الثلث اذا لم يجز الوتر  
 قد وقع باطلا فكأنه اوصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما وقال لا يابطل  
 الزائد على الثلث بمعنى ان الموصي له لاي تحقه حقا للورثة لكن يعتبر في ان الموصي له  
 ياخذ من الثلث بحصة ذلك الزائد اذا لموجب لا يبطال هذا المعنى فيخرج الثلث

صدر السبع

من هنا ظهر ما قيل من ان قال بالمال كان  
 الحكم فرائض او اوقاف من الثلث ما لم يصر



فالثلث واحد والكل ثلث صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه السهام وهذا معنى على  
 اصل مختلف بينهم وهو ما ذكره بقوله ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عند  
 المراد من القرب الضرب المصطلح بيني الى اب فانه اذا وصى بالثلث والكل فعنده  
 سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف بضرب النصف في ثلث المال فالنصف  
 في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس المال وعندهما سهام الوصية  
 اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث  
 يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلث من الاربعة وهي ثلث اربع الثلث وابقى  
 لصاحب الثلث وهو الربع هذا معنى القرب الا في المحاباة صورتها ان يكون لرجل  
 عبدان قيمته احدهما ثلثون والآخر ستون مثلاً فوصى بالبيع الاول من زيد  
 بعشرة والآخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين  
 وفي حق عمرو بربعين يقسم الثلث بينهما اثنا عشر مائة الاول من زيد بعشرين والعشرة  
 وصية له وبيع الثاني من عمرو بربعين والعشرون وصية له فاخذ عمرو من الثلث  
 بقدر وصية وان كانت زائدة على الثلث والسعاية صورتها اعتق عبد من قيمتها  
 ما ذكره ولا مال سواهما فالوصية للاول ثلث المال وللثاني ثلثي المال فساهما  
 الوصية بينهما الثلث واحد للاول والثاني ثلثي فيقسم الثلث بينهما كذلك  
 فيعتق من الاول ثلثه وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه  
 وهو عشرون ويسعى في اربعين فيضرب كل بقدر وصية وان كان زائداً على  
 والدرهم المرسله صورتها اوصى لزيد بثلثين وللآخر بثلثي درهمها وماله تسعون  
 يضر كل بقدر وصية فيضرب الاول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين

في ثلث

في ثلث المال والمراد بالمرسله المطلقه اي غير مقيدة بانها ثلث او نصف او نحوها  
 وانما فرق ابوح بين هذه الصور وبين غير ذلك لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد  
 على الثلث صيرها كالنصف والثلثين وغيرهما والشرع ابطال الوصية في الزائد يكون  
 ذكره لغواً فلا يعتبر في حق القرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة بانه ان شئ من المال  
 في الصور المذكورة فانه ليس في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية كما اذا اوصى بين  
 درهما واثنيان مالاً ما درهم وان الوصية لا تكون باطلة بالكلية لان المال انما يظهر  
 مال فوق المائة واذا لم يكن باطلاً بالكلية تكون معتبرة في حق القرب وهذا فوق دقيق  
 انيق ومثل نصيب ابنه صحته ونصيب ابنه لاسوا كان له ابن ام لان الثاني  
 وصية بالغير لان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت والاول وصية بمثل نصيب الابن  
 ومثل لشي غيره وان كان يتقدر به فيجوز وقال (فترفع في الوجهين) وثلث الثلثين  
 اي للموصى له في الصورة الاولى ثلث ان كان للموصى ابنان ويجز من ماله بينه الورثة  
 اي يقال للورثة اعطوه ما شئتم لانه مجهول والجمله لا تمنع صحة الوصية فالبيان  
 الى الورثة لانهم قاعون مقام الموصى ويسهم السدس وقاله مثل نصيب احد الورثة  
 ولا يزداد على الثلث الا ان يجزه الورثة لان السهم هو السدس هو المروي عن ابن عمر  
 رضى وقدر فعه الى النبي عم فيما روى وقال المخرج منه في عرقهم وهو كالجزء في عرقها  
 وان قال سدس ماله لم ثم قال ثلثه له واجاز قوله ثلث ويدخل السدس في الثلث  
 اخذاً بالمتيقق وبهذا اندفع ما قيل ان قوله ثلث ماله لم لا يصلح اجابا فنعين ان  
 فينبغي ان يكون له النصف تقريراً لدفع سلمنا ان قوله ثلث ماله لم انشاء الا انه  
 بعد قوله سدس ماله ليحوز ان يكون مرادهم هذه الزيادة سدس آخر ويجوز ان يكون

منه سهمان فقال ذلك باو اعرف  
 بعض الناس قد ذمهم

بقي منها ثلثي وماله لا يخرج من ان يكون الثلث الذي اجاز  
 الورثة ثلثي زائد على السدس الذي اجاز اولاد يكون  
 اذ لا بد ولا يمنع له وانما في بابا به قوله واجاز قوله  
 المنفق عند اجازتهم وعاد الاول لا يصلح الجواب المذكور  
 ولعلنا استدلنا صاحب اكثر الفقه المذكور



مراده ثلث آخر غير السدس فعند الاحتمال يحل على المتيقن وفي سلس مالي تكرر له  
 السدس لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثاني عين الاول الا اذا دل الديل  
 على خلافه وهو مفقود ههنا وثلث دراهمه او غنم او ثياب متفاوتة او عبيد  
 ان هلك ثلثه فله باقى في الاول وثلث الباقي في الآخرين وقال زفر لثالث الباقي  
 في كل الصور لان حق الوصي له شائع في الجميع فاذا هلك ثلث المال هلك ثلث حق الوصي  
 ولهم ان في الجنس الواحد يمكن حق احدهم في الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة فيه  
 جمع غير المتكسفة والوصية مقدمة فجعلنا في الواحد الباقي وصارت الدراهم كالدرهم  
 بخلاف الاجناس المتكسفة لانه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذا تقديرها وبالف وله عين وفي  
 هو عين ان خرج من ثلث العين والثلث العين وثلث ما يؤخذ من الدين  
 لوارث او جني له نصف وقاب الوارث انما يكون له النصف دون الكل كما في المسئلة  
 الانية لان الوارث اهل للوصية بخلاف الميت وثلث لزيد وعمر الميت كله لزيد  
 لان الميت لا يراحم الحي كالموتى قال هو لزيد وجداره وعن ابى يوسف انه ان لم يعلم بموته  
 فله نصف الثلث لان الوصية صحيحة لعمره فلم يرخص للحي الا بنصف الثلث بخلاف ما  
 اذا علم بموته لان الوصية للميت لغو فيكون راضياً بهام الثلث للحي وان قال بينهما نصفين  
 له اي قال ثلث مالي بين زيد وعمر وهو ميت فلزيد نصف الثلث لان كل بين  
 توجب التخصيف فلا يملك كل لعدم المراجعة وثلث مال او غنم وهو فقير له ثلث  
 ماله او ثلث غنمه عند موته اي قال ثلث مالي له او ثلث غنمي له ولا مال او لا غنم  
 للوصي وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه من المال او الغنم عند الموت لان الوصية  
 عند استحقاق مضاف الى ما بعد الموت فيثبت حكمه بعده في شرط وجود المال عند

الوصية في الصورة التي لم يصيب منها  
 اصلها صدر الزيد حيث قال بتطل

ما في الشرعة

مطل

سواء اكسب بعد الوصية او قبله فن قال بعد ان لم يكن الوصي به عين او نزعاً معيناً  
 لم يصيب وكذا من قال وثلث غنمه لم يطل ما عرفت ان شرط الصحة وجود الغنم  
 عند الموت ان لم تكن الغنم موجودة وقت الوصية فلا فرق بينهما وبين المال على  
 تقدير الشرط المذكور وانما قلنا اذ لم يكن الغنم موجودة وقت الوصية لانه اذا كان  
 موجودة وقت الوصية فهلكت لا تصح الوصية وان اكسب غنماً آخر قبل الموت  
 وهذا ما ذكره بقوله وثلث غنمه فهلكت قبل موته بطلت صريح بهذا كله في البداية  
 وبشاة من مالي انما قال هذه احراز اعني كل الخاف فانه لو اوصى بشاة ولم يصيبها  
 الى ماله ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح او غني ولا شاة له انما قال ولا شاة له ولم يقل  
 ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون  
 له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لا عدم الجمع حتى لو وجد الفرد تصح الوصية  
 يفصح عن ذلك قول الحاكم الشهيد في الكفا في قوله قال شاة من غني او فقير من حنطى  
 فان الحنطة اسم جنس لا اسم جمع لغيرها في ماله لانه لما اوصى بها الى المال علمنا ان مراده  
 الوصية بآلتها اذ آلتها توجد في مطلق المال وبطلت في غني لانه لما اوصى بها الى الغنم  
 علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعلها جزاً من الغنم وثلث ماله لا ماله اولاده ومن  
 ثلث ولفقوا والمالكين بين ثلثه اجناس هذه عند معا وعند محمد انه يقسم الثلث على  
 اسم فآلتها الاولاد ثلثه منها لان المذكور في الفقهاء والمالكين لفظ الجمع والادناه  
 في الميراث انسان والوصية اخت الميراث وآلتها الاولاد ثلثه ولما ان الجمع المحلى باللام  
 يراد به الجنس اذ لم يكن غنمه معهود يتطل الجمعية كما في قوله لا يحل كل النساء فيراد به  
 الواحد فيقسم على خمسة واثني ثلثه منها وثلث له والفقهاء نصف له ونصف لهم هذا ايه

اصاب ما في الشرعة منها وزعم  
 صدر الشرعة انه لم يصيب منها

مطل

اصحابها صدر الزيد حيث قال بتطل  
 الوصية في الصورة التي لم يصيب منها  
 مهمم اسمهم  
 على ما هو الوجه واما من قال فانه اذا قال له  
 شاة من مالي ولا شاة له علم ان المراد ماله  
 ان شاة ماله في شاة لانه مطالب بالوقوف  
 بعد كل ما في منه



عندما وعند محمد يقيم الثلث اثنان وبانه لزيد وبانه لاخر او بالزيد وحين لاخر  
 ان اشرك ثالث منها فله ثلث الكل في الاول لان نصيبها مساويان واشتركت ثالث  
 معها فله الكل واحد منها ونصفه في الثاني لتفاوت نصيبها فهو شريك لكل واحد  
 فله نصف الكل واحد منها وفيه على دين فصدقوه اي امر بان يصدقوا الدين في  
 مقدار الدين صدق اي يجب عليهم ان يصدقوه الى الثلث وهذا الحسن وفيه القياس  
 ان لا يصدق لان المدعي لا يصدق الابحجة وجه الحسن ان اصل الحق دين ومقداره  
 يثبت بطريق الوصية وان اوصى مع ذلك اي ان اوصى مع الدين الذي لم يصدق  
 الدين في مقداره بوصايا على ثلث لها اي للوصية وثلث للورثة وقيل لكل من الوصية  
 صدقوه فيها شئتم ويؤخذ من الثلث بثلث ما اقروا به وما بقي فلم ي اذ اقروا  
 بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فلم يوصى له  
 والورثة شئتم ما اقروا به اي يقال للورثة صدقوه فيما شئتم فاذا اقروا بشئ فنثا  
 ذلك الشئ يكون في حقهم وهو ثلث المال والباقي للورثة وكيف كل اي كل واحد من  
 الوصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة لانه كلف على فعل الغير قيل وهذا  
 مشكل من حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر  
 من الثلث وهنا الزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان اصحاب الوصايا اخذوا  
 الثلث على تقدير ان يكون الوصايا تستوفي الثلث كله ولم يبق في ايدي الورثة  
 من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم تصديقه وثلثه اثواب متفاوتة جيدة ومتوسط  
 ووردي بكل لرجل ان صاع ثوب ولم يدري هو والورثة تقول لكل من الوصى له  
 توى حقه بطلت اي بطلت الوصية لكن ان سلموا ما بقي اي سمو او سلموا الوصيين

ما جاز

ما جاز

ما جاز

الباقين

الباقين اخذوا الجيد ثلثي الجيد وذو الردي ثلثي الردي وذو المتوسط ثلث كل  
 اى لكل واحد منها وصيت معين من دار مشتركة قسمت اي يجب ان يقسم الدار فان اوصى  
 الوصى اي ان وقع البيت في نصيب الوصى فهو للوصى له والا اي ان وقع في نصيب  
 الشريك فله قدره اي للوصى مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الوصى هذا عندهما  
 وعند محمد له مثل ذراع نصف ذلك البيت في الاقرار اي ان كان مكان الوصية  
 الاقرار فالحكم كذلك قيل منه بالاجماع وقيل فيه ايضا خلاف محمد وبالف عين من  
 مال غيره له الاجازة بعد موت الوصى والمنع بعد ما اي بعد الاجازة فانه ان اجاز  
 فاجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم وان اقر احد الابنين بعد القسمة بوصية  
 ابيه بالثلث دفع ثلث نصيبه هذا الحسن والقياس ان يعطيه نصف ما زيده وهو  
 زفر لان اقراره بالثلث تضمن اقراره بباقياته والتسوية في اعطاء النصف  
 يبقى له النصف وجه الحسن ان اقر له بثلث شاع في الزكوة وهي في ايديها فيكون  
 مؤثرا بثلث ما زيده وان ولدت الوصى بالبعد موتها فما هي الامة الوصى بها ولذا  
 ان خرج من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه اي يأخذ الثلث من الامة فان فضل شئ  
 اخذه من الولد لان السبع لا يزاحم الاصل وقالا لا خذ من كل واحد بالحصة فاذا  
 كان له كانه درهم وامة تساوي ثلثاه فولدت ولدا يساوي ثلثاه درهم قبل القسمة  
 فلم يوصى له الامة وثلث الولد عنده وعندهما ثلث كل واحد منهما **الفتي**  
 في المرض العبرة بحال الفتى في النصف المنجز هو الذي اوجبه حكمه في الحال فان  
 في الفتى فن كل ماله والا فثني ثلثه والمراد بالنصف الذي هو انشاء ويكون فيه  
 معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والنكاح فيه ينفذ

ما جاز

ما جاز

صدر الدعوى

قوله والتمسك به انك قال صدر الشريعة ان  
 يكون بمجر انك ليس بشئ فانه لو كان بالزاد عليه  
 يصح النكاح بقدره من المال وقيل ان الزاد قد يفسد  
 في الاقرار بغيره في النكاح



قدر مبرأ مثل من كل المال والمضاف الى الموت هو ما اوجب حكمه بعد موته كانت  
بعد موته او هذا الزيد بعد موته من الثلث وان كان في الصلوة ومن صحت منه  
كالصلوة واعاقه وبهتة وفمانه وصيته فان جازي واعتق فهي احق صورة المجابة  
ثم الاعاق باع عبد اقيمة ما ثاب بانه ثم اعتق عبد اقيمة ما له ولا مال له سواهما صرف  
الثلث الى المجابة ويسعى المعتق في كل قيمة وهما في عكس سواء صورة العكس  
العبد الذي قيمته ما له ثم باع العبد الذي قيمته ما ثاب بانه يقسم الثلث وهو ما بينهما  
نصفين فالعبد المعتق يعتق نصفه بانه ويسعى في نصف قيمته وصاحب المجابة  
ياخذ العبد الاخر بانه وخشي وقال اعتقه اولى فيها لانه لا يلحقه الفسخ وله ان المجابة  
اقوى لانه ضمن عقد المعاوضة لكن ان وجد المعتق اذلا وهو لا يكمل الرفع  
يزاحم المجابة وضمنه بين المجابين نصف للاولى ونصف للاخيرين وفي المجابة  
بين عتقين لهما نصف ولهما نصف والعتق اولى عندهما فيها ومومية بان يعتق عبد  
بهذه المانة لا ينفذ بما بقي ان يملك درهم بخلاف الحج وعندهما ينفذ العتق بما بقي  
كأنه المجزأ ان القرية تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وتبطل الوصية بعق  
عبد ان جنى بعد موته فدفع لان الدفع صح في حرم من ملكه فبطلت الوصية وان يدرك  
لا اى لا تبطل الوصية ان فذاه الورثة وكان الفداء فما لهم لانهم هم الذين التزموا  
في زوت الوصية لانه ظهر عن الجنائية وان اوصى لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادى  
زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه اى اذا اوصى بثلث ماله لزيد وله عبد  
الموصى له والوارث ان الميث اعتق هذا العبد فقال الموصى له اعتقه في الصلوة وقال  
الوارث اعتقه في المرض صدق الوارث وحرم زيد لان الموصى له يدعى اتفاقا بثلث

صدر السبعة

غير العبد

غير العبد لان العتق في الصلوة ليس بمومية فينفذ من جميع المال والوارث يملك استحقاقه  
ثلث ماله غير العبد لان العتق في المرض ومومية وهو مقدم على غيره من الوصايا فذهب  
الثلث بالعتق الا ان يفضل عن ثلثه شئ من قيمة العبد لانه مزاحم له فيه فيعلم ذلك  
او يبرهن على دعواه فان الموصى له خصم لانه ثبت حقه وكذا العبد وان ادعى رجل ان  
عليه ميث وعبد اعاقه في صحته ولا مال له غيره وصدقها وارثه سعى في قيمته وقال لا يعق  
ولا يسعى في شئ لان الدين والعتق في الصلوة يظهرهما بتصدق الوارث في كلام واحد  
فكانت وقفا معا والعتق في الصلوة لا يوجب السعاية وان كان على المعتق دين ولان  
الاقرار بالدين اقوى من الاقرار بالعتق ولهذا يعتبر اقراره في المرض بالدين من جميع  
المال وبالعتق من الثلث والاقرى يدفع الادنى الا انه بعد وقوعه لا يكمل البطلان  
فيدفع من حيث المحنة بايجاب السعاية عليه **باب الوصية للاقارب**  
وغيرهم جاره من لصق به هذا عتقه وهو القيس ذو الاكحسان وهو قولها جازا الرجل  
من يسكن في مملته ويجمعهم مسجد المملته وقال ان فقي الجار الى اربعين دارا من كل جانب  
وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه وخسنة كل زوج ذات رحم محرم منه اهل عرسه وعند  
كل من يعولهم ويصيبهم نفقة غير ماله عتق باللوف وهو مومية بالنص قال في فحينها  
واهل الامارة والمراد من كان في عياله وله انه حقيقة للوجه يشهد بذلك النص واللوف  
قال الله تعالى وسار بهله ويبال تاهل اذا تزوج والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستقلة  
وفيه نظر اذ لا دلالة في ذكر على الاختصاص والله اهل بيته وابوه وجدة منهم واقارب  
واقرباؤه وذو قرابة وانسابه محماه فصاعدا انما قال هذا لان اقل الجمع هنا اثنان  
كأنه الميراث من ذوي رحمه الاقرب فالاقرب غير الوالدين والولد وقال الوصية

صدر السبعة

صدر السبعة

صدر السبعة  
في بطلان ماله

صدر السبعة

صدر السبعة



لكل من ينسب الى اقصى اب له اذكر الاسلام وان لم يسلم وعندهم شرط الاسلام  
ويدخل الابدع مع وجود الاقرب وان في قيد بالاب الادنى ثم لا يدخل قرابة  
الولاد وقد قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق وان كان له عاق وخالف في العيمة  
وقال لا يقسم بينهم ارباعا لعدم الاعتبار بالانثى وعنه ما يقسم بينهم وبينها  
لان اللفظ جمع فلما بين اعتبارها معنى الجمع فيه واقله الاثنان في الوصية فيضم الى  
العلم الى لان لصيغة جمع فخذها لتصف لانه اقرب وعنه ما يقسم اثلاثا بينهم  
وعنه ما يقسم اى اذا وصى للثلاث ولم يتم واحد فله النصف لما ذكرنا فاننا في العلم  
والعلم سواء فيهما وزيد الذكر والانثى سواء وزيد ورثة ذكر كالتنين لانه  
اعتبر الورثة وحكم الارث من ايتام بينه وعياله وزعمهم وارباعهم دخل  
فيهم وغنيهم وذكرهم وانما هم ان احصوا فانه يكون عليهم والافلقوا فانه  
لا يكون عليهم بل يراد به القرية وهي دفع الحاجة فيصرف الى الفقراء منهم اى من  
الاصناف المذكورة وفيه بنى فلان الانثى منهم وبطلت الوصية لو ابلغه فممن لم يعقون  
ومعقون لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدهما وفي بعض  
كتب الشافعي ان الوصية لكل لانه يقول بعموم المشترك **باب من الوصية**  
تصح الوصية بخدمته عبده وسكنه داره مدة معينة وابدأ وبها فان خرجت  
الربة من الثلث سلمنا اليه اى الى الموصى له لاجل الوصية والاقبست ثلث الدار  
وتماثيا في العبد اى يقسم الدار ويسلم الى الموصى له مقدار ثلث المال ليسكن فيه العبد  
يخدم الموصى له بمقدار ما صح فيه الوصية ويخدم الورثة بمقدار ما لم تقع بموته في حصة  
موصيه تبطل وبعد موته اى بموت الموصى له بعد موت موصيه يعود الى الورثة

لانه اوصى بان ينتفع الموصى له بخدمته في البين على كل ملك الموصى فاذا مات الموصى له  
يعود الى ورثة الموصى بحكم الملك وبمئة بستان مات وفيه ثمة انما قال بهذا لانه اذا  
لم يكن في البستان ثمة والمسئلة بها في مسئلة الفلانة ثمة والى الثمة المودومة ما  
الموصى له ذكره في البين لانه فقط الى الموصى الثمة الكهانة قال موت الموصى لا  
ما يحدث بعده وان ابداه له هذه وما يحدث كما في غلة بستانه اى اذا وصى بغلة بستان  
سواء ضم اليه لفظ الابد او لا فله هذه وما يحدث بعده وبوصف غنمه وولد ما  
ولبنها له ما في وقت موته ضم ابداء ولا الفرق ان الثمة اسم للموجود عرفا لا يتناول  
المعوم الا بدالة رائدة مثل التخصيص على الابد اذ لا يتناول المعوم والصوف  
اسم للموجود والمعوم منه لا يتحقق بشئ من العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمة  
فان العقد على المعوم منها يصح شرعا كالمساقاة اما الغلة فينظم الموجود والمعوم  
وما يكون برفض الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان يأكل من غلة بستانه وعمن  
ارضه وداره فاذا اطلقت يتناول الموجود والمعوم من غير توقف على دلالة اخرى  
ويورث بيعة وكسب وقد مر تفسيرهما جعلنا في الصحة لان هذا بمنزلة الوقف والوقف  
يورث وما عند ما فلان هذه معصية والوصية جعل احد ما يستمر قوما ولا يتصح  
اى اذا وصى نظري او يهودى ان يجعل العموم مسمين بيعة او كسب تصح ولغيرهم  
غير مسمين تصح عنده لانه ما امرنا وصية بالمعصية ولا انه قد ثبت في معتقدهم  
وهم منه كون على ما يدعون قال ما نحن بهذا اى اذا وصى ببستانه في القرى واما في  
الامصار فلا يجوز بالاتفاق كوصية مسامين لا وارث له هنا بكل مال مسلم او ذمي  
لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث حتى الورثة وليس لورثته حتى مرعى كونه في دار

مصدر الشريعة

في حجة الشريعة

الحرب



اذ هم اموات في حقتنا **باب الوصي** يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا  
وهو من فوض اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالكسرة الفتح  
من اوصى الى زيد وقيل عنده فان رده عنده يردته والافلا اي لا يصح الرد بغيره  
لانه اعتمد عليه حيث قبل فلو صح الرد بغيره لصار مفردا من جهة وان سكت  
فما لم يصح فله رده وضمه اي القبول ولزم بيع شيء من الزكوة وان جهل به  
اي بالايضا وذلك ان بيع الوصي الزكوة قبل الوصية لقبوله نصا وينفذ البيع  
لفرودة من الوصي فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط صحة تصرفه بخلاف  
الوكيل فان علمه بالوكالة لا يبرئه منه في صحة تصرفه وان رده بعد موته ثم قبل صح اذ  
يجوز الرد لا تبطل الوصاية لان فيه ضرا بالملك الا اذا نفذ قاض رده فانه  
لا يصح قبوله بعد ذلك والى عبد او كافرا او فاسقا بطل القاض بغيره هذا على  
ما ذكره القدوري وفيه دلالة على ان الوصية صحيحة لان التبدل يكون بعد الموت  
وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطلة قبل معناه سبطل وقيل في العبد باطلة  
لعدم الولاية على نفسه وفي غيره معناه سبطل وقيل في الكافر ايضا باطلة لعدم  
ولاية على المسلم كذا في التبيين والى عبد صح ان كان ورثه صغارا والا  
فلا شبهة عنده وقال ابو يوسف لا يصح وان كان هذه الورثة صغارا وهو القياس  
لانه قبل الشروع وله ان يماطل مستبدا بالتصرف فيكون اهلا للوصاية وليس لاحد  
عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا لكن ليس لهم ولاية النظر فلما مائة  
بخلاف ما اذا كان في الورثة كبار والايضا الى عبد الغيبة لانه لا يستبد بالتصرف  
اذ كان للمولى منعه وتول محمد فيه مضطرب يروي مع ابى ح ويروي مع ابى يوسف

آثار السيرة

ما السيرة

ما السيرة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في دينه حكمة  
وهدى في شريعته نور  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

صدر السيرة

والى

والى عا ج عن القيام بها فمن اليه اي يقيم القاضى اليه غيره ويقتضى امين يقدر ان ادا  
الوصى امينا قادرا على التصرف لا يجوز للقاضى اخراجه بل يجب بيعته والى اثنين  
لا ينفرد احدهما الا بشاء كفته وتجيزه والوصية في حقوقه وطلبه وشرا حابة  
الطفل والانهاب له واعا قى عبد عين لعدم الحاجة الى الراى بخلاف اعاق غير  
المعين ورد في ودية وتنفيذ وصية معينتين وجمع اموال ضائعة وبيع ما يخاف  
تلفه فان في بعض الاحتياج الى الراى وفي بعضها يضر التوقف والاجتماع في الخصومة  
شعب منها عندهما وعند ابى يوسف ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور ووصى الوصي  
اوصى اليه في ماله او مال موصيه وصي فيها وقسمه الوصي عن الورثة مع الموصل  
يصح فلما يرجع عليه ان ضاع قطعه مع اي قسمه الوصي الزكوة مع الموصل لم عن  
الورثة الصغار والكبار الغائبين تصح حتى لو قبض الوصي نصيب الورثة وضاع في يده  
لا يكون لهم الرجوع على الموصل لشيء وقسمته عن الموصل لم معوم لا في جميع بثلث باقى  
اي لا تصح تقسيمه الموصل له الغائب مع الورثة الكبار الحاضر حتى لو قبض نصيب  
الموصل له الغائب ومك في يده رجع الموصل له بثلث باقى واما عن الموصل له  
الحاضر في قبض الوصي نصيبه ان كان باذنه فهو وكيل عن الموصل له بالقبض فلما يكون  
له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فله الرجوع وصحت للقاضى بيعي قسمه الزكوة  
عن الموصل له مع الورثة واخذ عطف على الضيم في صحت قسمة اي نصيب الموصل له  
وان قاسمهم في الوصية صح بثلث ما لم يبق ان ملك في يده او يد من حج هذا عنده  
وقال ابو يوسف ان كان المورث مستوفيا لثلث بطلت الوصية وان لم يكن مستوفيا  
ليجوز عنه باقى من الثلث وقال محمد لا يحج عنه شيء في الفضلين لان اقرا الوصي

في السيرة

صدر السيرة



كما فاذ ائمت فانه لو افتر من مال شيئا للمخ فضاع بعد موته لا يرجع من الباء ولا يلو  
 ان محل الوصية الثلث فينفذ ان بقي من الثلث شي ولو باي ح ان تمام القسمة بالتسليم الى  
 الجهة المستأفة فاذا لم يوصف الى تلك الجهة صار كماله قبل القسمة وفتح بيع الوصية التي يجوز  
 للوصي ان يبيع لقضاء الدين بعد امن التركة بغيبته الفراء وضمن وصي باع ما وصي  
 ببيعته وتصدق منه فاستحق اي المبيع بعد املاكه منه ورجع اي الوصية في التركة  
 لانه عامل لئمت وكان ابوجه يقول لا يرجع في التركة لانه ضمن بقبضه ثم يرجع الى  
 ما ذكره وعند محمد يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث كما رجعت مال الطفل  
 وصي باع ما اصاب من التركة اي قسم الميراث فاصاب الطفل عين فباعها الوصي وقبض  
 عنها ومالك معه ثمة فاستحق اي المبيع واخذ المشتري الثمن من الوصية ورجع الوصية  
 في مال الطفل لانه عامل له والطفل اي يرجع الطفل على الورثة بحصة لانها  
 القسمة باستحقاق ما اصابه ولا يبيع وصي ولا يشتري الا بالقيمة او بما يتقارب اي يتقارب  
 الناس في مثله وهو على ما مر في كتاب الوكالة ما يدخل تحت تقويم المقومين لان الولاية  
 نظرية في الغيب الفاضل بخلاف اليسيرة لانه لا يمكن التورع عنه منه اذا باع من الاجنبى  
 واما اذا باع من نفسه او اشترى له شيئا من مال نفسه جاز عنده واحدى الروايتين  
 عن ابى يوسف اذا كان لليتيم فيه منفعة ظاهرة وتغيره ان يبيع ما يسهل ويخسر  
 بعثرة من الصغرة او يشتري خسة بعثرة للصغير من نفسه على قول محمد واظهر  
 الروايات عن ابى يوسف لا يجوز على كل حال هذا وصي الاب ولها وصي القاضي فلا يجوز  
 بيعه من نفسه بكل حال هذا اذا كان المبيع منقولاً وان كان عقاراً فان باع من  
 من اجنبى بمثل القسمة يجوز هذا جواب المتقدمين واختار المتأخرين انه انما يجوز ان

ما جالس

المشتري

المشتري بضعف القيمة او يكون للصغير حاجة الى ثمنه او يكون دين على الميت لا يقضى الا  
 بثمنه قال الصدر الشهيد وبه يفتى وقولهم للاجنبي يوزن ان يبيعه لا يجوز من نفسه  
 لان العقار من انفس الاموال فاذا باع من نفسه فالتهمه ظاهرة هذا اذا كان البائع  
 وصياً لامن قبل التام او الاخ وان كان اباً فان كان محموداً عند الناس او مشهوراً لخال  
 يجوز وبه دفع ماله مضاربة وشركة وبضاعة ويكفل على الاملاء لا على المعسر ولا يقرض  
 ويبيع على الكيفية الغيب الا العقار لان بيع ماله انما يجوز للحفظ والعقار مضمون بنفسه  
 ولا يتجزأ ماله لان المفوض اليه الحفظ لا التجارة ووصي الطفل احمق بماله من جده  
 واما لم يكن وصية فالجدة ولقت شهادة الوصيتين لصغير مال لانها تثبت بالولاية المقر  
 لانفسهما في ذلك المال فصارا متهمين او خصمين او كبيره بال الميت لانها تثبتان ولاية  
 الحفظ وولاية بيع المنقول لانفسهما عند غيبة الوارث وصحت بغيره اي بغير مال  
 الميت لانقطاع ولايتهما عنه وهذا عنه وقالوا اذا شهد الوارث كيتيرة كوزة الوجهين  
 لعدم ولاية التعريف وقد مر الجواب عنه كراهة رجلين لاخرين بدين الف على  
 والاخرين للاولين بمثل بخلاف شهادة بوصية الف هذا عند محمد وقال ابو يوسف  
 لا يقبل في الدين ايضاً ويرى ابوجه مع محمد ويرى مع ابى يوسف وعن ابى يوسف بمثل  
 قول محمد ورؤى الحسن عن ابي ح انهم اذا جاؤا معا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهد  
 اثنان لاثنتين قبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت فشهد لهما  
 الثريان الاولان تقبل الاولين لبعد والاخرين ثبتت ماله او بالدراهم كمرسلة  
 لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة للشركة **كتاب الخنثى**  
 هو ذود فرج وذكر ويلحق به من عرى عن الآيتين جميعاً ذكره في البيهقي فان بال من ذكره

صدر السرد  
 لا بد من هذا التخصيص لان وصي الام  
 وكذا وصي الاخ لا يملك بيع العقار اصلاً  
 فلهذا ان يملك واحد منها يشتري من الآخر  
 والكتب

ما جالس

صدر السرد



فذكر وان بال من فرجه فأنثى وان بال منها حكم بالاسبق وان استويا فكل ولا يعبر  
الكثرة خلافا هذا قبل البلوغ فان بلغ وخرج لحية او وطئ امرأة او احلم كتحلم  
الرجل فرجل وقوله فيمقبول فانه لا تقف عليه غيره وان ظهر له ثدي او نزل لبن او  
حاض او جبل او وطئ فأنثى وان لم تظهر له علامة او تعارضت فمشكل من قال  
والا فمشكل فقد قصر ومن رام التيمم بالتيمم فقد عتسف كما لا يخفى على من انصف  
فان قام في صفتين اعادتهما ان كان بالغاً وندبا ان كان مراهقاً وفي صفتين بعد من  
يحبسه ومن خلفه بخداة وندب صلوة بقتاع وكراه ان يلبس حياء او يتكلى وان يكتشف  
عند رجل او امرأة وان يخلو به غير محرم ورجل او امرأة وان يسهل بل محرم وان يكتشف  
او امرأة ويبتاع له ان يكتشفه ان ملك مالا وآثا فني بيت المال ثم يتبع وان مات قبل ظهور  
حاله لم يقبل ويتم من التيمم وهو جعل الغير اتيتم قيل انما لا يشترى لار جارية تغله  
لان الجارية لا تكون مملوكة بعد الموت كان هذا القائل نسي ما قدمه في كتاب القسمة  
من ان ملك المورث باق بعد موته فالقسمة قضاء على الميت ولا يحضر اهلها غسل  
ميت وندب سببية قبره قد مر معنى السببية في باب الجنائز ويوضع الرجل بوقب  
الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحي الترتيب ذكره في الهداية وان تركه  
ابوه وابنا فله سهم وللابن سهمان وقال لا نصف الفقيبين اى يجمع بين نصيبه  
ان كان ذكرا ونصيبه ان كان انثى وله نصف ذلك المجموع وهو قول الشعبي واختلفا  
في قياس قوله فذا نكح من سبعه عذباى يوفى وخمسة من اثني عشر عذبا محمدا ان الخنثى  
لو كان ذكرا يكون اهل بينهما نصفين وان كان انثى يكون اهل بينهما اثلاثا فاجتبا  
الى حاب له نصف وثلاث اقل ذلك ستة ففي حال المال بينهما نصفان وفي حال

صدر السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة

اثلاثا

اثلاثا للخنثى سهمان وللابن اربعة فسهما للخنثى ثابنان يقيين ووقع الشك في سهم  
الزائد فينصف فيكون له سهمان ونصف فانكسره فاضعف ليزول الكسرة فصار الحساب  
من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة وللابن يوسف ان الابن يمتدح كل الميراث عند  
الانفراد والخنثى لثاني ثلثه الارباع فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر حقيقتها هذا  
يضرب ثلثه وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة ولابي ح ان الاقل وهو ميراث الانثى  
مستيقن به وفيما زاد عليه شك فاجبنا المتيقن قصر عليه لان المال لا يوجب بالشك  
الا ان يكون نصيبه الاقل لو قدرنا ذكرنا في يوجب نصيب الابن في تلك الصورة لكونه  
مستيقنا به وهو ان يكون الوارث زوجا وآثا واخا لآب وام هي خنثى او امرأة او اخوين  
لام واخا لآب وام هي خنثى فعنده في الاول للزوج النصف وللام الثلث والابا  
للخنثى وفي الثانية للمرأة الربع وللاخوين لام الثلث والباقي للخنثى لانه اقل النصيبين  
فيهما **مسألة ثالثة** كتابه الاخرس الكفاية على ثلث مرات غير مستين كالكتابة  
على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى  
ومستين غير مرسوم كالكتابة على الجدران واوراق الاشجار او على الخيل والاعاج  
الرسم فان هذا يكون لغوا اذ لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا تكون حجة  
الآباء نعم شيء آخر اليه كاليته والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه وقيل  
الاملاء من غير اشهاد فلا تكون حجة والاول اظهر ومستين مرسوم وهو ان يكون  
معنونا اى مصدر باب العنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما  
به العادة فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة واياها به بايوف منه نكاحه وطلاقه وبيع  
وشراؤه وقوده كالبيان ولا يجد اى لا يكون اسما رتبة وكذا بيان في الحدود والاثان

صدر السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة  
ما في السبعة



صدر السبعة

تندرى بالشبهة وقالوا معقل اللسان اعتقل نه يضم الاء اذا احسن عن الكلام  
ولم يقدر عليه ان امتد ذلك وقدره التماسي بسنة وعلم اشارته كلة اى حكمه حكم الآخر  
والا فلان في المقاييق تعب اشارته عندا نفعي وعندا لا تعب لان احتمال ان كيف  
ما بين المرض فينطلق انه قائم فلا ضرورة الى قيام الاشارة مقام العبارة وروى عن  
ابن ح انه قال ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز لانه يحتمل النطق بغيره لا يبرجى  
فكان كالاخرس قالوا وعليه الفتوى وفي غنم مذبوحة فيها ميتة هي اقل تحوى واكل  
في الاختيار وقال ان نفعي لا يباح تناول لان التحوى دليل ضروري ولا ضرورة منها  
ولان ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة لا يبرى ان اسواق المسلمين لا تح  
عن الحرم والمروق والمفصوب ومع ذلك يباح تناول اعتمادا على الغالب وهذا  
لان القليل لا يمكن التحرز عنه فسقط اعتباره دفعا للخروج بخلاف ما اذا كانا نصفين  
او كانت الميتة أغلب لانه لا ضرورة وانما قال في الاختيار لانه يحل اكل الميتة في الاضطرار

والله اعلم بالصواب . والله المرجع والكتاب

الحمد لله الميسر للامام . والصلوة على محمد

سيد الانام . وعلى آله الكرام اجمعين

تم كتابه في الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ  
سنة اربع وثمانين مائة من الهجرة النبوية  
بمدينة القاهرة بمصر في دار ابن خلدون